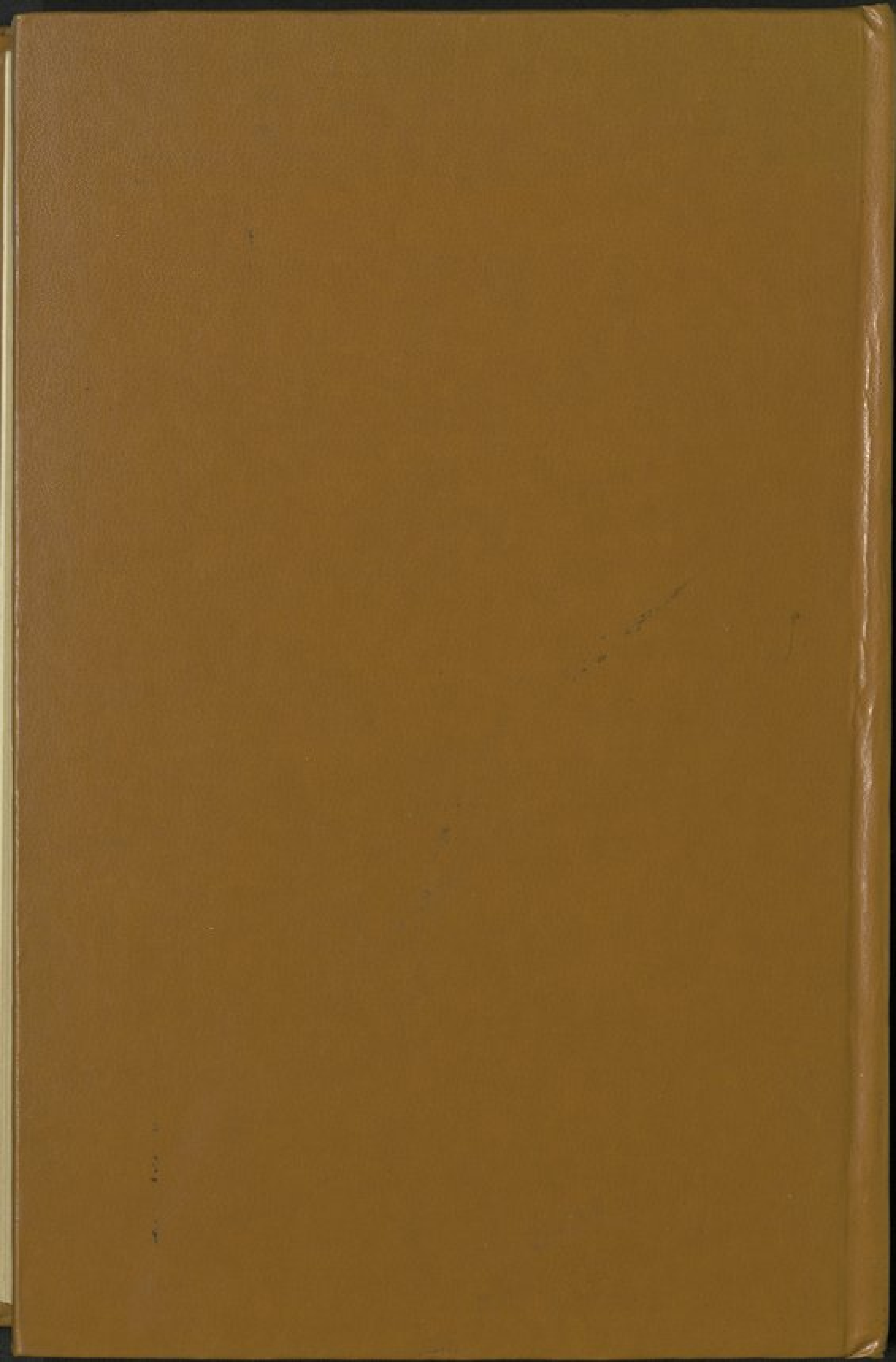
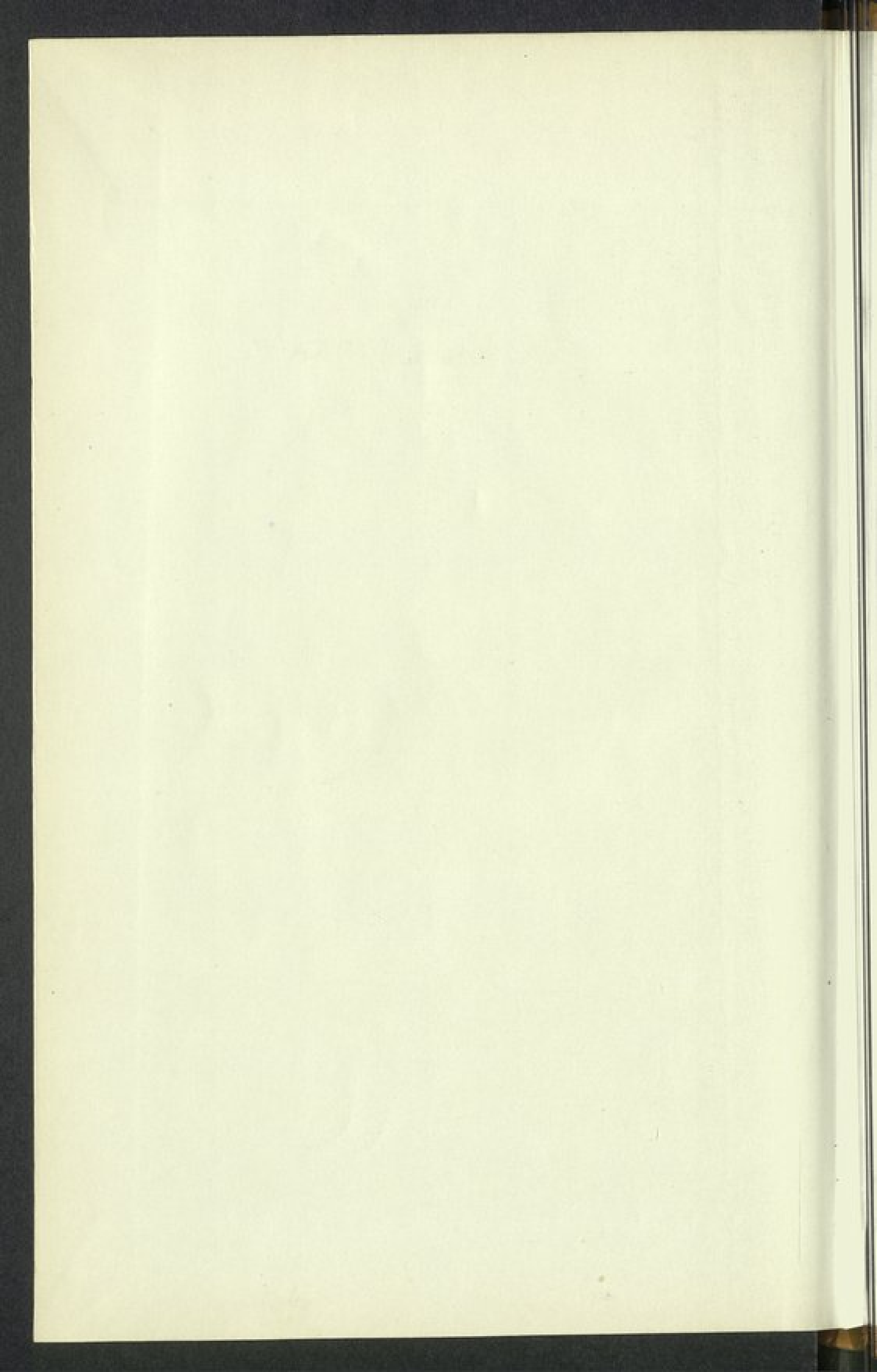
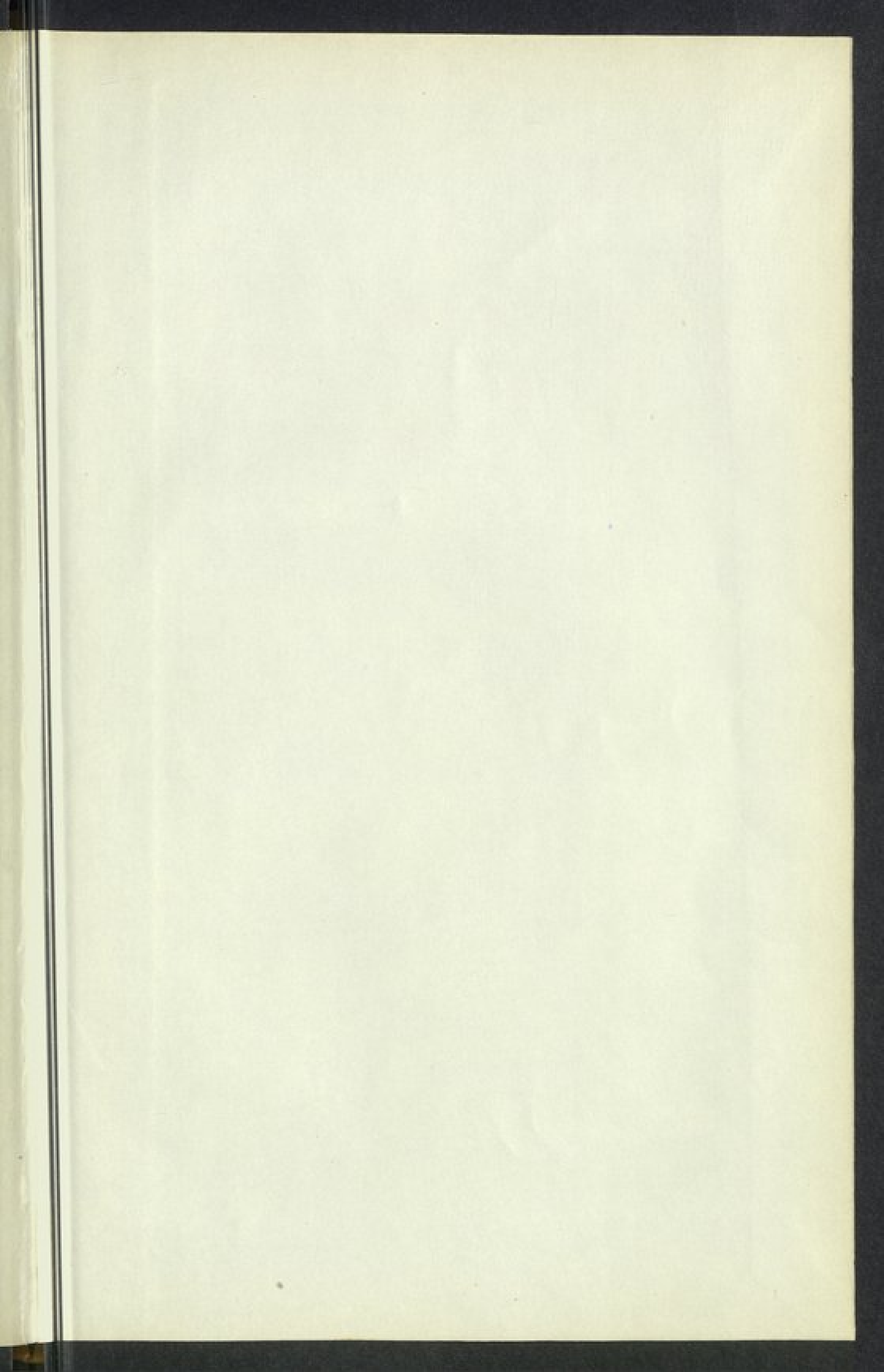
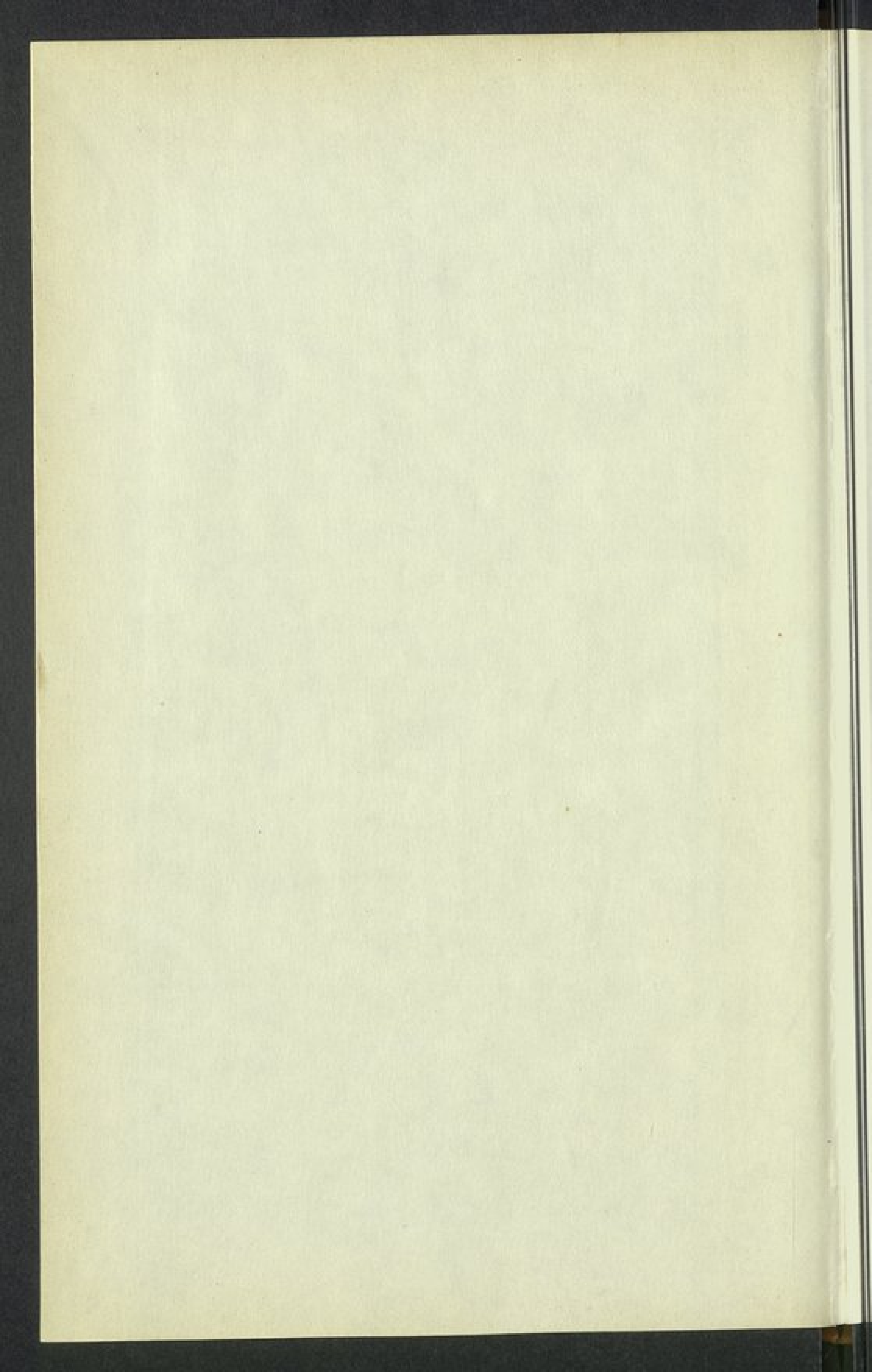
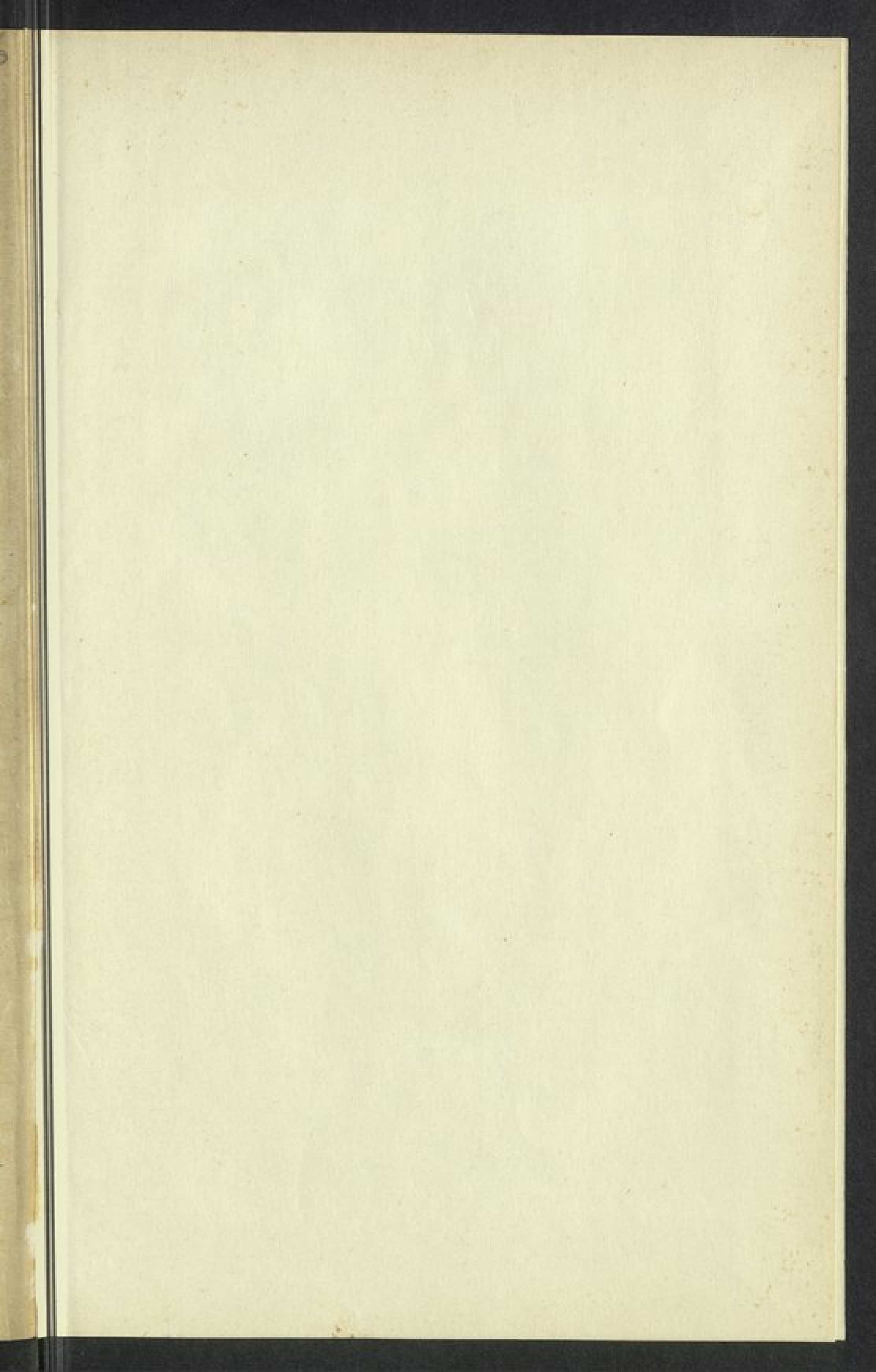










الدولة والنظم الاقتصادية في الشرق الأوسط

تأليف

ا. بونيه

ترجمة

دكتور راشد البراوى

الطبعة الأولى

١٩٥٠

ملتزمة النشر والطبع
مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع عدلى باشا : بالقاهرة

مطبعة الشبكشى بالأزهر بمصر

اهداء الكتاب

إلى الذين يعنون بترقية الأحوال فى البلاد العربية ،

من النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

موضوعات الكتاب

صحيفة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المترجم

قد تكون للشرق الأوسط أهميته من وجهة النظر العالمية ، الأمر الذى يجعل منه مكاناً تصطرع فيه مصالح الدول العظمى ، مدفوعة بالاعتبارات الإستراتيجية المنبعثة من موقعه الجغرافى ، أو بالمصالح الاقتصادية المستمدة من وفرة موارده الطبيعية وفى مقدمتها البترول ومن امكانيات التقدم التى تجعل منه سوقاً لرأس المال وأنواع من السلع الصناعية . وبالرغم مما حققته بلدان هذا الاقليم من نواحى النضوج السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، وان تفاوتت الدرجة بين بلد وآخر ، إلا أن المنطقة كلها ، بالقياس إلى المعايير الدولية المألوفة ، تندرج فى عداد الأقاليم المتخلفة أو التى لم يكتمل نموها الاقتصادى والاجتماعى بعد ، فهى اذن مما يشمله برنامج المعونة الفنية الذى أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دور انعقادها الرابع ، كما تتجه إليها المشروعات الأمريكية المستوحاة من الفكرة التى تقوم عليها النقطة الرابعة من برنامج الرئيس ترومان .

على ضوء هذه الحقائق بوجه عام ، صار من المتعين على بلاد الشرق الأوسط والعربية منها بصفة خاصة ، أن تتدبر أمورها وأن تعمل على استغلال ثروتها الظاهرة وتلك التى لم تزل دفينة بعد ، حتى يتسنى لها استكمال كيانها الدولى السليم ويرتفع المستوى الاجتماعى للشعوب . ولسنا ننكر أن جهوداً ومحاولات قد بذلت من أجل إدراك هذه الغايات ، ولكنها فى مجموعها تعد محدودة وقاصرة . ولا يزال المجال فسيحاً يتطلب الكثير من الاعداد والتنفيذ وفق أهداف وسياسات واضحة المعالم ، متصلة العناصر ، ترتكز إلى العناصر العلمية والفنية وليدة الدراسة العميقة . وبالرغم من الأبحاث والمؤلفات التى صدرت بأقلام الكتاب فى بلاد هذا الاقليم ، فاننا نعدها ذات طابع فردى ، بمعنى أنها تعالج فى الأغلب شئون قطر معين ، أو تتصل بناحية معينة من نواحى التقدم ، وللأسف لا نجد بينها بحثاً شاملا وافياً يعالج شئون هذه المنطقة بصورة عامة على اعتبار كونها وحدة متماثلة فى الكثير ،

وهذا هو الذى حملنا على الاتجاه إلى المكتبة الغربية فاخترنا منها هذا المؤلف الذى نقدمه إلى القراء .

وبغض النظر عن الباعث لنا من ناحية اهتمامنا المتواضع بشئون البلاد العربية ، اهتماما يستهدف الحث على الدراسة الممهدة للانهاض والانشاء ، فان هذا العمل الذى أقدمنا عليه يتصل برسالة الجامعة التى نستظل بلوائها . قد يرى البعض ، عن خطأ غير متعمد ، أن الأفضل توافر رجال الجامعة على البحث الذاتى والتاليف . ونحن إذ نسلم بهذا الأمر ونشجعه وحاولنا ما وسعنا الجهد المساهمة فى تحقيقه ، إلا إننا نرى أن من واجب رجال الجامعة ، ونحن لا نزال بعد فى مرحلة انتقالية ، أن نطالع الرأى العام بالمؤلفات الغربية القيمة وبخاصة تلك التى تعالج شئون بلادنا .

وقد يعمد البعض من الكتاب إلى طائفة يسيرة من المؤلفات فيمزج فيما بينها ليخرج كتاباً يحمل اسمه ، ولكن كثيراً ما يكون المزج غير دقيق بحيث تتكشف لك العناصر الداخلة فيه وتستطيع أن ترجع كل شىء تقريباً إلى أصله ؛ وقد يزداد الابهام إذا لم تشمل الحواشى مواضع الاقتباس .

والكتاب الذى نقدمه يعالج التطورات الماضية فى قصد واعتدال ، محاولا إلقاء الضوء على عناصر الركود حتى نلتفت إليها ، ثم يتطرق إلى بحث الأحوال الاقتصادية الحالية مبيناً مدى قوتها ونواحى قصورها ، ثم يخرج من هذا كله إلى ايضاح امكانيات المستقبل ، شارحا المشكلات القائمة وعارضاً للعقبات ومنيراً السبيل لمن يشاء تذليلها . وتستطيع بعد مطالعة الكتاب أن ترى لصاحبه نظرية واضحة تنحصر فى تنمية جهاز الدولة وتجديد أساليبها ودعم سلطانها وترقية النظم الديموقراطية التى تتمثل فيها بصورة معقولة تناسب مختلف طوائف السكان . وبعد ذلك يدعو إلى الانهاض الزراعى المنتظم الذى يتناول الزراعة وأهل الزراعة من حيث نظم الحيازة وأساليب العمل ومستويات المعيشة . ويتحدث لك عن المواصلات وأثرها فى استغلال موارد الاقليم وفتح الآفاق أمام المنتجين . ولكن يخلص بعد ذلك إلى أمر آخر أعظم أهمية ، ذلك أنه لا رجاء فى تقدم صادق متسق الجوانب ، ثابت الأسس والدعائم ، إلا باتباع وتنفيذ سياسة جريئة من التصنيع الواسع النطاق ، على أن تلعب الدولة دوراً إيجابيا فى السير بالعملية قدما نظرا لافتقار هذه البلدان إلى طبقة وسطى نشيطة ، مع استثناء مصر مثلا كما كان الشأن فى الدول الغربية فيما

مضى . فاذا تحققت هذه الغايات جميعها أمكن الوصول إلى الهدف الأسمى وهو رفع مستوى الجماهير فيسود الانتظام والاستقرار وتزول بواعث القلق والتنافر والاحتكاك .

وأنت تطالع الكتاب فصلا بعد الآخر، فتلمس الاتصال فى الفكرة ، والعمق فى البحث ، ودقة التحليل ؛ وكل ذلك تلقاه مدعماً بالاحصائيات والمقتبسات الوافرة . إن اتصال التفكير أمر جوهرى والا كان الكتاب الذى تعوزه هذه الحقيقة ، مجموعة من الكتب والآراء والنظريات طابعها التنافر بل والتناقض ، مما يفقده قيمته ويجعل من العسير - إن لم يكن من العبث - مطالعته ، طال أم قصر، تضاءل حجمه أم زاد .

وبعد ، فنحن اذ نقدم هذا المؤلف (بالفتح) نرجو أن يكون دافعاً على المزيد من العناية بشئون اقليم الشرق الأوسط ، والجزء العربى منه خاصة ، والله الموفق الى ما فيه الخير .

٨ أبريل ١٩٥٠

راشد البراوى

الجزء الأول

دول الشرق الأوسط فى حالة الانتقال

الباب الأول

الدولة فى الشرق الأوسط حتى سنة ١٩١٤

الفصل الأول

فكرة الدولة فى الغرب والشرق

يعرض الشرق الأوسط اليوم أمام أنظار السياسيين والمؤرخين على حد سواء مشهداً دراماتيكياً لدول قومية حديثة النشأة . فالمجتمعات أو الجماعات التى ظلت إلى عهد قريب تتسم بطابع العشائر والجماعات القبلية ، آخذة فى التحول إلى شعوب ودول على النمط الحديث ، كما أن نظم الحكم المطلق الشرقية التى كانت إلى الأمس فقط تحاول بنجاح وقف تقدم القوى الجديدة قد بدأت الآن تتداعى ، وهذا الانهيار الذى أصابها يطغى على النظام القديم ويحطم — إلى جانب الصور والأشكال القديمة — الحدود التى كانت تعين ما لها من قبل من ميادين الغلبة والسيطرة . هذا التطور الذى تم فى أوربا خلال ألف من السنوات يراد منه أن يتم هنا فى عقود قلائل ، وينم عن إمكانيات سياسية وأخرى لقيام الدول فى المستقبل ، تلك الإمكانيات التى قد تحدث تحولا فى عالم الشرق الأدنى بأسره .

ومهما يكن من أمر فمن الخطأ أن نعد هذا التطور من مرحلة المجتمع القبلى إلى مرتبة الدولة ظاهرة جديدة بالكلية فى هذه المنطقة ، ذلك أن قيام الدول بالشرق الأوسط قد بدأ فى مستهل العصر الوسيط وبلغ بعد ذلك مبلغاً عالياً من النمو والتقدم . وقد أظهر العالم الإسلامى منذ عهوده الأولى قوى بالغة على تكوين دول ، وليس أبعد عن الصواب من أن ننكر على تلك النماذج التى شهدها الماضى انطواءها على المعايير التى تعين شكل الدولة حتى ولو كان من غير الممكن أن تكون الفكرة الكامنة وراء الدولة الإسلامية والصفة التى ميزتها مما يتماثل مع ما يقابل ذلك بالغرب .

وفى تلك الأثناء سرى الانحلال فهلك معظم دول العصر الوسيط أو نجح فى

بمجرد الاحتفاظ بأبسط المظاهر الدالة على ذلك التطور السابق لنشوب حرب عام (١٩١٤ — ١٩١٨) . وإذا استثنينا فترة يسيرة من الازدهار فإن الامبراطورية العثمانية لم تعد كونها خليطا غير وثيق التماسك من بلدان سرعان ما دب الانحلال إلى قوة الدولة المركزية فيها ليعقب ذلك انتعاش مؤقت .

وإحياء فكرة الدولة فى الشرق الأوسط حوالى بداية القرن الحالى لم يأت متمشياً مع موجة البعث القومى التى سرت خلال جميع البلدان تغذيها هنا ، كما فى البلدان الأخرى ، تقاليد الماضى الغنية . إلا أن التغيير العظيم بالنسبة إلى الشرق بأسره لسنا نلقاه فى مجرد بعث تقليد تاريخى قديم خلال العقود الأولى من القرن العشرين . هذه العملية لم تستنفد قوتها فى التعلق بالصور التاريخية وإحيائها ، أو فى تحقيق الاندفاع نحو العودة إلى الوجود على هيئة دول مستقلة ، وإنما أدخلت كذلك تغييرات بارزة لها أثرها الفعال الآن فى الأفكار التى تسيطر على هذه الدول وفى تكوينها الداخلى كله .

وقد قامت الدولة الإسلامية الشرقية من الطابع القديم على فكرة تختلف اختلافا أساسياً عن تلك التى قامت عليها الدولة بالغرب إثر نموها وتطورها منذ العصور الوسطى الأوربية . وحتى يتسنى لنا إدراك هذا التحول يتعين علينا أولا وقبل كل شىء أن نعقد موازنة موجزة بين الأسس التى ارتكزت إليها كل من الدولة الأوربية الحديثة والدولة الإسلامية الشرقية . ولقد أجاد اللورد أكتون فى كتابه « تاريخ الحرية » وصف ما حققه تطور الدولة بالغرب إذ قال :

« لو ألقينا نظرة إلى الوراء مستعرضين تلك الألف من السنوات والمعروفة باسم العصور الوسطى ، لكى نقدر العمل الذى قامت به ، إن لم يكن نحو إدراك الكمال فى أنظمتها فعلى الأقل نحو بلوغ المعرفة بالحقائق السياسية ، فإنا لواجدون أن الحكومة التمثيلية التى لم يعرفها القدماء كاد أن يعم انتشارها . لقد كانت طرق الانتخاب بدائية بسيطة ، إلا أن المبدأ الذى ينص على عدم مشروعية الضريبة إلا إذا أقرتها الطبقة التى يقع على عاتقها عبء الأداء ، وبعبارة أخرى إن فرض الضرائب لا يمكن فصله عن التمثيل — نقول إن هذا المبدأ كان معترفا به ، لا على أنه امتياز لبلدان معينة ، بل على أنه حق للجميع .. وزالت العبودية تقريباً من كل مكان ، ونظر الناس إلى السلطان المطلق على أنه أقل احتمالا وأعظم إجراما من العبودية .. وحتى مبادىء القانون المعروف باسم Habeas Corpus وطريقة ضريبة الدخل ، كانت من الأمور المعروفة حينذاك . لقد كانت نتيجة السياسة فى العصور القديمة ظهور دولة مطلقة السلطان على أساس من

الرق المنظم. أما النتاج السياسى للعصور الوسطى فنظام من الدول تقتصر فيه السلطة على تمثيل الطبقات القوية والجماعات ذات الامتيازات ، وعلى الاعتراف بحقوق أسمى درجة من تلك التى فرضها الانسان » .

ومن هذه الأسس ظهرت الدولة الدستورية الديمقراطية الحديثة بالغرب ، وإن تم ذلك عن طريق صراع طويل الأمد ، غالباً ما تميز بالمرارة . ولهذا الشكل من الدولة وظائف أساسية يمكن إجمالها فيما يلى :

(١) ضمان الأمان للمواطن وممتلكاته .

(٢) خلق التشريع وتوفير الحماية عن طريق القانون .

(٣) توفير وتنمية المصالح الثقافية والمادية والمطالب المشتركة للمواطنين ، ومن ذلك الصحة والتعليم الأولى والمواصلات والسياسة الاقتصادية والاجتماعية .

(٤) تهيئة أسباب الأمن الخارجى لكيان الدولة ووجودها .

أما أهم السبل لأدراك هاتيك الغايات فتنحصر فى المسائل التالية والمحافظة عليها :

(١) الشرطة والقوات الحربية (٢) هيئة قضائية مستقلة (٣) خدمة مدنية مخلصة للدولة وموالية لها ، وبخاصة إدارة مالية أمينة (٤) نظام العملة واحتكار سك النقود .

وهناك اتفاق عام بصدد هذا الحد الأدنى من حقوق الدولة ووظائفها قبل مواطنيها، حتى ولو كان تحديد حقوقها وسلطاتها إزاء الفرد مسألة يتفاوت تفسيرها جدا تبعاً لاختلاف المذاهب الفلسفية . وبرغم هذه الانحرافات فهناك مبدأ أساسى يعد حاسماً بالنسبة إلى الفكرة الحديثة التى تقوم عليها الدولة ، ونقصد بذلك سيادتها أى سلطانها الأعلى على كافة المقيمين فى إقليمها . وعلى ذلك فالدولة الحديثة تطلب الاعتراف بسلطانها وبنظامها القضائى والإدارى ، لامن الفرد وجميع من هم أعضاء فى «جماعة الدولة» - عن طريق المولد - فحسب ، ولكنها إلى حد كبير تطلب ذلك الاعتراف بصدد جميع الأفعال التى تقع فى نطاق الإقليم الواقع تحت سلطانها . ومن هنا نراها لا تتوقع ولاء الشخص والرأى الشخصى ، ولكنها أيضاً تسعى إلى الإشراف على كافة الأفعال التى تؤثر فى الجماعة المقيمة فى الأقليم الذى تحكمه الدولة . ومما هو موضع الاتفاق التام كذلك أن على جميع سكان التابعين لجماعة الدولة

واجبات يؤدونها نحوها ، وهى واجبات إن كانت فى أساسها ذات صبغة مالية فقد تشمل مسائل أخرى مثل الخدمة العسكرية . والدولة الغربية التى تستمد دعاويها من فكرة السيادة والتى كسبت مركزها بعد انفصام عرى الروابط العامة القديمة التى كانت تتجاوز نطاق الدولة ، قد قضت على حق الجماعات القاطنة داخل حدودها فى تحقيق ما لها من أهداف ومطالب خاصة ، أو على الأقل قاومت تلك الحقوق وقيدتها بنجاح . وكان ذلك الصراع يرمى أحياناً إلى إزالة حتى القيود الشخصية مثل تلك التى أقامها الاعتقاد الدينى . هذه العملية الكبرى التى رمت الى سلب السلطان الخاص وهى الأمر الذى يميز بصفة خاصة عصرنا الحاضر على حد قول چيلنك Jellinck ، مما تتصف به عملية تكوين الدول القومية الحديثة . ونمو عملية نزع الحقوق السياسية من الجماعات المنفصلة والشخصيات الفردية ذات النفوذ والسلطان ، وبعبارة أخرى عملية تقوية الدولة الحديثة ، نقول إن هذه العملية يصحبها قيام الفرد الذى يقبل هذه الدولة الجديدة ويثبت دعائمها ، ويلازمها حماية ذلك الذى يقبل عن وعى وإدراك مطالب الدولة والذى يتحول من مجرد رجل من أهل المدن أو رعية لأحد الأدواق أو رقيق اقطاعى إلى مواطن بالدولة يزداد مركزه القانونى تحديداً وثباتاً وفق حقوق مقيدة ومقررة بالتبادل وأخيراً فالدولة الدستورية والديمقراطية فى القرن التاسع عشر ترتب عليها صياغة الحقوق والواجبات على أساس المساواة ، وبالتالى أدت إلى تحول مواطنى الدولة إلى جماعة يسودها التجانس .

وفى الوقت ذاته حدث تنظيم آخر لطبقات الجماعات نجد فيه أن مدى الملكية والفرص الفعلية والكامنة لنشوء المركز الاجتماعى والاقتصادى الجديد ، مما أثر بصورة حاسمة فى العلاقة بين الفرد والدولة ولما كان نمو استقرار الدخل وفرص التقدم أقل انتظاماً فان اخلاص الجماهير للدولة الرأسمالية الديمقراطية تخمد حرارته تبعاً لذلك ، وهنا يبدأ تقويم جديد للحقوق التى تهيئها تلك الدولة .

أما فى الدولة الشرقية بالمعنى الحقيقى فنحن فى ميدان مخالف بالكلية ، ويسيطر على حياتها وينظمها مبدأ مختلف اختلافاً أساسياً . فهنا الغلبة لمبدأ الشخصية بدلا من التجانس بين السكان من الناحية القومية أو العقيدة مما أظهرته الدولة الغربية أو على الأقل سمت إليه منذ « عهد حركة الاصلاح الدينى المقابل » . فالدولة الشرقية قد احترمت المركز الذى بلغه الفرد بسبب انتمائه إلى جماعة قومية أو دينية معينة ،

بغض النظر عما يترتب على ذلك من عواقب سياسية وآثار اجتماعية بعيدة المدى . ونتيجة لهذا استمر قائماً حتى الوقت الحاضر ذلك الشكل البارز من ازدواج الدستور ، الأمر الذى يسمح ، من الوجهة الواقعية أو القانونية ، لجماعات قومية متعددة وبالتالى لأنظمة متباينة أن تحيا حياة قومية خاصة بها داخل إطار جماعة الدولة . فالمركز الشخصى كان إذن أقوى من قانون الدولة وقرارها . وعلى أساس مبدأ الشخصية هذا نمت فى كافة الأقاليم الشرقية منذ الأيام الأولى جماعات منفصلة تتفاوت من حيث درجة الولاء القومى والدينى ، وهؤلاء هم الذين يقال لهم « أهل الملة » مما ترتب عليه أن تكون لهم حياة خاصة بهم منفصلة عن حياة الشعب الاسلامى الغالب الذى أطلق على نفسه فيما بعد عبارة « أهل الملة » .

وهذا المبدأ الذى يمنح لجماعات من السكان سلطات بعيدة المدى فى إدارة شئونها ، أى الاستقلال الذاتى الثقافى وحتى السياسى من جهة أخرى ، مستمد من تقاليد العصر السابق للاسلام وكان سائداً فى الامبراطورية البيزنطية . وأخذه الأتراك بداعى الخمول عن التجديد ولأنه يجعل مهمة الادارة هينة يسيرة ، وأخيراً — وإن لم يكن ذلك الدافع أقل أهمية مما عداه — لأنه وسيلة ماهرة لتطبيق المبدأ المعروف « فرق تسد » .

هذه الأسباب تدعمها بلا ريب الحقيقة التالية وهى أن أفكار الشرق السياسية والاجتماعية تسمح بالفصل بين الجماعات داخل الإقليم الواحد على أساس العقيدة ، حتى ولو ترتب على ذلك انقسام سكانه إلى فرق ينفصل كل منها عن الأخرى . وأى تدخل فى الشئون الداخلية لتلك الجماعات المستقلة استقلالا ذاتياً كان مما يتعارض مع آراء المجتمع الشرقى . وهنا كذلك نجد مصدر نشوء الامتيازات الأجنبية واتساع نطاقها ، وهى تلك الحقوق التى منحت لرعايا البلدان الغربية فى عدد من المناطق الشرقية . وأول هذه الاتفاقات بين الامبراطورية التركية ودولة غربية كانت امتيازات عام ١٥٢١ وهى عبارة عن معاهدة بين سليمان القانونى والبنادقة ، وبمقتضاها تأيدت وزيدت إلى حد ما الامتيازات التى سبق أن حصل عليها هؤلاء من البيزنطيين . وتوالت معاهدات مماثلة مع فرنسا وانجلترا وأسبانيا وبلدان أخرى ، واتسع إلى درجة بالغة نطاق التشريع والقضاء على رعايا الدولة العثمانية على أساس الامتيازات وذلك فى المعاهدة المعقودة مع فرنسا إذ ادعى

ملك الدولة الأخيرة لنفسه الحق فى حماية الكاثوليك ممن لا يحملون الجنسية التركية.

وليس أدل على الفارق من الموازنة بين هذا التقليد وبين المبدأ المعروف «دولة واحدة، دين واحد»، ذلك المبدأ الذى ظل زمناً طويلا عاملا حاسما فى تعيين شكل الدولة بأوربا خلال العصر الذى أعقب حركة الاصلاح الدينى. وان التطورات التى أعقبت ذلك فى أوربا قد أدت، برغم حركة التنوير وروح الحرية وما تلا ذلك من إضعاف العامل الدينى، إلى زيادة التجانس بين سكان الدولة، بينما نلاحظ فى الإمبراطورية العثمانية وأثناء العصر ذاته ازدياد ظاهرة انقسام الدولة إلى وحدات مستقلة استقلالا ذاتياً، أى إلى جماعات من السكان منقسمة أو منفصلة بعضها عن بعض.

وإذا شئنا أن نجمل الصفات المميزة للدولة الشرقية الاسلامية بالاضافة إلى مبدأ الشخصية الذى له المقام الأول، فاننا نلق أمامنا الأمور التالية:

(١) قيام علاقة وثيقة بين الجماعة القومية والجماعة الدينية، الأمر الذى اتخذ خلال العهود الأولى صورة التمثيل التام لمصالحهما المتبادلة ومناطق نفوذهما، وأدى إلى قيام نظام قضائى مشترك بالنسبة إليهما.

(٢) عدم وجود فكرة أو نظرية عن الدولة بالمعنى الحديث، فالاسلام لم يعرف شيئاً عن الدولة بوصفها نظام سياسى مستقل كما كان الشأن بأوربا. فالدولة فى الإسلام ليست جماعة أو نظاما، ولكنها عبارة عن مجموع المحكومين أى «الأمة»، وعلى رأسها «إمام».

(٣) ونتيجة لذلك لم يكن للدولة الشرقية فكرة عن المواطنين بالمعنى الحديث إذ أن هذه الفكرة، مثلها فى ذلك مثل فكرة الدولة ذاتها، غريبة عن الاسلام. وبالمثل لم تكن هناك مساواة مدنية فيما يتعلق بالضرائب، فمصادر الايرادات كانت فى بداية الأمر عبارة عن الضرائب التى يدفعها «أهل الذمة» على هيئة جزية أو خراج، بينما كان المسلمون يدفعون «زكاة» تودع بيت المال أو تعطى مباشرة لذوى الحاجة، ثم تطورت فيما بعد إلى أن صارت من الضرائب الأساسية التى تجبى من المؤمنين.

(٤) وفى عصر الإمبراطورية العثمانية، أكثر مما كان فى عهود الامبراطوريات

العربية التى تقدمتها . امتد سلطان العثمانيين إثر فتوحاتهم بأوربا فشمل مناطق ورعايا ليست تركية ، وبذا حكم السلاطين الأتراك مجموعة غاية فى التباين من شعوب متفاوتة من حيث اللغات والأجناس والأديان .

(٥) وسرعان ما أدى تطور الحال بالشرق الاسلامى إلى حلول الاستبداد الشرقى المتوطن بآسيا الغربية محل جماعة المحاربين الأصلية التى تمثل الارستقراطية والتى دمغت بطابعها الدول الإسلامية فى العصور الأولى ، وبذلك صار الحاكم فى مركز يسمو على رعاياه وأحاطت به هالة الحاكم الإلهى وأقيم بينه وبين الافراد العاديين من أهل الفناء سياج من المراسيم والمظاهر الرسمية . وفى الوقت ذاته صار فى الإمكان مواصلة السير فى عملية نزع ممتلكات الطبقات الدنيا وسلب حقوقها السياسية ، عن طريق ذلك التحالف الذى لا مثيل له بين الكنيسة وبيروقراطية الدولة وكبار ملاك الأراضى .

وإذ زادت أواصر الاتصال بين العالم الشرقى والغرب وثوقا فإن البلدان التى سادها ذلك التكوين السياسى المتفكك لم تستطع مقاومة تلك القوة المتفوقة التى كانت تنطوى عليها الدول القومية الأوربية والآخذة فى التوسع والانتشار . فالصعاب والمتناقضات الداخلية التى كانت تزداد وضوحا وظهوراً بسبب الإبقاء على الأسس الدينية التى تقوم عليها حياة الدولة ، والتدخل والتوسع « المشروعان » من ناحية الأجنبي والذى اقتصر فى أول الأمر على صورة مصالح اقتصادية تستند إلى الامتيازات ، كل ذلك مهد الأرض فى الامبراطورية العثمانية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر أمام تسرب وجهات نظر جديدة مصدرها أوربا تتصل بشكل الدولة والمجتمع . ولم يكد ينتصف ذلك القرن حتى تداعت الأفكار التقليدية التى قامت عليها الدولة فى الشرق الأوسط ، وبدأ إعلان طائفة من المبادىء الجديدة ذات الأهمية الكبيرة وذلك لإعادة تنظيم صرح الدولة وكيانها.

الفصل الثانى

التطورات السياسية الداخلية فى الامبراطورية العثمانية

إن فترة الاصلاح بمعناها الصحيح والتى بدأت فى تركيا عام ١٨٣٩ قد سبقتها تدابير من جانب بعض الحكام هيأت المقدمات اللازمة لإعلان تنظيم داخلى جديد فى حياة الدولة . فالسلطان سليم الثالث الذى اعتلى العرش عام ١٧٨٩ من أوائل الحكام الأوربيين الذين اعترفوا بالجمهورية الفرنسية الحديثة المولد ، كما أنشأ مدارس حربية جديدة يتولى إدارتها ضباط أوربيون ، وأحضر من انجلترا بضع سفن للتدريب ألحقها بالأسطول التركى ، وأقام مصنع توبخان الشهير لصنع المدافع. واقتصر أمر هذه الاصلاحات ، مثل غيرها بالدول الشرقية خلال ذلك العهد ، على المسائل ذات الصبغة العسكرية والمالية . وإذ بان أن اصلاحات سليم فى الجيش تهدد كيـــان الا نكشارية الأقوياء ، نراه يذهب ضحية ثورة وضع هؤلاء فى أعقابها ابن عمه مصطفى الرابع على العرش ، إلا أن الأخير لم ينعم بمركزه إذ زحف أصدقاء سليم بقيادة باشا رشوك على العاصمة وأخرجوه منها ، فخلفه محمود الثانى فى الرابعة والعشرين من عمره ليواصل إصلاحات سليم . وأدخل السلطان الجديد طائفة من التدابير تعد جريئة إذا قيست بالأحوال السائدة حينذاك ، وتمس الإدارة الداخلية وبخاصة العلاقة بين السلطتين المركزية والمحلية. إلا أن أهم ما أقدم عليه كان القضاء على الانكشارية عام ١٨٣٩ ، وهؤلاء كانوا فى الأصل حرسا للسلطان وتميزوا بالبسالة و المقدرة ولكنهم تحولوا إلى عصبة متمردة وأداة للاستبداد يخشى بأسها الحاكم والشعب على حد سواء ، واغتصبوا لأنفسهم السيطرة فى الدولة. ويرجع السبب المباشر فى القضاء عليهم إلى تمردهم على أثر إنشاء جيش حديث. هذا الاجراء ، الذى نلق له نظيرا فى مذبحة القلعة حيث أهلك محمد على المماليك قبل ذلك بخمس عشرة سنة ، صحبته تدابير سياسية داخلية مهدت السبيل لاعلان حقوق الانسان الجديدة فى السنة ذاتها وأهم هذه التدابير إلغاء النظام الاقطاعى وتجريد ملاك الأراضى الاقطاعيين من ممتلكاتهم . وإذ انكمش نفوذ أفراد هذه الطبقة وهبطوا إلى مركز الملتزمين الخاضعين للدولة ، زالت عقبة أخرى كانت تقف فى

طريق اعادة إنشاء الإمبراطورية على أساس جديد. وكان حكام الأقاليم خطرا بالغا آخر على الامبراطورية العثمانية التى أحاقت بها إذ ذاك الأخطار الفادحة من الخارج، إذ لم يقف الأمر عند حد ثورة اليونان والبوسنة وصربيا وفلسطين ومصر والوهابيين فى شبه الجزيرة العربية. وكان مجرى السياسة الخارجية التعس يهدد قلب الدولة وتمثل ذلك فى معاهدة أدرنة عام ١٨٢٩ التى أقرت مبدأ فتح مضيق الدردنيل . وإزاء هذا الضغط القاتل من جانب الأعداء فى الداخل والخارج تبدو أعمال محمود الثانى بارزة فى ضوء لامع وقد لخصها الأستاذ ﻫ . تمبرلى فى العبارات التالية :

« إن ماخسره على أطراف الامبراطورية قد كسبه عن طريق دعم سلطانه فى داخلها . لقد وجد أمامه إمبراطورية تحكمها طغمة من الاقطاعيين المتمردين الذين لا يستقر لهم حال ومن البكوات والباشوات . وفى جميع الحالات كان لحكام الأقاليم ورؤساء القبائل الحق فى توقيع عقوبة الموت ، فضلا عن حقوق أخرى مثل شن الحروب الخاصة وممارسة القضاء الخاص وجباية الإيرادات الخاصة وغير ذلك مما كان عزيزاً على نفوس بارونات الغرب فى العصور الوسطى . وقد حرم محمود البكوات والباشوات من مظاهر استقلالهم ومن جيوشهم ودخولهم المستقلة ، وأعاد نفوذ السلطان بصورة فعالة ، وجعل فى الامكان قيام دولة موحدة حديثة لأول مرة فى تركيا. فحسن نظام الحكومة والضرائب وأقر التسامح ونهض بالاتصال التجارى وأنشأ جيشاً وأسطولا جديدين ووضع بذور الكثير من الاصلاحات التى تمت من بعده » .

وعلى كل فالصعاب غير العادية التى اقترن بها تنفيذ مستحدثات بسيطة نسبيا يمكن أن توضحها حادثة ضرب نقود تحمل اسم السلطان ، فهذا الموضوع آذى شعور رعاياه المسلمين الدينى وأدى إلى ثورة تكلف اخمادها حياة أربعة آلاف ، وفى النهاية سحبت القطع النقدية من التعامل . « ان من الرائع أن يتمكن محمود ومستشاروه من تنفيذ مثل هذه الاصلاحات فى جسم سياسى قديم كهذا ، وان تمكنهم من إخراجها إلى حيز التنفيذ وسط الأحداث التى ميزت حكمه ، ليكاد يقرب من المعجزات » . بهذه العبارات تحدث هوجارث عن أعمال السلطان .

ومن هنا يتفق جميع الباحثين تقريبا على أن محمود الثانى المتوفى سنة ١٨٣٩ خلف امبراطوريته أقوى مما وجدها ، وبالرغم من النقص الذى طرأ على مساحتها فقد نجح على الأقل فى أن يكون السيد فى بيته . وكان ضياع بعض الولايات مصدر قوة للإمبراطورية أكثر مما كان مبعث ضعف ، ذلك أن سكانها من غير العنصر التركى

كانوا يثيرون الصعاب دائما فى وجه الادارة المركزية وكان لا بد أن ينفصلوا عن الدولة عاجلا أو آجلا . وليس من قبيل المصادفات أن تأتى اصلاحات تلك الفترة غالبا من أعلى ، وأن تبدأ محاولات إصلاح الدولة من أعلى نقطة فيها. ولم تستقبلها الطبقات الدنيا فى أول الأمر بشىء يشبه الحماس ، ذلك أن الشعور بالدولة لم يكن قد نما بعد فى الجماهير التى ظلت دائما موضع الاستبداد والظلم ، ومن هنا كان من الضرورى أن يجىء الدافع من الخارج ومن أعلى .

وإلى جانب السلطان نفسه لعب بعض البارزين من ممثلى الدول الأوروبية دورا هاما فى هذه العملية ، وفى مقدمتهم سير سترافورد كاننج الذى بدأ نشاطه وأعماله فى تركيا سنة ١٨٠٨ سكرتيرا للسفارة البريطانية ثم أصبح فيما بين عامى ١٨٤٢ ، ١٨٥٨ ذا نفوذ بالغ على الباب العالى بصفته السفير البريطانى لدى البلاط التركى . وبالاضافة إلى ذلك فان دعوة الخبراء الأجانب بوجه عام على يد عبد الحميد الأول حوالى نهاية القرن الثامن عشر ، إلى جانب التطورات التى حدثت بمصر فى الوقت ذاته ، قد ساهمت بدرجة غير يسيرة فى اعداد الأرض اللازمة أمام تلك الاصلاحات .

فترة التنظيمات

إن موت السلطان محمود الثانى الذى يصفه المؤرخون الأتراك الحديثون بأنه بطرس الأكبر العثمانى لم يكن معناه أى توقف فى سياسة الإصلاح عن طريق البلاط ، ذلك أن ابنه عبد المجيد البالغ من العمر سبعة عشر عاماً قد واصل العمل . إن شهادة ميلاد الدولة الدستورية الشرقية الحـــديثة نجدها فى الخطاب الشهير المعروف باسم « خط شريف جلهان » والذى بعث به السلطان الشاب إلى رئيس وزرائه مصطفى رشيد باشا فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٣٩ . وفى هذه الوثيقة تتبع السلطان الخطوط التى رسمها له أبوه محمود الثانى . ومن المؤكد أنه كان لابد من انقضاء عقود كثيرة قبل أن يتم تحقيق الدولة الدستورية الحديثة فى تركيا بشكل محدود ، فضلا عن أن مواصلة هذه السياسة مما سبب نشوب صراع حاد خلال الفترة التالية. وبالرغم من ذلك تظل هـذه الوثيقة نقطة الابتداء فى تطور الدولة الدستورية بالشرق الأوسط ، وتعين بداية فترة الإصلاحات التى يسجلها المؤرخون الحديثون بالشرق العثمانى باسم « التنظيمات » .

ومن وجهة النظر الخارجية البحتة يسترعى النظر أن هذا المنشور يظل يشير فى غموض إلى الطابع الدينى على أنه الأساس الذى تقوم عليه الدولة . فالصعاب والمصائب التى مرت خلالها الامبراطورية التركية أثناء فترة السنوات المائة والخمسين السابقة لإصدار المنشور ، كانت نتيجة مترتبة على « عدم مراعاة القوانين السماوية والإنسانية » . وفيما يتعلق بهذه المسألة كانت التدابير التى سبق لمحمود الثانى اتخاذها تنطوى على الرعاية الدائمة لمشاعر العلماء وحقوقهم إذ لم يتأثروا من الناحية العملية بالإصلاحات . وإذا نظرنا إلى أهداف الكتاب ألفينا ان الغرض المباشر منه الغاء النظام القديم . وأهم التدابير الإصلاحية التى أعلنت سنة ١٨٣٩ وأيدها فرمان سنة ١٨٥٦ الصادر فى أعقاب حرب القرم ، كان يراد منها إشباع تلك المطالب الخاصة التى تعتبر أساس الدولة الدستورية الحديثة وهى :

(١) توفير الوسائل التى تكفل سلامة الحياة والشرف والملكية بالنسبة إلى جميع الرعايا دون استثناء .

(٢) تأكيد جباية الضرائب وتوزيعها بصورة منتظمة وذلك إلى جانب الإلغاء (المؤقت) لنظام الالتزام .

(٣) إعادة تنظيم الخدمة العسكرية الإجبارية للجيش .

والوثيقة الثانية (الخط الهمايونى) الصادرة فى يونية سنة ١٨٥٦ تؤكد بصفة خاصة مبدأ المساواة القانونية والمدنية والاجتماعية بالنسبة إلى جميع الرعايا والاعتراف بحقهم فى شغل الوظائف الحكومية على قدم المساواة . وإلى جانب هذا تأيد ما سبق منحه لأتباع المسيحية والأديان الأخرى (غير الإسلام) من امتيازات دينية ومركز خاص .

بهذه الطريقة أعدت الفكرة أولا وتهيأت الأدوات الواقعية ثانياً مما يلزم لبناء صرح الدولة وفق الطراز الغربى ، وتقوضت دعائم الاستبداد الدينى فى الدولة الإسلامية بدون الالتجاء إلى أية تغييرات ثورية . وفى ظل البرنامج الذى وضع لم يعد هناك أى فرق ، أمام قانون الدولة على الأقل ، بين الدولة الجديدة التى تعين أن تتحول إليها الإمبراطورية التركية وبين نماذجها الغربية . واستمرت عملية اقتباس القانون الدستورى بكل تأكيد إلى عهد وجيز قبل الحرب العالمية الأولى ،

وبرغم ذلك كانت النتائج بالغة الأهمية حتى فى العقدين الرابع والخامس من القرن الماضى . ولقد أدخلت إصلاحات واسعة النطاق على القانونين التجارى والجنائى والإجراءات القضائية مما أدى سريعاً إلى تنقية المادة القانونية من شوائبها كما دعا من جهة أخرى إلى تقنين تلك الفروع . وهذه قد سبقها أول تقنين رسمى للقوانين الموجودة ، وأول محاولة لإقامة تشريع مشترك يسرى على جميع الرعايا بصدد القضايا المنظورة أمام المحاكم التجارية المختلطة (١٨٤٧) .

فى ذلك الوقت كان لدى تركيا عدد قليل من الرجال البارزين الذين تتوفر لديهم الكفاية اللازمة لتنفيذ الإصلاحات على هذا النطاق . وقد وضع السياسى التركى مدحت باشا الذى سبق أن تميز بمعالجة المهام الصعبة بالأقاليم ، أسس القانون الدستورى التركى الحديث حينما كان رئيساً لمجلس الدولة الذى أنشىء لأول مرة سنة ١٨٦٨. وجاء تطورهذا القانون بعد المراحل التى وضحت مقدماً . عن طريق إصلاح بناء الدولة الشرقية . وبهذا فإن تطور مبدأ « الملة » واتساع نطاق النظرة الجديدة بشأن نظام الدولة مما استدعى بالضرورة إصدارقانون الجنسية سنة ١٨٦٩. وحوالى الوقت ذاته (١٨٦٩ — ١٨٧٦) هيأ إعلان القانون المادة الأساسية لتنظيم الحياة المدنية من الناحية القضائية . وأخيراً لم يبق سوى إعلان دستور ليتوج هذه السلسلة كلها من أعمال الإصلاحات .

هذه الإصلاحات التى بيناها أدخلت فى عهد عبد المجيد (١٨٣٩ — ١٨٦١) ذلك السلطان الحر الرأى بالرغم من ضعف جوهره . فلما مات خلفه أخوه عبد العزيز الذى عزل بعد حكم دام خمسة عشر عاماً ، وتلت فى ذلك فترة من الفراغ طولها ثلاثة أشهر حكم فيها ابن أخيه مراد الخامس ، ثم أعقبه أخوه عبد الحميد الثانى الذى اعتلى العرش فى ٣١ أغسطس سنة ١٨٧٦ .

فى تلك الأثناء كان انحلال الامبراطورية التركية قد سار قدما . ففى أوربا ساد الاعتقاد بأن الرجل المريض أشرف على نهايته وألا مناص من تسديد الضربة التى تريحه من آلامه فيقضى عليه . ولم ير الساسة الأتراك المستنيرون من سبيل لاتقاء ذلك المصير إلا باتمام عملية الاصلاح الكبرى عن طريق إعلان دستور لكى يتسنى تعبئة كافة قوى الإمبراطورية من أجل التعاون فى بذل مجهود أخير متحد . وفى يونيه من عام ١٨٧٦ قدم مدحت باشا المتشبع بالأفكار الانجليزية مشروعا

إلى مجلس الدولة يحتوى على المعالم الأساسية للدستور . وجاءت تولية عبد الحميد الثانى بعد قليل فرصة لاعلان إنشاء البرلمان واعداد مشروع الدستور ، وفى ٢٣ ديسمبر من السنة ذاتها أعلن الدستور تحت ضغط الدول العظمى .

لو نظرنا إلى الأمر من الخارج أمكن أن نعد إعلان عبد الحميد للدستور سنة ١٨٧٦ استمرارا لسياسة عمه ، ولكن الحقيقة تحدثنا أن اعتبارات السياسة الخارجية لعبت فيه دوراً كبيرا جداً . فتحت ضغط الدول العظمى أعلن السلطان الدستور على عجل ليقضى على أى احتمال بالتدخل فى شئون تركيا الداخلية . وفى الوقت ذاته وضح اتجاه من جانبه يرى إلى عدم الأخذ بميول سلفه بشأن ادخال الأساليب الأوربية . فى المذكرة الدورية التى بعث بها صفوت باشا إلى الممثلين الدبلوماسيين الأتراك فى الخارج نراه يوضح التوافق بين النصوص الجديدة والضمانات الموضوعة لتنفيذها وبين القانون السماوى .

لقد أشير إلى اشتراك شيخ الاسلام والعلماء فى إعداد الدستور ، ونتيجة لذلك نظر المسلمون إلى الوثيقة ، لا على أنها وليدة الروح الأجنبية ، ولكن على أنها صورة تعبر عن أفكارهم القومية . لم يعد الدستور مجرد وعد ولكنه أصبح حقيقة واقعة وصار ملكا روحيا للعثمانيين جميعا ، ويمكن تأجيله أو نقضه بارادة الشعب أو إرادة الحاكم . إن أوربا لم تقترحه أو تنشئه . ومن هنا ، كما جاء فى ختام المذكرة تدرك الحكومة العثمانية أنها لم تفسح المجال أمام أية آراء غربية ، وعلى ذلك فانها تطلب من أوربا أن تضع ثقتها فى أحدث ما ابتدعته الروح العثمانية .

كانت تركيا تطالب بتلك الثقة بينما كان عبد الحميد ينظر إلى الدستور بعواطف مختلطة . وهو إذ نظر إلى مصير الدولة العثمانية خلال العقود السابقة اضطر فى شىء من المرارة أن يصل إلى هذه النتيجة وهى أن اقتباس الأساليب الأوربية وإدخالها فى الامبراطورية قد أدى فعلا إلى تناقص مطرد فى مساحتها وخفض فى سلطات حاكمها . لقد أدخل أسلافه ذلك التطور بالموافقة الصريحة على الأفكار الغربية ، وعملوا بنشاط على تنمية عملية تحول تركيا إلى الأشكال الغربية المتعلقة بالدولة . فاذا كانت النتيجة بالرغم من هذا كله لم تكن داعية إلى الرضاء ، فلا بد أنهم سلكوا طريقا خاطئا ، ولذلك قرر عبد الحميد أنه لا بد من العودة إلى الشرق . وإذا كانت تركيا حقيقة قد اندرجت فى زمرة الدول الأوربية المتمدينة إلا أنه فى الوقت ذاته

نالت رومانيا وصربيا استقلالهما ، وطفقت بلغاريا تسير فى الطريق نفسه ، وبدا من المحتمل وقوع خسائر إقليمية أخرى . ومن هنا بدأ عبد الحميد يشعر بالميل إلى رفض سياسة أسلافه الثلاثة القائمة على احتذاء المثل الأوربية ، وإلى نقل مركز الثقل فى سياسته والاتجاه بحكمه ومستقبل الإمبراطورية التى آل أمرها اليه نحو آسيا .

ومن أولى الخطوات فى هذا الاتجاه الطريقة التى عامل بها الدستور وواضعه مدحت باشا . لقد كان الابعاد جزاء ذلك السياسى الذى أبى فى رجولة أن يتنازل عن الحريات التى منحت ، وحل السلطان أول برلمان تركى فى فبراير سنة ١٨٧٨ بعد دورين من أدوار انعقاده .

وينبغى أن نؤكد أن الدستور لم يلغ من الناحية القانونية ، بل ظل يظهر سنويا فى تقويم الدولة ، ولكن الحياة الدستورية قد انتهت ولم يعد الدستور إلى الحياة إلا بعد ذلك بثلاثين عاما على أثر ثورة تركيا الفتاة . وفى الخطاب الصادر من السلطان بتاريخ أول أغسطس سنة ١٩٠٨ . على أثر الأمر الصادر فى ٢٣ يولية سنة ١٩٠٨ بدعوة البرلمان ، نجد التأكيد بأن الالغاء المؤقت للدستور كان نتيجة مترتبة على عدم نضوج الشعب ، أما الآن فقد حان الوقت الذى يمكنهم فيه المطالبة بالحقوق التى صارت لهم بمقتضى شكل الدولة الدستورى . وافتتح البرلمان فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٠٨ وتركز الاهتمام فى خطاب العرش الذى ألقاه السلطان عبد الحميد مشيراً فيه إلى جهوده المتواصلة الثابتة فى أن يحكم طبقا للدستور . إلا أن دسائس الأحزاب ومنازعاتها ، إلى جانب المستائين من جمهور الموظفين والعلماء ، أدت فى ١٣ أبريل سنة ١٩٠٩ إلى حركة رجعية ضد رجال تركيا الفتاة والدستور . وسرعان ما تحطمت المحاولة بفضل ما أبداه رجال تركيا الفتاة من عزيمة وبمعاونة من ضباط الجيش الثالث ، وتحولت الجمعية المنتخبة إلى جمعية وطنية سمحت لنفسها فى ٢٦ أبريل سنة ١٩٠٩ أن تقرر عزل عبد الحميد . ونفذ القرار وخلفه على العرش أخوه رشاد الخامس طبقا لقانون الوراثة العثمانى ، وأعلن الحاكم الجديد فى خطاب بعث به فى تلك المناسبة ، أنه اعتلى عرش أجداده الأمجاد طبقا للأوامر الخالدة من ملك الملوك وطبقا لنص الدستور ، كما كانت رغبته الجياشة فى نفسه أن يكفل الحرية والمساواة والعدالة لجميع رعاياه .

ولمنع أمثال هذه الأحداث فى المستقبل نص مجلس النواب على عدة تدابير

وقائية فى الدستور وبخاصة قانون ٢١ أغسطس سنة ١٩٠٩ الذى قرر مبدأ سيادة الشعب . وخلال الفترة التالية حدثت منازعات خطيرة بخصوص هذا المبدأ أساسها من جهة ما نجم من العدوان على شرف الخلافة وكرامتها . وحتى بين رجال تركيا الفتاة نجد أخيراً أنه قد نما شعور يرمى إلى النظر إلى التقاليد الدينية والقومية بقدر أكبر من الاعتبار . وعلى أثر مناقشات عاصفة أدخل تغيير على الدستور فى يناير سنة ١٩١٢ بمعنى العودة إلى الدولة الخليفية . وعلى كل فإن الخلافات فى مجلسى النواب والشيوخ ، ثم نشوب الحرب أخيراً ، مما أجل أى تقدم وتدعيم فى الأنظمة البرلمانية والدستورية إلى عام ١٩١٩ حينما انتهت الحرب العالمية .

الفصل الثالث

التغييرات التي حدثت في أنظمة الدولة

تهيء لنا دراسة التاريخ الدستورى للدولة الشرقية فرصة مناسبة بصفة خاصة كى نلاحظ تحولها وأنظمتها على أساس الوثائق الدستورية . إن العبارات التى تعبر عما كان يجيش فى نفوس الأتراك من رغبة فى الاصلاح وهى عبارات غالباً ما كانت بعيدة المدى فى مدلول ألفاظها بشكل يدعو إلى الدهشة ، يجب ألا تحملنا على الظن خطأ أنه كان للحقوق التى اكتسبت إذ ذاك نتيجة عملية أو أنها أصبحت سائدة مطبقة ، ذلك لأن جانباً كبيراً من الاصلاحات ظل مجرد حبر على ورق . ويرجع هذا الأمر إلى المقاومة التى يلقاها دائماً كل مسعى نحو تعديل وإصلاح النظم السياسية والاجتماعية التى أصبحت مستقرة الدعائم فى القوانين السائدة والمصالح القائمة . إن الذين كانوا يفيدون من النظام السابق والذين لا بد أن يتأثروا من جراء المراسيم الجديدة ، كان فى مكنتهم أن يتخذوا إجراءات فعالة تحول دون تنفيذ تلك الاصلاحات طالما لم ينص فيها على الضمانات السليمة . وفضلا عن ذلك لم يتوافر ذلك الشرط الأولىّ الأساسى الذى لا غنى عنه لتنفيذ مثـــل هاتيك الاصلاحات البعيدة المرمى فى الدولة . ونقصد به انعدام شعور الولاء للدولة أى الايمان بأن للصالح المشترك الأولوية على ما عداه من الاعتبارات ، ومعنى ذلك بعبارة موجزة شعور الاخلاص للدولة والايمان بها ، وهو شىء لا رجاء فى نموه فى وسط مثل ذلك المجتمع الذى يفتقر إلى روح التجانس ، وذلك أمر يترتب بالضرورة على وجود نظام الملة وسيادة التكوين الإقطاعى وقيام نظام الحكم المطلق الشرقى . وستسنح لنا الفرص فيما بعد كى نعالج بالتفصيل العيوب الكامنة فى الدولة العثمانية ، وبخاصة الفساد وسوء الادارة مما كانت جذوره ممتدة إلى الأعماق . ومن المستحيل أن نبالغ فى تقدير مسئولية هذه العوامل فى الفشل الذى أحاق بنواح كثيرة من برنامج الاصلاح خلال عهد التنظيمات . وبالرغم من ذلك ، فالتطورات التى بدأت خلال الفترة الممتدة من عام ١٨٥٩ حتى عام ١٨٧٦ والتى

استؤنفت سنة ١٩٠٨ بعد توقفها نحواً من ثلاثين عاما كانت ذات أهمية إذ ميزت بداية عهد جديد .

ونقول منذ البداية إن تنازل رئيس الدولة المزود بأوسع السلطات عن جانب من حقوقه كان معناه نهاية الحكم المطلق فى الدولة الرئيسية بالشرق الأوسط . وإذا استثنينا جماعات قلائل فى بلاد العرب تميزت بطابع النظام الأبوى أكثر مما اتصفت بالحكم الاستبدادى ، فان النظام المطلق ، من الناحية الدستورية ، قد اختفى بصورة واقعية . إلا أن الواقع أن خلفه وهو الملكية الدستورية أو البرلمانية فى البلاد الشرقية لم يحقق فكرة شكل الحكومة الدستورى بصورة كافية أو فكرة شكل الحكومة المستند إلى التعاون مع ممثلى الشعب ، وظل من وجوه عدة مجرد ألفاظ مسطورة على الورق . ولكن المقدمات القانونية اللازمة لإقامة مبدأ سيادة الشعب قد نص عليها دون ريب . وليس ثمة من سبب يدعو إلى التقليل من قيمة الأهمية المذهبية (الأيديولوچية) لهذه النقطة .

ولو استبعدنا التغييرات التى أصابت المركز القانونى للسلطان والتى ترجع إلى تقسيم السلطات ، فان التغيير الذى طرأ على معنى وظائفه الروحية والدينية ، كان بالمثل بعيد المدى للغاية .

الخلافة والسلطنة

بمطالعة المادة التالية من القانون الدستورى المراجع والصادر فى ٢١ أغسطس سنة ١٩٠٩ نلقى ما يؤكد العلاقة القائمة بين السلطنة والخلافة وذلك فى العبارات الآتية :

« إن السلطنة العثمانية العالية المنزلة ، متحدة مع الخلافة الاسلامية السامية ، يتولاها أرشد أفراد أسرة آل عثمان طبقاً لقاعدة قديمة ، وعند ما يعتلى السلطان العرش فانه يقسم أمام البرلمان أو فى أول اجتماع له إذا لم يكن منعقدا ، أنه سيحترم أوامر الشريعة المقدسة ودستور الدولة ، وأنه سيخدم الوطن والشعب باخلاص » .

وهذا الارتباط بين السلطتين المركزيتين فى الدستور قد سار فى سلسلة رائعة من مراحل التطور . فطبقا للنظرية الإسلامية عن الخلافة ، وهى النظرية التى صاغها الماوردى أولا وأخذها عنه ابن خلدون فيما بعد ، يتعين على الخليفة أن يضطلع

بالوظائف التالية وهى الذود عن الدين والمحافظة عليه ، وفض الخصومات القضائية ، وحماية أراضى الاسلام وما يماثل ذلك من التدابير العسكرية ، وقيادة الجهاد أى الحرب المقدسة ، وتوجيه الإدارة المالية وإدارة كافة شئون الدولة الأخرى . ومن هنا تعين عليه أن يمارس وظائف الدولة من روحيـــة وزمنية . ومع هذا فاننا نجد على مرّ التاريخ أن وظيفة الخليفة لم تشارك دائماً فى هذا الارتباط بين السلطتين السياسية والروحية. فالعباسيون على وجه الخصوص جعلوا الطابع الدينى لوظيفتهم فى المقام الأول ، وشجع على هذه الحركة ما أصاب سلطان الخلافة الزمنى من انحلال . ومن هذا الذى أوردناه يتضح أن الخليفة هو الرئيس الأعلى لجماعة المؤمنين أى إمامهم ، وإلى جانب ذلك ـ وإن انفصلت عنها ـ وظيفة السلطان (أمير الأمراء) الذى يملك سلطة السيف ويدير شئون الدولة . ولكن الخلافة العربية بصفتها أعلى سلطة دينية لم تحدث بدورها أى تأثير سياسى حقيق . فالخلفاء العباسيون الذين أفلتوا من المذابح التى أجراها المغول فى بغداد ، ظلوا يحيون حياة براقة المظهر فى القاهرة وإن كانوا فى الحقيقة سجناء بالبلاط المملوكى لقد عامل المماليك العباسيين باحترام لأن الأخيرين أسبغوا على حكمهم المظهر الشرعى ، ثم جاء العثمانيون من بعد ذلك فاستبعدوا استبعاداً كلياً الفكرة التى تعد الامامة كنظام مستقل قائم بذاته ، وعادت وظيفتا الخليفة الروحى والحاكم الزمنى فاتحدتا فى شخص واحد ذلك هو السلطان العثمانى .

ولو صرفنا النظر عن دائرة سلطانهم ونفوذهم لما وجدنا فى الغالب سوى اعتراف إسمى بدعوى الرقابة الدينية التى عبر عنها هذا الاتحاد ، ولو أن ازدياد حدة التهديد الموجه إلى النفوذ العثمانى فى الأقاليم غير التركية أخذ يعمل بدرجة كبيرة على تقوية الميل إلى تأكيد السلطة الدينية للسلطان بصفته حامى حمى المسلمين جميعاً . وحتى رجال تركيا الفتاة الذين لا يمكن الظن بأنهم كانوا يبدون أى تعلق بالمطالب الثيولوجية أو يميلون إلى تقوية النفوذ الروحى بوجه عام ـ نقول إنهم كذلك سعوا إلى الاستفادة من نظام الخلافة كوسيلة يحفظون بها للدولة الولايات غير الاسلامية النزاعة إلى الانفصال . ومن الأمثلة الدالة على ذلك أنهم استغلوا ما لذلك النظام من سمعة ، خلال عهد السلطان محمد رشاد الخامس خليفة عبد الحميد ، كما يمنعوا التهديد بإثارة الاضطرابات والقلاقل بالمناطق الاسلامية فى مقدونيا ، وذلك عن

طريق ظهور السلطان بشخصه . وبالرغم من اتجاه حركة تركيا الفتاة الواضح نحو الحرية والتنوير فان قادة تركيا الدستورية لم يحيدوا عن الروح الثيوقراطية والتقاليد التى اتصفت بها الامبراطورية . ومما ينم كذلك عن هذا الأمر الطريقة التى تم بها خلع عبد الحميد إذ أريد تبرير العمل وبيان مشروعيته أمام المؤمنين فأصدر شيخ الإسلام فتوى فى هذا الصدد . وهذا التدخل فى نظام «الكنيسة»[1] والدولة يبرره الشرع الإسلامى ذاته على أساس أن السلطان لم يؤد واجباته بصفته الرئيس الأعلى لجماعة المؤمنين . وقد حدث من قبل أن وجه الاتهام إلى رجال تركيا الفتاة بأن إصلاحاتهم الدستورية وبخاصة ما يتصل منها بفكرة سيادة الشعب كانت تتعارض مع التقاليد العثمانية . ولعل أمثال هذه المشاعر تعلل المحاولة التى وقعت سنة ١٩١٠ لإلغاء القانون الدستورى الصادر سنة ١٩٠٩ على أساس أن فيه ما ينم عن قطع الصلة بالماضى ولأنه لا ينطوى على القدر الواجب من الاحترام والتقدير لكرامة الخلافة ، فضلا عن تعارضه مع التقاليد الدينية العثمانية . لقد نظر البعض إلى إدخال فكرة السيادة الشعبية بصفتها السلطة المسئولة فى الدولة على أنها خطر على تركيا بسبب تعدد القوميات . غير أن أنصار القانون السالف الذكر استندوا بدورهم إلى الشريعة فى معرض الدفاع عنه قائلين إن السلطة مستمدة من الجماعة الإسلامية وليست ملكا لفرد ، فإرادة الشعب وحدها هى التى رفعت السلطان إلى مرتبة الخلافة .

ومهما يكن من أمر فالحقيقة الواقعة أن الرأى العام بدأ يحبذ إبداء قدر أعظم من التقدير نحو التقاليد الدينية والقومية بحيث صار يهدف ، وبخاصة بعد سنة ١٩١١ ، إلى إعادة الدولة الخليفية فى صورة مستحدثة ، نظراً لنمو الحركة القومية فى البلاد العربية وبسبب مشكلة التجانس فى صفوف الجيش . لم يكن الهدف العودة إلى الدولة ذات الطراز القديم كما كان الحال فى عهد عبد الحميد ، ولكنه كان ينحصر فى إقامة دولة دستورية حديثة يصبغها الميل إلى إحياء فكرة الجامعة الإسلامية وبرأسها الخليفة ... وهكذا كانت ثمرة الصراع الدستورى .

إلا أن هذه المحاولات الرامية إلى بعث فكرة الجامعة الإسلامية العظمى والتى تدور حول مبدأ الخلافة ، لم يكن فى مقدورها أن تعالج نواحى الضعف وتشفى العلل الباطنية الكامنة فى ذلك النظام حينما أخذت الإمبراطورية تسير فى طريق الانحلال ؛ وأوضحت أول أزمة تعرضت لها أن الاعتراف بدعوى الزعامة الروحية التى ظن أنها

(١) يقصد رجال الدين .

تتجسم فى المنصب الخليفى للسلطان العثمانى ، ليس سوى أسطورة . وحاولت تركيا فى بداية الحرب العالمية الأولى أن تكوّن جبهة مشتركة واحدة تضم المسلمين كافة على أساس الوحدة التى ترمز لها الخلافة ، ولكننا نعلم جميعاً أن نتيجة المحاولة كانت سلبية . فالبلاد العربية التى لم تقل عن الأتراك إيماناً بالإسلام أدبرت عن الخليفة وساهمت فى تقويض صرح الامبراطورية العثمانية ، لأن الروابط القومية بين الشعوب الإسلامية كانت حينذاك أقوى من الصلة الدينية . وأثبتت الجماعات القومية غير المسلمة أنها أشد ولاء للامبراطورية العثمانية ، بينما ولت الشعوب الاسلامية وجهها عنها .

النظرية التطورية عن الدولة فى الاسلام

إن الإخفاق الذى أحاق بمحاولة تحويل سلطان الخلافة المستند إلى دعامة الدين بحيث يشمل جميع المؤمنين ، من أسطورة إلى حقيقة واقعة ، كان معناه كذلك تحطيم محاولة الإبقاء على التماثل بين الجماعتين السياسية والدينية على أنه المبدأ الدستورى الذى يقوم عليه صرح الدولة الإسلامية . أما الاعتقاد الذى كان يرى من الضرورى اتخاذ التعاليم الإسلامية كأساس يعاد عليه إنشاء الدولة فقد ظل بكل تأكيد يلعب دوراً فى الإصلاحات المتصلة بالدولة فى بداية القرن ، ولكن بالتدريج وضح تماماً — حتى فى الشرق الإسلامى — ان من المتعين على الدولة الجديدة الحديثة المنشأ أن تقلع عن اصرارها على التوافق بين الدولة والجماعة الدينية ، وأن تعترف بمعيار الصلة القومية . وكما حدث بالنسبة إلى تطور الأنظمة الدينية الأخرى فقد كان السبيل إلى ذلك الشعار المعروف وهو « الإسلام والتجديد » بحيث يزداد إبعاد المؤثرات والمراكز الروحية من حياة الدولة وقصرها على الميدان الدينى البحت . أما أن يحدث هذا التطور خلال فترة قصيرة وبدون إراقة دماء بوجه عام فرده فى الغالب إلى خطة الإسلام التى تنص على إمكانية تطور صياغة القانون . هذه الفكرة السياسية بشأن السماح بالتشكل طبقاً للتغيرات التى يقتضيها العصر ، وهى الفكرة السارية فى تطور الشريعة الإسلامية بأسره والتى يعد مبدأ الإجماع من الأدلة البارزة عليها وهذا المبدأ بدعة دستورية جديدة بالنظر — نقول إن هذه الفكرة منصوص عليها فى الدستور ذاته كما يتضح من مراجعة المادة ١١٨ من القانون الدستورى المعدل وفيما يلى نصها :

« عند إعداد القوانين والتنظيمات يجب أن تكون العادات وطرائق الحياة ، إلى جانب المقتضيات الدينية والقانونية التي تحتذى ، مطابقة لتقاليد الشعب وعاداته ومطالب العصر » .

ويمكن تعليل هذا النص الدستورى الذى يتفق مع مبدأ التطور ، بالرغبة فى استباق ما يمكن إثارته من اعتراضات لأسباب دينية ضد التغيرات أو مظاهر العدوان على القوانين السائدة . ومن الواضح أن المشرع كان يحمل فى ذهنه نصاً مماثلا فى تشريع القانون المدنى وفيما يلى المادة ٣٩ منه :

« لا يمكن انكار أن الأوامر القانونية تخضع لما يطرأ من تغييرات خلال العصر » .

وكما تسعى هذه الصيغة إلى تأكيد فكرة التطور فى مجال القانون المدنى ، كذلك نجد أن المادة ١١٨ السالفة الذكر حاولت أن تجعل جميع النصوص القانونية فى الدستور رهينة بالعصر . وتسهل أمامنا مهمة تقدير مدى هذا الامتياز الذى يسمح من ناحية المبدأ بكل تقدم فى نطاق القانون العام والقانون المدنى على أنه أمر مشروع من وجهة نظر التقاليد ، إذا عمدنا إلى دراسة مسألة الفكرة أو النظرية الشرقية عن الدولة بقدر أو فى من التفصيل .

الفكر القانونى فى الاسلام

يختلف الفكر القانونى بالشرق اختلافا بيناً عنه فى الغرب ، من حيث الشكل والجوهر . ويتعلق الفارق الأساسى بينهما بوظيفة الدولة فى القانون الشرقى بالقياس إلى مركزها فى تطور القانون الغربى .

وينبغى أن نذكر أولا الصفة الشخصية للقانون الشرقى ، تلك الصفة التى نكرر تأكيدها . فالقانون بالغرب قد شكلته إلى حد كبير الدولة أو الجماعة الإقليمية بمعنى أنه النظرية التى تطورت منطقياً فيما بعد بشأن غلبة سلطان الدولة وفرضه على مجموع المواطنين فيها ، بينما ينظر الشرق ، أولا وقبل كل شىء ، إلى القانون من ناحية الشخص . فمبدأ الشخصية إن جاز لنا القول ، يقسم رعايا القانون فى اتجاه رأسى ويجعل من السكان فئات يعترف لها بمطالب وحاجيات قانونية مختلفة .

ونظراً لعظم انتشار الحكم الاسلامى فان هذه النظرة إلى الفرد على الأساس الشخصى ترتبت عليها عدة نتائج هامة جدا بالنسبة إلى القانون الشكلى والمادى فى الإسلام ، وإذا كان قد ضعف بمرور الزمن إلى درجة بالغة إلا أنه لم يختف تماما ومن أهم نتائجه فى ميدان سياسة الدولة تحول الامتيازات إلى إداة سياسية واقتصادية هائلة ، ودستور الملة وانقسام القضاء إلى دينى وعزمنى بحيث جرت القاعدة أن القانون

الروحى أى الدينى كان العمدة بالنسبة إلى مسائل الأحوال الشخصية لأولئك الذين يعتنقونه . وهذا الاختلاف تؤيده فوارق أخرى لا تقل أهمية ، فالقانون الشرقى لا يرتكز على التفكير التحليلى التاريخى ، ولا يعرف شيئاً عن التحليل المنطقى للقضية القانونية وفضائلها ، تلك القضية التى تطورت وتقدمت فى كل مكان بالعالم الغربى إلى جانب القانون الرومانى . وكذلك لم يعرف شيئاً عن التركيب الفنى للمدركات القانونية والمبادىء التى تستخدم بطريقة الاستنباط ، كما أنه لا يفرق أو يفصل بين أجزاء المادة القانونية المتنوعة للغاية والتى تتصل بتطور الفرد والمجتمع والدولة . وفى الشريعة ، وهى جماع القانون الاسلامى ، لا وجود للتفرقة من حيث المبدأ بين الجوانب الواقعية ، وهو الأمر المألوف لدينا . فهذا التبويب الفكرى الذى لا يحقق الغرض يميل فى حد ذاته إلى افساح المجال أمام الاجتهاد .

ونبدأ «بالقول» متفقين على ما سبق لنا بيانه ، أنه لا يوجد حد فاصل واضح بين القانون العام والقانون الخاص أو بين القانون الجنائى والقانون المدنى . وحتى فى البلاد التى لم يستقر فيها التقليد القانونى البدوى بشأن الأفعال التى تخضع للعقوبة فاننا لا نجد فاصلا واضح المعالم بين القانون الجنائى والقانون المدنى . هذا الفارق نجد ما يقابله فى الشريعة فى التعارض بين دعاوى الله ودعاوى الأفراد . ونتيجة لذلك نجد أن حياة الجماعة الخاضعة لقوانين الشريعة نجد توقيع العقوبة على أفعال جنائية متعددة مثل الخيانة والسطو فى الطرق العامة والسرقة والزنا الخ محدودة للغاية ولا تنطوى على أية نتيجة ذات شأن بالنسبة إلى المذنب . وتتضاءل أهمية الاتهام بسبب ما درجوا عليه من وضع «التوبة» موضع الاعتبار ، وبسبب الصعاب القائمة فى وجه الاثبات والتعريف المحكم لمعنى الجريمة .

وثمت فارق آخر إلى جانب هذا الفارق الهام ، ذلك أنه نتيجة للتكوين المعيب الذى كان عليه القانون الاسلامى مما أشرنا إليه ، فان تطبيق هذا القانون أوجد نظاما ناميا من الجدل السفسطائى . ففى البلدان التى تسودها الشريعة يؤدى القانون وظائفه بأسرها عن طريق عملية القياس المناسبة لمعظم الحالات مما نتج مجموعة كبيرة من الأحكام . ومن الواضح أن نظاما قضائياً يعتمد على اللفظ يجب أن يكون خاضعاً للتقاليد التى تجمعت على مرّ الأجيال ، ولا ينتظر منه أن يعالج حالات قانونية جديدة نمت وتطورت عن طريق عمليات قانونية من نوع لم يعرف حتى ذاك الوقت .

فى ظل هذه الأحوال كان من المحتوم تماما أنه ، مع استبعاد التقاليد القانونية الإسلامية ، لابد وأن يظهر نظام قانونى يشبع مطالب الحياة الاقتصادية الحديثة وأشكالها الجديدة ، وبازدياد الاتصال بين البلدان الإسلامية والغرب خلال القرن التاسع عشر وإضعاف العلاقة بين الإسلام والدولة ، بدأ المجال يتسع أمام القانون ، المستقل استقلالا ذاتياً ، والذى لا يقوم على أساس المذهب الإسلامى . فكان جانب من القضايا يجرى النظر فيه مع الاغفال التام للنظام القضائى القومى ، كما فعل ممثلو المصالح الأوربية إذ عملوا على « نقل » نظام قانونى من الغرب وذلك بانشاء محاكم الامتيازات . وكانت أحكام هذه المحاكم تستند إلى قانون البلدان الأوربية .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فى نطاق التقاليد الإسلامية القانونية ، نمت عملية طابعها الحرص على الاقتباس والتشكل وذلك على أساس تلك المادة التى تقوم على فكرة التطور الحر والتى أشرنا إليها من قبل . وقد سار تطور القانون الاسلامى خلال القرن التاسع عشر بخطى تدريجية . وليست تلك الظاهرة بغير سبب يفسرها ، إذ أنه حتى الوقت الحاضر نجد أن خصائص بعض الأقاليم فى آسيا الغربية تجعل أى تسرع فى إدخال أى إصلاح قضائى من الأمور التى تبدو غير مرغوب فيها .

ومثال ذلك أنه مما لا شك فيه أن عدم وجود قانون مدنى على درجة من النضوج والنمو مما يعرقل تقدم الزراعة بالأساليب الحديثة . وفى الوقت ذاته لايفكر أحد فى مثل هذا الاصلاح بمجرد صياغة القوانين .

وهكذا مثلا يكون من المستطاع توسيع نطاق الفرص أمام الاستغلال الزراعى بالعراق إلى درجة بالغة بفضل عظم مساحة الأراضى غير المزروعة ، إلا أن من الخطأ الاقتصار على إصدار مرسوم يقضى بتوزيع أراضى الدولة وتمليكها للمزارعين الفرديين . ففى سنة ١٩٣٠ ذكر أحد الخبراء فى قوانين الأراضى بالشرق فى تقرير له عن حالة الملكية الزراعية أن إصلاح تلك الأحوال كان مقدمة لابد منها لتنمية الزراعة الوطنية ، ولكنه أضاف فى الوقت ذاته قوله ان أغلب السكان لم يكونوا على درجة من النضوج تسمح لهم بحرية التصرف فى أرضهم كما يتراءى لهم.

ولكن فى بلاد وأقاليم أخرى ، وبخاصة منذ الحرب العالمية الأولى ، جُدد النظام القضائى عن طريق إدخال قوانين جديدة اتخذت من الأمثلة الأوربية نماذج لها إلى حد كبير . ونقول بوجه عام ان النظم القانونية وأساليب بلدان الشرق الأوسط تجتاز بكل تأكيد فترة الانتقال . فالشكل القانونى الحديث لعمليات الائتمان وحركة رأس المال وبخاصة رأس مال الشركات ، ونظام الأوراق المالية ، قد تغلغل فى هذه الأراضى تحت ضغط المصالح الاقتصادية الرأسمالية . هذه المصالح يجب أن تسعى جاهدة دائماً وفى كل مكان نحو تقدير الاحتمالات قبل وقوعها ، ومن ثم إلى التقريب بين الأحوال القانونية ، الأمر الذى ينطوى بدوره على خلق الأدوات القانونية التى تمكن هذه المصالح من أداء مهمتها بأكبر قدر من الكفاية ، كحرية التصرف فى الملكية الزراعية وغير ذلك من أنواع الممتلكات . فى الشرق نراها تلجأ إما إلى اقتباس المادة القانونية التقليدية وتحويرها إذا كانت تؤيد مطالبها ودعواها ، وإما - كما يحدث فى أغلبية الحالات - أن ينمو ، إلى جانب القانون الدينى الذى يقتصر أمره على مسائل الأحوال الشخصية والميراث ، قانون وضعى منفصل ومقتبس من واحدة أو أكثر من البلدان المتقدمة ، ويمد نفوذه على ميادين من الحياة الاقتصادية والاجتماعية يزداد اتساعها باطراد ، وبذلك يؤدى إلى اطراد تنمية الأخيرة .

وكانت سرعة هذا النمو أعظم حدة بشكل لا يقارن فى الميدان الاقتصادى منها فى مجال القانون العام حيث كان لاحترام التقاليد الدينية والسياسية أثر فى تعطيل التقدم ؛ ومع ذلك كانت ثورة تركيا الفتاة علامة الاسراع فى هذه العملية ووضح هذا بصفة خاصة فى تطور ما يعرف باسم « حقوق الشعب » .

الحقوق المدنية للشعب فى الدستور العثمانى الجديد

فى مقدمة ما ينبغى ذكره من حقوق الشعب التى حصل عليها حديثاً حق الاشتراك فى الحكومة والتأثير فى أفعالها وقراراتها . فحتى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٦ لم يكن الحاكم التركى خاضعاً لأى قيد فى ممارسة ما آل إليه من السلطة وذلك فى نطاق القانون الدينى ، طبقاً للقانون القديم الذى سار عليه البيت العثمانى . ولكن

تناقصت هذه الحقوق إلى درجة بالغة فى دستور سنة ١٨٧٦ ، ونتيجة للتغييرات الدستورية التى حدثت فى سنوات ١٩٠٨ و١٩٠٩ و١٩١٤ و١٩١٦ . وكانت الاصلاحات ، وبخاصة بعد المحاولة التى قام بها السلطان فى إبريل سنة ١٩٠٩ لإلغاء الحقوق التى منحها ، تميل إلى إقامة نظام برلمانى مكان الملكية الدستورية التى سبق إدخالها ، وذلك حتى يتسنى ضمان الحد الأقصى من التعاون من جانب ممثلى الشعب فى حكم البلاد .

وبالرغم من هذا الإصلاح البعيد المدى والذى استهدف الفصل التام بين السلطات ، نراه قد تعرض للالغاء الجزئى وأعقبه تحول التقدم الدستورى إلى طريق أعظم هدوءا وسكينة ، إلا أنه قد احتفظ بوجه عام بالحقوق المكتسبة ، فالميول البادية نحو زيادة تأكيد الصبغة الاسلامية للدولة. تلك الميول التى أقرها زعماء حركة تركيا الفتاة وعبر عنها الشعار الخاص بالعودة إلى الدولة الخلافية ، هذه الميول لم يكن معناها المحافظة على الاستبداد العثمانى القديم ، وإنما كان يراد منها إقامة دولة دستورية حديثة تتوافر فيها الحقوق التى للشعب فى مثل هذه الجماعة. والمادة الثالثة من التعديل الدستورى الصادر فى ٣١ أغسطس سنة ١٩٠٩ تنطوى على التأكيد باعتماد السلطان على الدستور وفيما يلى نص جزء منها :

« يقسم السلطان عند اعتلائه العرش فى البرلمان وإذا لم يكن البرلمان منعقداً ففى أول اجتماع له ، بأنه يحترم أوامر القانون المقدس ودستور الدولة وان يخلص للوطن والشعب » .

ولا يقل أهمية عن ذلك ، من الوجهة الدستورية ، إدماج بعض الحقوق الأساسية فى الدستور . حقيقة نص الدستور الصادر في سنة ١٨٧٨ على مبدأ الحرية الشخصية للمواطن ولكن توسيع نطاق الحماية المكفولة للحرية الشخصية عن طريق خفض سلطة القبض وضمان حرية القول فى الدستور الجديد من الأمور ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة إلى دولة البوليس والوشاة التى أقامها عبد الحميد . ونحن نورد هنا نصوص المواد الهامة :

المادة ١٠ — الحرية الشخصية مكفولة ضد أى عدوان عليها ، ولا يجوز القبض على شخص أو انزال العقوبة به مهما كانت الاعذار إلا على الأسس وطبقاً للاشكال التى يعينها القانون السماوى والقانون الانسانى .

المادة ١٢ — الصحافة حرة فى حدود القانون ، ولاتخضع الصحف لأى شكل من أشكال الرقابة أو الفحص قبل الطبع .

المادة ١١٩ — لايجوز فض الوثائق والرسائل التى يعهد بها إلى إدارة البريد بدون الحصول على تصريح يخول لها ذلك يصدره قاضى التحقيق أو المحكمة .

المادة ١٢٠ — للعثمانيين حق الاجتماع ولا يخضعون فى هذا الأمر لغير القانون . وتمنع الاجتماعات التى تعرض كيان الدولة العثمانية إلى الخطر أو التى هدفها تغيير شكل الدستور أو الحكومة ، أو التى تخلق الحركات الشعبية التى تتعارض مع نصوص الدستور أو تبذر بذور الفرقة السياسية فى صفوف الشعب العثمانى ، أو فى النهاية تلك التى تخالف الآداب أو النظام العام . وكذلك يحرم بوجه عام تكوين الجمعيات السرية .

وينبغى أن نذكر علاوة على ما تقدم أنه بعد التعديل الدستورى الصادر سنة ١٩٠٩ صار لأعضاء البرلمان الحق فى اقتراح القوانين وتغييرها . وفضلا عن هذا رفعت مكافآتهم بشكل يتيح لهم ، على الأقل من الناحية النظرية ، الاشتراك الفعال فى أعمال البرلمان . ومعنى هذا أن تكوين البرلمان لا يجب أن يظل مقصوراً على أولئك الممثلين الذين يستطيعون أن يكرسوا أنفسهم تماماً للسياسة دون غيرها بسبب ما يتمتعون به من استقلال من الناحية الاقتصادية .

ومما له أهمية كامنة غير قليلة بالنسبة إلى تربية الشعب ، تلك التغييرات التى أدخلت على الدستور بشأن الميزانية ، إذ نصت على أنه يجب إعداد ميزانية الدولة عند ابتداء السنة . إلا أنه يشك فيما إذا كان لهذا الإجراء أثر فى الرقابة على الرشوة ومنعها .

وبخلاف الحال فى دساتير الدول الغربية لم تذكر النصوص الدستورية فى البلاد الشرقية فى ذلك الوقت شيئا مطلقا عن ضرورة قيام الدولة باشباع المطالب المشتركة لأفراد الجماعة . فتنمية هذه المطالب واشباعها مما يستلزم وجود أحوال كان الشرق يفتقر إليها فى بداية القرن . وحسب طبيعة الأشياء فالدولة وحدها هى التى فى إمكانها اشباع تلك المطالب المشتركة التى هى مطالب الجمهرة من الشعب ، أى تلك التى معناها نوعا معينا من التجانس فى الطلب . ومن المطالب التى من هذا القبيل النظام التعليمى والتدابير المتعلقة بالصحة العامة ، وتوفير الأمن فى حالة الشيخوخة ، وتسهيلات النقل والمواصلات وما إلى ذلك . هذه المطالب لم يدركها أهل البلاد

الشرقية خلال الفترة التي نحن بصددها ، ولم يكن هناك ثمت دافع صوب هذا الاتجاه بسبب انتفاء ما للحياة الاجتماعية الحديثة من نواحي النشاط الثقافية والسياسية والاقتصادية ، تلك النواحي التي أدت إذ ذاك إلى تنمية تلك المطالب في بلاد أخرى. وما تبقى على هيئة دافع مشترك وتعبير عن الإرادة ، مما كان الماضي مصدره ، أصبح متحجراً جامداً . ونتيجة لذلك لم ينل الشعب سوى حقوق مجردة ، غير ملموسة ، ولم يكن هناك حتى ذلك العصر ثمت اعتراف بما تقوم به الدولة من أعمال ترمي إلى تحقيق المطالب المشتركة .

سبق أن أبدينا رأينا في الأهمية المدنية للاصلاحات الدستورية برغم القيمة الرمزية المحدودة لبعض القوانين . ولقد وجدت التحولات بالشرق أدق تعبير عنها في التغييرات التي طرأت على الوثائق الدستورية . فهناك أولا خلق المقدمات التي لا غنى عن وجودها . فيدان الدولة الاقطاعية ، إن صح القول ، قد نظف عن طريق إزالة الاقطاع واخضاع الحكام وذوي النفوذ المحليين ، فضلا عن إبادة الانكشارية ، تلك الأداة الصالحة لاقامة الاستبداد والتي أصبحت قوة لا تحتمل . وكان إدخال الدستور ذاته ينطوي على معنى وضع نهاية الحكم الاستبدادي ، وبدايه اشتراك ممثلي الشعب في الحكومة . وإن تسرب الأفكار القانونية الحديثة وقانون الجنسية ، ومبدأ المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات كما نصت عليها إحدى مواد الدستور — كل ذلك وضع الأسس اللازمة لتطور الشعب التركي في ظل دولة دستورية حديثة . إن الحواجز التي أقامها « نظام الملة » بين الجماعات المختلفة والشعب لم يكن من المستطاع إزالتها بين يوم وليلة ، وكذلك لم يكن من الممكن أن تختفي في فترة قصيرة كهذه مظاهر الكراهية والعداوات والفوارق الاجتماعية التي غذتها القرون ، وشعور العداء الذي نما نتيجة للامتيازات السياسية والاقتصادية . ومع ذلك فقد أمكن للشعب أن يخطو خطوة بالغة القدر في الطريق إلى إنشاء الدولة المتجانسة التي يقطنها مواطنون يتساوون في الحقوق . وكذلك نجد أن العلاقات بين الكنيسة والدولة ، تلك العلاقات التي زادت حدة نتيجة للاصلاحات ، قد دخلت مرحلة جديدة . لقد ظلت الجماعات القديمة ذات بأس وقوة ، ولكن بدأ تحرير الجهاز من ذلك الارتباط السابق بالقوى الروحية ، وسار حيناً بسرعة عاصفة إلى الأمام .

بهذه الطريقة نجد أن علائم العمليات المركبة التى تلق الضوء على الدولة الشرقية قد زاد وضوحها فى إدارة الدولة والنظام القضائى والشئون العامة والمالية خلال العقود السابقة للحرب العالمية الأولى . ومن المصادفات السيئة الطالع خلال تلك الفترة ذاتها إزدياد نشاط الدول الغربية الآخذة فى التوسع ، فى إقليم الشرقين الأدنى والأوسط . وبينما حاول ساسة الامبراطورية العثمانية السير ببلادهم نحو عصر جديد عن طريق الاصلاحات اكتشفت الدول العظمى عظم إمكانيات ذلك الإقليم الواسع بالنسبة إلى الاستغلال الاقتصادى ، وبفضل ما بذلته من جهد لتوسيع نطاق مصالحها السياسية والاقتصادية فى الشرق ، كادت أن تنجح فى القضاء على استقلال الإمبراطورية العثمانية . ومن العوامل التى لا تقل أهمية فى مساعدة هذه المحاولات أن كثيراً من العناصر غير التركية نجحت تحت ستار الامتيازات فى أن تنتزع لنفسها ولحماتها القوميين حقوقاً اقتصادية وسياسية بعيدة المدى للاستغلال إلى درجة واضحة . وإن العناد الذى لازم ادعاء هذه الحقوق وعدم كفاية القوة الدافعة لحركة تركيا الفتاة بصدد الإصلاحات والتدابير الاجتماعية والاقتصادية ، كل ذلك يمكن أن يعد السبب فى انهيار هذه المحاولة الأولى نحو إعادة التنظيم .

ومما يدل على ما اتصفت به تركيا من حيوية غير عادية بالرغم من عنف الضغط الذى تعرضت له من الخارج ، والاساءات والنقائص بالداخل ، أنها استطاعت أن تنفذ المقدمات اللازمة لإقامة دولة مستقلة خلال الفترة التالية للحرب من أثر تلك العقود المليئة بالتجارب والحروب المتصلة .

الفصل الرابع

دور البيروقراطية (جهاز الحكومة)

ملاحظات عامة

كان اقتباس النظام البيروقراطى والتنظيمات الاجتماعية من ميادين النشاط القلائل التى نجح فيها الشرق فى احتذاء النماذج الغربية ، ولو من الناحية الشكلية على الأقل . ولقد كان مما يميز التكوين الأبوى للدولة والمجتمع ، فضلا عن نظام الحكم المطلق ، ان المهام الإدارية ظلت متشابهة متداخلة إلى حد كبير ، كما لم تكن هناك تنظيمات لمعالجة الشئون الإدارية ، ولذا كانت القرارات التى تتخذ ارتجالية فى الغالب . ولم تضطلع بالواجبات الرسمية هيئة من الموظفين المدربين لهذا الغرض ، وإنما عهد بهذا العمل إلى أصدقاء الحاكم ومن هم موضع سره ومحاسيبه . ويرجع ذلك إلى عدم توافر فكرة إيجاد طبقة مأجورة من الموظفين أى هيئة بيروقراطية تعين وتؤدى عملها وفقاً لمبادىء خاصة معينة . وأينما أدخل نظام الدولة الحديثة وجرى تحديد وتعريف مواد القانون والإدارة فى جميع الميادين تقريباً ، فإن مثل هذا العمل يستتبع بالضرورة خلق طبقة من الموظفين الإداريين والقضائيين ممن أعدوا إعداداً خاصاً لذلك ، فكأن ارتفاع شأن البيروقراطية بالنسبة إلى الطبقات الاجتماعية الأخرى واطراد الزيادة فى نفوذها من النتائج التى اقتضاها ذلك التحول الذى طرأ على جهاز الدولة بأسره وعلى وظائفها . ومهما كان الحال فى بلاد أخرى فالواضح أنه لم يكن من المستطاع أن تنمو البيروقراطية فى الشرق الأوسط دون أن يصاحب تلك العملية مظاهر الاحتكاك والانتكاس فضلا عن العوائق والعقبات ، وذلك بسبب عظم المسافة التى يتعين قطعها نظراً لتعدد الأفكار والأنظمة . ففى طرف نلق لدى البدو الجماعة القبلية القائمة على النظام الأبوى ، بينما فى الطرف الآخر البروليتاريا الصناعية المتركزة من الناحية الاجتماعية والتى بعثها إلى الوجود التطور الرأسمالى الحديث . ومن هنا لم تكن عملية الاقتباس مجرد تكرار لما حدث فى أوربا خلال الفترة التى بدأت فيها الدولة تتخذ شكلها الحديث .

إلا أن أمراً واحداً يلفت النظر وهو السرعة الفائقة التى تم بها تكوين البيروقراطية ونموها . فالتطورات التى تطلب نضجها فى أوربا قروناً حدثت هنا فى عقود ، إن لم يكن حقاً فى سنوات قلائل . وأكثر من هذا فالضرورة التى قضت بخلق طبقة من الموظفين فى كل مكان وبقدر كبير من السرعة ، اقترنت لسوء الحظ بوجود نظرة إلى المهن غذتها سيكولوجية الدخل غير المكتسب والتطلع إلى السيطرة . هذه النظرة لم تجد وراءها تقاليد طبقية تستند إليها وتجعل منها وسيلة لموازنة هذه الميول. والحق ان عقلية الكثيرين من أهل الشرق ، تلك العقلية التى تؤثر حياة وادعة لا تتطلب الخلق والابتكار ، عملت على إبراز الجوانب السلبية من حياة الموظفين أكثر مما فعلت فى البلاد الغربية . ولهذا كان التاريخ الإدارى للبلاد الشرقية وبخاصة منذ قيام دول قومية جديدة ، صراعاً متواصلا بين القوى والاتجاهات القديمة من جهة ونظام الدولة الإدارى الجديد من جهة أخرى . إن إعلان القانون الجديد للدولة ، ومراجعة الألفاظ والتعاريف ، ومضاعفة عدد الموظفين ، واتساع نطاق مهام الدولة - هذه كلها لم تنتج التغييرات السيكولوجية فى الشعب مما يتيح تكوين الجهاز الإدارى الذى يمنح للدولة الجديدة قوته وسلطانه الفعال . وهذا الأمر يتطلب شعوراً بالواجب نحو الدولة ، وهى غاية لا يتسنى إدراكها غالباً إلا بعد أجيال .

مميزات الجهاز الادارى بالبلاد الشرقية

كان للبلاد الشرقية طوائفها من الموظفين قبل هذا ، وجاء وقت لم يكن عدد طبقة الموظفين صغيراً ، ولكن الراجح أنه لم توجد تلك الفكرة التى تنظر إلى الموظف على أنه خادم للدولة تسمو خدمتها فى نظره على الاعتبارات المتصلة بمصالحه الذاتية والمادية . إن ظاهرة الرشوة التى سنعالج أمرها فيما بعد بقدر أوفى من التفصيل ، ليس صفة خاصة بالشرق وحده ، إلا أنها بلغت فيه حداً غير معروف فى أية جهة أخرى . إن انعدام الإحساس نحو الدولة ، وعدم توافر شعور الواجب نحو الجماعة — ذلك الواجب الذى يحمل صاحبه على التنازل عما له من شهوة شخصية بشأن اقتناء الممتلكات أو الوصول إلى مركز السلطة — كل هذه من العوامل التى جعلت الرشوة بالشرق لا ينظر إليها على أنها مخالفة للقانون ، بل

وجملت منها تقليداً عاماً يبدو فى مختلف أشكال حياة الدولة وفروعها . إن تقديم الهدايا إلى الموظفين ، الأمر الذى كاد يعد عادة إجبارية ، فيه الكفاية كى يوضح لنا أنه لم يكن هناك تفرقة فعلا بين دفع الضرائب بطريقة مشروعة وبين تقديم هدية يبدو عليها أنها رسم مقرر .

ومن هذه النقطة ليس أمامنا غير خطوة قصيرة نخطوها كى نصل إلى مرحلة التقليد السائد بين طوائف الموظفين والذى يجعلهم يختصون أنفسهم بجانب من إيرادات الدولة ، أو يفسح المجال كى يتبخر شطر منها عند إرسالها من جهة رسمية إلى أخرى . وكذلك نجد أن تقديم الرشوة إلى الموظف لقاء تحقيق غرض معين لم يثر أى اعتراض أو نفور من جانب ضمير الشخص الذى يقدم الرشوة .

وليس من الضرورى أن نعرض وصفا مفصلا للآثار المترتبة على شيوع عادات ونظرات من هـــذا القبيل . إن الدولة ، بغض النظر عن تباين التفسيرات بشأن النظريات التى تكمن وراءها ، ليست سوى الصورة التى تمثل كل ماهو ثابت ومستقر ، أو أنها تسعى على الأقل نحو بلوغ هذه الغاية . إنها ذلك الاتحاد الذى ينظم الجماعة ، ويسبغ عليها طابعها الخاص بها ، ويقيم نظاما قانونيا مناسبا ، ويعين سلوك الأفراد . أما النظرة التى ترى فى الامكان شراء كل شىء وإن لكل شىء ثمنا حتى فى ميدان حياة الدولة ، لنظرة لابد وأن تجعل جميع القيم نسبية وأن تضعف كافة المعايير التى تضعها الدولة ، وتهبط بكرامة وسمعة أنظمتها ، وتحولها فى الواقع إلى أسطورة باهتة أو – فى أنسب الحالات – إلى غلالة تخفى وراءها تعدد العلاقات التى لا يمكن اختراقها ، وهو التعدد الذى يخدم مصلحة كل من في طاقته أداء الثمن الأعلى .

وتكفى أمثلة قلائل كى تبين مدى الشر وتمدنا بصورة عامة عن الأحوال السائدة فى ذلك العهد . وبالرغم من اختلاف التفاصيل بين ولايات الإمبراطورية العثمانية ، وبالرغم مما يلاحظ فى بعض العقود من اتجاه نحو تحسين الأمور ، تظل الصورة العامة التى يمثلها القرن التاسع عشر متجانسة ، ولعل أبلغ تعبير عنها ما لاحظه بركهاردت من :

« إن الحاكم الأمين لا أمل له فى الاحتفاظ بوظيفته طويلا » .

ويقدم الكاتب فى مؤلفه عن النوبة وصفاً مناسباً للأحوال القائمة فى بداية القرن التاسع عشر فيقول :

« ... يطلب الباب العالى الموارد ولاشىء سواها ، ولكى يتسنى للباشا إشباع هذه الحاجة تراه يعمد إلى ارهاق الشعب ويضع على عاتق جده ونشاطه الأعباء الثقال . أما الذى يريد خيرا بشعبه ويقنع بالإيراد العام ويجعل الغلبة فى مجالسه للعدالة ، فانه يجلب على نفسه دون ريب سخط مليكه ، لا لأنه عادل وإنما لأن عدالته تمنعه من النهب ومن نقل جانب مما نهب إلى الديوان . ولكى يُبقى على نفسه ليس أمامه من سبيل إلا أن يسلم فى صمت رعاياه البائسة إلى عصا مستبد يخلفه أو أن يرفع راية العصيان وينازل غريمه إلى أن يرى الباب العالى من صالحه أن ينتظر سنوح فرصة أصلح ، مادام قد اقتنع بعجزه عن عزل هذا الوالى » .

وحتى فى المسائل التى لا اتصال بينها وبين المطالب المالية من قبل الباب العالى أو السلطات المحلية ، وجدت الرشوة طريقها وأساليبها فى يسر وسهولة . وإن ماخلفه لنا السائحون خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر لملىء بالتقارير التى تدل على مدى استفحال الشر :

« فبمجرد أن يصبح الانسان وزيرا أو واليا يهرع إلى بابه أقاربه وأقرباؤهم والخاملون من أهل القرية التى نشأ فيها ، يلتمسون رعايته .. إنه لايمنحهم أجرا ولكنهم يحصلون على فضلات مطبخه وعلى البقشيش من زائريه وأرباب الحاجات . وإذ تسنح الفرصة يجعل منهم قضاة أو شرطة أو ولاة على القرى أو يتخذهم فى خدمته الخاصة حسبما تسمح الوظائف الشاغرة .. وإذ يصبح امرىء فى خدمة كبير ، بالرشوة أو الشراء ، وسواء كان خادما أو عبداً ، فانه يدخل منذ ذلك الوقت فى خدمة العامة ثم يسعى إلى الارتقاء عن طريق السرقة أو الرشوة » .

ولقد كان الحال فى مصر قبل اعتلاء محمد على العرش ومن بعده أسوأ من هذا ، فلم يكن أحد يعلم مقدار ما كان يغتصب من الفلاحين ، ولا ما كان يسرق من أموال الضرائب وهى فى طريقها إلى الخزانة .. لقد كانت العدالة متعلقة بالرشاوى ، والملكية موضع المحسوبية ، والحياة متوقفة على الحظ . وكان الرأى العام ينظر إلى خيانة الموظفين على أنها أمر عادى ، وينحصر المثل الأعلى فى نظره فى الابقاء على ظالم واحد للحيلولة دون قيام الكثيرين من الظالمين . ولو تركت لمشايخ القرى القرى حرية التصرف لا تنتهزوا كل فرصة لاستغلال الفلاحين الخاضعين لسلطانهم وكان الذين يعينون رؤساء يكررون العملية ذاتها فى مناطقهم . ولم تكن الرشوة العيب الوحيد فيهم بل أضيف إليها الجهل ، إذ كان ذلك هو السلاح الوحيد للموظف ، وعلمه فى العادة كيف يسرق متذرعا بالحكمة والحذر .

أما فى المحاكم فالرشوة سافرة بوجه خاص وفساد القضاة أمر مشهور ، ونتيجة المحاكمات تكاد تعتمد على معيار واحد ذلك هو الطرف الأقدر على الدفع . وإذ كانت وظيفة القضاء سلعة تشترى ، جرت العادة باستغلالها كمصدر إيراد بأسلوب أبعد ما يكون عن وازع الضمير . وكان محمد على أسوأ الظن بنزاهة القضاة فانشأ محكمتين جديدتين بالقاهرة والأسكندرية لإصدار الأحكام غير متأثرة بأحكام الشريعة الإسلامية وحدها والالتزامات التى نصت عليها ، وكانتا تتكونان من أعضاء يمثلون جنسيات متعددة ، بدلا من رجال الدين . والغرض من إنشائهما الفصل فى المنازعات التجارية وبخاصة مانشب منها بين المسلمين والمسيحيين ، ويمكن أن نعدهما مقدمة لإنشاء المحاكم المختلطة التى عظمت أهميتها فيما بعد .

وكانت الاجراءات والأساليب المتبعة فى أعمال المحاكم الاسلامية متشابهة جداً فى جميع أنحاء الامبراطورية ، وتؤكد الأوصاف التى خلفها لنا القناصل الانجليز فى تلك الأيام الشوائب الضخمة التى علقت بالنظام القضائى . فالقنصـــل البريطانى ستيوارت يذكر عن الأحوال السائدة بمدينة سلانيك من أعمال مقدنيا اليونانية ، وكانت لاتزال تركية ، أن المحاكم جميعها تميزت بانتشار الفساد والرشوة بصورة غير عادية ، ولم تكد تبذل أية محاولة لإخفاء حقيقة الحال ، وهى أن فى الإمكان شراء قرار المحكمة . وكان القضاة المرتشون يعملون بطريقتين مختلفتين ، فهناك أولا إصدار الحكم فى العادة لمصلحة من يدفع الثمن الأعلى . فاذا كانت القضية على جانب أشد من التعقيد عمدوا إلى التأجيل فتقرر المحكمة ، حسبما ترى ، الوقت الذى تنظر فيه القضية وغالبا ما كانت تؤجل إصدار الحكم لغرض واحد ينحصر فى كسب الوقت حتى تتم المفاوضات التى يستبين منها أى الطرفين لديه الاستعداد لأداء الثمن حتى يصدر الحكم فى صالحه . ويلاحظ القنصل فى تقريره هذا أن الأتراك لم يكونوا وحدهم مسئولين عن هذه الحالة ، بل ان جانباً من المسئولية يقع على عواتق المسيحيين كذلك . وهنا لايقتصر الأمر على أعضاء المحاكم ذاتها ، بل تعداه إلى الشعب المسيحى بأسره الذى كان على استعداد للاستفادة من سوء تطبيق القانون واستخدامه ، بالرغم مما كان يجأر به من الشكوى المستمرة بشأن ما يتعرض له من ظلم الحاكمين . ويزداد الأمر وضوحا إذا طالعنا هذه العبارات الواردة فى تقرير لقنصل بمدينة حلب .

فاذا كان التركى ميزة على خصمه اليونانى بسبب الميول الدينية للقضاة ، فان لليونانى ميزة أكبر وهى المقدرة على الدفع . واذا لم يتيسر للاخير أن يؤيد دعواه بشهادة المسيحيين فمن السهل عليه أن يستأجر فى الحال نفراً من شهود الزور المسلمين وهؤلاء على أتم استعداد لأداء اليمين على أى شىء لقاء جعل قدره ريالا » .

ومع ذلك فهذه التقارير التى خلفها القناصل لا تبين لنا دائماً مدى الفساد الذى اتصف به ممثلو الدول الأجنبية والمصالح الأجنبية أنفسهم . إننا لانكاد نصدق اليوم أن القناصل الأجانب (وليس الإنجليز أقل منهم) أساءوا بصورة سافرة استغلال مراكزهم لصالح مواطنيهم فضلا عن خدمة مصالحهم المالية الذاتية . ولكن عدة من التقارير الخاصة بذلك العهد تمدنا بتفصيلات متعلقة بهذا الأمر ، ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره لابارد فى تاريخ حياته من أن معظم القناصل بسالونيك كانوا يعيشون على بيع جوازات السفر وخطابات الأمان للرعايا المحليين من المسيحيين . وفى سوريا - على حد قول كامبل - وضع القناصل ووكلائهم عدداً لا حد له من الرعايا غير المسلمين تحت حمايتهم بحجة أنهم وكلاء أو تراجمة الخ ، وذلك بطبيعة الحال مقابل مبالغ معلومة يدفعها الأخيرون . وكانوا يصدرون الشهادات بأن البضائع الموجودة بالجمارك جىء بها لاستعمالاتهم الخاصة ، بينما يعلم الجميع أنها برسم التجار الوطنيين . وكان التراجمة فى الغالب من التجار الوطنيين الأثرياء الذين لا يعرفون سوى العربية ولا يستطيعون القيام بمهمة الترجمة للقناصل . ولما كان معنى الحماية أن التشريع التركى لا يسرى على أفراد هيئة القنصلية فضلا عن أسراتهم وخدمهم ، لهذا نجد أن الكثيرين من التجار الوطنيين قد استغلوا الفرصة للحصول على شهادات اسمية بأنهم يعملون فى القنصليات ، وهم يدفعون مقابل ذلك مبالغ مرضية . ولقد كان القناصل المحليون ينظرون الى هذه الأفعال على أنها أمر عادى بحيث أنهم أبدوا الاستياء من تدخل القناصل العامين الذين دعاهم محمد على اليه ، وامتدحوا الإدارة التركية التى كانت أسعد حالا إذا قيست بالإجراءات الزاجرة التى اتخذها ذلك الحاكم من أجل الإصلاح .

هذه الأفعال التى أوردناها لم تكن مقصورة على المحاكم والقناصل ، أو لم يكن هناك فى الواقع العملى ميدان من ميادين حياة الدولة والحياة العامة لا يشترى الشىء مقابل دفع ثمنه . وليس مما يثير الدهشة أن الكنيسة لم تخل من تلك الفضيحة كما كان الشأن تماما فى غرب أوربا . وبالرغم من هذا فتطور الكنائس الشرقية

حتى العهد الحديث جداً يتميز ببيع الوظائف بشكل لانجد له مثيلا فى أية ناحية أخرى. فها هو المؤرخ الانجليزى فنلاى يحدثنا بشكل حاسم أنه بعد الفتوح التركية صار بيع الوظائف جزءا من دستور الكنيسة الارثوذكسية. وعلى كل حال فمن الحقائق الواضحة أن مختلف الوظائف فى تلك المنظمة ظلت تباع طيلة القرون السالفة، وذلك من وظيفة البطريرك إلى أدنى وظائف القساوسة الإقليمية، وفيما يلى طائفة من الأمثلة. فى سنة ١٨٥٣ دفع شقيق أحد التجار الاثرياء ١٢٠٠٠ من الدوكات لينتخب مكان البطريرك إرميا الثانى، واشترى خلفه المنصب بأربع وعشرين ألف قطعة. وفى سنة ١٦٢٠ طلب الصدر الاعظم من تيموثى الثانى ١٠٠,٠٠٠ لأنه خلال ثمانى سنوات أنشأ ٣٢٠ وظيفة كنسية مالية. وحصل بطريرك آخر على فتوى من شيخ الإسلام تبيح له حق اعتلاء كرسى أسقفية معينة عن طريق رشوة كان يأمل بدوره أن يستردها من دخله. ولقد جمع كوبهام الإحصائيات الطريفة التالية مبينا الاسباب التى تكمن وراء ٣٢٨ وظيفة شاغرة ببطريركية الآستانة حتى سنة ١٨٨٤ وهى هكذا: ١٤٠ عن طريق العزل، ٤١ بالاستقالة، ٣ مات أربابها بالسم، ٢ قتل أصحابها، وظيفة واحد غرق صاحبها، ووظيفة واحدة شنق شاغلها. ومن هذا العدد كله أكمل أرباب ١٣٧ منها مدتهم وماتوا ميتة طبيعية. وعلى ذلك فليس ثمت ما يدعو إلى الدهشة إذ نجد تقريرا بالنيابة عن الحكومة البريطانية بعد الحرب العالمية الاولى عن أسباب عدم ثبات مركز بطريركية القدس، يكشف القناع عن الأساليب التى استخدمها إخوان الصليب المقدس ويدمغها ويستنكرها بقسوة لا عهد للوثائق الرسمية البريطانية بها.

ولم تكن هذه الأساليب الشائنة وقفا على كنيسة دون الأخرى، بل إننا لنلقاها بين كافة المنظمات الدينية وبخاصة بين المؤسسات الخيرية الاسلامية وفى صفوف الجالية اليهودية بفلسطين. وفيما يختص بالجماعة الأخيرة نجد الظاهرة واضحة فى مسألة نظام الإحسان الذى عمل على الابقاء على حياة يهود فلسطين حتى نهاية القرن التاسع عشر فالمال الذى كان يجمع لهذا الغرض لم يخضع لأى شكل من أشكال الرقابة والإشراف. وحتى نظام تسجيل الأراضى الذى كان ذا أهمية بعيدة المدى بالنسبة إلى حماية الملكية، كان مباءة لتلك الأفعال غير المشروعة. ومن تقرير عن الإدارة بفلسطين خلال السنوات الأولى من الانتداب

البريطانى نعلم أن تسجيل الأراضى كان مصدر فساد قبل الاحتلال البريطانى إذ :

« غالبا ما كان يسجل ربع المساحة الحقيقية أو ما دون ذلك وبذا يمكن تجنب أداء ضريبة الأرض . . وكانوا يلجأون إلى كل شكل من أشكال الغش لتحطيم القانون والتهرب من الضرائب » .

ومن الواضح أن الجشع الفائق عن الحد دافع هام جداً على انتشار الرشوة ، ولكنه لا يكفى كى يقدم لنا تفسيراً صالحاً لمدى انتشار ذلك الفعل وعظم سيطرته. وينبغى أن نذكر بين الأسباب التى دعت الى انتشاره بهذا القدر عدم التقدير السليم لفكرة الدولة ، وانتشار التفكير الضرورى الذى لا يعرف حدودا بخلاف الحال فى البلدان الأخرى . وحتى الوقت الحاضر نجد أن هذه المعالم قد حالت بين أولئك الذين يستفيدون من الرشوة وأئك الذين هم ضحيتها وبين الشعور بما تنطوى عليه من منافاة القانون . ومما ساعد على الإبقاء عليها أن الموظفين غالباً ما كانوا يحتفظون بوظائفهم لسبب واحد ينحصر فى قدرتهم على إيجاد الموارد التى تمكنهم من شراء تلك الوظائف مرة بعد الأخرى .

غير أن هذه الظاهرات ليست مما ينفرد به الشرق . فاذا خرجنا عن نطاق الدين نجد أن المجتمع الشرقى لم يقم أية معايير قوامها الضمير بحيث يعد الابقاء عليها كسباً اجتماعياً بالغ القيمة ، كما يكون اغفالها مما يستتبع الاستنكار الأدبى أو الحرمان فى ظل ظروف معينة من الحقوق الأدبية والمادية . هذه هى الحقيقة التى لعبت دوراً هاما فى ذلك الإقليم . ان الاحترام الذى كان يحظى به الفرد كان يتوقف على إيمانه بالإسلام أو انتمائه إلى إحدى الجماعات الدينية الشرقية ، وليس على مسلك اجتماعى معين أو حتى على الأمانة والنزاهة فيما يتعلق بالشئون العامة أو المسائل المالية ، وهى الصفات التى كانت واضحة بالنسبة إلى بعض الطبقات فى الغرب أو صارت أشبه بطبيعة ثانية لديها . ان مثل هذه الصفات شرط أولى لابد منه لكى تنشأ تلك العقلية التى تعد من الأمور المخلة بالشرف أن يعتدى المرء اعتداء لاوازع له من الضمير على تلك القواعد والنصوص التى فرضها الانسان على نفسه ، وهو الاعتداء الذى يستهدف صاحبه من ورائه تحقيق الاثراء الذاتى . ولم يحدث التغيير إلا حين نبتت بذور فكرة الدولة ، تلك الفكرة التى ظلت حتى ذلك الوقت غير ذات تأثير مباشر

على الفرد . ولقد أخذ مجال الرشوة يضيق نوعاً بسبب غلبة الفلسفة أو المذهبية القومية والتى أخذ الشعور بها يزداد نمواً منذ الحرب العالمية الأولى ، كما يرجع تضاؤل شأن الرشوة إلى انتشار الفكرة التى ترى فى الدولة جوهر الصورة القومية لحياة الجماعة ، وإلى بعض ما اتخذته السلطات بالدولة من إجراءات عنيفة . حقيقة حدثت نكسة بسبب الحرب الأخيرة وذلك فى متابعة الحملة على الرشوة وعادت الشرور القديمة إلى الحياة على الأقل طيلة مدة الحرب . إلا أننا لم نعد نلقى الرشوة صريحة واضحة فى جميع ميادين الإدارة والمحاكم وبالقدر الذى كانت عليه قبلا من الانتشار . وحيث لا يزال العيب قائماً فانهم يعملون على إخفائه ولا يبدو للعيان إلا فى المحاكمات التى تجرى من وقت لآخر بالنسبة إلى الموظفين والمدنيين المذنبين . ومن الأمثلة الدالة على الأهمية العاجلة للمسألة الآن المقترحات التى تقدم من وقت لآخر بشأن التأكد من ممتلكات الموظف قبل أن يشغل وظيفته ، بمعنى أن يعاقب كل موظف تزيد ممتلكاته زيادة لا تتناسب مع دخله المشروع وقد أصدرت الحكومة التركية أوامر بهذا الصدد ، ولكن النجاح الذى أصابه مثل هذا الاجراء لا يزال موضع الشك طالما هناك طرق وأساليب لاخفاء الثروات المتجمعة، وأهم من ذلك طالما أن الاحساس بالواجب العام ليس من القوة إلى الحد الذى يحول دون وقوع الشر ذاته .

ان اقتباس المثل الغربية واتساع نطاق المهام التى تضطلع بها الدولة جعل من المحتوم ظهور التنوع فى الجهاز الرسمى وازدياد مداه ، ومن الظواهر البارزة زيادة عدد أفراد البيروقراطية العثمانية خلال القرن التاسع عشر وحده ، كما تضاعف الاتجاه ذاته فى الدول التى قامت بعد انحلال الإمبراطورية . ولم يقتصر الأمر على حلول التخصص محل التقسيم البدائى الذى كان يجعل من الإدارة فروعاً أربعة أو خمسة رئيسية وهى الحرب والبحرية ، والزراعة ، والتجارة والشئون الخارجية ، والشئون الداخلية والتعليم ، بل أن الإدارة اعتراها تحول أساسى من حيث أساليبها وإجراءاتها . لقد جرت العادة خلال أجيال كثيرة أن يتولى الحاكم إدارة الشئون العامة فى مكان عام يفد إليه فى يسر وحرية أصحاب الالتماسات والمراقبون ، ولم تكن القرارات الصادرة بحاجة إلى دراسة متخصصة مبدئية للقضية . هذا الشكل

البسيط إلى حد يحسد عليه زال لتحل محله تدريجاً فى معظم البلاد الشرقية طريقة أخرى فى معالجة الأمور عن طريق المصالح المتخصصة . وإن الشخص الذى لا تتوافر لديه دراية بالموضوع ليروعه أى كتاب سنوى حديث يتضمن قائمة بمصالح أية حكومة شرقية وفروعها ، ولا يكاد يكون هناك فارق بينها وبين البلاد الغربية من حيث إكمال الفروع الفردية التى تتكون منها الإدارة . ومن حيث العدد والجهاز الإدارى قد بلغ الشرق الآن درجة رائعة .

الفصل الخامس

التغييرات فى الحكومة المحلية

لا تدع لنا المصادر إلا قدراً يسيراً جداً من الشك حول الروح الإدارية ونزاهة كبار الموظفين وكبار القضاة ورجال الدين فى دولة كانت على هذه الصورة، فلا عجب أن نجد إذن عيوباً واضحة أقرها القانون والعرف فى الإدارة المحلية وفى علاقتها بالسلطات المركزية. وكان من المحتم أن تؤدى هذه النقائص إلى تصدع خطير فى بناء الدولة حالما يهب الشعب بسبب رفض إشباع حقوقه ورغباته. وقد تعرض صرح الرقابة السياسية فى ولايات الامبراطورية العثمانية إلى تغيير شامل خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر فقد كانت الحالة السائدة فى بداية القرن عبارة عن المرحلة الختامية من تطور أدى إلى انقسام السلطة المركزية ونفوذها فى ولايات الامبراطورية بسبب الضعف الذى اعترى حقوق السيادة، وهو الأمر الذى يشابه الأحوال التى بالبلدان الإقطاعية الأخرى.

ونعلم أنه على أثر الفتوح الجديدة عمد السلاطين الأتراك إلى مكافأة أعيان الدولة وكبرائها بضرائب تلك الأقاليم مقابل قيامهم بتقديم المعونة العسكرية، فكان على هؤلاء الإقطاعيين فى أول الأمر، لقاء ما يجبون من ضريبة الأرض وغيرها من صنوف الايرادات، أن يقدموا عدداً مخصوصاً من الجند. ولكنهم ما لبثوا أن عملوا على التخلص من هذا الواجب بأن يدفعوا جزية للباب العالى، ثم أصبحوا حكاما فعليين بفضل ما كان لهم من سلطان فى أقاليمهم، وبهذه الطريقة قامت إمارات صغيرة بالأقاليم، وصارت جهات كثيرة من الأناضول وسوريا ولبنان والبلقان ملكا أو مزارع لأسرات حاكمة صغيرة. وكذلك نجد بالمثل الأسرات التى كان شرف الرياسة القبلية فيها وراثيا تحكم بلاد العراق وكردستان وهى بلاد أقامت بها جماعات من القبائل التى ارتبط بعضها ببعض. وكانت تلك الحقوق المتعلقة بالسيادة تربو إلى حد بعيد على الإقطاعات العسكرية التى نصت عليها الأنظمة التركية مثل الذمة والطار فى الأصل، وأدت من الناحية العملية إلى

انحلال الإمبراطورية وانقسامها إلى عدد كبير من مناطق إقطاعية إما مستقلة أو تربطها بمركز الإمبراطورية رابطه واهية .

ومن السهل أن نتصور تأثير هـذه الأحوال على النظام القائم بالأقاليم ، فقد كان حكام دمشق وعكا وبغداد الذين يعينهم السلطان لايعدو أمرهم أن يكونوا ثواراً وعصاة وذلك فى بداية القرن ، وكان حكام إنطاكيه وحلب مردة قساة القلوب . فى تلك الأيام كان إعدام غنى والاستيلاء على ممتلكاته من الأمور العادية التى تقع كل يوم . وكان من المألوف لدى الباشوات عند وصولهم إلى أحد الأقاليم أن يطيحوا برؤوس قليلة كوسيلة لإقامة سلطانهم . وتحدثنا التقارير عن أواخر أمراء أرضروم الإقطاعيين أنهم لم يدخلوا مدينة كبيرة دون أن يصحب الواحد منهم ٣٠٠ من الفرسان . وكان الأمير نفسه يجلس بهيئة ملوكية على ظهر جواده وتكاد تصل أكمام جلبابه إلى الأرض ، وتكفى كلمة منه كى ينقض اتباعه على كل من يعترض طريقه فيقطعوه إرباً ، أو ليحملوا فتاة جميلة تضم إلى حريمه . ولم تكن هناك طبقة قوية النفوذ تستطيع الوقوف فى وجه هـــذا الاستبداد المحلى . ومن المفهوم أنه ما كان فى استطاعة أهل الريف أن يبدوا أى مقاومة ، إلا أن المدن ذاتها لم تكن بها كذلك ثمت مقاومة ، بصورة منظمة أو مطردة ضد أولئك المستبدين .

ويعزى إلى السلطان محمود الثانى أول محاولة للتدخل فى عالم الاستبداد هـذا والحد من سطوة الأوتوقراطية المتطرفة من جانب أمراء الأقاليم وسادتها ، ولم تقل الأساليب التى لجأ إليها عن ذلك بعداً عن نوازع الضمير ، وبهذا لا يختلف كثيرا عن المستبدين السابقين ، شأنه فى ذلك شأن محمـد على الذى كان يحاول فى ذلك الحين إصلاح الدولة المصرية ورفع شأنها .

وقد استخدمت بالشرق منذ قديم الزمان وسائل كهذه للقضاء على الخصوم السياسيين ، كالاغتيال والقتل بالسم أو الإغراق فى اليم . وكانوا كذلك يعمدن إلى مصادرة الأملاك ، فضلا عن القتل العمـد للمعارضين الذين يدافعون عن أنفسهم . وإذا أبعدنا من حسابنا ما للسلطان محمود الثانى من مصلحـة مالية فى إصلاح الخزانة واجتثاث جذور الفساد والرشوة فى جباية الضرائب ، فقد كانت إصلاحاته تهـدف أولا وقبل كل شىء إلى تقييد سلطة الباشوات ، ولهذا حرم تنفيذ عقوبة الإعدام دون موافقة الآستانة ، كما عُيّن موظفون محليون للاشتراك

فى إدارة المدن الكبيرة تحت إشراف الحكومة المركزية وذلك بدلا من الأعيان الذين درج أهل المدينة على انتخابهم . وبرغم المقاومة الكبيرة التى غالبا ما انتهت بالثورة ، واصل محمود السير دون شفقة أو رحمة فى طريقة نحو تحطيم قوة الأمراء الإقطاعيين وكبار ملاك الأراضى ، وذلك بالسجن أو القتل أو التهديد ، كما كان القضاء على الانكشارية خطوة جريئة أتاحت الفرصة لالغاء النظام الاقطاعى بأسره فى الامبراطورية العثمانية . وفى سنة ١٨٣١ حرم كبار الأمراء من اقطاعياتهم واستردت الدولة ملكية الأراضى بعد تعويض أربابها بدخل سنوى . وأخيرا جاء تقرير الخدمة العسكرية الاجبارية بالنسبة إلى جميع المسلمين فى عام ١٨٣٩ فهيأ المقدمات اللازمة لإنشاء جيش شعبى يستطيع الاضطلاع بالمهام التى كانت تؤديها قبلا الفرق المجندة على الأساس الإقطاعى .

أجهزة الادارة المحلية والاقليمية

بعد إلغاء النظام الاقطاعى بالأقاليم النائية ، وتقييد سلطات الحكام فى كافة أنحاء الامبراطورية عن طريق مركز الإدارة . لم يبق سوى الميدان الفسيح المتصل بإعداد الوسائل التى تكفل تمثيل الشعب ومصالحه فى النظم الرئيسية التى تتألف منها الحكومة المحلية . ولم تؤد الخطوات الأولية التى اتخذت فى هذا الصدد خلال عهد محمود الثانى إلا إلى تصحيح يسير فى الأحوال القائمة إذ ذاك .

وفى عهد خلفائه أنشئت هيئات تمثيلية بالأقاليم والوحدات الإدارية الأصغر شأنا والمدن ، كما عملت قوانين ١٨٥٢ ، ١٨٥٨ ، ١٨٦٤ إلى حد كبير على تهيئة الأسس التى قام عليها نظام الإدارة الإقليمية الذى ظل سائداً فى الامبراطورية العثمانية حتى نشوب الحرب العالمية الأولى . وبمقتضى ذلك النظام قامت جمعية إقليمية عرفت باسم « مجلس الأمة » فى كل ولاية وهى أكبر وحدة إدارية بالامبراطورية ، ويتكون ذلك من ممثلين يختارهم الأهالى من مسلمين وخلافهم ولكل قسم من أقسام الولاية الحق فى أن يبعث بمندوب يمثله . وتجتمع الهيئة مرة واحدة فى السنة بعاصمة الولاية تحت رآسة الوالى ويدوم دور انعقادها أربعين يوما ، ويصبح الاجتماع قانونياً إذا حضره ثلثا الأعضاء . وشملت مهمة الإدارة الإقليمية مناقشة

مسائل منوعة كإنشاء الطرق ، وبناء المنشئات العامة ، والزراعة والتجارة ، والتعليم . والى جانب الجمعية الإقليمية قامت « مجالس الإدارة » لجميع الوحدات الإدارية الأكبر مساحة ، ووظيفتها استشارية تنحصر فى معاونة الحكام على أداء واجباتهم . وتتكون هذه المجالس بالانتخاب والتعيين ، وهذا الأمر الأخير ينصب على البعض بحكم الوظائف التى يتولونها ومنهم المفتى والقاضى الشرعى وأمين بيت المال والرئيس الإدارى فى الجهة . أما الأعضاء المنتخبون فهم في العادة ثلاثة يمثلون المسلمين والى جانبهم ممثلون للطوائف غير الإسلامية طبقاً لعددها ، وجرت العادة أن يتولى الرياسة أكبر موظف إدارى بالجهة وهو « المتصرف » بطبيعة الحال. وكانت وظائف المجلس إدارية وقضائية ، ويشمل النوع الأول شئون الضرائب والأعمال العامة وتسجيل الأراضى وتنفيذ احتكار الطباق وما الى ذلك ، بينما انحصرت الناحية القضائية فى فحص التهم التى يوجهها الشعب الى موظفى الحكومة ، ومقاضاة الموظفين ، وتسوية الخلافات بين المصالح الحكومية. ومن هذه الناحية القضائية كانت تلك الواجبات أشبه بما تضطلع به المحكمة الإدارية . وكان اختيار الأعضاء عن طريق التعيين من جانب خازن بيت المال ورؤساء الطوائف الدينية المختلفة . ويشترط فى المرشح أن يكون من الرعايا العثمانيين وأن يدفع ضرائب سنوية لا تقل عن ١٥٠ قرشا، وفى الثلاثين من عمره . وهذه المجالس ذات الوظائف الاستشاريه الى حد كبير ، قامت جنباً الى جنب مع الجمعية الإقليمية فى كل ولاية وفى الوحدات الإدارية المتوسطة الحجم . والى جانبها نلقى « مجالس النواحى » فى الوحدات الإدارية الصغيرة ويرأس كلا منها المدير ، ويعقد المجلس أربع اجتماعات فى السنة يدوم كل منها أسبوعا فى العادة ويعالج المسائل ذات الأهمية المحلية كالتعليم وبناء الطرق الخ .

وبفضل تأثير الأفكار العربية توافرت بالمدن ميول ترمى الى تمثيل مصالح الأهالى . غير أن تحقيق هذا الاتجاه بشكل أرقى لم يحدث إلا بعد الإصلاحات التركية التى أدخلت فى منتصف القرن التاسع عشر ، فكان أعضاء المجلس البلدى يختارون بالانتخاب المباشر لمدة أربع سنوات ويتراوح عددهم ما بين ستة أعضاء واثنى عشر عضوا حسب حجم المدينة . ومن صفوف هؤلاء تعين الحكومة رئيساً للمجلس هو وحده الذى يصرف له راتب لقاء عمله ، بخلاف الآخرين الذين يعدون

العمل أمراً شرفياً . وكانت العضوية تسقط عن نصف الأعضاء مرة كل عامين ليحل محلهم ممثلون جدد ، ويشترط فى الأعضاء أن يكونوا من ملاك الأراضى . وجرت العادة أن ينعقد المجلس مرتين كل أسبوع ، ويرأس العمدة الهيئة التنفيذية وله أن يعين الموظفين بموافقة المجلس ، وانحصرت وظيفة المجلس فى الإشراف على أعمال البناء ونظافة الطرق والإنارة ورقابة الأسواق وقيد المواليد والوفيات وشئون الصحة العامة وما إلى ذلك .

وكان التصويت حقا لكل عثمانى الجنسية ممن تخطى الخامسة والعشرين من العمر إذا أقام فى مدينة وكان يدفع ضريبة عقارية لا تقل عن خمسين قرشا فى السنة ومن أصحاب السمعة الطيبة . أما مؤهلات المرشح فتشمل بلوغ سن الثلاثين ودفع ضريبة سنوية قدرها مائة قرش . أما ايرادات المجلس البلدى فمصدرها الدخولية وغيرها من الرسوم البلدية .

وإذا نظرنا إلى ادخال نظام الهيئات التمثيلية من الناحية القانونية واضطلاعه بوظائفه من الناحية الواقعية الفينا هوة بالغة الاتساع بين الأمرين . فالتقارير المعاصرة ، وبخاصة ما خلفه لنا منها المراقبون الغربيون ، تحدثنا جميعها ، باستثناء قلة منها ، عن عدم جدوى ذلك التنظيم الجديد . فمن تقرير عن مداولات مجلس بيت المقدس فى منتصف القرن التاسع عشر نقرأ أن الأعضاء نادرا ما كانوا يعبرون عن معتقداتهم :

« ولم تكن قد توافرت بعد صفات الشجاعة الأدبية والنزاهة وشعور الشرف وحب العدالة وغير ذلك من الفضائل المدنية . ويكون المسلمون الأغلبية الكبيرة ، أما المسيحيون واليهود فأكثر جبنا وأقل عددا ، والطبقات الدنيا لا تزال تشعر بالرهبة من الطبقات الأعلى منزلة ، وذلك فضلا عن أنه كان فى الإمكان رشوة أى إنسان . ونادرا ما كانت تؤخذ الأصوات على المسائل إذ يؤثر المعارضون التزام جادة الصمت » .

وفى كثير من الحالات أتاح وجود المجلس للباشا الفرصة كى يكسو تصرفاته رداء الشرعية . وقبل ادخال ذلك النظام كانت إدارة المدينة تستطيع أن تلجأ فى نهاية الأمر إلى الباب العالى مباشرة .

« أما الآن فالباشا يتخذ جميع الاحتياطات ولا يفعل شيئا دون أن يوقع المجلس على الوثائق ويختمها ، وليس من العسير على الباشا أن يحصل على هذا التصديق عن طريق محاسيبه

فى المجلس . وبهذه الوسيلة صارت قوته أكثر مناعة عن ذى قبل ، فهو يفعل ما يشاء ، وكل ما يحرص عليه أن يثبت أن أفعاله تمثل لإرادة المجلس . وبهذا أصبح أقل مسئولية عن ذي قبل ، وظلت الأمور على ما كانت عليه . لقد ترك السلطان فى أيدى الأفندية الأقوياء الذين لايزالون يرعون مصالحهم على أحسن ما يكون كما كان الحال من قبل » :

ولدينا أوصاف مماثلة عن أقاليم أخرى . فالقنصل البريطانى باركر ، الذى أقام بالشرق أكثر من أربعين عاماً ، يوجز تجاريبه فى العبارات التالية :

« بعد أن أقمت عشرين عاماً على اتصال بهذا المجلس فى المسائل العامة والخاصة حيثما أقمنا يمكننا أن نعلن حقاً انه ، برغم استناده إلى مبادىء ينم ظاهرها عن الحرية ، أفسد وأتعس امتياز منح فى بلد لم يكد يخرج من الفوضى كما كان حال الإمبراطورية حينذاك » .

إن الصعاب التى حالت دون التعاون بين السكان واقامة نظام صحيح للحكومة المحلية فى بلد شرقى قد أدركها المصلح المصرى محمد على قبل ذلك بعقود والذى حاول التغلب عليها بوسيلة جديرة بالنظر . ففى عام ١٨١٩ قام بأول محاولة إذ أنشأ لجنة من سبعة أشخاص للنظر فى العمليات الإدارية الجارية بين الخزانة والتجار الأجانب قبل عرضها عليه ليصدر قراره بشأنها . ولم تمض سنوات قلائل حتى أوجد هيئات أكبر تتكون من أهم الموظفين المدنيين والعسكريين يعاونهم مشايخ القرى ، لمناقشة التدابير التى تتخذ لإلغاء المساوىء القائمة وتحسين مركز الفلاحين، وظل ذلك المجلس يجتمع لمدة طويلة فى جلسات سرية ليلة بعد أخرى ، ثم طبق هذا النظام فى سوريا بعد ذلك بحين على نطاق أصغر ولم تنقض سنوات حتى أصبح الرؤساء الدينيون وممثلو طوائف التجار أعضاء فى المجلس الأعلى ، وطلب فى الوقت ذاته من حكام النواحى أن يختاروا مشايخ القرى من كل ناحية ليمثلوا فلاحيها بالمجلس .

ولقد تفاوت الحكم حينذاك على المحاولات التى قام بها محمد على ، فعدها البعض مظهراً غير صادق يراد إبرازه أمام الرأى العام الأوربى ، بينما نظر إليها فريق آخر على أنها محاولات جدية لإدخال النظم التمثيلية فى الحكم . ويرى دودويل أنها لم تكن هذه أو تلك ، ففى الشرق الأوسط يتولى تنفيذ المسائل الإدارية لفيف من الموظفين الذين يضطلعون بمناقشتها أمام الباشا شخصياً أو أمام شخص آخر من ذوى المكانة العالية . وكانت المناقشات تجرى علنا فى حضور أرباب الالتماسات والمراقبين ، ومن هنا لا يعدو ما عمله محمد على أن يكون امتدادا لتقليد قائم ، كما كان فى الوقت ذاته ، يتوقع منه بعض النفع لإدارته عن طريق التطبيق الحذر لبعض الأساليب الحكومية السائدة فى الغرب .

ومهما قيل بشأن سلامة ذلك الشكل من أشكال تمثيل الشعب ، فان قيمته فى تثقيف الشعب بالنسبة إلى المستقبل كانت عاملا هاماً فى تطور الحكومة المحلية . وهذا ينطبق على محاولات كثيرة لإنشاء هيئات محلية ، كما ينطبق على العمل الذى تؤديه أمثال تلك الهيئات مما يمكن ملاحظته بدرجة متزايدة داخل أراضى الإمبراطورية العثمانية منذ منتصف القرن التاسع عشر . وحتى إذا لم تكن تلك الهيئات شيئاً مذكوراً فى غالب الأحيان ، بل كانت صورة هزلية لما فى أذهان الذين ابتدعوا نظام الحكم المحلى فى بلاد أخرى ، فانه لا ينبغى لنا ان نقلل من قيمة تأثيرها على التفكير السياسى والاجتماعى فى بلد على ذلك القدر من التأخر من حيث الوعى السياسى والاجتماعى ويعانى وطأة الركود العميق فى الحياة العامة .

التكوين الاجتماعى والسياسى للسكان :

هناك أسباب متصلة بتكوين السكان تفسر لنا كيف انه لم يكن من المستطاع أن تحقق الآراء الجديدة المتعلقة بالحكم الذاتى أى درجة من النجاح السريع ، فالأدلة التى ترجع إلى العقود الأولى من القرن الحالى لا يزال تثبت بوضوح أن الأحوال الحقيقية المتعلقة بالسلطة فضلا عن التركيب الإجتماعى والسياسى للسكان فى الأقاليم ، ظلت بعيدة عن التأثر باجراءات الإصلاحات وتدابيره . فن هم الذين كانت بيدهم القوة السياسية ، والذين كان لهم التأثير الحاسم على الإدارة المحلية والإقليمية ؟

تعالج اللجنة الملكية لفلسطين فى تقريرها لعام ١٩٣٧ الأحوال السياسية هناك قبل الحرب العالمية الأولى ، فتصف النظام التركى حينذاك بأنه « استبداد يخفف منه إلى حد ما نقل السلطة إلى الأسرات السورية الرئيسية ذات الممتلكات الواسعة بفلسطين » ، ولم يختلف الحال عن ذلك فى سوريا والعراق ومصر . فالمجالس البلدية بالمدن ميدان اختص به كبار الملاك فى المدن والريف ، ولم تعرف تمثيل أرباب الحرف وطوائف العمال بوجه عام كما كانت هذه الهيئات ذاتها تحول دون وقوع أى تغيير يتناول تكوينها وتشكيلها . ولذلك كان من المستحيل وجود تمثيل حقيقى لكافة طبقات السكان بدون فتح ثغرة فى هذا التركيب السياسى . هذه النتيجة التى وصلنا إليها تدفعنا إلى التساؤل عن نوع الطبقات التى تدار مصالحها وتوجه على هذا النحو المنافى للديمقراطية والمخالف لنظام الدولة .

ولدى الإجابة عن هذا السؤال تقابلنا أولا «الارستقراطية» من ذوى الثراء ممن يجوز أن ندعوهم «أعيان الشرق» وكانت مصالحهم المادية على وجه العموم تحددها وتعينها ممتلكاتهم الزراعية التى سبق أن حصلوا عليها على هيئة إقطاعيات أو عن طريق الالتزام ، ثم عمدوا بعد ذلك — وبخاصة خلال القرن التاسع عشر — إلى استغلال ضيق الفلاحين والمستأجرين واشتروا أرضهم . وفضلا عن هذا كان لتلك الطبقة تأثير ونفوذ فائق فى الهيئات التمثيلية المحلية كما يستدل من الملاحظات التالية لأحد المعاصرين :

« فأعضاء المجلس دائما من ملاك الأراضى (الأتراك) الأغنياء . . . وهم من الناحية العملية يحكمون البلاد لما فيه نفعهم ، ويتحدون دائما فيما بينهم حين يتقدم اقتراح يتعارض مع مصالحهم المشتركة مهما كانت نفوسهم تنطوى فى السر على روح العداء بعضهم إزاء بعض . ولقد قال لنا الحاج حالف أغا أحد الأعضاء البارزين فى مجلس انطاكية : «إننا نبغى بقاء الناس فى حالة جهل واستبداد حتى نتمكن من حكمهم ، وإلا كيف نتمكن من أن نحكمهم ؟ » . وإننا لنستطيع أن نذكر حالات كثيرة من الاستبداد والظلم والعنف مما ارتكبه هذا الرجل تحت ستار المضبطة القانونية دائما » .

وبينما نجد النبلاء بالبلدان الغربية غالبوا ما حملوا لواء الفكرة القومية ، بل وكانوا أحيانا فى الواقع من الرواد فى تربية الجماهير والعمل على تقدمها ، قاومت طبقة النبلاء بالشرق بوجه عام إنشاء دولة حديثة ووقفت من الوظيفة القومية التى تضطلع بها الدولة موقفا ينم عن العداء أو على الأقل عن عدم الاكتراث . فصالح هؤلاء النبلاء ، أو على أفضل الوجوه مصالحهم في تحقيق الرخاء المادى لطبقتهم ، مما لم يدع محلا لأى اعتبار آخر أو أية مشاعر أخرى . هذه الطبقة وأدت أى إحساس بالواجب أو بخدمة الدولة ، وأماتت أى لون من الشهامة وروح الفروسية مما كان يميز أشراف أوربا عند بدء تطور الدولة القومية . حقيقة نظر بعض الأشراف الأوربيين بعين الخوف أو الاستياء إلى نمو الدولة القومية إذ يؤدى هذا الأمر بالضرورة إلى الانتقاص من امتيازاتهم ، إلا أن الكثيرين من الكونتات التشيك والبارونات من أهل بلاد البلطيق وبروسيا والأعيان المتغاربين كانت لهم نظرة إلى واجب الإخلاص للدولة وإلى الفلاحين والمواطنين فى مناطقهم

تختلف تماما عن مثيلتها لدى أمراء الإقطاع وملاك الأراضى فى الامبراطورية العثمانية ممن لم يتساموا قط عن الشعور القبلى والمصلحة الطائفية الذاتية .

ومن الصعب مقاومة الاغراء الذى يدفعنا إلى أن نعزو ما أبداه النبلاء ، كطبقة اجتماعية ، من عدم اكتراث مطلق بالحاجيات الإنسانية ، إلى صفة خاصة امتاز بها نظام الحكم التركى ونقصد بذلك تكوين جماعة الموظفين وقواد الجند من صفوف غير المسلمين ، ذلك التقليد الذى أخذ به ذلك النظام فى المراحل الأولى من حياته. هؤلاء الأخيرون هم كلاب الحراسة الذين انحصرت مهمتهم فى حمل رعايا السلطان على التزام جادة النظام وفى إبعاد خطر الدول المجاورة عنه . وقد أسهب H. A. Lyber فى كتابه « حكومة الامبراطورية العثمانية فى عهد السلطان سليمان القانونى » ومن بعده A. J. Toynbee فى كتابه « دراسة التاريخ ج ٣ » فى بيان المغزى الهام لهذه الناحية كما يفسروا لنا كيف أن حفنة من البدو أخرجوا من مراعيهم الأصلية وألقى بهم فى بيئة غريبة عنهم ، لم يقف بهم الامر عند حد البقاء وإنما استطاعوا فى الواقع فرض سلطانهم على مجتمع مسيحى كبير .

إلا أنه يحق لنا كذلك أن نرى فى هذه الأداة الغريبة ، أى تلك الطبقة الحاكمة والتى قوامها الرقيق المنتزع من مواطنه ، أحد العوامل الرئيسية التى يعزى إليها الضعف الاجتماعى الذى انتاب الإمبراطورية العثمانية . لقد كانت مهنة الحكم موقوفة ومقصورة تقريباً على نفر من غير المسلمين سواء أكان آباء أولئك الكفرة من رعايا السلطان أم لم يكونوا كذلك ، بينما اقتصر أمر الرعايا المسلمين على شغل الوظائف الدينية ولو كانوا من أبناء الأعيان العثمانيين الذين يقفون مع السلطان أمام الله على قدم المساواة والذين هم إخوانه فى السلاح ، بل وأقرانه من حيث المركز الاجتماعى إلى حد ما . وفى هذه الحقيقة إنكار متطرف ويدعو إلى الدهشة إذ كان المتوقع بطبيعة الحال أن يحرم أهل البلدان المغلوبة على أمرها من الاضطلاع بالحكم . ولكن إذا توافرت المقدرة على تطبيق هذا التحريم كما حدث فعلا خلال قرنين من التاريخ العثمانى (١٣٦٥ - ١٥٦٣) فان نفعه ظاهر . فالنظام الذى اتبعه العثمانيون من حيث تدريب هذه الكلاب الحارسة الآدمية فرض أعباء ومطالب شديدة على الطبيعة البشرية لا يستطيع احتمالها غير الفرد الذى انتزع من بيئته الاجتماعية المتوارثة . ومن بين تلك المواد التى تحت تصرف الباديشاه كان

أصبحوا قيادا أبناء رعاياه من الأمراء الاقطاعيين الأحرار الذين امتلأت نفوسهم بالكبرياء التى ترجع إلى الجنس والدين وصلاتهم المحلية وتضامنهم العائلى .. ومن هنا جاء تحريم استخدام المسلمين الأحرار ، وهذه السياسة القاسية بررتها النتيجة ، ذلك أنه على أثر دخول هؤلاء المسلمين الأحرار فى البيت (الحكم) انهار النظام القائم . وفى الوقت الذى انكسر فيه هذا النظام بسبب الضغط الواقع من جانب الأعيان الإقطاعيين المسلمين الذين أرادوا أن يشاركوا الطبقة الحاكمة امتيازاتها ، كان نفوذ الأخيرة وأساليبها للسيطرة قد ثبت جذوره وامتد إلى الأعماق ، وصار من التقاليد الثابتة عدم الاكتراث المطلق بحاجيات الأهلين .

فاذا انتقلنا إلى الطبقة الثانية ، وهى الطبقة المثقفة التى لعبت دوراً عظيماً فى تكوين الدولة الأوروبية الحديثة ، اتضح لنا أن هذه الفئة فى الشرق الأوسط والتى كانت صغيرة من الناحية العددية ، لم تستطع أن تفرض ذلك الأثر الذى كان للمفكرين فى الدول القومية الأوربية . فدنيا العلم الزاهرة التى نمت بأوربا منذ عصر النهضة لم يكن لها وجود فى الشرق . وإذا خلفنا وراءنا التفكير المدرسى والدينى فان أسلوب البحث العلمى بالغرب حرك العقول وحملها على نقد التراث الذى خلفته العصور السابقة ، وفتح آفاقاً جديدة فى ميدان المعرفة . أما فى الشرق فان نمو هذا الاتجاه العقلى عرقلة ما كان من سلطان كبير لرجال الدين الذين كان من صالحهم كالعادة المحافظة على التقاليد الدينية والسياسية والعلمية ، والذين بذلوا كل جهد كى يخنقوا أية إمارات وعلائم تشف عن نمو فكرة جديدة عن الدولة والسياسة . وهنا نجدهم يفترقون بشكل واضح عن أمثالهم بالغرب ممن كانوا يجدون لذة فى المعرفة والتقدم ، والذين كانوا الطبقة التى غالباً ما أثرت تأثيراً حاسماً فى الأفكار الثورية فى الميادين السياسية والاجتماعية . وهنا فى الشرق لم يأت الدافع من ناحية هاتين الجماعتين ، أى المثقفين ورجال الدين .

ونلمس الفارق واضحاً بصفة خاصة فيما يتصل بمركز الطبقة الوسطى السياسى والاجتماعى . فنحن إذ ندرس التطور بالمدن الشرقية نحاول البحث عبثاً عما كان بالمدن الأوربية خلال العصور الوسطى من أفرادها ذوى الشعور بالذات ، ومن أهل الحرف المتكبرين الذين حددت نقاباتهم إلى عدد كبير مصير المدن التى يقيمون فيها ، لا من الوجهة الاقتصادية فحسب . بل والسياسية أيضاً . وعبثاً كذلك نبحث

عن خلفائهم المحدثين من الرواد وحاملى لواء الثورتين الصناعية والمدنية . أما بالشرق فأهل المدن وأرباب الحرف عنصر له أهميته من الناحية الاقتصادية ولكن لم يكن لهم نفوذ سياسى . وحتى بعد أن أخذ التحول الكبير فى أساليب الانتاج يهدد صرح المجتمع الشرقى ، نلقاهم محافظين شديدى التمسك بالأشكال التقليدية فى ميدانى الحياة والاقتصاد ، وعاجزين عن تغيير مركزهم عن طريق قوتهم حتى يكون لهم نصيبهم فى إدارة الشئون السياسية . ولهذا نجد وظيفة المنظم فى المجتمع الاقتصادى الشرقى خلال ذلك العصر تنتقل باطراد إلى أيدى عناصر من غير أهل البلاد ، من اليونانيين والأرمن واليهود والأوربيين ، وقلما نجد بين العرب والأتراك أولئك المنظمين من الطراز الذى خلق فى أوربا ، إلى درجة ليست باليسيرة ، الأحوال والظروف الملائمة واللازمة لممارسة نشاطهم ، ويرجع نجاحهم فى هذا إلى نفوذهم السياسى .

واخيراً نأتى إلى الفلاحين وهم أساس السكان هنا كما فى أى مكان آخر إذا اعتبرنا الناحية العددية . ففى الماضى القريب جداً ، إن لم يكن فى الوقت الحاضر ، يصدق عليهم القول بصفة خاصة بأنهم لم يكترثوا بالدولة ، ووقفوا منها موقف المعارضة والمقاومة ، وأبدوا إزاءها العداء والخوف وعدم الادراك إذا ما دعتهم إلى آداء واجباتهم . وأن كل من أتيحت له الفرصة لملاحظة خطة أهل الريف فى الإمبراطورية العثمانية ليروعه ركودهم السياسى الشديد وميلهم إلى النظر إلى الدولة على أنها مجرد أداة أو جهاز لجباية الضرائب أو ابتزازها ، كما انعدم تماماً شعور الولاء الوطنى نحو الدولة وشعور التضامن بين جميع المواطنين الذين يستظلون بلوائها . وتقرر Mrs.Finn فى الوصف الذى خلفته لنا عن الفلاحين الفلسطينيين منذ جيلين مضيا أنه لم يتوافر لديهم أى شعور بالوحدة أو أى لون من ألوان الروح القومية . ونقرأ فى وثيقة حكومية تاريخها سنة ١٩٣٨ إنه :

ليس للفلاح ثقة فى أية حكومة فهو ينظر إلى أى عمل من جانبها على انه حيلة لا بتزاز قدر أكبر من الضرائب أو لتحقيق غاية شريرة أخرى :

فاذا كان هذا حال منطقة ظلت دائماً مفتوحة الأبواب أمام المؤثرات الغربية ، فمن السهل أن نتخيل عقلية الفلاحين فى الجهات النائية من الامبراطورية العثمانية المترامية الأطراف . هذا الموقف غير السياسى والذى لا يتفق مع فكرة الدولة نلقاه

نلقاه أشد وضوحا على وجه الخصوص فى صفوف البدو الذين يعد ادماجهم فى الدولة ذات الإدارة المركزية من أصعب المهام السياسية التى تواجه الدولة الموحدة اليوم . فهنا يتحول موقف الفلاحين السلبى إلى عداء نشيط ، وتثبت ضرورة اتخاذ خطوات جريئة لتعويد هذه الجماعات على أى نوع من العلاقات التى يمكن احتمالها إزاء سلطات الدولة . وفى هذا الصدد اتخذ المصلح التركى تدابير أولية هامة خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، فقد حاول بالعراق الاقلاع عن المحاولات السابقة غير المجدية التى بذلها الحكام الأولون لاخضاع المشايخ الكبار لتحل محلها سياسة جديدة هدفها إجراء تغيير أساسى فى أسلوب حياة قبائل البدو عن طريق توطنهم فى الأرض (وسنجد وصفاً لهذا العمل فى الفصل الرابع والعشرين) .

كان نظام الدولة الشرقية السياسى خلال الشطر الأكبر من العصر الإسلامى يقوم على حكم كبار ملاك الأراضى على صغارهم أو على الطبقة التى لا تملك أرضاً . ولقد أسبغ عظم تركز الملكية الزراعية فى أيدى كبار الدولة بالشرق الأوسط حتى الوقت الحاضر طابع دولة طبقية تشبه الدول الاقطاعية التى عرفتها أوربا فى أوائل العصور الوسطى . ولسنا نلاحظ هذا التشابه فى الأساس الروحى وحده فحسب كما يتمثل فى وحدة الجماعة الدينية والسياسية ، ولكننا نلقاه أيضاً ـ على الأقل بدرجة متساوية ـ فى انعدام كل مؤثر سياسى وعدم وجود أى تمثيل للمصالح الثقافية والاقتصادية لذلك الفريق من الشعب ممن لا يملك أرضا .

هذا الوضع لم ينطبق فقط على العلاقات بين الطبقة القائمة وسكان الأقاليم ، ولكننا نجده كذلك فى مناطق المدن حيث جماعة صغيرة من الملاك توجه مصيرها دون تفويض بذلك من قبل الأغلبية ، وكذلك ينطبق الوضع السالف الذكر على العلاقات بين الحكومة المركزية والهيئات التمثيلية بأقاليم النائية . ونتيجة لذلك ظلت العلاقات بين الجماهير والحكومة حتى اليوم مفككة بصورة غير عادية ، بل ان طبيعتها لتحملنا على الشك فى وجودها . والنظام المطلق الذى ساد الدول الشرقية بما تميز به من استبداد واستغلال لغالبية السكان أوجد على مر الزمن خطة لا سياسية نحو الحكومة وانظمتها من جانب الجماهير التى تستمد حياتها من الأرض .

إن الربطة القوية بين المواطن الحديث والدولة القومية الحديثة ، وشعور العلاقة الشخصية والجماعية بالنسبة إلى النظام القائم والنظم والمطالب ـ كل ذلك لم يكن من المستطاع أن ينمو وسط هذه التربة . وإذ أسهبنا القول فاننا نجد حقاً أن الأقليات القومية التى أحرز أعضاؤها قوة اقتصادية بالمدن اضطرت بحكم الضرورة إلى الانضمام إلى تيارات المقاومة والمعارضة ، التى عملت على سقوط الدولة .

الفصل السادس

المالية العامة فى الشرق الأوسط

الميراث : عرض تاريخى

إذا أردنا أن نعرض لتطور مالية الدولة فى الشرق الإسلامى فن الواجب أن نستهل ذلك بدراسة تاريخية واجتماعية . ذلك لأن الدولة الاسلامية بدأت على هيئة جماعة غايتها الحرب والدفاع ، وتكونت عن طريق اتحاد من القبائل ظل قائماً خلال العصر الأول من حياته لأغراض حربية . ولم يبدأ التميز بين وظائف الدولة المختلفة إلا فى وقت متأخر وبصورة تدريجية ، وحتى إذ ذاك ظل مجالها مقصوراً على المصالح الصغيرة غير ذات الأهمية . وخلال المرحلة الأولى من تاريخ الدولة الاسلامية انحصرت وظيفتها الرئيسية على التوسع الاقليمى مما ينطوى على ضرورة الاستعداد الدائم للحرب . وهذا الهدف هو الذى حدد كيفية تكوين المالية الإسلامية العامة فى ذلك الحين ، فكانت الميزانية إلى حد كبير تهدف إلى إشباع مطالب الجيش وسد حاجياته ، كما كان لتنظيم الارستقراطية العسكرية دخل فى تشكيل مطالب الدولة والمجتمع ، ولهذا أعدت سياسة الإيرادات ، أى الضرائب لتحقيق هذه الغاية . ولم يكن من المستطاع تحويلها إلى ناحية اقتصاد السلم لأن الغرض العاجل من المالية ، وهو تدبير أرزاق الفاتحين ، جعل كافة الوظائف الأخرى التى تضطلع بها الدولة فى المرتبة الثانوية من حيث الأهمية . وإذ سعى الفاتحون المسلمون إلى إشباع مطالبهم المالية ، فانهم غالباً ما أحدثوا الضرر الشديد بمصادر الإيرادات ، بل لقد حطموها تماماً فى بعض الأحيان . وقد تميزت تلك الفترة الأولى بانعدام الاهتمام بالمحافظة على الطاقة على أداء الضرائب ، أو باعتبارات العدالة المالية نحو دافعى الضرائب . ومن واجبنا أن نؤكد أن هذا الأمر لم يكن صفة اختص بها الشرق وحده ، لأننا نلقاه حيثما يتحكم الاستعداد الدائم للحرب فى توجيه مالية الدولة ، إلا أنه وجد بالشرق أرضاً صالحة لما كان للبدو ذوى الميول الحربية وللطبقات الحاكمة منهم من أهمية غالبة خلال ذلك العصر الأول من التوسع

الاسلامى مما تسبب عنه فعلا إغفال مصالح الحضر ، كما أن البلاد المفتوحة التى ضمت إلى الأراضى الإسلامية القديمة الأصلية صارت أعضاء ذات مركز أقل أهمية ، شأنها فى ذلك شأن من لم يقبل من أهلها اعتناق الإسلام . وكانت الفكرة الكامنة وراء نظام الدولة الإسلامية تقوم بصفة خاصة على أساس من التفرقة بين المسلمين ومن عداهم ، كما أن هذا المبدأ الذى لعب دوره أيضاً فى نواح أخرى من حياة الدولة ، كان له أثره الرئيسى بالنسبة إلى مالية الدولة . فالشعوب غير الإسلامية كان يراد منها أن تشبع مطالب الطبقة العسكرية والغازية ، وعليها أن تدفع ضريبة الرأس عن الفرد الواحد ، فضلا عن نوع من الجزية تؤديها عن الأرض التى تقوم بفلاحتها واستغلالها . ومعنى ذلك أن على تلك الشعوب أن تتحمل ما يفرضه عليها بيت المال من الأعباء الاقتصادية الفعلية ، وذلك إلى جانب حقيقة أخرى وهى كونها مبعدة عن المزايا والمغانم الناجمة من الفتوح الإسلامية . أما المسلمون فلم يقع عليهم من عبء سوى أداء العشور ، فضلا عما يحصلون عليه من غنائم تقع فى حوزتهم خلال الفتوحات .

هذه الالتزامات المالية الواقعة على عاتق غير المسلمين والتى مصدرها الأرض أصبحت عبئاً حقيقياً حدد ، ولو من الناحية النظرية على الأقل ، طابع الملكية الزراعية . فالأراضى التى خضعت لهذا النوع من الضرائب عرفت باسم أراضى الخراج وتختلف عن الأراضى العشورية التى كانت تحظى بمعاملة أقل شدة والتى اعترف بملكيتها الكاملة فيما بعد . وإلى جانب ذلك كانت الضرائب المفروضة على الأراضى الأخيرة أخف وطأة . غير أن اتساع رقعة الأراضى المفتوحة وازدياد اعتناق الناس للإسلام ترتب عليهما حدوث تغيير هام ، ذلك لأن هؤلاء المسلمين الجدد أرادوا التمتع بالمزايا الاقتصادية التى تتصل بالدين الإسلامى ، وبصفة خاصة أرادوا التحرر من الجزية الثقيلة الوطأة ، عن طريق ارتفاعهم إلى مصاف الطبقة الممتازة . ولم يكن للطبقة المسلمة الحاكمة أى اهتمام بالأمر ولكن تحريم اعتناق الإسلام مما يتعارض مع اتجاهات هذا الدين الذى يفسح صدره أمام الجميع . وهنا اتبعت طريقة أخرى وهى إلغاء ميزة الإعفاء من الضرائب وهو ما كانت تنعم به الطبقة العليا . والفكرة الكامنة وراء الإلغاء أن يتساوى المسلمون القدامى والجدد بالنسبة إلى الالتزامات المالية .

وعلى كل فلما كان اهتمامنا موجها إلى العهد الأخير من تاريخ البلاد الإسلامية المالى فلسنا بحاجة إلى الدخول فى تفاصيل المسائل المعقدة نوعاً التى تتصل بالنظام المالى الإسلامى خلال العصور الوسطى . وحتى يتسنى لنا أن نفهم الخطوط الأولى للتطورات الحديثة فى الشرق وما يكمن وراءها ، يتعين علينا قبل كل شيء أن نعالج الإجابة عن الأسئلة التالية وهى : من هم الذين كان فى يدهم القوة والسلطة فى فرض الضرائب ؟ ثم ، ما الذى كان موضع فرض الضرائب عليه ومصدراً لها ؟

لما كانت مصادر الضرائب فى البلدان الزراعية تكون فى الغالب من ناتج الأرض لهذا لزم وزراء المالية المسلمين أن يجعلوا هذه الحقيقة الأساس الذى تقوم عليه سياستهم المالية . ولكى يفعلوا فى ذلك نراهم يرجعون إلى المبادىء والأساليب التى كانت سائدة فى عهد الإدارات السابقة لأيامهم . ومن بين هذه الأساليب صار للالتزام وارتباطه الغريب بتطور النظام الاقطاعى بالشرق مركزه خاص . وخلال المراحل الأولى من حياة الدولة والتطور الاجتماعى نجد أن قصور الأساليب المتبعة فى الجباية من الظروف التى لاءمت قيام نظام الالتزام ، إذ أنه لما لم يكن لدى الدولة ذاتها أدوات مناسبة تحت تصرفها فإنها عمدت إلى نقل حق جباية الضرائب إلى الوسطاء فتنازلت لهم عن جانب من سلطتها فى فرض الضرائب لقاء ما تعهد به الملتزمون من تعويض بأن يدفعوا لها دفعة واحدة شطراً مما يجبونه . ولقد ورثت السلطات الإسلامية نظام الالتزام عن العصور القديمة وأبقت عليه حتى الوقت الحاضر ، إلى جانب أنواع أخرى من التراث القديم . هذا النظام ، مضافاً إليه زميله الاقطاعى بشأن حيازة الأرض والذى الغى فى الإمبراطورية العثمانية منذ أكثر من مائة عام ، كان له تأثير دائم بالنسبة إلى الكيان الاجتماعى بأسره للبلدان الإسلامية . ورغم ما طرأ على أشكال الالتزام وصوره من تغيير على مرّ القرون ، وبالرغم من تفاوت تطورها هى والنظام الاقطاعى الوثيق الصلة بها تبعاً لاختلاف البلدان ، إلا أن تأثير هذه الأشكال على الدولة والمجتمع لا يزال ملحوظاً حتى اليوم .

وكيف تسنى لهذه الأنظمة أن تكتسب مثل هذه الأهمية الكبيرة فى الشرق ؟ لنبحث أولا العوامل الخارجية ، فنظرا لاطراد الزيادة فى مساحة البلاد المفتوحة وجد رئيس الجماعة الإسلامية الصعاب تعظم فى وجهه من حيث عجزه عن تدبير

العدد اللازم من موظفى الخزانة والإدارة المالية ممن يضطلعون بمسئولية الجباية، والاشراف عليهم، وذلك فى مختلف الأقاليم والجهات. وبدت المشكلة أعظم أهمية فى البلاد الشرقية المترامية الأطراف إذ بسبب عظم المسافات تشتد قوة الإغراء الذى يحمل الموظفين على التماس الثراء وهم يجمعون الضرائب، أو يدفعهم إلى منع إرسالها إلى الخزانة. ومن الوسائل التى يمكن بها الحيلولة دون وقوع هذا الأمر، إعفاء السلطة المركزية من مهمة جباية الأموال واسنادها إلى رجال الإدارة بالأقاليم. هذه الخطوة نحو اللامركزية البعيدة المدى اتخذت بطبيعة الحال عن طريق منح كبير الولاية سلطة مالية يمارسها بذاته. وفى الوقت نفسه مهد هذا العمل السبيل - وبخاصة حينما مالت السلطة المركزية إلى التضاءل - إلى أن يدعى كبراء الأقاليم لأنفسهم السلطان السياسى مستندين إلى ما وكل إليهم من سلطات مالية نشأت فى الأصل من اعتبارات متصلة بالفن المالى. هذا الشكل من العلاقة بين الحاكم الأقليمى والحكومة المركزية، وهو لا يعدو اسناد الايرادات الآتية من الضرائب إلى يد الحاكم، أدى إلى نمو طراز شبه اقطاعى. وفضلا عن ذلك كانت هناك أراض واسعة تمنح على هيئة اقطاعات مصحوبة بحقوق فى الأرض لمدى الحياة أو ذات صبغة وراثية. وينبغى لنا أن نذكر الآتى حتى يتسنى لنا تقدير أهمية عامل الضرائب فى هذا الصدد. فحتى قبل الفتوح الإسلامية كان الجهاز الادارى فى الأقاليم الشرقية يرتكز على التعاون بين كبار الملاك من جهة وبين فلاحى القرى من جهة أخرى. وأصبح السادة الجدد ملاكا للملكيات الشاغرة ونقلوها إلى حوزتهم على هيئة اقطاعات مقابل إداء الضريبة عنها، وبخاصة الأراضى التى كانت من قبل ملكا للدولة واحتلتها الجيوش الغازية. وكانت الطريقة التى نقل بها قادة الدولة العربية حق الانتفاع بهذه الابعاديات الكبيرة تشبه من ناحية الدافع عليها نظام الحيازات الوراثية الذى لعبت فيه الاعتبارات المالية دورها كما هو الحال بالنسبة إلى Emphtemius البيزنطية، أما مسألة طبيعة حق الملكية فى مثل هذه الأراضى فظلت ذات أهمية ثانوية، إذ كل ما تعنى به الدولة أن تؤدى الحقوق وتدفع الجزية بصورة سليمة، ولم تلق بالا أو تشغل نفسها بالنظرية القانونية التى كان يجرى التصرف طبقا لها فى مثل هذه الأراضى بصفة ملكية وراثية فقط. ولكنها أجرت كذلك الأرض التى تملكها لمدة قصيرة أو لمدى الحياة.

وفضلا عن الأراضى التى يدفع عنها إيجار بصفتها مزارع كبيرة ، كانت هناك مساحات تابعة للجماعات القروية وهذه الاخيرة مسئولة بالتضامن عن سداد الضرائب بحيث لم يكن فى وسع أفرادها التهرب من أداء الضريبة . وبطبيعة الحال نجد أن الجماعة ذاتها تحاول التأكد من أن مصالحها ان تضار من جراء تهرب أفرادها من أداء الضرائب . ومن هذه الوجهة كان فلاحو القرية فى مركز سىء بالقياس إلى الملاك . حقيقة كان على الأخيرين أن يدفعوا الضرائب إلا أنه نظراً لمركزهم ونفوذهم كانت النسبة المقررة عليهم قليلة نسبياً ، وذلك فى عهد الامبراطورية البيزنطية وخلال العصور التالية المتأخرة . وأهم من هذا كان من الممكن أن تصبح الابعاديات عبارة عن مناطق ضرائبية قائمة بذاتها ، وبذلك لم تكن مسئولة بالاشتراك فى حالة عدم وفاء الفلاحين فى المناطق المجاورة بالضرائب المقررة عليهم . وفى حالة كلا النوعين كانت جباية الضرائب تجرى عن طريق الالتزام . إلا أنه لما كان المالك يجبى الضريبة العقارية المفروضة على ملكيته من الفلاحين المقيمين فى أرضه أصبح مركزه يقرب من مركز الملتزم الذى استأجر حق جباية الضرائب من الجماعات القروية ، بل قد يحدث أحيانا أن تتحد الوظيفتان فى الشخص الواحد إذ غالباً ما نجح الملاك أنفسهم فى الحصول على هذا الحق . والملتزم الذى كان مسئولا عن دفع مبلغ محدود إلى الخزانة الاقليمية والذى احتفظ لنفسه بجزء من الضرائب تعويضا له عن خدماته أصبح متماثلا مع المالك الذى كان يجبى الضرائب من الأرض التى تسلمها من الدولة ويستطيع أن يطلب حمايتها مقابل ذلك . وفى كلتا الحالتين كان دافعو الضرائب الفعليون هم المزارعون أما المقطعون والملتزمون فلم يكونوا سوى حلقة الاتصال بين الفلاح والدولة ، وهكذا امتزجت مناطق كل من الالتزام والايجار الوراثى .

وترتب على ازدياد حرج مركز الدولة المالى نشوء حالة اضطر فيها المقطعون والملتزمون إلى أداء الخدمة العسكرية نظراً للقيام بوظيفة ضمناء الضريبة ، ذلك أن عجز الحكومة عن دفع رواتب الأجناد بانتظام من إيرادات الأقاليم نجم عنه ازدياد منح الأراضى لأمراء الجند لضمان حصولهم على المستحقات لهم . ولقاء هذا اضطروا إلى أن ينضموا إلى الجيش بقوات ومعدات من لدنهم .

رأينا كيف نشأت العلاقة الوثيقة بين الالتزام والنظام الجماعى ، إلا أن هذا لا يفسر لنا السبب الذى من أجله عاش الالتزام إلى ما بعد زوال النظام

الاقطاعى بالرغم من التداخل بينه وبين الأحوال الاقطاعية السائدة. وهذه المسألة تستأهل بصفة خاصة قدرا كافيا من الايضاح نظراً لارتفاع الأصوات معارضة نظام الالتزام بسبب الأضرار والخسائر المترتبة عليه. وليس لنا أن نلتمس أسباب الابقاء عليه فى الصعاب الجغرافية والسياسية كما عرضناها من قبل، وهى الصعاب الناجمة من رغبة السلطات المركزية فى جباية الضرائب من امبراطورية مترامية الأطراف قليلة السكان، إذ لو كان الأمر كذلك لألغى الالتزام بصورة نهائية حينما بدأت البلاد الشرقية تفتح أبوابها فى العصر الحديث، خاصة وقد بذلت محاولات للقضاء عليه خلال القرن التاسع عشر، ومن هنا يتضح لنا أن استغلال جهاز الدولة لنظام الالتزام كان يتوقف على عوامل أخرى. ان الالتزام يطابق مرحلة معينة فى تطور جهاز الدولة والبيروقراطية. والغاؤه يفترض مقدما لاوجود سلطة مركزية قوية ونظام راق للنقل والمواصلات فحسب، بل لابد له من توافر هيئة مدربة من الموظفين المدنيين يمكن الاعتماد عليها، فضلا عن قيام علاقة وثيقة بين دافعى الضرائب والدولة. وخلال القرون التالية لكشف الطريق البحرى إلى الهند حينما بدأت تزداد المحاولات الرامية إلى احياء اقتصاديات المقايضة كان الملتزمون يضطلعون بوظائف لها أهميتها البالغة فى نظام الدولة المالى، كأن يكونوا من أصحاب الشئون وممن يتولون عملية النقل ويديرون شئون الضرائب التى يؤديها الفلاحون عيناً. فبدون الملتزمين كان لزاما على الدولة أن تعتمد على الفلاحين وهؤلاء لم يكونوا صالحين بالكلية لمثل هذه المهام. ومن هنا حدث الابقاء على نظام الالتزام حتى الماضى القريب جداً. وكانت الطريقة المتبعة تقوم على إجراء مزاد يرسو على صاحب العطاء الأكبر، وتتكرر العملية بانتظام حتى تصل إلى أصغر الوحدات الضرائبية الاقليمية وهى القرى. وازدياد انتشار هذه الطريقة ونموها حتى صارت حرفة مما أدى فى النهاية إلى امتصاص دماء الفلاحين بانتظام. ولقد أعلن الباب العالى الغاء الالتزام لأول مرة خلال القرن التاسع عشر فى سنة ١٨٣٩ ولكن لم يتحقق ذلك. ولم يكن النجاح حليف محاولة أخرى ثانية فى سنة ١٨٧٩ ولم تتمكن السلطات التركية من مهاجمة ذلك النظام القديم بصورة فعالة إلا فى سنة ١٩١٧. ونستطيع أن نقدر أثر الغائه على أداة الدولة إذا ذكرنا أن قيام الدولة

بجباية الضرائب فى سنة ١٩١٨ - ١٩١٩ ترتب عليه تعيين ٥٣,٠٠٠ من الموظفين الجدد .

ونستطيع أن نلخص فيما يلى المظاهر الرئيسية للتراث المالى :

(١) خلال العهود الأولى سرى المبدأ الإسلامى الذى يقوم على تقسيم الشعب إلى جماعتين فى نظر الادارة المالية بالدول الاسلامية ، ومن جهة هناك المؤمنون الذين نعموا بسلسلة من الامتيازات المالية ، ومن جهة أخرى لدينا أولئك الذين لم يشتركوا فى الحملات الحربية ولكن طلب منهم مقابل ذلك تمويل الدولة عن طريق أداء الضرائب الباهظة . ولقد أدى دعم هذا المبدأ إلى نشوء علاقات معقدة فى ميدان حقوق الملكية وتعيين أنواع الأراضى . ثم زالت فيما بعد الصلة الأصلية التى كانت قائمة بين هذا التقسيم والاعتبارات المالية .

(٢) يكاد يتكون الجزء الهام من إرادات الدولة الإسلامية حتى الوقت الحاضر من الضرائب المباشرة على الزراعة والتجارة والحرف اليدوية . وكانت المدفوعات معظمها عينية مما سبب خسائر بالغة وصعابا للسلطات المالية ، وإن كان ذلك ذا مزايا معينة بالنسبة إلى الفلاحين . وكانت الجباية عن طريق الالتزام .

(٣) هيمنت على السياسة المالية بأمرها المطالب اللازمة للحملات الحربية والإبقاء على البلاط الشرقى المستبد . وكانت هذه السياسة توجه باطراد نحو الالتزام طبقاً للأسلوب الاقطاعى كلما تدهور الاقتصاد النقدى للدولة الاسلامية . ونتيجة لذلك غلبت الصبغة المالية على النظام الإقطاعى ، وهو من أهم نظم الدولة فى تلك الأيام . وهذا أيضاً من الأسباب الرئيسية التى يعزى إليها ثبات الأحوال الإقطاعية بالشرق حيث نلقاها قد عينت إلى حد كبير الدستور السياسى والاجتماعى حتى وقتنا هذا . ولم يكن أخطر على التقدم الاقتصادى وبخاصة فى مدن الشرق من المركز الغالب التى تشغله الطبقة الإقطاعية الحاكمة . وفى الوقت الذى تعاونت فيه هذه الجماعة مع الدولة نراها تخنق فى المهد كل محاولة قد تؤدى إلى نمو طبقة مستقلة من أهل المدن ..

اصلاحات القرن التاسع عشر

ليس أعدى على الاستبداد الشرقى من خضوع الحسابات العامة المتعلقة بالأموال

الأميرية وطريقة انفاقها للرقابة ، ذلك أن من عناصر النظام المطلق الجوهرية أن يكون قادراً على التصرف فى الموارد العامة دون أى تدخل أو إشراف ، ولذلك فأى اعتراف بالمسئولية المالية وبخاصة إذا وجدت على هيئة دستور مكتوب أمر يبدو مستحيلا فى نظر الحاكم المطلق ، كما أن النشر فى حد ذاته ينطوى على معنى وجود مستوى عال من المحاسبة والمالية العامة . ولقد ظلت تركيا حتى أواخر القرن التاسع عشر لا تتوافر لديها الأوليات اللازمة لاجراء أبسط قواعد المحاسبة والادارة من الوجهة المالية . وعلى وجه الخصوص لم يدخل فيها مبدأ المحاسبة المالية المركزية المتناسقة . لقد كان هناك عدد من دواوين المال ، كل منها مسئول عن ميدانه وكلها قائمة جنباً إلى جنب ، ولا يقدم أى واحد منها حسابا لنفسه أو للسلطة المركزية . وإذا صرفنا النظر عن التقديرات أو الملاحظات التى تبدى من وقت لآخر عن المركز المالى لواحد أو آخر من هذه الدواوين ، فلم تكن هناك وثائق تمدنا بصورة عامة عن حالة المالية التركية فى تلك الأيام . وطبقاً للتقديرات التى لدينا والتى ترجع إلى سنة ١٨٥٠ تراوح الدخل الإجمالى ما بين ١٤١ ، ١٦٨ مليونا من الفرنكات موزعة كالآتى : ٥٠ من العشور ، ٤٦ من الخراج ، وهكذا نجد ٩٦ مليونا أى ما يعادل ٦٠٪ من الايرادات الكلية مصدرها هاتان الضريبتان الزراعيتان . وهناك ٣٤٫٤ مليونا من الضرائب غير المباشرة ، ١٩٫٧ مليونا من الرسوم الجمركية . وقدرت المصروفات بمبلغ ١٧٣ مليونا وهنا نجد الأولوية والأهمية للبنود الخاصة بالحرب (٦٩٫٣) والبحرية (٨٫٦) ورواتب الموظفين (١٧٫٣) . ومن المؤكد أن عدداً من الايرادات والمصروفات لم يدرج فى الميزانية . وبعد ذلك بعشر سنوات نشرت الدولة لأول مرة ميزانية قدر الدخل فيها بما مبلغه ٣٤٦ مليونا والمنصرف بما مقداره ٣٢٧ مليونا ، وهنا نجد الأبواب السالفة الذكر ذاتها . وكانت الضرائب المستمدة من الزراعة تربو على غيرها من الايرادات، وفى حالة المنصرف لم يقل ما أنفق على الحرب والبحرية عن ١٢٠ مليونا وبلغ نصيب الموظفين ٢٧٫٧ مليونا بينما خصص مبلغ ٨٥٫٦ مليونا لخدمة الديون العامة . هذه المبالغ الضخمة المخصصة للانفاق على الأغراض الحربية والبلاط يقابلها من جهة أخرى عدم انفاق شىء على ما يتصل برفاهية الشعب ، وكان نصيب ميزانيات التجارة والتعليم والأعمال العامة أقل من ١٪ من المصروفات الكلية ،

وقد سبق لنا أن أوضحنا مدى تغلغل الفساد فى الادارة من أعلى درجاتها إلى أدناها .

أما حالة الادارة المالية التركية فلم تتغير بدرجة كبيرة إلا قبيل نشوب الحرب العالمية الأولى ، وذلك بالرغم مما بذل قبلا من محاولات متكررة لتحقيق الاصلاح . ولقد كانت العيوب سارية فى الجهاز كله وتبدأ منذ إعداد الميزانية وهو عملية لم تعدُ كونها مجرد تقدير لا يلزم السلطات التنفيذية بشىء ، ولم تكن هناك البيانات الأساسية الضرورية والأدلة على ربط الضرائب الرئيسية وهى العشور والخراج ، بسبب عدم وجود سجلات عن مساحة الأراضى مما يمكن الركون إليه . ولما كان مبدأ الادارة المالية المركزية معدوما على ما أوضحنا من قبل ، لذلك لم تكن هناك رقابة مركزية على الدخل كما لم يكن فى الامكان إجراء أية موازنة حقيقية للميزانية ، وكنا لا نجد فى البيان الصادر المبالغ التى تتسلمها بعض فروع الادارة إذ تستخدم كغطاء داخلى لنفقات تلك الفروع . ولمواجهة النفقات المخصوصة التى كانت قيمتها متقلبة على الدوام ابتدعوا نظام الضرائب الاضافية الملحقة بالضرائب الرئيسية .

ماذا كانت الموارد المالية فى الإمبراطورية العثمانية خلال القرن التاسع عشر ؟ هناك أولا الضرائب المقررة على غلة الأرض ويرجع أصلها إلى الشرع الإسلامى ، وأهم نوعين منها العشر والخراج اللذان سيطرا على النظم المالية فى البلاد التى ظلت تابعة لتركيا . والعشور ضريبة على الناتج الكلى للأرض وتتراوح نسبتها فى الأصل بين ٥ ٪ ، ١٠ ٪ طبقاً لما إذا كانت الأرض مروية أو غير ذلك . وقد تعرض مقدار هذه الضريبة وأسلوب جبايتها للتغير على مر القرون . أما الخراج فيستأدى على أملاك الذين لم يدخلوا فى الإسلام عند الفتح أو الذين فتحت بلادهم صلحاً ، وكانت نسبته أعلى منها فى حالة الأرض العشورية وتراوحت بين ٢٠ ٪ ، ٣٠ ٪ من ناتج الأرض الكلى طبقاً لصفة الأرض ، وفضلا عن هذا كان الخراج يجبى كضريبة على المساحة . وإلى جانب هذين النوعين لدينا الجزية التى يدفعها غير المسلمين ، باستثناء المجوس وعبدة الأوثان ، وتتدرج قيمتها بحيث يدفع الأغنياء ضعف متوسطى الحال والاخيرون يؤدون ضعف ما يجبى من الفقراء ، كما تمتع بالإعفاء من الجزية النساء والقساوسة والشيوخ . وحصلت الدولة على المال من مصادر أخرى ولكن لم تكن لحصيلتها صبغة الضريبة بالمعنى الصحيح ، ومن هذا القبيل غنائم الحرب فللدولة منها الخمس تنفق منه على الفقراء واليتامى وصيانة المساجد ، بينما

يقسم الباقى بين الجند . ومن مصادر الدخل الجزية التى تؤديها الدول التابعة وأهمها الأفلاق والبغدان ومصر وصربيا . وأخيراً لدينا بعض الرسوم من الطراز الغربى كرسوم التمغة والرخص والخدمات القضائية والادارية وما إليها . وقد ترتب على الغاء النظام الاقطاعى سنة ١٨٣٩ والذى كان يقضى على الأمراء والرؤساء الاقطاعيين بتقديم جزء من مطالب الدولة كالخدمة العسكرية والمعدات ، أن زادت أهمية عنصر الضرائب المباشرة زيادة بالغة وأصبح منذ ذلك الحين أساس النظام المالى فى الامبراطورية العثمانية .

وكانت الاصلاحات الدستورية التى تمت خلال القرن التاسع عشر تستهدف تحويل تركيا من نظام الحكم المطلق الشرقى إلى دولة دستورية حديثة ، كما كانت فى الوقت ذاته إحدى المراحل التى مرت بها عملية تغيير المالية العامة التركية وتجديدها وفقاً للأساليب الحديثة . وقد تضمنت مبادىء فرمان جلهان خطوطاً هامة تبين اتجاه الاصلاح فى النظام الضرائبى ، ذلك أنه وعد رعايا الدولة غير المسلمين والتى كانت تشعر أنها موضع المعاملة غير العادلة بصفة خاصة ، بتحسين الاحوال فيما يتعلق بالضرائب المفروضة عليها . وبناء على الفرمان حولت فردة الرؤوس إلى ضريبة تفرض على غير المسلمين عامة على أن يحدد توزيعها بينهم رجال هم ثقة أفراد هذه الجماعة . وعلاوة على ذلك ، وان لم يكن لأول مرة ، استنكر الفرمان نظام الالتزام وقرر الغاءه من ناحية المبدأ .

الا أن النكسة التى حدثت نتيجة حرب القرم أدت إلى توقف فى تنفيذ تدابير الاصلاح . وبرغم ذلك جاء فرمان الاصلاح الصادر سنة ١٨٥٦ معلنا تدابير جديدة فى مجال الادارة المالية واكمل طائفة من الأعمال التى توخاها فرمان جلهان وتبدو أهمية فرمان سنة ١٨٥٦ فى انه استأصل مساوىء معينة وبخاصة فيما تعلق بجباية الزكاة وادخال اصلاحات على الضرائب المفروضة على الجماعة بالاشتراك وعلى طرق المحاسبة فى الميزانية ، ومع ذلك ظلت هناك صعاب لا بد من التغلب عليها عند العمل على اعادة تنظيم النظام المالى وتدعيمه . ولم تكن إيرادات الدولة العثمانية بكافية لمواجهة المطالب الناشئة عن ادخال الأساليب الجديدة على الادارة والجيش . وإذا صدق أن الميزانية كانت تتوازن فى وقت السلم بعد بذل مجهود كبير ، فإن الارتباكات المستمرة التى أحدثتها الحروب هوت بالامبراطورية إلى درجة من

الحاجة جعلتها ترى عدم امكان التغلب على الصعاب القائمة فى وجهها الا عن طريق تعبئة موارد جديدة وهى القروض الأجنبية .

وتعدسنة ١٨٥٤ ذات أهمية فى تاريخ المالية التركية إذ فيها عقدت تركيا أول قرض أجنبى بلغت قيمته ٥٥ مليوناً من الفرنكات . وتميزت الفترة التالية بمواصلة سياسة الاستدانة وهى سياسة لم تكن داعية إلى الرضاء من ناحية فائدتها المالية ، نظراً لاطراد الزيادة فى استدانة تركيا واعتمادها على المصالح الأجنبية التى تمدها بالقروض. وليس هنا مجال مناقشة النتائج السياسية الخارجية المترتبة على هذا الموقف ، ولكن أثره فى إدارة المالية والضرائب كان واضحاً جداً لأن الدائنين الأجانب لم يقنعوا بما وعدتهم به الدولة من سداد رأس المال وفوائده، وانما ضمنوا ذلك لأنفسهم عن طريق إنشاء إدارة أوربية تشرف على شئون الدين فى داخل الدولة العثمانية . هذه الادارة التى تكونت وفقاً للنماذج الغربية ، قد منحت سلطات واسعة وصار لها كامل الاشراف على النشاط المالى فى تركيا ، بل نقول بعبارة موجزة إنها كانت دولة داخل دولة . غير أنها فى الوقت ذاته أطلعت الأهالى والموظفين الوطنيين على تدابير ووسائل ما كان فى وسعهم أن يتعلموها بغير هذا السبيل . وبالرغم من أن إدارة الدولة الإسلامية ظلت تتعاون مع جهازها المالى فانها لم تستطع أن تتجاهل وجود صندوق الدين الاوربى . والتأثير الناجم هنا ، برغم ما تميز به من بطء ، لم يكن بالوسع إنكاره ، كما كان الحال بالنسبة إلى الجوانب الاخرى من الحياة العامة والاجتماعية . وقد سبقت لنا الاشارة إلى النظام القضائى حيث كان للمحاكم المختلطة تأثير مطرد الزيادة على أحكام المحاكم الوطنية . وينطبق الامر ذاته على نظام التعليم ذلك أن المدارس الحديثة التى أنشأ الاجانب معظمها عملت على بث روح التجديد فى نظام المدارس الوطنية وأضافت ثروة إلى برنامج الدراسة . وإذا كنا ننظر إلى المستشارين الماليين على أنهم جماعة همها رعاية المصالح الاجنبية فقط فاننا بذلك لا نقدر المشاكل التى تضمنها الموقف إذ ذاك . إن السياسة المالية لذلك النظام لا يمكن أن نقدرها حق قدرها إذا أكتفينا بمجرد النظر إليها من وجهة الاستدانة . التنازل عن سلطة الدولة فيما يتعلق بالمالية

وبرغم المساوىء الفائقة التى لازمت الاقتراض فان استيراد رأس المال فى تلك الايام كانت له وظيفة هامة من حيث ترقية نظام المواصلات فى تركيا وانشاء عدة مشروعات مشتركة للصالح العام واستغلال الامتيازات الممنوحة . فالى تدفق رأس المال الاجنبي هذا يرجع الفضل فى بدء المرحلة الاولى من مراحل إدخال الحضارة الاوربية فى الشرق .

الباب الثانى

الدولة فى الشرق الاوسط بعد الحرب العالمية الأولى

الفصل السابع

النتائج المترتبة على تصفية الامبراطورية العثمانية

أوجدت الحرب العالمية الأولى طائفة من الحقائق السياسية الأساسية التى غيرت بناء الدولة بالشرق الأوسط من أساسه . إلا انه من الخطأ فى الوقت ذاته أن نعد هذا التحول نتيجة الحرب وحدها ، إذ لا يعدو أمر هذه الحرب فى الواقع أنها مجرد العامل الذى بدأ انزلاق الهيار ، ولم يزد أثر معاهدات الصلح على أنها دمغت بخاتمها ما كانت تشف عنه بصورة تتفاوت درجة غموضها ، الحركات والتيارات القومية فى ذلك الجزء من العالم . ومن هنا ينحصر مغزى الحرب بالنسبة إلى المصير السياسى للشرق فى أنها : تلك الرافعة التى أطلقت القوة المتفجرة الكامنة فى الفكرة القومية من عقالها ، كما أن الدول العظمى نجحت حقاً بالمثل فى الاستفادة من تلك القوى لتحقيق أهدافها وغاياتها . ولسنا نعتزم من العرض التالى الذى نقدمه أن نعدد كافة البيانات التاريخية الفردية التى يتميز بها تطور الدول بالشرق الأوسط فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، وإنما سنقتصر على تحليل أهم التغييرات التى طرأت على كيان الدولة وبنيانها .

التغييرات التى طرأت على الخريطة السياسية وتركيب السلطة

كان انهيار جماعة الدول التى انتمت إلى الامبراطورية العثمانية الحادث ذا التأثير الحاسم الذى استهل عملية التحول ، فحينما وقعت هدنة مدروس فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٨ تحطم الاطار الذى كان يبقى على البلاد والشعوب النزاعة إلى الانفصال . وقبل ذلك ببضع سنوات وقعت انجلترا وفرنسا والروسيا اتفاقا بتاريخ ١٦ فبراير ١٩١٦

بشأن تقسيم تركيا ، فكان الاتفاق ذلك المرشد الذى يهتدى به فى إعادة تنظيم المنطقة العثمانية بعد توقف عمليات القتال ، كما مهد السبيل لإقامة دول شبه مستقلة بعد انحلال الدولة . وأول ما تبلور من هذا الحطام دولة تركية مقصورة على الأناضول مع استثناء بقعة صغيرة فى أوربا . غير أن انتقال مصطفى كمال إلى أنقرة فى ديسمبر من عام ١٩١٩ كان إيذانا بالتغيير ، إذ كان غرض الرجل أن ينقل مركز الجاذبية فى الدولة الجديدة إلى وسط البلاد حيث يصعب الوصول اليه ويكون بعيداً عن اسطنبول التى كانت حتى ذلك التاريخ بؤرة النفوذ الأوربى . ولقد استغرق دعم الدولة الجديدة التى نمت على أساسها الجمهورية التركية الفتية عدة سنوات ، كما جاء الدافع الأكبر فى الوقت ذاته الذى تعرضت فيه للتهديد الخطير ، ذلك حين اعتقدت الدول العظمى من جهة واليونان الطموحة من جهة أخرى أن فى الامكان أن يكون لها موضع قدم فى الأناضول . ولكن هذا العمل من جانبها دفع بالأتراك إلى إبداء مقاومة كللت بالنجاح . وهذا النصر كان بالمثل دليلا على انتهاء الصراع الداخلى فى تركيا بين أرباب النفوذ السابقين ممن تجمعوا حول شخص السلطان وبين زعماء تركيا الحديثة الثوريين ، ولذلك لم يصادق المجلس الوطنى الكبير الذى افتتح بأنقرة فى ٢٣ أبريل ١٩٢٠ بزعامة مصطفى كمال على معاهدة سيفر التى وقعها مندوبو الإمبراطورية العثمانية .

وكان قيام تركيا الجديدة فى موطن الأتراك القديم مبعث خيبة أمل لليونان التى عدت تحقيق حلمها القديم بشأن إقامة امبراطورية بيزنطية جديدة أمراً قد اندرج فى عداد الواقعيات . وحاولت اليونان ، تؤيدها انجلترا ، أن تنفذ مشروعاتها بقوة السلاح فمنيت بهزائم حاسمة فى موقعتى اينونو وسقاريا الشهيرتين . ولما لم تنجح المحاولات المتكررة لعقد الصلح مع اليونان ، هزم اليونانيون وكادوا يسحقون عند دملوبينلا فى ٣٠ أغسطس ١٩٢٢ وسرعان ما تم تحرير إزمير والقسم الغربى من الأناضول ، مما أعقبه توقيع هدنة مودانيا فى ١١ أكتوبر ١٩٢٢ ، وفى ٢٤ يوليه ١٩٢٣ وقعت معاهدة لوزان التى هيأت الأسس النهائية التى تقوم عليها دولة تركيا الجديدة .

أما الأجزاء الأخرى من الإمبراطورية العثمانية فتحولت إلى عدد من الدول الجديدة التى أخضعت لنظام الانتداب ، فأعطيت فرنسا انتدابا على سوريا ولبنان

بينما انتدبت انجلترا لإدارة شئون فلسطين وشرق الأردن والعراق . وتبدو نتيجة هذا العمل من مراجعة الأرقام التالية فالمساحة السابقة التى بلغت ١٫٧٩٤٫٩٠٠ من الكيلومترات المربعة حيث يقيم ٢٠٫٣ مليونا من الأنفس قسمت إلى الوحدات الاقليمية الآتية والمتفاوتة فى مساحتها : الأناضول وتركية أوربا (٧٦٣٫٠٠٠) ، العراق (٤٥٣٫٥٠٠) ، سوريا (٢٠٢٫٥٠٠) ، فلسطين وشرق الأردن (١١٧٫٠٠٠) ، وبلاد عربية أخرى (٢٥٩٫٠٠٠) . ولقد كانت مصر دولة تابعة لتركيا وظل ذلك مجرد حبر على ورق حتى نشوب الحرب ، ولكن فى أعقاب الحرب انتهت سيادة السلطان القانونية عليها ، وصارت قبرص مستعمرة تابعة للتاج البريطانى بعد أن كان يربطها بالباب العالى أداء الجزية السنوية .

المبادىء الجديدة التى شكلت تطور الدولة بالشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى

كان التطور السياسى للشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى يعينه إلى حد كبير تحقيق المبادىء الثلاثة الآتية وهى (١) مبدأ القومية (٢) حماية مصالح الدول المنتصرة (٣) تنفيذ التعهدات الخاصة نحو قوميات معينة .

ما الذى كان يعنيه تقرير مبدأ القومية بالنسبة إلى تقدم الدولة بالشرق الأوسط ؟ معناه القضاء على دولة كبيرة تضم أجزاء غير متجانسة ليحل محلها عدد من الدول يعيش فى كل منها شعب يتصف بالتجانس القومى . وتقسيم مساحة كبيرة إلى وحدات سياسية أصغر مما أدى هنا ، كما فى أى مكان آخر ، إلى نشوء عادات وحدود إدارية جديدة تنمو فى داخلها مصالح ثقافية واقتصادية ذات استقلال محلى ، كما ترتب عليه أيضا قيام مراكز جديدة حاولت أن تنمى حياة الدولة إلى الحد الأقصى داخل نطاق هذه الوحدات الاقليمية الجديدة . ونظرا للفوارق البينة بين هذا التطور فى تركيا الأصلية من جهة وفى الدول العربية الناشئة عن انحلال الامبراطورية من جهة أخرى ، فاننا نعتزم أن نعالج هذه التطورات على حدة بالنسبة إلى كل من مصر وتركيا .

مصر

كانت مصر كلا قائما بذاته واختلف طريق تطورها عنه فى المناطق الأخرى التى سلفت الاشارة اليها . ومن حيث درجة تبعيتها كانت تشغل مركزا وسطا بين

الجمهورية التركية المستقلة والدول العربية الأخرى التى اعتبرت إذ ذاك - طبقا لمعايير القانون الدولى - على أنها لم تبلغ بعدمرحلة من النضوج تسمح لها بالسيادة . وفى مصر أيضا كانت قوة الفكرة الوطنية هى التى أدت فى النهاية إلى إلغاء الحكم الأجنبى داخل الدولة ، ولكن هذا لم يتم عن طريق قلب النظام السابق والقيام بحرب تحريرية كما كان شأن تركيا ، وكذلك لم يتم عن طريق الرضوخ لنصوص نظام دولى أرقى درجة كما فى حالة مناطق الانتداب . لقد حصلت مصر على استقلالها عن طريق صراع طويل الأمد كانت نتيجته غالبا موضع الشك . وبالرغم من التغييرات الكثيرة التى تعرض لها مصيرها السياسى كانت مصر البلد الوحيد بالشرق الأوسط الذى نجح بوجه عام فى الاحتفاظ بمركزه كوحدة سياسية وإدارية خلال المائة سنة السابقة . وتعرضت العلاقة بينها وبين الدول الأجنبية خلال هذه الفترة إلى تعديلات عدة ، بل وبعيدة المدى أحيانا . فبعد حصولها على مركز البلد المستقل بفضل جهود محمد على عادت مصر من جديد فاندمجت فى الامبراطورية العثمانية بعد موت ذلك الحاكم سنة ١٨٤١ . وبصفتها ولاية عثمانية أخضعت مرة أخرى للتأثير العثمانى وبصورة واضحة فى الميدان الثقافى . إلا أن الرابطة بينها وبين الامبراطورية عجزت عن منع التدخل العسكرى من جانب بريطانيا العظمى التى دخلت قواتها المسلحة مصر عام ١٨٨٢ أى قبل الحرب العالمية الأولى باثنين وثلاثين عاما . ومنذ ذلك التاريخ ازداد نمو النفوذ البريطانى إلى أن أعلنت الحماية البريطانية على البلاد فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ . وخلال المدة كلها منذ الاحتلال إلى ما بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بسنوات عدة عاشت مصر فى ظل نظام سياسى ثنائى وهو النظام الشرقى (أى السلطان) الذى كان يدعى السيادة النظرية ، وهناك إلى جانبه الإشراف البريطانى الذى كان فى الواقع يوجه ويدير شئون البلاد السياسية والادارية ،

هذه الظروف وما يكمن وراءها مما عمل على تنمية الحركة القومية المصرية التى ظلت تنمو باطراد إلى أن انفجرت بعد ختام حرب (١٩١٤—١٨) مباشرة على هيئة سلسلة من المصادمات والأفعال الثورية . وهنا رأت السياسة البريطانية أنه قد يكون من الأفضل لها حماية المصالح البريطانية عن طريق منح امتيازات معينة بدلا من الاعتماد على القوة المسلحة وحدها ، فى نهاية فبراير ١٩٢٢ أعلن استقلال مصر بمقتضى تصريح من جانب واحد أصدرته الحكومة البريطانية . وهذا العمل وضع حداً لمركز مصر بوصفها دولة محمية ، ولكنه أبقى الحالة القائمة فيما يتعلق بطائفة

من المسائل الحيوية مثل الدفاع عن مصر ضد الاعتداء الأجنبي ، ومركز الأقليات والأجانب والقضاء الخاص بهم .. وهذا التنظيم الذى احتفظت بمقتضاه دولة أجنبية ببعض حقوق السيادة لم ينظر اليه المصريون بعين الرضا. وطالبوا بعقد معاهدة بين الطرفين على أساس المساواة الكاملة . وظل جهاد مصر من أجل استقلالها التام قائما لمدة أربع عشرة سنة إلى أن تم توقيع المعاهدة الانجليزية البريطانية سنة ١٩٣٦. وخلال هذه الفترة ألقى بالبلاد فى لجة صراع داخلى طال أمده ونشأ عن إصدار الدستور والتمثيل الديموقراطى للشعب . وكانت هناك أطراف متعددة فى هذا النضال وهى الحكومة البريطانية والأحزاب والجماعات السياسية المختلفة وتلك الطائفة القوية نوعا من السياسيين الذين لم ينحازوا إلى هذه الأطراف . وإن التقلبات الكثيرة فى حياة مصر الدستورية وما اتخذته من أشكال متنوعة لتعكس لنا تأثير هذه الجماعات المتغير .

ولم يطبق دستور سنة ١٩٢٣ بصورة فعلية إلا فى فترات وإن ظل حتى عام ١٩٣٠ قائماً من الوجهة النظرية . وازداد نمو التيارات الشعبية التى كان يعبر عنها فى وضوح كبير حزب الوفد والتى كانت تمثل المطالبة بالانفصال عن انجلترا فضلا عن دعاوى الشعب إزاء المصالح السياسية الثابتة ، وأخيراً كسبت هذه التيارات المعركة . وقبل ذلك حل البرلمان المصرى مرات فى سنوات ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٨ ، ١٩٣٠ ، وتعرض الدستور للايقاف مرات إلى أن الغى نهائيا سنة ١٩٣٠ وحل البرلمان . وتضمن الدستور الجديد عدة تعديلات فى قانون الانتخاب لغير مصلحة الجماهير . ومن الناحية النظرية لم يعتد الدستور الجديد على حقوق سيادة الشعب أو شكل الملكية الدستورى ، ولكنه ركز السلطات فى يد الملك والوزارة . ولكن لم يمض وقت طويل حتى صار من الواضح استحالة زحزحة الوفد من مركزه السياسى القوى ، ولم يمكن التغلب على الرأى العام الذى كان معارضاً بعنف للدستور الجديد ولتأجيل معاهدة الاستقلال مع انجلترا إلى أجل غير مسمى . وفى ديسمبر سنة ١٩٣٤ الغى دستور ١٩٣٠ الجديد وحل البرلمان . وبعد ذلك بعام أى فى ديسمبر سنة ١٩٣٥ أعيد تطبيق دستور سنة ١٩٢٣ ، وأخيراً حان الوقت لعقد المعاهدة مع انجلترا . وكان الاتفاق الذى تم التوقيع عليه فى أغسطس سنة ١٩٣٦ خاتمة مظفرة للمرحلة الأولى من

مراحل جهاد مصر فى سبيل استقلالها التام . وبمقتضى شروط المعاهدة تعهدت انجلترا أن تعمل على الغاء الامتيازات الأجنبية ، وبرت بوعدها بعد عام فى مؤتمر مونتريه حيث وافقت الدول ذوات الامتيازات على إنهائها بعد فترة انتقال قدرها إثنى عشر عاما . وهكذا انتهت فترة كفاح مصر الخارجى ، وأحرز مبدأ القومية نصراً آخر .

وبينما اتخذت مصر كافة مظاهر دولة مستقلة فى علاقاتها الخارجية فانها لم تحرز سوى درجة متواضعة من الاستقرار فى كيانها الاجتماعى الداخلى وفى سياستها الداخلية إذ لا يزال تراث النظام الشرقى سائدا إلى حد كبير . وهناك من الأسباب ما يحمل على الاعتقاد بأن هذا النزاع بين القديم والجديد أو بين قوى كل من الأمس والغد سيستمر إلى أمد طويل فى المستقبل[1] .

---

(١) لعل قادة الرأى وزعماء الجماعات السياسية المسئولة فى هذا البلد يتدبرون مثل هذا القول فيعملون على أن تستقر الأحوال الداخلية على قواعد واضحة محدودة وبذلك تسير عملية الإصلاح والتقدم فى طريقها بخطى منتظمة (المترجم) .

الفصل الثامن

تركيا الجديدة

تبادل السكان

ظلت الإجراءات التى اتخذت بصدد إدخال الأساليب الغربية على جهاز الدولة فى الشرق الأوسط مقصورة حتى الحرب العالمية الأولى على اقتباس المظاهر الخارجية البراقة للنماذج الأوربية ، ولو أن هذه الدرجة من الاقتباس تعد فى حد ذاتها ناحية تقدم بالغ بالقياس إلى ما كان سائداً من قبل . وظلت الأفكار الجديدة غريبة على الأغلبية من السكان ، كما كانت الصلة التى تربطهم بأنظمتهم وتقاليدهم السياسية والدينية من المتانة والقوة بحيث جعلتهم عاجزين عن تكوين شعب بالمعنى الحديث المراد من هذه الكلمة . وهنا جاءت الأيديولوجية التركية الثورية التى اعتنقها قادة تركيا الجديدة لكى تحدث التغيير المنشود ، فكان لابد من تغيير الجهاز الإدارى . وفوق كل هذا كان لابد من وجود شعب قادر على أن يفهم أهداف الدولة الجديدة ، ولديه الاستعداد اللازم للتشبع بها ، وأن تتوافر عنده الرغبة فى أن يشترك فى توجيه سياسة بلاده الخارجية والداخلية . وعلى ضوء هذا المعنى ينبغى أن نفهم التدابير المتطرفة غالباً التى اتخذت وسيلة لإثارة شعور قومى جديد وحماس للدولة التركية وثقافة تركية . هذه الأهداف يعكسها لنا تطور تركيا الدستورى فى فترة ما بعد الحرب . إلا أنه قبل ذلك استقر الرأى على إجراء ثبتت ضرورته أكثر من أى شىء آخر لخلق الظروف اللازمة لإنشاء ونمو دولة يسودها التجانس القومى . هذا الإجراء العظيم الأهمية بالنسبة إلى سياسة تركيا الجديدة ، الداخلية والخارجية بأسرها ، كان عبارة عن تبادل السكان بين تركيا واليونان . وبالرغم من أن هذا العمل لم يكن الحالة الوحيدة التى حلت بواسطتها إحدى المشكلات القومية المعقدة فى الأقاليم الشرقية إلا أنه أوسعها نطاقاً ، كما أنه استغلال منطقى للتجارب التى اكتسبتها الإمبراطورية العثمانية وتركيا الفتاة الجديدة

فيما يتعلق بوجود أقلية يونانية كبيرة داخل حدودها . ويرجع النجاح الذى حالف هذه التدابير إلى حد كبير إلى أن مبدأ تبادل السكان كان عنصراً جوهرياً نص عليه فى معاهدة الصلح التى عقدت بين الدولتين . وبلغ عدد اليونانيين الذين خرجوا من تركيا فى بداية الأمر ١٫٣٠٠٫٠٠٠ مقابل ٤٠٠٫٠٠٠ تركى غادروا اليونان إلى تركيا . وحتى قبل معاهدة لوزان كان قد نص على هذا التبادل الإجبارى فى اتفاق قائم بذاته بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٢٣ . ولا ريب أن استبعاد السكان اليونانيين من أراضى الدولة الجديدة أدى إلى حل المشكلة الخطيرة التى انطوى عليها وجود جماعة قوية ذات نفوذ وكبيرة العدد ، وكانت يقظتها ومهارتها فى المجال الاقتصادى أرقى مما توافر لدى العنصر التركى .

بيانات هامة عن الدستور الجديد

أدرك المجلس الوطنى الكبير فى الدولة التركية الجديدة وبحق ، أن عمله يفقد أهم أساس يبنى عليه إذا لم يكن هناك دستور جديد . ولذا أخذت فى الحال اللجنة الدستورية التى شكلها من أعضائه فى وضع مشروع الدستور ، ولكن نظراً لنفوذ العناصر المحافظة لم يتسن الوصول إلى نتيجة إجماعية قبل مضى وقت طويل . وأخيراً فى ٢٠ يناير سنة ١٩٢١ تقررت المواد الأساسية فى القانون الدستورى لحكومة المجلس الوطنى الكبير بتركيا ، ولا تزال هذه المواد تحمل آثار الجهود التى بذلت لمراعاة تيارات تقليدية ومحافظة معينة . ومن ذلك أن المادة (٧) تنص على أنه عند وضع القوانين والمراسيم يجب أن يكون الأساس فى ذلك نصوص القوانين الدينية والوضعية إلى جانب العرف والتقاليد . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالمواد (١ - ٣) تحدد فى جلاء ودون لبس امتيازات المجلس الوطنى الكبير وسيادة الشعب :

(١) السيادة ملك للشعب دون قيد أو شرط ، ويكون نظام الحكم على أساس أن الشعب بصفة شخصية وواقعية ، يوجه مصيره .

(٢) تتحد السلطتان التنفيذية والتشريعية في المجلس الوطنى الكبير الذى هو الممثل الحقيقى الوحيد للشعب .

(٣) الدولة التركية يحكمها المجلس الوطنى الكبير ، ويطلق عليها اسم « حكومة المجلس الوطنى الكبير لتركيا » .

وبالرغم من إقرار هذه المواد امتنع المجلس كلية عن إلغاء الدستور العثمانى أو إلغاء الخلافة والسلطنة ، وهما من أهم أنظمة الماضى . وبالرغم من هذا فقد أوضحت الطريقة التى سار عليها المجلس أنه يعد نفسه جمعية تأسيسية ولهذا الأمر أهميته فى ذلك الوقت الذى كان فيه السلطان ووزراؤه أى أصحاب السلطة الفعلية فى الدولة ، مقيمين فى اسطنبول ويعترف بهم العالم الخارجى على أنهم يمثلون الحكومة التركية . ولا تدع الموازنة بين المواد (١ — ٣) والمواد المماثلة فى الدستور السابق مجالا للشك فى جدية الارادة الرامية إلى إصلاح أولئك القوم الجدد الذين سيوجهون شئون الدولة .

وخلال الفترة التالية حدثت عدة تغييرات أخرى ذات أهمية بالنسبة إلى شكل الدولة التركية فى المستقبل ، ولو أن هذه التغييرات لم تدمج فوراً فى الدستور . فمثلا فى دور الانعقاد فى أول نوفمبر سنة ١٩٢٢ ألغيت السلطنة ، وفى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٣ أعلنت الجمهورية التركية ، وفى ٣ مارس سنة ١٩٢٤ قرر المجلس الوطنى تصفية الخلافة ونفى الأسرة المالكة العثمانية ، كما قرر فى ابريل إغلاق المحاكم الشرعية . وقد أضيفت هذه التغييرات إلى القانون الدستورى الصادر فى ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ والذى قام على المبادىء الآتية :

(١) الدولة التركية جمهورية .

(٢) التركية هى اللغة الرسمية والعاصمة أنقرة .

(٣) السيادة مستمدة من الشعب بدون قيد أو شرط .

(٤) المجلس الوطنى الكبير هو الهيئة الوحيدة والقانونية التى تمثل الشعب ويمارس حق سيادة الشعب نيابة عنه .

(٥) تتحد السلطتان التشريعية والتنفيذية فى المجلس الوطنى الكبير .

(٦) يمارس المجلس الوطنى الكبير بنفسه سلطته التشريعية .

(٧) يمارس المجلس الوطنى الكبير بنفسه سلطته التنفيذية عن طريق رئيس الجمهورية الذى يختاره المجلس وعن طريق معاونيه من الوزراء الذى يعينهم الرئيس . ويستطيع المجلس دائماً أن يراقب ويقلب الحكومة .

(٨) تقوم محاكم مستقلة باجراء القضاء باسم الشعب وطبقاً لأساليبه وقوانينه .

(٩) فيما يختص بالمادة الأولى من القانون الدستورى والتى تنص على شكل الحكومة الجمهورى لا يجوز إدخال أى اقتراح مهما كان نوعه بشأن تغيير ذلك الشكل أو تعديله (المادة ١٠٢)

(١٠) الغاء القانون الدستورى الصادر فى ١٢٩٣/١٨٧٦ (الذى يرجع الى أيام السلطنة العثمانية) والتعديلات التى أدخلت عليه ، وكذلك القانون الدستورى الصادر فى ٢٠ يناير سنة ١٩٢١ وما أضيف اليه من مواد وتعديلات فيما بعد .

وبرغم هذا لا يزال الدستور يشمل أجزاء معينة مستمدة من الماضى وفيها ارتبط التنظيم الدينى والدولة . وعلى أثر تقوية دعائم الدولة الجديدة بدأت عملية صبغ الدولة بالطابع الزمنى تسير فى نشاط ، ففى أبريل سنة ١٩٢٨ ألغيت الفقرة الواردة فى المادة الثانية من الدستور والتى تنص على أن الإسلام دين الدولة التركية كما ألغيت الألفاظ الواردة فى المادة (٢٦) والتى تنص على أن من وظائف المجلس الوطنى « تنفيذ أحكام الشريعة » ، وتمشياً مع ذلك تغيرت صيغة اليمين الذى يقسمه رئيس الجمهورية وأعضاء البرلمـــان فصارت « أقسم بشرفى » بعد أن كانت « أحلف الله » . وإلى جانب هذه الإصلاحات التى أدخلت على الدستور نفسه اتخذت طائفة أخرى من التدابير وفق الخطوط ذاتها وهدفها إعادة تنظيم المجتمع التركى ومن ذلك إصدار أوامر ضد بعض التقاليد الدينية مثل إلغاء الصوم فى رمضان ، وجعل الأحد يوم الراحة الأسبوعية ، وطبع القرآن بالتركية ، وتحريم ارتداء الطربوش والعمامة . ومما هو جدير بالذكر أيضاً إقامة النصب التذكارية العامة للغازى (مصطفى كمال أتاتورك) وتخليد ذكرى المواقع التى انتصر فيها الأتراك خلال حرب الاستقلال . هذه التماثيل والنصب المنافية للتقاليد الاسلامية التى تحرم تمثيل الآدميين ، أقيمت بكثرة وفى جميع الميادين الكبيرة بتركيا . وبالطريقة ذاتها رسمت صورة رئيس الدولة على طوابع البريد وغيرها من شعارات الدولة .

وإذ نحاول أن نفهم ماهية الدولة التركية الجديدة على أساس الوثائق الدستورية وقوانين الإصلاح وطبقا للمعايير التى أشرنا اليها آنفاً بصفتها من مميزات الدولة الشرقية فإننا نستخلص الأمور الآتية :

(١) حققت الدولة التركية الجديدة مبدأ « الاقليمية » ، فالأهالى المقيمون داخل أراضى الدولة أغلبيتهم الساحقة من الأتراك ويعدون أنفسهم كذلك بسبب الأصل واللغة والروح القومية .

(٢) انحل تماما الارتباط بين الجماعة الدينية والدولة ، فالجمهورية التركية تقوم بشكل واضح على أساس زمنى ، وأبعدت الحياة الدينية الى المجال الخاص من حياة المجتمع وتضاءلت من حيث أهميتها ونفوذها بعد هذه الحركة الشديدة التى اتجهت نحو نفى التقاليد الدينية . ولاشك أن الغاء الخلافة بصفتها قمة التنظيم الهرمى للجماعة الاسلامية وهى النظام القائم على الاتحاد الشخصى مع الحاكم الزمنى ، كان نتيجة منطقية لهذه السياسة الرامية إلى صبغ الدولة بالطابع الزمنى .

(٣) العمل على تصبغ الشعب التركى بفكرة الدولة ومعناها من أجل تطور المجتمع الحديث . ففى خلال سنوات قلائل خلقت الحكومة التركية شعباً ، وبدلا من جماعة محكومة خلقت مواطنين فى جمهورية طموحة يؤمنون بفكرة الدولة .

(٤) ظلت الحكومة التركية قانعة باقتصار سلطانها على الأقاليم التركية الخالصة أو التى أغلبية أهلها الساحقة من العنصر التركى .

(٥) وترتب على احلال النظام الجمهورى مكان الملكية أن حدث تحول بارز فى التكوين العام للعلاقات القائمة بين السلطات ، حقيقة نجد أن قيام رئيس جمهورية مزود بسلطات دكتاتورية مكان رئيس الدولة الملكية لم يؤد إلى القضاء على جميع مظاهر الشكل الاستبدادى المطلق للدولة ، إلا أن ابعاد السلطان وبلاطه وقيام طبقة جديدة من الموظفين داخل البلاد قد حرم الطبقات الحاكمة السابقة من مركزها بصورة نهائية . وفى الوقت ذاته خلقت هذه التغييرات المقدمات اللازمة لقيام مجتمع جديد يقع على عاتقه حمل الدولة الفتية .

(٦) وأخيراً جاء إلغاء الامتيازات الأجنبية فوضع حداً لحالة التبعية السابقة التى كانت فيها البلاد فى المجال الاقتصادى والقضائى .

وما من شك أن القوى التى استطاعت القيام بهذه المهمة الضخمة من حيث تجديد الدولة التركية ، ما كان فى الامكان ظهورها وانبعاثها لولا التهديد الذى تعرض له كيان تركيا القومى بعد الحرب العالمية الأولى وخلال حرب الاستقلال ، ولعل كمال أتاتورك السياسى الوحيد الذى استطاع فى خطبه الموجهة إلى الشعب التركى وفى البرلمان وفى كثير من المناسبات الأخرى أن يدرك هذه الأمور حينما حرص على تربية الشعب بحيث يجعله يضع الدولة فى المحل الأول من تفكيره ، وإن الوضوح الذى صبغ به هذا الهدف فى الوثائق الرسمية لما يسترعى النظر . ومن هنا نجد أن « تاريخ الجمهورية التركية » الذى أصدرته جمعية البحث عن التاريخ التركى يتضمن العبارات التالية :

« ان المبادىء الأساسية التى تستهدفها الجمهورية فى التربية والتعليم تنحصر فيما يأتى :

(أ) رفع مستوى المواطنين بالجمهورية المشبعين بالروح القومية الثورية والذين يؤمنون بجنسهم والذين هم أثبت أنصار الدولة الزمنية .

(ب) العمل بصدق على توسيع نطاق التعليم الأولى بحيث يشمل جميع السكان ، وتعميم القراءة والكتابة بالنسبة إلى كافة المواطنين حتى يصل الأمر إلى آخر راع يقيم بمفرده فى الجبال .

(ح) إمداد الجيل الجديد فى جميع مراحل التعليم بالمعرفة العملية حتى يصبح أفراده قبل كل شىء صالحين لمزاولة نشاطهم بنجاح فى الحياة الاقتصادية .

(ى) القضاء على الجانب الاخلاقى من الحياة الاجتماعية القائم على الخوف والعقاب فى الحياة الدنيا أو الآخرة لتحل محله روح أخلاقية تقوم على أفكار «الحرية» و «النظام» .

وهناك فارق ملحوظ بين الروح السائدة فى هذا البرنامج الذى ينطوى على إيمان ساذج وإرادة لا حد لها نحو إعادة تكوين الشخصية عن طريق التعليم ، وبين خوف الآباء فى تركيا الجديدة لئلا تضطرب مشاعر أبنائهم الدينية ممن يدرسون بالخارج بسبب ما يتلقون من التعليم هناك . فمنذ قرن مضى وجد أحد المستبدين الأتراك من الضرورى أن يعاقب الأغنياء من أهل الأسكندرية لأنهم بعثوا بأبناء الفقراء ليتلقوا العلم فى باريس بدلا من أبنائهم ، أما اليوم فان كثرة عدد الشبان من أهل الشرق الذين نلقاهم فى الجامعات الغربية لينم أكثر من أى شىء آخر على ذلك التحول فى العقلية والذى طرأ خلال أجيال قلائل .

وليس فى الوسع أن نقلل من قيمة الاصلاحات التركية البعيدة المدى حينما نرى خلال فترة التقدم السريع فيما بين الحربين هوة لا تزال قائمة بين برامج المصلحين ونواياهم وبين النتائج الواقعية التى أمكن تحقيقها . ان المهام التى جعلتها الدولة التركية الفتية نصب عينيها لم تخل من الطموح كما أن آمالها كانت عالية نوعا . ولكن تحقق ذلك كله بشكل يدعو إلى الرضاء وفى وسط « الأحوال الصعبة التى تسود العالم» كما جاء فى ديباجة قوانين عصبة الأمم بالنسبة إلى الأقاليم التى انفصلت عن تركيا، كان يتطلب طبقة من المعاونين والموظفين ، على قدر كاف من المعرفة والتعليم ، وقد ظل ما أمكن لهذه الدوائر تحصيله من الثقافة والتدريب خلال فترة قصيرة كهذه سطحياً فى طابعه، ومقصوراً على نواحى المهارة الميسور اكتسابها فى المواضيع الفنية والعلوم . ولا بد لنا من الانتظار حتى نرى إذا كان فى مكنة هذه الطبقة التى عليها واجب قيادة الدولة التركية وتزعمها فى المستقبل أن تنمى وتكون لديها الكفايات اللازمة لتحقيق هذا الغرض . وقد تكون هناك خصائص تبدو غريبة أو متناقضة فى نظر المراقبين الأجانب ، ولكنها ترجع إلى محاولة إقامة نظم سياسية كاملة النمو والنضوج بسرعة بينما استغرق قيامها فى بلاد أخرى قرونا .

ولم تكن لدى قادة تركيا الجديدة رغبة فى حرمان شعبهم الحديث المولد من النظم الديموقراطية الحديثة التى بلغت أعلى درجات الكمال فى بلدان الغرب . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ساورهم الخوف لئلا يؤدى الإسراع فى إقامة مثل هذه الأنظمة إلى عرقلة المحاولات المبذولة من أجل بعث الدولة التركية ، ولهذا منح رئيس الدولة نفوذاً غالباً فى الدستور والهيئات التى تمثل الشعب ، وهنا أيضاً نجد نشأة حزب الشعب الجمهورى الذى يعد من الوجهة الفعلية التنظيم الحزبى الوحيد. فطبقاً لزعامة هذا الحزب يختار الناخبون مندوبين عنهم والأخيرون يتولون عملية انتخاب النواب ، ومما يدل على هذه الحقائق أنه فى سنة ١٩٣٩ كان عدد النواب ٤٢٩ منهم ٤٢٤ ينتمون إلى حزب الشعب[١]. وللإدارة فى الأقاليم والنواحى أوثق الصلة بالنظام الحزبى والانتخابى ، إذ على المندوبين أن ينتخبوا المجالس الإقليمية . وتقوم الحكومة المركزية بتعيين حكام الأقاليم الذين يعاونهم مجلس مكون من الاخصائيين والمجالس الإقليمية . وتنظيم المجالس الإقليمية يشبه ما كان عليه تكوينها خلال العصر العثمانى ، وينطبق الأمر ذاته على اللجان القروية التى تظل ، كما كان الحال من قبل ، نواة الإدارة المحلية تحت رآسة المختار . ومن الجلىّ ان غلبة سلطان التنظيم الحزبى وتبعيته لرئيس الدولة مما ترتب عليه إلى حد كبير تضاؤل أهمية العناصر والنصوص البرلمانية فى النظام القائم . ويصدق هذا بصفة خاصة حين نذكر أن رئيس الدولة يصدر بنفسه القرارات فى المسائل الهامة أو التى يهتم بها اهتماما شخصياً .

ولهذا من الصعب أن نحدد بصورة دقيقة طبيعة الحقوق التى للشعب فى تركيا الجديدة . فما من شك أننا نلتقى مظاهر شبيهة بمركز الزعيم والحزب الواحد فى الأنظمة الدكتاتورية ، ولكننا نجد من جهة أخرى أن الدستور التركى الذى تأثر بالصيغ الأوربية الغربية يشتمل على ضمانات بصدد « الحقوق الانسانية » ، ويكفل للمواطنين الأتراك المساواة وحق التقدم إلى القضاء فى حالة الاعتداء على الحرية والحياة ، كما يوفر لهم حرية القول والعقيدة ؛ بل إننا لنلقاه يؤكد حرية تكوين

(١) أطلقت الحرية فى الأيام الأخيرة وأخذ الحزب الديموقراطى يزداد قوة ويمثل المعارضة وصار يحسب له حساب (المترجم) .

الجمعيات بالرغم من تحريم تكوين النقابات لحماية مصالح العمال . وفى كثير من الميادين الأخرى نجد أمثال هذه المتناقضات بين الرغبة الظاهرية فى احترام ما بالدستور والحياة السياسية من عناصر حرة مستمدة من التقاليد الأوربية الغربية ، وبين الابقاء على قيود بعيدة المدى مفروضة على الحرية الشخصية ، الأمر الذى يستطيع ملاحظته أولئك الذين يقومون بزيارة خاطفة لتركيا . ولا ريب أنه لايمكن القضاء على هذه المتناقضات فى المستقبل القريب ، ويستطيع التركى المخلص لحكومته أن يلاحظ بحق أن الحالة القائمة تنطوى على مزايا معينة بالقياس إلى مايحدث إذا ادخل النظام البرلمانى الديموقراطى طبقاً للانموذج المعروف فى الدول الدستورية الأوربية - وهو اجراء مشكوك فيه بالنسبة إلى ظروف تركيا .

وسوف تسنح الفرص فيما بعد كى نعالج بالتفصيل الآثار الاقتصادية المترتبة على النظام الجديد إلا أن الحقيقة ذات المغزى فى هذا الصدد تنحصر فى اتخاذ التصنيع كالمبدأ الذى تسترشد به السياسة الاقتصادية ، بكل مايصحب ذلك من نتائج بالنسبة إلى انتشار النفوذ السياسى ، والتغير فى توزيع السكان والدخل والملكية . وفى الوقت ذاته ينبغى إلا نقع فى الخطأ فنظن أن تدخل الدولة ، وبشكل بارز فى بعض الوجوه ، فى المجال الاقتصادى ينبعث عن فلسفة معينة . فالموقف المرن من جانب سلطان الدولة ، وسياستها الاقتصادية التى تمليها المصالح فى أى وقت معين ، مما جعلها تعمد إلى التصنيع على أنه من أهم الوسائل لادراك الاستقلال السياسى وصيانته ، وان الأشكال التى تبدو فيها هذه العملية والدور الذى اختصت الدولة ذاتها به فى هذه النواحى ، كل هذا لا يماثل المثل والدوافع التى نراها فى الروسيا وان وجدنا بعض جوانب الشبه الخارجية بالرغم من ذلك .

وبغض النظر عن بعض المتناقضات وبعض عناصر القصور فى تلك المحاولة الجريئة من أجل إعادة بناء الدولة التركية ، فان معيار المقدرة على البقاء لا نلقاه فى درجة نجاحها الفنى أو فى ميدان التنظيم . ان هذا النجاح لايحتمل الجدل ، بل ان أشد الناقدين تعسفاً لايسعه أن يغفل بصورة دائمة النتائج العظيمة التى تحققت . ان السؤال الذى يبدو أكثر صعوبة من سواه هو الآتى : هل هذه الدولة التركية التى لا تتماسك أجزاؤها بروابط العقيدة والاحترام نحو حاكم يسيطر على قوميات كثيرة

كما كان الحال فى عهد سابقتها العثمانية ، قادرة أن تعيش على أساس تجانسها القومى الحديث النشأة والقوى التى انطلقت نتيجة لذلك ؟ وعلى كل لا يمكن الاجابة بصراحة وبصورة حاسمة عن هذه النقطة حتى بالنسبة إلى الدول المعاصرة التى تستطيع أن تفخر بأنها أطول عمرا من الجمهورية التركية . ان تركيا الجديدة بسكانها الذين يبلغون عشرين مليونا تستطيع بكل تأكيد أن تعد مثل هذه المناقشة سابقة لأوانها .

الفصل التاسع

الدول العربية التى قامت بعد انحلال الامبراطورية العثمانية

عرض موجز لتكوينها ونموها

ترجع الدول العربية الحديثة فى شكلها الحالى إلى تاريخ قريب ، ذلك أنها لم تظهر إلى عالم الوجود إلا بعد ختام الحرب العالمية الأولى واتصفت بمظاهر بدائية من بعض النواحى . ولهذا السبب فالتحول الذى طرأ على بناء الدولة أو أنظمتها فيها ليس بالعناصر المركزية فى العرض الذى نقدمه ، لأن الذى يتراءى لنا لايعدو كونه صورة متوسطة من الدولة أو مرحلة انتقالية من مراحل تطورها فهو عبارة عن الاطار الذى تنشأ فى داخله حركات قومية فى الفترات الأولية المبكرة من الحياة المتسمة بطابع يشبه السيادة داخل الأراضى التى تمدها هذه الحركات المناطق التى تقوم فيها دولة . ومن هنا وفى هذا المظهر الحالى فان تاريخ هذه الدول الحديثة النشأة لا يرينا غير القليل مما استرعى نظرنا بوصفه مميزا لنشوء الدولة الشرقية ، بل انه إلى حد كبير تاريخ الحركة القومية للشعوب العربية . إلا أن من الممكن أن نحقق بعض النتائج التى استخلصناها بشأن قيام الدولة بالشرق والظروف التى حددت مجرى نموها بدراسة هذه المراحل التى تعتبر سابقة لمرحلة تكوين الدولة بمعناها الصحيح . وفى الوقت ذاته يتعين علينا أن نضع فى مقدمة الوصف الذى نعرضه الأهمية التى تنطوى عليها الحركة القومية بصفتها النقطة التى يتبلور حولها صرح هذه الدولة الجديدة .

وكان ابراهيم باشا بن محمد على أول من نبتت فى ذهنه فى وضوح يبدو رائعا فى ظل الظروف السائدة ، الأفكار المتعلقة ببعث الشعب العربى والدولة العربية وذلك بمناسبة حملته على سوريا منذ أكثر من مائة عام ، مع أن ابراهيم نفسه لم ينحدر من أصل عربى . ويمكن أن نحكم على تأثر سياسة ابراهيم بهذه الأفكار من

أنه كان يضمنها المنشورات الحربية التى يصدرها ، كما كان يعمل على نشرها واذاعتها فى كل مناسبة . ثم فرض على تلك الأفكار أن تنزوى بعد انهيار سياسة ابراهيم ومحمد على نتيجة للتدخل الأوربى . إلا أن الخطة الثورية التى اختطها محمد على وابنه بصدد الكثير من وظائف الدولة ، وما فعلاه لاجتثاث جذور الكثير من العقبات المستقرة منذ القديم ، والتى عاقت طريق التقدم ، كل ذلك كان له أثره فى نمو أفكار العرب القومية . وأدى فتح أبواب البلاد الشرقية أمام نشاط الغربيين واجتهادهم ، إلى جانب نقل ثمار الأبحاث الأوربية ، إلى خلق المقدمات اللازمة لما أعقب ذلك من تطور الحركة القومية العربية . ففضلا عن الفنيين والمهندسين دخل إلى البلاد الشرقية المعلمون ورجال الارساليات الدينيـة من الأوربيين ، فكان لهم أثر بعيد المدى فى تربية جيل من المثقفين العرب ممن اضطلعوا فيما بعـد بمهمة نقل الفكر الأوربى وحمله إلى بلدانهم . ومن الطبيعى أن يبدو هذا الأثر تدريجيا لأن الاسلام بالرغم مما ينطوى عليه من مرونة فى بضع مسائل تتصل بالجانب المذهبى . قد ظل — كما كان شأنه من قبل — قوة ذات مقاومة فائقة ولم يبد منه الاستعداد بعد للتساهل بشأن الآراء الجديدة . وهذا هو السبب كذلك الذى من أجله نجحت الجهود المبذولة تحت شعار الجامعة الاسلامية لفتح أبواب البلاد العربية وجعل الأماكن المقدسة التى يسهل الوصول اليها ملكا عاما لكافة الجماعات الاسلامية . وبفضل هذه الجهود وحـــدها أمكن الابقاء على ولاء رعايا السلطان بما فيهم الشعوب العربية .

وكتب السفير البريطانى فى الآستانة يقول ان إنشاء سكة حديد الحجاز ضمن للسلطان عبد الحميد الطاعة العمياء من جانب رعاياه بدرجة لم يتسن بلوغها من قبل ، كما كفل انصياعهم لحكمه المطلق الذى كان أشد استبداداً من أى حكم عرفه التاريخ. واستغل النظام التركى مركزه القوى فعمل باطراد على جعل التركية لغة رسمية بالأقاليم وبخاصة فيما تعلق بالإصلاحات التى حدثت بعـد سنة ١٨٦٤ والتى كانت تهدف إلى تحقيق فكرة مركزية الإدارة . ولقد أثرت هـذه السياسة إلى حد كبير فعطلت العناية باللغة والآداب العربية ، كما كانت تناقض الخطة التى انتهجتها المعاهد والإرساليات العلمية الأجنبية من حيث أنها كرست نفسها لنشر ودعم اللغة العربية .

تلك هى الصورة الخلفية العامة التى نبت منها التطور فى البلاد العربية عن طريق

الاتصال الدائم بالتراث الروحى العربى الذى بعث بعد أن طغت عليه يد النسيان .
وهذه البذرة التى غرست فى التربة أخذت تنمو ببطء ولكن فى ثقة نحو غايتها .
وإذ تأسست الهيئات العلمية فى العقد السابع تسعى إلى ربط تقاليد الماضى بالتطورات الحديثة ، أعقبها حوالى سنة ١٨٨٠ تكوين الجمعيات السرية التى التف فى رحابها شباب الحركة القومية العربية الأقل ترددا من سواهم ، وبلغ الأمر بتلك الجمعيات أن عمدت إلى توزيع المنشورات الثورية تحت جنح الليل . وكان ذلك النشاط فى حدا ذاته قليل الخطر نسبياً ، ولكنه فى ظل ذلك النظام الاستبدادى القائم على الجاسوسية كان مبعث خطر على القائمين به . والواقع وجد القنصل البريطانى العام ببيروت أن مما يستأهل النظر أن يبرق إلى حكومته فى لندن بشأن حادثة من هذا القبيل . وقد اقتبس أنطونيوس فى كتابه نص التقرير وصورة البرقية مما كشفه فى إدارة السجلات وأكد الأهمية الرمزية لتلك التصريحات . وقد نظر إلى هذه العمليات وأهميتها الواقعية نظرة أقل شأنا مما يسبغ عليها الوصف السالف الذكر ، إلا أنه فى الوقت ذاته مما يستحق الذكر والتسجيل الطريقة التى صيغت بها أهداف الحركة ، فلقد ورد فيها صراحه المطلب الخاص باستقلال سوريا ولبنان .

ومن الواضح أن يظل تأثير الحركة القومية الشابة فى الأقاليم العربية محدود النطاق طالما عاش ذلك النظام الذى أقامه عبد الحميد ، ولهذا السبب واصل المسئولون عن الحركة العمل على نشرها من الخارج وإنشاء مراكز تقوم كذلك بتنمية الأهداف المذهبية والأدبية . وترتب على هذا إنشاء « عصبة الحزب العربى » سنة ١٩٠٤ على يد نجيب عزورى وغرضها الصريح تحرير سوريا والعراق من الحكم التركى ، وكانت الجهود الأدبية تخدم هذا الغرض أولا وقبل كل شىء .
وشهد عام ١٩٠٥ ظهور كتاب « يقظة الشعب العربى » وصحيفة « الاستقلال العربى » وكلاهما سعى إلى لفت أنظار الرأى العام الأوربى إلى الأمانى القومية العربية .
هذه الجهود التى بذلت ، بجانب ما حدث فى الآستانة من محاولات مختلفة فى مظهرها اختلافاً كلياً على أثر إعلان الدستور سنة ١٩٠٨ ، لنشر الأهداف القومية العربية على أساس من التعاون بين الأتراك والعرب ، كانت علائم هامة تنم عن تلك التيارات التى أخذت تزداد قوة والتى كانت واضحة فى الحياة السياسية للامبراطورية العثمانية . ولم يقف تيار التقدم بالرغم من إغلاق جمعية « الإخاء العربى العثمانى »

بالاستانة وبالرغم مما أبدته جمعية تركيا الفتاة من روح المودة ونحو العرب فى أول الأمر ، تلك الروح التى اتسمت فيما بعد بطابع عدوانى . فكثرت الجمعيات العلنية والسرية فيما بين عامى ١٩٠٩ و ١٩١٤ وهيأت التربة الغنية الخصيبة التى نمت فيها الايديولوجية القومية العربية التى بدت أهميتها بالنسبة إلى مصير البلاد العربية حينما نشبت الحرب العالمية . ونستطيع أن نؤكد أن الأهداف التى توختها تلك الحركات لم تكن متماثلة ولكنها جميعاً جرفها صوب الأمام تيار أساسى واحد .

ويجوز لنا أن نصدر حكما إيجابيا بشأن تلك المرحلة من تطور الحركة وذلك بدون أن نتجاهل فى الوقت ذاته الحقيقة التالية ، وهى أن الجماعات العربية المتعددة التى لعبت دورا رئيسيا فى الحركة القومية العربية كانت تعانى الكثير من العيوب البالغة الخطيرة ، وحتى ايرلند الذى يعطف على القضية العربية قد اضطر فى كتابه عن تاريخ العراق الحديث إلى الاعتراف بعجز القادة العرب عن العمل المشترك ، وهو يعتبر هذا الأمر من الأسباب التى أضعفت الحركة وحدت من تقدمها حتى سنة ١٩١٤ .

وفى سنة ١٩١٣ حدث نشاط له وزنه بصفة خاصة على أيدى جماعة عرفت باسم « لجنة الإصلاح » ، وتتكون من ٦٨ عضوا ينتمون إلى مختلف الأديان . ووضعت اللجنة مشروعا يرمى إلى منح الاستقلال الذاتى إلى البلاد العربية الداخلة فى نطاق الإمبراطورية العثمانية على أن تظل إدارة الشئون الإمبراطورية العامة فى أيدى السلطات المركزية الإمبراطورية ، وقوبل نشر المشروع بحماس عظيم فى جميع البلاد العربية ، وكان رد الفعل لذلك فى نفوس حكومة رجال تركيا الفتاة أنها عمدت إلى اتخاذ بعض الإجراءات البوليسية مثل حل اللجنة ، ولكنها اضطرت إزاء مقاومة الرأى العام إلى أن تسعى نحو التفاهم ، ومنحت لمجالس الأقاليم سلطات أوسع مما كان لها من قبل .

وقبل هذا أعدت العدة لاجتماع عام يضم وفودا من البلاد العربية ، فأتوا إلى باريس فى ١٨ يونية سنة ١٩١٣ وأعدوا برنامجا طابعه الاعتدال بنوه على أساس منح الاستقلال الذاتى للبلاد العربية ، وكان البرنامج يشتمل على النقاط التالية :

(١) الاعتراف بالعربية لغة رسمية .

(٢) التوسع فى تعيين العرب فى الوظائف العامة .

(٣) إصلاح قانون الخدمة العسكرية .

(٤) تحسين نظام الضرائب .

(٥) تحقيق الحد الأقصى من اللامركزية والاستقلال الذاتى فى نطاق الامبراطورية التركية .

كانت تلك المطالب معتدلة ولم ترد فيها كلمة واحدة تشتم منها رائحة الرغبة فى انفصال البلاد العربية ، ويبدو ذلك الاعتدال ملحوظا إذا ذكرنا أنه بعد قيام الحرب بعد ذلك بوقت وجيز أعلن زعماء الحركة أن هدفهم استقلال البلاد العربية . ترى لو أبدى رجال تركيا الفتاة استعدادا للتوفيق وقبول ذلك البرنامج المعتدل ، هل كان فى ذلك ما يرضى المتحدثين بلسان الحركة العربية ؟ ليس ثمت جدوى من محاولة السعى إلى كشف خبيئة نفوس الأخيرين . ان الموقف السلبى الذى وقفه رجال تركيا الفتاة ، وبخاصة سياستهم القائمة على المركزية ، مما سبب تحولا أساسيا فى اتجاه الحركة العربية . فالحكومة المركزية ، بدلا من أن تخفف قبضتها على الإدارة بالأقاليم الواقعة على أطراف الدولة حيث الرغبة فى الاستقلال الذاتى قوية عمدت إلى تشديد قبضتها ، الأمر الذى أثار الغضب والمرارة ، لا فى صفوف اللجان العربية المحلية بالأقاليم فحسب ، بل وفى نفوس كبار الموظفين العرب الذين كانوا يرحبون ، بدافع الأسباب الشخصية والعامة ، ترحيبا كبيرا بالحد من التوتر عن طريق التسليم بالمطالب العربية المعتدلة . فى ظل هذه الأحوال لاندهش إذ نجد الجناح الانفصالى فى الحركة القومية العربية يبادل الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية ما أظهرتاه من عطف ويعمل علنا لحمل الدولتين على التدخل باحتلال البلاد العربية فى حالة ما إذا نشبت الحرب . ولقد بذلت جهود فى هذا الاتجاه قبل اندلاع نيران الحرب العالمية بسنوات ، ومن الطبيعى أنه لا يمكن أن نعزو ذلك إلى مجرد العطف من جانب الدولتين الكبيرتين على حركة تحريرية فتية ، وإنما هناك المصالح السياسية للدول والتى يجب رعايتها فى ذلك الجزء من العالم الذى يعيش فيه العرب . ولهذا بمجرد أن وضح الاحتمال بأن الشرق الأوسط قد يصبح مسرحا لتحول سياسى بعيد الغور اجتمع ممثلو انجلترا وفرنسا ووضعوا ما يعرف باسم اتفاق سيكس ـ بيكو فى شهر مايو من عام سنة ١٩١٦ ، والذى ينص على تقسيم البلاد الشرقية إلى مناطق نفوذ ومصالح ، كما يعالج مدى وطبيعة الامتيازات الممنوحة على سبيل التبادل .

هذا الاتفاق جاء متمشيا مع التقسيم التقليدى لمناطق المصالح . فقد كانت انجلترا بحكم امتلاكها للهند الدولة التى يعيش فى أقاليمها العدد الأكبر من المسلمين ، وفضلا عن هذا فالوسيلة للاحتفاظ بالهند تنحصر فى التحكم فى البلاد التى تصل انجلترا بالهند أى البلاد الواقعة على القنطرة البرية المؤدية إلى المحيط الهندى ، فضلا عن الطرق البحرية وهى قناة السويس والبحر الأحمر وخليج عدن والخليج الفارسى ، واننا لناتى هذه الدوافع ، سافرة من جهة ومستترة من جهة أخرى ، تكمن وراء السياسة البريطانية بالشرق إخلال القرنين التاسع عشر والعشرين والتى تنطوى على التحكم فى الاقليم الذى يربط قارات العالم القديم الثلاث .

ولفرنسا مصلحة ثقافية بعيدة العهد فى الاقليم الساحلى من المشرق ، ترجع إلى أيام الحروب الصليبية . هذه المصلحة جعلت ذلك البلد يطمع فى تقوية مركزه بصفته الدولة الحامية للأقليات المسيحية ، ولكى تحقق هذا الهدف لم تكن لتتورع عن احتلال الساحل السورى بصورة دائمة .

وقد حرص الكتاب العرب دائما على أن ينظروا إلى اتفاق سيكس - بيكو ، الذى لم يعلم به القادة العرب إلا حين نشر البلاشفة الروس المعاهدات السرية فى ديسمبر سنة ١٩١٧ ، على أنه محاولة لحرمانهم من ثمرات اشتراكهم فى الحملات الحربية فى الشرق . والحقيقة الواقعة أن هناك قدرا معينا من التناقض بين الاتفاق المعقود بين سير هنرى مكماهون العميد البريطانى بمصر والشريف حسين امام مكة من جهة ، والاتفاق الذى وقعه سيكس وبيكو من جهة أخرى . فالاتفاق المعقود مع سير هنرى مكماهون عبارة عن وعد من جانب بريطانيا العظمى بأن تعترف وتحافظ على استقلال العرب أو البلاد العربية فى أراض معينة فى نطاق الحدود التى اقترحها الشريف حسين . ومقابل هذا يؤكد اتفاق سيكس - بيكو استعداد دولتى فرنسا وبريطانيا العظمى للاعتراف وحماية دولة عربية مستقلة أو اتحاد من الدول تحت رئاسة زعيم عربى ، وفى الوقت ذاته فان الحدود التى عيناها للدولة الجديدة المقترح إنشاؤها تختلف اختلافاً كبيراً عما نصت عليه خطابات مكماهون ، وكذلك يحددان مناطق نفوذ لهما تكون فيها سيادة الشعب العربى مقيدة إلى درجة بالغة .

وقد ثار نقاش حاد بصفة خاصة حول الدعوة التى تضمنتها خطابات مكماهون بصدد مصير فلسطين . ولقد نشرت الحكومة البريطانية الصيغة الكاملة والرسمية

للخطابات فى مارس سنة ١٩٣٩ بعد إبطاء طال أمده . فلو أن هذه المراسلات تضمنت أى وعد بشأن فلسطين لتقدم زعماء العرب ، على ما جاء فى نشرة للوكالة اليهودية ، بمطالب تتفق مع هذا فى السنوات التالية (١٩١٧ — ١٩٢١) . والواقع كما يتضح من النشر ، أنهم اعترفوا إذ ذاك لفلسطين بمعاملة قائمة بذاتها ، ولم يبلغوا الحكومة البريطانية أن الوعد الذى تقدم به مكماهون يشمل فلسطين الآن إلا فى سنة ١٩٢١ أى بعد كتابة خطاب مكماهون بخمس سنوات . وقد نشر سير هنرى مكماهون صاحب الوثائق الشهيرة والذى قام بدور المفاوض الرئيسى ، بياناً إضافياً عن هذا الموضوع ، ونظراً لطبيعة الجدل يبدو هذا البيان هاما لدرجة تبرر إيراده كاملا :

سيدى ..

لقد كثرت الاشارة فى تقرير اللجنة الملكية لفلسطين وأثناء المناقشات التى دارت حديثاً بمجلسى البرلمان إلى « وعد مكماهون » وبخاصة ذلك القسم منه المتعلق بفلسطين والذى كان له تفسير لدى اليهود وآخر عند العرب . ولقد قيل لى إن الاستمرار فى سياسة الصمت من جانب الذى أعطى الوعد مما قد يساء فهمه . ولذلك أشعر أنى مطالب أن أتقدم ببيان فى الموضوع ، ولكنى سأقتصر على النقطة التى هى مثار الخلاف الآن وهى هل كان ذلك الجزء من سوريا والمعروف الآن باسم فلسطين داخلا فى الأراضى التى صمنت فى وعدى استقلال العرب فيها ، أم لم يكن داخلا فى نطاقها . وأشعر أن من واجبى ، وأفعل ذلك بصورة نهائية وعلى وجه التأكيد ، أن أصرح أنه لم يكن فى نيتى وأنا أعد الملك حسين أن تدخل فلسطين فى دائرة الاقليم الذى وعدنا العرب بالاستقلال فيه . ولقد كان لدى كذلك كل سبب يحملنى على الاعتقاد فى ذلك الوقت أن الملك حسين كان يفهم تماماً أن وعدى لم يكن ليتضمن فلسطين .

المخلص
١ . هنرى مكماهون

٥ ميدان ولتن
القسم الجنوبى الغربى ١
٢٢ يولية

والنشرة التى أصدرتها الوكالة اليهودية التى أسلفنا الاشارة إليها تحتوى على طائفة من البيانات الأخرى لساسة انجليز مثل سير جلبرت كلايتون ، والكولونيل س . ا . ڤيكرى ، ت . ا . لورنس وكلها تؤيد هذا الأمر . ولقد قام القادة العرب بحملتهم ضد اتفاق سيكس ـ بيكو بعد أن حدد وضع الشرق الأوسط مباشرة واشتدوا فيها وواصلوها أثناء انعقاد مؤتمر الصلح ـ وفى الوقت ذاته بذلت انجلترا وفرنسا محاولات بالغة القدر لتوسيع نطاق الحقوق ومناطق النفوذ مما خوله لهما

الاتفاق . هذا النضال السياسى بين الدولتين من جهة ومحاولات الممثلين العرب لقبول مطالبهم من جهة أخرى مما يميز هذا المظهر من عملية بعث الدول العربية فى الشرق . وفى الوقت ذاته ساد الشعور بأن انجلترا كانت تعد اتفاق سيكس . بيكو أقل تحديداً ودقة بخلاف فرنسا ، وحاولت أن تغرى الأخيرة على التساهل بشأن توزيع مناطق النفوذ فى الشرق .

ولقد أخفقت المطالب العربية فى التحقيق نظراً لعدم وجود هيئة تستطيع أن تتكلم بلسان شعب موحد أو دولة عربية كبرى متماسكة . فأثناء انعقاد مؤتمر الصلح اقترح وفد الحجاز إقامة دولة اتحادية عربية مستقلة تحت زعامة أسرة شريف مكة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نجد أن العرب السوريين وهم الذين يشعرون أنهم يمثلون الحضارة الأوربية فى الشرق ، يطالبون عن طريق لجنة مركزية لهم فى باريس بانشاء دولة سورية مستقلة عن الحجاز وتكون تحت الحماية الفرنسية إلى حد ما . وإلى جانب هذا نلتقى جهود الصهيونيين من أجل انشاء دولة يهودية بفلسطين ، ورغبة موازنة لبنان فى الاحتفاظ بالاستقلال الداخلى الذى كانوا يتمتعون به فى ظل الحكم التركى ، ودعاوى الأشوريين والأكراد نحو استقلال ذاتى بعيد المدى أوسيادة فى الأقاليم التى يقيمون بها .

والنتيجة المترتبة على هذه الأغراض المتضاربة أن وضعت سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسى كما نالت بريطانيا الانتداب على فلسطين وشرق الأردن والعراق . أى أن هذه البلاد الأربع وضعت تحت « وصاية » هاتين الدولتين الكبيرتين . والغرض من اقامة نظام الانتداب نستطيع أن نتبينه من المادة الثانية والعشرين من عهد عصبة الأمم وفيما يلى نصها :

« بالنسبة إلى المستعمرات والأقاليم التى لم تعد خاضعة لسيادة الدول التى كانت تحكمها من قبل وذلك نتيجة للحرب الأخيرة ، والتى تسكنها شعوب ليست قادرة بعد على الوقوف بذاتها فى ظل أحوال العالم الحديث المجهدة ، يطبق المبدأ الذى يعتبر رفاهية ونمو أمثال هذه الشعوب وديعة مقدسة فى أيدى الحضارة ، والذى ينص على أن يتضمن هذا الميثاق الضمانات التى تكفل أداء هذه الأمانة .

وأفضل وسيلة لتنفيذ هذا المبدأ بصورة عملية تنحصر فى أن يعهد بالوصاية إلى أمثال هذه الشعوب إلى الأمم المتقدمة التى تستطيع الاضطلاع بهذه المسئولية بفضل مواردها وخبرتها أو موقعها الجغرافى ، والتى ترغب فى تحمل هذه المسئولية ، وهى تتولى هذه الوصاية بصفتها منتدبة عن عصبة الأمم .

وتختلف صفة الانتداب طبقا لمرحلة تطور الشعب ، والموقع الجغرافى للاقليم وأحواله الاقتصادية والظروف المشابهة الأخرى .

وبعض الجماعات التى كانت تنتمى من قبل إلى الأمبراطورية التركية قد بلغت درجة من النمو بحيث يمكن الاعتراف بصورة مؤقتة بوجودها على هيئة شعوب مستقلة على شرط أن تقدم الدولة المنتدبة الارشاد والمعونة من الناحية الإدارية إلى أن تتمكن هذه الشعوب من الوقوف بمفردها . ويجب أن تكون رغبات هذه الجماعات من حيث اختيار الدولة المنتدبة هى الاعتبار الرئيسى .

وتتضمن المادة (٢٢) صيغة موجزة ولكنها شاملة للدوافع التى حملت عصبة الأمم على اقامة نظام الانتداب . فبينما كان عجز بلد عن « الوقوف بمفرده » بما يجعل فترة الوصاية أمراً ضرورياً ، فان الدول التى وقع عليها الاختيار هى التى تؤهلها ظروفها لتحمل مسئولية الانتداب بحكم مواردها وخبرتها أو موقعها الجغرافى وبطبيعة الحال لا تشتمل الصيغة الرسمية على أية أشارة إلى المصالح الهامة التى كان لها إلى حد ليس بالقليل الأثر فى اختيار الدول المنتدبة .

وقد صادقت عصبة الأمم نهائياً على الانتدابين بشأن سوريا وفلسطين فى ٢٢ يولية سنة ١٩٢٢ بعد أن حصلت انجلترا على الانتداب على فلسطين ونالت فرنسا انتدابها على سوريا ولبنان فى مؤتمر سان ريمو بتاريخ ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٠ .

وتنص المادة الأولى من صك الانتداب على سوريا أن وظيفة الدولة المنتدبة تنحصر بصفة خاصة فى اتخاذ الاجراءات التى تسهل السير التدريجى بسوريا ولبنان فى طريق الاستقلال . وفى حالة فلسطين كانت أغراض الانتداب متأثرة بوضع البلاد الغريب بصفتها هدف الصهيونيين . فتصريح بلفور الذى وعد بانشاء وطن قومى لليهود بفلسطين أضاف هنا واجبا آخر إلى الوظائف العامة التى يؤديها نظام الانتداب كما نصت عليها المادة (٢٥) ، ذلك هو خلق الأحوال السياسية والادارية والاقتصادية التى تجعل فى الإمكان اشباع الرغبات الصهيونية وحماية الحقوق المدنية والدينية للسكان من غير اليهود . ولهذا السبب كان تطور دولة فلسطين يعتمد ، أكثر مما كان الأمر فى البلاد الأخرى الخاضعة لنظام الانتداب ، على عوامل اشترطتها عصبة الأمم .

وكان الانتداب على فلسطين يشمل شرق الأردن ولكن بمرور الوقت منح البلد الأخير قدراً معيناً من الاستقلال الداخلى كما صار له دستوره . وبناء على مذكرة

من الحكومة البريطانية إلى عصبة الأمم وافق مجلس العصبة فى سبتمبر سنة ١٩٢٢ على الاقتراح البريطانى الذى يستثنى شرق الأردن من مواد صك الانتداب المتعلقة بانشاء وطن قومى لليهود . وقد تكررت التعديلات التى أدخلت خلال السنوات التالية على مركز شرق الأردن ، وهو مركز لم يكن فى الأصل قد حدد بصورة مضبوطة . ان تجانس سكان ذلك البلد وعزلته عن التطورات فى البلاد المجاورة الواقعة إلى الغرب والشرق منه ، مما حماه من الهزات التى تعرضت لها تلك البلدان، الا أن ذلك . كان السبب فيما نلقاه بشرق الأردن من تأخر التقدم وانحطاط مستوى المعيشة والخدمات العامة .

ومنحت بريطانيا الانتداب على العراق فى مؤتمر سان ريمو ولكنه قوبل من البلاد بمقاومة عنيفة وصلت إلى حد الثورة سنة ١٩٢٠ . ومع هذا نجح الانجليز فى اقامة نظام الانتداب بالعراق مع ادخال بعض التعديلات التى روعى فيها إرضاء رغبة الوطنيين العراقيين فى الاستقلال .

داخل الوطنيون العرب الشعور بخيبة الأمل لما أسفرت عنه حركتهم وان عدوا الأمر ذا صبغة مؤقتة . وليس فى ذلك ما يثير الدهشة إذ كانت آمالهم متجهة نحو سرعة إقامة دول مستقلة . وكذلك شعروا أن الادعاء بأن بلادهم لم تبلغ مرحلة النضوج ليس له ما يبرره بعد أن اتصلوا طويلا بالبلاد الغربية وحصل قادتهم والمتحدثون بلسانهم على الثقافة الغربية فضلا عن أن مشاريعهم السياسية كانت بعيدة عن أفكار الدولة الشرقية ذات الطراز القديم . ان الحكومة الدستورية ، واستخدام العربية اللغة الرسمية ، وادخال نظام قانونى وقضائى حديث ، ووضع ميزانية منظمة - كل هذه المعايير التى تقاس بها الدولة الحديثة تبدو فى المناقشات الأولية بشأن الحالة السياسية لهذه الأقاليم فى المستقبل ، ثم من بعد ذلك بالمثل فى دساتير البلاد المنتدبة ذاتها ، كعناصر أساسية تتكون منها هذه الدول الفتية . وهل تحققت فعلا كافة المقدمات التى لا بد منها لضمان تحقيق الأمانى العالية التى تجيش فى نفوس الساسة العرب ؟ نعتقد أن الحقيقة ستبعث الشعور بخيبة الأمل فى نفوس الذين بدأوا بالمستويات المثالية لتكوين الدولة بالغرب وتوقعوا تقدما سريعا فى هذا الاتجاه أن يحدث فى البلاد العربية التى أعقبت انحلال الامبراطورية العثمانية .

وينبغي أن نتذكر أنه لا وجود هنا لتلك الشروط الهامة اللازمة لتقدم جهاز الدولة المعقد والشديد الحساسية والذى نما فى الغرب على مرّ الأجيال . وإذا صرفنا النظر عما إذا كان عدد الذين يستطيعون بصورة جدية أن يعبروا عن الحياة القومية قليلا أم غير ذلك فاننا غالبا ما كنا نلقى ذلك القصور والتعدد فى الارادات السياسية . هذا المظهر من عدم التجانس ومن التشوه مما تميزت به الحياة السياسية إنما يرجع إلى عدم وجود التسهيلات الحديثة للحياة العامة (ومثال ذلك نظام حزبى يحسن الاضطلاع بوظيفته وقادر على تهيئة تربية سياسية وتدريب للارادة) ، كما يرجع أيضا إلى انقسام السكان إلى جماعات تفرق بينها القومية أو الدين . ففى سوريا ولبنان وفلسطين كافح العرب المسلمون والدروز والأرمن والعلويون واليهود والعرب المسيحيون من أجل النفوذ والسلطان ، وفى العراق خلافات بين الشيعة والسنة والأكراد والأقليات الأشورية ، وكل ذلك جعل من الصعوبة بمكان وجود تعبير قومى متجانس ، فضلا عن الجانب الأكبر من البدو الذين اختلفت أفكارهم الاجتماعية والقومية كان عبئا ثقيلا بوجه خاص عرقل التقدم المقصود نحو قيام الدولة الحديثة . وعلاوة على هذا فالفوارق الناشئة عن اختلاف درجة التطور بين سكان المدن والفلاحين وبين البدو والحضر مما وقف عائقا فى طريق تدعيم الدولة وتقويتها .

وإلى جانب ذلك فان الدول العظمى التى عملت على تحرير البلاد العربية من السيطرة التركية كان عليها أن تحمى ما لها من مصالح استراتيجية وسياسية ومادية على جانب عظيم جدا من الأهمية فى تلك البلدان . ولم يكن فى الامكان الدفاع عن هذه المصالح أو حمايتها إلا إذا كان لهذه الدول بعض سلطات السيادة أى إلا إذا بقيت فى أيديها الامتيازات الحاسمة التى تملكها الدولة .

والشكل القانونى لنظام الانتداب كان أساسا مثاليا لاحداث التوازن بين هذه المصالح التى لم يكن من السهل دائما الربط فيما بينها ، بل لعله كان القنطرة التى يمكن عن طريقها عاجلا أو آجلا التوفيق بين هذه الأغراض المتباينة . وكان فى الامكان الاقلاع عن هذا الأساس فى حالة واحدة وهى حينما يمكن التأكد من أن المرحلة الانتقالية قد تمت بنجاح . وإذ نعلق فيما بعد على بعض المسائل المتصلة بالمبدأ فاننا نبغى القول الآن أن نظام الانتداب كان مزودا بما يؤهله لأداء هذه الوظيفة ، ولكننا لا نستطيع هنا أن نقدم ما يشبه تاريخا لتطور الانتداب كنظام .

الفصل العاشر

الانتداب والدرس الذى نتعلمه منه

طراز جديد من الدولة

بالرغم مما يبدو على الانتداب من الانتقاص من رغبة السكان فى الحرية ، فاستقراء الوثائق الرسمية المتعلقة به يدل على أنه ينطوى من حيث أساسه على روح حديثة تقدمية ، هذا النظام الذى يجمع فى يديه كافة السلطات اللازمة للإدارة الذى كان مقيداً بالمبادىء التى وضعتها سلطة فوق سلطان الدول ، كان من أبرز المحاولات فى عصرنا لتنمية شكل جـــديد من أشكال الدولة ، وإذا طرحنا جانبا السؤال عن مدى نجاح هـذه المحاولة فانها قد أدت أولا إلى قيام شكل من الإدارة أرق بكثير مما كان مألوفا من قبل بالشرق ، فاضطلاع مجلس العصبة واللجنة الدائمة للانتدابات بمهمة الإشراف على حكومة الانتداب كان تحولا واضحاً عن التقاليد السابقة ، ذلك أنه لم يحل محل نظام الحكومة الاستبدادى القديم فحسب ، وانما أنشأ سلطة جديدة مزودة بحقوق واسعة من الرقابة على الدولة المنتدبة .

لقد كان أى عمل من جانب موظف حكومى وبخاصة أية إجراءات ذات أهمية سياسية داخلية أو خارجية خاضعا للرقابة الدقيقة هى جانب منبر چنيف ، وهـذا لم يقف عند حد التأثير على الإدارة على ماسنبين بعد ، وانما مهد كذلك الطريق لقيام صورة راقية من الدولة ، وان حرم هذا الشكل من بعض خصائصه بصفة مؤقتة ، وهذه الخصائص عبارة عن ممارسة الحقوق القومية-الديمقراطية فى بعض البلدان التى نحن بصددها ، فضلا عن الاستقلال التام عن الدول الأجنبية . وربما أعاق منح هـذين المطلبين إدراك الأغراض الجوهرية التى توخاها الانتداب ، ولهذا لم يكن المنح متفقا مع روح ذلك النظام قبـل تحقيق مطالب الانتداب الأولية ، ومن الحجج التى أدلى بها خصوم نظام الانتداب ، وبخاصة الوطنيون العرب ، ان الاستقلال وممارسة الحقوق القومية الكاملة بدون قيد مما يعتبر وحده المعايير الحاسمة لوجود دولة حرة . ومن هذه الوجهة لم يختلف نظام الانتداب من حيث المبدأ عن النظام العثمانى

الذى امتنع عن أن يمنح للشعب العربى الآخذ بأسباب اليقظة هذه الحقوق ذاتها التى لا بد منها لتحقيق استقلال الدولة وحريتها .

وجوابا على هذا ينبغى أن نؤكد الفكرة الإنشائية الحقة التى يقوم عليها نظام الانتداب ، ونقصد بها خلق صورة وسطى من الدولة تسمح بإزاحة الغطاء عن إمكانيات التطور مما نلقاه فى الفرد والمصالح المشتركة . لقد كان الغرض إلى حد ما الإسراع بعملية تاريخية من التشكل . وهى عملية استغرقت فى جهات أخرى أجيالا وصحبها الصدام الحاد بين المتناقضات . حقيقة كان نظام الانتداب وسيلة للتوفيق بين المصالح المتضاربة للدول المنتصرة ، ومطالب السكان الوطنيين المستندة إلى وعود الحلفاء أثناء الحرب ، والظروف الخاصة بتلك البلدان كل منها على حدة . فكان الغرض منه أن يتمكن بمرور الوقت من التوفيق بين هذه المطالب المختلفة ، ومن ناحية الواقع الفعلى فإن مجرى الأحداث ليس فيه ما يبرر الخوف الذى ساد الدوائر المعادية للاستعمار من أن الانتداب ليس سوى ستار يخفى الضم المقنع ، إذ لم يتعرض للمناقشة حتى نشوب الحرب العالمية الثانية موضوع الضم أو أى شكل من أشكال الاستحواذ على الأراضى المشمولة بالانتداب من النوع « ا » ، ومن هنا أقيم نظام الانتداب الذى تستمد فكرته من نظام الوصاية القانونى عند الرومان أو من فكرة الوصاية عند البريطانيين [١] .

حقيقة أصبح من الضرورى أن تقيد نوعا الأمانى العربية الأصلية . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كان من المستحيل قيام هذه البلدان القليلة السكان بصفتها دول ذات سيادة غير مقيدة بدون المعونة من جانب دول أكبر منها ، وهذه الأخيرة بدورها كان لابد لها من نيل امتيازات معينة ثمناً لما تسبغه من حماية . والعهد ليس ببعيد حين كان بقاء الدولة محتفظة باستقلالها يعتمد على قوة حربية ومالية سليمة .

هذا الإرشاد من جانب الدول الوصية أدى خدمات لا يمكن تقديرها للنمو الداخلى بالدول الجديدة ، بل إن هذه الخدمات قد اعترف الزعماء الوطنيون بأنها كانت لا غنى عنها ، ويبدو ذلك واضحاً حين تتذكر الآراء الجديدة اليوم ، والتى تميل إلى أن تنكر حق الدول الصغرى فى الوجود المستقل بذاتها .

---

(١) هنا تعسف فى التأويل وها نحن نرى كيف ظلت فرنسا تتشبث بالبقاء فى سوريا ولبنان ولم تخرج الا مكرهة (المترجم) .

فالمغزى الذى نستشفه من نظام الانتداب يظهر فى أنه عبر فترة التطور ، وهنا يعرض لنا السؤال التالى : متى يقال بأن الأغراض التى حددت فى الانتداب قد تحققت وأن الظروف الصالحة لمنح مركز الدولة المستقلة قد توافرت ؟ حتى الآن تم منح هذا المركز وفقاً للإجراءات التى سبق وصفها كما هو الشأن بالنسبة إلى العراق ، وحتى هنا سبقت إنهاء الانتداب مناقشات هامة عن الأحوال التى يمكن أن نعدها دليلا على بلوغ مرحلة النمو . وبغض النظر عن هذه الحالة الخاصة فتلك الحجج كانت ذات أهمية من حيث المبدأ بالنسبة إلى جميع دول الانتداب الأخرى . وقد وضعت حالتان على أنهما تمثلان المعايير التى تقرر ما إذا كان البلد الخاضع للانتداب يستحق الاستقلال . وأول الشرطين يتعلق بما نعده مقدرة الشعب على أن يحكم نفسه ، وينحصر الثانى فى الضمانات التى تكفل الوفاء بالالتزامات الدولية المفروضة على كل عضو من أعضاء عصبة الأمم . وكما أوضح و . ه . ريتشر بحق فان لجنة الانتدابات التى اختبرت وصاغت تلك المعايير بدون مراعاة اعتبارات المسافة والصعاب الأخرى ، قد ساهمت مساهمة هامة فى حل هذه المشكلة التى تعد من أدق مسائل السياسة الدولية . ووصلت اللجنة إلى النتائج التالية :

ان تحرير اقليم خاضع للانتداب ينبغى أن يتوقف على ضربين من الشروط الأولية :

(١) أن تتوافر بالاقليم من الناحية العملية الأحوال التى تبرر الظن بأن البلد قد بلغ مرحلة النمو التى تمكن أهله طبقاً للعبارة الواردة فى المادة (٢٢) من العهد « من الوقوف بمفرده فى ظل أحوال العالم الحديث المجهدة » .

(٢) يجب على الاقليم الراغب فى التحرر أن يقدم الضمانات بما يرضى عصبة الأمم التى نالت الدولة المنتدبة الانتداب ومارسته باسمها .

أما أن الشعب الذى كان تحت الوصاية قد صار صالحا للوقوف بمفرده بدون المشورة والمعونة من جانب دولة منتدبة ، فمسألة تتعلق بالحقائق الواقعة لا بالمبدأ ، ولا يمكن الحكم على ذلك إلا بالملاحظة الدقيقة لتطور مثل هذا الاقليم من النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وهذه الملاحظة يجب أن تدوم فترة كافية حتى يمكن الوصول إلى النتائج التى تبين أن روح المسئولية المدنية والأحوال الاجتماعية قد تقدمت بدرجة تمكن جهاز الدولة الأساسى (الجوهرى) من العمل وضمان الحرية السياسية .

إلا أن هناك أحوالا معينة يستدل على أية حال من وجودها على مقدرة الجماعة السياسية على الوقوف وحدها والمحافظة على بقائها كدولة مستقلة .

ومراعاة لهذه الاعتبارات تقترح اللجنة أنه من الضرورى توافر هذه الشروط الآتية قبل أن تخلص الاقليم الواقع تحت الانتداب من هـذا النظام ، وهى شروط ينبغى أن تنطبق على الاقليم كله وسكانه :

(ا) يجب أن يكون له حكومة مستقرة وادارة قادرة على المحافظـة على أداء الخدمات الحكومية الجوهرية بصورة منتظمة .

(ب) يجب أن يكون قادراً على المحافظة على سلامة أراضيه واستقلاله السياسى .

(ح) يجب أن يكون قادرا على الاحتفاظ بالأمن العام داخل أرضه كلها .

(ى) يجب أن يكون تحت تصرفه موارد مالية مناسبة لسد المطالب الحكومية العادية بانتظام

(ه) يجب أن يكون لديه قوانين وتنظيم قضائى مما يتيح العدالة المتساوية والمنظمة بالنسبة الى الجميع .

وإذا كانت صياغة هذه المعايير عملية دقيقة فلم يقل عنها من هـذه الناحية مهمة الكشف عن الطريقة التى يتسنى بها إرضاء المبادىء ، بالرغم من كونها غامضة ومجردة من بعض جوانبها . وقد أثار المندوب السامى البريطانى بالعراق هـذه المسألة للمناقشة خلال المباحثات التى دارت بشأن خروج ذلك البلد من دائرة نظام الانتداب :

« ... هل يكون (ويقصد بذلك محك الاستقلال) مستوى مطلقاً يستمد من المبادىء المجردة أم يكون مستوى نسبياً ومقارنا ؟ وفى كلتا الحالتين ماذا يكون ذلك المستوى ؟.. هناك بلا شك مظاهر فى الادارة وفى التطور الثقافى وفى أصول الحياة بالعراق مما هو عرضة للنقد ولايدعى أحد أن فى استطاعة العراق أن يعقد الموازنة بينه وبين بلادالعالم الحديث الأكثر منه نموا وحضارة ، ولن يستطيع أن يفعل ذلك حتى ولو امتد الأجل بنظام الانتداب سنوات كثيرة . ولـكن هل مثل هذه الموازنة عادلة أوضرورية .. أعتقد أنه ليس من الحق أن نحاول الاحتجاج بأن العراق ليس أهلا لادارة أموره بذاته لمجرد أن إدارة الحكومة هناك قد لاتسير باليسر والكفاية اللتين تتميز بهما فى دولة أرقى أو أعظم نموا »

وليس مما يدعو إلى الدهشة على أثر هـذه المعاملة المتصفة بالشهامـة من جانب ممثلى نظام الانتداب للمعايير التى يجرى طبقا لها الخلاص من ذلك النظام ، أن ترتفع أصوات كثيرة من معسكرات أخرى لاتعبر عن الأمر بمثل هذه الصورة الإيجابية .

وكانت الحجة الرئيسية التى أدلت بها هذه الأصوات أن المعايير التى لم تكن متوافرة فى عدد

من الدول القائمة إذ ذاك يكاد لا يمكن أن نعدها شرطا جوهريا بالنسبة إلى دولة منتدبة .

ومن حيث الواقع العملى انتهت هذه المناقشة بصدد انهاء حالة الانتداب بالنسبة إلى العراق وحده على ما سبق لنا بيانه ، ولا يكاد يكون من الممكن أن نتجنب الشعور بأن هذا الموقف الكريم من جانب أولئك الذين أيدوا العراق فى سرعة تحرره من مركز البلد الخاضع للانتداب قد أخفق فى تحقيق النتائج التى كان يصبو اليها بالنسبة إلى البلد ذاته وإلى عصبة الأمم . ولولا الحرب العالمية الثانية لأثيرت مشكلة الظروف والأحوال التى تبرر منح الاستقلال ولربما كان فى الإمكان الوصول إلى حل ينطوى على قدر أكبر من الإرضاء .

ومهما يكن الأمر فإن توضيح هذه المسائل فى حالة العراق ترتب عليه أن اعتبرت مطالب معينة كمقياس حاسم لانهاء حالة الانتقال ، وهذه المطالب تتفق إلى حد كبير مع الوظائف التى أوضحنا فى مستهل هذا الكتاب أنها من خصائص الدولة الغربية الحديثة بالقياس إلى الدولة القديمة بالشرق ، وهذا يتضمن واجب الدولة فى أن تؤدى للمواطنين طائفة من المهام بدون النظر إلى الشخص أو المركز وهذا بدوره ينطوى على المقدمات الضرورية التالية وهى : وجود حكومة وإدارة يتصفان بالتنظيم والمقدرة بصفة خاصة على المحافظة على الأمن العام والطمأنينة ، وإقامة نظام قضائى وقانونى بعيد عن روح المحاباة فضلا عن مالية عامة مستقرة ، ويلى ذلك فروع أخرى من الادارة مثل التعليم والصحة العامة والمواصلات وان كانت هذه الخدمات لها أهميتها فى الدولة الحديثة .

وتبدو الهوة بين هذه المطالب المجردة وبين تحقيقها من الناحية الواقعية إذا عرضنا بروح نقدية للشروط التى صاغتها لجنة الانتدابات . إلا أنه من الطبيعى ألا نتشدد فى الإصرار على المعنى الدقيق للألفاظ والعبارات .

ولهذا فمن الواضح ألا نتمسك بحرفية المعيار (ب) والذى ينص على مقدرة الدولة على الاحتفاظ بسلامة أراضيها واستقلالها السياسى ، إذ أنه حتى أقوى الشعوب لاتستطيع الدفاع عن نفسها بنجاح ضد دولة عظمى . ولهذا السبب تتوقف المقدرة على المحافظة على الاستقلال لا على القوة العسكرية فحسب ، بل وعلى العلاقات الطيبة الودية مع الدول المجاورة والسلطات الدولية التى قد تضمن السلامة

ولا يسعنا أن ننكر أن التفسير المرن يخلف هوة تضعف بشكل ملموس محاولة إقامة ذلك المعيار بوجه عام فضلا عن مغزاه .

وهذا الأمر ذاته صحيح بالنسبة إلى المقياس الثالث ونقصد به المحافظة على القانون والنظام فى الداخل، وهو مطلب معترف به ويعتبر لازماً لوجود أية حكومة مستقرة . إلا أننا هنا نلق اختلافا فى النظرة بشأن ما قد يرى أهل البلد أن معناه المحافظة على الأمن العام وبخاصة فى الحالات التى اعتاد فيها فريق كبير منهم أن ينظروا إلى عدم وجود سلطة مركزية ثابتة أو إلى كثرة وقوع المصادمات المسلحة بين طوائف السكان ، على أنها مما لا يتعارض مع حياتهم العادية والمنتظمة . وينطبق هذا الاعتبار بصفة خاصة على بعض البلاد الشرقية الخاضعة للانتداب والتى تضم نسبة كبيرة من البدو الذين تختلف أفكارهم بشأن الحكومة المستقرة اختلافا كبيراً بطبيعة الحال عن أفكار الحضر . ومهما يكن من أمر فقد أثبتت أحدث التطورات أن هناك بين هذه العناصر ميولا لا يمكن إنكارها وتستهدف الاعتراف بالمبادىء التى تقوم عليها الدولة كما أوضحناها آنفاً .

وبالمثل فان مبادىء المالية السليمة بالرغم من بعض التساهل من حيث التطبيق العملى ، يزداد الاعتراف بها على أنها من أعظم المقاييس الجوهرية فى إدارة الدولة الحديثة بالبلدان الواقعة تحت الانتداب ، واتخاذ أمثال هذه المبادىء مما له تأثير بالنسبة إلى وفاء الدولة بالتزاماتها المالية وتكوين الادارة الخاصة بالضرائب والنظام المالى .

وثمت شرط أخير لمنح مركز الدولة المستقلة ، ذلك هو المقدرة على المحافظة على نظام قضائى وقانونى يكفل إقامة العدالة بعيدا عن روح التحيز ، وإذ يتحقق هذا المطلب يمكن إزالة بعض الأوليات الهامة التى ينطوى عليها التقليد الشرقى بصدد الدولة . وكان إلغاء الامتيازات خلال عهد الانتداب يعد فى حد ذاته بداية وإن لم يؤد إلى إزالة النظام من حيث هو بصورة محدودة . ولقد أدخل فى أيام العثمانيين سلسلة من التدابير الأخرى فى ميدان التشريع عن طريق تنظيم القانون . وان اتمام هذه المهام القانونية الهامة ، إلى جانب الجهود المتصلة لاصلاح النظام القضائى وجعله مطابقاً للمستويات الحديثة ، من الأعمال الكبرى التى حققتها إدارة الانتداب فى البلدان التى فى ظل ذلك النظام .

وقد يكون من الأمور السابقة لأوانها أن نحاول الحكم على نجاح أو اخفاق نظام الانتداب وإقامة الدول العربية الجديدة . وان التغييرات التى حدثت فى السياسة الخارجية خلال فترة مابين الحربين كانت واضحة بينما نلاحظ من جهة أخرى عظم التراث المتخلف عن النظام السابق بشأن الدولة والمجتمع ، بحيث يكون من المستحيل أن نتحدث عن نواحى النجاح والفشل . إلا أنه فى الوقت ذاته ، نجد أن ناقداً متسامحا مثل ايرلند لا يستطيع فى كتابه عن العراق إلا أن يعبر عن مخاوفه بشأن عدم كفاية التقدم الذى بلغه ذلك البلد . ومنذ ذلك الوقت زاد نمو العوارض غير الداعية إلى الرضاء وأصبحت أعظم قوة ، والمستوى المنخفض الذى عليه النظم البرلمانية أشد وضوحا عن ذى قبل . وتذكرنا النقائص التى بالادارة من ناحية مالية الدولة الخ بالأحوال التى كانت سائدة فى الامبراطورية العثمانية . وان أى امرىء يعبر ، بخلاف الكثيرين من المدافعين عن استقلال الدول القومية الفتية ، عن الرأى بأن « حقوق الاستقلال » ينبغى ألا تكون لها الأسبقية على « معايير الاستقلال » لابد وأن ينظر إلى هذه الأعراض على أنها ذات مغزى بالغ لأنها لاتميز الأحوال القائمة بالعراق فحسب ، ولكنها إلى حد كبير تميز بداية الحياة الحديثة للدولة فى الأقاليم الأخرى بالشرق الأوسط .

وعلى كل حال فهناك حقيقة لاتقبل الجدل ، ذلك أنه إذا كان الغرض من الدولة الحديثة تنمية رفاهية السكان ومصالحهم المادية والروحية وكفالة أمنها الخارجى عن طريق القانون والقوات المسلحة فمن المستطاع أن ننظر إلى الدول الجديدة ذات السيادة فى الشرق الأوسط على أنها حققت هذه الأهداف إلى درجة محدودة . فبالرغم من النقائص التى لايحتمل وجودها الجدل ، فان مستويات العدالة والادارة وضمان حياة الأقليات وفى الحقيقة ثبات الحكومة والأحوال السياسية بوجه عام مما يعد أنه بلغ خلال فترة الانتداب مرحلة أعلى مما كانت قبلها . ومنذ تحرر العراق من مرحلة الوصاية عليه تعرض لسلسلة تكاد تكون متصلة من الأزمات الوزارية والانقلابات وكثرة تعريض حياة الأقليات للخطر . والاحوال السائدة فى دول المشرق تقدم لنا صورة مماثلة من عدم الاستقرار . ولنا أن نمتدح أسباب هذا التطور من وجهات نظر متعددة ، ولكن تظل الحقائق ذاتها بليغة فى مدلولها .

الفصل الحادي عشر

(ا) النظام السياسى والتقسيم الطبقى الاجتماعى فى البلاد العربية التى خلفت الدولة العثمانية

عالجنا فى الجزء الأول من هذا العرض للدولة بالشرق الأوسط أهم خصائص الكيان السياسى والاجتماعى للامبراطورية العثمانية القديمة . ولا مراء أن تغيير النظام فى تركيا الجديدة كان له أثر على التركيب الاجتماعى للسكان أعمق مما كان للأنظمة الجديدة بالنسبة إلى سكان البلدان الخاضعة للانتداب . وكانت الحكومة التركية ، عن وعى وإدراك ، تستهدف هذه التغييرات الاجتماعية ولجأت إلى كل وسيلة بل وإلى بعض الإجراءات الحازمة ، كيما تغير العقلية الاجتماعية السائدة والقوة النسبية للطبقات المختلفة التى تنتظمها الدولة . ولقد ذهبت حقاً إلى أبعد من هذا ، فحاولت أن تخلق طرازاً جديداً من المواطنين يستطيعون الاضطلاع بوظائف جديدة فى الدولة .

ولكن الحال فى البلدان العربية يختلف عن ذلك . حقيقة تلقى هنا إلى جانب الدساتير الجديدة تغييرات طرأت على تكوين الإدارة والجهاز الحكومى ، كما حدث بالمثل تحول فى القوى السياسية الحاكمة وتوزيع عبء الضرائب والكفايات الإدارية . وفضلا عن هذا كان نشاط الموظفين الغربيين ممن شغلوا المراكز العليا عاملا في تشكيل الحياة السياسية . إلا أن كافة هذه المستحدثات كانت سطحية ظاهرية فقط ، ولم تتغلغل فى الوعى الاجتماعى والسياسى للأهلين . والواقع ينبغى أن نؤكد أن الدول المنتدبة ذاتها لم تكن تعنى بادخال إصلاحات بعيدة المدى ، ومن الواضح أنها وجدت مصلحتها فى تنمية العلاقات الطيبة مع الطبقات ذات النفوذ والسلطان والتى كانت تنعم بالمزايا فى ظل النظام الاجتماعى والاقتصادى القديم . ومما يدل على هذه الخطة الملاحظة التالية الواردة فى التقرير المرفوع إلى عصبة الأمم عن الإدارة فى فلسطين « لقد كان من غير المرغوب فيه ، باستثناء حالات قلائل ، إجراء تغييرات سريعة فى أساليب الإدارة التى تعودها الأهلون » ،

ولهذا فليس ثمت ما يثير الدهشة إذا وجدنا تحت الغشاء الظاهرى الأشكال والأسس القديمة التى تميزت بها الحياة السياسية والاجتماعية ، وألفيناها تقاوم كعادتها جميع الآراء والمسائل الجديدة . ويتضح هذا بوجه خاص حين ننظر إلى حقيقة الحياة السياسية على ضوء تكوين الهيئات التى يفترض أنها تمثل مصالح السكان . وأول ما يسترعى النظر أن الأغلبية الساحقة المكونة من الفلاحين والعمال ظلت ، كما كان حالها من قبل ، غير ذات نفوذ ولا يقام لها وزن فى هذه الهيئات التمثيلية . فمصر وسوريا ولبنان والعراق وشرق الاردن بلاد زراعية ومعظم أهلها من صغار الملاك أو المستأجرين . ولبعض هذه البلدان منذ زمن طويل برلمانات أو هيئات مشابهة تمثل البلد كله أو مناطق مخصوصة منه ، ولكن تمثيل الفلاحين والعمال فيها لا يتناسب مع عددهم . وتتكون هذه البرلمانات عادة من ممثلين للطبقات الأخرى ، وفى بعض الحالات ليس للفلاحين والعمال ممثلين بالكلية . وليست هذه الظاهرة مجرد صدفة إذ أننا هنا لا نلق سوى بداية متواضعة لتنظيم السكان على أساس جماعات اقتصادية أو مصالح طبقية واضحة . فلسنا نجد فى أى مكان لعمال الريف أو المدن هيئة سياسية متماسكة تبعث بمن يمثلها إلى البرلمان وتتقدم فيه بالمطالب الفعالة . وينطبق الأمر ذاته على صغار المزارعين والفلاحين .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نجد فى العادة أن التجار والموظفين وأرباب المهن الحرة يرتبطون بكبار ملاك الأراضى على أساس نوع من تماثل المصالح . وفى صفوف هذه الجماعات نلق أولئك الذين يعبرون عن التيارات القومية الصادقة إلى جانب من يمثلون المصالح الطبقية السافرة . وعلى كل حال فالروابط هنا بين الجماعات المختلفة لا تزال غالباً مفككة ، وكثيراً ما تنحل صلة المصلحة المشتركة وينضم أنصارها الى جماعة حزبية جديدة تقبل من كانوا أعضاء فى الاحزاب الأخرى دون أن تشعر بأى وخز من الضمير .

ولا وجود فى البلاد الشرقية للمبادىء أو البرامج الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية مما يعد شرطاً لقيام الأحزاب والتنظيمات السياسية بالغرب ، وإنما تلعب الجوانب الشخصية دوراً عظيما ، وللأسرات الكبيرة وبخاصة رؤوسها النفوذ الكبير . وقوة أمثال هذه الجماعات أمتن من الاعتراف بأى برنامج واضح المبادىء والاهداف العملية يضعه الحزب . ولهذا السبب يتميز تكوين عضوية الاحزاب

بالمرونة وغالباً مايكون عديم الصلة بالمركز الاقتصادى للأعضاء ، هذا إذا كانت هذه الجماعات العرضية تستحق أن تسمى أحزابا .

ونجد فى المجلة المصرية « الإثنين » بأعدادها ٤٠٥ - ٤٠٧ إشارة إلى تكوين الجمعية التشريعية المصرية فى عام ١٩١٤ ، فقد كان معظم أعضائها ينتمون الى الاسرات نفسها التى تبعث حتى اليوم بأعضاء مجلسى الشيوخ والنواب . وتقول المجلة فى مبالغة مفهومة تماماً « وحقاً ليس ثمة علامة على الروح القومية أو الديمقراطية حين يكون لأسرة واحدة خمسة ممثلين فى مجلس النواب أو الشيوخ » .

ولم ينجح التطور الاقتصادى فى هذه البلدان فى القضاء على الروابط والعلاقات الشخصية التى لاتزال قائمة حتى اليوم ، أو فى خلق نظام من الأحزاب والطبقات على الطراز الغربى ، حيث يكون المركز المادى للعضو الدافع الأول على تكوين الحزب . ويصدق هذا القول بصفة خاصة على الجهات التى لم تقم فيها الصناعة مثل فلسطين العربية والعراق ، والأجزاء الأخرى من الشرق التى تتميز بتكوين زراعى مماثل . ففى فلسطين مثلا كان هناك فى فبراير سنة ١٩٣٠ ما لايقل عن «١٧ حزبا وجماعات مفككة لها مسحة من الطابع الحزبى » ، ولسبعة منها نواة من الأعضاء . وهذه تشمل الحزب الوطنى وحزب الفلاحين وحزب الأحرار وحزب الحسينى وحزب النشاشيبى « وتلك الأسماء لا تحدثنا بشىء عن برامجها ، بل إن بعضها حقاً لا يزيد عن جماعات من أتباع الأسرات القوية فى البلاد ، والأخرى اتخذت لنفسها أسماء رنانة من قبيل الزينة والزخرف ، وكما لاحظت إحدى الصحف العربية لم يعش بعض هذه الأحزاب أثر نشأتها مباشرة . والحياة السياسية فى بلاد المشرق أو بالعراق تشبه تماماً مثيلتها فى فلسطين فهى تتميز بأحزاب سياسية تكوينها شبه إقطاعى .

(ب) إدخال الاساليب الغربية على الإدارة

إن الدعاية المعادية للأتراك التى قامت بها الدول العظمى ، والخطة العدوانية التى اختطتها إزاء الكثير من مظاهر النظام التركى ، كل ذلك غذته إلى حد كبير المساوىء التى انطوى عليها النظام الإدارى التركى والتى كان يعرفها الكثيرون فى البلاد الأجنبية . ولهذا السبب كان العالم مشوقاً بحق ليعرف كيف تمارس الدول المنتدبة

وظائفها . وكانت صكوك الانتدابات التى حصلت عليها فرنسا وانجلترا تتضمن معظم القواعد التى ينبغى السير عليها فى حكم البلاد التابعة من قبل لتركيا . إن الغرض التى تقرر تأكيده بأنه يكمن وراء فكرة الانتداب ونعنى به تولى إدارة شئون ، الشعوب التى لم تكن قادرة بعد على الوقوف بنفسها فى ظل أحوال العالم الحديث المرهقة ، ، والنصوص القانونية والمستمدة من هذا الغرض ، كل ذلك أوجد بالنسبة إلى الإدارة فى الأقاليم الواقعة تحت الانتداب نظاماً غربياً يعد بدعة فى علم اجتماعيات الدولة . ولكننا هنا لا نعتزم تحليل النتائج فى ميدان السياسة الخارجية ، أو الدوافع أو المصالح التى حملت الدول العظمى على إقامة نظام الانتدابات ، ذلك لأن الموضوع المباشر الذى نود معالجته ينحصر فى كيفية صبغ الإدارة بالأساليب الغربية ، وفى التغيير الذى انتاب جهاز الدولة مما ترتب بالضرورة على إدخال نظام الانتداب .

ولقد حاولنا فى مواضع سابقة أن نعرّف الجو الإدارى التقليدى بالشرق ، فى ميادين التشريع والمسائل الدينية وشئون الضرائب . وتتفق جميع الأوصاف التى خلفها لنا المراقبون المعاصرون فى بيان الصعاب الضخمة التى يتعين أن تعمل حساباً لها كل دولة أوربية تريد إدخال نظام جديد للإدارة فى هذه الأقاليم .

وتوافرت لبريطانيا ، بفضل خبرتها فى ميدان الإدارة ، المؤهلات والمواهب اللازمة لتنفيذ تلك المهام الدقيقة . فخلال العقود السابقة للحرب العالمية الأولى بدأت تطبق فى ممتلكاتها نظاماً إدارياً يقوم على أساس اشتراك الزعماء المحليين ، ولقد سارت فى هذا الاتجاه ذاته فى الأقاليم المشمولة بالانتداب البريطانى . وفى الوقت ذاته لعبت الفكرة الكامنة وراء الانتداب نفسه دوراً هاماً فى صوغ النظم الإدارية فى هذه الأقاليم . فنظام الانتداب ، المستمد من مبدأ الوصاية ، منح عصبة الأمم حق الإشراف فى صور متنوعة ، فالدولة المنتدبة مطالبة أن تقدم إلى عصبة الأمم ، تقريراً سنوياً شاملا عن الإدارة فى الأراضى المشمولة بالانتداب وتقوم اللجنة الدائمة لشئون الانتدابات بمناقشة هذا التقرير بحضور ممثل الدولة المنتدبة . ويجوز الالتجاء إلى محكمة العدل الدولية الدائمة فى حالة الخلاف ، كما أن لسكان الأراضى المشمولة بالانتداب الحق فى تقديم العرائض الى مجلس العصبة . وتتباين آراء الخبراء القانونيين بصدد المدى الدقيق لهذه الحقوق ، إلا أنه يمكن

القول من الناحية العملية أن للعصبة الإشراف على كافة المسائل المتصلة بتصرف الدولة المنتدبة فى البلاد التى عهد بأمرها إليها .

ومن أجل العمل على نشر أساليب وفنون الإدارة الغربية كان من المهم طبقاً للمادة (٢٣) من ميثاق عصبة الأمم أن تقدم الدولة الأوربية المنتدبة نفسها الإرشاد والمعونة فى كافة فروع الإدارة . وترتب على ذلك من الناحية العملية نمو جهاز إدارى فى جميع هذه البلدان يشغل المناصب العليا والرئيسية فيه ممثلون لدولة الانتداب ، وهذا أدى إلى صبغ الإدارة بالطابع الأوربى أكثر مما كان عليه الحال فى أية بلاد شرقية أخرى ، وإلى حد تجاوز نطاق الإدارة ذاتها ليبدو أثره فى الحياة العامة . وفى الوقت نفسه كفل ملء الوظائف الرئيسية برجال الدولة المنتدبة لها مركزاً ذات أهمية سياسية كبيرة فى تلك البلدان ، الأمر الذى جعل فى إمكان الدولة المنتدبة حماية مصالحها . ومن الطبيعى أن ينشأ التصادم والصراع إذا تعارضت مصالحها مع مصالح وأهل البلاد المشمولة بنظام الانتداب .

وفى بلاد الشرق الأوسط الأخرى ، غير المشمولة بنظام الانتداب ، يلعب مستشار المصالح العامة بالدولة ، ولا يزال يلعب إلى حد ما ، دوراً هاماً ، فمنذ اليوم الذى دعا فيه محمد على الخبراء والضباط الفرنسيين والإنجليز إلى مصر لتنفيذ الإصلاحات التى اعتزم القيام بها ، أصبح المستشار الأوربى صورة مألوفة فى الإدارة بدول الشرق الأوسط . وحتى فى البلدان التى نجد فيها شعوراً قوياً بصدد استقلال بناء الدولة مثل تركيا وإيران ، لا يسعنا أن نبالغ فى تقدير أهمية الدور الذى قام به الأوربيون بصفتهم مستشارين ومبدعين فى تشكيل الدولة الجديدة والحياة الاقتصادية الجديدة .

وقد أثبتت المؤثرات والأفكار الأجنبية أنها ذات أهمية خاصة فى مجال مالية الدولة إذ ترتب عليها إحداث تغيير فى بناء وموارد الدخل . ومثال ذلك أن السياسة المالية فى تركيا رفضت من حيث المبدأ فكرة عقد القروض الأجنبية . وفى الوقت ذاته اضطرت إلى استحداث أساليب جديدة فى نظام الضرائب لكى تمول مشروعات التعمير البعيدة المدى التى وضعها العهد الجديد ، ومن هذه المستحدثات إلغاء العشور والرسوم المفروضة على انتقال الملكية بسبب الميراث .

ومن ناحية أخرى أدخلت الحكومة ضرائب الدخل والتركات وضريبة على المبيعات ، وكلها بدع جديدة فى الدول الشرقية . وفضلا عن ذلك اتخذت طائفة من ضروب التحسين فى جباية وتقدير الضرائب الموجودة . وبهذه الطريقة أصبح النظام الضرائبي فى تركيا مطابقاً للنماذج الاوربية من حيث الأسس القانونية التى يقوم عليها .

ومن الإصلاحات المالية التى أدخلت فى البلدان الأخرى التى خلفت الإمبراطورية العثمانية ينبغى أن نذكر أولا ضريبة الدخل التى طبقت فى العراق ومصر وشرق الأردن ، ثم فى فلسطين منذ عهد قريب . وبالرغم من المخاوف والشكوك التى صحبت إدخالها فى بلاد لا تزال الأخلاق الضرائبية فيها منحطة ، فإنها ستصبح من مصادر الدخل الدائمة ، كما يساعد على ذلك توسع وتباين الحرف التى يشتغل بها السكان .

وثمة بدعة جديدة أخرى فى نظام هذه البلدان المالى ونقصد به قيام الشركات التى تتولى استغلال الموارد المعدنية المحلية مقابل دفع مبالغ معينة بانتظام على هيئة رسوم وحصص لقاء هذه الامتيازات . فبينما جرت العادة فى الماضى أن يكون نشاط رأس المال الأجنبى فى البلاد الشرقية مصحوباً فى الغالب بضغط يقع على الخزانة الوطنية ، أصبحت هذه الناحية مورداً هاماً من الناحية المالية ، لأن الرسوم العالية التى تؤدَّى مقابل الحصول على الامتيازات واستغلالها صارت عنصراً له قيمته من موارد الميزانيات فى البلاد الشرقية .

وأصبحت القروض الأجنبية تعقد وفق شروط ملائمة ، وما دامت الدولة المنتدبة تضمن الفائدة والسداد ، لم تعد هذه الشروط تخالف مثيلتها بالنسبة الى القروض التى تعقدها الدول الكبيرة . وبطبيعة الحال أدى ذلك إلى القضاء على ما كانت الدولة تخسره سابقاً على هيئة أرباح تحصل عليها البيوتات المالية التى تتولى عملية عقد هذه القروض .

وحدثت بالمثل تحسينات هامة بصدد فن الضرائب والميزانية وفى معظم البلاد الشرقية . وفى مقدمة هذا توحيد الضرائب الزراعية التى كانت تتكون فى الماضى من العشر والويركو وضريبة الماشية ، على أساس ضريبة متجانسة على الغلة . ومن مظاهر التحسن الأخرى الانتقال من النظام القيمى إلى نظام التمييز فى تقدير الرسوم الجركية ، وإنشاء أو توسيع نطاق الإدارات المختصة بعملية المراجعة . وكانت تصفية

الإدارة المزدوجة ، التى أتاحت من قبل للدول الأجنبية الحق فى التدخل ، من الدعائم التى قامت عليها سيادة النظام المالى الشرقى وبذلك خلقت الأحوال اللازمة لاتباع سياسة مالية مستقلة .

وقد سبق أن عالجنا المشاكل المتعلقة بالنظام القضائى ، وكل ما نود ملاحظته هنا هو أنه قد أدخلت تغييرات هامة ، حتى ولو من الوجهة الشكلية . ففى الأقاليم المشمولة بالانتداب عملت الإدارة الجديدة على إعادة تنظيم المحاكم التى أصبحت ذات أهمية أولية بالنسبة إلى التطور الاقتصادى . حقيقة أبقى على تقسيم التشريع إلى زمنى ودينى ، وهو التقسيم الذى ميز البلاد الشرقية ؛ ولكن قيام المشرعين الأجانب الأكفاء بتوجيه نظام القضاء والمحاكم والإشراف عليه مما ساعد كثيراً على رفع مستوى العدالة . وبصفة خاصة حاولت الإدارة فى البلاد الخاضعة للنفوذ البريطانى أن ترفع من المستوى المادى للقضاء حتى يتسنى لها مقاومة الميل المألوف فى الشرق من جانب رجال هذه المهنة إلى زيادة دخلهم بوسائل غير مشروعة . ولا مدعاة للدهشة إذا لم تكن الرشوة قد اختفت من حياة الدولة ، لأن أصولها تمتد إلى القرون الماضية ومن المستحيل القضاء عليها تماماً فى فترة وجيزة .

وقبل الحرب العالمية الأولى حدث تحسين فى فن الإدارة من ناحية الكيف والكم . وزاد هذا الاتجاه قوة منذ ذلك الحين ، وإذا استمر فإنه سيكون أقوى من أى عامل آخر فى تعيين شكل الدولة والحياة الاجتماعية بالشرق فى المستقبل . ولقد ذكرنا الأسباب التى أدت إلى توسيع نطاق البيروقراطية فى جميع فروع الأداة الحكومية ، وليس ثمة من سبب يدعونا إلى توقع أى تغيير فى هذا الاتجاه . إن جهاز الدولة الشرقية الجديد يخضع للقوانين ذاتها كما هو الشأن بالنسبة إلى أداة الدولة الحديثة بالغرب ، وإن أى انحطاط فى أخلاق البيروقراطية ستكون له عواقب وخيمة بالنسبة إلى تطور الدولة الشرقية .

الجزء الثانى

المجتمع الزراعى بالشرق الأوسط

الباب الأول

الزراعة الراكدة

الفصل الثاني عشر

التراث الماضي في نظم حيازة الأرض

مظاهر عامة

أول ما يسترعى نظر كل من يتصل بالحياة الريفية وأشكال المجتمع الزراعى فى بلاد الشرق الأوسط ، طابع التشابه الخارجى بل والتجانس . وحتى إذا وجدنا فوارق واضحة جنباً إلى جنب داخل كل بلدعلى حدة تبعاً لطبيعة التربة وموارد الماء ، فان جفاف المناخ كما يتمثل فى الصيف العديم المطر وفى الحاجة إلى الرى الصناعى بالمناطق التى لاينزل بها المطر ، قد ولد حالات متشابهة من الحياة النباتية والانتاج فى مناطق واسعة من الشرق . ويجب أن نضيف إلى هذا عدداً من العوامل الأخرى الاجتماعية والسياسية والقانونية ساعدت على قيام التجانس ، ومن ذلك القانون الاسلامى وفلسفة الاسلام عن الحياة ، والنظم القضائية الاسلامية ، والآثار المتولدة من النظام الاجتماعى بمختلف الأشكال التى بدا بها فى هذه البلدان الأسيوية . وفضلا عن هذا لدينا النظام العثمانى الذى ظل قرونا يربط تلك المساحات ويحاول أن يفرض عليها حكامه وأنظمته السياسية والادارية . وأخيراً هناك روابط اللغة التى زادت قوة وحدة بفضل العامل الدينى الذى زاد من ارتباط شعوب هذه الأقاليم . هذه العوامل كلها عملت على خلق بناء اجتماعى ينطوى على عناصر كثيرة متشابهة ، وذلك بالرغم من الفوارق والاختلافات القائمة .

وبالرغم من هذا يجب أن نتذرع بالحذر فلا نستنتج وجود تجانس عام فى تطور هذا المجتمع وتقسيمه الطبق ، أو نطبق تفسيرات وصيغا اجتماعية معترفا بها فى الميادين الأخرى . ولهذا لزام علينا أن نأخذ فى اعتبارنا أولا الفوارق الاجتماعية

بين الفلاحين وأهل المدن ، وبين ملاك الأراضى والمستأجرين ، وبين الحضر والبدو . وأهم من هذا - كعامل يفسر لنا التباين - تلك الفوارق الناجمة من النظم السائدة فى الزراعة وهى النظم التى قضت بوجودها الطبيعة ، ونقصد بها الفوارق القائمة بين مناطق الزراعة الاروائية وأراضى الزراعة الجافة . وللتقسيم الطبقى طبقاً للاعتبارات الدينية والقومية دخل أو أثر أكبر شأناً .

وللجماعات القومية والدينية فى الشرق أثر فى تحديد هذا التباين والتمايز فى المجتمع أكثر مما لها فى البلدان الأوربية . حقيقة نلق هنا كذلك الميل إلى تقسيم الطبقات على أسس اقتصادية ، الا أن هذه العوامل عجزت عن ازالة الحواجز الضيقة القائمة بين الجماعات القومية ، أو عن القضاء على التكوين الجامد للمجتمع الزراعى الشرقى ، القائم على طائفة من الحقائق الأساسية التى يسرى مفعولها فى الشرق الأوسط بأسره . ان أى امرىء ذى حاسة تاريخية ليلمس عند زيارته هذه البلدان لأول مرة أن كلمة الشرق تقترن بظاهرة التطور الراكد أو بوجود فجوة فى مجرى التقدم التاريخى ، ان لم تكن هذه الظاهرة حقاً تنم عن حركة رجعية إلى الوراء . والواقع أن مثل هذا الأثر الذى ينطبع فى النفس لينطبق على كافة البلاد الشرقية ، فيما عدا الأجزاء التى أقام بها الأوربيون . وحتى السنوات التالية للحرب العالمية الأولى تقدم لنا المدينة الشرقية صورة تميزها . فى الوسط تقوم المبانى على الطراز الشرقى ويستخدم أغلبها للأغراض التجارية ، ومن حوله الشوارع المتقاطعة التى يزداد قبحها كلما بعدت عن الطرق الرئيسية ، وكانت الأسواق والمساجد المبانى الوحيدة التى تستحق النظر اليها على أنها تمثل فن العمارة القومى وكان بناؤها أحسن حالا وأرقى درجة من سواها . ولكننا ندهش إذ نجد إلى جوار العمارات النبيلة مباشرة مستوى منحطا من المساكن والمبانى مصحوبا بما يماثله ويتفق معه من مستوى معيشة منخفض ، وهى حقيقة من الصعب أن نفسرها على ضوء الفقر السائد وحده . ألم يستطع الشرق فى كل مكان وزمان أن يفخر بتراكم الممتلكات والثروات إلى حد لم يعرفه العالم الغربى قبل العصر الرأسمالى ؟ ألسنا نجد حتى اليوم مبانى وقصورا تتميز بجمال ورونق شبه خرافيين ، بين الأزقة الملتوية الكائنة فى الأحياء الفقيرة بالمدن ؟

وكذلك تقدم لنا القرى صورة من تلك المتناقضات التى لا يمكن احتمالها . فهناك على ربوة عالية فى العادة يقوم مسكن رائع يملكه شيخ الجهة وتحيط به مجموعة من

الأكواخ التعسة المبنية من الطين والحجارة لايكاد الانسان يقدر على وصف طابعها البدائى . وان جميع المصادر التى لدينا لتحدثنا أن المساكن التى عرفها الشرق منذ قرون كثيرة فى معظم أرجائه ، لاتختلف اختلافاً يذكر عما نلقاه منها اليوم ، كما لم يطرأ على الأساليب الزراعية تغيير ذو أهمية . فالمحراث الذى كان معروفاً منذ ألف عام لايزال يشق الحقول الحجرية ، ولازلنا نرى الثور يدير الساقية ، كما نجد الفلاح نفسه أحياناً ـ كما فى مصر ـ يحرك الطمبور والشادوف لرفع الماء ، ويستخدم لدرس الغلال الأداة التى استعملها أسلافه فى الأيام السالفة ، ويعيش فى كل مكان عيشة قصد يكاد لايكون لها مثيل وتقوم على أساس الاستغلال لكل من التربة والمجهود الانسانى . انها حياة لا يمكن تفسيرها إلا بروح المحافظة على التقاليد ، تلك الروح التى دمغت زراعة الشرق بطابعها الخاص .

فى هذه الميادين لا يتخطى العقل الحدود الضيقة للبيئة ، ولا يكاد ينحرف سلوك الفرد عن الطرق التى اختطها العرف والعقيدة . هذا الأثر الذى ينطبع فى النفس تؤيده الصورة التى يقدمها لنا تكوين المجتمع الاقتصادى فى الشرق الأوسط . ففى كثير من الجهات ، الى حين نشوب الحرب العالمية الأولى بل واليوم نجد أن الظاهرة الغالبة على الاقتصاد الشرقى وبخاصة الاقتصـــاد الزراعى وهو أهم نواحيه الرئيسية ، تنحصر فى عظم وضوح الصلة أو الاتحاد بين الإنسان والتربة وهما العاملان الرئيسيان من عوامل الإنتاج . فنتيجة للكثير من الأنظمة القانونية لم يكن جزء كبير من الأراضى الصالحة للزراعة سلعة قابلة للتداول الحر ، وفى مقدمة تلك الأنظمة « الوقف » الذى يحبس الأرض على المؤسسات الدينية . وترتب على شيوع طريقة « المشاع » وهى نظام الملكية المشتركة عند العرب ، أن أبيح للفلاح نصيب فى الأرض التى تملكها القرية ولم يكن له حق الملكية الفردية . هذه القيود نجدها أشد وأوضح من ذلك فى عدم منح أية حقوق اقتصادية للفلاح والصانع ، الأمر الذى حال دون قيام أية صلة داخلية وإيجابية بينهما وبين الدولة أو السلطة الحاكمة .

فما الأسباب التى نعزو إليها هذه الأحوال المتميزة بالركود والجمود ؟ وإذ سبق أن حللنا أسباب بقاء النظم السياسية وأنظمة الدولة ، يبقى أمامنا أن نعالج مسألة الركود التى اتصفت به الأوضاع الاقتصادية . إن تطور هذه الأوضاع ، كما فى أجزاء العالم الأخرى ، لا يرجع إلى عوامل اجتماعية وتاريخية فحسب ، ولكنه

يعود كذلك إلى عوامل طبيعية . ومن هنا ينبغى لنا أن نفسر هذه الأشكال الخاصة التى تميزت بها الزراعة الشرقية ، وبخاصة طابع الجهود الذى اتسمت به ، على ضوء الأحوال الإجتماعية والمناخية والجغرافية السائدة . ولهذا نخصص الفصول التالية لاستعراض العوامل الزراعية والإجتماعية مصحوبة بمظاهرها التاريخية ، ونظام ملكية الأرض ، ليتلو ذلك مناقشة العلاقات القائمة بين الأحوال الطبيعية والزراعة الشرقية .

خلاصة تاريخية - العصور الأولى .

فى الشرق الأوسط وفى العالم الإسلامى بصفة خاصة نجد أن نظام ملكية الأرض قد شكله التراث التاريخى الذى لا يزال قوة حية هنا أكثر منه فى أى مكان آخر بالعالم . فاذا أراد العالم الاجتماعى أو الخبير فى قوانين الأرض أن يفهم ما يلقاه فى هذه البلدان من مسائل معقدة بصدد الأرض ، تعين عليه أن يوجه عناية بالغة الى العنصر التاريخى الذى يرجع الى العصور الوسطى ، ان لم يكن إلى أواخر العصور القديمة . وفى العرض الموجز التالى ، بقدر مايتسع أمامنا الحيز ، سنحاول تقديم صورة عامة لهذه العناصر التاريخية مستهدفين من وراء ذلك أن نبين إلى أى حد واضح لايزال تراث الماضى يصبغ بلونه تشريع الأراضى الحديث ، وفى الوقت ذاته كيف أن معظم القوانين الخاصة بملكية الأرض قد ظهرت من أعماق الظروف الخاصة فى هذا المجتمع الزراعى ، كما أننا سنعمل على القاء ضوء جديد على الدوافع الكامنة وراء ماجدَّ فى الأزمنة الحديثة من تغييرات بعيدة المدى .

ويعترف جميع المؤرخين أن أحوال ملكية الأرض عامل ذو أهمية مركزية فى مجرى التاريخ القديم بأسره ، فها هو مومسن يؤكد فى كتابه Italische Boden-teilung und die Alimentartajeln أن « توزيع الأرض هو الأساس الذى يقوم عليه كل نظام من أنظمة الدولة » ، ويمكن أن ندعم هذا المعنى بأن توزيع الأرض كان كذلك أساساً لكل جماعة اجتماعية فى العصر السابق لنشأة الدولة ، وكان الظلم الحقيقى أو المزعوم بشأن توزيع الأرض الدافع الأول دائماً على نشوب حروب اجتماعية خطيرة خلال العصور القديمة ، كما كان توزيع الملكيات والديون صيحة الحرب التى أهاجت الثورات والحروب فى المدن الإغريقية .

أما فى البلاد الشرقية التى حكمتها إلى حد كبير النظم الثيوقراطية أو حكومة الكهنة hierarchical فقد اختلفت ملكية الأرض اختلافاً يذكر بالقياس إلى البلدان الواقعة فى جنوب أوربا ، فبينما غلبت فى الأخيرة الملكية الخاصة وتراكمت مساحات واسعة فى أيدى الأفراد ، نلق فى نظم دول الشرق قديماً اتجاهاً واضحاً نحو فرض سلطان أعلى على طريقة التصرف فى الأراضى اما عن طريق هيئة مركزية أو رئيس الدولة أو القوة الإلهية ذاتها . وفى هذه الحالة ، وبرغم تعدد المساوىء ، فإنه لما يسترعى النظر ذلك الفهم لطبيعة العلاقة بين الإنسان والأرض ، الأمر الذى ينم عنه ما ورد فى الأساطير اليهودية من أن لله الحق الأول فى ملكية الأرض إلى جانب ما للزارعين من حق المنفعة ، وما يستبين لنا فى القانون الشرق مما ترتبت عليه نتائج قانونية وسياسية لا تزال قائمة حتى اليوم .

إلا أنه يتعين علينا الا نتسرع فى استخلاص النتائج حين نحاول تعرف كنه الأحوال الأصلية التى نشأت عنها الأشكال السائدة الآن . فتطور النظم المتعلقة بقانون الأراضى ، فى البلاد الشرقية كما فى جميع البقاع الأخرى من العالم ، لم يتسم بطابع التجانس أو الاستمرار ، إذ كانت هذه القوانين تتأثر بالتطورات السياسية والاجتماعية الجديدة والأفكار الدينية الجديدة ، كما أننا نلاحظ من ناحية أخرى أن ظروف ملكية الأرض أثرت بدورها فى مجرى التطور السياسى .

فمن الواضح أن علاقة البدوى الرحالة بالأرض تخالف مثيلتها فى حالة الفلاح المقيم بالقرية ، كما تختلف فكرة الملكية عند المالك الكبير المقيم بالمدينة اختلافاً بالغاً عنها فى حالة المستأجر الصغير . ومن المؤكد أن الأفكار السائدة فى العصر الأول من الإسلام بشأن أهمية الملكية الفردية والجماعية لا تتفق أو تتمشى مع الأفكار السائدة فى العالم الإسلامى الحديث ، ولا نستطيع حتى الآن أن نصل إلى رأى قاطع بصدد الخلاف المشهور الذى نشب بشأن نشأة ومدى الملكية الخاصة بالشرق . غير أنه فى الوقت ذاته تمكننا المعلومات التى لدينا من تكوين فكرة عن الملكية فى تلك الأيام وبخاصة عما إذا كانت فردية أو اجتماعية ، ونعلم كذلك من غلبة الملكية القبلية أنها كانت من أهم الأشكال التى ظهر فيها نظام الملكية الجماعية ، ويتوافر لدينا من الأدلة ما يثبت وجود كل من الملكية الجماعية والفردية فى العصور الموغلة فى

القدم . فيحدثنا تاريخ بابل عن حالات كانت الأرض فيها ملكا للعشائر وذلك فى عهد القسيين (حوالى ٢٠٠٠ ق. م) ثم فى فترة تالية (١٥٠٠ - ١٢٠٠ ق. م)، وتدل عقود الشراء التى ترجع إلى تلك الأزمنة على أن العشيرة كانت توزع الأرض وتنظم أعضاءها للعمل كإنشاء الطرق وإقامة التحصينات وحفر الترع وبناء البوابات الخ. وذلك كله بصورة جماعية، وواضح أن هذا العمل الإجبارى كان مرتبطا بالأرض، ومن الوثائق التى وصلت الينا من تلك العصور نستخلص قيام نظام الملكية الجماعية حيث تملك العشيرة، كمجموعة قائمة بذاتها، مساحة من الأرض . وبالرغم من انتشار الملكية الجماعية فى بابل وبالرغم مما انطوت عليه من مزايا فى بلد ذى سطح مستو تعتمد الزراعة فيه على الرى، فقد عرفت الملكية الخاصة أيضا منذ أقدم الأزمنة.

وإذا كنا كذلك نجد ماينهض دليلا على وجود الملكية الخاصة حتى عهد الدولة الوسطى فى مصر القديمة، فالواقع أن مثل هـــذا النوع كان مجرد نقل استثنائى للحقوق الملكية، ثم أصبح هذا الانتقال غير مشروع بعد انتصار أسرة طيبة وصار الفرعون مالكا لجميع الأراضى بالقطر المصرى. ولعبت المعابد دورا هاما فى تحديد أشكال حيازة الأرض فى مصر ومن ذلك أنها كانت تملك خلال عصر رمسيس الثالث ١٥ ٪ من الأراضى المزروعة. حقيقة كانت المعابد قبل ذلك تملك جانبا من أراضى الدولة ثم فقدتها، ولكنها منذ حوالى نهاية الدولة الوسطى بدأت تصبح عاملا اقتصاديا له أهميته فى البلاد، كما نستدل على ذلك من البيانات الواردة عن ممتلكاتها، ومثال ذلك أن معبد إدفو (الدولة الحديثة) كان يملك أرضا مساحتها ٣٦٠٥ من الكيلو مترات المربعة وان كان هـذا الرقم تفوقه أبعاديات طيبة التى لم تقل مساحتها عن ٢٣٩٢ من الكيلو مترات المربعة وتضم ٨١٣٢٢ من رقيق الأرض.

ولا ريب أن الأحوال كانت تختلف عن ذلك فى فلسطين، وسنعتمد فى بيان الأمر على روايات التوراة نظراً لعدم توافر مصادر أخرى. ففيما يتعلق بالفترة التى شهدت الدخول إلى أرض الميعاد لدينا أدلة كثيرة تشير إلى وجود تنظيم قبلى على درجة عالية من التطور ويشمل كذلك حيازة الأرض، فكانت العشيرة تملك مساحة من الأرض وإذا ما خولف ذلك الإجراء عن طريق التصرف بالبيع

تستطيع العشيرة إنقاذ الأرض عن طريق ما لها من الحق فى شرائها من جديد .
ومن التفاصيل الواردة نعلم أن الأرض كانت ترثها العشائر (الأسر) فالأسرة الكبيرة ترث مساحة أكبر مما يخص زميلتها الأصغر منها . ومن الوصف الذى لدينا عن ميراث بنات زيلوفهاد ندرك مبلغ الأهمية التى كانوا يعلقونها على احتفاظ الأسرة بملكيتها ، فقد ذكر ذلك البيان أنه كانت للبنات حرية اختيار أزواجهن بشرط أن ينتسب الأخيرون إلى إحدى الأسر المنتمية إلى قبيلة الأب . وقصة أرميا تكشف عن حالات مشابهة ، فنظراً لكونه الوريث الرئيسى فى الأسرة كان لزاماً عليه من الوجهة الأدبية أن يشترى ممتلكات ابن عمه الذى كان يرغب فى بيعها ولم يكن فى وسع بوز أن تحصل على الأرض التى ورثتها روث عن زوجها إلا إذا امتنع قريبها عن استخدام حقه فى استرداد الأرض . وهذه العلاقة بين الأرض والإنسان كانت تنفذ حتى بالنسبة إلى الملوك ، فلما رغب أهاب فى شراء كرمة نابوت وعرض عليه قطعة أرض أغلى منها قيمة ، رفض الأخير البيع على أساس أن نقل الملكية الموروثة يتعارض مع القانون الإلهى . ونظام اليوبيل (احتفال الخمسين سنة) وهو فكرة تمثل مبدأ عدم انتقال ممتلكات الأقارب وتعد فى بساطتها استبقاء للآراء التى ظهرت فيما بعد بشأن إصلاح الأراضى ، لم يكن يهدف إلا إلى الإبقاء على ميراث الأقارب الأصلى ولم يكن الدافع عليه رعاية الشخص سواء كان هذا القريب أو ذاك الذى يريد الحصول على الأرض بطريق الشراء . وبوجه عام نقول انه بعد مضى خمسين سنة يكون البائع الأصلى الذى له الحق فى استرداد الأرض بشرائها من جديد ، إما قد مات أو أصبح عاجزاً من الناحية الاقتصادية . وبالرغم من إمكانية التصرف طالما يستطيع القريب التنازل عن حق الأولوية فى استرداد الأرض فالواقع أنهم كانوا يتوخون الإبقاء على المبدأ الذى يؤدى إلى عودة الممتلكات المشتراة إلى الأسرة الأصلية أو أقارب الورثة .

والمسألة التى كانت مثار النقاش الكثير تنحصر فيما إذا كان ذلك القانون قد طبق من الوجهة العملية وعن مدى ذلك التطبيق . إلا أن وضع قانون كهذا دليل على حماية الميراث وأهمية التوزيع العادل للأرض بوجه العام . وباطراد عملية الاقامة والاستقرار أخذت الأشكال القانونية من التنظيم القبلى طريقها إلى الزوال تدريجياً بفلسطين ، لتحل محلها نظم حيازة القرية للأرض ونتيجة لذلك يعمل الضمير

الاجتماعى للسكان على أن يتخطى ببطء نطاق التقاليد القبلية كما يمثلها أولا وقبل كل شىء النص الذى يجيز عودة الأرض إلى الأسرة الأصلية بعد أن تكون الملكية قد انتقلت من أيديها .

هذه الجماعة القبلية الرحل تتحول إلى مجتمع من الفلاحين مستقرين فى إقامتهم بالرغم من بساطة التنظيم السائد لديهم . وهذا الأمر ينطبق بصفة خاصة على الذين عادوا من منفاهم ببابل خلال أيام عزرا وأصبحوا فيما بعد طبقة تأثرت إلى حد بعيد بحضارة مدن أرض النهرين . وبالرغم من مقاومة زعمائهم ونواهيهم بدأت تنمو بذور ثقافة المدن سراعا إلى حد كبير بحيث نجد أن التكوين الاجتماعى القديم المستمد من القواعد والأسس الأبوية لم يعد قادرا على الاحتفاظ بمركزه وقوته . ونستطيع أن نلمس محاولة جديرة بالنظر يراد منها وقف هذا التطور الطاغى الذى يحطم عناصر الحياة القبلية الريفية القديمة ، حين نرى جوناداب ابن ريخاب يدعو القوم إلى العودة إلى تقاليد الصحراء البسيطة . وتقص علينا التوراة كيف وافق الركابيون ألا يزرعوا كروما أو يبنوا بيوتا دائمة أو يشربوا نبيذا أو يزرعوا الأرض ، وإنما يقنعون باللبن واللحم كما يفعل الرعاة الصادقون . (ارميا ٣٥) ، ومن المؤكد أن هذه النزعة التصوفية قد تعد احتجاجا على الأهمية التى أخذ السكان المستقرون فى الأرض يعلقونها على ملكية الأرض والمساوىء المرتبة عليها ، ولكن سرعان ما تضاءلت هذه المحاولة التى تعد آخر جهد جرىء لبعث الحياة فى التنظيم القبلى القديم لدى الإسرائيليين . ولا تذكر لنا التوراة عن هذا الانحلال سوى سطور قلائل ، وبينما يزخر التلمود بالكثير من التفصيلات عن أحوال الزراعة فى تلك الأيام ؛ لا نجد أية إشارة إلى الملكية المشتركة أو ملكية الأسرة لدى سكان الريف ، ويبدو أن الملكية الفردية بأشكالها المختلفة وتنوع صور الإيجار كانت شائعة وعامة .

وبينما نجد ثروة من المعلومات عن الأحوال السياسية والقانونية العامة بالشرق خلال العصور الوسطى لا نلقى سوى القليل مما يلقى الضوء على طبيعة ملكية الأرض خلال هذه الفترة وبداية الأزمنة الحديثة . ومما يميز الأحوال السائدة فى الدولة البيزنطية أنه ، إلى جانب تجمع مساحات واسعة فى أيدى قلائل ، كان صغار الفلاحين الذين عليهم دفع الايجار والفائدة يكونون جماعات منهم للقيام بدفع الضريبة

والديون بالاشتراك وذلك بدلا من التنازل عن الأرض أو بيع الجزء الخصيب من ممتلكاتهم إلى كبار الملاك الذين كانت أبعادياتهم الواسعة تتمتع بمزايا طيبة من ناحية الضرائب فضلا عن الاعفاء من نظام الاشتراك Epibole السالف الذكر وهو عبارة عن التزام المالك أن يدفع الضرائب عن الملكيات المجاورة التى هجرها أربابها بسبب الفقر أو العجز عن سداد المتأخرات من الضرائب . فهذا النظام يمثل نوعا من الملكية المشتركة من جانب الجماعة فى الممتلكات الخاضعة للضريبة . وكان الغرض من ذلك النظام أن يكون جميع أعضاء الجماعة مسئولين عن الديون الواقعة على كل منهم ، وهذا اجراء ظل متبعا إلى عصر حديث جدا وسيكون عاملا يعين شكل الملكية الجماعية فى بعض البلدان الشرقية على ما سنوضح بعد .

العصر الاسلامى الاول

أدت الفتوح الاسلامية فى الشرق إلى تغييرات فى نظام حيازة الأرض لا تزال قائمة فى قوانين الأراضى بالبلاد الشرقية حتى اليوم . حقيقة غالبا ما امتنع العرب عن التدخل فى الأحوال السائدة فى إدارة الأرض ، فقد سمح للفلاحين بالبقاء على الأرض ومزاولة نشاطهم وأعمالهم . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لما كان أعظم كبار الملاك من البزنطيين فإنهم أخرجوا من أراضيهم أو قتلوا وبذلك صار للفلاحين حرية التصرف فى أراضيهم.

وقد أصبح الشطر الأعظم من الأراضى المصادرة ملكا لجماعة المسلمين ، ثم صار الإنعام به فيما بعد على المحاسيب والقواد ممن يستحقون ذلك . وترتب على إدخال نظام جديد من الضرائب ظهور أشكال تسترعى النظر فيما يتعلق بالتشريع والضرائب، وهى أشكال لا نلقاها إلا فى العالم الإسلامى . وكان من أثر تطبيق النظرية السياسية الإسلامية تقسيم السكان تبعاً لما لهم من حقوق تتفق مع عقيدتهم الدينية ، واصبح للمسلمين مركز ممتاز بصورة واضحة ، وبدا أثر هذا التميز من الناحية الاقتصادية فى توزيع عبء الضرائب . وإذا كان معظم البلاد الشرقية زراعيا فى طابعه وكانت ضرائب الدولة مصدرها الزراعة ، كان لا بد من مواجهة المطالب المتزايدة للدولة عن طريق الضرائب المفروضة على الزراعة ، وكانت نسبتها على المسلمين أقل منها على غيرهم . ويحدثنا الكتاب المسلمون الأوائل أنه فرض على ملاك الأرض المسلمين

أداء العشور وهى ضريبة على غلة الأرض تتراوح بين ٥٪، ١٠٪ طبقاً لما إذا كانت الأرض تروى أو غير ذلك ، أما أصحاب الأراضى الذين لم يعتنقوا الإسلام فتعين عليهم أداء ضريبة الخراج المرهقة وتتراوح بين ٢٠٪، ٥٠٪ من الغلة الكلية .

وهكذا عن طريق التفرقة بالنسبة إلى الملكية الزراعية نجد أن تقسيم السكان طبقاً لعقيدتهم الدينية وهو ما أدخله زعماء المسلمين فى البلاد المفتوحة ، استمر قائماً وواضحاً فى قوانين الأراضى . ولهذا السبب اهتم التشريع الاسلامى عن الأراضى والكتاب المسلمون بالمسائل الناشئة عن تقسيم الأراضى طبقاً للضرائب المفروضة عليها أكثر مما اهتموا بالمسائل المعقدة المتصلة بالحقوق الزراعية مما تطورت على أساسه تشريعات الأرض فى البلاد الأخرى . أما المسائل المتعلقة بالملكية الجماعية ، وحق الميراث ، وحقوق المستأجرين ، والنظرة الأساسية إلى الملكية الخاصة بوجه عام ، فكانت مسائل تعد ذات أهمية ثانوية .

الفصل الثالث عشر

النظم الزراعية فى بلدان الشرق الأوسط

طبقات الأراضى فى القانون الاسلامى

نظراً لروح المحافظة على التقاليد نجد أن ماحدث خلال المراحل الأولى من الفتوح الإسلامية بشأن تقسيم الضرائب إلى نوعين وهما العشر والخراج ، ظل قائماً زمنا طويلا فى البلاد الإسلامية برغم التغييرات السياسية والاجتماعية التى اكتسحتها منذ ذلك الحين . وأرض العشر فى الأصل تلك التى اعتنق أربابها الإسلام عند الفتح أو قسمت بين الفاتحين ، وماعدا ذلك من الأراضى فرضت عليها جزية عرفت باسم الخراج ، وكلا النوعان يشملان المناطق المزروعة وغير المزروعة ، والأراضى الخاصة والعامة . وبمرور الزمن أصبح ذلك المعيار المالى الذى جرى التقسيم طبقاً له يدل كذلك على الاختلافات فى نظم الحيازة . فبينما نجد فى الأصل أن الأراضى التى خصصت للأفراد كانت تعد ملكا لصاحبها سواء أكانت عشرية أم خراجية ، حدث بعد ذلك حرمان أرباب الأراضى الخراجية من حق الملكية ، وصاروا يطلقون على الأراضى العشرية اسم (الملك) بينما لم يزد الفلاحون فى الأراضى الخراجية عن مركز المستأجرين الوراثيين لأراضى التاج أو الدولة (والتى أصبحت تعرف باسم الميرى) .

ومما سهل للتاج الاستحواذ على حق الملكية فى البلاد الخاضعة لحكم المسلمين أن الفكرة القديمة التى سادت قبل ظهور الإسلام والتى اعتبرت الدولة المالك الأعلى وجدت فى عالم الفكر الإسلامى نوعا من التقارب ، ولذلك فعلى أثر الفتوح الإسلامية انتقلت هذه الفكرة إلى النظريات القانونية فى البلدان العربية والتركية . ومن الناحية العملية نجد أنه نتيجة لهذه النظريات القانونية صار للحاكم أو الدولة الحق فى الاستيلاء مباشرة على أملاك من يقتلون ، ثم كذلك استرداد الأراضى التى مات

أربابها وكانوا يعتبرون فى مركز المستأجرين من التاج . وهذا الأمر الأخير مترتب على النظرية السالفة الذكر التى تجعل من الدولة المالك الأعلى . وبهذا اتسع نطاق أراضى الدولة باطراد على مر الزمن ، ففى العراق مثلا كان معظم الأراضى القابلة للزراعة يعد حتى سنة ١٩٣١ ملكا للدولة . وكانت الحكومة العثمانية تعتبر اقليم الجزيرة ، بصفته من الأراضى المفتوحة ، ملكا خاصاً بها ، اللهم إلا إذا استثنينا مساحات صغيرة عدت ملكية خاصة لأربابها .

والفكرة التى تمنح للدولة الحق الأول فى الملكية والتى ترتبت عليها نظرية مزدوجة بشأن الملكية ، إنما ترجع إلى إنهم كانوا يعترفون بحق الملكية بالنسبة إلى الأرض ذاتها وبالنسبة إلى المنفعة ، وهذا يخالف القانون الرومانى الذى كان يفرق بين ملكية الرقبة وملكية المنفعة . ولهذا شهدت البلاد التى فتحها العرب أشكالا متعددة من الملكية لايزال معترفا بها حتى اليوم . ونتيجة لذلك نجد أن البيت والأرض التى يقوم عليها قد يملكه أفراد مختلفون ، كما أن هناك درجات متنوعة من الملكية . فصاحب الأرض المعروفة باسم «الملك» له حق التصرف فيها دون قيد أو شرط ، أما صاحب الأرض المعروفة باسم «الميرى» ، فانه يستطيع التصرف فيها بالبيع والتأجير والرهن ولكنه ليس حراً فى توريثها وإذا مات دون عقب آلت إلى الدولة وإن كانوا بمرور الزمن قد وسعوا نطاق التقييد المفروض على حق صاحب الأرض فى أن يوصى بها لأبنائه ، وبهذا نجد أن الدولة أو رئيسها احتفظ بالنسبة إلى «الميرى» ببعض حقوق الاشراف مما لاينطبق على «أراضى الملك» . والنظرية الكامنة وراء أرض الميرى تقوم على أساس أن الدولة قد منحتها للأفراد بقصد الزراعة والإنتاج ، وعلى هؤلاء أن يقوموا بزراعتها مقابل أداء جزء من الغلة إلى الدولة على هيئة ضريبة (وإن كان هذا الجزء لايشابه العشر فيما سبق من العهود) . وعلاوة على هذا لا يجوز انتقال أرض الميرى من يد إلى أخرى دون الموافقة الأسمية من جانب الدولة .

وفى سنة ١٨٥٨ صدر قانون الأراضى العثمانى الذى يمثل أول تقنين لنظم الأراضى وهو يذكر لنا الأنواع التالية من الملكية وإن كان قد أدمج فى الوقت ذاته الكثير من التقاليد القانونية القائمة :

(١) الملك (بضم الميم) وهى مثل المنقولات ملكية تامة لأربابها .

(٢) الميرى ولحائزها حق الانتفاع بينما تحتفظ الدولة بملكية الرقبة .

(٣) الوقف وهو الأراضى المحبوسة على أعمال البر والمؤسسات الخيرية ، وتخضع لقيود هامة من حيث حقوق الملكية والمنفعة .

(٤) المتروكة وهى الأراضى المخصصة للاستعمال العام والشوارع والميادين الخ

(٥) الموات وهى الأرض التى لامالك لها ، والتى لاتزرع .

وهذه القائمة لاتشمل نوعا من أبرز أنواع الملكية فى البلاد الشرقية ونقصد به الأرض المشاع، وهذا النظام يستحق بحثاً خاصاً .

الملكية الجماعية فى الارض (المشاع)

فى البلاد الرئيسية بالشرق الأوسط ، وبخاصة دولتى المشرق وفلسطين وإيران وتركيا وبلاد العرب وشرق الأردن ، ينتشر نظام الملكية الجماعية ، وفى صورته الحقيقية من بعض النواحى . ومن أهم المشكلات التى واجهت الإصلاحات الزراعية خلال القرن التاسع عشر والتى نجمت من تسرب الأفكار الغربية إلى الشرق ، نظام المشاع ومحاولة جعله متفقاً مع الأحوال والظروف الجديدة . ولعل مما يلقى الكثير من الضوء فى هذا الصدد النقاش الدائر اليوم حول نشأة الملكية الجماعية ، وهى مسألة ثارت بصفة خاصة فى شمالى إفريقية . فالادارة الاستعمارية الفرنسية أخذت بوجهة النظر التى تقول إن قانون الملكية الأصلى فى بلاد شمال إفريقية وبخاصة الجزائر لم يكن ينطوى على أى اعتراف بالملكية الخاصة ، ولذلك فالأهالى الوطنيون لايملكون فى الأرض سوى حق الانتفاع وحده . هذه النظرية التى لقيت ترحيب الادارة الاستعمارية الفرنسية لأسباب يسهل ادراكها لأنها تلائم سياستها إزاء الأراضى، تقوم من جهة على الفكرة الإسلامية عن حق الدولة فى ملكية الأرض بطريق الاشتراك دون تعيين أو ادعاء حقوق الملكية الفردية . إلا أن خصوم هذا الرأى يقولون إن فكرة الملكية القبلية المشتركة لم يكن لها وجود بالجزائر قبل إدخالها إلى ذلك البلد سنة ١٩٠١ ، وإن هذا النظام الزراعى القائم على فكرة المشاعية إنما فرض على القبائل لأسباب مالية ، وهذه حقيقة يؤيدها

وجود نوعى المشاع وملكية المنفعة فى كثير من البلدان غير الشرقية فى الماضى بل وفى الحاضر . «وفيما يتعلق بشمال إفريقية فان الأرض التى توصف أنها ملكية مشتركة لا صلة لها بالجماعية الزراعية وإنما هى بدعة أوجدها نظام الحكم التركى أو العثمانى ، فاذا انتهى الضغط الواقع من جانب الحكومة فسيحل محلها حتما نظام الملكية الخاصة من جانب الفرد أو الأسرة» .

وإزاء هذا الحكم العام الذى تأخذ به الحكومة ليس من الصعب أن نجد أمثلة فى الشرق وأوربا لحالات نجد فيها الدولة تتدخل فتفرض الملكية الخاصة على المنتفعين . وبالمثل فان المحاولات التى بذلتها الحكومة التركية خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر للحد من سلطان أمراء الاقطاع وكبار ملاك الأراضى ، غالباً ما أخفقت لا بسبب الموقف الذى وقفه الأعيان فحسب بل ونتيجة لموقف الفلاحين الخاملين . ولا ريب أن الأحوال السائدة فى آسيا الغربية ، وبخاصة سوريا وفلسطين ، كانت تختلف اختلافا جوهريا عنها فى شمال إفريقية ، وهاهو برجايم يكتب فى سنة ١٨٩١ أن الاصلاحات التركية التى أدخلت بفلسطين قبل ذلك بثمانية وعشرين عاماً والتى أثرت فى نظم الأرض ، كانت تنفذ ضد رغبة الأهلين وإرادتهم . ولم يكن التنفيذ يجرى فى كل مكان بنفس الدرجة من الشدة والحزم ، فقانون الأراضى العثمانى مثلا ينص من الناحية النظرية على حل نظام المشاع كما يتضح من المادة الثامنة وهذا نصها «لا يمكن منح جميع أرض القرية بكليتها لجميع السكان أو لواحد أو اثنين يختارون من بينهم ، وإنما تمنح قطع مستقلة لكل فرد منهم ويعطى له إشهاد بحق ملكيته» . ولو نظرنا إلى الأمر من وجهة التطبيق العملى ألفينا نظام المشاع لا يزال قائماً إلى حد كبير ولو أن الأسباب التى سبق أن حملت الحكومة التركية على إلغائه قد زادت قوة منذ ذلك الحين . وللحصول على التفاصيل الخاصة باتجاه التطور خلال العقد الماضى راجع الباب الثانى من الجزء الثانى .

الوقف

ومن النظم التى يتصف بها المجتمع الزراعى بالشرق نظام الوقف الذى يقضى بحبس الأرض أو ناتجها على المؤسسات الدينية أو المنشئات ذات المنفعة العامة ،

والذى يمثل قيداً من أهم القيود التى ابتدعها قانون الأرض فى الشرق وفرضها على الملكية الزراعية . والوقف لغة معناه عدم الحركة ومن هنا فإن الواقف إنما يسحب الأرض التى خصصها لغرض خيرى من ميدان التداول الحر . ومعنى هذا أيضاً تحديد ، إن لم يكن إلغاء ، القيمة الخاصة ثم السوقية نتيجة لهذا بالنسبة الى الملكية الموقوفة، طبقاً لنصوص التقاليد القانونية الإسلامية . ولما كان لابد أن يدرَّ الشىء الموقوف إيراداً تعين أن يكون فى الغالب أرضاً زراعية ، أما الجهات التى تستفيد من ذلك فهى مؤسسات معينة كالمدارس والمكتبات والمساجد وما إليها . وكانت الأوقاف فى الأصل تخصص لمثل هذه الأغراض الدينية والخيرية ، أو لإعالة أفراد الأسرة المحتاجين ، من الأطفال والأحفاد والأقارب الآخرين. وكانوا يعمدون إلى بعض طرق التهريب وذلك بأن تنقل الأرض إلى طرف ثالث يقوم بدوره بتسجيلها وقفاً على المالك ، وبذلك كان فى الإمكان تنظيم هذه الهبات لصالح شخص الموهِب ذاته . وتعزى نشأة نظام الوقف إلى الخليفة عمر وهنا نجد كيف أن نظاماً أقيم على أساس فكرة مذهبية بحتة يتحول لخدمة أغراض مختلفة عن ذلك اختلافاً تاماً . فعمر ، وهو من الصحابة، ترك مساحات واسعة من الأراضى المفتوحة لله أى لجماعة المسلمين ، مسترشداً فى ذلك بالأفكار القديمة بشأن الملكية الإلهية . فالفائدة أى ناتج الأرض ملك للإنسان أما رأس المال فلك لله .

إلا أن حبس الأرض ليس نظاما اخترعه المسلمون لأننا نجد أشكالا قانونية مماثلة خلال العصر البيزنطى . فعند ما فتح العرب البلاد الأسيوية التى كانت خاضعة للدولة البيزنطية وجدوا مؤسسات لصالح الجماعة (أى لصالح الكنائس والأديرة ودور الأيتام الخ) فنقلوا هذا التقليد . وهذه المنح المخصصة لتلك الأغراض اسبغت على الملكية الموقوفة طابعا جديداً الا وهو عدم جواز نقلها أو التصرف فيها .

ونشأ نظام الوقف خلال القرن الأول من العصر الإسلامى لدوافع دينية فى الغالب ، ثم بدأت فيما بعد حركة قوية نحو تحبيس الأراضى لعوامل مختلفة اختلافاً كليا . وقد ظل مؤسسو هذا النظام يدركون الباعث الدينى عليه وهو حماية ممتلكات الوقف وصبغها بصبغة المناعة ، إذ كان ذلك حقا مقدمة لابد منها لإستعمال الأوقاف على نطاق كبير كوسيلة لضمان حقوق الانتفاع على أقل تقدير . الا أن عدم توافر

الأمان وهو الأمر الذى تعرضت له الممتلكات الزراعية من جانب الحكام والمستبدين المحليين والزعماء الاقطاعيين أدى إلى زيادة مطردة فى تحويل الأراضى التى يملكها أربابها ملكية خاصة إلى أحباس حتى يكفل المالك أو أسرته المنفعة الناجمة منها ، ولم يهتم أحد بما سببه هذا التحول من زيادة الصعاب فى وجه عمليات بيع الأراضى . والحقيقة الواقعة أن أسرات كثيرة نجحت فى المحافظة على جوهر ممتلكاتها عن طريق وقفها . إلا أن مركز الأراضى الموقوفة لم يكن موضع الاحترام فى جميع الحالات إذ تعرضت إدارة الوقف إلى مساوىء كثيرة لا زلنا نلقاها حتى اليوم . ومن البواعث التى شجعت الميل إلى الوقف ما نص عليه القرآن من توريث الإناث إذ أمكن النص فى وثيقة الوقف على قصر الوراثة على الذكور .

ونظرا لعدم وجود نظام للتعليم والتثقيف تتولاه الدولة وتشرف عليه فان نظام الوقف قد أدى رسالة عظيمة من حيث نشر التعليم بين صفوف المسلمين ، كما اضطلع بالمثل بواجب هام فى ميدان الخدمة الاجتماعية فى وقت لم يكن هناك أحد يعنى بهذه الناحية .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لازمت نظام الوقف مساوىء عظيمة ، ذلك أن حبس مساحات كبيرة على هذا النحو دون اخضاعها لأية رقابة صحيحة فعالة كان عقبة تحول دون إدارتها ، إدارة تملها وتوجهها مصالح الفلاحين أنفسهم . ففى الأملاك الموقوفة نجد كافة المظاهر المألوفة لدينا والتى نعدها أعراضاً للانحلال فى الملكيات الكبيرة ، ومن ذلك الإهمال وانهاك التربة وفساد الهيئات التى تتولى الأعمال الإدارية وسوء الإدارة ووقوع المستأجرين والعمال فى حمأة الاستدانة . حقيقة شهد القرن السادس عشر بضع تغييرات وذلك بمنح حقوق تبيح توارث الإجارة ، وكان الهدف من ذلك اثارة قدر أكبر من الإهتمام بشأن إدارة أراضى الأوقاف ، وقد حققت هذه التغييرات قدراً من النجاح . إن هذه الحقوق القابلة للتوارث كانت تقليداً لبعض أشكال من الملكية ثبتت قيمتها فى العصر البيزنطى بصدد إدارة أراضى الكنيسة .

ويمكن القول بوجه عام ان شرور نظام الوقف تربو بكثير على ما قد يكون له من مزايا . واليوم أصبح هذا النظام غير موافق لروح العصر ولا ضرورة إليه. ونظراً لنمو سلطة مركزية قوية بالدولة ولانتشار النظريات الحديثة بشأن علاقة الدولة

بالفلاح ، أصبحت الممتلكات الزراعية مكفولة وتضاءلت أهمية الدافع الدينى . ويلاحظ أن عيوب نظام الوقف لم تكن مقصورة على المؤسسات الإسلامية ، بل لعلها لا تقل شأنا فى حالة إدارة ممتلكات الكنيسة وبخاصة أملاك الكنيسة الارثوذكسية الشرقية حيث تعرضت المساوىء والمفاسد التى لازمت تجميع الأراضى لشديد النقد منذ أيام نقفور الثانى فوكاس ، ولا تزال هذه المفاسد حتى اليوم متصلة اتصالا لا انفصام له بإدارة أملاك الكنائس الشرقية ، بحيث اضطر نيقفور . كما فعل أسلافه ، إلى أن يحرم على الأساقفة اقتناء الممتلكات حتى ولو كانت توهب إليهم. وكان يهدف من وراء ذلك إلى الحد من محاولة الأديرة تجميع الثروات بشكل بعيد عن الإدراك .

وبعد ذلك التاريخ بألف عام عينت الحكومة البريطانية لجنة لفحص حسابات أقدم كنيسة مسيحية فما كان من اللجنة إلا أن ألفت نفسها مضطرة إلى أن تشير فى تقريرها إلى وجود مساوىء خطيرة فى إدارة شؤون تلك الهيئة . وإذا كنا نلقى فارقا بين ما عبر عنه الأمبراطور نقفور فى بلاغه وبين ما أورده تقرير اللجنة البريطانية بلهجة متزنة ، فالواقع أنه فارق من حيث الأسلوب وطريقة التعبير ، أما ما كشف عنه الطرفان وما وجهاه من لوم ونقد فيتشابهان تقريبا .

والخلاصة أن النتيجة الرئيسية المترتبة على نظام الوقف وصوره المختلفة تنحصر فى ذلك المركز الممتاز الذى نعم به أولئك الذين يعيشون على أنصبتهم السنوية ، ومن هؤلاء الموظفون المكلفون بإدارة أملاك الأوقاف ، وأهل المؤسسات الدينية وموظفوها ، وأخيراً أفراد أسرات الواقفين أنفسهم . ونلاحظ بصفة خاصة أن الأوقاف التى أريد منها ضمان ممتلكات الأسرة وحمايتها قد أدت بطريقة غير مباشرة إلى قيام طبقة من المنتفعين ، على درجة من الخمول لا نكاد نصدقها . وهذا الأمر يقابله من الناحية الأخرى إفقار المزارعين الفعليين باطراد ، وهؤلاء الأخيرون هم الذين وقع عليهم عبء الإبقاء على أولئك الخاملين .

هذه النظم الزراعية التى عالجنا أمرها لا تكفى فى حد ذاتها لكى تبين لنا الطابع الخاص الذى تتسم به الأحوال الزراعية فى البلاد الشرقية . ولكن نظام الإقطاع ، مضافا إليه النظم التى سلفت الإشارة إليها ، هو الذى ساعد على طابع الركود الذى يتميز به الاقتصاد الزراعى بالشرق الأوسط .

الاقطاع الشرقى

تميز الشرق خلال العصر الإسلامى بانتشار الملكية الكبيرة التى كانت فى بعض الأوقات أوسع أشكال ملكية الأرض انتشاراً ، وهو أمر يرجع إلى أسباب متنوعة . فبغض النظر عن الميول التى وضحت منذ عهد قريب مما سنفصله فيما بعد فقد جرت العادة من قبل ذلك على منح إقطاعيات زراعية ضمانا للحصول على الخدمة العسكرية ممن يأخذونها . وكان المبدأ الذى يميز الحيازة الاقطاعية فى جميع البلدان يقوم على الفصل بين حقوق كل من الملكية والمنفعة ، ولكن هذا المقياس ينطبق كذلك على حالات من الملكية الكبيرة لا تستمد وجودها من الأصول الإقطاعية ، ويدل اصطلاح « الاقطاع » على معنى ضيق ويقصد به نظام من ملكية الأرض على أساس علاقة شخصية معينة بين الرئيس الأعلى والمالك والزارع يصحبها اعتراف بالتزامات متبادلة وتخصيص للأرض بصورة واضحة محدودة . وفى الشرق كذلك نظام إقطاعى من هذا القبيل اتسع نطاقه إلى درجة غير عادية ، ولم يقل هذا العامل أهمية بالنسبة إلى مجرى التاريخ فى الشرق من أثر الإقطاع بالغرب ، ولكن آثاره لا تزال فى بلاد الشرق الأوسط أكثر وضوحا منها فى أجزاء العالم الأخرى . ومن وجهة النظر الاقتصادية كانت الإقطاعية فى الشرق نظاما دقيقاً معقداً من حقوق يراد بها ضمان الحصول على الريع بالنسبة إلى الملكيات الزراعية التى تكفل كيانا مستقلا من حيث الناحية المادية . إلا أن الإقطاع الشرقى يختلف من الناحية الاجتماعية اختلافا جوهريا عن الشكل الأوربى من حيث النشأة والأثر المترتب عليه .

ما السبب الذى دعا إلى قيام الأحوال الإقطاعية ؟ يجيب ماكس ويبر على السؤال بقوله « إن الغرض العادى من النظام الإقطاعى خلق جماعة من الفرسان عن طريق منح الأراضى وحقوق السيادة للأفراد الذين هم على استعداد كى يكونوا من الاتباع » ، وهذا التعريف يستند إلى الأحوال التى كانت قائمة فى الغرب حيث كان الإقطاع محاولة لحل مشكلة الاستعداد الحربى أى إنشاد جيش ومعداته الوافية فى دولة تقوم على أساس الاقتصاد الطبيعى . ولما كان استخدام المرتزقة أمراً غير مستطاع بالنسبة إلى السلطة المركزية أو الحكام الفرديين نظراً لعدم توافر المال اللازم لدفع أجور هؤلاء الجند ، صار من المتعين حل المشكلة بأن يقسم عبء

التسليح ، أى الجند والمعدات ، بين أولئك الذين كانوا ينتجون كلا العنصرين كجزء من عملية الاقتصاد الطبيعى فى ذلك الوقت ، وهكذا ظهر الإقطاع إلى عالم الوجود فضمن الحصول على خدمات الفرسان وحملة السلاح عن طريق منحهم الأراضى إلى جانب حقوق السيادة فى هذه المناطق الممنوحة لهم . وإذ أخذت الاتجاهات تتضح نحو قيام اقتصاد تبادلى ظهرت أخرى تقابلها فى النظام الإقطاعى أيضاً ، فصار المقطع موظفاً . وحيث لم يبلغ الاقتصاد التبادلى درجة النمو والنضوج أو كان قائما بشكل غير منتظم ، ما كان فى الوسع الحصول على الموظفين والجند بغير منح الأراضى .

أما فى الشرق الاسلامى فقد اتخذت الأحوال مظهرا مغايراً بالكلية ، فالاسلام أخذ عن العصور القديمة تلك الأشكال النامية من الاقتصاد التبادلى والتى ميزت تماما الحياة الاقتصادية العامة فى ذلك الحين . وفى الدولتين الأموية والعباسية كانت الصورة الغالبة أن تحصل الحكومة على الايرادات والضريبة نقداً ، وعلى إيرادات الجمارك نقداً وعينا . وجرت العادة أن يتناول الموظفون والأجناد رواتب نقدية إلى جانب جرايات من الخبز . وكان تداول النقود ونقلها كذلك يقومان إلى حد كبير على أشكال من الاقتصاد التبادلى ولذلك كانت الشيكات والكمبيالات عادية معروفة فى المعاملات التجارية ومعاملات الدولة وما تقوم به من أعمال المقاصة ، وإن كانت عمليات المقايضة موجودة أيضاً . ومن الصور الرئيسية فى العمليات النقدية كنا نجد أمامنا نظام الالتزام الذى أخذه العرب عن القدماء . وقد أدت الحاجة إلى تمويل الجند إلى جباية الجزية بصورة مباشرة عن طريق الحكومة المركزية أو الادارة المركزية لشؤون الضرائب ، يعاونها أو يحل محلها نظام من اللامركزية فى جباية الضرائب ، وهذا من الاختصاصات والامتيازات الرئيسية للدولة . والسبب فى مثل هذه التغييرات الحاسمة فى ادارة سلطات الدولة والتى عاشت عهدا طويلا يرجع إلى ازدياد تضاؤل التنظيم المركزى فى الدولة ، فلم تعد الأخيرة بقادرة على فرض سلطانها على الأقاليم النائية ، وهو ضعف استفاد منه ممثلو الدولة المحليون والملتزمون والسادة فى أراضى الدولة . وفى الأصل لم يكن على الملتزمين والمقطعين التزامات حربية فى معظم الحالات ، ولكنهم - مقابل أداء خدمات معينة ذات طابع عسكرى بوجه عام - كانوا يكافئون بحقوق بالنسبة إلى الأرض أو الالتزام بجباية الضرائب وتعطى لهم الدولة صكوكا أو اشهادات بذلك . فلما لم تعد الدولة قادرة على

دفع رواتب الجند أخذ الرجال العسكريون يعتدون على نظام الإقطاعات القائم حتى يتمكنوا من إشباع مطالبهم ، وأخذ مركز الخزانة يضعف ويتضاءل باطراد رغم أنها لم تكن قد وصلت بعد إلى حد الاستغناء عن الإيرادات الآتية من الضرائب والجزيات مما كانت تدين به الملتزمين وكبار الملاك والضمناء والإقطاعيين . وإذ لم يعد هناك سبيل آخر للتصرف منحت الأراضى لأمراء الأجناد حتى يتمكنوا عن طريق ايراداتها من الإبقاء على الفرق العسكرية . وعن طريق منح الالتزام والأراضى المفتوحة لأعيان العرب نشأ النظام الإقطاعى العربى الذى يختلف من حيث ماهيته ونشأته اختلافا واضحا عن النظام الإقطاعى فى العالم الغربى .

ومما عين صفة هذه الإنعامات والمنح وجعلها ذات آثار باقية أن سعر الالتزام كان يحسب نقداً كما كان يجرى الاتفاق عند تحديده على مبلغ سنوى محدود . ومما يدل على سيطرة مسألة الإيراد على هذا النظام أن العلاقة الاقطاعية الشخصية بالنسبة إلى الاقطاعية لم تكن ذات أهمية ، وكل ما كان موضوع الاهتمام ينحصر فى الأموال التى يمكن الحصول عليها ، أيا كان الشكل الذى اتخذته . ومن هنا يجب ألا ندهش إذا علمنا أن الانعامات فى البلاد الاسلامية كانت تشمل كذلك حقوق الانتفاع التجارية والصناعية على أساس استغلال امتيازات التجارة بالمدن . ومما ساعد على هذا التطور أن المنتفعين الذين اغدق عليهم الحكام المسلمون تلك المنح كانوا يقيمون فى المدن ويعنيهم بالضرورة ما يجدونه فيها من موارد الضرائب .

وبينما كان نمو الإقطاع فى الغرب وليد الاقتصاد الطبيعى السائد إذ ذاك إلى جانب الفكرة الاجتماعية عن التبعية والاحترام مما تنطوى عليه فكرة الفروسية ، نجد أن الاقطاع الشرقى - على ما أوضح بيكر خاصة ومن قبله برونز حين يعالج الإقطاع عند الصليبيين - يمثل نظاما من الإقطاعيات الحربية خلقها انهيار نظام الضرائب والحاجة إلى المعدات العسكرية فى دولة تعتمد على الاقتصاد النقدى ، وإن تطور الآراء المتعلقة بشرف الطبقة والولاء لما انتجت فى الغرب أسلوبا من التفكير جعل من هذه الصفات جوهر المجتمع الإقطاعى وأساسه الذى لا غنى عنه ، والمعيار الذى يستدل به على جدارة وكرامة الفرد فيه ويقصد بذلك التابع الذى يدين بالولاء . أما الإقطاع فى الشرق فلا يعرف سوى القليل عن هذه الإيديولوجية الاجتماعية أولا يدرى عنها شيئا ، وهى تلك الرابطة المتبادلة التى كانت عبارة عن

العامل الحيوى فى الأحوال الإقطاعية الأوربية . ان منح الإقطاعات فى الشرق كان يقوم إما على الالتزام مباشرة ، وإما أنه محاولة فيما بعد يراد منها أن تسبغ طابع الشرعية على ما عمد إليه المقطعون الأقوياء من اغتصاب إيرادات الدولة ، فهو عبارة عن منفعة تقاس بالأرقام وليس مقابلا لخدمات شخصية .

وقد ترتب على نظام الالتزام فى الشرق أن وصل السكان المشتغلون بالزراعة إلى حالة من الفاقة والانحطاط بصورة غير عادية ، وهم الذين كانوا ينظرون إلى سادتهم . من الحكام والملاك ، على أنهم أولئك الذين يمثلون نظاما ماليا ظالما لا يعنى بمصير الفلاح . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لم تكن العلاقة من جانب مالك الأرض تلك العلاقة التى كانت قائمة بالغرب بين سيد المنطقة والأرض التى ورثها ، ولكن المالك بالشرق كان يمثل الرأسمالى الذى يعيش على ما تدره أمواله من ريع ، فهى إذن علاقة تمثل نوعا من الحياة الإقطاعية لا تعدو فى ظلها الأرض أن تكون مصدر دخل أو مجرد سلعة للمضاربة . وان فيما خلفته القرون السابقة من أوصاف لنصيب الفلاح فى البلاد العربية لتشهد بالإجماع على أنه كان فى حالة من الانحطاط الاقتصادى والأدبى إلى درجة قصوى مما هبط به إلى منزلة الرجل الذى يزاول عملا شاقا وتسحق الديون كاهله . وحتى بعد إلغاء النظام الإقطاعى عام ١٨٣٩ لم يحدث أى تغيير من هذه الناحية ، فالرأسماليون من أهل المدن والريف عملوا على استغلال ما توفر من إمكانيات جديدة للاستحواذ على الأراضى وشغلوا فى الواقع مركز ملاك الأراضى القدامى حتى وإن فعلوا ذلك الآن فى غير ظل الأوضاع الإقطاعية .

هذه العقلية التى اتصف بها أعيان الشرق ممن يحصلون على إيراداتهم من هذا النظام والتى تختلف اختلافاً كبيراً عن القيم الاجتماعية التى ميزت الطبقات الإقطاعية الأوربية ، لم يكن فى استطاعتها أن تخلق شخصيات تلعب أى دور فى إقامة مجموعتى الدول العربية والعثمانية وهى الشخصيات التى كانت حجر الأساس فى بناء الدول الغربية . لقد أخفقت المحاولات الكبرى التى بذلها الحكام العثمانيون لإصلاح الدولة نظراً لعدم توافر الفهم والإدراك ، فضلا عن المقاومة الفعلية فى غالب الأحيان من جانب طبقة الإقطاعيين بالشرق .

فلو أنه كانت - كما كان الشأن فى الغرب - طبقة من أهل المدن تصلح أن تعد

حليفاً لتلك القلة من الأفراد المشبعين بروح الإصلاح فى بلاط الآستانة ، لأحدث ذلك تغييراً فى التطور الثقافى بالشرق . ولكن لم يكن ثمت وجود لمثل هذه الطبقة لأن الانقلاب الصناعى لم يطرق أبواب الشرق ، وإذا طرقها فقد كان بصورة مختلفة اختلافاً أساسياً وبذلك نجد أن المدن التى كانت فى أوربا مسرحاً للثورة الاقتصادية والاجتماعية غير المصحوبة بالدماء ، ظلت بالشرق خاضعة لسلطان الاقطاعيين . وبينما لم تتمكن المدن الأوربية ، باستثناء المدن الإيطالية ، من الإزدهار والنمو إلا بعد أن صدت وغلبت المؤثرات الاقطاعية التى ظلت زمنا طويلا تحاول أن تثبت قدمها هناك ، نجد أن المدينة الشرقية كانت تسيطر عليها الطبقة الاقطاعية ممثلة فى ملاك الأراضى الذين كانوا يستمدون دخلهم من مزارعهم .

وكان أول ماتعنى به هذه الطبقة المحافظة على ما لها من مركز غالب بالمدن وتوسيع نطاقه ، إلى جانب اخماد ذلك العنصر الذى كان بالغرب وسيلة لتحقيق التقدم الثقافى . فطبقة المدن فى الغرب ، إذ تمكنت من ابعاد نفوذ الاقطاعيين من المدن ، أصبحت فى النهاية أقوى طبقة نفوذا فى الدولة الرأسمالية الحديثة . وبخلاف الأحوال السائدة فى معظم البلدان الأوربية نجد أن الادارة المركزة للابعاديات الكبيرة أمراً استثنائياً بالشرق حيث نادرا ما نلتى الملكيات المتماسكة التى يملكها الأمراء والأعيان ويسود بها نظام العمل المباشر ، مما كان مألوفا فى أوربا منذ أوائل العصور الوسطى ، ذلك لأن نبلاء الشرق يفضلون أن يجعلوا إقامتهم الدائمة فى المدن . وحتى كبار الملاك الذين نشأوا حديثاً لم يدخلوا أية تغييرات تذكر فى أساليب الإدارة والزراعة اللامركزية فى ممتلكاتهم وهو الظاهرة الشائعة فى هذه المناطق منذ الأزمنة القديمة . فالأمر الذى يميز الاحوال بالشرق أن الملاك يقيمون بعيداً عن أملاكهم وبذلك تختفى العلاقات الشخصية ،وفى هذا يقول أحد المراقبين :

« إذا سألنا الملاك عن قيمة أراضيهم (وبعضهم لا يعرف موضعها الدقيق) فانهم يجيبون دون استثناء أنها أفضل الأراضى فى الجهة ، وإذا تساءلنا عن الأرباح التى يحصلون عليها من محاصيلهم فانهم يذكرون لنا أرقاما عالية غير قابلة للتصديق ، وهم يفعلون ذلك على الأقل طالما أنهم لا يشكون أن هناك باعثا مالياً وراء السؤال وفى هذه الحالة الأخيرة تهبط الأرقام إلى لا شىء » .

ويتبع نظام المشاركة فى إدارة المزارع الكبيرة وتوزيع الدخل الناجم منها .

ومزايا هذا النظام فى ظل الاحوال السائدة فى الزراعة الشرقية تبدو واضحة بذاتها طالما يدفع الريع عيناً ، ذلك أنه يقلل من الخطر الذى يتعرض له كل من المستأجر والمالك فى الاوقات التى تتقلب فيها الاسعار ، حتى ولو كانت الميزة الناجمة منه فى الاجل الطويل أكبر فى حالة المالك منها بالنسبة إلى المستأجر .

وقد يبدو نظام المزارعة فى صور من العلاقات المتغيرة بين المالك والمستأجرين والعمال من الفلاحين بصدد سعر الإيجار وطبيعته الخ ، فأحيانا يصبح المزارع المستأجر شريكا فى استغلال الارض ، وأحياناً يكون مركزه شبيها بمركز العامل الاجير. ويدفع الإيجار نقداً أوعيناً ويتراوح بين ٢٥ ٪ ٥٠٠ ٪ من المحصول أو من قيمته النقدية. وفيما يتعلق بحجم المزارع الفردية يتوقف الامر على طبيعة الارض والتقاليد المحلية والأحوال المالية، ففى مناطق الرى تسود الملكيات الصغيرة بينما يزداد حجم الملكية فى جهات القمح التى لا تعتمد الزراعة فيها على الرى . والفقرات التالية توضح لنا الأحوال القائمة الآن فى البلدان الزراعية الرئيسية بالشرق الأوسط .

مصر

إذا نظرنا إلى عناصر الاقتصاد والزراعى فى الشرق بوجه عام ألفينا أن النظم المتبعة فى الزراعة المصرية تستأهل اهتماما خاصاً . وتحتل مصر المقام الأول بين بلاد الشرق الأوسط من حيث تقدم نظام الرى وكثافة الانتاج الزراعى وقيمته، ونستطيع أن نميز فيها نوعين من حيازة الارض وهما الادارة المباشرة والابعاديات . ويقتصر النوع الأول على حالتين هما الملكيات الصغيرة المساحة التى لاتتجاوز الواحدة منها أفدنة قلائل ثم الابعاديات الكبيرة وأراضى الشركات ، وفى كلتا الحالتين يتولى المالك الادارة والزراعة عن طريق العمل المباشر. وهذا النوع بالنسبة إلى الملكيات الكبيرة ليس شائعاً فى مصر ، شأنها فى ذلك البلاد شأن البلاد الشرقية الاخرى ، والملكيات التى من هذا النوع نجدها فى الدلتا بصفة خاصة وتتميز بعظم استخدام الآلات الزراعية الحديثة وزيادة استثمار رأس المال فيها . ونظرا لكبر مقدار رأس المال المستغل والمطالب المترتبة على استخدام الآلات ، كان من الضرورى تطبيق مبدأ المركزية فى إدارة هذه المزارع . وهناك مفتشون للاشراف

على العمل ، وتوزع الارباح الناجمة على حملة أسهم وسندات الشركة . وإذا استثنينا أراضى الدومين (الأملاك الأميرية) التابعة للدولة ، فحياة هذه الجمعيات محدودة النطاق . وكان القصد من انشاء مثل هذه الشركات اصلاح الأراضى بنفقات زهيدة ثم وضعها قطعاصغيرة تحت تصرف الفلاحين بأثمان مجزية .

أما النوع الثانى فأكثر انتشاراً فى حالة المزارع الصغيرة التى تقدر مساحتها بما لا يقل عن ٤٠٪ من المساحة الكلية للأراضى القابلة للزراعة فى مصر . ولما كانت موارد الفلاحين الذين يزرعون أراضيهم بأنفسهم محدودة كان لزاما أن تكون مساحة أمثال هذه القطع صغيرة . وإذ تساوى الجاموسة ١٦ — ١٧ جنيها يستأجر الفلاح حيوانا خلال الموسم بأجر غال يبلغ ٢ — ٣ شلنات فى اليوم الواحد . وتستطيع أسرة من خمسة أو ستة أفراد أن تزرع قطعة أرض تتراوح مساحتها بين ٤ ، ٦ أفدنة . ولو فرضنا للفدان إيراداً قدره (١٠ — ١٥ جنيهاً) أمكن أن نتصور ضآلة دخلها ، وخاصة إذا ذكرنا أنه يشمل نفقات الادوات والبذور والزراعة وكافة المصاريف الاخرى علاوة على ما هو ضرورى لمعيشة الاسرة . وإذا ما حاول الفلاح شراء أرض فانه يقترض الثمن بفائدة باهظة ، وإذ يتعين عليه الوفاء بهذه الالتزامات نستطيع تصور ما يتعرض له من عنت وشظف فى العيش ، وكثيراً ما تسوء حالته فتؤول الارض إلى الدائن .

أما إذا لم يكن لدى الفلاح أرض يزرعها بنفسه فهناك نظام المشاركة حيث ينال المالك نصيبه عيناً ، وهذا هو النوع الثانى . ونظراً لازدياد الطابع التجارى فى الزراعة وعظم أهمية القطن ، وهو محصول معد للاصدار ويحدد سعره فى البورصات العالمية ، تزداد ظاهرة أداء الإيجار نقداً انتشاراً . ويؤجر أرباب الملكيات الكبيرة والمتوسطة الأرض لقاء مبالغ محدودة وفق الأسلوب التالى ، فتؤجر للأسرة مساحة تتراوح بين ٤ ، ٦ أفدنة لمدة عام فى العادة . ويتولى الاشراف على هذه القطع الصغيرة المؤجرة وكيل ينوب عن المالك ، وظيفته مراقبة وتنظيم عملية توزيع الماء وتطهير الترع ، وذلك إلى جانب طائفة من المسائل المشتركة التى تمس الجماعة .

وتقع تبعة تطهير الترع على المستأجرين ولكن هناك معايير مختلفة بشأن توزيع هذا

العب، وغيره من نفقات الزراعة والرى . ويتراوح الايجار السنوى بين ١٠، ١٥ جنيها وأحيانا يصل إلى ١٥ - ٢٠ جنيها فى حالة الأرض الجيدة أو يهبط إلى ما بين ٤ - ٦ جنيهات للأراضى المتوسطة الواقعة فى شمال الدلتا . ويستطيع المالك بوجه عام أن يكفل لنفسه دخلا إجماليا يتراوح بين ١٠ ٪، ١٥ ٪ على أساس أن سعر الفدان يتراوح بين ٦٠ جنيها ، ١٠٠ جنيه (هذه الأرقام كلها على حساب سنوات ما قبل الحرب) ، ويتم دفع الإيجار على النحو التالى : الثلث عند بداية المحصول السنوى (مايو) والباقى فى موسم القطن (سبتمبر) .

تركيا

برغم عظم الاختلاف بين الأحوال الطبيعية فى كل من تركيا ومصر مما ينعكس على الزراعة فيهما إلا أننا نلق تشابها من حيث أشكال الملكية وحيازة الأرض حتى فى الاقتصاد الزراعى الكبير بالأناضول . وعدد المزارع الكبيرة فى تركيا أقل من عدد المزارع المتوسطة والصغيرة كما هو الشأن فى بلاد الشرق الأوسط الأخرى . فطبقاً للاحصائيات التى أوردها الدكتور كاظم كوغلو يبلغ متوسط حجم المزرعة الكبيرة ١ ر ٢٦ هكتاراً ، والمتوسطة ١ ر١٢ والصغيرة ٧ ر٤ . وهذه كلها مزارع فلاحين وتعادل ٩٧ ٪ من المزارع كلها، أما البقية وهى ٣ ٪ فنها ٥٧٠٠ (٣ ر٠٢ ٪) مزرعة متوسطة (٥٠ — ٥٠٠ هكتار) بينما المزارع الكبيرة وعددها طبقاً لآخر تقدير ٤١٨ فيقال إن مساحة كل منها ١٥٠٠ هكتار . وللأسف لا تلقى الإحصائيات التركية ضوءاً كثيراً على مسائل الملكية ولذلك فالبيانات التى لدينا قليلة جداً . والمزارع الكبيرة المملوكة لأربابها نادراً ما يديرها هؤلاء بأنفسهم وإنما يفضلون أن يعهدوا بها إلى شخص مسئول يتولى بدوره استئجار الفلاحين الأجراء لمدة محدودة ويشتغلون على حساب المالك . وفى حالة أخرى يتبعون نظام المشاركة وهنا يؤجر المالك أو المستأجر الكبير الأرض لعدد من الفلاحين يقدمون مقابل الأرض والبذور ثلث أو نصف المحصول . أما المزارع الكبيرة التى تدار على أساس أن كل منها وحدة قائمة بذاتها فنادرة فى تركيا أيضاً ، وسوء الادارة الذى لازم الإدارة الداخلية بالدولة العثمانية خلال قرون كثيرة كان من الظروف التى لم تشجع فى الماضى الدافع على التقدم . ومما يدل على انحطاط مستوى التطور الزراعى بتركيا ضآلة

القسم المستغل فى الإنتاج الزراعى لدرجة كبيرة للغاية ، فالدكتور كاظم رضا بكلية الزراعة فى أنقرة يعلن أن المزرعة التى يزرع ما مقداره ١٠ ٪ من مساحتها غالباً ما تعتبر إدارتها إدارة سليمة ، والواقع أن بعض الملاك يقنع بمحصول الدريس السنوى ، وفضلا عن ذلك تجد عادة واسعة الانتشار وهى تأجير الأرض على صورة مراعى .

وتختلف أحوال العمال الزراعيين من جهة إلى أخرى سواء من ناحية الالتزامات حيث توجد عقود شهرية وسنوية ويومية ، أو من حيث شكل ومعدل الأجور بما تحدده أحوال الإنتاج السائدة فى الجهات المختلفة . ففى الأناضول الشرقى والأوسط حيث يقل السكان ، يتناول العمال أجورهم عينا ، ولكن مطالب العمل يسد جزءاً منها العمل الأجير . وفى المناطق الساحلية حيث تقوم الزراعة الكثيفة وكذلك زراعة البساتين لابد من استخدام أيدى عاملة كثيرة عن طريق أفراد أسرة الفلاح أو جماعات تستأجر مقابل أجر يدفع لها .

والزراعة الكثيفة هى الطابع الذى يميز القسم الغربى من الأناضول وبخاصة المناطق الساحلية الواقعة فى جوار إزمير . وهنا نجد أن الطلب على العمل لزراعة المحاصيل التجارية المختلفة (الكروم ، الطباق ، التين والفواكه الأخرى) عظيم لدرجة أننا غالباً ما نجد نقصاً فى عدد الأيدى العاملة وتدفع تبعاً لذلك أجور عالية وهناك صعاب مماثلة فى وجه الحصول على العمال لمزارع القطن فى منطقة أطنه .

العراق

إن عدم استقرار أحوال ملكية الأرض وحيازتها يتحكم إلى حد كبير فى أشكال الفلاحة والزراعة بالعراق ، ذلك أنه إلى عهد قريب كان معظم الأرض ملكا للدولة ولذا كانت أساليب الاستغلال الزراعى الحديثة على أساس وجود الملكية الخاصة محدودة المدى . وبرغم وفرة ما كتب عن الموضوع فإن عدم ضمان أو استقرار الملكية بالعراق من المسائل التى تتعرض للنقد المتواصل ، فالمؤلفون وهم عادة من موظفى الحكومة يؤكدون أنه حتى فى الحالات التى يحاول فيها الملاك إثبات دعاويهم بمقتضى عقود التابو فإن هذا لا يكفى لإثبات مشروعية هذه الدعاوى ، أو كثيرا ما حصلوا على الشهادات الدالة على الملكية لقاء مبالغ بسيطة وبطرق لا يقرها

الضمير كثيرا . ولذلك غالبا ما يعجزون عن إقامة الأدلة المشروعة ، بينما يستطيع المزارعون الفعليون أن يبينوا أنهم وأسلافهم يعملون فى الأرض لسنوات كثيرة خلت .

والنظام السائد هو المشاركة مع ما يصاحبه من اختلافات من حالة إلى أخرى مما نلقاه بالعراق كذلك . فالمزارع لا يستطيع الإدعاء بان له حق ملكية الأرض أو العمل فيها ، ولكنه يحصل على نصيب يتراوح بين ٣٠ ٪ . ٥٠ ٪ من المحصول ، وهنا تقع مسئولية المحافظة على نظام الرى على المالك أو المستأجر الكبير . ويلقى نظام المشاركة التحبيذ فى الجهات التى لا يستطيع فيها الملاك دفع أجور للعمال بسبب عدم توافر القدر الكافى من رأس المال لديهم . ونظراً للاختلافات الظاهرة فى نظم الزراعة بالعراق لهذا نجد فوارق ملحوظة فى الكيفية التى يتقاسم بها المستأجر والعمال الزراعيون مصالحهم برغم أن الحقائق نفسها وبخاصة نظام المشاركة ظلت منتشرة أجيالا طويلة . وقد استطاع مؤلف هذا الكتاب فى ربيع سنة ١٩٣٣ أن يلاحظ توزيع غلة المحصول فى العراق الاوسط ، فنصيب الحكومة ١٠ ٪ ، والمالك أو المستأجر الكبير (أو المؤجر) الذى تعترف به الحكومة له حصة أولى قدرها ٧ ونصف ٪ وهناك ٢ ونصف ٪ لرئيس الفلاحين الذين يقومون بزراعة الأرض (ووظيفة هذا الشخص المراقبة فى الغالب) . ومن النسبة الباقية ومقدارها ٨٠ ٪ يحصل المستأجر الكبير على ٤٠ ٪ وما تبقى فللفلاح الذى يزرع الارض فعلا وإن كانت النسبة التى من نصيبه يخصم منها القليل لتغطية بعض النفقات المحلية . وفى كثير من الحالات نجد أن المستأجر الكبير هو نفسه الذى يتولى إقراض المستاجر من الباطن ، البذور وغالباً الادوات ويتقاضى لقاء ذلك فائدة مالية عند جمع المحصول .

والأحوال الاجتماعية فى الزراعة أعظم تأخراً فى العراق منها فى بلدان الشرق الاوسط الأخرى ، فالعراق مثل منذ القدم يدل على الأخطار التى تهدد تقدم البلد حين يشعر بالنقص فى عدد سكانه . فنقص الأيدى العاملة ، وبخاصة فى حالة زراعة المساحات المروية الكبيرة ، مشكلة من الحدة بحيث أدت إلى قيام نظام من العمل شبه الإجبارى من جانب الفلاحين فضلا عن الإلغاء الواقعى لحقهم فى حرية الانتقال . ففى مزرعة كبيرة فى الشمال الشرقى من بغداد جرت عادة مديرها على استئجار العدد اللازم من الفلاحين عن طريق الرئيس (المرقال) وهؤلاء مسئولون بصفة شخصية

عما يدفع لهم مقدما ولا يستطيعون مغادرة الأرض دون إذن بذلك ، فهم تحت رحمة الدائن الذى يستطيع بمعونة الحكومة أن يعيدهم إذا دعت الضرورة . ولادارة المزارع الكبيرة يكاد يعد الحصول على العمل الأجير أمرا متعذرا فإذا استطاع الفلاح إن يجد لنفسه محلا للاقامة الدائمة تصبح مشكلة العمل فى كثير من الجهات غير قابلة للحل ، ولهذا يستطيع المالك الكبير أن يحصل على العمال الذين لا يرتبطون بمحل إقامة معين ، حتى ولو كانت الوسائل التى يعمد إليها مما لا يقره وازع الضمير. هذا من جهة ومن جهة أخرى ، نجد فى مناطق النخيل أن للمستأجرين من الباطن دعاوى قبل الملاك أبعد مدى إلى حد بالغ من الالتزامات القصيرة الأجل المفروضة على الملاك فى مناطق زراعة القمح . ولما كانت زراعة النخيل عملية طويلة يحاول المالك أن يثير اهتمام المستأجر أو الفلاح من حيث العناية بالمزارع لأجل طويل ، ولهذا فى منطقة البصرة تعطى للمستأجر مساحة قدرها ٨ جريب (الجريب يساوى ٣٫٩٨٨ كيلو متر مربع) ، يعمل على تحسينها وغرس النخيل فيها خلال مدة تتراوح بين أربع وخمس سنوات . وإذا رغب المالك فى اخراج المستأجر تعين عليه أن يدفع له ١٨٪ من قيمة الأشجار بما فيها تلك التى لم تثمر بعد . وإذا كانت زراعة أراضى النخيل تتم بواسطة العمل الأجير فان الأجر يدفع نقداً (ثلاثة شلنات فى اليوم بأسعار ماقبل الحرب) أو عيناً ، فضلا عن مبلغ خاص مقابل العمل الإضافى كتطهير الترع . وكذلك يتقاضى العامل هدايا سنوية على صورة ملابس تتراوح قيمتها بين اثنين وثلاثة من الجنيهات الفلسطينية .

ولا يختلف تقسيم المحاصيل من جهة إلى أخرى فحسب ، بل انه يتعرض للتعديل فى نسبه نتيجة للتغيرات التى تطرأ على النظام الاجتماعى والسياسى ، وهنا نلاحظ ثبات نصيب الفلاح بينما يصيب التغيير أنصبة الأطراف الأخرى ذوات المصلحة . فمثلا حين هبط نصيب الحكومة من أراضيها من ٤٥٪ قبل الاحتلال البريطانى إلى ٣٠٪ بل وأقل من ذلك لم يحصل الفلاح من جراء ذلك إلا على فائدة ضئيلة ، أو ربما لم يستفد إطلاقا . وحساب المحصول وتقسيمه طبقاً لنظام مفصل مما يزيد فى ارتباك الفلاح نظراً للأحوال البدائية التى تسود الزراعة العراقية ، ونتيجة لذلك حدث على مر الزمن أن اعتبر دفع ثلثى المحصول للسرقال نسبة تقليدية ومنها يتولى دفع جميع الضرائب المستحقة للحكومة فضلا عن نصيب المالك . وفى حالة الأرض

الخصبة تهبط حصة الفلاح إلى ٢٥ ٪. إذ فضلا عن المبالغ الرئيسية التى يدفعها يتعين عليه أداء بعض المدفوعات والالتزامات الصغيرة التى أقرها وفرضها العرف ، فاذا كان يزرع أرضا تحت اشراف السرقال فانه يدفع له مبلغاً معيناً ثمنا لما يوفره له الأخير من الأمان ، وكذلك عليه أن يشترى بندقية يستعملها تبعا لتعليمات السرقال (وهذا تقليد غريب تخلف من العهد الاقطاعى). وأخيراً عليه التزامات أخرى أقل شأنا يؤديها على هيئة هدايا معظمها للسرقال مقابل ما يؤديه هو وأعوانه من خدمات جماعية (مشتركة) منها بعض المدفوعات العينية للكاتب ومتولى شؤون الرى والضيوف وصانع القهوة . فلا عجب إذن فى هذه الأحوال أن يهبط دخل الفلاح إلى درجة تكاد لا تقيم أوده هو وأسرته . فطبقاً للتقارير الرسمية الدالة على طريقة تقسيم المحصـــول نعلم أن دخل أسرة الفلاح المكونة من ٦ إلى ٨ أشخاص كان يتراوح قبل الحرب بين ١٠ جنيهات وعشرين جنيها بينما يبلغ دخل المالك مائة مثل هذا المبلغ أو مايزيد عن ذلك . ويزداد موقف الفلاح حرجا إذا تذكرنا أن التجار يقدمون له البذور والمال اللازم للزراعة وينتهزون تلك الفرصة للاثراء على حسابه .

سوريا ولبنان وفلسطين

إذا استثنينا الحالات التى يزرع المالك فيها أرضه بنفسه فالنظام السائد فى سوريا يقوم على المشاركة ، ويستطيع المالك انهاء عقد الاجارة فى ختام السنة وليس للمستأجر أية حقوق أودعاوى إزاء الأرض التى يزرعها. ويدفع الإيجار عينا ويقسم المحصول بالنسب الآتية : ٤٥ ٪ للفلاح ، ٤٥ ٪ للمالك ، ١٠ ٪ للحكومة . وقد تصل مساحة الملكيات الكبيرة الى ألوف الهكتارات للوحدة، ولا نجد الملكيات الصغيرة إلا فى الأقاليم الساحلية والمناطق الجبلية ، أما الملكيات الخاصة الكبيرة فأوسع انتشاراً فى سوريا وفى الأجزاء الشرقية والشمالية الشرقية من لبنان وتزرع على أساس المشاركة طبقا لنظام الزراعة الواسعة ، والمستاجر الذى تعوزه الموارد اللازمة للزراعة الكثيفة يعمد إلى الأساليب التقليدية فى الزراعة الواسعة ، كما أن المالك أو المؤجر فى حالة أراضى الحكومة لا يستطيع الإقدام على أى تغيير أساسى فى الأساليب التقليدية نظراً لما يتطلبه نظام الزراعة الكثيفة من نفقات باهظة .

ولا تزال المشاركة تلعب دوراً هاماً فى فلسطين وهنا يتعين علينا أن نميز بين المالك الغائب الذى لا يقيم بالقرية ويؤجر الأرض إلى عدد من المستأجرين المستقلين. وفى حالة النوع الثانى يقوم المالك المقيم بأرضه أو الذى يتولى أمر مزرعة أكبر مساحة باستئجار نفر من الحراثين يزرعون الأرض مقابل أجور تدفع لهم عيناً، وهؤلاء يقرب مركزهم من مركز العمال الزراعيين وان تميزوا عن الأخيرين ببعض الإمتيازات أو السكنى المجانية ونصيب صغير من محاصيل معينة. وفى الحالات التى يؤجر فيها المالك الغائب أرضه للفلاحين فانه غالباً ما يطلق أيديهم تماماً فى إدارة الأرض، وذلك إلى جانب السكن المجانى. كذلك نلاحظ أن هذه الأبعاديات لا تدار بصفتها وحدات اقتصادية وإنما تقسم الأرض بين القرى التى تتكون من مزارع فردية للايجار ويدفع الفلاحون الايجار للمالك الكبير. ويختلف معدل الايجار، فالى عهد قريب كان المعتاد أن يدفع المستأجر للمالك ما بين ٢٠٪، ٤٠٪ من المحصول عيناً، ولكن بسبب ازدياد تسرب الأساليب الاقتصادية الأوربية إلى فلسطين بدأ التحول إلى نظام دفع الايجار نقداً. وإلى الوقت الذى حدث فيه الهبوط الشديد فى الأثمان كان المعدل البالغ ١٠٠ — ١٥٠ ملا للدونم يعادل قيمة الايجار حين يدفع عيناً.

وكذلك نجد أن كبار المستأجرين غالباً ما يستأجرون الحراثين حين تكون مساحة الأرض أكبر مما يستطيعون زراعتها بأنفسهم، وفى هذه الحالة يحصل الحراث على ربع المحصول ويدفع نصيبه من الايجار والعشر كما أنه مضطر أن يساهم فى نفقات حصاد الذرة والباذلاء الصيفية. ويبلغ عدد المزارع بفلسطين ٧٠٫٠٠٠ — ٨٠٫٠٠٠ ومتوسط المساحة للوحدة الواحدة ١٠٠ دونم وإن كانت الملكيات الكبيرة ليست نادرة. إلا أنه بسبب الزيادة فى السكان وانتشار طريقة الزراعة الكثيفة فالاتجاه الواضح نحو الملكيات الصغيرة وبخاصة فى المناطق المروية أو التى يمكن ريها. ونظام الحيازة فى شرق الأردن شبيه بما نلقاه بفلسطين وذلك فيما يتعلق بالمناطق الجبلية. وطبقاً للاحصاء السنوى الذى قدمته الدولة المنتدبة إلى عصبة الأمم سنة ١٩٣٨ كان توزيع الملكيات البالغ عددها ١٥٫٩٦٠ على النحو التالى:

المساحة التقريبية بالدونم	المـلاك	
	النسبة المئوية	العـدد
لغاية ٦٦	٧٩	١٢٫٦٤٩
٦٦ — ١٣٣	١٣	٢٫٠٨٢
١٣٣ — ٢٠٠	٥	٧٥٠
أكثر من ٢٠٠	٣	٤٧٩

خلاصة المظاهر الاجتماعية والاقتصادية للزراعة الراكدة في الشرق الأوسط

لقوانين الأرض الإسلامية الأثر فى تعيين أحوال الملكية فى بلاد الشرق الأوسط ، كما أن نظم الحيازة والتكوين الاجتماعى فى الزراعة من تراث الماضى الإقطاعى أو الشبيه بالإقطاعى فى الشرق . وحدث التطور الرئيسى لقانون الأراضى الإسلامى خلال القرون التى أعقبت الفتوح الاسلامية . وبالرغم من الاختلافات التى نلقاها فى النظم الفردية والبلدان المختلفة نستطيع أن نعد المظاهر التالية مما يميز الفكر القانونى فى الاسلام كما طبق على قانون الأراضى ومن حيث آثاره بالنسبة إلى الأحوال الاجتماعية والسياسية فى البلاد الشرقية .

(١) اقتبس قانون الأرض الإسلامى الأفكار الشرقية بشأن ما للأحكام أو الدولة من ملكية تتسامى عما للأفراد . ومعنى هذا أن لها ، بصورة أو أخرى ، الحق الإسمى فى التصرف فى الأرض . وحتى إذا لم نكن لنلحظ هـذا الأمر فى الأوقات التى فيها يعترى الضعف الدولة حين تصبح مصالح الأسر الحاكمة أو الدولة فى خطر ، فلم يفتر النشاط البادى فى تطبيق ما للتاج أو الدولة من حقوق التصرف فى الأراضى . وحين أقدمت الإمبراطورية العثمانية على إلغاء النظام الإقطاعى عام ١٨٣٩ مقابل منح تعويض طفيف للمقطعين ، فقد تم هذا الإجراء ، الذى أعاد من جديد ملكية الدولة للأرض ، من أعلى ولم يكن وليد ضغط اجتماعى كما حدث فى فرنسا والدول الغربية . حقيقة ظل بعد ذلك للملاك مركزهم الغالب إزاء الفلاحين وأهل المدن ، وأتاحت الإصلاحات التى أدخلت على الضرائب والنظم الزراعية فرصاً لزيادة سلب أملاك الفلاحين كما ولدت إمكانيات جديدة

للشراء والاستثمار مما سارع إلى استغلاله كبار الملاك والرأسماليون من أهل المدن . وهكذا على ما سنرى فى الموضع الملائم ظهرت إلى عالم الوجود طبقة من الملاك لا ارتباط بين نشأتها وبين الأوضاع الإقطاعية .

(٢) وثمت خاصية أخرى يتصف بها قانون الأراضى الإسلامى ويقصد بها أنه يعترف بدعاوى مختلفة فى الملكية بشأن نوع من أنواع الممتلكات غير المنقولة. فقد ترتب على تعدد مظاهر الملكية و مرونتها ، انتشار نظم الوقف والمشاع إلى درجة غير عادية مما انطوى على زيادة القيود على حقوق الملكية والتصدع فيها. حقيقة وجدت هذه النظم أحوالا خاصة لاءمت انتشارها ، ولكن ما كان فى الإمكان أن يبلغ انتشارها هذا المدى الواسع لولا ما تنطوى عليه الشريعة من أفكار مخصوصة بشأن حقوق الملكية . وتجلى الأثر الاقتصادى الناجم من ذلك فى تشجيع عملية تراكم مساحات واسعة من الأراضى فى أيدى قلة من الملاك ، فضلا عن إهمال الزراعة وفساد الإدارة .

(٣) إن الأفكار والنظرات التى اعتنقها المسئولون عن سياسة الدولة وإدارتها فى البلاد الإسلامية كانت متأثرة إلى حد كبير بالدوافع المالية والإقطاعية إلى درجة تماثلت معها مطالب الدولة مع مقتضيات ومطالب الإدارة والجيش أى الطبقات الغالبة فى تلك الميادين مما أساء إلى كافة الميادين الأخرى فى الحياة العامة . وكذلك كان تشريع الأراضى أكثر تأثراً بما ساد من ضرورة تمويل مطالب الدولة منه بالدوافع التى تعين فى العادة الأحوال التى ينظمها قانون الأراضى . لقد حاول ذلك التشريع أولا أن يحل المشاكل المالية والقانونية التى واجهت الجماعة الإسلامية وبذلك أهمل مسائل هامة تعالجها النظم التشريعية الأخرى بصورة بارزة ، وذلك مثل قواعد الوراثة والملكية الجماعية .

(٤) كانت علاقة المالك بأرضه منذ البداية علاقة المنتفع أو الشخص الذى يعيش على ما تدره من ريع . فالنظام الإقطاعى عند العرب والأتراك ، بالرغم من اختلافات معينة ، نوع مخصوص من الجزاء عن خدمات يؤديها المقطع للدولة سواء بصفته محارب أو موظف حكومى ، فلا وجود هنا لمبدأ الولاء وغيره من المعايير التى تميز ملاك الأراضى النبلاء الذين ترجع نشأتهم إلى العصر الإقطاعى . وإن فيما أقدمت

عليه تلك الطبقة من اختيار المدن مستقراً لها أدى إلى انفاق هـذا الريع فى المدن على السلع الاستهلاكية عادة على حساب مناطق الريف التى تعين عليها أن تهيء أسباب هذا اللون من الحياة.

(٥) أما مركز الفلاحين فلعله كان من الناحيـة النظرية أكثر حرية منه فى كثير من البلدان الأوربية قبل تحرير الفـلاحين ، وذلك بالرغم من المظاهر الاستبدادية التى لم تحاول دول الشرق الأوسط إخفاءها . وبالرغم من سماح الأخيرة بوجود كثير من الأنظمة مثل الرق الذى ألغى فى الغرب قبـل أن ينكره الشرق من الناحية القانونية بأجيال ، إلا أن طابع الحرية هـذا الذى اتصف به القانون لم يستطع من وجهة النظر العملية أن يمنع نوعاً معيناً من الاسترقاق الاقتصادى والظلم مما لم يكن له مثيلا فى الغرب حتى فى أسوأ الفترات وفى البلاد الأوربية التى كان الظلم فيها يرهق الفلاحين ، حقيقة كان عبء العبودية الشخصية الواقع على عاتق الفلاح الشرقى أخف وطأة مما فرض على أخيـه الأوربى ، بل إنه فى الجهات الخاضعة للسلطان التركى على وجه الخصوص كان يملك قدراً من الحرية الشخصية ، إلا أن الفلاح فى عـدة من البلاد العربية كان فى مركز يفضله مركز الرقيق الإقطاعى . فقد كان العبد يخدم سيده بشخصه فقط أما الفلاح فكان مرتبطا بسيده لا بشخصه فحسب ، بل وبأسرته وماشيته ولهـذا السيد الحق أن يجلده بالسوط أو يزج به فى السجن ، أو أن يقتله كما كان الحال فى عهد المماليك ، وحتى القرن التاسع عشر عم انتشار طريقة تسخير الفلاحين الإجبارى فى البلاد التى تعتمد زراعتها على الرى فى إصلاح الجسور وبناء الطرق ، وذلك بطريقة وحشية .

إن ما تعرض له الفلاح من امتصاص دمـــه عن طريق الضرائب بصورة وحشية ومن المعاملة غير اللائقة من جانب الملاك والدولة ، ولد فى أغلبية أهـل الريف فى البلاد الشرقية شعورا بعدم الاعتراف البالغ ان لم يكن العداء نحو الدولة ومطالبها . إن هذه الروح العدائية والخامدة التى تمتلىء بها نفوس الجماهير الشرقية بسبب الظروف التى وصفناها آنفا إنما هى تراث تلك القرون وانها لمن المسائل الرئيسية المتصلة باعادة بناء الدول القومية الحديثة النشأة فى الشرق الأوسط [١].

---

(١) هذه الملاحظات عن العصور الماضية (المترجم)

الفصل الرابع عشر

العوامل الطبيعية فى الزراعة الراكدة

عالجنا فى الفصول المتقدمة أحوال الانتاج وهى نتيجة التاريخ الاجتماعى الحديث ولكنها ليست سوى جانب من عوامل كثيرة ساعدت على جمود الزراعة فى الشرق ولا يقل أثر العوامل الطبيعية فى هذا الصدد ، وهذه برغم اختلافها تبعاً للمستوى السائد الذى عليه التطور الاجتماعى والفنى فان لها حتما تأثيراً حاسماً على عملية الانتاج وفى مقدمة العوامل الطبيعية نلقى الأحوال المناخية المحلية .

الاحوال المناخية فى الماضى والحاضر

الثابت منذ الأزمنة القديمة أن الأساليب الزراعية بكافة مظاهرها وتفصيلاتها كنظام الزراعة واختيار المحاصيل ونوع الفلاحة وطريقة البذر والحصاد ، تتوقف بصورة مطلقة على الأحوال المناخية . ولما كان تناقص مساحة المناطق المزروعة فى البلاد الشرقية أمراً لا يحتمل الإنكار ، مما تدل عليه بقايا المنشئات الزراعية المتخلفة من الأزمنة القديمة (مثل الأهوسة وترع الرى ومعاصر النبيذ الخ) فقد كانت مسألة الأحوال المناخية فى تلك الأيام موضع الكثير من الحدس وفى المناقشات الدائرة بصدد هذا الموضوع . فى حالة فلسطين بصفة خاصة وهى البلد الذى اجتذب دائما أنظار العالم المتمدين ، يرى البعض أنه لا بد أن طرأ تغيير فى المناخ منذ تلك الأيام وبخاصة من ناحية درجة سقوط المطر التى يبدو أنها تضاءلت. وإلى هذا النقص فى كمية الأمطار تعزى حالة الجدب التى تسود مساحات واسعة . وهذه النظرية تستند إلى ما ورد فى الوثائق القديمة من إشارات إلى خصوبة تلك المناطق عما يختلف الحال فيها اليوم . ومما يبدو أنه يؤيد هذا الفرض النقص البادى فى المساحة المزروعة ومناطق الريف عموما ، وآثار عملية التحات بالمناطق الريفية والنسبة الكبيرة من الصحراء والاستبس عما نجده اليوم . وبالرغم من هذا فلو أمعنا النظر لوضح لنا أن هذه الظاهرات التى تنم عن الانتكاس والعودة إلى الوراء لا يمكن

تفسيرها على أساس الأحوال المناخية ، ذلك أن نطاق المحاصيل الرئيسية وتوزيعها ومنطقة الزراعة عموما فى الشرق ، وهى مسائل تعينها الأحوال المناخية قبل كل شىء لا يختلف أمرها اليوم عنه فى الأزمنة السابقة التى وصلتنا بشأنها بيانات عن هذه المحاصيل ذاتها . فمنطقة النخيل وخاصة حدها الشمالى تتفق مع ما تحدثنا عنه المصادر القديمة ، وكان شجر الزيتون قديماً يزرع بالمناطق ذاتها التى نجد فيها هذا النبات اليوم .

وينطبق الأمر ذاته على محاصيل أخرى مثل القمح والشعير والتين والكروم والرمان والزيتون ، مما كانت تعد بسببه فلسطين مثلا أرضاً مباركة . وفضلا عن هذه الأدلة المباشرة فهذا التشابه من ناحية المناخ يؤيده عدم اختلاف مقاييس المطر فى عهد المشنا عنها اليوم ، وكون مستوى البحر الميت ظل واحداً منذ الأزمنة القديمة بالرغم من تقلبات طفيفة . فلو أنه قد حدثت زيادة بالغة فى درجة الرطوبة منذ ذلك الحين لزادت كمية الماء فى البحر الميت ولفاض على وادى عربة الواقع إلى الجنوب ، وبالتالى لامتد خليج العقبة نحو الشمال صوب الغور .

والحقيقة أن الأدلة المائية على شواطىء البحر الميت تثبت أن التغييرات التى طرأت على مستوى مائه خلال العصور التاريخية لم تكن لتزيد على أمتار قلائل . وعلى هذا يمكن القول حق ان التغييرات الكبيرة فى الإقليم الزراعى بالشرق الأوسط لا يمكن نسبتها إلى التغييرات المناخية ، وهى حقيقة ذات أهمية إذا أردنا أن نفهم تطور هذه البلدان من الناحيتين الاجتماعية والتاريخية .

العوامل المناخية

أما العوامل المناخية الرئيسية التى تعين عملية الانتاج الزراعى وأنواع النباتات المحلية فهى (١) مقدار ودرجة الدفء (٢) حالات المطر والرطوبة (٣) علاقة المطر بمتوسط الحرارة السنوى (عامل المطر) (٤) دورية الأحداث المناخية (٥) التيارات الهوائية .

(١) مقدار درجة الدفء

بالرغم من الاختلافات البالغة فى الأقاليم الفردية يبدو أن بلاد الشرق الأوسط يسودها معدل حرارة متجانس ، مما يسمح بزراعة نباتات المنطقتين المعتدلة وشبه المدارية ، والاختلافات التى نشاهدها فى هذا المعدل ترجع إلى اختلاف درجة

الارتفاع وخطوط العرض والبعد عن البحر والتعرض إلى التيارات الهوائية والرياحية ، ومما يمثل ذلك تناقص درجة الحرارة بين المناطق الساحلية والأقاليم المرتفعة وهى ظاهرة واضحة بصورة خاصة فى البلاد الواقعة على ساحل البحر المتوسط ، كما نجدها واضحة أيضاً فى بلاد النهرين والبلدان الواقعة على سواحل البحر الأسود وبحر قزوين .

الاختلافات فى درجة الحرارة بين المناطق الساحلية والداخل

اسم المحطة	الارتفاع بالأمتار	المتوسط السنوى لدرجة الحرارة (درجة سنتجراد)
تركيا		
اسطنبول	٢٠	١٤
أنقره	٩٠٥	١٢
أزمير	٥	١٨
اسبرطه	١٠٣٠	١٢
رضا	٧٥	١٤
أرضروم	٩٥٥	٦
سوريا ولبنان		
بيروت	٧٠	٢١
جازين	١٠٠٠	١٦
اللاذقية	٧٠	١٩
حلب	٣٩٠	١٨
دمشق	٧٢٥	١٨
العـراق		
البصرة	—	٢٤
بغداد	٢٥	٢٢
كركوك	٣٣٠	١٩
قبرص		
لارناكا	١٠	٢٠
نيقوسيا	١٦٩	١٩
فلسطين		
تل أبيب	٣٠	٢٠
بيت المقدس	٧٩٠	١٧
جيريكو	٣٦٠	٢٣
عمان	٧٨٠	١٧
مصر		
الأسكندرية	٣٠	٢٠
القاهرة	٢٠	٢١
أسوان	١٠٠	٢٦

وهذه الفوارق فى درجة الحرارة ، مضافا إليها أحوال الرطوبة ، تعين المظهر الخارجى للزراعة . فبعض النبات الذى ينمو فى الوادى الخصيب بمصر العليا يتأثر بصورة جدية إذا زرع فى الأسكندرية حيث يتعرض لتأثير مناخ البحر المتوسط الشتوى . وقد نحاول أن نبحث عبثا فى المناطق الجبلية بفلسطين ولبنان وكردستان عن مزارع الموز والنخيل التى نجدها بوادى الأردن وسهول سوريا والجزيرة .

(٢) حالات المطر والرطوبة

(أ) درجة سقوط الأمطار .

يحصل النبات على حاجته من الماء من مصادر متنوعة فى مقدمتها ماء المطر ، إلا أنه فى كثير من الأجزاء الهامة بالشرق الأوسط يحصلون على الماء من الأنهار أو – إلى درجة أقل – من موارد الماء الباطنى والينابيع ، وان كانت هذه الأخيرة غالباً ما تكون ذات أهمية حيوية فى بعض النواحى . ويختلف توزيع المطر بين البقاع المختلفة ، فهو يتركز فى جهات عدة بجوار البحر وعلى الكثير من السلاسل الجبلية بالأناضول وسوريا ولبنان وفلسطين والمرتفعات الكردية الإيرانية ، فبينما البلاد الساحلية وبخاصة شواطىء الأناضول وسوريا فضلا عن سواحل البحر الأسود وبحر قزوين تسقط عليها مقادير كبيرة من المطر قد تفوق أحيانا المتوسط فى البلاد الأوربية ، فان مساحات واسعة فى داخل بلاد العرب ووسط الأناضول ومصر وجنوب العراق تكاد تكون من الناحية العملية عديمة الأمطار ، والجدول الوارد فى صحيفة ١٤٨ يبين لنا الفارق الكبير فى كمية المطر ويوضح لنا بدون الحاجة إلى تعليق أى الأقاليم يعتمد كلية على الرى الصناعى أى الماء الذى يحصل عليه أو ينظمه الإنسان بنفسه ، حتى بالنسبة إلى المحاصيل التى تقل حاجتها إلى الماء بدرجة واضحة. والقاعدة المعروفة أن الرى يصبح ضرورة حيث يقل متوسط الأمطار السنوى عن ٢٠٠ – ٣٠٠ مليمتر . ومن الطبيعى أن نجد اختلافا بين الجهات التى يتراوح متوسط المطر فيها بين ٢٥٠ ، ٣٠٠ مليمتر وتلك التى يزيد فيها عن ذلك ، والمتوسط الأول يكفى لزراعة الشعير وربما بعض الخضر لمدة فصل قصير إذا أمكن توزيعه على فترات مناسبة . وفى السهول غير المروية والواقعة على مقربة من بحيرة طبرية أو فى جوار بير سبع تختلف الحياة النباتية عنها فى الأودية الكائنة فى منطقة التلال

بفلسطين . وينطبق الأمر ذاته على اقليم الإستبس بداخلية الأناضول إذا قيس ذلك بالمنطقة المحيطة بأزمير . وحتى الإختلافات الطفيفة فى متوسط سقوط المطر لها تأثير بعيد المدى على النباتات الطبيعية بالمناطق المختلفة .

وبينما تتميز المناطق التى يصل فيها متوسط المطر إلى ٣٠٠ مليمتر بطابع الاستبس فان متوسطاً يربو على ٤٠٠ مليمتر يكفى ، إذا وزع بالتساوى ، كما هو الحال فى الجهات الرئيسية بفلسطين وسوريا ولبنان وشرق الأردن والأناضول ، لزراعة محاصيل الحبوب التقليدية فى تلك البلدان (مثل القمح والشعير والذرة والسمسم والأذرة) ، فضلا عن الكروم والفاكهة وهى نباتات تحتاج إلى مقادير معتدلة من المياه . وعلى كل ففلاحة البساتين والتى تتطلب قدرا أكبر من الماء يمكن مزاولتها فى هذه البقاع إذا توافر قدر إضافى من الرى الصناعى . وكذلك نجد أن الندى المتساقط على سفوح آسيا الغربية والجهات المجاورة لها يلعب دوراً هاما فى إمداد النبات بحاجته إلى الماء، ويؤدى وظيفة ماء المطر إلى حد معين خلال فصل الجفاف.

(ب) الرى الصناعى بواسطة الأنهار والترع .

تعلق الجهات التى لا يعتبر فيها ماء المطر موردا رئيسياً الأهمية الأولى على المجارى المائية ، فنى مصر والجزيرة تعتمد الزراعة على نظام الأنهار فيها اليوم كما كان الشأن فى الأزمنة القديمة ، وتنطبق هذه الحقيقة بشكل أوضح على مصر أكثر منها على بلاد النهرين حيث تسقط أمطار غير قليلة في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية . وفى وسط بلاد الجزيرة وجنوبها ، كما فى مصر بوجه عام ، تنشط الزراعة أو تنهار طبقا لامكانية استغلال المجارى المائية لأغراض الرى ، وكذلك بالمثل يلعب الرى بواسطة الأنهار دوره فى سوريا وتركيا إلا إنه بالقياس إلى البلاد السالفة الذكر مقصور على مساحات صغيرة نسبيا ، فصورة الاستقرار وكثافة السكان المشتغلين بالزراعة يتأثران إلى حد كبير بنوع الرى كما هو الحال فى مصر والجزيرة حيث يبدو على المناطق المروية أنها أشبه بواحات منطوية على ذواتها وتتاخم أراضى الصحراء أو الاستبس ، وبذلك نجد المناطق الصالحة للسكنى يزدحم بها السكان وتختلف إختلافا من هذه الناحية عن المناطق غير الصالحة للسكنى . وفى الجهات الأخرى من الشرق الأوسط حيث يغزر المطر ينتشر السكان فى المنطقة كلها ، ويتكون من الجهات الآهلة بالسكان والجهات الأقل ازدحاما كلا واحدا تتداخل أجزاؤه . وهذه الإختلافات فى توزيع وكثافة السكان تنجم عنها فوارق كبيرة فى التكوين السياسى والإجتماعى للبلاد التى تلق فيها هذا الأمر .

نسب الجفاف (عامل المطر) فى الشرق الأوسط

اسم المحطة	المتوسط السنوى		نسبة الجفاف
	المطر (مليمتر)	درجة الحرارة (سنتجراد)	درجة المطر / درجة الحرارة
مصر			
الاسكندرية	١٨٨	٢٠	٩
القاهرة	٢٩	٢١	١
اسوان	١	—	—
فلسطين وشرق الأردن			
تل أبيب	٥٥٠	٢٠	٢٧
بيت المقدس	٦١٤	١٧	٣٦
جيريكو	١٥٠	٢٣	٧
عمان	٣٠٦	١٧	١٨
قبرص			
لارناكا	٤٧٣	٢٠	٢٤
نيقوسيا	٣٧٩	١٩	٢٠
سوريا ولبنان			
بيروت	٨٦٤	٢١	٤١
جازين	١٤٠٩	١٦	٨٨
حلب	٣٧٦	١٨	٢١
دمشق	١٧٨	١٨	١٠
دير الزور	١٧١	٢٠	٩
العراق			
كركوك	٤٢٠	١٩	٢٢
بغداد	١٦٨	٢٢	٨
البصرة	١٧٦	٢٤	٧
تركيا			
استنبول	٧٤٠	١٤	٥٣
أنقره	٣٥٩	١٢	٣٠
أزمير	٦٩٨	١٨	٣٩
أسبرطه	٥٦٦	١٢	٤٧
رضا	٢٥٧٠	١٤	١٨٣
ارضروم	٥٤٨	٦	٩١

(ج) الرى بواسطة الماء الباطنى والينابيع

يعزى الماء الباطنى عادة إلى الأمطار ، وتبدو أهميته بصفة خاصة فى حالة عدم كفاية الأمطار لزراعة المحاصيل التى تتطلب مقادير كبيرة من الماء ، وإن كانت هذه الأمطار ذاتها كافية للزراعة العادية . ويمكن الحصول على الماء الباطنى بحفر آبار يبلغ عمقها أمتارا قليلة أو كثيرة ويرفع الماء بواسطة الإنسان أو الحيوان أو عن طريق الآلات البخارية فى البلاد الأكثر تقدما وللحالة الأخيرة قيمة خاصة بالنسبة إلى زراعة الموالح فى المناطق الصالحة لها . أما الآبار العتيقة التى سنفصل أمرها فيما بعد ، فلا تزال محتفظة بمركزها حتى اليوم فى جميع بلدان الشرق الأوسط . ويدخل فى هذا الباب أيضاً الينابيع حيث تكون المسافات قصيرة . وفى ايران شكل وسط يستخدم فى نقل الماء ، ذلك أن قوة الجاذبية تحمل الأنهار الجبلية التى تكونت بسبب أمطار الربيع ، بواسطة ترع باطنية إلى الحقول وهناك يرفع الماء إلى السطح إذا دعت الضرورة بواسطة ونشات لاستخدامه فى الرى .

(٣) « عامل المطر »

ابتدع ر. لانج العالم فى المسائل المائية صيغة تعرف باسم « عامل المطر » وذلك بقصد تقسيم المناطق المختلفة طبقا لأحوالها المناخية . وهذه الصيغة تمثل العلاقة بين المتوسط السنوى للأمطار ومتوسط درجة الحرارة السنوى ، وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم بلاد الشرق الأوسط . وبرغم أن الطريقة تعتبر بدائية إلا أنها تكفى لبيان الخطوط العامة للبلدان التى تنتمى مثلا إلى منطقة المناخ الجاف . فإذا فرضنا هذه العملية الحسابية $\frac{\text{٤٦٠ مليمتر}}{\text{٢٠° سنتجراد}} = \text{٢٣}$ والرقم الأخير أقل من ٤٠ فمعنى ذلك أن الاقليم جاف ، برغم وجود اختلافات كثيرة النطاق الممتد إلى ٤٠ . ومن جهة أخرى إذا كان عامل المطر أكثر من ٤٠ فمعنى هذا أننا لا نعد المنطقة ذات مناخ جاف حتى لو كانت المناطق المجاورة تسجل عوامل مطر أخرى . وعلى هذا الأساس يقع الشطر الأكبر من الشرق الأوسط فى نطاق « المناخ الجاف » ، بمعنى أن المطر الطبيعى لا يكفى بسبب ارتفاع متوسط درجة الحرارة لايجاد الأحوال التى تمثل المناخ الرطب . وهذا يؤدى بنا إلى نتيجتين لهما دلالتهما بصدد نظامى الزراعة اللذين

يمكن اتباعهما ، وهما الزراعة الجافة والزراعة المروية . ففى الحالة الأولى لابد من اشباع الحاجة إلى الماء عن طريق الأمطار التى تسقط خلال الفصل المطير حتى ولو كانت عملية النمو لا تتمشى مع هذه الشهور ، وهذا يتطلب حفظ ماء المطر فى التربة خلال أشهر الجفاف . أما فى الزراعة المروية فالاعتماد الكلى على الرى الصناعى .

وإذا نظرنا إلى بلاد الشرق الأوسط (عدا تركيا) فان الجهات التى يربو فيها عامل المطر على ٤٠ يقال إنها عبارة عن جزر مناخية ، وإذا كانت الزيادة بالغة القدر فان نوع النبات يختلف اختلافا جوهريا بحيث أنها تقرب من حالة «الزراعة الرطبة» . وهذا التحديد يغفل التفصيلات الدقيقة ، ولا يعدو كونه وسيلة عامة للارشاد .

عامل المطر	طبيعة المناخ
صفر — ٢٠	جاف للغاية
٢٠ — ٤٠	جاف
٤٠ — ٨٠	جاف — رطب
٨٠ — ١٤٠	رطب
أكثر من ١٤٠	رطب جدا

(٤) دورية الأحداث المناخية :

لدورية الأحداث المناخية أثر بارز فى ذلك الشكل الذى يتخذه مجرى العمل الزراعى فى الشرق ، وهو أمر واضح بصفة خاصة إذا قيس بالبلاد الشمالية . فانتظام فيضان النيل فى أواخر الصيف بسبب الأمطار التى تسقط عند منابعه ، وفيضان أنهار الجزيرة خلال الربيع ، من العوامل الرئيسية التى نظمت دائما الأعمال الزراعية فى مصر والعراق . ولا يزال القوم فى مصر حتى اليوم يحتفلون فى العاصمة بالفيضان على أنه حادث سنوى هام ، وعيد قومى تصاحبه بعض الطقوس التقليدية القديمة . وإذا أغفلنا بعض نواحى الاختلاف الطفيف ، فالمطر ببلاد الشرق الأوسط ذات المناخ الجاف يسقط فى موسم واحد ، وهنا تنقسم السنة طبقا لفصلى المطر والجفاف ويتبع ذلك تحديد موعد العمل الزراعى . وبالمثل يحدث الندى فى فترات منتظمة بحيث يمكن الاعتماد عليه كعنصر من عناصر الاقتصاد المائى فى عالم النبات .

وأخيراً فالدفء المتزايد الذى يبلغ ذروته فى أشهر الصيف والذى يتميز بالانتظام من حيث حديه الأعلى والأدنى كما تدل على ذلك الملاحظات التى سجلت خلال سنوات كثيرة ، له تأثير حاسم بسبب هذه الدورية على اختيار المحاصيل وتتابعها وعلى أساليب الزراعة بوجه عام . وحتى الأحداث المناخية الضارة بنمو المحاصيل كالرياح الحارة المعروفة باسم الخماسين ، تقع بانتظام كل عام وفى أوقات محدودة هى شهرى مايو واكتوبر عادة .

(٥) التيارات الهوائية — الرياح

تعد التيارات الهوائية فى البلاد الشرقية عاملا مناخياً ذا تأثير بالغ على الحياة النباتية والأساليب الزراعية . فالرياح الآتية من البحر محملة بالرطوبة تتوغل داخل البلاد اذا لم تصدها حواجز جبلية ، وفى الحالة الأخيرة يرتفع هواء البحر ويتكاثف البخار حيث يتحول إلى ندى وضباب أو مطر ، وهذا الاختلاف فى درجة رطوبة الهواء حتى فى الأماكن المجاورة يكون واضحا بصورة غير عادية كما نلاحظ ذلك من الجدول التالى :

متوسط الرطوبة النسبية فى الهواء

تل أبيب ــ يافا	مايو سنة ١٩٣٨	٨٠	فى المائة
ميناء اللد الجوى	« «	٦٩	
بيت المقدس	« «	٦٢	
چيريكو	« «	٤٧	

والمسافة بين تل أبيب وبيت المقدس أقل من ٥٠ كيلو متراً ، ولا تكاد تبلغ ٢٥ كيلو متراً فيما بين بيت المقدس وچيريكو ، وخلال أشهر الصيف يصبح نسيم البحر الأكثر برودة عاملا هاما فى تنظيم درجة الحرارة اليومية ، ونراه فى مناطق ساحلية كثيرة بآسيا الصغرى يتوغل إلى الداخل بسبب اشتداد حرارة القشرة الخارجية من الأرض ، ويرحب به الانسان والحيوان لانه يخفف من وطأة الحرارة اليومية بالداخل . وقد أشرنا إلى الأضرار الواسعة النطاق التى تصيب النبات بسبب الرياح الحارة الآتية من الداخل ، فإذا طال أمدها فقد تسبب إهلاك المحاصيل بأسرها . وكذلك سلفت الإشارة إلى استخدام الرياح بصورة منتظمة فى الأغراض الزراعية

مثل تذرية القمح فى الجهات التى لا تزال تستخدم الآلات والطرق التقليدية ، ذلك أن الفلاح يذرى القمح فى الهواء فيهبط الحب الثقيل الوزن ويتطاير القشر .

طابع الاستبس بالبلاد الشرقية

من أبرز النتائج المترتبة على الأحوال المناخية بالشرق الأوسط غلبة طابع الاستبس على جانب كبير من أراضيه . ولما كانت هذه الكلمة يحوطها الغموض أحيانا يحسن بنا أن نعمد إلى التعريف الذى صاغه همبولدت ومنه نعلم أن الاستبس تشمل الأراضى التى تخلو من الغابات ولكن تنمو فيها الأعشاب والشجيرات بما فى ذلك مجموعات صغيرة من الأشجار تتناثر هنا وهناك بخلاف الواحات . وبمجرد أن يشغل النبات الذى من هذا النوع أقل من نصف المساحة بدرجة كافية فإن مثل هذه المنطقة توصف بأنها صحراء حسب الاصطلاحات المعروفة فى علم النبات . وطبقاً للنتائج التى وصل إليها راتزل ، وهتنر ، وهاهن تعد أقاليم الاستبس أصلح المناطق لإقامة شعوب على درجة معينة من التطور مثل القبائل الرعوية أولئك الذين يعيشون على الصيد والقنص والتقاط الجذور والبذور ، والغابات والمرتفعات التى لا تزال فى الفطرة يصعب اختراقها ويقل فيها الغذاء والحيوان إلى حد كبير ، وذلك بخلاف مناطق المراعى التى يسهل اختراقها ودراستها ، كما تتوافر فيها نسبياً النباتات المغذية والفاكهة والبذور والجذور الصالحة للأكل وبخاصة نباتات العلف الصالحة لغذاء الحيوانات التى ترعى هناك . ومناطق الاستبس فى آسيا عملت على قيام الشعوب الرعوية وخصوصاً الرعاة الرحل الذين يغلبون على هذه البلدان .

ويرجع بقاء هذه القبائل الرحل حتى اليوم إلى أنها تستطيع التجوال فى هذه المساحات الشرقية الواسعة والاحتفاظ بأسلوب حياتها دون التقيد « بالزمان والمكان » ، فضلا عن أن النبات الذى ينمو هناك يضمن لها ، حتى فى الصيف ، إشباع الحد الأدنى من مطالب حيوانات الركوب . وثمت اعتبار آخر يزيد من أهمية الاستبس فى هذا الصدد ، لأن مثل هذه المناطق بالشرق الأوسط تصلح على وجه الخصوص لبعض وسائل المواصلات وبخاصة حيوانات الحمل والجر ، ولذلك فلها

ميزة على مناطق الغابات والجبال من حيث قلة العقبات فى وجه الانتقال . وأكثر من هــذا فلها ميزة كونها المعبر بين الغرب والشرق ، فالاتصال بين نصفى العالم القديم كان لا بد له أن يكون عبر أراضى الاستبس فى آسيا .

وليس من اليسير أن نحدد الاستبس تحديداً دقيقاً . حقيقة نستطيع أن نسترشد بنتائج الأبحاث التى وصل اليها علماء النبات من حيث التأكد من الأنواع الخاصة بمناطق الاستبس إلا أن الحدود غير دقيقة نظراً لأننا نجد غالباً المناطق النباتية الرئيسية ضيقة جداً وبخاصة فى سوريا حيث تطغى الاستبس على مساحة أراضى الغابات الأصلية ، وعلاوة على ذلك فالاختلافات فى درجة سقوط الأمطار معيار طيب لبيان طابع الاستبس فى مساحة ما ، وحتى هنا قد تتداخل الحدود فيما بينها . ومهما يكن من أمر ، يمكن أن نسبغ هذا الطابع على الجهات التى يتراوح متوسط سقوط المطر فيها ما بين ٢٠٠ ، ٣٠٠ مليمتر . بينما إذا قل المتوسط عن ذلك تنتمى الجهة إلى اقليم الصحراء ، كما تدخل فى نطاق الغابات الأصلية إذا بلغ ٤٠٠ مليمتر أو زاد عن ذلك .

التربة وخواصها

ليس مما يدخل فى نطاق هذا المؤلف أن نقدم وصفا مفصلا للأنواع الرئيسية من التربة فى البــلاد التى نحن بصددها ، أو نتوسع فى الحديث عن أهميتها للاقتصاد الزراعى بالشرق الأوسط . وبرغم هـذا يجب أن نلفت النظر إلى ما للتربة من خواص ذات تأثير دائم على نظام الزراعة فى هـذه البلدان . وحسب الأبحاث الحديثة تنحصر الميزة الأولى لتربة الاستبس فى غناها على وجه الخصوص بالفسفور والبوتاس برغم فقرها فى الأزوت . ولهـذا السبب نجد الفلاحين وأشباه البدو ممن يزرعون القمح فى مناطق الاستبس بسوريا والأناضول وأرض الجزيرة يستغنون عن تسميد التربة ، إذ من الواضح أن الطبيعة تجدد غذاء النبات بدون معاونة من الإنسان . إلا أن للمناخ الجاف نتيجة غــير مرغوب فيها ، تنحصر فى عظم تكوين الأملاح مما تعانى منه الزراعة فى البلاد الشرقية إلى حد كبير . ويرى سيجمند أن تكوين الأملاح يرجع إلى الأحوال المناخية السائدة فى مساحات واسعة بالشرق الأوسط ما يترتب عليه من جهة عظم تبخر الماء ، كما

ينجم عنه من جهة أخرى أن تتشبع الأرض المروية أحيانا بالماء من المصادر الفوقية أو التحتية وإذا كان للمناخ الجاف أثر صالح من حيث احتفاظ التربة فى مناطق الاستبس بالمواد الغذائية ، إلا أنه يسبب فى حالة التربة القلوية والرى الصناعى ازدياد تراكم الأملاح على الطبقة العليا من التربة . وفى المناخ الجاف وحده نجد أن الأملاح التى تكونت نتيجة التحلل لا تهبط إلى الطبقة التحتية من التربة ، فالحركة الشعرية التى تدفع المواد المذابة من التربة إلى السطح ينشأ عنها فصل الملح بسبب البخر . وفى حالة البخر الشديد عند السطح نجد أن الماء الذى يحتوى على الملح يجتذب إلى أعلى مخلفا ما به من الأملاح فى المستويات العليا من التربة . وإذا كانت عملية تكوين الأملاح نشيطة نرى الملح واضحا فوق سطح التربة وتتكون قشرة ملحية يسهل تمييزها . وان تربة تتراكم عليها الأملاح على هذا النحو لتجعل أى شكل من أشكال الزراعة مستحيلا ، بل ان عملية تكوين الملح تكفى حتى فى المراحل الأولى للقضاء على ما قد يكون موجودا من محاصيل . وفى مصر تقدر مساحة الأراضى الملحة بالدلتا وحدها بمليون ومائتى ألف من الأفدنة ، ويمكن زراعتها إذا استخدمنا وسائل صرف واسعة النطاق لازالة الأملاح فى حالة الذوبان . ولقد كان تكوين الاملاح فوق الاراضى بمصر مشكلة حادة منذ اصلاح نظم الرى ، لان التهديد التى تتعرض له إنتاجية التربة بسبب ازدياد الاملاح يعد من أخطر المشكلات التى تواجه الزراعة المصرية . ويرى لفيف من الخبراء أن الثمن الذى يتعين دفعه اتقاء توسيع نطاق المساحة المنزرعة بوسائل الرى الحديثة مما يجعل العملية كلها موضع الشك من حيث جانب الكسب فيها .

خلاصة — أهمية الاحوال الطبيعية فى تعيين شكل الاقتصاد الزراعى بالشرق الاوسط

إن الحقائق التى عرضناها فى هذا الفصل ينبغى أن تبين لنا فى وضوح ما للأحوال الطبيعية من أهمية بارزة بالنسبة إلى الشكل الذى يبدو فيه الاقتصاد الزراعى بالشرق الأوسط ، ولا توجد جهات خلاف بلدان هذا الأقليم يظهر فيها أثر القوى الطبيعية من حيث المظهر النباتى للتربة ، أو الانتقال العنيف من

المزروع إلى الصحراء المجدبة ، أو فى تأثير حرارة الشمس ، أو فيما للماء من نعمة .
وأين هى المناطق الأخرى التى تتحدث بشأنها أقدم المصادر عن قسوة الجو ، والحرارة والبرودة ، والفيضان والجفاف ، بهذه الصورة التى تؤثر فى النفس وتتميز بالإخلاص كأنما سطر ذلك بالأمس فقط . إن التوزيع الجغرافى للمحاصيل فى بلاد الشرق الأوسط لا يزال حتى اليوم متفقاً من الناحية العملية مع ما كان قائما فى الأزمنة القديمة ، على الأقل بدرجة أعظم مما نلقاه فى أوربا . لحدة الظواهر المناخية ، إلى جانب انتظامها مما له أهمية خاصة فى هذا الصدد . ففى المناطق الجافة تماما مثل مصر العليا تمر الأعوام لا يسقط فيها المطر إلا بين الحين والآخر ، ويرتفع ماء النيل وينخفض بتلك الصورة المؤكدة التى يتصف بها القانون الطبيعى . وفى الجهات التى تعد وسطاً ما بين حالتى الجفاف والرطوبة ظل المناخ خلال العصور الماضية يخضع ويتأثر بتعاقب أمطار الشتاء وجفاف الصيف . وحتى فترات الطوارىء التى يسببها نقص المطر أو الخماسين تحدث بقدر من الانتظام . هذا التجانس الذى يصحب هذه العملية كان له أثره فى تقوية ما لدى الفلاحين من ميل إلى الاحتفاظ بالأوضاع المستقرة منذ القدم . وكذلك نجد أن الأحوال السائدة فى مناطق الصحراء والاستبس التى تشغل جزءا كبيرا من إقليم الشرق الأوسط ، قد فرضت بالمثل على الجماعات المقيمة هناك ، أى القبائل الرعوية الرحالة ، أشكالا محدودة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية تميزت بالسكون البالغ بفضل ثبات الأحوال الطبيعية فى أراضى الاستبس.

هذه الحياة المتنقلة التى تحياها القبائل الرحالة من العرب والكرد والتركمان كان لها أثر واضح من حيث الصورة التى اتخذها التاريخ الثقافى والسياسى بالشرق الأوسط، ذلك أن قيام التهديد من جانب العصابات الرحالة الضاربة على حدود مناطق الزراعة أضعف من الدوافع التى تحمل سكان الأخيرة على التقدم ، ففى كثير من الحالات كانت إغارات تلك القبائل الرعوية سبباً فى تدمير مساحات بأكملها من الأراضى المزروعة . وكان الضغط الواقع من جانب هذه القبائل من القوة بحيث أن أسلوبها فى الحياة استطاع بوسائل مختلفة أن يمس عادات الأهلين المستقرين ويؤثر فيها .

ومقابل هذه المناطق التى نلقى بها المؤثرات المناخية المتشابهة المملة نجد الجهات التى يتوزع المطر فيها على العام كله مما يسمح بقدر أعظم من تنوع الحياة النباتية .
والواقع أن التغييرات التى حدثت على مر القرون بالنسبة إلى المحاصيل المعدة

للتجارة تلقاها بالقياس إلى ذلك أعظم مدى وأكبر مغزى فى أوربا منها فى الزراعة الشرقية . فبينما فى أوربا ترتب على هذه التغيرات التى طرأت على أشكال النبات اضطرابات خطيرة فى النظام الزراعى بأسره ظل شكل الاقتصاد الزراعى بالشرق الأوسط خلال نفس الفترة التاريخية كما هو دون أى تغيير من الناحية العملية . والمزارع طالما يقنع باشباع الحد الأدنى من مطالبه ، يستطيع أن يحصل على القليل اللازم لبقائه وأن يتغلب بسرعة نسبية حتى على الاضطرابات الدائمة التى يسببها الانسان .

ولكن حين نبحث عن العوامل المسئولة عن طابع الجمود الذى يتصف به المجتمع الزراعى فى الشرق الأوسط ينبغى أن نأخذ فى الاعتبار طائفة من المسائل الأخرى بما فى ذلك تأثير الموقع الجغرافى مما سبقت الإشارة إليه . وفضلا عن ذلك ينبغى أن توجه الاهتمام إلى مميزات خاصة بقوى الانتاج فى المجتمع الشرقى مثل صفات العامل الشرقى ، وطابع البدائية الذى تتصف به عدده وأدواته ، وندرة رأس المال ، ونمو السكان .

الفصل الخامس عشر

عوامل أخرى فى الزراعة الراكدة

وثمت عوامل إضافية لها اثرها فيما تتميز به زراعة الشرق الأوسط من جمود، وهى : — (١) عدم صلاحية وسائل النقل فى بعض الأقاليم (٢) التقاليد المتوارثة فى مجتمع إقليم الشرق الأوسط فضلا عما يتسم به العامل الشرقى من صفات خاصة (٣) طبيعة الأدوات والعدد الزراعية (٤) ندرة رأس المال (٥) نمو السكان.

(١) عدم توافر التسهيلات للنقل الواسع النطاق

إن ظروف بعض بلاد الشرق الأوسط لا تلائم نقل السلع التجارية ذلك أن المساحات الواسعة الواقعة بالداخل والتى تصلح لزراعة القمح تفصلها عن البحر سلاسل جبلية . وإذا نظرنا إلى بعض مناطق الأناضول وسوريا لوجدنا أنه لم يبدأ تقدمها ولم يصبح إنتاجها صالحاً للاصدار إلى الأسواق العالمية إلا بعد إنشاء السكك الحديدية والطرق الحديثة فى مستهل القرن . حقيقة سهلت الأنهار فى مصر وبلاد الجزيرة نقل البضائع ، إلا أن السفن البدائية لم يكن فى وسعها أن تسد حاجة النقل الكبير نظراً لضآلة سرعتها وصغر حمولتها . وقد قيدت الزراعة بطريقة مصطنعة فى مساحات واسعة من آسيا الصغرى لأنه لم يكن من المستطاع حل مشكلة نقل الانتاج الآخذ فى الازدياد . ونظراً لهذه العزلة الناشئة من نقص وسائل المواصلات خلال القرون الماضية نجد أنه باستثناء المناطق الساحلية اقتصرت الزراعة بالشرق الأوسط على انتاج ما يلزم السوق المحلية . ولم يقف أمرها عند هذا الحد بل لقد حرمت بوجه عام من كافة الدوافع المشجعة الآتية من الخارج . ولم يعرف الشرق تلك الأنواع الجديدة من المحاصيل والتى كانت حوالى ذلك الوقت آخذة فى تغيير نفس الأسس التى تقوم عليها الزراعة فى الغرب .

(٢) العامل الشرقى وصفاته المخصوصة

هذه العوامل الخارجية تدعمها أخرى مستمدة من أسباب اجتماعية . فروح المحافظة على التقاليد وهى الظاهرة التى تميز المجتمع السابق للعصر الرأسمالى ، والمجتمع

الزراعى بوجه خاص ، فى ظل الظروف الأصلية التى لم تتطور بعد ، — هذه الروح ربما بلغت فى الشرق قوة لم تصل إليها فى جهة أخرى من العالم . فهذا الميل الكامن فى مجتمعات الفلاحين نحو عدم تغيير أساليب العمل والحياة زادت من قوته بصفة خاصة اتجاهات مماثلة ينطوى عليها الدين الاسلامى ، كما يضاف إلى ذلك أيضا ما فى الفلاح الشرقى من صفات فسيولوجية وسيكولوجية نمت على مر الأجيال إلى جانب أسلوبه فى العمل والحياة . ولعل فى مقدمة هذه الصفات عقليته فى العمل . وكانت النتيجة المترتبة على ذلك التعلق العنيد بأهداب أساليب الانتاج التقليدية ، يصحبه فى بعض الأوقات قوى غير عادية فى الاحتمال من جهة أخرى . ومن هنا يبدو أن صفات العامل الشرقى مسألة تتطلب بحثاً دقيقاً . ونظراً إلى ما ينطبع فى النفس من ملاحظة هذه الصفات والمميزات الخاصة بالعامل الشرقى فقد يغرينا هذا على التعميم فى أحكامنا الأمر الذى قد يقودنا إلى استخلاص نتائج خاطئة ، كأن نتحدث مثلا عن الخمول الشرقى . ولكن هذه المشكلة المعقدة لا يمكن التماس الحل السليم لها بغير الإجابة على بعض أسئلة أولية . أولا : هل هناك شىء يقال له مستوى متجانس من العمل الشرقى ؟ ثانيا : إلى أى حد يحق لنا أن نعتبر هذه الصفات الحقيقية أو المزعومة التى يتصف بها العامل الشرقى ظاهرة مؤقتة أو وليدة الصدفة ؟ وإلى أى حد نعدها متصلة بصورة دائمة بالعوامل المناخية والجغرافية الحالية وبالعوامل التاريخية والدينية ؟ أما من حيث وجود صورة عامة تمثل العامل الشرقى فمن الواجب أن نميز بين العامل الذى له محل إقامة مستقرة وذلك الذى يؤتى به من الجماعات التى لا موطن لها مستقر ، ذلك أن العلاقة الداخلية بالعمل المنتظم يوما بعد يوم والتى تربط العامل بمحل عمل ثابت لا بد أن تختلف بالضرورة كما يختلف البدوى الذى يجعل أكبر الأهمية على التجوال وعدم التقيد عن الشرقى المقيم فى منطقة إقامة ثابتة حتى ولو كان اخلاص الاخير للعمل المنظم والمتخصص لم يبلغ بعد المستويات السائدة فى الغرب .

ولنبدأ بملاحظة السكان من غير أهل الاقامة الثابتة وصلاحيتهم لممارسة أساليب الانتاج الحديثة فى الصناعة والحرف اليدوية . فالأغلبية الساحقة من الكتاب الذى حصلوا على خبرة بشأن هذا الأمر عن طريق الاتصال المباشر قد وصلوا إلى رأى سلبى . فمثلا نجد أن چارڤيس الذى ظل سنوات كثيرة محافظا لشبه جزيرة سيناء يصف

لنا تجاربه بصدد موقف البدوى العربى ازاء مطالب الحضارة وامكانية اشباعها عن طريق العمل ، وهو إذ يحدثنا عن الشبان الذين جاء بهم من قبائل البدو خلال الحرب العالمية الأولى للعمل مؤقتا فى مصانع المهندسين الملكيين يقول : « لقد تعلموا النجارة والحدادة بسهولة عجيبة واكتسبوا خبرة كبيرة خلال سنة واحدة وكانت الأجور التى تدفع لهم تعد بالنسبة إلى البدوى ثروة لاحد لها ، ولكنهم لم يواصلوا العمل باطراد ، إذ بعد ثمانية عشر شهراً أو عامين نجد هؤلاء الصناع يغادرون مكان العمل دون سابق انذار ونراهم بعد ذلك يرعون قطيعا من الأغنام فى الصحراء مقابل أجر يبلغ جنيها فى السنة ، ويعدون سعداء لو استطاعوا الحصول على أجور إطلاقا ، بينما كان يدفع لهم بصفتهم عمال ستة جنيهات فى الشهر الواحد» . وتفسير هذه الظاهرة عند جارفيس أن اعرابى الصحراء يكره الحضارة لأن معناها أن يقيم فى بيت ولا يتجول حسب إرادته ، وأن يراعى مواعيد محدودة وأن يتبع عادات معينة تنتقص من حريته ، وكل هذا يبدو غير محتمل فى نظره . وفضلا عن هذا الدافع على التحرر الشديد من المطالب الإنسانية فان عقلية العربى من ناحية العمل تتأثر كذلك باعتبارات أخرى ناشئة عن نفوره من أى نوع من أنواع الخضوع وهو الأمر الذى يستتبعه القيام بأى عمل للغير . أما برترام توماس، وهو ثقة فى أحوال المعيشة بين الأعراب ، فإنه يعزو هذا النفور من العمل إلى ميل العرب إلى العبودية ويقول :

« ان الاجابة عن السؤال التالى وهو (لماذا يريد العرب عبيداً ؟) تنطوى على ناحيتين احداهما اجتماعية والأخرى اقتصادية . فالرق جزء تقليدى من الكيان الاجتماعى . فعرب شبه الجزيرة تحول كبرياؤهم دون أداء اعمال الخدم وتمنعهم روح الاستقلال من اطاعة سيد ، ولهذا نجد الأثرياء منهم اما أن يعملوا بأنفسهم أو يعمدوا إلى استخدام العبيد . وهذا هو السبب الذى من أجله أخفقت كافة المحاولات التى بذلت للقضاء على الرق ، بين شعب فقير لا يملك الا القليل مما يزيد على مجرد مطالب العيش » .

وأخيرا تجب الاشارة إلى الآراء التى أبداها دوتى وهو يصف الأحوال السائدة خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، إذ نراه لا يمل الحديث عما لدى العرب من روح القصد والاستقلال وهى أسباب تجعلهم لا يميلون إلى العمل حتى فى جهاتهم . وإذا كان دوتى لم يقم بدراسة خاصة لهذه المسألة إلا إنه يشير فى كثير من المناسبات إلى أن أعمالا معينة كانشاء الحصون فى الصحراء وحفر الآبار كان

يؤديها البناءون المسيحيون ، وفى هذا يقول « إن من الأمور الظاهرة أن النصارى هم الذين بنوا طريق الحج إلى المدينة » . ومن الحقائق الواضحة بذاتها أن هذا الإباء أو الاحتقار صوب العمل المنظم أمر لا نلقاه بمثل هذه الدرجة بين السكان ذوى الإقامة المستقرة فى حالة بلغت فيها عملية إقامة الحياة الحضرية مبلغاً متقدما ، فمطالب إنشاء المبانى مما ينشأ عن عملية الإقامة ، فضلا عن تهذيب العادات وارتقائها (من حيث الملبس والمأكل الخ) ليستدعى وجود طبقة مستقرة ومتخصصة من رجال الصناعة .

وهذا ينطبق بالمثل على المجال الريفى ، وعلى كل فى كل من الحرف اليدوية والزراعة بالشرق اختلاف ظاهر عن عقلية العمل التى نلحظها فى بلدان الإنتاج الحديثة . ومن الأدلة الواضحة على هذا الاختلاف نظرة جانب كبير من العمال والفلاحين إلى الآلة والتحسينات الحديثة التى دخلت على أساليب الإنتاج ومثال ذلك أن آلة لتنظيف البذور وصلت إلى قرية تركية فى الأقاليم الغربية من الأناضول قبل الحرب العالمية الأولى ، ولكننا نعلم من تقرير وضعه كاظم رضا أنها ظلت مهملة لا يستعملها أحد ، ويسرى هذا الأمر على استخدام آلات أخرى.. ولقد جمع ، ا. روهل طائفة من الحقائق الطريفة عن الأحوال السائدة فى شمال إفريقية فيقول :

« كم كانت ضآلة النجاح الذى أحرزته الجهود التى بذلها الفرنسيون لرفع المستويات الفنية فى الجزائر ! فقد أطلعوا الفلاح الجزائرى على المحراث الفرنسى الذى يشق شقوقا عميقة فى الأرض ولكنه لم يستخدمه إلا لماما . وفى إقليم القبائل أسست مدرسة صنائع لتعليم الحدادة والنجارة واصلاح الآلات الخ ولكنها أحرقت . وفى قسطنطين وضعت الحكومة ١٠٠٠ر٠٠٠ فرنك تحت تصرف أصحاب المدابغ ليتسنى لهم شراء الآلات الحديثة ، كما أبدت استعدادها لإحضار نفر يعلمونهم كيفية إدارة المدابغ ولإمدادهم بمادة الدباغة بسعر التكلفة ، فلم يأبه أحد بذلك . وأقام موظف كبير بيوتا صغيرة ذات اسطبلات وذلك لسكنى بعض المشايخ من قبيلة الفليت وكان هدفه من ذلك أن يعمد الآخرون إلى تقليدها ، ولكن هؤلاء المشايخ نصبوا خيامهم ولم يمسوا البيوت.

وفيما يتعلق بأحدث العهود نجد فى تركيا الجديدة ما يشهد بعدم توافر الميل من جانب العمال إلى الخضوع لمطالب العمل فى الصناعة الحديثة :

« ... ان الذين يعملون الآن بالمناجم جىء بهم من صفوف الفلاحين ومنهم نسبة تتراوح بين ١٥ ٪ و ٢٠ ٪ من العمال المنتظمين ، بينما يعمل الباقون بصفة مؤقتة . فهؤلاء القوم يأتون بقصد الحصول على بعض المال الذى يساعدهم على تحقيق رغبة محدودة فى نفوسهم ، كأن يدفعوا مثلا ما عليهم من ضرائب أو مواجهة مطالبهم الجوهرية والبسيطة . وهم يشتغلون لمدة تتراوح بين ١٥ - ٢٠ يوما وعلى الأفضل لمدة شهر ونصف ، وبمجرد حصولهم على المال اللازم يعودون إلى

قراهم .... وانتاج العمال الذين يشتغلون معنا بطيء بشكل لا يحتمل الموازنة بالأحوال السائدة فى أوربا . فبينما نجد أن انتاج المعدنين الأوربيين يتراوح مابين ١١٠٠ ، ١٧٠٠ كيلوا جرام ، طبقا لدرجة التطور وطبيعة المنجم الجيولوجية ، يبلغ هذا الانتاج فى حالتنا ٨٣٠ كيلو جراما على الأكثر .... أما الفلاحون (الذين لا تتعدي مطالبهم الحد الأدنى نتيجة المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة خلال القرون الماضية) فيتفاوت اهتمامهم بالحصول على الكسب ، بل فى الواقع ليست لديهم أية رغبة فى ذلك »(١) .

ولقد حاول النظام الجديد أن يؤثر فى نظرة العمال وموقفهم من العمل فى المصانع بتحسين أحوال المعيشة ، ولكن الإصلاحات التى من هذا القبيل إنما ساعدت على كشف ما تنطوى عليه مسائل العمل وأحواله هذه من تعقيد :

ومن الأمثلة التى تدل على ذلك عدم رغبة العمال فى تكييف ظروفهم طبقا للاصلاحات الاجتماعية التى أدخلتها لمنفعتهم الشركة التركية . فكثير من العمال أبدى الاعتراض أياما على وجبة الطعام المكونة من أصناف ثلاثة والتى تكلف ٧½ من القروش ، زاعمين انهم لا يتذوقونها ، واضطر المصنع أن يعرض نفسه لخطر البقاء بدون العمال مدة أسابيع إذا أصر على إرسال ملابس العمال لتنظيفها وارسال العمال أنفسهم الى محال الاستحمام . وأحيانا كان العمال يغادرون الأسرة التى تأويهم فى الربيع ويفرشون المراتب على الأرض لينا موا عليها » (المصدر السابق) .

وقد يكون من الأمور السابقة لأوانها أن نستخلص من هذه الأمثلة المستمدة من الحاضر والماضى القريب اختلافا أساسيا عن الأحوال التى كانت بأوربا قبل عصر الرأسمالية الصناعية ، وان سومبارت الذى عالج بإسهاب فى مؤلفه الرئيسى مسألة ميول العمال ، قد جمع عددا وافراً من الأمثلة التى تدل فى الواقع على نظرة مماثلة لدى العمال الأوربيين خلال تلك الفترة . وسنكتفى هنا باقتباس فقرتين تعالجان الأحوال التى كانت قائمة فى انجلترا وهولندة(٢) .

« انجلترا : ان جميع الذين لاحظوا أحوال العمال فى القرن السابع عشر يتفقون على أن العامل لا يعمد إلى العمل إلا فى حالة الضرورة القاسية وهنا لا يشتغل إلا بالقدر الذى يمكنه من كسب ما يقيم أوده . ولهذا السبب كلما رخصت تكاليف المعيشة (وارتفعت الأجور) إزداد كسلا . « هولنده : .... خلال الصيف بأكمله فى القرى المجاورة نجد عددا من العربات عند أبواب المصانع لنقل النساج وزوجه وطفله إلى القرية البهيجة . وعند وصوله هناك يموج الجو

(١) Mitteilungen der Turkiséhen Handelskammer ziir Deutchland, Berlin, 20 th August,1938.

(٢) W.Sombart, Der moderne Kapitalismus Die Vorkapitalistische Wirtschaft, Munchen, 1928,pp.804ff.

بالسرور والمرح ، ولست بحاجة إلى القول إنه بعد أن ينتشى العامل من أثر الشراب والرقص لا يتوافر لديه الميل أو القليل منه للعمل عند أوبته إلى داره ، ويفضل أن يدع الأمور تسير كما هى بدلا من أن يحد من شهواته» .

ومن هنا يبدو أنه فيما يتعلق بموقف العامل إزاء العمل فى الفترة السابقة لقيام النظام الرأسمالى لا نجد فرقا أساسيا بين العقليتين الشرقية والغربية فى كلتا الحالتين وربما باستثناء العالم العربى - نجد أن الدافع الذى يحدد علاقة العامل بالعمل ينحصر فى الحصول على مجرد أسباب العيش . فالنفور من أى مجهود ليس ضروريا ، وذلك من وجهة نظر أشباع الحد الأدنى من مطالب العيش ، والاستعداد لتبديد الشطر الأكبر من اليوم فى الكسل والخمول إلى جانب بذل مجهود جثمانى وعقلى بالغ القدر أحيانا لأغراض أخرى ، دينية مثلا - كل ذلك يعبر عن نفس اختلاف القيم الذى يفصل عالم العصور الوسطى عن عالم القرن العشرين .

هذه الصفة السيكولوجية التى يتميز بها العامل والمنتج فى الشرق لها ما يقابلها فى طبيعة الأدوات وطرق الزراعة الراكدة بالشرق الأوسط .

(٣) آلات الزراعة وطرقها

إن شكل الآلات وطبيعتها مما يعين ويحدد إنتاجية التربة والعمل فى الزراعة . والآلة الرئيسية فى الفلاحة الشرقية عبارة عن المحراث الذى توضح أشكاله المختلفة أكثر من أى شىء آخر ما يتميز به الفلاح الشرقى من روح المحافظة على القديم . وأينما ولينا البصر ، فى فلسطين وسوريا وتركيا ومصر والعراق أو بلاد العرب ، نجد الغلبة للمحراث الذى تناولت يد التعديل الصورة الأساسية التى كان عليها فى الأزمنة القديمة ، وهو بفضل بساطة تركيبه يجعل فى الإمكان استعمال قوة الحيوان لزيادة خصوبة التربة بالقدر اللازم من الكفاية . ويتكون هذا المحراث البدائى من سكين ذات طرف حديدى مدبب على شكل السهم ويختلف طولها وسمكها حسب المنطقة . وهذا السكين مثبت إلى قضيب من الخشب يتصل به المقبض الذى يوجه المحراث أية ناحية ، وأخيراً لدينا العمود الذى يرتبط بواسطته المحراث بناف حيوانات الجر . وتتصل مختلف الأجزاء بعضها ببعض بواسطة الحبال والمشابك أو المسامير الخشبية أو الحديدية والحلقات .

والمحراث الشرقى الذى يستعمل اليوم فى مختلف صوره بالبلدان الشرقية لا يختلف عن

المحراث البسيط الشكل الذى تحدثنا عن وجوده قديماً التوراة أو الصور المنقوشة على الآثار الاسطوانية فى بابل . أما المحراث الذى يستعمل فى أوربا الغربية والوسطى فيعتبر بالقياس إلى ذلك آلة معقدة التركيب ، فبجوار السكين التى تشق الأرض فتحدث خطوطاً تكاد تكون أفقية ، نجد سكيناً تقطع التربة بصورة رأسية ثم أضيف إلى ذلك فيما بعد لوح يقلب الشقوق أو الأخاديد ، وبهذا لا يصبح من الضرورى إجراء الحرث فى اتجاه واحد فقط كما يمكن تقسيم الحقول إلى قطع صغيرة بينما يتعين فى حالة المحراث الشرقى أداء العمل بشكل متقاطع حتى يتسنى تشقيق التربة السطحية بصورة حقيقية . وبطبيعة الحال لا يستطيع المحراث البدائى أن يقلب سوى سطح التربة ولا يصل إلى الأعماق . فالفلاحة العادية لا تكاد تزيد عن عشرة سنتيمترات (حوالى أربع بوصات) بينما يستطيع المحراث الأوربى أن يصل إلى عمق يتراوح بين ٢٥ ، ٣٠ سنتيمترا (١٠ — ١٢ بوصة) ويستطيع المحراث الميكانيكى ان يبلغ أى عمق قد يصل إلى ٨٠ سنتيمترا أى ٣٢ بوصة . وبالرغم من بساطة شكل المحراث الشرقى الوطنى وإنتاجه فانه يؤدى الوظيفة المطلوبة منه ، ذلك أن عدم عمق الفلاحة أمر جوهرى فى الحقيقة بالنسبة إلى زراعة محاصيل الحبوب زراعة ناجحة ، لأنه إذا قلبت التربة إلى عمق أكبر يزداد تبخر ما بها من الرطوبة بسرعة واحدة فكأن الحرث غير العميق يساعد على الاحتفاظ بالرطوبة التى تحتويها التربة التحتية . وعلاوة على ذلك فان ما يتصف به المحراث من بساطة وعدم تعقيد يمكن الفلاح من توجيهه ونقله بسهولة وحرث الأماكن الصعبة أو الحجرية فى الحقول . وإصلاح أجزائه بنفسه إذا دعت الضرورة . وطبقاً لما يراه ستراكوش Strakosch فالمحراث الخشبى الخفيف الذى يستعمل فى مصر تنحصر ميزته فى انه لا يقلب التربة وبهذا يتسنى الاحتفاظ بما تنطوى عليه من رطوبة قليلة ، كانت تتبخر بالكلية لولا ذلك إذا تعرضت للهواء الجاف . وهناك أيضاً انخفاض ثمن الشراء فقد بلغ ثمن المحراث العربى فى فلسطين سنة ١٩٣٠ أربعمائة ملا (٨ شلنات) والمحراث المصرى ٢٠٠ ملا مقابل جنيه ونصف إلى جنيهين للمحراث الأوربى . وبصفته عنصراً فى الآلات التى يستخدمها الفلاح نجد اختلافاً واضحاً بين هذه النفقات والقيمة الكلية للمعدات مما لا يكاد يتجاوز عشرة جنيهات فلسطينية .

وإذا كان المحراث الشرقى عملياً في طابعه وملائما للأغراض المتوخاة منه وأسلوب الزراعة المتواضع الذى يسير عليه الفلاح ، إلا أنه من جهة أخرى أدنى من أن يتكافأ مع المطالب المتزايدة التى تنطوى عليها الزراعة الكثيفة ، وبذلك لا يمكننا من الحصول على الحد الأقصى من الغلة . إنه أداة مثالية طالما لم تتغير الظروف الرئيسية التى تمارس فى ظلها الزراعة .

وينطبق الأمر ذاته على الآلات التى تستخدم للبذر والحصاد مثل تلك الأنبوبة الجلدية التى يصلونها بالمحراث فى وقت البذر، والعربة ذات العجلات والتى تستخدم للنقل من وإلى الحقول ، ومثل المطرقة الخاصة بدرس القمح وهى التى تذرى المحصول فيتطاير القشر وينفصل عن الحبوب . وكذلك نجد أن جميع أدوات الرى تتميز بالبساطة نفسها و بقدر طيب من الكفاية إذا استخدمت على الوجه الأكمل . هذه الأدوات كلها لم يكن يطرأ عليها أى تغيير وهى تؤدى للفلاح الخدمات ذاتها التى كانت تؤديها له فى الازمنة القديمة . ويرجع استمرار الفلاحين فى استعمالها إلى (ا) بساطة تركيبها (ب) وسهولة إدارتها (ح) وصلاحيتها لأداء الأغراض المتوخاة منها . وإذا استثنينا مثلا الطاحونة الهوائية التى تستخدم القوة الطبيعية ، فالحقيقة أن هذه الأدوات تتطلب مواصلة استخدام قوة الانسان والحيوان فى جو مجهد ، ولذلك لا تصلح إلا فى الأماكن التى تقل فيها قيمة القوة الانسانية والحيوانية. وبمجرد ارتفاع قيمة العمل ، والانسانى منه بصفة خاصة ، فان استعمال مثل هذه الآلات يصبح أمراً بعيداً عن الصواب .

وهكذا نصل إلى وظيفة العمل الانسانى فى الزراعة الشرقية الأولية بوجه عام فالدور الذى يلعبه العمل الانسانى حتى فى الزراعة الواسعة دور بالغ القدر ، وهو أعظم وضوحا فى الزراعة الكثيفة وبخاصة فى حالة الزراعة المسقية ، فهناك نجد أن الانسان لا يوجه عملية الانتاج فحسب ، ولكنه فى الوقت ذاته أداتها الجثمانية الرئيسية ، إذ على جهوده الجسمانية يتوقف الجانب الحاسم من العملية ، فإذ نبدأ باعداد الأرض وإزالة الأحجار والتسميد والحرث إلى أن نصل إلى الحصاد ودراس القمح ، فاننا نلق نصيب العمل الانسانى ذا أهمية حيوية فى كل مظهر من مظاهر الانتاج . وحتى فى حالة استعمال الحيوانات كما فى الحرث أو إدارة الساقية فانه لا يمكن التفكير فى استخدام تلك الآلات بدون اشتراك الفلاح نفسه وتعاونه بصورة مستمرة ومجهدة . وفى مقدمة ذلك نصيبه فى عمل الفلاحة

المشترك والدراس والتذرية وبخاصة فى أساليب الرى القديمة بواسطة أمثال هذه الآلات البدائية كالشادوف والطمبور . وبالرغم من ذلك فانتاجية مثل هذا العمل يسيرة إذ لا تعدو ربع مثيلتها فى البلاد الغربية . والذى يجعل فى الامكان وجود العامل الزراعى والفلاح أنه يستطيع أن يعيش على أدنى حد من النفقات ، فمستوى معيشته يتميز بانعدام المطالب الراقية . ولما كان نشاط الفلاح الاقتصادى يعينه غرض واحد وهو الحصول على ما يكفل له مجرد البقاء وليس اجتناء ربح أكبر ، لذلك فان جهوده يحددها فى العادة مقدار العمل اللازم لاشباع هذا الحد الأدنى من مطالبه ، وإذا كان الأمل فى الحصول على أرباح أكبر قد يحدوه إلى تغيير تقاليده فى العمل والانفاق فان هذا لا يحدث إلا فى حالات نادرة .

وهناك علاقة وثيقة بين مستوى أساليب الانتاج الفنية فى عصر ما وبين المستوى الثقافى ، فالمستوى المنخفض الذى يتميز به المجتمع الريفى الشرقى قبل العصر الرأسمالى ينعكس فى انخفاض درجة الانتاج ، فبساطة الأدوات واستعمال أساليب العمل القديمة كأن ذلك أمر « غريزى » مما يتمشى مع انخفاض الانتاج الذى يكاد يكفى لامداد الفرد بالسلع الاستهلاكية الأولية ، إلا أن مستوى الأسلوب الفنى ليس هو الذى يعين وحده نصيب المنتج فى غلة أرضه ، لأن هذا النصيب يتوقف كذلك إلى حد كبير على الأحوال الاجتماعية والاقتصادية العامة التى تعين توزيع انتاج المجتمع . وفى الوقت ذاته يظل العامل الرئيسى المستوى المنخفض الذى تكون عليه الانتاجية الزراعية . ومن الاحصائيات التى عملت بقصد الحصول على بيانات مقارنة بشأن الناتج الصافى للفرد الواحد فى البلاد العربية والشرقية يتكشف لنا الفارق الواسع بين المنطقتين حتى اليوم . ولو أننا وزعنا الناتج الزراعى الصافى على عدد المتكسبين لكانت قيمة الانتاج للفرد الواحد ممن يشتغلون بالزراعة فى بلاد الشرق الأوسط (عدا القطاع اليهودى بفلسطين) يتراوح بين ٩٠ ، ١٨٦ وحدة وهذا يعادل ربع الرقم الخاص بالبلاد الغربية التى لم يكتمل فيها نمو أساليب الانتاج الفنية الفعلية .

ندرة رأس المال

ولو أن هذا العامل فى حد ذاته نتيجة مترتبة على تجمع الظروف الآنفة الذكر

---

(١) يقصد بذلك أنه ينفق ايراده بالمدن على السلع الاستهلاكية فلا يستفيد من ذلك الريف .

إلا أن حدة نقص رأس المال فى الزراعة بالشرق الأوسط ساهمت بدورها فى الابقاء على طابع الركود الذى يتميز به الاقتصاد الزراعى . ويعزى النقص فى رأس المال إلى انخفاض الانتاجية من جهة كما يرجع من جهة أخرى إلى توزيع الناتج من الزراعة وهو التوزيع الذى عمل بحكم نظام الأرض السائد خلال القرون الماضية على حرمان الزارع الفعلى من حقوقه الكاملة من الوجهتين الاجتماعية والاقتصادية . والشخص الحائز للملكية المنفعة والذى كان يحصل على الجانب الجوهرى من إيراد الأرض على هيئة ريع وفائدة من المبالغ التى يقرضها للمستأجر ، كان يستهلك نصيبه هذا خارج نطاق القطاع الزراعى.(١)

(٥) ازدياد السكان

وفى خاتمة العوامل التى تفسر لنا ركود الاقتصاد الزراعى ببلاد الشرق الأوسط نذكر اتجاه حركة السكان . فالدوافع التى تؤدى إلى التغلب على مظاهر الاقتصاد الجامدة وهى الدوافع التى تتولد غالبا عن حدة الزيادة فى عدد السكان ، بدأ أثرها يتضح تبعاً لزيادة السكان فى بداية القرن التاسع عشر . ولو عقدنا الموازنة بين اتجاه الزيادة فى بلاد الشرق الأوسط وبين الأرقام الخاصة بالسكان فى أوربا أو فى البلاد الرئيسية فيما وراء البحار والتى تتجه إليها الهجرة ، فاننا نرى أنه بالرغم من أن الزيادة النسبية كانت بالغة القدر جدا فى الشرق أيضا فان الأرقام المطلقة متخلفة عن مثيلتها فى الغرب . فمن الجدول التالى نلاحظ أن عدد السكان فى هذه البلدان زاد من عشرة ملايين سنة ١٨٠٠ إلى حوالى ٢٥ مليونا سنة ١٩٠٠ أى بنسبة ١٥٠ ٪ وهى بكل تأكيد زيادة جوهرية ، إلا أن هذه الزيادة المطلقة وقدرها خمسة عشر مليونا فى إقليم شاسع يمكن أن يستوعب بسهولة عدة دول أوربية كبيرة ، لا تقرب من زيادة السكان فى احدى البلاد الأوربية الكبيرة خلال الفترة ذاتها . ولسنا بحاجة إلى القول بأن زيادة السكان فى أوربا خلال القرن التاسع عشر بنحو ٢٥٠ مليونا وهى الزيادة التى تمشت مع تصنيع أوربا الغربية والوسطى لا بد أنها كانت ذات تأثير كبير جدا على الأحوال السائدة فى الزراعة الأوربية .

---

(١) يقصد بذلك الريف . (المترجم)

	عدد السكان بالملايين	
	١٨٠٠	١٩٠٠
فلسطين	٠٫٣	٠٫٦
العراق	١	٢
سوريا	٠٫٨	٢٫٤
مصر	٠٫٨	١٠
تركيا (الأناضول)	٢٫٥	١٠

هذه الزيادة المطلقة الطفيفة يكون أثرها ضعيفا لا يمكن أن يقارن بسرعة حركة السكان فى أوربا .

لقد عالجنا عددا من العوامل الفردية التى يبدو مفعولها داخل المجتمع الزراعى فى الشرق الاوسط ، وعلينا الآن أن ندرس النظم الزراعية فى هذه المناطق بصورة كلية ومبلغ اعتماد كل منها على الآخر وذلك كى نفسر طبيعة هذا المجتمع وما يتصف به من قوة الاحتمال .

الفصل السادس عشر

الاساليب الرئيسية فى الفلاحة بالزراعة الشرقية الراكدة

مشكلة « المجتمع الزراعى الاسيوى »

ان تعدد الأشكال التى تبدو فيها الزراعة الشرقية مما يصعب اتفاقه مع صورة المجتمع الشرقى أو « المجتمع الزراعى الأسيوى » التى نراها بارزة فى المناقشات الاقتصادية التاريخية والاجتماعية التى تدور حول مشكلات الشرق الأوسط . ان الفكرة التى تتحدث عن تكوين خاص للمجتمع الزراعى الشرقى تستخدم فى كثير من الأوصاف والدراسات المثيرة للغاية والتى تستند بدورها إلى حجج صاغها ماركس وانجلز كى يثبتا كيف أن تطور أشكال سياسية واجتماعية معينة فى الشرق الأوسط نتيجة حتمية للأحوال الطبيعية أى الحاجة إلى الرى الصناعى فى مساحات كبيرة . وكذلك نجد فى الدراسات التاريخية والاقتصادية الواسعة النطاق التى قام بها ماكس وبر كيف أن مشكلة الشرق الزراعية إلى جانب تكوينه السياسى أمر وثيق الصلة بأحوال الزراعة التى تعتمد على الرى . ومهما كان الامر إذ نتصور ونفسر علاقات معينة بهذه الصور العامة إلا أنه يبدو بالرغم من ذلك أن الصورة التى قدمها المؤلفون الذين سلفت الاشارة اليهم عن الاحوال الزراعية بالشرق صورة مشوهة وذلك على الأقل بالنسبة إلى الفترة الممتدة منذ العصور الوسطى . والسبب فى ذلك أن جانبا طيبا من الزراعة الشرقية لاعلاقة له بالرى الصناعى ، بل انه يمثل الزراعة الجافة فى صورتها الأصلية . وهناك جهات أخرى من التى تروى ريا صناعيا تحصل على حاجتها من الماء من موارد محلية متقدمة ، وبذلك تخرج عن نطاق الأحوال التى تعد مسئولة عن انتشار الزراعة المروية الواسعة النطاق فى الشرق . فإذا كان الأمر كذلك فإن كثيراً من النتائج الهامة بصدد التكوين الاجتماعى والسياسى للبلاد الشرقية اليوم ليس له أساس سليم ، لأن هذه النتائج تقوم على الزعم

القائل بغلبة الزراعة المروية فى الوقت الحاضر وبالنسبة إلى فترات وجهات معينة خلال الأزمنة الماضية .

ولما كانت الأغراض التى لابد من تحقيقها تنحصر فى التغلب على النقص فى الموارد المائية عن طريق القصد فى استخدامها وتجنب الإسراف ، أو فى مواجهة عدم كفاية المطر بطريق الرى الصناعى ، أو بإزالة الفائض فى حالة الأمطار الغزيرة التى تربو على الحاجة ، لهذا يمكن تقسيم نظم الزراعة والفلاحة بوجه خاص على النحو التالى :

(١) الزراعة الجافة (٢) الزراعة المروية (٣) الزراعة الرطبة (١) .

وفى حالة الزراعة الجافة ، وعلى الخصوص فى بلاد الشرق الأوسط ، لدينا التقسيم الفرعى التالى :

(١) زراعة الحبوب .
(٢) المزارع التى لا تروى .
(٣) المراعى الطبيعية .

ونجد كذلك اختلافات فى الزراعة المروية ، فالى جانب رى الحبوب والحدائق رياً صناعياً فان زراعة أشجار الفاكهة (كالبرتقال والموز والبلح) تلعب دوراً هاما فى كثير من الجهات . وكثيرا ما نجد فى المزرعة نوعى الزراعة المروية وغير المروية . ويدل الجدول التالى على أن الجانب الأغلب من الأراضى الصالحة للزراعة بالشرق الأوسط ينتمى إلى نظام الزراعة الجافة وإن كان الإنتاج فى المناطق التى

---

(١) لا يحتاج موضوع الزراعة الرطبة إلا إلى اشارة عابرة لأنها لاتلعب دورا حاسما فى الزراعة الشرقية بوجه عام . والصفة التى تميزها احتفاظ التربة بفائض من الماء بالرغم من عملية البخر وفى الجهات التى تلى بها هذه الظاهرة تنحصر المهمة الرئيسية فى اعداد وسائل الصرف اللازمة فى كافة الأماكن التى يكون فيها مستوى الماء فى التربة أعلى من الحد الواجب والتى تحصل التربة فيها من الأسفل على قدر من الماء يفيض عن الحاجة . وهذا ينطبق بصفة خاصة على الجهات التى تتكون بها المستنقعات بسبب عدم توافر وسائل الصرف الكافية كما يحدث عادة بجوار مجارى الأنهار وفى الأراضى الواطئة وبخاصة على شواطىء البحر المتوسط حيث نجد أن حركة البحر من ناحية دفع الرمال إلى الشاطىء مما يؤدى إلى سد مصبات الأنهار . وبعد القيام بعمليات الصرف بصورة منتظمة والتى تختلف من جهة إلى أخرى نجد أن المناطق المغمورة بالماء غالبا ما تتحول إلى أرض صالحة جدا للزراعة .

تعتمد على الرى أكبر قيمة بشكل لا يتناسب مع مساحة هذه المناطق الأخيرة .

مساحة وقيمة المحاصيل فى الشرق الأوسط (١٩٣٧)

البلد	الارض القابلة للزراعة	الارض المزروعة	الأراضى المروية	القيمة الاجمالية للمحاصيل	ما يخص منها الأراضى المروية
	بالكيلو مترات المربعة			بالجنيهات	
مصر	٣٤٫٠٠٠	٢٤٫٠٠٠	٢٣٫٠٠٠	٧٥٫٢	٧٥٫٢
تركيا	٣٠٠٫٠٠٠	٨٧٫٠٠٠	٤٫٠٠٠	٤٨٫٢	٨٫١
العراق	٩٢٫٠٠٠	١٣٫٠٠٠	٧٫٠٠٠	١٥٫٥	١٠٫٧
سوريا ولبنان (١)	٦١٫٠٠٠	١٦٫٠٠٠	٢٫١٠٠	١٠٫٤	٣
فلسطين	١٢٫٠٠٠	٩٫٠٠٠	٤٠٠	٧	٤
الجملة	٤٩٩٫٠٠٠	١٤٩٫٠٠٠	٣٦٫٥٠٠	١٥٦٫٣	١٠١

والآن فلننتقل إلى بحث المظاهر الهامة لنظامى الزراعة الرئيسيين فى الشرق .

الزراعة الجافة

هذه هى النظام المتوطن فى زراعة الشرق الأوسط ، وهى وليدة الاستبس حتى انه يقال لها أحيانا زراعة مناطق الاستبس ، وهذا النوع يلائم نمو النباتات الطبيعية فى هذا الجزء من العالم والتى تتميز بالحد الأقصى من مقاومة الجفاف والحد الأدنى من زراعة التربة والعناية بها . وهى السبيل الوحيد لزراعة النباتات فى الأقاليم الجافة التى تتوافر بها إمكانيات الرى الصناعى والتى تخزن التربة فيها مياه الأمطار فى فترات معلومة . وإذ تكون الأحوال أقل ملائمة ، كما هو الشأن مثلا فى جهات الإستبس بالأناضول أو المناطق الواقعة على الحدود الشمالية لشبه الجزيرة العربية ، فإنهم يتركون الأرض دون زراعة سنة ثم يزرعونها فى السنة التالية . وفى السنة الأولى يختزن ماء المطر فى التربة ويمنع ضياع أى جزء منه بطريق الصرف أو التبخر ما أمكنهم ذلك . وهذا الاحتياطى المخزون يضاف إلى المطر الذى يسقط فى العام التالى المخصص للزراعة وبذلك تستفيد المحاصيل من أمطار العامين . وهذه الدورة

(١) بما فى ذلك لواء الاسكندرونة .

الزراعية واسعة الانتشار فى جهات كثيرة بحيث أن الإيجار لا يحسب على أساس السنة الزمنية وإنما باعتبار سنة المحصول التى تعادل إذن سنتين زمنيتين . وعلى كل فان هذه الجهات التى تضن عليها الطبيعة لا تمثل سوى جزء صغير من المساحة الكلية المخصصة للقمح فى مناطق الزراعة الجافة بالشرق . وفى دولتى المشرق وفلسطين والجهات الممطرة من أرض الجزيرة وفى تركيا يكفى مطر الشتاء للدورة العادية المكونة من محصولين . والزراعة الجافة تعتبر فى جوهرها من الزراعة الواسعة كما يستدل على ذلك من مقدار ما يبذل من عمل ومن أساليب الزراعة والأدوات والحيوانات التى تستخدم فى العملية الزراعية وكذلك من المحصول . وأهم ما يشغل بال الفلاح هو تفتيت التربة إلى أقصى حد ممكن عن طريق الحرث والعزق مع الحرص على عدم تفكك التربة التحتية إلى الحد الذى يدفع بما تحتويه من الماء إلى السطح فيتعرض للتبديد عن طريق عملية البخر .

هذا الشكل من الفلاحة يتفق مع مقدار ما يتوافر فى مزرعة الفلاح من قوة العمل الإنسانى والحيوانى . ولما كان الفلاح يعيش عيشة طابعها القصد صار ماينفق على الزراعة ذا مستوى معين لم يتغير خلال القرون ، وأصبح عيش الفلاح مركزاً فيما يحصل عليه من محاصيل (كالحبوب والخضر والزيتون) كما أن الماشية التى يربيها من النوع المخصص لأداء الأعمال الزراعية وليست من النوع الذى يربى من أجل صناعة مستخرجات الألبان ، فضلا عن أنه ليست لها قيمة خاصة من حيث إنتاج السماد اللازم للتربة . ومن هنا كان مركز الماشية فى الزراعة الشرقية مختلفاً عنه فى الغرب حيث العلاقة الوثيقة بين تربية الماشية وإنتاج المحاصيل واضحة . حقيقة يعد المحراث والغرض الذى يستخدم من أجله من ثمار الإستبس ، ولكن المركز الذى تشغله تربية الماشية وبخاصة من أجل ألبانها وصناعة مستخرجات الألبان قد يبلغ درجة عالية فى أوربا لم يصل إليه الشرق حتى الوقت الحاضر .

وإلى جانب الثور يستخدم الجمل والحصان والبغل فى جر المحراث ، أما من ناحية استهلاك اللحم واللبن فهناك الماشية الصغيرة والأغنام والماعز ، أو يشغل الجمل فى أى حال دور الحيوان الذى يمد الأهلين باللحم . ولم تفلح المحاولات التى بذلت حتى الآن لتنمية صفات الماشية على نطاق واسع حتى تقرب من المستوى السائد فى أوربا ، لأن الزراعة الجافة لا تهيء إمكانيات زراعة المراعى . ومن حيث

التغذية والمسكن ومدى العناية لحياة الماشية فى الشرق متواضعة كحياة أصحابها .
وبالموازنة بين البلاد الشرقية وأوربا من حيث عدد الماشية بالنسبة إلى كل ١٠٠٠
من السكان وكل ١٠٠٠ من الهكتارات نلق فارقا يلفت النظر فى مركز الماشية بالرغم
من ازدياد المحاولات المبذولة فى الشرق من أجل إدخال السلالات الأوربية
والحيوانات المولدة . وإذ تكون أهمية الماشية فى المزرعة موضع الإهمال لذلك
لا يتوافر السماد الحيوانى اللازم لزيادة خصب التربة ، الأمر الذى معناه إنعدام
أحد العوامل المؤدية إلى تقدم الزراعة (أنظر الجدول ص١٧٦) وأخيراً تتسم
الزراعة الجافة بطابع الحركة مما يسمح بكشف ما ينطوى عليه هذا النوع من
الفلاحة من مظاهر الزراعة الواسعة ، وذلك بصورة تلفت النظر بصفة خاصة .
وهذا الأمر لا يشير إلى الزراعة المتنقلة (الرحالة) كما فى جهات الاستبس بأرض
الجزيرة حيث تظل الأرض تزرع إلى أن تنهك وبعد ذلك تبدأ زراعة أراض
جديدة وإنما يشير كذلك إلى الفلاحين من ذوى الإقامة الثابتة والذين يميلون فى
جهات كثيرة إلى تغيير موطن سكناهم بين الفترة والأخرى . ويرجع السبب فى
هذه الحركة إلى المناخ الذى يجعل أحوال المعيشة خلال الصيف بالمناطق الجبلية
مثلا أصلح إلى حد كبير بالنسبة إلى الماشية منها فى الأراضى الواطئة المتميزة
بالحرارة والجفاف . ونظراً لأن المعدات التى يستخدمها الفلاح فى مزرعته ، من
حيوانات وآلات ، لا تكلفه شيئا لهذا فمن السهل عليه أن يهجر محل إقامته إلى مكان
جديد بحيث نجد هذه الهجرات تحدث لأسباب تافهة نسبياً (كالضغط السياسى
وفداحة الضرائب وغير ذلك) .

ومن حيث تسويق المنتجات نجد أن نظام الزراعة الجافة الشرقى يختلف عن
الأنواع الأخرى الأكثر تقدما ، وبخاصة عن معظم أشكال الزراعة المروية .
فهذا النظام يقتصر على امداد الفلاح بحاجياته ، نظرا إلى نوع المحاصيل وقلة غلتها :
فالمحاصيل التى يستطيع الفلاح الحصول عليها بواسطة زوج من الماشية تكفى لسد
مطالبه ودفع الضرائب المفروضة على الارض ، كما يتبقى أحيانا فائض يتسنى له
بيعه . إلا أن الزراعة الجافة بالمناطق القليلة السكان لا يزيد أمرها على إنتاج
ما يكفى لمجرد معيشة المنتج . وينظم العمل فى القرية طبقاً للاسرات والمزارع التى

يملكها الأفراد وذلك حتى فى القرى التى تكون فيها الأرض مملوكة وفق نظام المشاع .

فبينما تلعب هبات الطبيعة من مطر وحرارة دوراً حيوياً بصورة دائمة ، فإن بساطة العمل وعدم اعتماده على العوامل الخارجية ، من الظروف التى أوجدت هنا صورة من المجتمع الزراعي الشرقى الكبير لها دلالتها ومغزاها وهى صورة فريدة فى ما هيتها وتحددها أو تعينها قوانين أخرى خلاف نظام الزراعة الذى يعتمد على الرى . ولهذا السبب كانت النتائج السياسية لأحوال الإنتاج هذه مختلفة اختلافاً بالغاً عن النتائج السياسية المتولدة من نظام الزراعة القائمة على الرى . فالفلاح الذى يعيش يعمل فى ظل هذه الظروف يتوافر لديه قدر أكبر من الاستقلال والحرية كما أنه أقل حاجة إلى التنظيم الإقليمى ونظام الدولة وأقل اعتماداً على الأسواق . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نلاحظ أن عملية تكوين رأس المال ، وانتشار الحضارة المدنية والأساليب المهذبة فى الحياة ، عملية تسير ببطء كبير بالقياس إلى الحال فى المناطق التى يعم فيها نظام الرى الصناعى .

الزراعة المروية

يعتبر الرى السبيل الوحيد لممارسة الزراعة فى حالة الجفاف الشديد ، كما أنه يجعل من المستطاع فى الأماكن التى ينزل بها بعض المطر زراعة المحاصيل التى تتطلب قدراً كبيراً من الماء والتى لا يتسنى نموها بغير مقدار إضافى من الماء ، وبهذا يساعد على توسيع نطاق المحاصيل التى يمكن زراعتها كما يجعل فترة الزراعة والحصاد تمتد حتى تشمل السنة كلها . وإذا كانت الحقول فى مناطق المطر بالشرق الأوسط لا تختلف خلال شهور الخريف والشتاء عن مثيلتها فى العروض الشمالية ، إلا أن لها طابعاً خاصاً يميزها خلال الفصول الحارة غير المطيرة وهو طابع يعزى إلى الرى ، ذلك انه أينما تمتد يد الفلاح الماكرة لتنقل الماء تجد أمامك منظر خصوبة الواحة بينما إلى جانب ذلك تترامى مناطق الاستبس والصحراء .

الشروط الاولية اللازمة لقيام الزراعة المروية

ينحصر الشرط الأولى لقيام الزراعة المروية فى توافر الماء بمقادير وافية

الماشية بالنسبة إلى كل ١٠٠٠ من السكان

	فلسطين ١٩٣٧	مصر ١٩٣٥	سوريا ولبنان ١٩٣٦	تركيا ١٩٣٥	قبرص ١٩٣٦	فرنسا ١٩٣٥	الدنمرك ١٩٣٥	هولندة ١٩٣٦
الماشية والجاموس	١٢٤	١١٥	١٣٦	٣٦٥	١٠٤	٣٧٤	٨٢٩	٣٠٣
الاغنام	١٤٩	٩٠	٦٦٥	٧٦٨	٨٣٨	٢٢٨	٤٧ (٤)	٧٧
الماعز	٢٥٨	٤٦	٥٥٠	٥٨٧	٧٢٠	٣١	٨ (٤)	١٦
الخيول	١٤	٢	٢١	٣٧	١٢	٦٧	١٤٠	٣٥
الحمير	٦٦	٤٩	٣٢	٦٠	١١٩	٥	—	—
الإبل	٢٠	١٠	٥٢	٦	٢	—	—	—
الدواجن	١٨٩٣	١٢٥١ (١)	٢٥٥٩ (٢)	١١٢٥	؟	٢١١٥	٧٨٨٨	٣٢٧٩
إنتاج بيض الدجاج	٧٧ر١٤٣ (٣)	٤٧ر٥٥٠	٤٠ر٣٠٣	٦٥ر٠٦٧	؟	١٢٥ر٨٠٠	٣٨٦ر٤٠٠	٢١٨ر٣٠٠

(١) سنة ١٩٢٩

(٢) على أساس الأرقام الرسمية ٨ر٥٧٤ر٠٠٠ ، ولكن كتاب الاحصاء السنوى الذى يصدره معهد الزراعة الدولى فى روما يعطينا رقما يقل عن نصف الرقم الرسمى .

(٣) بالنسبة إلى كل ١٠٠٠ من السكان اليهود فالانتاج ١٠٠ر٠٠٠ ، وإلى جانب الانتاج المحلى بلغت الواردات ٦٥ر٧١٤ بيضة لكل ١٠٠٠ من السكان جميعا .

(٤) سنة ١٩٣٣

(٥) سنة ١٩٣٠

إذ عليها يتوقف التنظيم الإقليمى وفن الرى ومقدار ما يخصص للفلاح من الماء . ومما له أكبر الأهمية كذلك المصدر الذى يمدنا بالماء : هل هو من المجارى المائية الظاهرة على سطح الأرض ، أم هو من الينابيع والمجارى الباطنية . فماء النهر بما يحمل من رواسب يضطلع بوظيفة هامة من حيث إخصاب التربة ، كما أن لمستوى الأرض أهمية بالغة بالنسبة إلى الأساليب المتبعة فى الرى فأصلح الأماكن الأرض المستوية فى السهول كما تستعمل كذلك المنحدرات والمدرجات إلى حد ليس بالقليل فى زراعة المحاصيل التى تعتمد على الرى . ولا تنحصر أهمية الرى فى مجرد تأثيره على ما تحتويه التربة من الماء ، ولكنه يحدث تغييرات بيولوجية وطبيعية وكيماوية لها أثرها البعيد المدى بالنسبة إلى نمو المحاصيل . ومن الطبيعى أن يلعب تكوين التربة دوراً هاماً فى اختيار المحاصيل ، فالأرض الخفيفة وبخاصة الأراضى الرسوبية فى السهول الساحلية تنمو بها أنواع تخالف ما ينمو بالأرض الثقيلة فى أحواض الأنهار فوق الجبال . وللرى أهمية أخرى من حيث الأثر القوى الذى نجم عنه فى بعض جهات الشرق تكوين طبقة ملحية سببت عدم صلاحية التربة للزراعة ، وهو أمر يمكن تجنبه إذا أحسنا التصرف فى ماء الرى . وعلى كل فهذه المسألة من أعقد المسائل التى تواجه علم التربة التطبيقى فى الشرق الأوسط والتى لم يتسنى حلها حتى الآن . وقد ترتب على الخصائص التى تتميز بها مطالب الرى الصناعى اختلاف النسبة بين العمل ومساحة القطعة المزروعة اختلافاً أساسياً عما نلقاه فى مناطق الزراعة الواسعة التى تحصل على حاجتها من الماء بدون مساعدة من الإنسان .

هذا العرض العام الذى أوردناه يكفى كى يوضح لنا أنه حتى فى مجال الزراعة المروية فى الشرق الأوسط نجد أنواعا متباينة من مناطق الزراعة تختلف طبقاً لتكوين التربة ومستوى الأرض ومصدر ماء الرى وتوزيعه الخ . وفى مقدمة ما يسترعى النظر حين نتأمل الخريطة تلك المساحة الواسعة التى تنتشر فيها مناطق الرى وذلك بخلاف جنوب العراق ومصر . ففى كافة البلدان الأخرى كسوريا وتركيا وإيران وحتى فى الأماكن الأصغر مساحة مثل قبرص ولبنان ، نجد عدداً كبيراً من مناطق الرى موزعة توزيعاً غير منتظم ومعظمها محدود المساحة جدا ، كما نلقى مساحات واسعة نسبياً فى السهول الساحلية وأحواض الأنهار وحتى هنا لا نلقاها على صورة كتلة واحـــدة متماسكة متصلة الاجزاء . وعلاوة على ذلك تنتشر فى جميع هذه

البلدان حقول لا عدّ لها وصغيرة المساحة جدا فى بعض الأحيان .

وبالرغم من ذلك فإن الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه الجهات لا يمكن أن تقاس بحدودها الجغرافية ، فالقيمة الاقتصادية لإقليم الرى تزيد مرات كثيرة عن مثيلتها فى المناطق التى لا تعتمد على الرى ، وذلك من حيث الإنتاجية وعددالسكان ، ونعلم من الجدول السابق (ص١٧٦) أنه فى سنة ١٩٣٧ كان ما لا يقل عن ٧ و ٦٤ ٪ من القيمة الكلية للمحاصيل (والتى تبلغ ١٥٦٣و٣ مليونا من الجنيهات فى البلدان الخمس) مصدره مناطق الزراعة المروية ، بينما تقل مساحة هذه الأخيرة عن ربع المساحة الكلية المنزرعة .

الرى والمجتمع الزراعى بوجه عام

إن المركز الهام الذى تشغله الزراعة المروية فى المجتمع الزراعى بالشرق وبخاصة إذا وازناه بمركز الزراعة الجافة لا يتضح أمامنا كاملا إلا بعد إمعان النظر فى الأنواع المختلفة ومظاهرها المشتركة . وفى مقدمة ما يلفت النظر اعتماد هذا الشكل من أشكال الزراعة على بضع حقائق طبيعية محدودة جـــداً . فبغض النظر عن الحقيقة الأساسية التى تجعل من الرى الصناعى فى مساحات هامة من الشرق الأوسط الشرط الجوهرى لزراعة المحاصيل الرئيسية ، فان الماء وسيلة لنقل رواسب ذات قيمة إلى الحقول . ولقد قام ريختوفن وفيتفوجل وغيرهما بدراسة عميقة للأحوال السائدة فى مناطق الرى بالصين والهند ، وهؤلاء يعلقون أكبر الأهمية على ما يؤديه الرى الصناعى من مهمة تسميد التربة . ولقد انتدبت الحكومة التركية المستر ويلكوكس قبل الحرب العالمية الأولى لفحص أحوال الرى فى بلاد الجزيرة ، وقد ذكر فى تقريره أنه فى وقت المدّ العالى تحتوى مياه الدجلة على طمى أكثر مما نجده فى مياه النيل ، فضلا عن أنها غنية بصفة خاصة بأكسيد الفسفور . وعند انخفاض الماء نجد ماء الفرات يحتوى على كيلو جرام تقريباً من المادة الصلبة فى المتر المكعب وهى نسبة ترتفع إلى ٢٥ كيلو جراما فى وقت الفيضان . ونلمس هذه الحقائق حيث نذكر أن نهر السين يحمل فى الأوقات العادية ٧١٥و٠ من الكيلو جرام فى المتر المكعب ، ٥٠٠و٠ إذا ارتفع مستوى ماء النهر ، بينما تبلغ

النسبة فى حالة نهر النيل ١,٥٠٠ من الكيلوجرامات(١) . ولمقدار ما يحمله النيل من المواد الغذائية المعدنية أهمية خاصة لأن التحول الذى حدث فى القرن التاسع عشر من رى الحياض إلى الرى المستديم بطريق القنوات أدى إلى التقليل من مقادير المواد التى ترسب فوق التربة ، بينما فى حالة نظام الحياض يفيض الماء من النيل مباشرة ويبقى حوالى شهرين فى أحواض كبيرة أعدت قبيل زمن الفيضان ، وبذلك ترسب مقادير كبيرة من المواد التى يحملها الماء ، وبعد صرف المياه التى لم تتسرب إلى باطن التربة أو تتبخر يعمد الفلاح إلى إلقاء البذور فى الطمى المتخلف والذى يحتوى على الغذاء العظيم القيمة للنبات . فلما اتبع نظام الرى المستديم فان الماء الذى يخزن فى بحيرات كبيرة أو خزانات تحمله القنوات مرات عدة خلال السنة لرى الحقول ولكن أثره فى هذه الحالة من حيث إخصاب التربة ضئيل بالقياس إلى ما يحدث فى ظل نظام الحياض .

وطالما كان البذر يعتمد اعتماداً مطلقاً على فيضان النيل استتبع هذا أن تزرع الأرض مرة واحدة فى السنة . ونظراً إلى أن المواد الرسوبية المعدنية فى النيل كانت تحل محل الغذاء الذى يحصل عليه النبات ، لذلك لم يتغير التوازن بين الأخذ والتجديد . أما كيف اختل هذا التوازن فى السنوات الأخيرة بسبب تغير أساليب الرى فمسألة سنعرض لها فيما بعد . هذه الظاهرة التى تتمثل فى اعتماد الزراعة المروية إعتماداً حيوياً على عوامل طبيعية معينة وفيما بينها وبين تلك العوامل من علاقة متداخلة ، ليبدو أثرها من ناحيتين ، أولاهما الناحية الإيجابية وهى ما يحمله الماء إلى الحقول من رواسب ، وثانيتهما الناحية السلبية وذلك فى الحالات التى تخرج فيها العوامل الطبيعية عن سيطرة الإنسان وتدمر أقاليم بأسرها من الأراضى المزرعة .

وفى أودية الأنهار والمجارى المائية الكبيرة فإن المقادير الكبيرة من المياه فى الربيع والتى تسبب فيضان النهر القديم والترع ينشأ عنها تغيير بالغ الدلالة والمغزى من حيث شكل الأرض ، فهذه المقادير المائية تشق طريقاً جديداً وتحدث تغييرات جوهرية فى شواطىء المجارى المائية وقيعانها وفى عمق القاع ، وقد تصل هذه التغييرات بمرور الوقت إلى نطاق واسع . فى حالة مصر مثلا تحدثنا المصادر

---

(١) W. Willcocks : The Irrigation in Mesopotamia, London, 1911.

القديمة أن الدلتا كانت تبدأ على مسافة سبع كيلو مترات إلى الشمال من القاهرة فأصبحت هذه المسافة اليوم ٢١ كيلومترا . وتقدر سرعة تقدم الدلتا بسبعة أمتار فى السنة . وكذلك نعلم كيف أن التغييرات التى حدثت بجوار الموانى مباشرة سببت ابتعاد ساحل البحر المتوسط عنها .

ومما لا يقل أهمية عن ذلك الفيضانات العالية التى تحدث من وقت لآخر بسبب الأمطار الغزيرة عند منابع النيل ، مما سبب فى بعض الأوقات تدميرا للمحاصيل والمنشآت التى أقامها الإنسان . ولتفادى الأخطار الناجمة من أمثال تلك الظواهر الطبيعية بدأت منذ عهد بعيد عملية إقامة الجسور ، إلا أن الجسور وحدها لا تضمن سلامة الأراضى الزراعية فى حالة ما إذا تمكنت مقادير المياه الكبيرة من إحداث التصدع والشقوق فى تلك الجسور . وها هو شارل رو فى كتابه « القطن فى مصر ص ٣٠١ » يقدم لنا الوصف التالى :

« فى عام ١٨٧٤ حدث الفيضان السنوى مصحوبا بآثار مدمرة فأخذ الماء يحطم ما يقابله فى طريقه والفينا نباتات القصب والقطن والذرة فوق سطح الماء طافية تحت رحمة تيار لا يستطيع أحد التغلب عليه والتحكم فيه ، بينما واجهه ٧٠٠٠٠٠ من الفلاحين فى بطولة وشجاعة بأذرعتهم وصدورهم . وظل هؤلاء الرجال يعملون طيلة ثلاثين يوما وأقدامهم فى الماء ورؤوسهم تلفحها الشمس المحرقة ، محاولين تقوية جوانب الترع واعادة بناء شواطئها المتداعية . واذ هدأ النيل أخيرا عاد العمال الى قراهم وجزاؤهم الوحيد انهم أنقذوا البلاد من الدمار » :

وإذا كانت الفيضانات لا تصل كل سنة إلى مثل هذا المستوى العالى إلا أنه من الضرورى اتخاذ الحيطة فى فترة الفيضان . ويقدر عدد الذين يدعون لحماية الجسور بمئات الألوف ، ولا يستطيعون غالبا انقاذ الأرض من أفدح الخسائر إلا ببذل جهود فائقة . وهذه الظروف نلقاها كذلك فى بلاد الجزيرة ذلك أن تجمع المواد الصلبة ورفع قاع النهر وحدوث الفيضانات العالية التى لا عد لها ، مما سبب على مر القرون تغييرات مستمرة فى مجرى الأنهار والقنوات . وعلاوة على ذلك ترتب على الرواسب التى تأتى بها المجارى المائية أن صارت الأرض خلال العصور التاريخية تقتطع باستمرار مساحات من الخليج الفارسى ، فقد قدر أن البحر حوالى عام ٤٠٠٠م كان يصل تقريباً إلى النقطة التى يبدأ عندها اليوم التقاء نهر الدجلة والفرات ، ومعنى ذلك أنه كان يصل إلى مكان يبعد ٥٠ كيلومترا من الدلتا الحالية . وحوالى

سنة ٢٠٠٠ قبل الميلاد كان كل من النهرين يصب فى الخليج منفصلا عن الآخر ، واليوم يقدرون ماتكسبه الأرض على حساب البحر بما تتراوح مساحته بين ١٠ أمتار ، ٤٠ مترا فى السنة . وخلال الفيضان يحمل النهران عشرة أمتار مكعبة من الرواسب إلى البحر على مايقول ويلكوكس . ويختلف انسياب ماء النهر طبقا لما إذا كان مصدره جبال كردستان أو الأناضول ، وعندما يرتفع ماء النهرين فى وقت واحد يبلغ فيضان الربيع حد الكارثة ، بل إنه فى السنوات العادية نجد أن مياه النهرين التى تفيض على شواطئهما تغطى الأراضى المنخفضة ببلاد الجزيرة إلى مسافة كيلومترات كثيرة ويتصل بالفيضان الدورى عظم تكوين المستنقعات وهو الظاهرة التى تميز الجزء الجنوبى من بلاد الجزيرة ، فمساحات واسعة بحذاء نهر الفرات فضلا عن المجرى الأدنى كله لنهر دجلة يغطيها الماء الراكد بصورة دائمة . وبالرغم من انخفاض مستوى الماء بسبب ارتفاع درجة البخر فى الصيف فان هذا لا يكفى لإزالة المستنقعات بدون تدخل من جانب الإنسان . فهذه المستنقعات لا يستطيع سوى الإنسان وحده أن يصرف الماء عنها ، وتظل مباءة للمرض وخطرا على صحة سكان المناطق المحيطة بها ان لم تتخذ التدابير الصحية اللازمة .

أما النتائج الاجتماعية والسياسية الرئيسية والمترتبة على اتساع نطاق الزراعة القائمة على الرى الصناعى فتنحصر فى قيام نظم إدارية وسياسية تهدف إلى توجيه السكان توجيها حازما وإلى تنسيق جهودهم واخضاعهم لكل ما يشبع الحاجة إلى السيطرة على الرى . فالأهمية الحيوية التى يعلقونها على انتظام الرى فى الأوقات العادية ، والحاجة إلى توزيع ما يتوافر من الماء على الحقول المختلفة وتنسيق الزراعة مع أساليب الرى ، وضرورة جمع أعداد كبيرة من الناس لمنع الكوارث الطبيعية التى تتكرر خلال فترتى الفيضان العالى ، والكسور التى تتعرض لها الجسور فضلا عن صرف الماء عن الشواطىء — كل هذه الظروف كانت دافعا على اقامة إدارة مركزية تتولى أمور السكان ووسائل الإنتاج ، وهو دافع اتخذ صورة الحكومة المطلقة السلطان . أما حيثما لا يتقيد الناس تقيدا شديدا بمقتضيات الرى الواسع النطاق كما فى أقاليم الزراعة الجافة ومناطق الاستبس فى الأناضول والعراق وسوريا وفلسطين ، فلا يتسنى إقامة نظم الحكم المطلق إلا بعناء ، إذ هنا يكون الفلاح أقل اعتمادا على السلطات المركزية التى لا تضطلع بأية وظيفة من حيث المحافظة على إنتاجه .

الرى كعامل فى اقتصاد المزرعة الفردية

إن اعتماد أقسام كثيرة من الزراعة الشرقية على الرى الصناعى لا يكفى لالقاء الضوء على أهمية نظم الرى المختلفة بالنسبة إلى المزرعة الفردية . ولكى يتسنى لنا الوصول إلى نتائج مادية فعلا يجدر بنا أن نميز بين المنشئات الرئيسية التى تدخل فى نطاق نظم الرى وبين التدابير المحلية التى تتخذ لرى الحقول الفردية . وحتى فى حالة وجود أمثال هذه المنشئات لا يمكن النظر إلى رى المزارع الفردية على أنه أمر كمالى لا لزوم له ، ذلك أن على الفلاح الصغير أن يتأكد من وصول حصته من الماء إلى مختلف الأماكن حتى ولو كان واثقا تمام الثقة من حصوله على المقدار الكافى من الماء من المصدر الرئيسى .

وبين اقتصاديات الرى فى كل من مصر والجزيرة ، وكلاهما يعتمد على الأنهار ، نلق تشابها واضحا فى المظاهر الاجتماعية ، وإن كان هذا الأمر لا ينبغى ألا يحملنا على التقليل من شأن الفوارق الناشئة عن اختلاف زمن فيضان أنهار كل من البلدين . فبينما يقع فيضان النيل فيما بين أغسطس وأكتوبر ويمكن بذر المحاصيل الشتوية فى الأرض التى لا تزال رطبة ، تفيض أنهار بلاد الجزيرة فى شهور الربيع أى مارس وابريل ومايو ، أى الفصل الذى يعقبه الصيف ذو الحرارة المحرقة التى تقضى على أية سنبلة تركت دون أن تروى . ولهذا فى المناطق الجافة من بلاد الجزيرة كان الرى الصناعى خلال أشهر الصيف بواسطة شبكة واسعة من القنوات شرطا لازما لقيام الزراعة المنتظمة أيا كان شكلها ، فإذا ما امتدت يد الاهمال إلى القنوات أصيبت الزراعة بالدمار . أما فى مصر حيث يفيض النيل ويجرى بالتالى غمر الحقول بالماء فى الخريف بانتظام كان من الممكن زراعة محصول واحد على الأقل فى السنة ، وذلك على اعتبار عدم أهمية الأحوال المناخية السائدة فى فصلى الربيع والخريف . حقيقة ترتب على ذلك قصر الزراعة على محصول واحد ، إلا أنه بعد إقامة السدود الكبرى أصبح فى الامكان لا زراعة المحاصيل الصيفية فحسب ، بل وزراعة الأرض بصورة منتظمة على مدار السنة .

وكما يبدو من هذه الموازنة بين الأحوال السائدة فى كل مصر وبلاد الجزيرة فان الاختلافات التى نلحظها بين نظم الرى المختلفة لها علاقة كبيرة بأحوال الانتاج فى داخل نطاق المزرعة المروية . إلا أنه بالرغم من ذلك فأحوال البلدين حيث يمكن الحصول على الماء اللازم من المجارى الرئيسية تنم عن تشابه أعظم درجة وقدرا إذا ما وازنا الحال بما نلقاه فى ظل ذلك النوع من الرى الذى يعتمد على موارد الماء المحلية (كالينابيع والماء الباطنى فى الطبقةالتحتية من التربة أو الأنهار الصغيرة) . ويمكن الحصول على الماء الذى تحتويه التربة التحتية بواسطة القوة الحيوانية أو البخارية فى نفس المكان . وحتى استغلال الأنهار والينابيع ، ليست له سوى علاقة محلية أو إقليمية إذا قيس بأشكال الرى الكبرى التى نلقاها فى مصر وبلاد الجزيرة .

هذه المبالغ الكبيرة نسبياً واللازمة حتى لاستغلال موارد الماء المحلية تتطلب تعاون المنظمين إلى جانب استخدام مقادير كافية من رأس المال . هذا المورد المحلى من الماء يجعل المزرعة ذات طابع استقلالى فردى بالقياس إلى المزارع التى تستمد حاجتها من الماء من الشبكة النهرية التى تشمل الإقليم بأسره . وهذه الصبغة الفردية شديدة الوضوح فى بعض مناطق شبه صحراوية من الشرق الأوسط وبخاصة فى التركستان وإيران ، إذ بدلا من بلد واسع يخضع كله لنظام متجانس فى الرى نجد الأرض عبارة عن مجموعة كبيرة من الواحات الصغيرة المروية . وينطبق الأمر ذاته إلى حد ما على الجهات الواقعة على السواحل الغربية والجنوبية من آسيا الصغرى وفى السهول الساحلية بسوريا وفلسطين حيث يمكن الحصول على الماء محلياً بواسطة الآبار أو من الأنهار بدون الحاجة إلى تنظيمها تنظيما إقليمياً على نطاق واسع . وعلى الرغم من ذلك يتطلب الأمر نوعا معيناً من التعاون بشأن استغلال المياه وذلك فى جميع الجهات التى يسودها نظام الرى الصناعى ، إذ أنه حتى لو كانت هذه الموارد محدودة المقدار فان فتحها واستغلالها أمر يفوق ما لدى الفلاح الفردى من قوة جثمانية أو مقدرة على الاستفادة منها .

وإلى هذه المشكلات ينبغى أن نضيف مشكلة التحكم فى مستوى الماء الباطنى فان مصالح الفلاحين وجيرانهم ، بل وزملائهم فى القرى البعيدة ، تتعرض للخطر ، لأن خفض مستوى الماء الباطنى عن طريق رفعه بشكل يزيد عن الحاجة فى جهة ما يؤثر

على جميع الآبار فى الجهة ذاتها . ولهذا نجد أن اقتصاد الرى حتى ولو كان ذا طابع محلى ، ينطوى على التعاون من جانب جميع الذين هم فى حاجة إلى الماء .

وفى الجهات التى يتوافر بها الماء بشكل يكفى لسد جميع المطالب يكون التعاون ضئيلا غير متماسك . وفى الحالات التى يوزع فيها الماء بنسب معينة فاننا نجد جمعيات تعاونية لهذا الغرض ، واننا لنلتقى فى قرى سوريا والأناضول جمعيات صغيرة من هذا القبيل تتولى تنظيم توزيع الماء بين أعضائها بصورة حازمة . وفى مثل هذه الحالات ليس للعضو حق فى كمية محدودة من الماء وإنما تقدر هذه الكمية على أساس نصيبه من الأرض المروية فى القرية ، وبهذه الطريقة يزول الخطر من إغفال مصالح الضعفاء فى الأوقات التى لا يتوافر فيها الماء . وهذه الجمعيات المختصة بشؤون الماء مسئولة عادة عن توزيعه ، فضلا عن صيانة الترع والسدود التى يشترك الجميع فى الانتفاع بها . ففى التركستان مثلا كان السكان جميعاً مسئولين عن الصيانة السنوية لمنشئات الرى وكان الخان يشرف بنفسه على هذه الأعمال ، كما كانوا يجمعون جماعات كبيرة من السكان ويكلفونهم بحفر الترع .

ولما كان للحقل الذى يقع فى نطاق جهة تعتمد على الرى حق محدود فى الماء لذلك كانت طبيعة هذا الحق هى التى تعين قيمة الأرض . ونجد فى كافة مناطق الرى مثل هذه المعايير لتقدير قيمة الأراضى التى يمكن ريها ، ولا يقتصر تقدير قيمة عالية على الأراضى التى لها فعلا حقوق من حيث الحصول على الماء وإنما يمتد هذا الأمر فيشمل الأراضى التى يعرف أن من الممكن ريها فيما بعد . ومما يوضح هذا الاتجاه مثلا الفوارق الملحوظة فى أثمان الأرض الزراعية فى فلسطين وسوريا فثمن الأرض غير القابلة للرى لا يعدو نسبة صغيرة من ثمن الأرض التى يمكن ريها.

آلات الرى التقليدية

ان نظم المختلفة الرى سواء كانت تقوم على استغلال موارد الماء الباطنية أو الينابيع أو تعتمد على الرى بالحياض أو القنوات ، لا تنفى الحاجة إلى استعمال أدوات خاصة لنقل الماء إلى المزارع . ففى مصر ، كما فى كثير من المجارى المائية ببلاد الجزيرة غالباً ما ينخفض مستوى الماء عن الحقول التى يراد ريها بأمتار كثيرة .

متوسط أثمان الأراضى الصالحة للزراعة

	مروية	غير قابلة للرى
سوريا ولبنان (١٩٣٦) ٥	(ثمن الدونم = ٠ر١ هكتار) بالجنيهات الذهبية التركية	
لبنان	٢ر٥ — ١٠	٠ر٥
البقاع	٣ — ٩	١
مزارع الخضر قرب المدن الكبيرة	٤٠ — ٨٠	—
دولة سوريا	٢	٠ر٢ — ٠ر٦
* الأثمان بتأثير الأزمة		
	مروية	غير قابلة للرى
فلسطين (١٩٣٦)	ثمن الدونم بالجنيهات الفلسطينية	
جنوب فلسطين (أكثر من ٤٠ كم من يافا ـ تل أبيب)	٤ر٥	١ — ٤
السهل الساحلى	١٠ — ٣٠	٥ — ٨
المناطق الجبلية	٥ — ١٥	٢ — ٥
	كلها قابلة للرى	
مصر (١٩٣٧)	بالجنيهات المصرية	القدان = ٠ر٤٢ هكتار
مصر العليا	٩٨	٢٣ر٤
مصر الوسطى	١٤٢	٣٤ر٠
مصر السفلى	٩٨	٢٣ر٤
	يسهل ريها قبل الزراعة	بعيدة عن الماء
العراق (١٩٣٥)	الجريب = ٠ر٤ هكتار	
منطقة البصرة	٧ر٥ جنيه	٠ر٧٣ جنيه
	قابلة للرى	غير قابلة للرى
تركيا (١٩٣٥)	الايجار السنوى للدونم بالجنيه التركى	
منطقة أطنه	١٠	٥

وعلاوة على ذلك فالاختلاف فى ارتفاع سطح الماء مما قد يسبب فى جهات كثيرة اختلافات تصل إلى ثمانية أمتار فى مستوى الماء ، مما يجعل استخدام الأدوات فى رفع الماء أمراً جوهرياً . وكذلك فى الحالات التى يحصلون فيها على المياه من الموارد المحلية أو المجارى الصغيرة ، يتعين أولا رفعها ثم توزيعها على الحقول . وبخلاف نظام الزراعة الذى يعتمد على ماء المطر وهو مورد لا دخل لمجهود الإنسان فيه ، فإن استخدام أدوات الرى يضيف عاملا جديدا وحيويا إلى اقتصاد المزرعة الفردية . والجدول التالى (ص١٨٨) يبين لنا الآلات التقليدية التى تستخدم بوجه عام لرفع الماء فى مناطق الرى الرئيسية بالشرق الأوسط . وينطوى استخدام هذه الآلات على ظاهرة مشتركة ألا وهى الحاجة إلى بذل مجهود جثمانى كبير بصورة استثنائية . ومقدار العمل المبذول ليس بالغ القدر بالمعنى المطلق فحسب ، أى رفع عدة أمتار مكعبة فى الساعة فى ظل الأحوال المناخية التى يمثلها الجو الحار وهذا كله عبارة عن درجة عالية من حدة العمل ، ولكنه يستغرق جانباً كبيرا من وقت الفلاح ومعاونيه .

ولا تتطلب عملية الرى وقتا كثيراً لإدارة الآلات فحسب ، ولكنها تقتضى بصفة خاصة اعدادا كبيراً لقطعة الأرض التى يراد ريها . إذ إلى جانب التسوية التامة للأرض يجب إقامة روابى حول الأحواض طبقا للحاجيات المحلية ، كما أنه فى حالة الرى بالترع يتعين عمل الأخاديد التى يحدثها المحراث بعناية ، ونقول بوجه عام انه يجب توجيه عناية كبيرة إلى حفظ الحفر مكشوفة . وفى إيران حيث تعتمد قرى كثيرة على الرى الصناعى وحيث تقع محلات الإقامة على مسيرة تتراوح بين ١٠، ٤٠ من الكلومترات من سفوح الجبال ، جرت العادة بنقل الماء إلى القرى بواسطة قنوات تحت الأرض منعا لتدمير القرى بواسطة سيول الشتاء التى تتدفق فوق منحدرات الجبال . فالآبار التى كثيراً ما يصل عمقها إلى ٤٠ - ٧٠ مترا تحفر على طول المنحدرات ومنها تتفرع الأنفاق إلى القرى ، ولا تتيسر هناك سوى وسائل بدائية لأداء العمل الشاق المتصل بهذا الإجراء . وينقل الطين الذى يتراكم نتيجة حفر الأنفاق خلال الآبار إلى سطح الأرض بواسطة غرارات مصنوعة من الجلد ورفعات (ونشات) بدائية التركيب ، وهى عملية تتم بالكثير من الكدح والعناء .

أدوات الرى التقليدية التى تستعمل فى بلاد الشرق الأوسط

الاسم المعروف فى الجهة	الوصف	مدى الرفع (بالمتر)	مقدار ما ترفعه الآلة من الماء فى الساعة	ملاحظات
			(بالمتر المكعب)	
النتالة	سفط من القش تتصل به أربعة حبال	١	٥	آلة بسيطة جداً تحتاج إلى رجلين لغمر السفط ثم رفعه
البندالة	حوض خشبى من ٣ ألواح ، طوله ٥ر٢ متر ، مغلق فى طرف ومفتوح من أعلى ، مثبت إلى عامودين . يغمس أحد الطرفين فى الماء ثم يفرغ الماء من الطرف الآخر	٣ر–٥ر	٧	
الطمبور		٠ر٧٥	١٥–٢٥	يحتاج إلى رجلين لعدم كفاية واحد لرفع الماء اللازم
الشادوف	عامود خشبى مثبت إلى عامودين رأسيين ، وفى أحد طرفيه ثقل كحجر مثلا وفى الطرف الآخر حبل فى نهايته جردل يغمس فى الماء حتى يمتلئ ثم يرفع لتفريغه	٢–٣	٨	
الساقية	عجلة خشبية بها قواديس مربوطة بالحبال والساقية تديرها الثيران فتهبط القواديس لتمتلىء بالماء ثم تفرغ منها	٣–٨	١٥–٤٠	بخلاف النوع العادى المستعمل فى مصر توجد أنواع أخرى فى البلاد الشرقية الأخرى
النوره	تشبه الساقية عادة ولكن تدار بقوة الماء ، وبذلك تستخدم فى حالة الرى من الأنهار	٣–٥	١٥–٢٠	يكثر استعمالها فى شمال سوريا والأناضول
التابوت	يشبه الساقية ولكن بدلا من القواديس نجد حافة العجلة مجوفة ومقسمة إلى أجزاء	١–٣	١٠–٣٠	

ويقدر نويل E. Noel [١] أن صيانة القنوات وحفرها فى ايران يكلف ذلك البلد كل عام ٢٠ مليونا من أيام العمل . وبالرغم من أن الزراعة على المدرجات والتى تقوم على الرى تستدعى وسائل أخرى فإن هذه العملية تتطلب كذلك قدراً كبيراً للغاية من العمل .

وحينما نلاحظ الطلب الفائق على العمل وهو الأمر الناشىء عن طريقة زراعة التربة فاننا نكشف عن علاقة بين وحدة الأرض وعدد العمال الزراعيين وهى الظاهرة التى تتميز بها جميع مناطق الرى ، فالزراعة المروية هى الميدان الذى تسود فيه المزارع الصغيرة . وبالرغم من وجود الملكيات الكبيرة فى البلدان التى تعتمد على الرى ، فوحدة الزراعة الغالبة منذ الأزمنة القديمة حتى اليوم فى جميع مناطق الرى بالشرق عبارة عن الملكية الصغيرة . وحتى إدخال الأدوات التى تؤدى إلى الاقتصاد فى استخدام العمل فى بداية هذا القرن لم يسبب تغييراً له قيمته فى هذه العلاقة الأساسية ولهذا فنى الجهات التى تقوم فيها الزراعة المسقية طبقا للأساليب والأشكال التقليدية والتى تعتمد فيها عملية الرى على عمل الإنسان فان إرواء الأرض لابد وأن يترتب عليه أن تطول ساعات العمل بصفة خاصة .

هذه الحاجة إلى استخدام قدر من العمل أكثر من المعتاد ينجم عنها أن تكون نفقات الانتاج بالنسبة إلى الوحدة الزراعية أكبر فى حالة المحاصيل المروية منها فى حالة المحاصيل التى لا تعتمد على الرى . وهذه الزيادة فى مقدار العمل تعوضها الزيادة فى الغلة إذ أن هذه الأخيرة تفوق بصورة بالغة مثيلتها فى حالة الزراعة الجافة. وتندر الأرقام التفصيلية عن نفقات الانتاج فى الزراعة المسقية ولكن حينما تتوافر البيانات لدينا فاننا نعلم أن النصيب المستمد من الحاجة إلى الرى يمثل عنصراً بارزا. وحسب التقديرات التى أمكن الحصول عليها فى تركيا عن نفقات الانتاج بالنسبة إلى محصول الأرز نعلم أن النفقات الضرورية التى يتطلبها هذا العمل الإضافى للرى يبلغ ٣٧٪ من النفقات الكلية بالنسبة إلى الدونم الواحد . وطبقا لتقدير آخر بلغت النفقات فى حالة القطن ١١٫٥ جنيها تركيا للدونم بينما يبلغ الرقم ٦ جنيهات

---

(١) Col.E. Noel,'Qanats,Journal of the Royal Central Asian Society, May 1944, pp. 190.

تركية فى حالة المحاصيل التى لا تعتمد على الرى (وهذه البيانات على ما يذكر كاظم رضا لا تشمل إيجار المزرعة والنفقات بعد الحصاد) .

وتختلف غلة الوحدة الزراعية طبقاً لتغير مقدار ما يبذل من العمل فبينما تبلغ غلة الهكتار من القمح ٥٠٠ — ١٠٠٠ كيلو جرام فى حالة الزراعة الجافة فى الشرق تصل هذه الأرقام إلى ١٨٠٠ — ٢٥٠٠ كيلو جرام فى حالة الزراعة المسقية ، والأرقام الخاصة بالشعير ٩٠٠ — ١٣٠٠ كجم مقابل ٢٠٠٠ فى حالة الأرض المسقية . وبالنسبة إلى الفول ١٦٠٠ كجم مقابل ٢٨٠٠ ، والسمسم ٩٠٠ كجم مقابل ٢٠٠٠ ، والقطن ١٥٠ مقابل ٥٠٠ . وفضلا عن هذا فهناك عدة محاصيل هامة مثل البرتقال والأرز وقصب السكر والموز لا يمكن زراعتها إلا بواسطة الرى(١) .

وكانت المشروعات الخاصة بنفقات الإقامة بفلسطين تقوم على أمثال هذه التجارب فقادير رأس المال المستثمر والنفقات الجارية بالنسبة إلى الوحدة الواحدة من الأرض أعلى بكثير فى حالة المحاصيل المسقية منها فى حالة غير المسقية ، ولكنها تمدنا بقدر أكبر من الغلة .

وفى مناطق الرى بالتلال ينشأ العمل الإضافى عن إقامة المدرجات وصيانتها ، بخلاف العمل اللازم لجلب الماء ، ومن هذه الناحية ليس ثمت فارق بين الرى فى الأرض المستوية والتلال . وتتميز شبكة الرى فى الجبال بالمدرجات الضخمة التى يصل ارتفاعها فى فلسطين إلى ٧٠٠ متر ، وفى لبنان إلى ١٨٠٠ متراً ، وفى جنوب بلاد العرب إلى ٢٠٠٠ متر .

والأوصاف التى لدينا عن أساليب العمل المتبعة فى الزراعة بجنوب شبه الجزيرة العربية تشابه الأوصاف التى تتوافر عن أسلوب العمل فى المزارع المتدرجة على المرتفعات فى سوريا وكردستان وتركستان ، وهى تبين لنا بصفة خاصة ما يتطلبه هذا النوع من الزراعة من عمل كبير . ولما كانت المزارع القائمة على الأراضى

---

(١) S. Mazloum, L 'Afrique, Paris,1939, P.236 and Bonné, opt. cit. P.147.

المنحدرة فى خطر من أن تكتسح فيضانات المطر الفجائية ما تحتويه من تربة عضوية فانهم يقسمون المنحدرات إلى مدرجات ترتفع أحيانا إلى درجة تدعو إلى الدهشة . وكل مدرج يبنى بشكل أفقى ويفصله حائط حجرى متين عن المدرج الذى يقع تحته مباشرة ، وهذا الحائط يغطى بطبقة من الطين لتحول دون تسرب الماء ، وقد أحصى و . ب . هاريس فى مكان ما باليمن ١٣٧ مدرجا ، كما وجد س . ج . كراتندون ١٥٠ مدرجا أمام متنة وكل منها يعلو الآخر على منحدر جبلى واحد ، وهناك حائط حجرى ارتفاعه ٩ اقدام ، بينما قطعة الأرض المزروعة لا يتعدى عرضها ستة أقدام . وكل مساحة يمكن الوصول إليها هى موضع الاستغلال بهذه الطريقة بواسطة أساليب قديمة منذ القرون السالفة . ومنظر الأرض هناك فريد ، فاذا نظرنا من أسفل وعلى مستوى واحد بدت التلال بجدرانها السوداء أو الغبراء جرداء وحجرية كأنها مدرجات ضخمة ، أما إذا نظرنا من أعلى فان العين تسرح فى المحاصيل الخضراء التى تمتد مسافة أميال .

ونلق الزراعة المتدرجة كذلك فى بيهان وعوالق على ارتفاع قدره ٧٠٠٠ قدم ، وفى وادى دعان ووادى بكران ووادى أم جرج على مقربة من مقلة ، وهى تتطلب مجهودا شاقا واجتهادا كبيرا فى زراعة التربة . فالسيول التى تنزل فى الأقاليم الجبلية لا تحمل معها الطمى الخصيب كما تفعل فى السهول ، ونتيجة لذلك يجب العمل من وقت لآخر على إزالة ما تحتويه التربة فوق المدرجات من أعشاب ويقوم الفلاحون بحمل السماد إلى الحقول فى دروب خطرة وعلى أعناقهم بواسطة المقاطف ، ولما كانت الطبقة الترابية لا يزيد عمقها من قدم واحد أو قدمين يجب حرث الأرض بعناية خاصة ، وتحتاج الحقول إلى تسميدها تسميدا جيدا وبخاصة فى حالة زراعة البن ، ولهذا الغرض يجمع السماد الحيوانى على هيئة أكوام كبيرة على مقربة من معظم المدن ويغطونه بالتراب لمنع رائحته ثم يحملونه فى مقاطف إلى المدرجات مسافة أميال . وإلى جانب السماد الحيوانى نراهم يستعملون أيضا الرماد. وتروى المدرجات بواسطة القنوات التى تمدها بالماء المخزون وراء سدود مقامة لهذا الغرض ، ويقدم لنا Wissman, Rathjans أوصافاً مماثلة عن صنعاء ('Sanaa', Zeitschrift der Gesellschaft zur Erdkunde,1929,pp.333/34)

« والمياه التى تتساقط فى الأودية خلال الربيع عند الحافة الغربية من المنحدرات المنخفضة تستخدم بالمثل وباستمرار لرى الحقول التى تزين المنحدرات فى الأودية الضيقة على هيئة مدرجات قد نسقت بشكل يدل على المهارة . وأخصب هذه الواحات منحدرات جبل حتى الواقع على مسيرة ساعتين الى الجنوب الغربي من صنعاء ، وفى وادى زولا على مسيرة ساعتين الى الشمال الغربى ، وفى وادى دار بالشمال حيث يقوم القصر الملكى وهو المقر الصيفى للملك ، فهناك نجد غابات حقيقية تهيىء لنا الظل الواقى من الحرارة ، وكذلك تزرع نباتات التفاح والكمثرى والسفرجل والخوخ والمشمش والبرقوق واللوز والليمون والجوز والتين وعشرين نوعا أخرى من العنب ، بينما فى الحقول يبدأ البذر بعد الحصاد وتزرع ثلاثة محاصيل فى السنة ، ومن النباتات المنتشرة بصفة خاصة الدحريج الذى يقول القوم انه يمكن قطفه كل أربعة أسابيع » .

ويذكر و . ه . إنجرامس فى تقريره عن الأحوال الاقتصادية فى حضرموت أنه نظرا لأن التربة قليلة جدا فى القرى ، كان من الضرورى فى كثير من الحالات جلب التراب من الأماكن البعيدة لبناء المدرجات ، ويتفاوت حجم الوحدة من خمسة ياردات مربعة إلى ألف ياردة .

وعلى أساس ما سلف ايراده من بيانات وملاحظات يجوز لنا أن نلخص فيما يلى ما للنظم الزراعية الرئيسية بالشرق من خواص وما بينها من علاقات تجعل كلا منها يعتمد على الآخر ويتأثر به :

(١) من ناحية الأحوال الطبيعية يبدو بصدد العصور التاريخية أنه لم تحدث تغييرات مناخية كان من المحتمل أن يكون لهما تأثير حاسم على توزيع النباتات الطبيعية أو المحاصيل المزروعة ، فلسنا نلحظ أية تغييرات فى درجة الحرارة أو فى الظواهر الطبيعية الأخرى التى تؤثر فى الزراعة مثل العواصف الرملية والرياح الحارة وفيضان الأنهار وانخفاضها . فالتغييرات التى وقعت والتى كانت ذات نتائج بالغة الأثر من حيث مجرى التاريخ ، إنما مردها إلى أفعال الانسان ، ماكان منها ذا طابع إيجابى كاقامة السدود وحفر الترع ، وماكان منها ذا صبغة سلبية كتدمير أمثال هذه المنشئات . ونجد خلال العصر العثمانى ، وبخاصة فى مناطق الرى الواقعة على أطراف الامبراطورية ، أنه لم تبذل سوى محاولات تافهة لتعمير ما سبق اقامته من منشئات يقصد بها استغلال القوى الطبيعية .

(٢) فى مناطق الزراعة الجافة تسود الملكيات الزراعية الصغيرة التى تؤجر لمن

يزرعونها ، أما المزارع الكبيرة ذات الادارة المركزية فنادرة . ولما كانت ادارة المزرعة تسير بشكل يقتضى الكثير من بذل رأس المال والعمل ، استتبع ذلك قلة سكان الوحدة الزراعية ، فالمساحة التى تتبع مزرعة ما كافية فى العادة برغم اختلافها تبعاً للأحوال المحلية ، ولكنها أقل من مثيلتها فى أوربا .

ومعدات هذه المزارع على هيئة حيوانات وآلات ذات طابع بدائى ويكاد يقتصر الانتاج بنوع خاص على اشباع حاجيات الفلاح ، وتستخدم الماشية أولا وقبل كل شىء للعمل فى الزراعة وليس الغرض منها انتاج الألبان . وأهم ما تتميز به الحياة الزراعية فى مناطق الزراعة الجافة ضآلة خصوبة التربة ، وقلة غلة الوحدة الزراعية ، وبساطة معدات الزراعة ، وفقر الفلاح والحيوان . وقد ترتب على حياة العزلة عن الخارج فضلا عن قلة رأس المال ، أن صار أهل هذه المناطق شديدى التعلق بالتقاليد ويعيشون عيشة القصد .

(٣) وتختلف الأحوال عن ذلك فى مناطق الزراعة المروية ، فهنا الوحدة الزراعية متواضعة الحجم ، والمالك الكبير أو المستأجر الكبير الذى حصل لنفسه على حق الانتفاع فى مساحات واسعة من الأرض ، هو السيد الحقيق للفلاحين الذين يكسبون عيشهم لقاء ما يبذلون من مجهود شاق فى المناطق المروية الصغيرة التى يقومون بزراعتها . والمعدات التى تستخدم فى أداء العملية الزراعية وكذلك غلة الوحدة الزراعية الواحدة ، أرقى وأكبر قدرا منها فى حالة الزراعة الجافة نظراً لكثرة عدد عمليات العمل كرفع الماء وحمله إلى الحقول وما إلى ذلك . وفى الوقت ذاته نلاحظ أنه بسبب الحاجة إلى استخدام قدر كبير من العمل وحين تستخدم أدوات الرى التقليدية فان هذا يتطلب أن تكون الوحدة الزراعية ذات حجم محدود فهى لا تزيد فى حالة المزارع الواحد عن جزء من المساحة العادية فى ظل نظام الزراعة الجافة ، فالفلاح فى إقليم الرى لا يستطيع أن يزرع أكثر من مساحة معينة حتى ولو استخدم جميع أفراد أسرته بكامل قوتهم . وكذلك نشاهد أن درجة العزلة عن الأسواق التى يمكن الوصول اليها أقل نسبة فى مناطق الأنهار نظرا لصلاحية المجارى المائية للنقل ، وأكثر من هذا فاننا هنا نجد أنهم يزرعون محاصيل كثيرة لا بقصد الاستهلاك المحلى فحسب ولكن بغية بيعها .

(٤) وعلى ذلك فالأهمية القصوى تتعلق بما بين التكوين الاقتصادى والادارى لكل من نظامى الزراعة من فوارق من حيث وسائل الزراعة ومتوسط مساحة المزرعة ومقدار ما تغله الوحدة الزراعية . ولما كان الفلاح فى جهات الرى يعتمد على مورد منتظم من الماء لرى أرضه ، لهذا فهو جزء من ذلك النظام المسيطر عليه من الناحيتين السياسية والاجتماعية بشكل يختلف اختلافا كبيرا عما فى منطقة الزراعة الجافة .

(٥) ومن جهة أخرى لم تتحرر كذلك الزراعة المروية من القيود المترتبة على ما اتصف به الاقتصاد الشرقى من تأخر وفقر. فبالرغم من عظم إنتاج الوحدة الزراعية فان الانتاجية بالنسبة إلى العامل الواحد ليست أكبر منها فى حالة الزراعة الجافة . وهنا كذلك لم يسمح المالك للمستأجر أو الفلاح الصغير إلا بذلك القدر اللازم لاشباع مطالبه الضئيلة ، وبذلك حكم على الفلاح أن يعيش فى مستوى تعس مزر لا يكاد يبلغ حد الكفاف ، فالقوى الكامنة فى الانسان والتربة لم تجد لها منفذا ، ولم تستطع القوة الكبيرة التى تكمن فى الزراعة المروية أن تحرر الفلاح مما اتصف به من عدم الاكتراث ولم تدفعه إلى بذل قدر أكبر من النشاط الاقتصادى . وبالرغم من أن ثبات بعض العوامل الطبيعية ضمن له حدا أدنى من المعيشة فلقد عاش الفلاح كذلك ضحية الجوانب السلبية التى صحبت نظام الرى البدائى ومن ذلك تكوين المستنقعات وانتشار الأمراض المعدية والملاريا والديدان وأمراض المعدة وتراكم الأملاح على التربة . ونظرا لهذه الظروف نجد أنه فى هذا الميدان الذى ينطوى على امكانيات واسعة للتقدم لم يبد أثر لذلك الاتجاه الذى كان خلال هذه الفترة ذاتها يبعث حياة جديدة فى الزراعة الغربية عن طريق الكشوف الكيماوية والفنية فى علم التربة الحديث . ففى كل من ميدانى الزراعة الجافة والمروية ظل المجتمع الزراعى فى الشرق الأوسط يعيش فى ظل نظام انتاجى طابعه الركود والجمود . وسنوضح فى الفصل التالى كيف وإلى أى حد أخذت هذه الصورة فى التغير نتيجة تسرب المؤثرات الحديثة إلى الشرق .

الباب الثانى

الزراعة فى مرحلة الانتقال

الفصل السابع عشر

التغييرات التى طرأت على أحوال ملكية الأرض

ان تحول النظم الاقتصادية والاجتماعية عملية متصلة تمتد على فترات طويلة ، ذلك أن مجرى التاريخ لا يسمح بالتغييرات المفاجئة ، ولا بأن تختفى بصورة سريعة تلك الأشكال القديمة التى تفقد بين يوم وآخر وبدون إنذار سابق مشروعيتها والمبرر لوجودها وبقائها .

ان أمثال هذه العمليات لا يمكن وصفها على هذه الصورة المجردة إلا فى المعانى المجردة الاحصائية والتى تتصل من جهة بعلم الاجتماع ، ولسوء الحظ لو أردنا تعرف التغييرات التى انتابت كيان المجتمع فى الشرق الأوسط لما توافرت لدينا سوى الأرقام الخاصة بأحدث العقود ، بينما لا نجد إلا بيانات إحصائية قليلة توضح مظاهر عملية التحول فى مراحلها الأولى عند بداية القرن الحالى وتطورها وتقدمها خلال القرن التاسع عشر ، ونظرا للمستحدثات الاقتصادية والفنية والتغيرات التى طرأت على الميادين السياسية والاجتماعية فى العالم منذ بداية القرن الماضى ، فمن الواضح أن هذه الفترة كان لها تأثير ظاهر على عملية التحول التى كانت قد بدأت إذ ذاك فى المجتمع الزراعى بالشرق الأوسط . هذه العملية التى بدأت خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر تعرضت فى السنوات السابقة والتالية للحرب العالمية الأولى إلى مؤثرات دافعة تفوق من حيث حدتها جميع المراحل والمظاهر السابقة لها ولما تصل بعد إلى ذروتها , وبالرغم من أن الإحصائيات التى لدينا غير وافية بالغرض فإن علينا أن نحاول تتبع التغييرات التى وقعت خلال المراحل الأولية إذ هنا نجد السر الذى يفسر لنا ما أعقب ذلك من تطورات . وفى

الوقت ذاته نستطيع أن نستغنى عن تكرار البيانات الخاصة بالأحوال الطبيعية لأنها لم تتغير حتى فى الوقت الحاضر . أما التغييرات التى نشاهدها فى أحوال ملكية الأرض وأساليب الإنتاج والأسواق والمواصلات ، فأكبر دلالة وأهمية.

عودة المالك الكبير الى الظهور فى القرن التاسع عشر

أوضحنا فى فصل سابق الغموض الذى يكتنف معنى كلمة « اقطاع » ، ولهذا رأينا أن نقتصر على تفسير أضيق مدى وأعظم دقة ، بمعنى أن الانفصال بين الذى يعمل فى الأرض وبين مالكها لا يكفى لخلق الأحوال التى تستأهل أن ندعوها إقطاعية . فلو رجعنا إلى المعنى القانونى والاجتماعى الدقيق لوجدنا أن الملكيات الكبيرة السائدة اليوم فى الشرق الأوسط لا تمت إلى الملكيات الكبيرة التى كانت موجودة فى العهد الإقطاعى إلا بصلة يسيرة ، لأن الأغلبية الكبرى منها وليدة عمليات الانتقال فى الملكية ونتيجة تدخل القانون فى أحوال حيازة الأرض ، وهى أمور شهدتها كافة تلك البلدان تقريبا خلال القرن التاسع عشر . حقيقة جرت عادة الاقتصاديين والمؤرخين الاجتماعيين على أن يستعملوا كلمة الإقطاع للدلالة على كل نوع من أنواع الملكية الكبيرة يكون فيه مالك الأرض خلاف ذلك الذى يعمل فيها ، وذلك من ناحية المبدأ . وكذلك يستخدم الكتاب الماركسيون الكلمة ذاتها فى معنى مشابه :

« ان أهم صفة يتميز بها النظام الاجتماعى الاقطاعى أنه ذلك الشكل الاقتصادى المحدود الذى فى ظله يختص السيد الاقطاعى أو المالك لنفسه ثمرة عمل المنتج المباشر بدون مقابل ، أى على هيئة إيجار عينى . هذه العلاقات نفسها القائمة بين مالك أدوات الإنتاج (وهى فى هذه الحالة عبارة عن الأرض) وبين المنتج المباشر ، هى العامل الذى نلقى فيه السر الداخلى أو الأساس الخفى الذى يقوم عليه النظام الاجتماعى بأسره وبالتالى أيضاً ذلك الشكل الاقطاعى المحدود الذى يميز الدولة »[١]

---

(١) S. Dubrowski : Uber das Wesen des Feudalismus, der Leibeigenschaft und des Haudelskapitals", in Agrarprobleme, Intern. Agrar-Institut, Moscow, 1929, pp. 333/34

وعلى كل حال ، فكما سبق أن ذكرنا ، سنقصر كلمة « الإقطاع » على الحالات التى يكون فيها حق ملكية الأرض فعلا على هيئة إقطاعية أومايشابهها . وقد استمرت الحقوق القانونية المستمدة من النظام الإقطاعى الشرقى محتفظة بمشروعيتها فى الإمبراطورية العثمانية حتى بداية القرن التاسع عشر حين عمدوا إلى إلغائها الواحد تلو الآخر ، بمقتضى تشريعات متنوعة . ولم يكن مجرى هذه التغييرات واحداً فى البلدان المختلفة ، فخلال العقود الأولى من القرن نجد أن حكامها ، كالسلطان محمود الثانى بالنسبة إلى الولايات التركية ومحمد على وابنه ابراهيم باشا بالنسبة إلى البلاد العربية وهى مصر وفلسطين وسوريا ، قد بدأوا تحت تأثير الأفكار التقدمية إذ ذاك يقومون بإصلاحات بعيدة المدى فى كيان بلادهم السياسى وأحوال الملكية الزراعية فيها . فبعد أن قام محمد على بفحص إشهادات الملكية نراه يعمد خلال الفترة (١٨١١ — ١٨١٤) إلى إلغاء ما كان هناك من حقوق الملكية للملتزمين الذين كانوا حتى ذلك الحين يحوزون مساحات واسعة على صورة إقطاعات ، ثم بعد ذلك أخذ يوزع الأرض قطعا صغيرة وعلى صورة الإجارة الوراثية بين الفلاحين الذين صار عليهم فى المستقبل أن يدفعوا الضرائب إلى الدولة مباشرة . وفى سنة ١٨٣٩ ألغيت حقوق كبار الملاك بسوريا وفلسطين لصالح الدولة ، وفى سنة ١٨٣٩ أصدر السلطان فرمانا عاما بإلغاء أو استرداد جميع الإقطاعيات العسكرية أو التى سبق منحها لقاء جزية أو التزامات معلومة تؤدى للدولة فى بقية تركيا وأصبحت الدولة مالكة الأراضى التى استردت على هذا النحو .

ومن الخطأ أن نظن أن إصدار هذه التدابير ترتب عليه من الناحية الواقعية زوال التراث المتخلف عن نظام الأرض الشرقى السابق ، لأن الخطوات التى اتخذت — بالرغم مما انطوت عليه من نية طيبة — كانت من الوجهة القانونية ذات جانب واحد ، إذ لم تمس المشكلة الأساسية وهى مركز الفلاح ، وغاية ماحققته من تغيير أنها أخرجت الأرض من أيدى سادتها الأولين ونقلتها إلى ملكية الدولة من الناحية الإسمية ، بينما نجد أن حقوق الإمتلاك الفعلية قد حصلت عليها طبقات جديدة . أما الفلاح وهو الزارع الحقيقى فلم يكسب شيئاً من وجهة النفوذ السياسى أومن الناحية الاقتصادية ، ولكنه أصبح مضطرا ، لا إلى الكد من أجل عيشه الضئيل فحسب كما كان يفعل من قبل . بل ومن أجل البحث عن الوسائل التى تمكنه من أداء الضريبة وإيجار الأرض . وكذلك نلقاه ظل عاجزا أمام

المحاولات التى بذلت لخلق طبقة جديدة من ملاك الأراضى ، وهى الطبقة التى بدأت فى الظهور خلال القرن التاسع عشر ، وبخاصة نتيجة لازدياد الثراء فى المدن الشرقية .

الاحوال فى سوريا وفلسطين

تتشابه الروايات التى لدينا عما استحوذ على أغنياء أهل المدن من رغبة شديدة فى امتلاك الأراضى ، ففى كثير من الحالات كانت هناك رغبة صادقة فى الحصول على مزرعة كبيرة بجدار إحدى المدن ، وفى حالات أخرى نجد أن التجار من أهل المدن والذين كانت لهم معاملات مع الفلاحين يستولون على الأراضى المرتهنة حينما يعجز الفلاحون عن سداد ما عليهم من أموال والعبارة التالية توضح لنا الأحوال فى سوريا :

« وبهذه الطريقة انتقلت قرى بأكملها فى السهل السورى إلى أيدى الأعيان قطعة بعد أخرى ، والحقيقة أن أصل الملكيات الكبيرة التى تحيط بحمص وحماه لا يرجع إلى غير هذا السبب : وفى هذه الأماكن لم تنزع أملاك السكان وإنما بقوا المستأجرين وفق نظام المقاسمة . واحتفظوا بما كان لديهم قديماً من وسائل استغلال الفرد أو الأرض الشائعة وما درجوا عليه قديماً من تقسيم الأرض إلى قطع ضيقة . ان استيلاء الأعيان على الأرض لم يقض على أهل القرية وإنما هبط بهم إلى مرتبة العبودية . »

André Latron : La vie rurale en. Syrie et au Liban, Beirut, 1936. p. 213.

وثمت حالة أخرى أدت إلى عودة المالك الكبير إلى الظهور فى القرن التاسع عشر ، ونقصد بها تلك المادة التى اشتمل عليها قانون الأراضى التركى الجديد ،والتى بمقتضاها لابد من تسجيل جميع الأراضي في القرى حتى ولم تعد على صورة ملكية التابو . وترتب على ذلك أنه فى كثير من الحالات عمد رؤساء القبائل أو العشائر أو مشايخ القرى إلى أن يسجلوا باسمهم الأراضى التى لم تكن مسجلة من قبل أو الأراضى المشاع التابعة للجماعات التى يتولون أمرها أو أراضى الجماعة المقيمة فى القرية ، وبذلك أصبحوا فى مركز كبار الملاك . ووافق الفلاحون على هذا الاجراء اما أملا منهم فى تدعيم حقوقهم بهذه الطريقة وهى الحقوق التى لم تكن أبداً موضع الخلاف ، واما لأنهم كانوا حقيقة يعدون شيخ القرية الزعيم المحلى الذى له امتياز خاص . ويقرب من هذا أيضا الحالات التى أخفقت فيها جهود الحكومة لحمل

الفلاحين على تسجيل أراضيهم فاضطرت إلى عرضها فى المزاد العلنى . هؤلاء القرويون الذين أبوا تنفيذ ما طالبتهم به الحكومة خوفاً من رفع الضرائب عليهم، بيعت أراضيهم وبذلك فقدوا ما كان لهم من حقوق الملكية فيها وظلوا يقيمون فيها على هيئة مستأجرين ، ومن الأمثلة على تكوين الملكيات الكبيرة على هذا النحو ما استولت عليه أسرة سرسق وهى التى كانت من قبل تملك الأراضى الواقعة فى مرج ابن عامر سنة ١٨٧٢ :

« كانت القرى الواقعة فى مرج ابن عامر تعانى من قبل تعدد الهجوم من جانب بنى شاكر البدو وكانوا يعدون أنفسهم حماة للجهة ويفرضون على الفلاحين أعباء ثقيلة لقاء ذلك . ولما حاولت الحكومة عبثاً سنة ١٨٧٢ أن تجمع الضرائب من القرى الفقيرة فى مرج بن عامر تقدم المصرفى اليونانى سرسق فاشترى الجهة كلها ومساحتها ٧٢ ميلا مربعاً بمبلغ ١٨٠٠٠ جنيه ويقال ان مادخل خزانة الحكومة فعلا لم يزد عن ٦٠٠٠ جنيه . ولم يقنع سرسق بحق امتلاك الأرض بل حصل كذلك من الحكومة على حق جباية الضرائب بالجهة وبذلك صار له مصدران من الدخل . وكان الفلاحون يدفعون عشر المحصول للحكومة وعشراً آخر له بصفته المالك الأعلى وذلك إلى جانب عشرة جنيهات مجيدية (حوالى ٢٫٥ جنيه انجليزى) عن كل فدان (٤٢٣٦ متر مربع) . وفى الوقت ذاته كان لديه مصدر آخر للدخل ذلك أنه كان يقرض مستأجريه بضمانة ما يملكون . وهكذا بفضل ملكيته الأرض وجبايته الضرائب واقراضه المال أصبح الحاكم الحقيقى على هذه الجهة والوجيه القوى النفوذ الذى لا يستطيع أحد أن ينافسه . وقدر إيراد سرسق السنوى من مرج ابن عامر بما لا يقل عن ٢٠٫٠٠٠ جنيه . ويحدثنا أوليفانت أنه بالرغم من ذلك فان هذا الاستغلال الزائد عن الحد كان ينطوى على بعض المزايا بالنسبة إلى الفلاحين ، فضلا عن المالك ، لأنه استطاع بفضل مركزه القوى أن يحمى القرى الخاضعة لسلطانه من استبداد قبائل البدو الرحالة) وموظفى الحكومة والجيران الأشرار بصورة أفضل مما لو ترك الفلاحون وحدهم يدبرون أمور مواردهم » .

العراق

إذا استثنينا حالات فردية ، فقد سارت عملية ظهور المالك الكبير بالعراق اليوم فى الطريق ذاته كما لاحظنا ذلك بصدد سوريا وفلسطين ، والاختلافات المتصلة بالأحوال الطبوغرافية والطبيعية تساعد على تفسير الفوارق التى نلقاها بين الأجزاء الشمالية والجنوبية من العراق . ففى الأجزاء الجنوبية حيث كانت الزراعة تمارسها

القبائل الرحالة ، نلق بوضوح التقاليد والأساليب التى تميز بها التكوين الإقطاعى التركى القديم ، فكان البيع والشراء — حتى بالنسبة إلى أراضى الدولة — يتمان دون علم الحكومة المركزية التى اضطرت فى تلك المناطق أن تدع السلطة فى يد حكام الأقاليم إلى حد كبير وكذلك إلى زعماء الجماعات القبلية الكبيرة . وكان نفوذ هذه الجماعات يختلف تبعا لشخصيات زعمائها ، إلى جانب ظروف أخرى . وعلى أية حال لم تكن الحكومة العثمانية فى مركز يسمح لها برقابة منتظمة على ماقى حوزتها من أراضى « الميرى » ، ومن هنا استقرت الفكرة التى ترى فى أفراد القبائل وشيوخها الملاك الشرعيين والحكام فى ولايات كبيرة . فلما ألغى النظام الإقطاعى صار من الضرورى أن توضع أحكام الملكية على أساس جديد بالرغم مما يكتنف هذا العمل من صعاب كثيرة .

كيف كان من الممكن أن تنفذ عملية تسجيل الأرض ومراقبة الادارات المختصة بشئون الأراضى الخ مع وجود تلك الصور الاجتماعية وأساليب العيش لدى شعب رحالة على ذلك القدر البدائى من الثقافة والمطالب ، غير أن هذه العقبات ذاتها هى التى حملت ساسة ذلك العهد على محاولة استمالة الأهلين إلى مبدأ الحياة المستقرة ، لأن قيام دولة جديدة وثابتة الأركان عمل لا أمل فى اتمامه إذا لم يتسنى بنجاح ادماج العنصر البدوى فى كيان الدولة عن طريق التدابير القانونية ، من مباشرة أو غير مباشرة ، والتى تستهدف ربط البدو بالأرض .

والحافز الرئيسى على تغيير أحوال الملكية تمثله لنا قوانين الأراضى التى أدخلها عام ١٨٦٨ المصلح الماهر مدحت باشا ، فقد كان الرجل يأمل أن يحل مشكلة الملكية عن طريق توزيع الأرض بين الزارعين الفعليين على هيئة اجارة وراثية ، مع الاحتفاظ فى الوقت ذاته بحق الدولة الأعلى فى الامتلاك ، وهناك نص هام فى الإصلاحات السالفة الذكر وبمقتضاه لا يمكن الحصول على اشهادات جديدة بالملكية إلا إذا تعهد المزارعون الجدد ان يدفعوا نفقات الرى أو صرف المياه من أراضيهم . هذا النص هيأ ثغرة أمام المالك الغنى ينفذ منها للحصول على مساحات أخرى من الأرض بينما شعر الفلاح الفقير بالرخاء إذا هو استطاع البقاء على صورة المستأجر ، وبالرغم من ذلك فلو أن ذلك الاصلاح نفذ تنفيذا سليما لكان خطوة

كبيرة فى تحقيق التقدم الزراعى بالعراق ، ولكن أخفقت تلك المحاولة الطيبة من أجل الاصلاح لأنه لم تتوافر لدى الحكومة التركية الخبرة اللازمة لتنفيذ مثل هذا الإجراء البعيد المدى ، كما لا شك أنه كان ينقصها الإرادة . ومن عوامل الاخفاق ضعف الاستجابة للاصلاح من جانب الذين كان يمسهم بصورة مباشرة . ان عملا يبدأ فى ظل هذه الظروف غير المشجعة — كمحاولة تحطيمه من جانب فريق من الموظفين ومقاومته من قبل الملاك — كان مصيره أن يزيد من حدة عدم الاستقرار الذى شهده العراق بصدد ملكية الأرض ، وبهذا نشأ مركز هيأ فرصاً واسعة أمام الراغبين فى استغلالها لتحقيق كسبهم الذاتى ، وهكذا استطاع أعضاء الأسر الرئيسية أن يحصلوا على الاشهادات الدالة على امتلاكهم مساحات كبيرة من الأرض التى كانت تعد من قبل ملكية جماعية للقبائل ، ولقد أدى تحول شيوخ الأسر إلى طبقة جديدة من كبار الملاك إلى نشوء منازعات خطيرة فى المستقبل بين القبائل وأرباب هذه الإشهادات الجديدة ، كل طرف يدعى حق الملكية بالنسبة إلى الأرض ذاتها ، وظلت هذه المنازعات تتكرر حتى الوقت الحاضر وكثيرا ما تميزت باستخدام القوة ، والنتيجة الكلية الناجمة من هذه المنازعات العنيفة ازدياد غلبة كبار الملاك الأقوياء الذين عرفوا كالعادة كيف يدعمون مركزهم من الوجهة القانونية والشرعية.

وهناك عامل فنى ساعد إلى حد على تنمية هذه الميول الرامية إلى التجميع وتكوين ملكيات كبيرة جديدة ، ذلك أنه نظرا لصعوبة تخصيص قطعة من الأرض لكل فلاح فى تلك الأقاليم الشاسعة القليلة السكان ، لجأت الحكومة مضطرة إلى الاستعانة بالوسطاء ، وأصلح هؤلاء للوفاء بالغرض هم المشايخ أو رؤساء جماعات الفلاحين (ويعرفون باسم السراقلة) وتحت تصرفهم عدد من العمال النشيطين . وبالالتجاء إلى هؤلاء الوسطاء والاعتراف بمركزهم ساعدت الحكومة ذاتها على خلق المقدمات اللازمة لقيام طبقة قوية النفوذ من كبار الملاك ، سواء أكان هؤلاء الوسطاء ذوى اهتمام مباشر بأن يصبحوا من الملاك ، أم كان اهتمامهم منصباً على الاثراء عن طريق توزيع قطع الأرض على الفلاحين .

وتم ظهور المالك الكبير بالمناطق الشمالية من العراق فى وسط أحوال مشابهة لما أوردناه وإن كان ذلك بصورة أقل وضوحا . فقد كان سكان القرية يعيشون فى العادة تحت إمرة الآغا المحلى وهو الوسيط بين القرية من جهة والسلطة

المركزية من جهة أخرى حيثما استطاعت الأخيرة الاحتفاظ بسلطانها. وكان هذا الزعيم المحلى مسئولا عن جباية العشور والضرائب الأخرى وفض الخلافات الناشبة بشأن الأرض فى الجهة، طالما لم تتغير حياة العزلة التى عاشت فيها القرية. وإذ عظمت جاذبية المدن طغت على القرية أفكار اجتماعية جديدة. وأهم من ذلك التغيير الذى طرأ على العلاقة بين رئيس القرية والجماعة التى تحت إمرته، إذ أصبح مالكا غائبا عن أرضه. فلما تقررت إجبارية تسجيل الأراضى تمكن المشايخ من تسجيل أراضى القرى بصفتها ملكيات خاصة لهم وإن كان الفلاحون فى الأصل كانوا يقومون بزراعة الأرض ولهم ما للمشايخ من حقوق.

ومن التحولات الواضحة بصفة خاصة فى علاقات الملكية أنه بسبب الديون رهنت الأراضى لحساب تجار المدن ثم آلت إليهم وبذلك دخل عنصر جديد من الملاك فى دائرة حياة القرية. وبينما كانت العلاقة بين أهل القرى ومشايخها، بالرغم من استبداد الأخيرين، تقوم على قدر من الولاء ومن الاعتراف بالمصالح المتبادلة للفريقين، فان ظهور طبقة جديدة من أهل المدن أحدث اضطرابا واضحاً فى الجو المغلق الذى عاشت فيه القرية، وجعل فى الإمكان تجميع ملكيات كبيرة فى أيدى شخص واحد بغض النظر عن طبيعة علاقات الملكية السابقة.

مصر

فى مصر كذلك ظلت الأفكار العربية العامة بشأن صفة ملكية الأرض حتى منتصف القرن التاسع عشر تحبذ ذلك الشكل من الملكية الذى فى ظله ليس للزارع سوى حقوق يسيرة بالنسبة إلى الأرض بينما كان حق الملكية الفعلى فى يد الجماعة أو الرمز الذى يمثلها وهو رئيس الدولة، ولم يكن للفلاح مقابل دفع الضرائب سوى حق زراعة الأرض. وكذلك فى مصر نجد أن نظام الإلتزام، وكان فى الأصل يمنح على أنه امتياز إقطاعى، كان واسع الانتشار ويتوارثه أبناء الأسرات المملوكية عن آبائهم. وفضلا عن ذلك كان للملتزمين الحق فى قطعة أرض معفاة من الضرائب ويعمل فيها الفلاحون مجانا بطريق السخرة، وهذه الأرض المعفاة من الضريبة، والتى كانت تعرف باسم «الوسية»، أصبحت ملكية خاصة حينما جعلوا من الالتزام امتيازاً وراثياً. ونجد كذلك جماعة أخرى من الملاك، قوامها كبار الموظفين

والضباط ممن منحهم السلطان الأرض وأعفاها كذلك من الضرائب .

وإذ كان محمد على ، المصلح المصرى راغباً فى أن يخرج مصر من نطاق الجمود الشرقى ويجعل منها دولة حديثة فى سنوات قلائل ، لذلك وجه جهوده بحق للاصلاح باجتثاث الشر من أصوله و نقصد بذلك ما كان لكبار الملاك من مركز ممتاز ، ولقد بدأ بإلغاء تلك الامتيازات التى استغلها أربابها بحيث كانت مساوىء خطيرة ، ذلك حين رأى أن جزءا فقط من الضريبة التى تجبى من الفلاحين يذهب إلى خزانة الدولة . فبعد أن قام بفحص شرعية جميع عقـــود التملك وهى الأساس الذى استند إليــــه الملتزمون فى دعاويهم بشأن الأرض التى عهد إليهم أمر جباية الضرائب المفروضة عليها ، أخذ خلال الفترة الممتدة من عام ١٨٠٨ إلى عام ١٨١٤ يعلن عدم مشروعية تلك العقود ، الواحد تلو الآخر . أما الملتزمون الذين دل ماضيهم على الولاء فقد منحهم تعويضاً لمدى الحياة ، ومنذ ذلك التاريخ صار موظفو الحكومة يجمعون الضرائب مباشرة وبدأ أول نجاح حققته هذه الإجراءات فى تحرير البلاد مما كان للملتزمين من دعاوى وامتيازات مجحفة وبذلك انفسح الطريق أمام إصلاحات أخرى . وكان الفلاحون ، بسبب الاستغلال الذى لا يرحم من جانب الملتزمين ، قد أهملوا زراعة مساحات كبيرة من الأرض بحيث قيل إنه خلال السنوات العشر الممتدة من ١٧٩٨ حتى ١٨٠٨ تناقصت المساحة المزروعة بنحو الثلثين . وإذ أصبح محمد على سنة ١٨٩٣ مالكا للأرض كلها من الوجهة العملية بفضل إلغاء حقوق الملتزمين ومصادرة الوسايا ، قام بمسح الأراضى وعمد إلى توزيعها بين الفلاحين قطعاً صغيرة تتراوح مساحتها بين ثلاثة وخمسة أفدنة وأمر بتسجيلها باسمهم . هذا التسجيل لم يكن معناه منحهم حق الملكية بقدر ما دل على احتفاظ الدولة بملكية جميع الأراضى ، إذ أن الفلاحين منحوا فقط حق الانتفاع ولم يكن لهم أن يتصرفوا فى الأرض بالبيع أو الرهن كما أن الدولة احتفظت بحق نزعها بدون تعويض . لم يقنع محمد على بهذا التنظيم الجديد وإنما تدخل فى زراعة الأرض ، فأرغم الفلاحين ، مهدداً إياهم بالعقوبة ، على زراعة الأرض التى لم تكن تستغل من قبل واحتكر تجارة الغلات الزراعية . وكان الأثر المترتب على إصلاحات محمد على مزدوجا . فمن جهة شجعت تنمية نظام الملكية الفردية برغم القيود الباقية على نقل الأرض ، فالفلاح — بخلاف ما كان متبعاً فى ظل العهد المملوكى — أصبح

قادراً على بيع محصوله أو التصرف فيه إما إلى المشترين أو للشون التى أنشأتها الحكومة مؤقتاً وذلك بأثمان محدودة ، وبذا أخذ يميل باطراد إلى اعتبار الأرض ملكا له . وتمشياً مع هذا الاتجاه صار للفلاحين الذين يزرعون الأرض الحق فى جعلها غاروقة ، أى التنازل عنها لطرف آخر ، على أن يتم ذلك بمقتضى حجة تصدر لهذا الغرض من شيخ الجهة أو بالاتفاق الشفوى أمام شهود . ويجوز أن يفقد المستأجر الأرض إذا لم يدفع الضرائب ، ولكن كان فى استطاعته استردادها إذ قام بسداد المتأخرات . ولكى يشجع استغلال الأراضى البور عمد محمد على فى تاريخ مبكر إلى منح الأعيان الأثرياء الأرض ملكية خاصة لهم . فهذه الأرض التى أعفيت من الضرائب لمدة عشر سنوات كانت توزع بشرط استصلاحها وزراعتها .

ومن جهة أخرى نلاحظ أن اطراد هذا الاتجاه نحو تقرير مبدأ الفردية بالنسبة إلى الأراضى التى كانت فى الأصل ملكا للحاكم ، لم يخل من المساوىء الملازمة لمثل هذه العملية ونقصد بذلك تجميع الممتلكات فى أيدى عدد قليل من الأفراد ، ذلك أن نواحى شذوذ قد بدت للعيان منذ البداية حين مسحت الأرض وهو عمل لا رجاء فى نجاحه تماما إلا عن طريق التعاون القلبى الخالص من جانب الموظفين . فضلا عن كون القائمين بهذه العملية لم يتدربوا بالقدر الكافى ، فقد كان من السهل على الملاك الأغنياء وبخاصة الملتزمين القدامى أن يرشوا المفتشين ، وترتب على ذلك أن الكثيرين من هؤلاء ظلوا من الناحية الواقعية متمتعين بمركزهم القوى ونفوذهم واستطاعوا أن يستخدموا هذا النفوذ فى تجميع الممتلكات الزراعية . وعلاوة على ذلك فالأراضى التى سبق منحها للأسرة سرعان ما تعرضت للمضاربة ، وبالرغم من أن محمدا عليا حاول أن يحرّم نقل أو بيع مثل هذه الممتلكات من أيدى أسرة المالك الأصلى ، إلا أنه اضطر تحت ضغط الحوادث إلى الاقلاع عن معارضته لهذا الاجراء .

ولا يقل أهمية عن ذلك المساوىء التى ارتكبها مشايخ القرى الذين خول لهم حق المعاونة فى نقل أو رهن الأرض . وعلى سبيل الاحتياط ضد هذه المساوىء صدر مرسوم فى سنة ١٨٥٤ يحتم بالنسبة إلى المستقبل أن يجرى نقل الأراضى بمقتضى عقد يسجل فى المحكمة المحلية بالجهة . وبالرغم من هذه الإجراءات وغيرها مما يدل على التقدم بدون نزاع ، لم يستطع الفلاحون تحسين الظروف التى يعيشون

فى كنفها ، كما أن عبء الضرائب لم يخفف فى السنوات التالية بدرجة تذكر ، فضلا عن أن كثرة استدعاء الفلاحين للخدمة العسكرية والسخرة المجانية كان يستنفد قدرا بالغا من طاقتهم . ولقد ذهبت سدى الآثار الناجمة من اصلاحات محمد على . ولكى يتسنى اثارة اهتمام الفلاحين بالأرض ، ذلك الاهتمام الذى أخذ يتضاءل فى مثل هذه الأحوال ، صدر قانون آخر (فى سنة ١٨٥٤) ينص على أن حقوق الاستئجار التى كانت حتى ذلك التاريخ تمنح لمدى الحياة أصبح فى الامكان توريثها للأعقاب المباشرين . وفى سنة ١٨٥٨ تأيد مبدأ الوراثة وفى الوقت ذاته منح الجنسان حقوقا متساوية من هذه الناحية . وقد أعقب ذلك عدة تحسينات متعلقة بالادارة ، وكلها تستهدف استقرار حقوق الملكية والانتفاع ، ولكن كان لا بد من انقضاء سنوات كثيرة امتدت حتى سنة ١٨٧١ حين منح الملاك حق الملكية الكاملة لأراضيهم . هذا القانون المعروف باسم المقابلة يرجع إلى الصعاب المالية التى أحاقت بالخديو إسماعيل ، وبمقتضاه تقرر أن الفلاح الذى يدفع ضرائب ست سنوات مقدما يحصل على حق الملكية الكاملة كما تخفض الضريبة المربوطة على أرضه بمقدار النصف . وعلى أساس هذا القانون انتقل جزء بالغ القدر من الأراضى المملوكة ملكية خاصة فى مصر إلى أيدى ملاكها الحاليين .

وثمة حقيقة أخرى كان لها تأثير عظيم على نظام ملكية الأرض وحجم المزرعة فى مصر ، ونقصد بذلك الزيادة فى عدد السكان . فقد ارتفع عددهم من ثلاثة ملايين فى العقد الثالث من القرن الماضى إلى ١٦ مليونا بعد ذلك بمائة عام ؛ وينعكس أثر هذه الزيادة فى اطراد النقص فى مساحة ما للمالك الواحد وذلك بالرغم من اتساع نطاق الأراضى المنزرعة . فخلال الفترة التى تتوافر لدينا الاحصائيات عنها ، أى من ١٨٩٦ إلى ١٩٣٩ ارتفع المجموع الكلى للملاك من ٧٦٧ر٢٦٠ إلى ٢ر٤٨١ر٢٥٠ أى زاد بمقدار ثلاثة أمثاله ، مع استبعاد حالات الازدواج .

ولقد مهد زوال التنظيم الزراعى القديم فى مصر الطريق لدخول الأجانب فى صفوف ملاك الأراضى الزراعية المصريين . وبدأ ذلك خلال عصر محمد على الذى دفعته رغبته فى تشجيع الزراعة إلى توزيع مساحات غير مزروعة (خارج أراضى الزمام) على المصريين والأجانب الأغنياء بشرط زراعتها . وقد اضطر سنة ١٨٤٢

إلى الاعتراف بملكيتهم لهـذه الأرض وتخويلهم حرية التصرف فيها كما يشاءون .
وبهذه الطريقة امتلك الأجانب الأرض المصرية بدرجة غير يسيرة بالرغم من أن
الامتيازات لم تكن تجيز لهم فى الأصل امتلاك الأراضى وإن أباحت لهم حق
الاشتغال بالصناعة . وسهل على الأجانب الاستحواذ على مساحات أخرى من
الأرض حين أجاز لهم سعيد الاشتراك فى عمليات المزايدة حين تعرض للبيع
الأراضى التى عجز المستأجرون عن سداد ضرائبها أو هجروها . وتأيد حق الأجانب
فى شراء الأرض الخراجية حين صدر الفرمان سنة ١٨٦٧ من الآستانة الذى أتاح
لهم فرصة الحصول على الأراضى فى جميع ولايات الامبراطورية العثمانية . وطبقا
لأحدث الاحصائيات تبلغ مساحـــة الأراضى التى يملكها الأجانب فى مصر
٤٠٤٫٠٠٠ فدان .

التغييرات فى نظام الوقف

" فى فترة كهذه تميزت بتسرب الضعف إلى الروابط التقليدية بشأن ملكية الأرض
لم يعد فى الامكان بقاء نظام الوقف بدون تغيير نظرا لما كان يسببه من صعاب بصدد
المسائل المتعلقة بالأرض كالادارة والضرائب والرهن والميراث . وليست هذه
الحقيقة بمدعاة إلى الدهشة إذا ذكرنا أن الممتلكات الموقوفة فى الأراضى التركية
وحدها قدرت بمالا يقل عن ثلاثة أرباع المساحة المزروعة ". وبلغت مساحة
الأوقاف فى مصر سنة ١٩٢٧ ثمن المساحة المزروعة ، وفى الجزائر النصف حوالى
منتصف القرن التاسع عشر ، وفى تونس الثلث سنة ١٨٨٣ . وبصفته أول مصلح
زراعى فى الشرق لم يستبعد محمد على نظام الوقف من نطاق المشروعات التى رسمها
للاصلاح فقد صادر فى الوقف ذاته الرزق الاحباسية ومنح تعويضا لمن كانوا
ينتفعون بها (راجع كتاب Feudalism تأليف بولياك ، لندن ١٩٣٩ ص ٧٧) .
وفى السنوات التالية لذلك أدخل عدة اصلاحات على إدارة الممتلكات الموقوفة ،
ولقد قدمت اقتراحات جوهرية بعد الحرب العالمية الأولى ترمى إلى حل الأوقاف
الخاصة . وقد طالب على الشمسى باشا ، وهو من الساسة المصريين البارزين ،
بإجراء تغيير أساسى فى نظام الوقف أو بإلغائه كلية لما ينطوى عليه من عقبات
خطيرة فى وجه التقدم . وان كثرة عدد الأفراد الذين يشتركون فى الإنتفاع بالوقف

من عوامل انهياره حتى قيل ، إذا رأيت بناء خربا ، علمت فى الحال أنه من الأملاك الموقوفة » . وشهدت تركيا الجديدة اتجاها مماثلا يرمى إلى حل الأوقاف التى مات عنها أربابها وتحويل جانب منها إلى الجماعات والمنشئات العامة .

ولم تقم إدارات الانتداب فى فلسطين وسوريا ولبنان والعراق بإجراء تدابير حاسمة فى شؤون الوقف لأنها كانت ملزمة طبقاً لصكوك الانتداب أن تدير الأوقاف حسب نصوص الشريعة ورغبات الواقفين . ففى سوريا أنشأت دولة الانتداب إدارة خاصة تحت إشرافها المباشر لإدارة شؤون الأوقاف ، وكذلك فى العراق عهدت إدارة هذه الامور للحكومة مباشرة . وفى فلسطين أنشىء بعد الحرب العالمية الاولى « المجلس الإسلامى الاعلى » وكان يضطلع بإدارة المسائل المتصلة بالوقف . إلا أنه فى هذه البلدان أيضاً أخذت دعائم نظام الوقف تتداعى باطراد ، فشهدت العقود الحديثة تناقصاً يذكر فى أهميته وفى مساحة الأراضى الموقوفة وكذلك تضاءلت فى الوقت ذاته إيراداتها بشكل واضح . وبالرغم من أن التصرف فى هذه الاموال وبخاصة إذا كانت فى أيدى جماعات ذات نفوذ سياسى ، له تأثير على السياسة المحلية ، إلا أن نظام الوقف بوجه عام وقد كان بالغ النفوذ فيما مضى آخذ فى التداعى وانحطاط شأنه .

أرض المشاع

وثمت عملية من الانحلال نشاهدها بصدد نظام آخر من نظم الملكية الزراعية بالشرق الأوسط ونقصد به الملكية الجماعية . لقد لفتنا النظر من قبل إلى ما بدا من ميل المشرعين فى البلاد الشرقية نحو إلغاء نظام المشاع ، وقد زاد هذا الميل قوة منذ الحرب العالمية الأولى ، ذلك لأن ازدياد الاهتمام بالزراعة الكثيفة إلى جانب تكاثر السكان جعل من الضرورى تحويل أراضى المشاع إلى ملكيات فردية خاصة ، فالفلاح لا يرى مبرراً لبذل المال والعمل فى قطعة الأرض إلا إذا ضمن ملكيتها حتى لا يفقد المزايا الناجمة من جهوده ونفقاته إذا حدث تغيير فى توزيع الحصص إذا كانت الأرض تجرى زراعتها وفق نظام الملكية المشتركة . ولهذا ومن أجل صالح التقدم الزراعى استخدمت الحكومات فى معظم البلاد الشرقية وسائل الضغط لاقامة نظام الملكية الفردية وفض المنازعات التى تنشب بين

الأطراف التى يعنيها الأمر . وبالرغم من ذلك لا يزال سير هذه العملية بطيئاً . ففى أعقاب الحرب العالمية الأولى مباشرة كان حوالى ٦٠٠/٠ من القرى بفلسطين مسجلا على أنها أراض مشاع ولم تقل النسبة عن ٤٠٠/٠ فى سنة ١٩٣٢ بالرغم من الاسراع فى عملية توزيع تلك الأراضى ، وذلك بالرغم من أن الأسباب التى دفعت الحكومة التركية فى الوقت ذاته إلى مواصلة السير فى طريق إلغاء الملكيات المشاع قد زادت قوة منذ ذلك الحين بدرجة بالغة القدر .

الفصل الثامن عشر

التغييرات فى نظم الزراعة وأساليبها

من أعظم ما يميز التحول الذى طرأ على النظام الزراعى فى الشرق الأوسط أن التغييرات التى حدثت فى ميدان تشريع الأراضى والفن الزراعى لم تؤثر كالعادة إلا تأثيراً بطيئاً فى المزرعة الفردية التى يملكها الفلاح . فهذه المزرعة ، شأنها فى ذلك ماكان موجوداً من قبل ، تعتمد على استعمال الآلات والأساليب التقليدية القديمة . فالوسائل التى يستخدمها الفلاح لفلاحة التربة وتربية الماشية والدواجن وحصاد المحاصيل وما إلى ذلك هى فى أساسها ما كان يستعمله أسلافه ، كما أن مستوى معيشته لا زال بالرغم مما طرأ عليه من تحسين بين الحين والآخر، أدنى بكثير من مستوى معيشة رجل المدينة . ونلاحظ كذلك أن كثيراً من الحقائق التى أوردناها فى الباب الأول عن أساليب الانتاج فى ظل الزراعة الراكدة وبخاصة فى حالة الزراعة الجافة لا تزال قائمة اليوم بالرغم من نواحى التحسين والتقدم البسيطة . وعلى ذلك فالظاهرة البارزة التى تميز المجتمع الزراعى الشرقى اليوم نلقاها فى وجود عنصرى السكون والحركة جنباً إلى جنب . هذا من جهة ومن جهة أخرى حدثت تغييرات بالغة الأهمية فى الزراعة بوصف كونها فرعا من فروع الاقتصاد القومى ، وفى نصيبها من الانتاج الكلي والمساحة المزرعة وفى تطور تكوينها .

مصر

إن أبعد التغييرات مدى بصدد الأساليب الزراعية نلقاها فى إقليم الزراعة المروية وبخاصة فى مصر وهى الدولة الزراعية الرئيسية من حيث الإنتاج بالشرق الأوسط . وكان الدافع على ذلك ما تبين من صلاحية التربة المصرية لزراعة أنواع مختلفة عالية الثمن من القطن . وقد ترتب على زراعة هذا المحصول التجارى والتى كان محمد على البعيد النظر أول من شجعها حتى أربت الصادرات من القطن بمائتى ضعف خلال الفترة (١٨٢١ — ١٨٢٤) ، أن أصبح القطن المحصول الرئيسى

بالبلاد والعمود الفقرى في نظامها الاقتصادي والمالى . وكان مستشارو الباشا الرئيسيون فى هذا الأمر من الوكلاء الذين يمثلون رأس المال الأجنبي وغيره من المصالح ، وتمكنوا خلال السنوات التالية من أن يغيروا الزراعة المصرية ومصدرها الرئيسى أى مياه النيل ، وأن يجعلوا ذلك كله متمشيا مع ما تتطلبه زراعة القطن . وقامت الدولة ، أى محمد على نفسه ، باتخاذ أولى الخطوات فى هذا الاتجاه خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر وذلك بحفر الترع وإقامة القناطر الخيرية فى شمالى القاهرة . وكانت المحمودية أهم الترع التى حفرت وتم ذلك سنة ١٨١٩ عن طريق استخدام ٢٥٠٫٠٠٠ من العمال ، وكان الغرض منها تيسير النقل إلى الأسكندرية ولكنها كانت فى الوقت ذاته عاملا هاما له قيمته فى الرى . وكانت الغاية من القناطر رفع منسوب المياه فى منطقة الدلتا حتى يتسنى إمداد الترع بالمقادير الكافية من ماء الرى خلال الصيف وحتى فى الأوقات التى تقل فيها كمية الماء . ولكن القناطر أهملت بعد إنشائها سنة ١٨٤٣ ولم يجر إصلاحها إلا سنة ١٨٩٠ ولم يبدأ بناؤها من جديد على نطاق واسع إلا فى السنوات الأخيرة . وشهدت هذه الفترة أيضاً التقدم السريع فى أعمال الرى الحديثة بمصر وبخاصة السدود المقامة على النيل والتى أحدثت انقلابا فى الطاقة الإنتاجية للزراعة المصرية . وكانوا فى مصر قبل إدخال نظام بناء القناطر على النيل يتبعون نظام الحياض ، فكان هناك أكثر من ٢٠٠ حوض مساحة كل منها فى المتوسط ٧٠٠٠ فدان ويفصل كل منها عن الآخر سدود ترابية مرتفعة ، ثم إذا جاء الفيضان غمر الماء الأحواض إلى ارتفاع يتراوح بين متر ومترين ونصف ، وبعد فترة تتفاوت بين ٣٠ ، ٤٠ يوما يصرف الماء ويبدأ بذر المحاصيل الشتوية فى الطمى الذى لم يزل مشبعا بالماء . وفى جميع الجهات التى تعتمد على رى الحياض اقتصر الحال على زراعة الأرض مرة واحدة والحصول على محصول واحد فى السنة ، كما كانت البذور تعتمد اعتمادا مباشرا على غمر التربة بالماء قبل البذر . وكانت المحاصيل عبارة عن القمح والشعير والفول الخ. إلا أن قيام المهندسين المحدثين بانشاء السدود على النيل هيأ إحدى الأدوات الرئيسية لإصلاح الزراعة المصرية ، ذلك أن حجز الماء وراء السد واختزانه فى بحيرات اصطناعية ثم توزيعه بانتظام على مدار السنة ، كل ذلك جعل فى الإمكان احداث تحول أساسى من نظام زراعى يقتصر على محصول شتوى واحد إلى نظام الزراعة

المستمرة على مدار السنة ، إذ صار من المستطاع زراعة عدة محاصيل خلال السنة وأهم من ذلك زراعة المحاصيل الصيفية الهامة مثل القطن والسمسم الخ .

وهذا الماء الذى تخزنه السدود لا يصل إلى الحقول عن طريق الفيضان الطبيعى الذى يغمرها كما هو الحال فى نظام الحياض ، وانما ينقل بالدور إلى الحقول التى تتطلب الرى وذلك بواسطة شبكة متماسكة متناسقة من الترع ، وبذلك تصبح مساحة المحصول أكبر من المساحة المنزرعة .

وبطبيعة الحال نجم عن هذا التغيير الأساسى صعاب وأخطار . فى حالة نظام الحياض كانت الحقول والقرى تغمر أحيانا حين يصل الفيضان إلى حد الافراط فى أوقات غير عادية ، وبهذا كانت الخسائر محدودة لأن الحقول لم تكن بها أية محاصيل حين تغمر الأرض بالمياه . وعلاوة على ذلك فبفضل الاتجاه الأفقى لم تكن مياه الفيضان من القوة بحيث تسبب خسارة ذات شأن كبير . إلا أن الحال يختلف عن ذلك فى ظل نظام الترع لأن هذا الماء اللازم للرى تحمله الترع وحدها وهى ليست بالمتانة التى تجعلها تتحمل مياه الفيضان العالى وغالبا ما تتعرض للخسارة والتدمير . وفضلا عن ذلك تعانى الحقول خسارة خطيرة فى حالة ارتفاع الماء الذى يؤدى فى ظل نظام الزراعة الدائمة إلى اهلاك المحاصيل وهى فى مرحلة النمو الكامل .

ومن المساوىء التى لا ينبغى اغفالها ذلك الخطر الذى سلفت الاشارة اليه ونقصد به تكوين طبقة ملحية على التربة نتيجة للرى المستديم ، فضلا عن تناقص ما تحمله مياه النيل المختزنة من المواد المعدنية . إلا أنه بالرغم من ذلك فالمزايا الناجمة من نظام الرى الجديد بالنسبة إلى اقتصاد البلاد عموما تفوق من حيث أهميتها ما يلازمه من مساوىء . والجدول التالى يوضح لنا المساحة المنزرعة ومساحة المحصول فى مصر فى فترات متباينة ، ويبين الزيادة المريعة فى مساحة المحصول أى المساحة الكلية التى تزرع على التوالى خلال السنة :

بالأفدنة	١٨٣٥	١٨٧٧	١٩٠٧	١٩٣٧
المساحة المنزرعة	٣ر٥٠٠ر٠٠٠	٤ر٧٤٣ر٠٠٠	٥ر٤٠٣ر٠٠٠	٥ر٢٨٣ر٠٠٠
مساحة المحصول	١ر٨٥٦ر٠٠٠	٤ر٧٦٢ر٠٠٠	٧ر٦٦٢ر٠٠٠	٨ر٣٥٨ر٠٠٠

وكان من أثر ازدياد كل من المساحة المنزرعة ومساحة المحصول بسبب تطور الرى الحديث على نطاق كبير ، ان حدثت زيادة بالمثل فى مقدار الانتاج .

فزراعة القطن الكثيفة خلقت أوثق الصلة بين الاقتصاد القومى المصرى والاقتصاد العالمى ، كما أن ازدياد إنتاج القطن المصرى الذى أصبح محصولا صيفيا رفع غلة المحاصيل الصيفية إلى رقم لم تبلغه من قبل وإن كانت هناك زيادة تذكر فى حالة المحاصيل الشتوية ، وهكذا حصلت مصر على مركز منتج زراعى هام فى السوق العالمية . وترتب على ارتفاع الانتاج أن زادت المقدرة الشرائية للاقتصاد المصرى بوجه عام .

إلا أن هناك حقيقة هامة ينبغى ألا نغفلها فى هذه المناسبة ، ذلك أن نصيب الفلاح أو العامل الزراعى فى مصر بوجه عام كنتيجة لهذا التقدم الرائع لم يزد تقريبا خلال هذه السنوات الأربعين ، لأنه خلال هذه الفترة زاد عدد سكان مصر بصورة غير عادية إذ ارتفع من حوالى ٨ ملايين سنة ١٨٨٨ الى ١٦ مليونا سنة ١٩٣٧ ، فلكى يتسنى الإبقاء على المستوى المنخفض انخفاضا غير عادى منذ أربعين عاما كان من الضرورى مضاعفة الإنتاج الزراعى ليتمشى مع الزيادة فى عدد السكان . إلا أن هذه الملاحظة لا يراد منها الانتقاص من قيمة هذه الأعمال إذ إليها يرجع الفضل فى إمكان توفير مصادر دخل هامة جداً عن طريق الزراعة وحدها ، فهذه النتيجة عظيمة القيمة بالنسبة إلى بلد كمصر يتميز بارتفاع كبير جدا فى معدل المواليد .

وليس فى الامكان الوصول إلى الحقائق والأرقام عن عملية التحول فى معظم بلدان الشرق الأوسط الأخرى إلا بدرجة يسيرة نظراً لأن التغييرات الإقليمية الناشئة عن الحرب العالمية الأولى جعلت من المستحيل عملياً إجراء الموازنة بين الاحصائيات المتعلقة بفترة ما قبل الحرب وما بعدها . وبالرغم من ذلك فالحقائق الأساسية متشابهة فى كل حالة من هذه الحالات ، ففى نطاق الرى كان لما تم فى مصر أثره إذ بدأت فى البلدان المختلفة مشروعات هامة تؤدى إلى زيادة الطاقة الإنتاجية . وينطبق هذا الأمر على العراق قبل غيره وعلى دولتى المشرق وتركيا بدرجة أقل . أما فى فلسطين فالاستعمار اليهودى قد زاد من حدة استغلال موارد المياه الباطنية .

العراق

بدأ فيه وضع مشروعات شاملة للرى خلال العصر التركى ، ولكن لم ينفذ منها فعلا سوى مشروع واحد ، ذلك هو إقامة سد هندية على نهر الفرات ، أما

المشروعات الباقية فلم تخرج إلى حيز التنفيذ . ولما انتهت الحرب العالمية الأولى أخذت الأدوات الجديدة تعمل على تنمية نظام الرى وفق برنامج مرسوم وذلك باصلاح الترع الموجودة وتنفيذ مشروعين جديدين لهما أهميتهما وهما سد الحبانية والقناطر الكبيرة على مقربة من كوت على نهر دجلة وهذه أعظم مشروع من هذه القبيل بالعراق . وفضلا عن هذين المشروعين المراد منهما تنظيم الرى على أساس خطة شاملة للبلاد كلها أقيم عدد كبير من الطلمبات خلال فترة ما بين الحربين . فقبل الحرب العالمية الأولى كان عدد الطلمبات ١٦٦ قوتها ١٢٦٧ حصانا بخاريا ومعظمها فى منطقة بغداد ، فارتفع الرقم فى عشية الحرب الثانية إلى ٢٤٦٧ وقوتها ٨٦٠٠٠ من الأحصنة البخارية . وكانت النتيجة الأساسية المترتبة على ادخال الطلمبات البخارية زيادة مساحة المحاصيل الصيفية وبخاصة فى الجهات التى لم يكن فيها الرى عن طريق الفيضان الطبيعى وافيا بالغرض . وخلال هذه الفترة نلاحظ تقدما واضحا فى زراعة القطن إذ ارتفع المحصول من ٦٠ بالة سنة ١٩٠٠ إلى ٢٠٫٠٠٠ بالة سنة ١٩٣٧ . وتعد العراق بالنسبة إلى الشرق الأوسط البلد الذى به أكبر مساحة قابلة للرى .

فلسطين

ولما كانت موارد الماء الظاهرة محدودة فى فلسطين ، لهذا كان كشف موارد باطنية كبيرة أمرا له أهميته ومغزاه بصفة خاصة . وقد كان لاستغلال الماء الباطنى فى الجهات التى كانت تعد من قبل غير صالحة لزراعة المحاصيل تأثير بعيد المدى بالنسبة إلى مشاريع الإقامة وأساليب الفلاحة ، وكذلك نجد أن فن الرى بلغ مستوى عاليا جداً فوصل عدد الآبار الحديثة التى تستخدم فيها القوة البخارية إلى ١٣٥٠ بئراً عام ١٩٣٩ يحصلون منها على ١٠٣٫٠٠٠ من الأمتار المكعبة فى الساعة أى ما يعادل ٧٥٠ مليونا من الأمتار المكعبة فى العام ، وترتب على ذلك أن صار فى الإمكان خفض مساحة الوحدة الزراعية بالنسبة إلى الأسرة الواحدة ثم زيادة عدد الأفراد التى يقيمون فى كل وحدة . وبسبب هذا الانقلاب فى وسائل الرى بسهول فلسطين حيث يتيسر الحصول على موارد كافية من الماء الباطنى فان هذا القسم من الزراعة اليوم يستثمر فيه رأس المال بشكل أعظم مما نلقاه فى أية جهة أخرى بالشرق الأوسط .

وكذلك أوجد الاستعمار الزراعى اليهودى فى فلسطين صورا وأشكالا جديدة من الإقامة حيث تأسس عدد كبير جدا من المستعمرات اليهودية فى هذا البلد على أساس جماعى أى على هيئة قرى مشتركة حيث نجد أن الأرض والحيوانات وأدوات المزارع وآلاتها والبيوت والاصطبلات، وبعبارة موجزة جميع أدوات الإنتاج تعد ملكية مشتركة بالنسبة إلى الجميع، وكذلك بالمثل يجرى إعداد الغذاء والكساء وتعليم الأطفال وغسل الملابس وإصلاحها الخ لجميع الأعضاء بالاشتراك. ولا تقتصر أهمية هذه المستعمرات الجماعية على قوتها العددية وإن لم يكن ذلك قليل الشأن. وهذه المستعمرات تضم الآن أكثر من ٣٠٫٠٠٠ نسمة.

وتتفاوت درجة الحياة الجماعية فى هذه المستعمرات فالبعض منها يمنح الأعضاء قدرا أكبر من الحرية الفردية فى مسائل تربية الأطفال والميول الذاتية وما إلى ذلك، بينما تقل هذه الحرية فى البعض الآخر. وكذلك يختلف تكوين هذه المستعمرات تبعاً للنصيب الذى تساهم به الموارد غير الزراعية فى الدخل، وتشمل هذه الموارد النشاط الصناعى كالورش والمصانع. إلا أن الجانب الرئيسى فى هذا التنظيم ينحصر فى خلق شكل جديد من الاقتصاد الاجتماعى يتساوى فيه جميع الأعضاء ويشتركون فى تقرير ما يتصل بمصائرهم الاقتصادية والاجتماعية. إن مثل هذه المغامرة الجماعية لتعد فى هذا العصر الذى يشهد أزمة عامة فى التطور الاجتماعى والاقتصادى فصلا جديدا فى تاريخ المجتمع الزراعى، بل وربما فى التاريخ الاجتماعى بوجه عام [1]. وفى البلاد الشرقية الأخرى نجد أن المشروعات الرامية إلى توسيع نطاق الرى لم تتعد بعد نطاق المشروعات المحلية أو التى تتعلق بجهة معينة. حقيقة اتسع نطاق الزراعة المروية خلال الحرب العالمية الثانية بسبب حدة النقص

---

(١) هذا الأسلوب الذى اتبع فى هذه المستعمرات والذى يطنب فيه المؤلف سببه أن هذه الأراضى التى أقيمت عليها المستعمرات ليست ملكا لأربابها ولكنها فى الحقيقة ملك للهيئة اليهودية العليا التى تريد الابقاء على ملكيتها للاراضى التى نزعت من العرب بصورة أو أخرى وذلك بدلا من تمليكها للمستعمرين اليهود. والحقيقة أنها أبعد ما تكون عما يصفها به الكاتب ولكنها نوع من الاستغلال يفرضه أصحاب الأموال الذين يقفون وراء هذه الهيئة ويستغلون الأرض والانسان الذى يعيش عليها على حد سواء.

(المترجم)

فى موارد الماء ، وبخاصة فى منطقة الجزيرة بشمالى سوريا وفى لبنان ، إلا أنه ليس فى الإمكان بعد القول عما إذا كانت هذه العملية ستستمر فى أوقات السلام[1] بحيث تتحول فتصبح مشروعات تشمل البلد بأسره . وقد أعدت بتركيا مشروعات شاملة وبخاصة فى المناطق الجنوبية حيث يتيسر الحصول على مقادير وافية من الماء . وينطبق هذا الأمر بوجه خاص على استغلال أنهار الفرات ودجلة وويهان وسيهان ولكن المجارى المائية الشمالية وهى سقاريا وقزل أرمق سيتناولها التقدم طبقاً لبرنامج الرى الحديث الذى وضعته تركيا .

الزراعة الجافة

أما التغييرات التى طرأت على الزراعة الجافة فأقل وضوحا نسبياً وإن بدا فى الأزمنة الحديثة أن نطاقها آخذ فى الازدياد . وقد أحدث إدخال الآلات الزراعية تغييرات فى جميع بلاد الشرق الأوسط ، وهى تمثل مستحدثات ذات دلالة بالغة فقد كان استعمال الجرارات مصحوبا بالمزايا والمساوىء المألوفة فى البلدان الأخرى ، ومن ذلك تقصير أمد موسم الحصاد وتحسين زراعة الأرض وزيادة العناية بالمحصول ، وهذا إلى جانب ارتفاع نفقات الانتاج وما يصاحبها من عظم النفقات الرأسمالية . ولدى الموازنة مع البلاد الأخرى بالشرق الأوسط نجد أن التغييرات التى نشاهدها فى ذلك الجزء من فلسطين الذى لا يعتمد على الذى يبدو كأنه أشدها بروزا وظهورا ، ذلك أنه إلى جانب الزراعة الواسعة البدائية ذات الغلة اليسيرة التى تطابق مطالب الفلاحين ، نلقى الزراعة كثيفة للغاية وذات طابع فنى وتتميز بمبدأ الترشيد الأمر الذى يجعلها أكثر اقتصاداً من الناحية الفنية ومن وجهة الدافع الكامن وراءها ، فنمت أشكال جديدة من تنظيم الزراعة وهى أشكال جديدة من حيث تكوينها الإجتماعى والزراعى . وقد تقدم استخدام الطرائق الفنية الحديثة ، وبخاصة فى المستعمرات اليهودية ، إلى درجة دفعت بالمتشككين إلى أن يرفعوا الصوت محذرين من سرعة هذا العمل فهناك كادت الآلة أن تحل تماما محل العمل اليدوى فى إنتاج الحبوب . فالجرارة وآلة

---

(١) يقصد بعد الحرب العالمية الثانية :

الحصد والدراس تحلان محل حيوان الجر والعمل الإنسانى ، وبذلك صار فى الإمكان التغلب على الصعاب المتكررة بانتظام ، والتى نلقاها فى الحصاد ، وهى صعاب مردها إلى عوامل طبيعية وإلى النقص فى الأيدى العاملة . وقد ترتب على استيراد الأنواع الممتازة من الماشية المعدة لإنتاج الألبان أن ارتفع مستوى إنتاج اللبن إلى درجة رائعة وجعل من المستطاع تقدم صناعة مستخرجات الألبان بحيث صارت فرعا هاما من الزراعة الشرقية الحديثة .

ونجد مثل هذه الجهود الموجهة واضحة وبخاصة فى تركيا وإن لم تكن بهذا القدر من الحدة والسرعة . فهناك سار تنفيذ السياسة الزراعية بخطى أقل سرعة وبذا كان التقدم فى ميدان الزراعة الفردية يسيراً نسبياً . ومع ذلك فقد وجهت السلطات الكثير من الاهتمام إلى تعليم الفلاحين . وحاولت رفع مستوى معرفتهم وأساليبهم عن طريق إنشاء الكليات الزراعية ومحطات التجارب ، وكذلك ينبغى أن نذكر ما بذلته السلطات الرسمية من تشجيع للجمعيات التعاونية ، ولدينا تجربة زراعية طريفة ، وذات طابع اجتماعى وسياسى ونقصد بها إنشاء أربع مناطق زراعية سنة ١٩٤٠ ، وتشمل كل منها ٥٠٠٠ قرية على نمط يشابه التجربة الروسية فى هذا الصدد ، وقد خصص لكل منطقة ٥٠ جرارة على أمل أن تؤدى التجارب الأولية إلى زيادة محصول القمح زيادة جوهرية . إلا أن يلاحظ أن الحكومة التركية ليس لديها اهتمام بتطبيق النظام الجماعى فى الزراعة ، ولكن سياستها تقوم قبل كل شىء على أساس الحقيقة التالية وهى أن الجهود المشتركة تؤدى إلى زيادة الإنتاجية ، ولهذا فلا يسمح للفلاح أن يدخل فى المنطقة التى تحرث « بصورة جماعية » أكثر من ربع مساحة أرضه ، حتى لا يفقد شعور الكبرياء فضلا عن الاهتمام بما يملك .

وفى جميع البلاد الشرقية التى لا يؤمن أهلها إيمانا قليا بفكرة التقدم ، نجد أن درجة التقدم تتوقف إلى حد كبير على خطة السلطات الحكومية . هذا الدافع الإنسانى من جانب الدولة وضح متأخرا نسبيا فى مجال الاقتصاد الزراعى ، كما أن النجاح الذى حالف ذلك كان بطيئا نظرا إلى الصعاب التى تواجه أية محاولة فعالة لاتخاذ التدابير اللازمة وبخاصة ما يتعلق منها بأحوال ملكية الأرض . وبالرغم من ذلك فقد اعترفوا بوجود شرط جوهرى لا بد منه للقيام بأى إصلاح زراعى

أساسى ، ويقصد بذلك خلق الفلاح الذى يؤمن بالتقدم ويهتم به ، وذلك عن طريق التعليم والإرشاد الصالحين . فالكثير من التقارير التى وضعتها اللجان المؤلفة لبحث مركز الزراعة فى البلاد الشرقية ، ينطوى على توصيات بشأن ما يتخذ من إجراءات تعليمية واقتصادية ، وهى إجراءات نفذ جانب منها . ولابد لنا فى هذا الصدد من الاشارة إلى اطراد توسيع نطاق نظام التعليم الزراعى عن طريق انشاء المدارس الزراعية ومراكز الأبحاث ومحطات التجارب والمتاحف وما إلى ذلك ، ومثل هذه الميول نلقاها فى جميع بلاد الشرق الأوسط . وفضلا عن الأحداث الدورية كالمعارض البالغة القيمة من حيث كونها وسيلة لنقل الأفكار والأساليب الجديدة ، فان جميع دول الشرق الأوسط تقريباً قد أنشأت اليوم معاهد خاصة لدراسة المسائل الزراعية وما يتصل بها . وقبل أن نلخص ما قدمناه سابقا نرغب مرة أخرى فى العودة إلى موضوع الانتاجية أى الطاقة الانتاجية فى الزراعة . وقد عالجنا هذا الموضوع باسهاب من قبل ووجدنا أن انتاج الوحدة من الأرض أكبر بكثير فى حالة الزراعة المروية منه فى حالة الزراعة الجافة ، إلا أنه حتى فى حالة الأخيرة يمكن زيادة الإنتاجية زيادة كبيرة إذا استخدمنا استخداما كاملا نتائج الأبحاث النظرية والعملية . وإن الموازنة بين متوسط الأرقام عن الإنتاجية الزراعية أو الناتج الصافى بالنسبة إلى الوحدة من الأرض لتبين لنا الفارق الواضح بين نظامى الزراعة . فى مصر نجد الرقم بالوحدات الدولية عبارة عن ١٢٨ وحدة مقابل ٤٣ فى العراق ، ٤١ فى تركيا ، ٤٠ فى سوريا ، وهذا الرقم العالى فى حالة مصر ينبغى ألا يضللنا فنستخلص منه مستوى فنياً عالياً فى الزراعة المصرية ، إذ أنه فى الحقيقة ليس سوى تعبير عن أمر آخر وهو أن الوحدة من الأرض تستخدم قدراً أكبر من الأيدى العاملة ، ومعنى هذا بعبارة أخرى أن الطاقة على امتصاص أفراد يعيشون فى مستوى منخفض جداً فى أعلى درجة فى حالة الزراعة المروية . ومما يستحق الذكر أن هذين العاملين وهما الانتاجية المرتفعة وازدياد كثافة السكان بالنسبة إلى الوحدة الواحدة من الأرض المسقية ، هما المسئولان عن الزيادة المطردة فى أثمان الأراضى بالمناطق التى لا تعتمد الزراعة فيها على الرى .

أما عن الإنتاجية بالنسبة إلى العامل الواحد فهناك حقيقة هامة لا ينبغى إغفالها وهى أنه ليس هناك بوجه عام أى تقدم من هذه الناحية فى المزارع التى لم يطرأ أى تغيير أساسى على أساليب العمل فيها ، بينما فى جميع الحالات التى استخدمت فيها طرق وأساليب جديدة لزيادة الإنتاجية (مثل انتقاء البذور ، والأنواع الطيبة من الماشية ، والتسميد بصورة علمية سليمة) نلاحظ تقدما كبير القدر . وتشير التقارير التى وضعتها معاهد الابحاث الزراعية فى مصر إلى الارتفاع الهام فى متوسط إنتاج الوحدة فى مثل هذه الحالات ، وهى زيادة تربو على قنطارين من القطن ، وأردب من القمح ، ١,٧٥ أردب من الذرة ، ١,٢ أردب فى حالة العدس ، وكذلك أمكن الحصول على نتائج مشجعة خاصة بتربية الماشية الخالصة وإدخال دواجن لجهورن. وربما لم تبلغ هذه النتائج نسبة بارزة ولكن يمكن القول فى اطمئنان أن هناك احتمالا باطراد التحسين إذا توافرت الأحوال المعقولة .

ومما له أهمية خاصة بالنسبة إلى توسيع نطاق الانتاج الزراعى تيسير المواصلات مع الجهات الواقعة على أطراف المناطق الزراعية بالشرق ، ذلك أنه لما كان الثمن الذى يحصل عليه المنتج الزراعى يتوقف إلى حد كبير على تكاليف النقل كما يمكن تسويق المنتجات إذا توافرت أساليب النقل ، فليست بنا حاجة إلى تأكيد المغزى الهائل الذى تنطوى عليه وسائل المواصلات بالنسبة إلى الانتاج الزراعى وزيادة الإنتاج بصفة مطلقة بالنسبة إلى الوحدة الزراعيـة تتمشى مع تقدم المواصلات . فقبل الحرب العالمية الأولى كانت السكك الحديدية هى الوسيلة الرئيسية للنقل وكان مفهوما أن تسير عملية تنمية وسائل النقل ببطء نظراً لما يتطلبه إنشاء الخطوط الحديدية من رأس مال كبير ، أما اليوم فان السيارة بفضل الخدمات الهامة التى تؤديها دون الحاجة إلى استثمارات رأسمالية كبيرة تضطلع بهذه الوظيفة على نطاق يزداد باطراد وبخاصة فى حالة الزراعة الكثيفة حيث يجرى إنتاج السلع القابلة للتلف (مثل اللبن والزبد والفاكهة والبيض) .

حقيقة لا تزال هذه التطورات والأعمال التى تمت مقصورة على الميدان الذى تحسن فيه الإنتاج ، ولم يتمش حل الصعاب القائمة فى وجه التسويق مع الزيادة فى الإنتاج ، والواقع أن حالة الأسواق فى السنوات السابقة للحرب الأخيرة تجعل من الضرورى إجراء تنظيم داخلى وخارجى لها . فبينما نلاحظ بصدد فلسطين مثلا

ان خفض نفقات الإنتاج بالنسبة إلى الوحدة الواحدة أمر ذو أهمية حيوية إذ يؤدى إلى اطراد زيادة الإنتاج فى المناطق التى تم استعمارها حديثاً ، فإن هذه المشكلة لم تنشأ بعد بنفس الدرجة من القوة والحدة فى البلاد الشرقية الأخرى ، لأن مستوى نفقات الإنتاج تحدده أولا وقبل كل شىء نفقة العمل . ولما كان العمل رخيصاً كما أن الصفات المناخية للمناطق الشرقية تلائم زراعة طائفة متنوعة من المحاصيل المرتفعة الثمن والمعدة للاصدار ، لهذا يستمر توسيع نطاق الإنتاج الزراعى ، وهذا يسير جنباً إلى جنب مع زراعة المحاصيل التى ظلوا ينتجونها أجيالا ، وهى القطن فى مصر ، والموالح بفلسطين ومصر وسوريا ، والطباق والفواكه الجافة والزبيب والتين فى تركيا ، والتمر فى العراق . أما الدوافع فعبارة عن الجهود التى سلفت إليها الإشارة والتى ترمى إلى رفع مستوى المعيشة ، والحاجة الماسة إلى توفير الغذاء للسكان الآخذين فى الزيادة السريعة ، وأخيراً - وليس آخراً - روح العطف من جانب الدولة وهى الروح التى أخذت تسرى فى كل شىء بالشرق الأوسط منذ بداية القرن الحالى .

وخلال العقود القلائل القادمة يتعين على أسواق أوربا والبلاد الأخرى فيما وراء البحار أن تعتمد على المنتجات الزراعية المرتفعة الثمن التى يمدها بها إقليم البحر المتوسط عن طريق البلاد الشرقية ، على أن تسدد ثمن هذه الواردات على هيئة سلع رأسمالية ومواد خام وآلات ومعدات حربية وما إلى ذلك ، وبهذا سيصبح الشرق الأوسط مركزا دوليـــاً جديدا للانتاج الذى يدور حول تلك الفروع التى تلائمها الأحوال المناخية .

إلا أنه مع مثل هذا الانقلاب فى التكوين والاعتماد على الأسواق العالمية ، فإن حساسية جهاز التسويق بالأزمات ستصبح حادة للغاية . لقد شهد الماضى أزمات من حيث الطلب على القطن والحبوب والتمر والطباق والموالح الخ ، وهذه الأزمات كانت من أخطر المصائب التى تتعرض لها الزراعة فى جميع هذه البلاد ، ومن المحتمل أن تعود هذه الأزمات، إذا لم توضع سياسة حاسمة مرسومة وقوامها التنسيق للزراعة والتسويق .

• • •

ان أية محاولة لتلخيص المظاهر الرئيسية التى تتميز بها عملية التحول التى شهدتها الزراعة الشرقية لابد وأن تغفل الكثير من المتناقضات والانحرافات الخاصة . إلا أن الخطوط العامة لهذه الصورة يسودها التجانس وبخاصة فى الحالات التى فيها تعين الأحوال المناخية المتشابهة امكانيات المستقبل فضلا عن التقدم الفعلى الآن .

وفى مقدمة ماذكره ازدياد الميل إلى الطابع الفردى وهو الأمر الذى نلقاه فى جميع التغييرات الطارئة على نظم الملكية والحيازة فى الأرض . فالقضاء على القيود والروابط مثل المشاع والوقف ، والغاء بقايا نظام الأرض الاقطاعى الخ ، أمور تسير جنبا إلى جنب مع الزيادة الواضحة فى عدد المزارع الصغيرة والدقيقة المساحة وهى زيادة مصحوبة بمثيلتها فى عدد الملكيات الزراعية الكبيرة . وبالرغم من أن العلاقات بين الفلاح الصغير والمالك الكبير لم تعد مشوبة بروح الخضوع والاسترقاق إلا أننا ما زلنا نفتقد الأمان والمساواة أمام القانون مما يميز هذه العلاقة فى البلاد الرئيسية بالغرب . ونلاحظ بصفة خاصة أن ظاهرة عدم المساواة بشكل فادح لا تزال كما هى بدون تغيير . وفى الامكان تحسين الحال عن طريق وضع سياسة محدودة للأراضى . وحتى اليوم لا نجد بلدا من البلاد العربية ، سواء ما كان منها خاضعاً للدول الغربية أو الحكومات المستقلة الجديدة ، قد قرر البدء فى تنفيذ أمثال هذه الاصلاحات ، إذ طالما يظل تكوين الجماعات الحاكمة تسيطر عليه مصالح طبقة الملاك الزراعيين فمن المؤكد أنه لا يمكن القيام باصلاحات زراعية تعرض مصالح هذه الطبقة إلى الخطر أو تمس إليها . ولسنا نجد هذه التجارب الاصلاحية إلا فى تركيا ومع ذلك فلا زالت فى مرحلة البداية المتواضعة . وبغير تنمية أشكال الحكم الديموقراطى الحقيقية أو التدخل من الخارج ، فلا يتوقع حدوث تغييرات جوهرية فى أحوال حيازة الأرض . كما ينطبق الأمر ذاته على مستوى معيشة أغلبية أهل الزراعة وهو ذلك المستوى الذى لا يزال مجاوراً للحد الأدنى .

وإذا انتقلنا إلى ميدان الانتاج نجد أن التقدم الرئيسى قد حدث فى الزراعة الإروائية . ففضلا عن الزيادة الهائلة فى مساحة الأراضى المروية ، فان قيام نظام الرى بالقنوات مكان الرى بالحياض جعل نظام الرى المستديم ممكنا . ولقد كان رأس المال الأجنبى المصدر الذى قدم هذه المبالغ الضخمة التى سببت هذا التغيير ، وكان الجزء المترتب على ذلك ازدياد غلة المحاصيل التجارية وبخاصة القطن .

ومن أوضح المعايير التى تميز الزراعة المروية عظم تقسيم الأرض إلى قطع صغيرة جداً ، وأصبحت الملكية الصغيرة أوسع أشكال الوحدة الزراعية انتشاراً . والسبب فى هذا التطور عظم الزيادة فى السكان وكثرة الطلب على العمل بالنسبة إلى الوحدة الواحدة ، وكانت النتيجة النهائية المترتبة على ذلك حدة كثافة الأيدى العاملة فى مثل هذه الأراضى . وفى الوقت ذاته نجد أن الأهمية الاقتصادية للمناطق المروية تفوق بكثير مثيلتها بالمناطق غير المروية والمماثلة لها فى الحجم ، وذلك راجع إلى ازدياد الغلة فى المناطق الأولى . وبالمثل نلاحظ من وجهة نظر الاقتصاد العالمى والاستعمار أن قيمة الأراضى المروية أعظم منها فى حالة المناطق غير القابلة للرى ، وذلك بصورة لا تحتمل الموازنة .

وبفضل التطورات الحديثة فى فنون الرى واستخدام الأساليب الجديدة لادارة جهاز الرى إدارة مركزية ، تهذب أكثر من ذى قبل ما للزراعة المروية الكبيرة من مطالب بشأن الإدارة ، وهو الأمر الذى كان يتطلب فى الماضى قدراً كبيراً للغاية من الإشراف والرقابة من جانب الحكومة ، وهذا مما سمح باهمال كثير من أساليب الرقابة الاستبدادية مما كان أمرا لا غنى عنه للمحافظة على الزراعة المروية وتنظيمها .

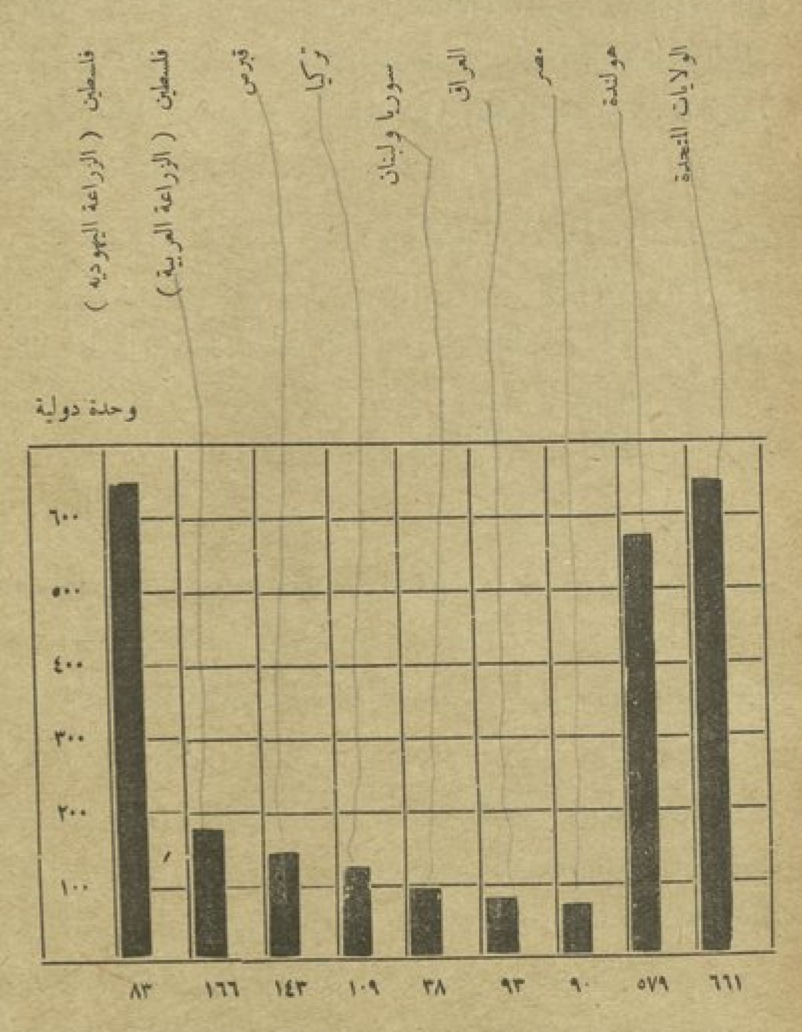
ونستطيع الآن أن نشير إلى الاتجاهات التالية ذات المغزى والأهمية والتى نلاحظها بصدد عملية التحول الذى طرأ على الاقتصاد الزراعى بالشرق الأوسط :

(١) كافة الجهود الموجهة نحو زيادة استغلال امكانيات التقدم تدور حول الزراعة المروية وستظل كذلك .

(٢) ان الزيادة فى السكان ، والتى تستدعى اطراد توسيع نطاق الزراعة المروية ، لابد وأن تؤدى إلى استمرار خفض مساحة الوحدة الزراعية حيث تتوافر الأرض ، أو تؤدى إلى الهجرة صوب المدن ، وفى الوقت ذاته ستصبح أحوال حيازة الأرض وملكيتها أكثر مرونة .

(٣) ستصبح الحاجة إلى استخدام رأس المال الأجنبى لتنمية الاقتصاد المحلى ذات أثر فعال أيضاً فى المستقبل من ناحية تشجيع الدول الأجنبية على تقديم الارشاد وبخاصة فى مناطق الرى الكبيرة .

(٤) وبالرغم من أن الدول الأجنبية التى قامت بمشروعات اقتصادية فى الشرق الأوسط كانت مدفوعة أولا بالمصالح الرأسمالية إلا أن هذه المصالح أصبحت عاملا هاما فى تنمية الزراعة المحلية ولكى تضمن هذه الدول الأموال التى استثمرتها فى الماضى والتى ستعمد إلى استثمارها فى المستقبل ، فلن تجد مفرا من الاشتراك فى عملية التطور الاقتصادى فى هذه البلدان .



الانتاجية الصافية بالنسبة للفرد الواحد من الذكور ممن يكسبون عيشهم من الزراعة .

(١٩٣٤ ـ ١٩٣٥)

المحاصيل بالوحدات الدولية (الوحدة الدولية = ريال تجريبا)

الجزء الثالث

الثورة الصناعية فى الشرق الاوسط

الباب الأول

العصر السابق لقيام الصناعة

الفصل التاسع عشر

مظاهر عامة

معنى الثورة الصناعية

ان التغيير الذى طرأ على الانتاج الصناعى فى أوربا نتيجة لاستخدام الآلة ، عما يعرف فى التاريخ الإجتماعى باسم الثورة الصناعية . وهذا التعبير يمثل ظاهرة تاريخية واجتماعية معينة فى تطور أوربا الصناعى ، وقد يبدو من الأمور القابلة للشك امكان تطبيقه على الأحوال بالشرق ، ذلك أن اختلاف الزمان والمكان مما يحول دون أن تتكرر هذه العملية الإجتماعية بصورة دقيقة ، كما يستبعد بالتالى أن تنطبق المعايير والمثل المستمدة من التجارب الغربية على الأحوال السائدة فى البلاد الشرقية بالشكل ذاته . غير أن وجه التشابه ينحصر فى تلك النتائج المتولدة عن الثورة الصناعية والتى ترجع إلى تلك التغييرات الفنية الحاسمة . وعلى ذلك سنبدأ بمعالجة تلك التطورات المتصلة بادخال وسائل جديدة وانقلابية فى عملية الانتاج .

والسؤال الذى يعرض لنا من هذه الناحية هو : كيف أثرت الثورة الصناعية فى تطور الانتاج الصناعى بأوربا ؟ وهنا يحسن أن نذكر ما أورده بشأن هذه النقطة أحد الذين لهم آراؤهم فى تحليل هذا الأمر (راجع : كارل ماركس ، رأس المال ، جـ ١ طبعة شتتجارت سنة ١٩١٩ ص ٣٢٠) :

« إن الآلة التى نعدها نقطة الابتداء فى الثورة الصناعية جعلت العامل الذى يستخدم أداة مفردة تحل عليه آلة تشتغل فى وقت واحد بمجموعة من العدد ذاتها أو المماثلة والتى تديرها قوة محركة واحدة ، أيا كان شكلها » .

وعلى ذلك فانها تعد فى المقام الأول تغييراً فنياً يطرأ على عملية الانتاج بحيث يصبغها بالطابع الآلى ، الأمر الذى يترتب عليه تحررها إلى حد بعيد من القيود التى يفرضها العمل الإنسانى (اليدوى) من الناحية الكمية فضلا عن طريقته المحدودة الخاصة فى الأداء . أما الآثار الرئيسية التى نجمت من استعمال الآلة فهى أولا حدوث زيادة هائلة فى الإنتاج أدت ، فى حالة عدم وقوع زيادة مفاجئة فى الاستهلاك ، إلى خفض أو تحرير العمال وهى النتيجة التى غالباً ما كانت الدافع الأولى على استخدام الآلات . أما الأثر الثانى فينحصر فى تقسيم العملية الإنتاجية نفسها إلى عدد من المراحل أو المظاهر التى غالباً ما تكون منعزلة بعضها عن بعض ، ومعنى هذا انحلال الطريقة القديمة التى كان يجرى بموجبها عمل السلعة الصناعية فى الورشة مرحلة بعد أخرى . فصانع الساعات مثلا الذى كان يستطيع بل ويضطر فى القرون السالفة أن يصنع بنفسه كل جزء من أجزاء الساعة ، يحصل اليوم على هذه الأجزاء جاهزة من المصنع حيث يجرى انتاجها بواسطة الآلات نتيجة لوجود عدد من العمليات الصناعية ، كما أن هذه الآلات بدورها يتم عملها فى مصنع آخر . وكذلك هناك منشئات أخرى خاصة يجرى فيها انتاج المحركات التى تدفع الآلات التى تستخدم فى صنع الساعات ، وعدد التوصيل والأحزمة وأخيراً الأدوات التى تستعمل فى اجراء عملية اللف . ونقول بعبارة موجزة ان الجهاز المعقد للصناعة الحديثة يمثل بالنسبة إلى كل طبقة من طبقات السلع تقريباً سلسلة من مراحل الانتاج تميل إلى الإنتشار والازدياد كلما زاد استخدام العمل الآلى وقل بالتالى العمل اليدوى . هذه الزيادة التى نشاهدها بصدد عمليات الإنتاج هى الظاهرة التى تميز نظام الإنتاج الحديث الذى اصطبغ تماماً بالصبغة الميكانيكية والذى يزداد ابتعاداً عن المستهلك فى مظاهر أعظم تخصصاً مما تتكون منه عملية الإنتاج . وفى الوقت ذاته يجرى تقسيم المنتجات إلى مراتب طبقاً للغرض منها ، أى إلى سلع انتاجية أو استثمارية (كالآلات والمواد الخام) أى التى تستخدم فى صنع سلع أخرى ، وإلى سلع استهلاكية وهى التى يقصد بها أن يستخدمها المستهلك بصورة مباشرة .

وبتقدم الظاهرة الآلية تزداد أهمية ذلك الجزء من الاقتصاد القومى والذى يخصص لانتاج السلع الاستثمارية ، وهذا الاتجاه راجع إلى ازدياد الطلب على الآلات والوقود والمواد الخام التى تنشأ الحاجة اليها بقصد الابقاء على العملية

الانتاجية بأسرها وفى مقدمة ذلك الفحم والبترول والحديد والمعادن والألياف .
ولكى يتخلص الفن الصناعى من القيود التى ينطوى عليها استخدام منتجى القوة العضوية ، نراه يبدأ فى الاعتماد على الحديد والفحم بصفتهما المصادر الأولية للمادة والطاقة . فالاعتماد على قوة الحيوان أو على النبات اليوم لا يحدد المدى الذى يعده العلم لازما لاشباع طلب الانسان على السلع ، ومنذ البداية الأولى للتصنيع حدث الاستغناء فى كل مكان تقريباً عن القوة الحيوانية لأن استخدام الآلة البخارية ضاعف مقادير الطاقة (القوة المحركة) التى كان يمكن الحصول عليها حتى ذلك الحين. فكثير من الألياف الهامة التى كانوا يحصلون عليها من قبل بصفة مواد أولية من الموارد الطبيعية أصبح فى الامكان خلال المرحلة الأخيرة من التقدم الفنى انتاج غيرها صناعيا عن طريق عمليات كيماوية معقدة للغاية ، وبذلك حدث التحرر التام من القيود التى يفرضها عالم النبات . وعلى هذا نجد اليوم أن صناعة سلع الانتاج ، أصبحت من حيث القيمة ، تشمل الشطر الأوفى من النشاط الصناعى .

وإذ ننتقل الآن إلى النتائج الاجتماعية المترتبة على الثورة الصناعية يبدو لنا أن ماذكرناه بشأن تحرير العمال يعد أعظم هجوم وقع على طابع السكون الذى تميز به النظام الاجتماعى القائم حينذاك . ولم يكن التحرر متجانسا فى جميع فروع الصناعة لأنه كان يعقب التحول الفعلى للانتاج بحيث يقوم الأخير على الأساس الآلى ، وهو التحول الذى حدث فى فترات متباينة جداً . ومن التواريخ الهامة فى هذا التطور عاما ١٧٣٥ ، ١٧٤٠ حين أمكن لأول مرة استخراج الكوك من الفحم الحجرى ، وفى سنة ١٧٨٤ بدأ استخدام عملية تحويل الحديد الخام إلى حديد مشغول . وأهم الكشوف التى حدثت فى مجال صناعة المنسوجات المكوك الطائر (١٧٣٣) والنول البخارى (١٧٨٥) وآلة الغزل Spinning Jenny (١٧٦٧) ، ثم جاء فى سنة ١٧٦٩ اكتشاف الآلة البخارية على يد « وات » ، وهو العمل الذى توّجه افتتاح الخط الحديدى بين ستكتن ودارلنجتن . ولقد كتب ليبسون يقول « ان استخدام النول البخارى لم يأت الا تدريجيا ، ولكنه فتح الطريق للتقدم ، وإذ اصبح فى استطاعة الصانع الذى يستخدمه أن يبيع انتاجه بسعر أقل مما يبيع به ذلك الذى يستعمل النول اليدوى ، اضطر الأخير إلى تخفيض ما يدفع من أجور . وهكذا أصبحت الآلات الميكانيكية ذلك اللولب الذى يفتح الثغرات فى النظام السائد ، كما

كان الخطر الماثل من جراء استخدامها مما قوض مقدرة النساجين على المقاومة . وهذا المصير الذى أحاق بالنساجين اليدويين أصاب كذلك الصناع المشتغلين بعملية تمشيط (تسريح) الصوف وإن لم يلقوا سلاحهم بغير ابداء المقاومة . إلا أن هذه المقاومة زادت من حرج مركز النساجين اليدويين والمشاطين . وان البيانات المتوافرة لدينا والتى تلقى الضوء على مدى تحرير العمال لتشير إلى حدوث حركات فعالة حقيقة وإن كانت محلية وغير متصلة بعضها ببعض . ولم تقف النتيجة المباشرة المترتبة على أساليب الانتاج الجديدة عند حد نشر البطالة فى صفوف العمال الفائضين عن حاجة العمل ، وانما تعدت ذلك إلى القضاء على الصانع الحاذق الذى كان من قبل واثقا من توافر العمل ومجال العيش حتى ولو كان فى حالة تبعية لسواه . إن الأثر العاجل لصبغ الانتاج بالطابع الآلى لم يقتصر على تقليل بالغ فى حالة الطلب على العمل فى المستقبل ، بل إنه حتى لما زاد ذلك الطلب نراه يتميز بتقلبات عنيفة بحيث لم تعد هناك علاقة دائمة ثابتة بين مكان العمل ورب العمل والعامل . فالعامل المستقل ألفى نفسه عاملا « حراً » بمعنى « طريد القانون Vogelfrei » وحريته هى حرية أفراد البروليتاريا الذين يضطرون إلى بيع عملهم بأى ثمن والذين غالبا ما يجدون أنفسهم محرومين من إمكانيات الحصول على كسب عرضى .

إلا أن الانقلاب الصناعى لم تكن له حقيقة هذه الآثار السلبية فحسب ، لأن استخدام الآلات الميكانيكية فى عملية الصناعة ترتب عليه خفض ثمن السلعة مما أتاح للألوف فرصة التمتع بمنافع الإنتاج الأرخص ، ولا نزاع أن مستوى معيشة الجماهير فى عصر التصنيع قد ارتفع إلى درجة بالغة القدر ، وبخاصة لأنه بفضل تنظيم العمال والتشريع الاجتماعى الحديث والتأمين زالت أسوأ الشرور التى لازمت نمو الطبقة العاملة الصناعية . هذا الارتفاع فى مستوى المعيشة اكتسب مغزى خاصاً حينما أمكن تخطى المراحل المتوسطة من الانحلال الاجتماعى مما سبق الأحوال المتحسنة القائمة اليوم .

وثمت نتيجة أخرى للانقلاب الصناعى وهى اطراد الزيادة فى عملية انتشار الحياة الحضرية خلال السنوات المائة الأخيرة ، واقد شهدت جميع البلدان الصناعية هذا النمو فى عدد سكان المدن وهو الظاهرة الوثيقة الاتصال بازدياد التقدم الفنى .

ويعزى تجميع المنشئات الصناعية فى المدن إلى توافر مقدمات ثلاث وهى ملائمة المدن للمصانع الجديدة من حيث العمل والنقل والاستهلاك وهذا أمر يترتب عليه ازدياد تدفق السكان على المراكز الصناعية الموجودة فعلا .

وهكذا نجد أن العملية التى استهلها ما طرأ على الانتاج من تغيير بسبب استخدام الآلات الميكانيكية والتخصص كان لها رد فعل بعيد المدى ، ذلك انها بالتقليل من قيمة وظيفة العامل الفرد أدت إلى سلب موارد الرزق من طبقة أرباب الحرف ، وترتب على الانتاج الكبير لأدوات الإنتاج (الآلات والعدد الخ) أن ظهرت تنظيمات جديدة بالكلية تتعلق بأهداف الانتاج .

أما النتائج الاجتماعية المترتبة على ازدياد الاستغلال التجارى لعناصر التقدم الفنى الجديدة فإنها تبلغ الذروة فى النهاية فى ظهور الانقسام الطبقى كما بين المنظم والعمال ، وفى غلبة حياة الحضر بسبب التركز الصناعى .

مشكلة الرأسمالية فى البلاد الشرقية

إن جميع الذين يعتقدون بعمومية القوانين الاجتماعية والاقتصادية لعلى استعداد لتطبيق هذا الأمر على التطورات الصناعية الحديثة فى البلاد الشرقية ، وللدفاع عن وجهة نظرهم وحججهم بالرغم مما هنالك من اختلافات مردها إلى ظروف الزمان والمكان الخاصة وعلى ذلك فهم مستعدون بالنسبة إلى الماضى للاعتراف بقيام علاقة سببية بين التغييرات الاجتماعية والعمليات الفنية شبيهة بالعلاقة التى نلحظها فى البلاد الأوربية ، كما أنهم على استعداد بالنسبة إلى المستقبل إلى إجراء تحليل أو تشخيص على أساس التجارب الغربية .

غير أن هذه المحاولة التى تستهدف إيجاد التماثل تصطدم بحقيقة أخرى واضحة ، ذلك أن الاختلافات التى نلقاها فى تطور ميدانى الثقافة لا تعزى إلى أسباب مؤقتة فحسب ، فظاهرة الرأسمالية الصناعية الحرة مقصورة على الغرب أى أوربا وأمريكا الشمالية ، وعلى ميدان من الثقافة يعد فريداً فى التاريخ الاجتماعى بسبب طائفة من المظاهر المخصوصة التى تتميز بأنها ذات طابع أبعد من الطابع العرضى . هذا الانقسام المؤقت يصبح هنا الصورة التى تعبر عن تطور ثقافى

مختلف اختلافاً أساسياً ، فى الوقت الذى كانت فيه ظاهرة الرأسمالية الحديثة تعمل على تغيير مظهر المجتمع فى الغرب ، ناق فى البلاد الشرقية ركوداً واسع الانتشار كما اختفت منها كافة العلامات الدالة على تطور مماثل أو مواز تقريبا لما حدث فى الغرب . وإذا بدا أن الحاضر يعمل على تعويضه الكثير مما نعده صفة مميزة للرأسمالية الحديثة ، فان هذا يجب ألا يحملنا على توقع حدوث تطور مماثل بسبب وجود أعراض خارجية مشابهة ، ذلك أن الرأسمالية الصناعية ظهرت ونمت في أوربا حيث بلغت هذه الدرجة العظيمة فى ظل ظروف مختلفة بالكلية . وإذا نظرنا إلى الأمر من ناحية الذين لهم الفضل فى قيام الرأسمالية ، أو منشأ رأس المال الذى مولها ، أو خطة الدولة إزائها ، لألفينا أنه ليس فى الامكان عقد الموازنة بين الرأسمالية الصناعية فى البلاد الأوربية وبين تصنيع البلاد الشرقية .

وتعزى الرأسمالية فى الغرب إلى التأثير الناجم من وجود طبقة من المواطنين ممن توفرت لهم مواهب مخصوصة بصفتهم منظمين للأعمال ، وهذه الطبقة لم يكن لها وجود فى الشرق ، كما أن فن التقدم العلمى الرشيد والذى كان نقطة الابتداء فى وفرة الكشوف الصناعية التى حدثت فى القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر ظل أمراً لا تعرفه الحضارة الشرقية .

وبالرغم تماما من الفوارق التى نلمسها فى حدة تجميع رأس المال فى الغرب ، إلا أنه أفاد الانتاج إلى مدى بعيد ، كما أن الرواد فى ميادين الصناعة استخدموا رأس المال لزيادة توسيع نطاق الانتاج مع ادراكهم ما ينطوى عليه ذلك الأمر من أخطار .

ويقابل هذا فى البلاد الشرقية الفقيرة فى رؤوس الأموال أن الثروات التى جمعت عن طريق الانتاج أنفقها أصحابها على الاستهلاك الشخصى عادة ، وجرى ذلك غالبا على صورة منتجات كمالية يؤتى بها من الخارج .

وكان ازدحام البلاد الأوربية بالسكان دافعا عظيما على الانتاج الصناعى الكبير بخلاف الحال فى الشرق إذ يقل السكان فى جهاته ومقدرتهم الشرائية منخفضة للغاية والأسواق تغرقها المنتجات الأوربية ، وهذه ظروف لم تتح سوى مجال ضيق للصناعة المحلية ، ولهذا السبب نجد أن رأس المال الصناعى الذى استثمر خلال

القرن التاسع عشر فى فروع معينة من الاقتصاد الشرقى كان مصدره أجنبيا فى أغلبه . وإذ كان أصحاب هذه الأموال من الأجانب لهذا لم يجدوا لهم مصلحة فى تصنيع البلد الذى يقيمون فيه على نطاق واسع ، كما أنهم فضلا عن ذلك ادعوا لأنفسهم حقوقا احتكارية وامتيازات فى الأسواق بما لم يوفره لهم الاقتصاد الصناعى الأوربى الآخذ فى التوسع والانتشار فى بلادهم الأصلية .

فلما انحلت الإمبراطورية العثمانية قامت فى مكانها دول قومية فتية أدركت أن على عاتقها يقع عبء الاضطلاع بهذه المهمة ولذا عملت على تنمية النشاط الصناعى أو تولت أمره بنفسها بصورة واقعية ، ومن هنا قامت ببلاد معينة صناعات احتكارية ملك الدولة أو حدث التصنيع تحت اشراف الدولة ورقابتها ، وهذا أمر يختلف من حيث الغرض والنتائج عن الرأسمالية الصناعية فى الغرب .

إلا أن هذا التحديد لا يمدنا بالاجابة عن السؤال الخاص بالمركز الذى تشغله عملية التصنيع بالشرق فى الاقتصاد العالمى ، أى ما مركز هذا التطور من حيث صورة تنظيمه العامة ودرجة تقدمه والنشاط الاقتصادى ؟

ونحن نستعمل هنا عبارة « صورة التنظيم » فى المعنى الذى استخدمه واجمان Wagemann للدلالة على القواعد والمبادىء التى يجرى طبقا لها تنسيق قوى الاقتصاد القومى أى الانتاج والاستهلاك ، أو بعبارة أخرى للدلالة على النظام الاقتصادى السائد . « أما درجة التقدم » فيقصد بها حجم القوى الانتاجية وتداول السلع بأوسع معنى بالنسبة إلى الوحدة الواحدة من المساحة والسكان فى اقليم اقتصادى معين .

صورة التنظيم :

منذ ابتداء العصور الحديثة حتى منتصف القرن التاسع عشر نجد أن اقتصاد بلاد الشرق الأوسط ، سواء بصورته الكلية أو من ناحية المشروعات الاقتصادية الفردية ، كان اقتصادا قوامه تنظيم الانتاج تبعا لحاجة الطلب المحلى . إلا أننا نجد حالات استثنائية كان الانتاج المعد للسوق المحلية يحول فجأة إلى الأسواق الأجنبية بالرغم من عدم وجود سوق محلية نامية . وكان هذا التحول يتم كالعادة عن طريق اتباع الدولة للسياسة التجارية إزاء المنتجين الفلاحين .

هذا النوع من النظام الإقتصادى القائم فى بلاد الشرق الأوسط ظل متميزاً حتى الوقت الحاضر بل وحتى اليوم فى جهات كثيرة بالروابط الجماعية ، ومن ذلك بصفة خاصة مظاهر الملكية المشتركة المتخلفة من العصور القديمة والتى نلقى لها أمثلة طريفة متشابهة فى قوانين الأراضى السائدة عندالجماعات البدائية فى جهات أخرى من العالم (انظر الفصل الثانى عشر) . ومن النادر فى حالة المنتج الفردى أن نجد آثاراً تنم عن الروح الرأسمالية الرشيدة . وإلى جانب تقاليد العمل السائدة منذ القديم ، توافرت عوامل اجتماعية ودينية ، ساعدت على الاحتفاظ بطابع السكون الذى يتسم به المجتمع الاقتصادى فى الشرق . ومنذ منتصف القرن التاسع عشر بدأ هذا الاقتصاد الذى تتصف به كلا الزراعة والصناعة يتحطم بدرجات متفاوتة من السرعة ، وأخذ يحل محله ، وبصورة سريعة فى بعض نواحى الانتاج ، الاقتصاد الذى يستهدف الانتاج من أجل الأسواق وإن كنا نجد فى الأخير مظاهر من النظام الاقتصادى الأول . وخلال الفترة الممتدة من عام ١٩١٨ نجد فى بعض البلدان وبخاصة فى ميدان انتاج السلع الصناعية مبدأ جديداً فى التنظيم بواسطة الدولة أو عن طريق رقابتها ، فتتولى بنفسها تشجيع الانتاج وتنميته أو تقوم بانشاء المشروعات الصناعية . ولهذه السياسة دافعان ، أولهما الرغبة فى تنويع الانتاج المحلى بقصد تقليل الخطر الناجم من فترات الكساد وتقليل الاعتماد على الواردات من الخارج . أما الدافع الثانى فعبارة عن الحاجة إلى زيادة الانتاج من أجل الإصدار حتى يتحسن مركز الدولة فى ميدان تبادل السلع . وهكذا نلقى تغييراً حاسماً فى دوافع انتاج السلع واتجاهه بحيث أن الانتاج الذى يدور حول إشباع حاجيات المنتجين أنفسهم يتحول إلى إنتاج توجهه الدولة ويهدف إلى إنتاج السلع من أجل الأسواق ، وبعبارة أخرى يقوم اقتصاد تبادلى تسنده الدولة وتوجهه مكان ذلك النظام الاقتصادى المنعزل والمتميز بالفوضى والاضطراب وهو ما كان سائداً فى الأيام السابقة لنشوء الدولة .

درجة النمو

وتزداد الصعوبة التى تواجهنا إذا أردنا أن نحكم على النظام الإقتصادى فى بلاد الشرق الأوسط على أساس مرحلة النمو أو درجة التقدم . وهذه الصعاب عبارة

عن التكوين الإقتصادى والإجتماعى المعقد فى ذلك الجزء من العالم ، كما يضاف إليها عدم توافر البيانات اللازمة لإجراء تحليل كامل . والعوامل التى تمكننا من تقدير درجة التقدم فعبارة عن مدى ما تملك من العمال والمعدات الرأسمالية ، ومستوى الفن الانتاجى ، ودرجة التصنيع ، ومبلغ تبادل السلع فى الأسواق المحلية والأجنبية . ويقدم لنا واجمان Wagemann المعايير الآتية وهى كثافة السكان ، وكثافة المواصلات ، وحصة العمال الصناعيين ، والتجارة الخارجية بالنسبة إلى الفرد الواحد . وعلى أساس البيانات والاحصائيات الرئيسية التى جمعها نراه يميز المراحل الأربع التالية وهى : المرحلة الرأسمالية الكاملة النمو ، والمرحلة الشبيهة بالرأسمالية ، والمرحلة الرأسمالية المستحدثة ، والمرحلة السابقة للعصر الرأسمالى . وفى سنة ١٩٣٠ كانت أوربا (عدا روسيا) والولايات المتحدة واليابان تنتمى إلى المرحلة الأولى ، وروسيا وآسيا أقاليم شبه رأسمالية ، وتندرج استراليا ونيوزيلندا وكندا وأفريقيا الجنوبية وأمريكا الوسطى الجنوبية تحت لواء المرحلة الثالثة ، بينما تعيش بقية أقاليم العالم فى ظل الأوضاع التى تسبق قيام النظام الرأسمالى . وبالرغم من عدم دقة هذا التبويب إلا أنه يوضح الأمور إلى حد طيب ، وإذا أردنا أن نسبغ عليه صورة أكمل فن المرغوب فيه أن نضيف إلى المعايير السالفة الذكر طائفة أخرى ذات أهمية ، مثل الدخل القومى ، والاستثمار المالى ، والانتاجية ، ومالية الدولة ، وازدياد السكان . ولما كانت كثافة السكان بالنسبة إلى المساحة الكلية قد تؤدى بنا إلى استخلاص نتائج غير صحيحة لهذا آثرنا حذفها . ويقدم لنا الجدول موازنة بين هذه الأرقام الأساسية والأرقام الخاصة بالبلاد الغربية ، ويوضح لنا درجات التقدم أو التطور فى المنطقة الشرقية .

غير أن هذا التقسيم يغفل مظهرا له دلالته ، قد شق طريقه إلى البلاد الشرقية ، فالرقم الخاص بالانتاج الزراعى بالنسبة إلى الوحدة الواحدة من الأرض يختلف بصورة غير عادية من منطقة إلى أخرى ، وهو أعظم فى جهات الزراعة المروية منه فى المناطق التى تعتمد على الأمطار (أنظر الفصل السادس عشر) ففى الجهات الأولى بالرغم من انخفاض الانتاجية إلى درجة بالغة ، نجد مرحلة من الاستغلال (أى كثافة العمل والسكان بالنسبة إلى الوحدة الواحدة) تشير إلى وجود درجة عالية من استثمار الأرض والاستفادة منها ، بحيث يجوز القول أن العمل الذى يؤديه

الإنسان يلعب هنا دور الإستثمار الرأسمالى . وهذا الجدول يتضمن كثافة السكان بالنسبة إلى الوحدة من الأرض القابلة للزراعة ، والغرض من ذلك بيان أهمية هذا المظهر المخصوص . وعلى ذلك فالبلاد الشرقية التى تقل فيها الموارد الرأسمالية ولكنها

بيانات مقارنة عن بلاد الشرق الأوسط

	مصر	سوريا ولبنان	العراق	تركيا	فلسطين		
					المجموع الكلى	العرب	اليهود
كثافة حركة النقل							
عدد السيارات لكل ١٠٠٠٠ر١٠ من السكان (١٩٣٨)	٢١	٣٠	١٩	٦	٦٢		
الخطوط الحديدية							
الطول بالكيلومترات لكل ١٠٠٠ر١٠ من السكان (١٩٣٨)	٣ر١	٣ر٩	٣ر٣	٤ر٢	٥ر٢		
الصادرات للفرد الواحد بالجنيهات (متوسط ١٩٣٥ـ١٩٣٨)	٢ر١٠	٦ر٩٥	١ر١٦	١ر٢١	٣ر٦٠	٢ر٦	٨ر٧٣
الواردات للفرد الواحد بالجنيهات (متوسط ١٩٣٦ـ١٩٣١)	٢ر١٩	١ر٨٤	٢ر٨٣	١ر٠٧	١٠ر٥٢	٤ر٠٧	٢٤ر٨٥
حجم التجارة الخارجية	٤ر٢٩	٢ر٧٩	٣ر٠٩	٢ر٢٨	١٤ر١٢	٦ر٦٧	٣٣ر٥٨
الدخل الأهلى للفرد بالجنيهات (١٩٣٦)	١٢	١٣	١٠	١٩	٢٦	١٦	٤٦
مالية الدولة (١٩٣٨ـ١٩٣٩)							
الايرادات للفرد بالجنيهات	٢ر٣٢٣	٠ر٨٩٤	٢ر١١٩	٣ر٢٨٦	٣ر٩٥٨	٣ر٦	١٢ر١
المصروفات للفرد بالجنيهات	٢ر٤٩٤	٠ر٧٨٨	٢ر١٩٨	٢ر٩٥٨	٣ر٨٧٠		
الانتاجية الزراعية بالجنيهات (الصافى)							
للفرد المتكسب من الذكور (١٩٣٤ـ٣٥)	١٨	١٩ر٦	١٨ر٦	١ر٨	٣٥ر٤	٢٩ر٦	٧٤ر٢
للهكتار من الأرض المزروعة	٢٥ر٦	٨	٨ر٦	٨ر٢	٧ر٨		
كثافة السكان (١٩٢٩)							
فى الكيلومتر المربع (المساحة الكلية)	١٦ر٧	١٨ر٨	٨ر١٦	٢٢ر٩٤	٥٥ر٦		
« « المساحة القابلة للزراعة	٤٩٠	٦٢ر٧	٤٠ر٢	٥٨ر٣	١٢٥ر١		
استيراد الآلات والأجهزة والسلع الكهربائية للفرد الواحد (متوسط ١٩٣٦ـ١٩٣٨ بالجنيهات)	٠ر١٥٦	٠ر١١١	٠ر٢٥٤	٠ر١٦٠	٠ر٧٧٠		

تستخدم وسائل حديثة للرى ، كما هو الحال فى مصر ، يجب أن تدخل فى نطاق « المرحلة الشبيهة بالرأسمالية والتى تزداد فيها حدة استخدام العمل » .

وطبقاً لهذه المراتب نجد أن بلاد الشرق الأوسط (باستثناء فلسطين) بلاد شبه رأسمالية أو تنتمى إلى المرحلة السابقة لقيام الرأسمالية . وعلى أية حال فهى لم تبلغ درجة الرسمالية النامية من حيث استثمار رؤوس الأموال ، ومقدار ماينفق من العمل ، والدخل الأهلى ، والمواصلات بالنسبة إلى الفرد الواحد . أما فلسطين ، وبخاصة القسم اليهودى منها ، فتعد البلد الوحيد الذى يقدم لنا صورة اقتصاد يقرب من اقتصاد المجتمعات النامية فى الغرب .

وإذ استطعنا أن نحدد مركز الاقتصاد الشرقى اليوم فى التاريخ الاقتصادى الحديث بالنسبة إلى مركز الأحوال الاقتصادية الأخرى ، فقد حصلنا على أدلة تمكننا من متابعة الدراسة ، وبذلك نصل إلى الموضوع الرئيسى الذى نعالجه وهو رسم معالم عملية التصنيع بالشرق الأوسط خلال مراحلها المختلفة . والفترة التى حدثت فيها هذه العملية تمتد من نهاية عصر الركود الكبير الذى ختمته حملة نابليون حتى الحرب العالمية الثانية . وينبغى أن نتوسع فى بحث الأحوال الإجتماعية العامة التى لها علاقة متبادلة بتسرب الرأسمالية الصناعية . وقبل أن نعرّف مظاهر هذه العملية فمن الأهمية بمكان أن نقدم بعض البيانات عن الأحوال الأساسية المتعلقة بالسكان ومستوى المعيشة والتى تعد العوامل الحاسمة فى نمو الإنتاج الصناعى .

توزيع السكان بين المدينة والريف

نظراً لضآلة البيانات الإحصائية التى تلقى الضوء على أحوال السكان فى بلاد الشرق الأسط خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، فانها لا تصلح أساساً لحساب معدّلات الزيادة ، أو لتحليل مسائل السكان خلال ذلك العهد . إلا أنها تفيدنا بالرغم من ذلك من حيث تقديم صورة لتركيب السكان العام ، والتوزيع بين المدينة والريف وهو أمر أكثر أهمية . وفيما يتعلق بأغلبية هذه البلاد يبدو أن عدد السكان فى المدن الكبرى قد زاد بكل تأكيد زيادة بالغة خلال القرن التاسع عشر ، إلا أن النسبة بين أهل المدن وسكان الريف تحولت بصورة تدريجية لصالح

مراحل التقدم الاقتصادى طبقا للأرقام الرئيسية

(قبل الحرب العالمية الثانية)

	بلاد الشرق الأوسط بما فى ذلك فلسطين العربية	بلاد أخرى شبه رأسمالية	بلاد ذات صورة رأسمالية مستحدثة	بلاد اكتمل فيها نمو الرأسمالية	القطاع اليهودى من فلسطين
الدخل الأهلى بالجنيهات للفرد الواحد	١٠–١٩	٥ – ٢٠	٣٥ – ٨٠	٧٠ – ١٣٠	٤٦
الاستثمار الرأسمالى بالجنيهات للفرد من المتكسبين	(١) ١٠٦	١٢٥–٢٠٠	٧٥٠ – ١٠٠٠	١٠٠٠–١٣٥٠	(٢) ٤٦٣
الانتاجية الزراعية للفرد الواحد من المتكسبين الذكور (بالوحدات الدولية)	٩٠–١٨٦	٧٠ – ٢٠٠	... – ٢٤٠٠	٤٠٠ – ١٠٠٠	٦٨٣
ازدياد السكان (بالألف) ١٩٣١–١٩٣٥	١٦–٢٥	١٠ – ١٥	٨ – ١٠	٨ر٠ – ٧	٢١
كثافة حركة النقل (ا) عدد اللوريات لكل ٠٠٠ر١٠ من السكان	(٣) ٥ر٠–٥	٦ر٠	٢٧	٧٠	(٤) ٢٥
(ب) طول الخطوط الحديدية بالكيلومترات لكل ٠٠٠ر١٠ من السكان	(٥) ٣ر١–٥ر٢	٨ر١	٨ر٢١	٦ر١٣	—
حجم التجارة الخارجية بالنسبة الى الفرد الواحد	٨ر٢–٧ر٦	٥ر١	١٧	٤ر١٧	٣٣

(١) مصر فقط (١٩٣٧) ماعدا المواصلات .

(٢) يشير الى الفترة (١٩٢٠–١٩٤٠) ، ماعدا المواصلات .

(٣) لايشمل فلسطين .

(٤) المتوسط لليهود والعرب .

(٥) « « «

المدينة ولكن التحول لم يكن بصفة أساسية . وتعطينا الأرقام التالية فكرة عن حجم المدن الهامة وعدد سكانها ، ولنبدأ بمصر .

السنة	عدد السكان	القاهرة	الأسكندرية	مجموع سكان المدينتين
١٨٤٨	٤ر٥٤٣ر٠٠٠	٢٥٤ر٠٠٠	١٤٣ر٠٠٠	٣٤٣ر٠٠٠ = ٨ر٨ ٪
١٨٩٧	٩ر٧١٥ر٠٠٠	٥٧٠ر٠٠٠	٣٢٠ر٠٠٠	٨٩٠ر٠٠٠ = ٩ر٢ ٪
١٩٣٧	١٥ر٩٠٥ر٠٠٠	١ر٣٠٧ر٠٠٠	٦٨٢ر٠٠٠	١ر٩٨٩ر٠٠٠ = ١٣ر١ ٪

وفى حالة سوريا ولبنان نجد زيادة صغيرة نسبياً فى نسبة سكان المدن إلى مجموع السكان ، فربما كان عدد سكان بيروت فى بداية القرن التاسع عشر لايتجاوز ١٠٫٠٠٠ — ١٢٫٠٠٠ وعدد سكان لبنان كلها لم يزد عن ٣٠٠٫٠٠٠ نسمة .

ونلق النسبة ذاتها فى حالة بيت المقدس وفلسطين إذ بلغ عدد سكان هذه المدينة ١٢٠ نسمة سنة ١٩١٤ مقابل حوالى ٣٠٠٫٠٠٠ فى البلد كله ، وبذا تراوح نصيب بيت المقدس بين ٣ ٪ ، ٤ ٪ . وظل نصيب هذين المركزين حتى منتصف القرن التاسع عشر أقل من ١٠ ٪ من المجموع الكلى للسكان ، فلما بدأ القرن الحالى حدث ارتفاع شديد فى حالة بيروت بينما استمرت بيت المقدس فى حالة جمود حتى فى تلك الفترة . وإذا كانت قلة البيانات التى لدينا لا تجعل فى مستطاعنا عقد موازنات من هذا القبيل بالنسبة إلى جهات أخرى ولو بهذه الصورة العامة ، إلا أن هناك من الادلة مما يسمح لنا أن نستنتج وجود مثل هذه الاتجاهات على الأقل ومن ذلك أن عدد سكان حيفا اليوم ١٢٠٫٠٠٠ نسمة مقابل ٥٫٠٠٠ سنة ١٨٨٩ ولم يزد عدد سكان أنقرة عند بداية القرن الحالى عن ٣٠٫٠٠٠ وارتفع حتى أصبح اليوم ١٦٠٫٠٠٠ ، وفى العراق كان يقيم فى بغداد ١٤٥٠٠٠ نسمة سنة ١٩٠٠ وهى المدينة الوحيدة التى يزيد عدد سكانها عن ١٠٠٫٠٠٠ وكانت نسبتهم إلى مجموع سكان البلاد ٧ر٥ ٪ . وعلى هذا نرى أن نسبة أهل المدن فى الامبراطورية العثمانية يسيرة للغاية ، ولم تتغير بشكل يذكر خلال القرن التاسع عشر . فكيف كانت الاحوال فى الغرب بالقياس إلى ذلك ؟

فى سنة ١٨٠٠ كانت نسبة أهل المدن التى يزيد سكان الواحدة منها عن ١٠٠,٠٠٠ نسمة ، عبارة عن ٣ ٪ من مجموع السكان فى أوربا ، ثم ارتفعت إلى ١٣ ٪ سنة ١٩٠٠ أما الأرقام الخاصة بكل بلد على حـــدة فأوضح فى دلالتها كما يبدو من الجدول التالى :

النسبة المئوية لعدد السكان الكلى بالمدن التى يزيد
أهل الواحدة منها على ١٠٠,٠٠٠ نسمة

	١٨٠٠	١٩٠٠	الزيادة فى المائة ، سنة ١٨٠٠ = ١٠٠ ٪
انجلترا وويلز	٧	٣٧ر٦	٥٣٧ر١
الأراضى الواطئة	٧	٢٢ر٣	٣١٨ر٥
ألمانيا	١	١٥ر٦	١٥٦٠
فرنسا	٢ر٧	١٣ر٨	٥١١ر٥
روسيا	١ر٦	٩ر٣ (سنة ١٩١٠)	٥١٨ر٧

ويبين لنا الجدول فى الوقت ذاته أن عملية انتشار حياة الحضر بما تنطوى عليه من نتائج بالنسبة إلى أسلوب الحياة ، واتجاه إنتاج السلع ومداه فى ختام القرن التاسع عشر ، كانت أكثر تقدما بصورة لا تحتمل الموازنة فى أوربا منها فى بلاد الشرق الأوسط التى بدأت تظهر فيها العلائم الأولى لتلك العملية .

أحوال المعيشة بالمدن (الانفاق وأسلوب المعيشة)

لدينا تقارير مختلفة عن أحوال المعيشة فى المدن الشرقية قبل ابتداء الانتاج الصناعى ، فهناك مثلا وصف عن القاهرة خلال الفترة الممتدة من العقد الثالث من القرن التاسع عشر ، ويقدمه لنا لاين Lane وهو أحد المراقبين للاحوال المعاصرة ويعتمد عليه إلى حد كبير . ومن هذا التقرير نعلم أن الميزانية السنوية لأسرة ذات يسار وتتكون من أربعة أفراد بالغين لم تزد عن ٢٧,٥ جنيها أى أقل من ٧ جنيهات مصرية للفرد أو ما يقرب من قرشين فى اليوم الواحد . وقائمة الضروريات تستحق النظر إذ تبين لنا أن الأسرة لم تكن تشترى من الخباز السلعة الرئيسية وهى الخبز

وإنما كان المرء يقدم الدقيق للخباز الذى يعيده إليه خبزا لقاء أجر معلوم (أنظر الجدول التالى) :

مصروفات الأسرة بالقاهرة (بالقروش)

الدقيق (٨ أرادب) حوالى	٤٠٠
الطحن	٥٠
الخبز	٤٠
اللحم (١ — ٥ر٢ رطل فى اليوم أى قرش ونصف)	٥٥٠
أرز	١٨٥
خضر (حوالى ٥ر٠ قرش فى اليوم)	١٠٠
سمن (قنطاران) حوالى	٣٢٥
بن	١٨٥
دخان (جبلى)	٢٠٠
سكر (نصف قنطار) حوالى	١٠٠
ماء	١٠٠
حطب (ثمانية أحمال)	٧٥
فحم نباتى	١٠٠
زيت (لمصباحين أو ثلاثة مصابيح) قنطار .. حوالى	١٢٥
شمع	١٠٠
صابون	٩٠
	٢٧٢٥

S. W. Lane : The Manners and Customs of the Modern Egyptian, London 1936, p.581, "Everyman's Library"

ويحدثنا لاين أن عدد سكان القاهرة فى بداية العقد الثالث كان ٠٠٠ر٢٤٠ نسمة منهم ٠٠٠ر٨٠ من الذكور البالغين ، ويشتمل هذا الرقم الأخير على ٠٠٠ر٢٠ (خدم منازل) ، ٠٠٠ر١٥ (صغار العمال والحمالين) ، ٠٠٠ر٣٠ (باعة) ، ٠٠٠ر١٠ (أهل الحرف) ، أما الباقون فعبارة عن رجال العسكرية والموظفين . ومن المحتمل أن يكون الرقم الخاص برجال الحرف أكثر من الواقع ، إلا أنه مع هذا يدل على عدم أهمية هذا العنصر فى حد ذاته ، وعلى ضآلة مبلغ استهلاك السلع الصناعية فى العاصمة والمناطق الواقعة فى ظاهرها .

وإذا اتخذنا حلب مثالا للمراكز الحضرية فى شمالى الشام فلدينا تقرير أحد المعاصرين وهو هنرى جيس القنصل الفرنسى حوالى منتصف القرن :

« وكما هو الحال بالنسبة الى جميع شعوب الشرق فان أهل حلب يحيون حياة مملة جدا لا نشهد فيها تنوعا إلا نادراً وذلك بمناسبة الأحداث السنوية وهى العيدان وخروج المحمل

وعودته الخ . وفيما عدا ذلك فهم يتصفون بالانتظام من حيث أسلوب الحياة ، ولا يختلف أي يوم في حياتهم عن بقية الأيام . فأرباب المهن يبدأون العمل في الصباح ، أما الذين لا يمارسون مهنة ما فانهم يقضون الوقت راقدين فوق الوسائد ان كان لهم دخل يعيشون منه ، أو في المقاهي ينتظرون الفرصة التي تهيئ لهم معاشهم »

ويقدر جيس نفقات العيش في اليوم الواحد على النحو الآتي : ٣٠ سنتيما (الطبقات الفقيرة) ، ٥٠ — ٧٥ سنتيما (الطبقات الوسطى والغنية) وذلك بالنسبة إلى الفرد الواحد . وتدفع الأسرة المكونة من ٦ — ٨ أفراد إيجاراً سنوياً قدره ما بين ٥ ، ٦ جنيهات ، كما يتراوح أجر الخادم في الأسبوع ما بين فرنك وثلاثة فرنكات ، وقد ظل هذا العيش المتواضع قائما في المدن السورية حتى اليوم ، ويحدثنا روبن Ruppin في كتابه « سوريا واقتصادها » عن الأحوال السائدة في عام ١٩١٥ فيقول ان من الصعب أن نجد في أي جزء آخر من أجزاء العالم مدنا يبلغ سكان الواحدة منها ٨٠,٠٠٠ نسمة وفيها قدر طيب من الصناعة وتجارة بالغة القدر يزاولها البدو ، ومع ذلك لا ينفق الناس فيها ما يزيد عن ضروريات العيش الجوهرية . كما هو الحال في حمص وحماه . ومما يؤيد هذا أن الفردة ، وهي نوع من ضريبة الدخل بالقاهرة وتعادل في الظروف العادية ١/١٢ من الدخل . كانت تبلغ ٥٠٠ قرش سنة ١٨٣٥ فكأن الدخل عبارة عن ٦٠ جنيها ، وحتى إذا تجاوزنا عن التهرب فان هذه الأرقام تدل على مستوى دخل على جانب كبير من الانحطاط .

وهكذا نجد لدينا صورة لاقتصاد يتميز بالركود يقوم فيه الجانب الغالب من السكان ، أي أهل الريف ، بانتاج وسائل العيش بدون الحاجة إلى الشراء وذلك إلى جانب صناعة جزء كبير من السلع الصناعية اللازمة كالأحذية والأقمشة والأدوات المنزلية بالقرى . وكذلك نلقاهم يبنون مساكنهم من المواد المحلية وبدون ثمت حاجة إلى شراء المنتجات والمواد اللازمة من خارج مواطنهم . ولا زالت هذه المظاهر قائمة ومنتشرة إلى حد كبير في كثير من القرى المتقدمة اليوم بالشرق ، فهناك يصنع الأهلون الكثير من الأدوات اللازمة للاستعمال اليومي مثل السلال والحصر والجرار ، كما لا يزال عمل مستخرجات الزيتون والغزل والنسج من الحرف المنزلية في هذه البلدان . وإذا كان هذا التكوين الاقتصادي زراعيا واستكفائيا في أغلبه ، فان علينا أن نضيف إلى ذلك حقيقة أخرى وهي أنه يتميز بانحطاط مستوى المعيشة في صفوف أهل المدن . ففي أوربا اشتد الطلب على سلع الترف من

جانب النبلاء والبلاط وطبقة أعيان المدن ، وكان ذا أهمية كبيرة بالنسبة إلى الإبقاء على صناعة مزدهرة ، أما فى الشرق فقد كان ذلك العنصر غير متوافر إلى حد كبير أو مقصورا على القصور القلائل التى أقام فيها السلطان ومن يحيط به من الباشوات ولهذا لم يكن من الممكن أن يأتى دافع من هذه الناحية له من القوة القدر الذى يؤدى إلى تجديد الانتاج أو خفض نفقاته عن طريق استخدام العمليات الآلية .

بعد هذا العرض ننتقل إلى وصف أشكال الانتاج غير الزراعى ببلاد الشرق الأوسط وماهيته فى النصف الأول من القرن التاسع عشر .

الفصل العشرون

تطور الانتاج غير الزراعى منذ نهاية القرن الثامن عشر حتى وفاة محمد على عام ١٨٤٩

الأحوال العامة للانتاج غير الزراعى

يتميز إنتاج السلع الصناعية بالقياس إلى المجالى الاقتصادية الأخرى بأن التغييرات الفعلية تقع بشكل أوضح وأبرز كما أنها مفاجئة أكثر منها تدريجية، غير أننا هنا كذلك لا نجد فواصل واضحة حاسمة فى مجرى التاريخ الاقتصادى. حقيقة بدأت منذ الثلث الأول من القرن التاسع عشر تلك المحاولات المبكرة من أجل الانتاج الصناعى الكبير والتى يجوز عدها نقطة التحول، إلا أنه بالرغم من إدخال الآلات الأولى فى الشرق الأوسط، لازلنا نجد فى فروع هامة من الصناعة حتى اليوم، أشكالا فنية وتنظيمية من العمل والانتاج، ظلت قائمة قرونا دون تغيير وتنتمى من جميع الوجوه إلى المرحلة السابقة للعصر الرأسمالى.

ماذا كان مركز الانتاج الصناعى وماهيته فى تلك البلدان عند ابتداء القرن على ضوء التقادير المعاصرة؟ لقد شهد ختام القرن الثامن عشر بدء اتصال الشرق لأول مرة منذ قرون اتصالا أوثق بالأوربيين وأساليب الحياة الأوربية، وكان لهذا الضغط رد فعل خطير بالنسبة إلى حيوية الصناعة المحلية، وإن كانت النتائج لم تكن دائما متجانسة أو كانت هناك اختلافات بالغة القدر بين المناطق العربية وغير العربية من الشرق فقد ظلت الأولى حتى ذاك الحين وبوجه عام أكثر عزلة عن أوربا من البلقان وجهات الأناضول. وعلاوة على ذلك فالجماعات القومية والأجناس المختلفة المقيمة بالعالم الشرقى كانت تختلف فيما بينها اختلافا واضحا من حيث المقدرة والذوق، وقد لاحظ الكتاب الأوائل أن العرب البدو البدائيين لم يتوافر لديهم المهارة العالية أو الاهتمام بحيث يمارسون الصنائع والحرف ولذا كانوا يعتمدون إلى أبعد حد على العمال غير العرب، وها هو ابن خلدون قد راعه ما لاحظه من الفوارق فى هذا الصدد وذكره مرارا وأكده فى غير تحفظ، فالعرب لم ينقلوا إلى البلاد التى استقروا فيها أية تقاليد صناعية أو حرفية وفى هذا يقول:

« ولهذا نجد أوطان العرب وما ملكوه فى الاسلام قليل الصنائع بالجملة حتى تجلب اليه من قطر آخر . وانظر بلاد العجم من الصين والهند وأرض الترك وأمم النصرانية كيف استكثرت فيهم الصنائع واستجابها الأمم من عندهم » .

إن المبانى الرائعة والآثار الفنية والحرفية البارزة فى القاهرة وغيرها من المدن العربية ترجع إلى الفنانين غير العرب . وحتى إذا أغضينا النظر عن ضرورة توافر فترة تمهيدية طويلة لخلق طبقة مدربة من العنصر العربى ، وبخاصة خلال العهد الأول ، فان الأدلة التى لدينا تكفى للدلالة على وجود نقص فى عقلية الصانع من أهل بلاد الشرق الأوسط ، وهذا الأمر ينطبق على الصناعة والزراعة على حد سواء ، وهاهو لاين الذى يتميز بالنزاهة فى إبداء ملاحظاته يسجل لنا ما انطبع فى نفسه من عقلية المصرى من ناحية العمل :

« يسود الخمول جميع طوائف المصريين ، ما عدا أولئك الذين يضطرون إلى كسب العيش عن طريق العمل اليدوى الشاق ، وهذا نتيجة المناخ وخصب التربة . وحتى الميكانيكيون وهم على قدر كبير للغاية من الشراهة فى الكسب ، يؤدون عادة فى يومين ما يستطيعون إتمامه فى يوم واحد ، ويتركون العمل الذى يدر عليهم أكبر ربح ليقضوا وقتهم فى تدخين النارجيلة . . . ومن النادر أن تحمل عاملا مصريا على أن يصنع الشىء تماما حسب الطلب لأنه يفضل رأيه على رأى صاحب العمل وقلما يتم العمل فى الوقت الذى وعد باتمامه فيه » . (١)

---

(١) لاريب أن النهضة الاقتصادية والاجتماعية التى شهدتها مصر منذ ختام الحرب العالمية الأولى تنقض الكثير من أقوال الكاتب وتدل على كفاية المصريين ، ولكن لا تنكر أن صفات الإهمال وعدم المحافظة على المواعيد لا زالت قائمة ومصيرها الاختفاء حين تزداد الثورة الصناعية الحديثة نموا وقوة وبذلك تتوافر تقاليد فى العمل شبيهة بما فى الغرب . فالمزايا التى ينسبها الكتاب إلى الجماعات الغربية وليدة التطور البعيد الأمد وليست صفات مقصورة عليها دون سواها . (المترجم)

ويقصر لان ملاحظاته على العمال أمثال النوتية والحمالين ومن إليهم ممن تضطرهم ظروفهم إلى مزاولة العمل اليدوى الشاق . وبمرور الزمن وتحت تأثير انتشار الإسلام الذى سبب امتزاج العمال الأجانب بالسكان العرب أخذ العمال الحاذقون يظهرون فى البلاد العربية وبخاصة فى صناعات المنسوجات والمعادن ، مما له قيمة كبيرة فى هذه البلدان . إلا أنه يقال بوجه عام إن مستوى الإنتاج الصناعى فى مدن مصر وسوريا والعراق ظل دون مثيله فى المدن التركية . ويصف لنا فولنى مركز مصر فى نهاية القرن الثامن عشر وهو يشكو من انحطاط بلاد النيل وذلك فى العبارات التالية .

« لقد انهارت وركدت أبسط الحرف . هناك نجارون وصانعو أقفال وصناعات بدائية لعمل الأسلحة ، أما الأدوات المصنوعة من الحديد والخردوات ومواسير البنادق فكلها تستورد من الخارج ، ويندر أن يجد الإنسان فى القاهرة صانع ساعات قادرا على إصلاح الساعة ، وان وجد فانه يكون أوربياً ، ولا يعرف الجواهرجية كيف يصقلون الماسة على الوجه الأكمل والمسحوق خشن والسكر ملىء بالعسل الأسود وان كان أبيض ارتفع ثمنه إلى حد يتعذر معه الشراء . والسلع الوحيدة التى تستحق الذكر والتى لها قيمة هى الأقمشة الحريرية ، وإذا كانت أقل رقة من مثيلتها الأوربية إلا أنها أغلى ثمناً » .

وكذلك نجد جيرار يؤكد سوء حالة الصناعة فى وقت حملة نابليون فيقول :

« والصناعة مقصورة على الأدوات ذات الاستعمال العادى وتقنع باستخدام الطمى من النيل والرمل وعصير النبات والجلود المدبوغة وصوف الأغنام وقصب السكر . ويمكن القول بعبارة موجزة إن أمثال هذه المواد كلها موجودة فى البلاد »

أما عن مركز حلب فى النصف الأول من القرن التاسع عشر فنعلم أنها كانت فيما مضى مركزاً تجاريا وصناعياً لأنها استطاعت أن تصبح مستودعاً للتجارة بين أوربا وآسيا ، وبذلك استفادت من انحطاط شأن تدمر وبعلبك . وكتب جبس سنة ١٨٥٤ يقول ان هـذا الرخاء استمر حتى سنة ١٧٧٥ وان كانت المدينة قد بدأت تشعر بأثر كشف الطريق البحرى حول رأس الرجاء الصالح وأعقب ذلك فقط بدء الإنحطاط الكبير . وعلى ذلك فالصناعة في حلب مقصورة على انتاج مايلزم الاستعمال اليومى من أدوات بسيطة ، وبذلك هبط عدد المشتغلين بالحرف

اليدوية من ١٦٠٠٠٠ إلى ١١١٦ [١] .

ولا يمكن أن نقدم صورة مناسبة لحالة الصناعة خلال تلك الفترة دون أن نلفت النظر بصفة خاصة إلى الدور الذى لعبته السلع الأوربية المنافسة . ومهما كانت المصادر التى نرجع إليها فاننا نجد دائماً حتى فى تلك الفترة المبكرة الشكاوى تتصاعد بشأن النتائج المدمرة التى ترتبت على رخص المنتجات الأوربية المصنوعة بالآلات والتى أخذت لأول مرة تظهر على نطاق كبير فى الأسواق غير الأوربية . تلك هى الفترة التى بدأت فيها الصناعة الأوربية تسير إلى الأمام لا يصدها أى عائق . ولقد استتبع ذلك أن تعرضت الصناعة الوطنية فى الحال إلى خسائر تذكر ، فاستخدام المنسوجات المصنوعة فى انجلترا من القطن الهندى سبب تعطل عشرة آلاف عامل فى سنة واحدة ، وتعرضت مصانع الحرير لأزمة لاتقل عن ذلك حدة .[٢] ونعلم من تقرير لكامبل عن سنة ١٨٣٦ أن المصانع السورية أنتجت حوالى ١٣٠٠ قنطار من الأقمشة الحريرية المحلية فى ورش حلب ودمشق وطرابلس وحماه وبيروت ودير القمر وصيدا ، ولكن جميع هذه المنتجات الوطنية اضطرت أن تخلى مكانها للمصنوعات البريطانية . M. Sabry : L'Empire Egyptien sous Mohamed Ali, Paris, 1939, pp. 359/360.

وإذ يستعرض القنصل الفرنسى هنرى جيس الموقف فى حلب تراه يؤكد الحقيقة التالية وهى أن فقر السكان مع اطراد الزيادة فى عددهم ، يزداد حدة لما ترتب على استيراد الأقمشة البريطانية والسويسرية من إلحاق الدمار الكلى بصناعة الغزل الوطنية . ويذكر لنا المستشرق الفرد فون كريمر الذى زار دمشق سنة ١٨٥٠ أن استيراد البضائع البريطانية والسويسرية كان السبب الوحيد فى انهيار ما امتازت

---

(١) ومن الأسباب الأخرى التى يعزو إليها جيس انحطاط حلب ، الاضطرابات التى وقعت والزلازل وأخيرا الطرق البحرية الجديدة عبر البحر الأسود والطريق المباشر من الخليج الفارسى إلى إيطاليا وانجلترا .

(٢) Georges Douin : La Mission du Baron de Boilecomte, Le Caire, 1927, p. 268.

به دمشق سابقاً من صناعة نسج الحرير ، فهذه الأقمشة المستوردة أرخص ثمناً بمقدار الربع عن مثيلتها الدمشقية وإن كانت أقل متانة ، ولذلك نجد أن الطبقات الفقيرة ، بسبب ازدياد فاقتها ، أقبلت على شراء البضائع الأرخص بدلا من الأنواع الأفضل والأغلى ثمنا . ويقول كريمر ان الحكومة التركية كانت تشجع استيراد الأقمشة المصنوعة فى البلاد الأجنبية بالدرجة التى نلقاها عادة عنـــد الحكومات الاخرى بالنسبة إلى منتجات رعاياها . أما فى تركيا ذاتها فبالرغم من أن انحطاط شأن الصناعة الوطنية كان نتيجة تأثير المنافسة الأوربية ، إلا أن هذا كان قد بدأ حوالى نهاية القرن الثامن عشر . ففى سكوتارى (ألبانيا) هبط عدد المشتغلين بصناعة الحرير من ٦٠٠ فى سنة ١٨١٢ إلى ٤٠ سنة ١٨٢١ ، ونقص عدد الصناع فى ترنوفو (بلغاريا) من ٢٠٠٠ صـــانع إلى ١٠٠ فيما بين عامى ١٨١٢ ، ١٨٣٠ ((Urquhart, La Turquie, Vol.) . وكانت أنقرة فى نهاية القرن الثامن عشر تنتج ، وفى الغالب تصدر ، أكثر من ٢٥,٠٠٠ بالة من المنسوجات الصوفية ثم هبط الصادر إلى أقل من ٥٠٠٠ بالة سنة ١٨٣٦ .

وزاد من خطورة هذا الاتجاه ازدياد المنافسة من جانب المصانع المزودة بالآلات والتى أقيمت حديثا فى البلاد الشرقية ذاتها ، فيحدثنا فامبيرى Vambéry بصدد الاحوال السائدة فى مدينة بورصا وكانت مركزاً قديما للنسيج فى الأناضول « إن مصنعها المشهور لانتاج القماش الحريرى المشجر توقف عن العمل بسبب إنشاء الأنوال الأوربية فى ظل الادارة الاوربية » .

وبالرغم من أن مركز التجار والكثيرين من الصناع المستقلين ظل محتملا بفضل ثرواتهم وممتلكاتهم الخاصة مما أتاح لهم موارد مكنتهم من التغلب على الأزمة ، إلا أن حالة العمال كانت سيئة جداً . فالأوصاف التى خلفها علماء الحملة التى قام بها نابليون تحدثنا عن مصر أنه فى سنة ١٨٠٠ كان ثلثا الطبقة العاملة فى القاهرة يعيشون فى أحياء تنتشر فيها الامراض وينامون على الحصر ويعيشون على الخضر النيئة ويسير أطفالهم فى حالة عرى من الناحية العملية .

هذا الركود والعجز مما أصاب مركز الصناعة الوطنية بسبب منافسة السلع

الصناعية المستوردة وبداية الانتاج المحلى ، نلقى نقيضه فى ذلك النشاط العنيف الذى بذله حينذاك رجل الصناعة الأوربى للقضاء على منافسيه الجدد . هذه المنافسة حملته على تشجيع التقدم الفنى إلى درجة لم يحلم بها أحد من قبل ، وهى عملية سارت فى حالات كثيرة موازية لمصالح المنتجين المنافسين . أما فى الشرق فاننا نجد العكس فالمنتج المحلى العاجز قضت عليه المنافسة .

طابع الانتاج الصناعى فى بلاد الشرق الأوسط حتى منتصف القرن التاسع عشر

مركز الانتاج

تبعاً لتخطيط المدينة الإسلامية تركزت الصناعة والتجارة فى ذلك العهد فى السوق والشوارع والأحياء المجاورة التى تنشط فيها الاعمال . أما أحياء السكنى من المدينة فمنفصلة فى العادة عن مراكز الأعمال ، وهنا نجد المنطقة مقسمة إلى أجزاء حسب الجنسيات ، وهذه الأجزاء قد تنقسم بعد ذلك إلى جهات للأعمال وأخرى للسكنى ، وحينما نجد مثلا أحياء عربية وأرمنية ويهودية نجد غالبا أسواقا منفصلة تضم أصحاب حوانيت الأحذية من العرب والأرمن واليهود ، ولكن كثيراً ما نجد أسواقا مختلطة تمثل جميع الأجناس .

والأسواق عبارة عن مجموعات من المبانى يعسر كثيرا على الغريب عنها أن يتعرف عليها ، وهذه المساحة كلها تخترقها حارات هى المركز الحقيقى للتجارة ، وهذه الأزقة مسقفة وتكون أحيانا سلسلة واحدة من المحلات التجارية وهى فى شكلها الحالى كما نراها فى بعض المدن الشرقية مثل دمشق واستنبول وبغداد حديثة العهد . وفى بعض المدن الشرقية مثل بيت المقدس وحلب نجد الشكل القديم من السوق العربى بعمارته الأصلية لا يزال قائما وفى حالة جيدة ، وهنا نجد الطرقات أضيق ، والمظلات ومحال العرض عبارة عن فراغ فى البناء على هيئة أقبية مكشوفة فى أغلب الأحوال . وفى الأزقة المسقفة ينفذ النور عن طريق فتحات فى السقف المعمول على هيئة قبو .

وتتكون الاسواق من الورش والمظلات الداخلة فى المبانى على الطريق ، ومعظمها حجرات مكعبة الشكل وليس بها أقسام فى الداخل وتتكون من حائط خلفى وجدارين وسقف ، أما الواجهة المطلة على الشارع فلها أبواب من الحديد أو الخشب . وفى المكان الذى يستخدمه الصانع نراه يؤدى العمل فى الجزء الخلفى من الحجرة بينما تعرض السلع بعد إتمام صنعها فى واجهة المحل على نوع من المنضدة أو تعلق على جدران المحل بحيث تجتذب أنظار المارة .

كيفية تنظيم الانتاج

لم يكن تنظيم الانتاج الصناعى متجانسا ، فهناك حقيقة تربو على غيرها من حيث الأهمية ولها الأثر فى تعيين شكله ، وهى أن عملية الصناعة كانت تقوم عادة على أساس العمل اليدوى فكان الصانع — بمفرده أو بمساعدة غيره — يؤدى عمله بآلات وعدد بسيطة كما كانت أساليب العمل التى اتبعها متميزة بالبساطة ذاتها . وإذا لم يعمل على تجميع مقدار كبير من المواد الخام أو السلع التامة الصنع فإن المال الذى كان يستثمره بسيط القدر . وكان العمل يجرى وفقا لاحدى هاتين الطريقتين : —

(ا) أداء العمل مقابل الأجر الذى يدفعه العميل وكثيراً ما كان الأخير يقدم للصانع المادة الأولية (الصوف والقماش والدقيق) وبذلك تكون له مصلحة فى عملية الصناعة .

(ب) شراء العميل السلعة الجاهزة التى يختارها .

وفى الورش الحكومية وفى الحالات التى كانت الدولة فيها تشرف على الصناع فى غير الورش التابعة لها كانت الدولة تستولى على السلعة بعد إتمام صنعها ، وأحيانا كان يحرم على الصانع أن يبيع إنتاجه مباشرة للجمهور ، كما كان الحال فى عهد الاحتكار الذى فرضه محمد على . وتختلف التقارير بشأن التنظيم المباشر للانتاج ، فبينما نجد كليرجيه يرى الشكل العادى هو الذى يتم فى ظله أداء العمل للعميل مقابل ما يدفع من الأجر ، نرى Junge (فى كلامه عن التركستان) ، شورتز Schurtz (بصدد إفريقية الشمالية) يذكران أن القاعدة كانت إنتاج السلع لبيعها . وفى أسواق بيت المقدس مثلا لا زلنا حتى اليوم نجد السلع التى تصنع « حسب الطلب »

من جانب العملاء ، والسلع المعدة للبيع لمن يشاء . ومن المحتمل وجود الشكلين فى كل مكان ، تماماً كما نجد فى كل مكان ، صناعا ينتجون السلع لبيعها فوراً أو يصنعونها للعميل لقاء أجر ، وتجارا يعرضون للبيع سلعاً ليست من صناعتهم . وطالما كانت قيود نقابات طوائف الحرف تحد من اتساع نطاق الصناعة فلم يكن من المهم أن يعمل المنتج من أجل السوق أو من أجل عميل واحد يكلفه بشىء ما . ان الفارق لم يصبح ذا أهمية إلا حينما أخذ الصانع يضم إلى مهامه الذاتية إدارة مشروعه الذى يستخدم فيه عدداً من الأيدى العاملة ورأس المال ، بعد أن كان يؤدى العمل بنفسه .

ولا زلنا حتى اليوم نجد فى كثير من أسواق المدن الشرقية الأدوات والعدد التى كان يستعملها الصانع فى الأزمنة الماضية .

وكانت القوة المحركة فى حالة العملية الصناعية المنتظمة تعتمد على قوة الإنسان والحيوان ، وإذا استثنينا المحاولة القصيرة الأمد التى قام بها محمد على فإن القوة البخارية لم يبدأ استعمالها فى مصر من جديد إلا فى عهد متأخر جداً نسبياً . وكانت أدوات العمل بسيطة ، بل وبدائية فى الغالب ، كما لم يكن هناك أساس لقياس الوقت اللازم لإنتاج السلعة . ولعب الحذق والمهارة دوراً كبيرا فى الغزل والنسج بصفة خاصة وكذلك فى أشغال المعادن . ونظراً لضآلة الإنتاج كانت رؤوس الأموال اللازمة لمواصلة عملية الإنتاج تافهة لا تذكر ، وكان أهم ما يشغل بال صاحب العمل الحصول على المواد الخام ودفع أجور العدد القليل من عماله إن كانوا يحصلون على أجور جديرة بالذكر ، وظلت هذه الأجور فى مستوى منخفض جدا تبعاً لانخفاض مستوى المعيشة العام والأثمان . والتفاصيل التالية التى نوردها بشأن تكاليف المواد الأولية والصناعة والسلع التامة الصنع مقتبسة من التقرير الذى وضعه جايس عن الأحوال السائدة فى حلب فى العقد الرابع من القرن التاسع عشر ، ولها قيمتها من حيث أنها تجعل فى مستطاعنا الحكم على حجم الاستثمار الرأسمالى ومدى إنتاج الحرف اليدوية فى تلك الأيام .

فمن الصناعات الهامة فى حلب سنة ١٨٤٤ لدينا ٣٣٧ مصنعاً ، ١٦٩١ ورشة أصغر منها ، ويشتغل فيها ٤٤٨١ عاملا بما ذلك الصانع المستقل نفسه . وبلغت القيمة الاجمالية للانتاج ٠٦٥ر٤٧٧ر٤ من الفرنكات أى ٩٩٨ فرنكا أو مايقرب

من ٤٠ جنيها للعامل الواحد . وهذه الاحصائيات تمكننا كذلك من تقدير متوسط المبلغ الذى يعد « قيمة مضافة » بالنسبة إلى العامل الواحد ، فهو لم يزد عن ٢٥٩ فرنكا أى ١٠,٥ جنيها خلال تلك السنة . وحتى إذا قدرنا لقيمة النقود الشرائية حينذاك مستوى أعلى من مستواها اليوم وفرضنا إلى جانب ذلك أن جزءا من العمل كان موسمياً ، فإن المبالغ السالفة الذكر صغيرة بصورة واضحة وتدل على انخفاض غير عادى فى مستوى الإنتاج والمعيشة فى المهن الصناعية . حقيقة من الصعب أن نحكم على مدى صلاحية هذه الأرقام لتكون أساساً لأمثال هذه التقديرات إلا أن المؤلف وهو من رجال الإحصاء يؤكد لنا ما بذله من العناية فى جمع البيانات والمعلومات مما يحملنا نقلل من نظرة الشك إليها . وعلى أية حال فان هذه الأرقام وغيرها تكفى لإثبات الحقيقة التالية وهى أنه فى الحالات التى كان المنتج فيها يملك المادة الأولية والإضافية ويقوم بالعمل بنفسه ، بخلاف الحالة التى كان فيها هذا المنتج يقرب من مركز العامل الأجير ، فقد كان الإنتاج وقيمته محدودين جداً ولذلك يصعب التكلم عن موضوع الإنتاج الكبير إذ ذاك .

إلا أن هذا الشكل المبكر من الإنتاج الصناعى كان ينطوى على عنصر رأسمالى نظرا لأن الصانع المستقر فى مكان عمله لا يريد أن يتنازل عن مقره فى مركز المدينة وهكذا نجد أن القوم الذين كانوا يملكون الأرض والبيوت التى يعمل فيها الصناع ، استطاعوا استغلال هذا الاحتكار ، بل لقد فعلوا ذلك حقاً على أكمل صورة . وكان ملاك الحوانيت والأرض الكائنة فى الأسواق أو الذين كانت لهم ملكية المنفعة ، عبارة عن الأعيان أو المشايخ الأغنياء الذين ظلوا سنوات يتمتعون بهذا الاستثمار الرأسمالى المجزى وفى بعض الأحيان كانت سلطات « الأوقاف » هى المالك الفعلى لتلك الممتلكات ، الأمر الذى ساعد إلى حد غير يسير على الاحتفاظ بهذا الشكل من أشكال الحياة الاقتصادية . ولم يكن مقدار رأس المال الذى يستثمر فى إقامة هذه المبانى البدائية بذى أهمية خاصة ، وإنما الأهمية تنحصر فى امتلاك أرض تقع فى أحد أحياء الأعمال المناسبة .

المنظم

وفى الإنتاج الصناعى بالشرق الأوسط خلال هذه الفترة كان الصانع يلعب دور

المنظم ، فهو يستخدم فى العادة واحداً أو اثنين من عمال المياومة والصبيان ، وكانت العلاقة الودية بينهم تنميها القواعد التى وضعتها نقابات الطوائف الإسلامية وهذه النقابات لم يقف الأمر بها عند حد تعيين أحوال العمل بالنسبة إلى الحرف المختلفة ، بل كانت كذلك تنظم العلاقات بين صاحب العمل والعامل وعلاقتهما إزاء الحرف الأخرى .

وعلاوة على الصانع كانت الدولة عن طريق مصانعها تلعب من وقت لآخر دورا هاما بوصفها منتج صناعى وبخاصة فى صناعات نسج الحرير والسكر والأسلحة . فالمشروعات والأعمال الحربية التى كان يقوم بها الحكام الأتراك كفلت للمصانع الحربية فى تركيا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر مركزا رئيسياً فى صناعة البلاد . فكانت الحكومة تدير مصانع المدافع والأنوال وأحواض السفن بخلاف المصانع التى تنتج السلع التى تشبع حاجة الجيش بصورة غير مباشرة (مثل الورق والجلود والمنسوجات) ، وكان السكان المدنيون يحصلون على لوازمهم مما يفيض على مطالب القوات العسكرية . وقد انحط شأن هذه المصانع والمنشئات فى القرن الثامن عشر ولكنها عادت إلى الحياة فى تركيا خلال عهد سليم الثالث وفى مصر على يد محمد على ، إلا أنها عادت على صورة منشئات أكبر حجما ويشرف عليها خبراء حكوميون وتستثمر فيها مقادير كبيرة من رأس المال .

تنظيم العمال

إذا كان تنظيم العمال فى المجتمع الإسلامى لم يدرس بعد دراسة وافية إلا أنه من أبرز الفصول فى التاريخ الاجتماعى للشرق [١] . فهنا نجد عناصر من التقاليد الدينية والمهنية تتخللها العادات السياسية والاقتصادية ، ومن هذا المزيج ظهر نظام اجتماعى فريد يختلف بالرغم من التفاوت بسبب الظروف المحلية ، اختلافا بالغا عن الصورة التقليدية التى تمثل النقابات الطائفية فى التاريخ الأوربى .

ونستطيع أن نلاحظ نواحى شبه بالنقابات الغربية وذلك من حيث المظاهر

---

(١) عقدنا فصلا عن « نظام الطوائف الصناعية » فى كتابنا « حالة مصر الاقتصادية فى عهد الفاطميين » ص ١٨٥ وما بعدها .

الخارجية ، بل الواقع أن الشرق قد اقتبس بعض عناصر النقابات الأوربية وبخاصة بعد استيلاء الأتراك على القسطنطينية سنة ١٤٥٣ ومن ذلك الكثير من القواعد المتعلقة بقبول الأعضاء وتحديد عدد الورش والصناع فى كل مدينة وأداء العمل، وذلك كله إلى جانب بعض مظاهر التنظيم التى تشبه نظام النقابات والشركات فى الغرب . أما الاختلافات فى الفلسفات التى تقوم عليها مختلف الحرف وعلاقتها الاجتماعية فإنها واضحة إذا ما وازنا بينها وبين أمثالها فى الغرب مما يبين لنا اختلاف مجرى التطور الصناعى فى الشرق . ونبدأ أولا بدستور النقابة الإسلامية وتكوينها (ويقال لها بالعربية صنف) ، وهى ذات شكل هرمى فى جميع البلاد الشرقية فهناك شيخ المشايخ والذى يعد رئيسا لجمعيات الصناع ويشغل مركزا أعلى من مراكز رؤسائها ، وفى بعض الحالات يشغل هذه الوظيفة صاحب الشرطة أو المحتسب . وعلى رأس كل نقابة عادة شيخ توافق الحكومة على تعيينه وله سلطان واسع داخل النقابة ، وتنحصر وظائفه فى إدارة النقابة أى دعوتها ورآسة اجتماعاتها واحتفالاتها والإمامة فى الصلوات وتقدير وجباية نصيب كل عضو من الضريبة المستحقة للحكومة (والتى كانت تفرض على النقابة بصفتها هيئة واحدة) . وكان للسلطات المشرفة على النقابة الحق فى توقيع العقوبات الخفيفة والغرامات ، كما كانت مسئولة إلى حد ما عن المحافظة على الأمن والنظام بين أعضاء النقابة . وكان من المعتاد علاوة على ذلك أن يختار من صفوف أكبر الأعضاء سنا موظفون مخصوصون مهمتهم أن يكونوا حلقة اتصال بين النقابة والحكومة . وفى مكة كانت الحكومة تعين شيوخ النقابات المختلفة وتخول لهم الحق فى قبول الأعضاء الجدد وتحليفهم يمين الولاء . أما فيما يتعلق بممارسة الحرف فقد كانت هناك ، كما فى النقابات الأوربية ، قواعد لتنظيم فن الإنتاج ، والمحافظة على أسرار المهنة ، وقبول الصبيان، واختيار المعلمين (الأسطوات) وغير ذلك . إلا أنه يمكن القول بوجه عام أن إقرار هذه التفاصيل كان أقل دقة مما جرى به العرف فى نقابات أرباب الحرف الصناعية بالبلاد الأوربية حيث كانوا يوجهون أكبر الاهتمام إلى المحافظة على ما لهذه الجمعيات من احتكارات الإنتاج والبيع . هذا من جهة . ومن جهة أخرى فان الفلسفة الكامنة وراء النقابات الشرقية تحتوى على كثير من المظاهر الصوفية والدينية ، ويبدو هذا واضحاً من الأهمية الكبيرة التى كانو يعلقونها على المراسيم والاحتفالات المتسمة

بالكثير من المظاهر الدينية . ويرى ثورننج أن العلاقة الوثيقة بين نقابات الصناع وجماعات الدراويش (الصوفية) مما لا يسع أحد إنكاره . وقد ظلت جماعات الطرق الصوفية تجتذب إلى صفوفها الصناع الذين كانوا يحضرون حفلاتها من وقت لآخر.

وكلمة « فتوة » التى كانت تطلق على جمعيات الصناع استخدمت فى الأصل للدلالة على صفة أخلاقية يمكن تفسيرها بأنها عبارة عن « إنكار الذات » ، والعزوف عن عرض الدنيا والاهتمام بمباهج الآخرة . هذه الفلسفة التى تنأى بصاحبها عن الاهتمام بالدنيويات والتعلق بها ، وهى فلسفة يبدو فيها أثر النزعات الصوفية ، كانت تستبعد من صفوف الجمعيات المذنبين ومن لا يتصفون بالنزاهة والأمانة ، ولكنها تسمح مع ذلك بقبول العبيد والخصيان ، بل وغير المسلمين من اليهود والنصارى . إن تكوين جمعيات « الفتوة » بحيث تشمل كذلك الأشخاص الذين يعدون فى نواح أخرى من « المنبوذين » لظاهرة واضحة وبخاصة إذ نوازن بينها وبين النقابات الألمانية خلال العصور الوسطى حيث كان عمال المياومة فى الحرفة الواحدة يكونون جمعياتهم الخاصة بهم حتى ولو كانوا ينتمون أحيانا إلى نقاباتهم الفعلية . والعالم الإسلامى لا يعرف مثل هذه الجمعيات المكونة من عمال المياومة .

ونحن إذ نؤكد وجود هذه العناصر الدينية والاجتماعية نريد أن نبين أن النقابات الإسلامية تمت من حيث نشأتها إلى حركات تقع خارج الميدان الاقتصادى، ونقصد بذلك حركة « القرامطة » وهؤلاء كانوا عبارة عن جماعة تربطهم صلة الأخوة ، إلى جانب ما كانت تتميز به جماعتهم من وجود مظاهر صوفية وثورية. وإذا كان قيام الرأسمالية وحدوث الثورة الفنية من أسباب انحلال النقابات الأوربية، فانه نظراً لعدم توافر المعلومات الكافية لدينا ، فاننا لا نستطيع أن نقرر إلى أى حد كانت هذه الصبغة التى تتسم بها النقابات الإسلامية مسئولة عن انحطاط شأن هذا التنظيم . إلا أنه بغض النظر عن مسئولية النقابة الإسلامية عن كبت ما فى نفوس الأفراد من ميل غريزى إلى الاستحواذ واجتناء الأرباح وقصر جهودهم على كسب مجرد ما يسد مطالب العيش ، فاننا نلقى كذلك عوامل أخرى ذات أهمية لم تكن ملائمة لتوسيع نطاق النشاط الصناعى . ومن ذلك أن جانبا كبيرا من الورش والمحال التى يشغل فيها الصناع كانت من أملاك الأوقاف التى لا يجوز التصرف فيها ، ولهذا كان المنتفعون من نظام الوقف ينفرون من أى تجديد أو تقدم يحتمل

أن يقلل من إيراداتهم ، فكأن مصلحتهم كانت فى ثبات تلك الأوضاع المتأخرة .
وكذلك نجد أن وظيفة المحتسب ، وهى فى نشأتها نظام دينى بحت ، قد أعيدت إلى الوجود فى القرن العشرين ، بعد أن ضعف شأنها مؤقتا ، وهذا البعث أقدمت عليه الحكومة لأسباب سياسية حتى يستطيع المحتسب مراقبة النقابات التى كان يشك فى ميولها الثورية (وبخاصة فى مصر وسوريا وتركيا) . ونظرا للرابطة الوثيقة بين الدولة والسلطات المحلية من جهة فى هذه البلدان ، وبين ملاك الأراضى الإقطاعيين من جهة أخرى ، فقد كانت النقابة الإسلامية خلال القرون الماضية عبارة عن مجموعة من عناصر هى موضع ، الإشراف ، عليها من ناحية المجتمع ، بل وتعرضت لسياسة القمع والاضطهاد أحيانا ، وبذلك لم تكن ذات مركز يعادل مركز شقيقتها أو عظم تأثيرها بالنسبة إلى تطور المدينة الأوربية .

الفصل الحادى والعشرون

محاولة محمد على

الثورة الصناعية الأولى فى الشرق الأوسط

إن أحوال الإنتاج الصناعى بالشرق الأوسط فى أواخر القرن الثامن عشر وخلال الثلث الأول من القرن التاسع عشر كانت تعينها الاعتبارات الآتية :

(١) غلبة الطابع الزراعى على السكان بوجه عام .

(٢) انتشار العادة فى صفوف أهل الزراعة ، وسكان المدن إلى حد ، بأن ينتجوا بأنفسهم ما هم فى حاجة إليه من سلع الاستهلاك .

(٣) الانكماش التدريجى فى الحرف اليدوية وهو الظاهرة المتمشية مع الانحطاط الاقتصادى العام فى الشرق الأوسط نتيجة (أ) تحول طرق المواصلات (الطريق البحرى الجديد إلى الهند وازدياد أهميـــة القسم الغربى من الكرة الأرضية) ، (ب) ازدياد المنافسة من جانب الانتاج الأوربى .

(٤) ركود فى الانتاج وتحوله ، وانعدام روح الابتكار فى التجارة والحرف اليدوية .

(٥) انهيار التنظيمات المهنية (مثل النقابات الطائفية) . وإذ نتصور هذه الصورة العامة يتسنى لنا أن نقدر العمل الذى قام به محمد على حق قدره . فمحمد على الذى لعب فى تشكيل التاريخ الاجتماعى الحديث للشرق الأوسط دوراً هاما لم ينل بعد التقدير الواجب الذى يستأهله ، قد تحول بفضل التقارير والتوصيات التى وضعها أعضاء الحملة الفرنسية بشأن الأعمال الباهرة التى حققتها الحضارة الغربية ، فأصبح من أشد المؤمنين بأساليبها . ولقد تملكته عزيمة قوية لادخال المظاهر الغربية فى بلاده ، ولذا نراه فى ميدان الانتاج الصناعى يؤمن بقوة الأساليب الفنية الأوربية ، ولا بد أن أفكار الفنيين والمنظمين الأوربيين ممن وصلوا إلى مصر منذ عهد الحملة الفرنسية وما أوضحوه من الامكانيات النظرية والعملية ، استهوت

النفس بطريقة غير عادية ، كما ذكر المؤرخ المعاصر عبد الرحمن الجبرتى .

ونظراً لما كان يسود البلاد من ركود عام والشك فى قيام المصريين بمحض رغبتهم بالاستفادة من الأفكار التى تسربت إليهم من الغرب ، زاد اقتناع محمد على بأن التدخل الفعال من جانب الحكومة فى ميدان الصناعة والتعليم أمر واجب ، ولم تكن العقلية الشرقية فى ذاك الحين لتتوقع منه أن يتغلب على جميع الصعاب التى تواجه محاولة إحياء الصناعة ، فضلا عن إدخال أساليب الانتاج الأوربية . إن تحقيق هذا الأمر كان لابد له من هيئة غالبة ذات سلطات واسعة . وعلى ذلك فالدولة ذاتها ، أى الحاكم ، بدأت تنفذ على نطاق واسع برنامجا طموحا من النشاط الاقتصادى والسياسى واضطلعت بصفة مباشرة بطائفة من المهام التى ترمى إلى تنمية الإقتصاد القومى .

وكانت الوسيلة الرئيسية التى اتبعها محمد على بصدد تنفيذ سياسته أنه عمد إلى احتكار التجارة وإقامة الصناعات ، كما حل مشكلة توفير الخبراء عن طريق استخدام الأجانب ، ولهذا لم يتردد مثلا فى أن يستدعى إلى القاهرة مئات من العمال الأجانب واستخدام عدد كبير من الخبراء والضباط الأوربيين برواتب عالية ليشغلوا مناصب مديرى المصانع والمدارس والمعاهد . وكانت سياسته تقوم على أن يحل محلهم الموظفون الوطنيون فى المستقبل ، ولذا بعث بعثات من الشبان المصريين إلى المدارس والمؤسسات الأوربية .

إن العمل الذى قام به محمد على فى الميدان الاقتصادى والسياسى الاجتماعى يظهر لنا بوضوح مظاهر نظام من الدولة الرأسمالية فقد احتكر انتاج معظم فروع صناعة المنسوجات إلى جانب سلع أخرى كالسلع المصنوعة من الزجاج أو الحديد الزهر ، ووجه عناية خاصة إلى إنشاء مصانع حكومية لعمل المدافع والبنادق وغيرها من الأدوات المعدنية . وكذلك أقام مصانع أخرى تحت إشراف الخبراء الأوربيين ، مما بدا أنه أحدث خلال فترة قصيرة تغييراً أساسياً فى أسلوب الانتاج أو الصناعة والحرف اليدوية . فلو أن خطط محمد على ومشروعاته حالفها التحقيق لصارت مصر منذ منتصف القرن التاسع عشر البلد الصناعى الأول فى الشرق .

تاريخ التجارب التى أجراها محمد على

بما كان مصدر عون للخطط التى رسمها محمد على الآراء الشرقية القديمة التى تجعل للحاكم حق التصرف غير المحدود فى جميع الملكيات بالبلاد من منقولة وغير منقولة. فبعد أن أصدر محمد على المرسوم القاضى بالغاء ما لكبار الملاك من حقوق فى أراضيهم أقدم سنة ١٨١٦ على احتكار جميع فروع الصناعات القائمة ، ولكنه لم يتدخل فى الوقت ذاته فى عملية الصناعة نفسها ، فظل الصناع يزاولون الانتاج فى ورشهم ولكن تعين عليهم فى المستقبل أن يحصلوا على المواد الخام من الحكومة وأن يسلموا إليها السلع التامة الصنع بالأثمان التى تحددها ، واحتفظت الحكومة لنفسها بحق بيع الانتاج الكلى ، وكانت تصادر السلع التى لا تحمل خاتم الحكومة .

وفى هذه الفترة قام فى أجزاء أخرى من الشرق نظام من احتكار منتجات الحرف اليدوية ، ومن ذلك أن الباب العالى ، مدفوعا بأسباب مالية ، عمد فى الجهات الواقعة تحت سيطرته إلى إدخال نظام احتكار المبيعات ولكن سرعان ما أخفقت هذه الاحتكارات بسبب اساءة استغلالها من جانب المشرفين عليها ، ففى تركيا كانت احتكارات البيع تمنح فى العادة للأفراد مقابل رسوم عالية ، وكذلك لعبت المصالح المالية دوراً هاما فى مصر كما كان الشأن فى تركيا وأصبحت الاحتكارات تدر على الخزانة إيرادات كبيرة . وكانت الحكومة تشترى المواد الأولية (القطن والصوف والحرير الخ) بثمن منخفض من المنتجين ، وتبيعها للصناع بثمن أعلى ولا تدفع لهم لقاء السلع التى يصنعونها سوى الثمن الذى تحدده وفضلا عن هذا كانت الحكومة تبيع السلعة التامة الصنع بثمن أعلى مما اشترت به .

هذا النجاح المالى لم يزد عن كونه أحد الدوافع الكامنة وراء سياسة التصنيع التى طبقها محمد على ، فقد كان الباشا مهتما كذلك بتنمية الانتاج المحلى من الناحية الفنية فبخلاف ما حدث فى الخارج قبل ذلك بفضل استخدام الآلات ، كان الانتاج الصناعى فى مصر يجرى على أساس العمل اليدوى ، فلما حل عام ١٨١٩ أنشأ محمد على عددا من المشروعات الجديدة التى ، لو استبعدنا نوع ما كان يستعمل فيها من القوة المحركة ، كانت تعد مؤسسات حديثة ومعدة إعدادا طيباً إذا

قيست بمجال الحرف اليدوية . وأولها إقامة مصنعى الصوف فى القاهرة وأعقب ذلك إنشاء مصانع للحديد ومصنع لتكرير السكر وآخر لعمل الزجاج ، ومصانع لعمل الأسلحة ، فضلا عن إنشاء ترسانة هامة استطاعت خلال الفترة الممتدة من عام ١٨٢٩ إلى ما قبل سنة ١٨٤٠ بقليل أن تعوض السفن الحربية التى فقدتها مصر فى معركة نوارين وعادت البحرية المصرية فصارت أعظم قوة بحرية فى القسم الشرقى من البحر المتوسط .

وينبغى أن نعلق أهمية خاصة على ما ابتكره محمد على فى ميدان الصناعة القطنية. فبالرغم من أن مصر كانت تعرف نبات القطن منذ زمن طويل فالى محمد على الفضل فى الأخذ بالاقتراح الذى تقدم به أحد المهندسين الفرنسيين حتى صار لهذا المحصول المركز الغالب بالنسبة إلى فروع اقتصاديات البلاد . فبعد القيام بعدد من التجارب لزراعة أنواع من القطن سارت زراعة المحصول بسرعة كبيرة بينما بدأ فى الوقت ذاته إنشاء عدد من المحالج ومصانع نسج القطن ومن ذلك إثنان سنة ١٨٢١ وأربعة سنة ١٨٢٤ ومثلها سنة ١٨٢٥ ثم توالى قيام غيرها فى السنوات التالية ، وقد بلغ ما استهلكته المصانع المحلية ربع محصول البلاد من القطن ، وقوم الانتاج من المنسوجات القطنية بما طوله مليونا ذراع سنة ١٨٣٣ وبلغ الإنتاج من الغزل فى ٢٩ مصنعا ٥٠,٠٠٠ قنطار سنة ١٨٣٩ . واستطاعت المصانع المصرية فى بعض الأوقات أن تسد حاجة الطلب المحلى على المنسوجات القطنية الرخيصة إلى حد كبير وهو عمل بارز إذا قيس بما كان عليه الحال بعد ذلك بمائة عام حين نذكر أنه بالرغم من تحسن الإنتاج الآلى لم يستطع الانتاج المحلى سوى مد البلاد بجزء صغير من حاجياتها .

وان اهتمام محمد على بتنمية مصانع الحديد والمعادن ، وهو أمر غير عادى فى ذلك الوقت ، لما يتمشى مع سياسته العامة الرامية إلى أن تصبح مصر بقدر الامكان مستقلة عن العوامل الخارجية حتى فيما يتعلق بامدادها بالمواد الحربية الهامة . فى سنة ١٨٢٠ أنشىء بحى بولاق مسبك وضع تصميمه أحد الانجليز وذلك حيث يمكن القيام بجميع أنواع عمليات السبك تقريباً ، وكان المصنع يحتوى على ثمانية أفران تستطيع أن تنتج يومياً ٥٠ هندردويت من الأدوات الحديدية بما ق

ذلك الآلات والأنوال وآلات الغزل ، وحتى إصلاح الآلات البخارية والأجزاء الجوهرية بالترسانة .

وهكذا نجد أن الباشا بفضل إرادته وحدها أخضع جميع الفروع الهامة من الصناعة لمشروعاته الأساسية . ولم تقتصر هذه الأفكار الخاصة بتنمية قوى البلاد الإنتاجية بدافع من أعلى على مصر ، ففى سوريا لم يكن نصير الإنشاء الصناعى محمداً علياً نفسه وإنما لعب هذا الدور إبنه ابراهيم باشا الذى كان من الواضح أنه يرى أن من الضرورى وضع خطة مدروسة بعناية حتى يتسنى إنهاض الإنتاج الزراعى والصناعى من كبوته عن طريق استغلال ما بالبلاد من الإمكانيات ، ومن هنا نراه يعلق أهمية خاصة على تعليم السكان وعلى أن يشيع فى جميع الطبقات روح العمل والابتكار مما يعد مصدرا دائما لكل نشاط اجتماعى واقتصادى (محمد صبرى ، مصدر سابق ص ٣٧٥) .

وطبقاً لهذه النظرية نجد أن ابراهيم ، بخلاف الأساليب التى اتبعها والده فى مصر حاول أن يحقق مشروعاته الصناعية فى سوريا عن طريق تشجيع وإيقاظ روح الابتكار الصناعى أكثر منه بواسطة قيام الدولة بالمشروعات بنفسها ، ومن هنا ساعد على إنشاء مصانع لعمل المنسوجات ، واستغلال التربة المعدنية فى السلاسل الجبلية بسوريا ، كما أفسح المجال أمام المشروعات الخاصة لتخطو خطوات أخرى وأول المنشئات كانت مصنع السلع الصوفية فى صور ومصانع الحرير بلبنان ومعاصر الزيوت الحديثة فى طرابلس وبعض المناجم فى الجبال .

ويرى القنصل البريطانى ويرى Werry المقيم فى سوريا إذ ذاك أن أهم النتائج التى تمخضت عنها إرادة ابراهيم المستوحاة من أهداف والده محمد على ، كفالة الأمان للملكية ، وحرية الاعتقاد الدينى والحياة والقول ، وعدالة توزيع أعباء الضرائب ، ويمكن القول بوجه عام أنه فى ظل الظروف السائدة كادت إدارة ابراهيم أن تكفل ما تهيئه الحكومة المستقلة من الحرية لرعاياها . ويحدثنا القنصل أنه وجد الإدارة قد تحسنت بدرجة عظيمة تفوق ما كان يتوقعه ، ولكنه يضيف إلى ذلك قوله أن الناس لم تعرف قيمة هذه الادارة .

ولكى نقدم فكرة عن مدى ما قام به محمد على من أعمال يكفى أن نذكر أنه خلال السنوات (١٨٣٠ — ١٨٤٠) بلغ عدد العمال فى المصانع المصرية أكثر

من ٣٠٠٠٠ وفى دور الصناعة ٥٠٠٠٠ ، كما لم يقل رأس المال المستثمر فى الآلات والمبانى عن ١٢ مليونا من الجنيهات ، وقدر أنه فى سنة ١٨٣٦ كان ٩٥ ٪ من صادرات مصر يخرج من المخازن والشون الحكومية ، كما أن ٤٠ ٪ من المجموع الكلى للواردات كان يؤتى به لحساب الحكومة .

اخفاق محمد على والدرس الذى نتعلمه من ذلك

حين نعترف بقيمة تلك المحاولة الأولى الواسعة النطاق لادخال الثورة الصناعية فى الشرق ، فإن اهتمامنا لا يقتصر على أن صاحب المشروع قد آلمه الاخفاق الذى أصاب أهدافه ، ولكنه يتركز بالمثل فى الأسباب التى يعزى إليها هذا الاخفاق . وتذكر لنا المصادر الكثيرة عن هذه الفترة أسباباً عدة . استطاع معاصرو محمد على أنفسهم تحليلها . وها هو ددويل Dodwel يقدم لنا هذه الصورة التى تلقى ضوءا واضحاً على الأسباب المباشرة للاخفاق : « كان كثير من هذه الأعمال يقوم على أفكار خاطئة ، وفشلت أحدث المصانع إذ كانت الآلات موضع الاهمال ، وأجزاؤها تترك دون تشحيمها بالزيت ، واتصفت الإدارة بالجهل والاهمال . وكانت الثيران تستخدم فى إدارة الآلات ، بينما كان من الواجب السيطرة على ماء النيل نفسه واستغلاله لهذا الغرض . وكان الفلاحون يكرهون العمل المنتظم مما لم يعتادوا عليه من قبل ولهذا كان يؤتى بهم قسراً كما كان الشأن فى حالة تجنيد الرجال للجيش » . ويلاحظ بورنج فى هذا الصدد أن الباشا كان « يأخذ الأيدى العاملة من الحقول حيث تعمل لانتاج الثروة ، وذلك لتشتغل فى .... المصانع حيث تبدد هذه الثروة » .

غير أن النقاد لم يقنعوا بمجرد النقد ، ولذا نجد ددويل يبدى التقدير الايجابى لنوايا الباشا فيقول : « وبالرغم من أن الكثير من جهده قد ذهب هباء إلا أن هذا الجهد حقيق بالذكر والاحترام لأنه ينم عن تعديل فى نظرة الباشا إلى واجبه . فقد كان همه فى أول الأمر الحصول على المال ، ولكنه انتهى - بالرغم من خطأ الأساليب - بترقية البلاد وتمدينها . وفى هذه الناحية سار فى طريق الاحتذاء بالغرب إلى درجة فائقة عن الحد وغير حكيمة ، إلا أنه كان أنبل نفساً من ذلك المغامر الجشع الذى لا يبحث إلا عما يزيد من سلطانه وثروته . وحتى الاحتكارات التى أقامها كان لها جانبها الحسن . ربما امتص محمد على الفلاح ولكنه فعل ذلك

بدرجة أقل وطأة وشدة مما كان يفعل التجار الأجانب لو تركت لهم حرية الشراء والبيع كما يحلو لهم ، ولأصبح عبء المال الذى يقدمه التجار للفلاح أفدح وأثقل من المتأخرات التى تصيب ايرادات الباشا » .

واليوم نستطيع أن نسير أبعد مما فعل الغير فى الثناء الايجابى على نوايا محمد على الرئيسية بصدد سياسة التصنيع التى اتبعها ، وما كان فى وسع رجل سواه ، توافر له ذلك القدر من بعد النظر والإقدام ، أن يفكر ويحاول تصنيع بلد زراعى شرقى بالرغم من الصعاب الهائلة التى واجهته فى كل مكان .

وبغض النظر عن النقائص الداخلية التى انطوت عليها هذه المشروعات ، فما من شك أنه كانت هناك عوامل أخرى تكفى لزعزعة أركان الإنتاج المحلى الجديد حتى ولو كانت الظروف المحيطة به أفضل . فهناك أولا مشكلة إدارة أمثال هذه المشروعات بصورة بيروقراطية على يد موظفى الدولة ، ويتصل بذلك مسألة الحصول على المنظمين فضلا عن صغار المستخدمين الذين ينبغى أن تتوافر لديهم المؤهلات اللازمة لإدارة عملية الانتاج الحديثة ، ولم يكن لدى مصر مديرو المصانع أو العمال الحاذقون فى ذلك العهد . أما الخبراء الأوربيون فقد كانو يأتون متأخرين بحيث يعسر اصلاح مشروع سيء الإدارة ، أو كان عددهم صغيراً لا يكفى لمواجهة الطلب عليهم . ان عدم توافر الخبرة الإدارية والفنية العملية بصدد أساليب الإنتاج الحديثة ، وبخاصة فى ظل الأحوال المناخية الخاصة السائدة فى بلاد النيل ، كان لابد يكون له تأثير ضار ، فهنا لم يكن ثمت وجود لتلك الفترة السابقة للانقلاب الصناعى فى أوربا والتى كانت مدرسة تدرب فيهـــا من اضطلعوا فيما بعد بعبء الانهاض الصناعى ، كما أننا نجد فارقا واضحاً بين عدم الاهتمام الظاهر فى حالة المنظمين الذين يعملون بوحى من تفكيرهم وتجاربهم . واننا لنلقى آثار الظاهرة الأولى فى ضآلة النجاح الذى حققته تلك المشروعات من الناحيتين الاقتصادية والفنية . ويؤكد لنا كروتشلى هذه الجوانب السلبية فى العبارات التالية :

« حقاً يبدو من المشكوك فيه أن تلك الصناعات كانت تحقق ربحاً . حقيقة تدل بعض حساباته على ربح فى حالة البيع فمثلا ذكروا أنه فى سنة ١٨٣٧ كانت قطعة القماش من القطن تتكلف ٩٤ قرشاً وتباع بمائة وعشرة قروش ، إلا أنه يبدو

أن الحسابات التى تجريها المصانع لم تأخذ فى الاعتبار سوى ثمن المادة الأولية وأجور العمال ، بينما تغفل النفقات الرأسية والايجار وما يضيع من المادة خلال عملية الصناعة وفائدة رأس المال واستهلاك الآلات والمبانى . فلو أن هذه الحسابات قام بها خبير اقتصادى لوضح أنه حتى المنسوجات القطنية كان يجرى انتاجها بخسارة . وقد وجد الدكتور بورنج سنة ١٨٣٨ أن الياردة كان يتكلف إنتاجها فى مصر ٨٫٧ من القروش بينما كان من المستطاع شراء الياردة من القماش الانجليزى ومن النوع ذاته فى مصر بثمن قدره ٥٫٧ ونصف من القروش . وحتى هذا لم يأخذ فى الحسبان النفقات الهائلة للمصانع الجديدة والآلات وأجزاء الغيار ، فضلا عن القيود التى فرضت على الزراعة بسبب استخدام الرجال فى المصانع » . (مصدر سابق ص ٧٣) .

وقد تتفاوت وجهات النظر بصدد الأسباب التى يعزى إليها الفشل ، ولكن مهما كانت هذه النقائص فقد كان فى الامكان التغلب عليها بمرور الوقت لولا أن هناك عاملا سياسياً كان له أثره الحاسم بالنسبة إلى هذه الخطط والمشروعات الصناعية ، ذلك هو الصراع المحتوم بين المصالح الأجنبية والمحلية ، لأن محمداً عليا الذى اختص نفسه بالأرض الزراعية كلها وغلتها كان على وشك أن يصبح مالك الانتاج غير الزراعى وبذلك يكون الوحيد الذى ينظم تداول السلع كلها فى البلاد ، وهو إذ يفعل ذلك انما يعتدى على مصالح الدول الأجنبية التى كانت ذات مصلحة فى بيع بضائعها فى مصر وشراء بعض المواد الخام منها . لقد كانت مصر سوقا هاما لمنتجات المصانع الجديدة فى انجلترا والقارة ، وهذا المركز تهدده بصورة خطيرة التجارب الجريئة التى قام بها الباشا . وقد كان ما أقدمت عليه تركيا من الحد من حرية التجارة أن تدخلت الدبلوماسية البريطانية تدخلا حازما فقد كانت الاحتكارات التركية ، بالرغم من أرباحها الوفيرة ، أدوات للابتزاز فى أيدى نظام مالى بعيد عن النزاهة ونوازع الضمير . وفى هذا يقول هـ . تمبرلى . [١]

---

(١) England and the Near East, The Crimea, London, 1936, pp. 32/33.

« لم يختلف الأمر فى حالة ما كان للتاجر الأجنبى من حقوق نصت عليها المعاهدات ، فقد كان عليه قبل أن يبيع بضائعه أن يرضخ لأية شروط يفرضها ذلك المحتكر ... كان النظام أكثر ملاءمة للأجنبى منه للوطنى ، ولكنه يقيد التجارة دون شك أو يحرمها فى بعض الحالات . وصرح بونسنبى أن الباب العالى تمكن عن طريق نظام الاحتكار من أن يتحاشى أو يخرق جانبا كبيرا من حقوقنا التجارية ، وقد أثارت هذه المعلومات الأسد البريطانى وطالب بالمرستون بالترضية العاجلة ... وقبل ذلك بيومين (أى فى ١٤ أبريل ١٨٣٨) كان قد أعلن فى لباقة ومهارة أنه لما كان محمد على المحتكر العام فى مصر فان إلغاء الاحتكارات يصيبه أكثر مما يصيب السلطان ، وأضاف إلى ذلك القول بأنه إذا ما ألغى السلطان الاحتكارات فى امبراطوريته فان الحكومة البريطانية تتوقع إلغاء مماثلا فى مصر وسوريا وتطالب به . وهذه تعد عبارات شديدة ممن تصدر عنه حتى ولو كان بالمرستون » .

وكانت نتيجة هذا التدخل معاهدة ١٨٣٨ على أساس الامتيازات التى كفلت للرعايا الأجانب حرية الصناعة والملاحة . وقد أدت المعاهدة إلى إلغاء معظم الاحتكارات ، وتم ذلك سنة ١٨٣٩ فى تركيا وسنة ١٨٤٠ فى مصر . وبينما اعتبرت الآثار المترتبة على المعاهدة موفقة فى حالة تركيا ، فقد قوبلت بالنقد الشديد فى مصر وهذا النقد إنما هو صورة أخرى تعبر عن الصراع بين اتجاهات محمد على صوب التوسع وبين مصالح الغرب الاقتصادية والاستعمارية ، ويزداد هذا الرأى بروزا إذا ذكرنا أنه قبل مجىء محمد على لم تبذل الدول الكبرى الأجنبية أية محاولة تقريباً للمطالبة بتنفيذ الحقوق التى تضمنتها الامتيازات التركية وتطبيقها فى حالة مصر ، وفى هذا يقول ددويل (ص ٢١٨) ما نصه « لقد كانت الحياة غير آمنة ، والتجارة غير منتظمة ، وكان البكوات متمردين ثائرين ، وكانت التجارة الأوربية مع مصر تافهة بحيث تحمل فرنسا وانجلترا على التمسك بحقوقهما النظرية » .

هذا التدخل من جانب الدول العظمى لم يكن راجعاً إلى رغبة منها فى أن يعود للتجارة ما تحتاج إليه من الطمأنينة والاستقرار ، ولكن سببه سياسة الباشا الاقتصادية التى تنطوى على الخطر بالنسبة إلى المصالح البريطانية . ولقد ترتب على التدخل البريطانى أن تحطمت نهائيا ودفعة واحدة مشروعات الباشا الصناعية ، وحتى

فى سنة ١٨٤٠ ، أى قبل التصديق النهائى على المعاهدة بعامين ، أغلق بعض المصانع التى كانت تتعرض للخسائر . ولما دخلت المعاهدة فى دور التنفيذ ، أغلقت جميع المصانع الأخرى تقريباً أبوابها ، وبعد ذلك بسنوات لم يبق من الآثار الدالة على أول ثورة صناعية فى مصر سوى خرائب المصانع والآلات التى علاها الصدأ .(١)

إن الأسباب المسئولة عن انهيار برنامج الباشا فى التصنيع نلقاها فى ميادين مختلفة ونستطيع أن نجملها فيما يلى :

(١) عيوب الإدارة الداخلية ، وخطأ التقديرات الاقتصادية فى أغلب المشروعات ، وعدم توافر المؤهلات اللازمة لدى القائمين بالأمر ، والنقص فى عدد المهندسين والأسطوات ، وعدم توافر الخبرة الفنية بشأن عملية الإنتاج الصناعى فى مصر .

(٢) الصعاب القائمة فى وجه التسويق والسياسة التجارية ، والمنافسة من جانب السلع الأوربية الرخيصة .

(٣) العيوب الاجتماعية

(ا) انعدام صفات المنظم فى نفوس المصريين فى ذلك الحين .

(ب) تعسف الدولة فى معاملة المصالح التجارية الخاصة (كعدم توافر الحماية اللازمة للحقوق والممتلكات)

(ح) الصراع بين الميول الحرة التى تميزت بها الصناعة فى أوربا وبين الاقتصاد المرسوم الذى تتولاه الدولة. وطالما ظلت هذه الأسباب والعيوب ذا تأثير فعال ماكان فى الإمكان حدوث مثل ذلك التقدم الذى شهدته أوربا . ومحاولة محمد على ذاتها تثبت أنه لابد من وجود المقدمات الهامة لنجاح التصنيع حتى يتسنى تحقيق الغاية المرجوّة ، أما فى ظل الأوضاع القائمة إذ ذاك فان شروط النجاح لم يكن لها ثمت وجود . وكانت الفرصة الوحيدة للنجاح فى ظل هذه الظروف أن يقوم رئيس الدولة بنفسه بالمحاولة ليحل المشكلات الملازمة للتصنيع وذلك عن طريق

---

(١) ان تداعى الإنتاج الصناعى والغاء الاحتكارات لم ينجم عنها أية خسارة مالية مباشرة بالنسبة إلى الباشا ، ذلك أن الفلاح الذى لم يعد مضطرا أن يبيع إلى مندوب الاحتكار الحكومى بالأسعار المنخفضة التى تقررها الحكومة ، صار يحصل من التاجر على سعر السوق وهو أعلى وبذلك أخذ يعمل على توسيع زراعة المحاصيل الرئيسية، ومن هنا عظمت مقدرته على أداء الضرائب،

سياسة مرسومة وفق النظريات الحديثة ، وهذا يقتضى منه أن يستخدم جميع الوسائل المادية والبشرية التى تحت يده .

وإذا كان الإخفاق لازم هذه الثورة الصناعية الآتية من أعلى ، إلا أنها خلقت رد فعل من حيث الدروس التى تعلمها العمال والمهندسون فى المصانع ، واتصال المصريين اتصالا مباشرا لأول مرة بأساليب الإنتاج السائدة فى أوربا الجديدة . وعلى أساس هذه التجارب ، من فنية وإدارية ، أمكن فيما بعد خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر القيام بمحاولة ثانية ، حالفها النجاح هذه المرة ،لتزويد البلاد بالجهاز الحديث اللازم للإنتاج الصناعى .

الفصل الثانى والعشرون

تدفق رأس المال الأوربى والمنظمين الاوربيين

(١٨٥٠ — ١٩١٤)

منذ منتصف القرن التاسع عشر بدأ عصر جديد فى التقدم الصناعى بالبلاد الشرقية فالتحسينات الفنية وبخاصة فى طرق المواصلات ، وإنشاء الطرق الحديدية وتقدم خطوط المواصلات المنتظمة بالسفن البخارية ، واستخدام التليفون والتلغراف، والفلسفات الاقتصادية والسياسية التى يتضمنها المذهب الحر والتى اتجهت نحو إلغاء الحواجز الجركية وخلق أقاليم اقتصادية واسعة — هذه الظروف كلها قربت بين أجزاء العالم من ناحية المكان والروح . فى هذا العالم الذى تقلصت أبعاده تدخل البلاد البعيدة التى تنتمى إلى ميدان ثقافى أجنبى كبلاد الشرقين الأدنى والأقصى ، وكذلك بالمثل نجد أن روح النشاط السائدة فى الغرب تأخذ فى الانتشار والتوسع مدفوعة بالرغبة في الاشتراك فى عملية تنمية هــذه الأقاليم التى ظلت حتى ذلك الحين مغلقة .

وكان رد الفعل الناجم من هذه الاتجاهات بالنسبة إلى البلدان التى نستعرض أمرها أن نشأ موقف جديد بصدد انتاج السلع . فبينما اتصف ذلك المجال خلال السنوات المائة السابقة بركود غير عادى . فان الموقف الجديد يختلف عن سابقه فى أنه جمع بين دفتيه حركتين اقتصاديتين وسياستين تبدوان متعارضتين وكلاهما مصدره الخارج . أما الحركة الأولى فهى الزيادة غير العادية فى مقدار ما تستورده بلاد الشرق الأوسط من السلع الصناعية ، والحركة الثانية ازدياد عدد المشروعات الأجنبية الأخيرة فى جميع أرجاء الشرق الأوسط ، وكانت لها الغلبة بصفة خاصة فى ميدان النقل والانتاج . ولقد رأينا كيف عرفت مصر قبل ذلك بعقود مثل هذه الفترة المتميزة بتشجيع قيام الشركات ، إلا أنه فى عصر محمد على ظلت ملكية رأس المال وإدارة المشروعات فى أيدى الحكومة ؛ أما المشروعات الكبيرة التى

أخذت تنشأ فى جميع أجزاء الأمبراطورية العثمانية خلال العهد الجديد فتكاد تكون كلها أجنبية الصبغة وصارت بفضل الامتيازات وحدات شبه مستقلة فى داخل الحياة الاقتصادية القومية ، وكفل لها ما تمتعت به المصالح الرأسمالية الأجنبية من مركز قانونى وسياسى ، إلى جانب الحقوق المستمدة من الجنسية الأجنبية ، مركزا ممتازاً .

فإلى أى المسالك تدفق رأس المال الأجنبى ، وعلى أية صورة كان استثماره ؟ إن رأس المال الذى بحث عن منفذ له فى البلاد الشرقية بعد منتصف القرن التاسع عشر اختار ميادين محدودة جداً من النشاط ، ولم يأخذ فى اعتباره جميع الفروض التى قد تبدو مفيدة من الناحية الاقتصادية أو غيرها ، ولكنه تمشياً مع المعنى الحقيقى لعبارة مشروعات « فتح أبواب » هذه البلاد أو « ترقيتها » وقع اختياره أولا وقبل كل شىء على النقل والمواصلات مجالا لنشاطه . وفى الخلاصة التالية نوضح الميادين الرئيسية التى اتخذ منها رأس المال الأجنبى مسرحا لنشاطه .

النقل والمواصلات

وكان الغرض من هذه المشروعات فتح أبواب البلاد والأقاليم فى وجه التجارة الدولية والحاجيات المحلية ، فضلا عن إشباع مطالب النقل المشترك فى المدن الأكبر شأنا . وشهدت تركيا العثمانية بأسرها حركة سريعة لمد الطرق المائية والخطوط الحديدية الهامة ، وذلك بدافع الرغبة فى أن يصبح التبادل الدولى للسلع سريعاً ورخيصا ، وفى إنشاء طرق المواصلات التى تعد من المقدمات اللازمة لاستغلال ما فى ذلك الإقليم الواسع الأرجاء من موارد طبيعية . واضطلع الانجليز بالمسئولية الرئيسية فى تنمية شبكة المواصلات الحديدية التركية خلال تلك الفترة المبكرة ، فمنح امتياز سنة ١٨٥٦ بمد خط من أزمير إلى آيدين ، وتلته حقوق مماثلة لشركة فرنسية تقوم بإنشاء الخط الواصل بين أزمير وكسّابه الذى مُدّ فيما بعد إلى مانيسا ، ومن المرجح أن الانجليز كانوا فى الأصل يفكرون فى مشروعات أوسع نطاقا ترمى إلى فتح أبواب الأناضول وسوريا ولكنهم أغفلوها بسبب اشتراكهم فى مشروع قناة السويس وإنشاء هذا الطريق البحرى ، ثم جاء ظهور ألمانيا فى الميدان سنة ١٨٨٨ فأكسب مشروعات الدول العظمى طابعاً سياسياً، وترتب على الاعتراضات التى أبدتها الروسيا من جهة ثم فرنسا وانجلترا أولا من جهة أخرى ، أن توالى حدوث

التوتر كما تعطل تنفيذ المشروعات الألمانية الطموحة .

وقد اضطلع بعبء تنفيذ الخطط الألمانية البنك الألماني الذى كان على رأس النقابة الألمانية المعنية بمد خطوط المواصلات عبر الأناضول إلى بلاد الجزيرة . وقد حصل البنك فى سنة ١٨٨٨ على امتياز لمدة ٩٩ سنة لإنشاء خط حديدى بين سكوتارى وأزميد على أن يتصل بأنقرة فيما بعد ، أما الضمان الذى حصل عليه البنك فعبارة عن بعض إيرادات الخزانة التركية ، وخلال الفترة (١٨٩٣ — ١٩٠٢) نال البنك امتيازات أخرى لانشاء خطوط حديدية إلى قيسارية وقونيه وبغداد ، وإلى جانب ذلك امتيازات باستغلال الموارد المعدنية فى منطقة قدرها ٢٠ كيلو مترا على جانبى الخط الحديدى ، وهذا فضلا عن القوة المائية والملاحة النهرية وإنشاء الموانى .

هذه الأعمال التى قام بها رأس المال الأوربى تمثل اتحاداً بين المصالح المالية والسياسية ، لعبت فيه المصارف دور الوكلاء عن الاستعمار الاقتصادى الحديث ، وعن طريق إرسال المصرفيين البارزين فى بعثات إلى البلاد التى يراد غزوها كانت رؤوس الأموال تدخل إلى الميدان بصورة علنية سافرة . ولولا التأييد من جانب الحكومات لما استطاعت رؤوس الأموال الأجنبية أن تحقق مشروعات لها هذا المغزى السياسى والاقتصادى البعيد المدى . وليس مما يدخل فى نطاق هذا الكتاب أن نستقصى تاريخ المشروعات المختلفة ، إلا أن هناك حقيقة ينبغى تأكيدها وهى أن أية مشروعات للتصنيع يجب أن يسبقها نظام راق للمواصلات ؛ وذلك حتى يتسنى أولا إمداد المستهلكين بالمنتجات الصناعية ، وثانيا لتسهيل نقل المواد الخام إلى أماكن العمل . فعن طريق مثل هذه المواصلات فقط يمكن النفاذ إلى داخلية هذا الإقليم الذى فتحت أبوابه حديثاً ، بتسليم البضائع المستوردة وإرسال المواد الأولية الخامة والمعادن للإصدار . ومما يشجع إنشاء الخطوط الحديدية تقديم ضمان على صورة حد أدنى بالنسبة للكيلومتر الواحد ، وهذا الأمر كان من المواد الجوهرية فى العقود التى منحتها الحكومة العثمانية .

مشروعات قائمة على أساس امتيازات

والنوع الثانى الذى اجتذب رأس المال الأجنبى عبارة عن المشروعات القائمة على أساس الامتيازات الممنوحة ، وهذا يشمل المشروعات التى ترمى إلى سد بعض

مطالب الجماعة كانتاج السلع اللازمة للاستعمال اليومى والخدمات العامة لمنشئات الماء والغاز والترام والتسهيلات الخاصة بالموانى والملاحة . وهذه المشروعات كانت تنطوى على مخاطرة يسيرة وإن كان هذا العنصر لا تستطيع الضمانات أن تزيله تماما.

الانتاج البكر

ووجد رأس المال الأجنبى ميدانا ثالثاً لنشاطه ذلك هو الانتاج البكر حيث قامت شركات لاستغلال المناجم وتنمية الأراضى القابلة للزراعة وتنفيذ مشروعات الرى وزراعة المحاصيل المعدة للأسواق الخ .

وإذا أردنا أن ندرك مدى نشاط رأس المال الأجنبى فان مصر وحدها هى التى تتوافر بها إحصائيات رسمية يمكن الرجوع إليها بصدد سنوات إنشاء المشروعات ورأس المال المستثمر فيها . وطبقاً للاحصائيات الخاصة بسنة ١٩١٤ نعلم أن المصالح الأجنبية كانت تسيطر على ٩٢،٠٣٩،٠٠٠ جنيها من رأس مال الشركات المدفوع أى ما يعادل ٩١٪ من المجموع الكلى لرأس مال الشركات المساهمة فعلا فى تلك الفترة ومقداره ١٠٠،١٥٢،٠٠٠ من الجنيهات . وهذا الرقم الضخم لا يشمل المبالغ المستثمرة فى شركة قناة السويس وكانت الدول الأجنبية أو جماعة المساهمين الأجانب تملك ١٦،٢١٨،٠٠٠ من رأس مالها ، كما لا يشمل المبالغ التى يستثمرها عدد من الشركات الخاصة والشركات التجارية مما يملكه الأجانب . ويقدر رو Roux رأس مال شركة ليبون التى تمد كثيراً من المدن المصرية بالغاز والكهرباء بما يقرب من ٤ ملايين جنيه . ويجب أن نضيف إلى هذا أيضاً المبالغ الكبيرة جدا التى تمثلها فروع المصارف الأجنبية وتلك التى كانت تستثمر فى تقديم السلفيات بضمان الأملاك ، وفى الشركات العقارية وفى القروض الكثيرة القصيرة الأجل والطويلة الأجل والتى كانت تمنح لفروع أخرى من الاقتصاد المصرى . ونظراً لعدم نمو عملية تكوين رأس المال المحلى وتفاهة اشتراك المنظمين المصريين فى عملية التطور الهامة التى تسير فيها بلادهم ، فليس من المبالغة القول أن الأجانب كانوا يسيطرون على جميع نظام النقل والصناعة والتجارة .

وبالرغم من عدم توافر بيانات دقيقة عن الأحوال السائدة فى تركيا إلا أننا

نكون آمنين إذ نقرر أن المصالح الأجنبية كانت بالمثل تسيطر على الاقتصاد التركى[١] ، فتكاد تكون كل تجارة الصادرات ونسبة كبيرة من التجارة الداخلية فى أيدى الأجانب أو على الأقل الرعايا الذين لا ينتمون إلى الجنس التركى . فرأس المال الأجنبى يسيطر على النظام المصرفى ، والشركات الأجنبية تملك وسائل النقل المحلية أو بين المدن ، والمصالح المالية الأجنبية تقوم باستغلال الموارد المعدنية . وقد بلغت الإستثمارات الخاصة التى يملكها رعايا دول فرنسا وألمانيا وانجلترا ١٦٨٦ مليونا من الفرنكات فى بداية الحرب العالمية الأولى . ونستطيع أن نرى مغزى هذا الرقم فى ضوئه الحديث بالنسبة إلى الاقتصاد التركى عموما إذا ذكرنا أن عملية التصنيع فى هذا البلد لم تتقدم إلا بدرجة يسيرة . والحقيقة التى تبرز من وراء هذا كله أن غلبة المصالح الأجنبية على الحياة الاقتصادية فى كل من تركيا ومصر ،

(١) رؤوس الأموال الأجنبية الرئيسية المستثمرة فى تركيا

	فرنسية	بريطانية	ألمانية
	بالفرنكات		
الدين العام	٢ر٤٥٤و٢١٧ر٣٧٧	٥٧٧ر٤٩٩ر٨٢١	٨٦٧ر٥٨٣ر٥٠٦
المشروعات الخاصة	٩٠٢ر٨٩٣ر٠٠٠	٢٣٠ر٤٥٨ر٦٧٥	٥٥٢ر٦٥٣ر٠٠٠
الجملة	٣ر٣٠٧ر٣٠٠ر٣٧٧	٨٠٧ر٩٥٨ر٤٩٦	١ر٤٢٠ر٢٣٦ر٥٠٦

	فرنسية	بريطانية	ألمانية
	٪	٪	٪
الدين العام	٦٠ر٣١	١٤ر٣٦	٢١ر٣١
المشروعات الخاصة	٥٣ر٥٥	١٣ر٦٦	٣٢ر٧٧
الجملة	٦٠ر٠٨	١٤ر٤٦	٢٥ر٤٢

الشركات التى تشتمل على رأس مال من الخارج وتعمل فى مصر
(رأس المال المدفوع والسندات)

	١٨٨٣	١٩٠٢	١٩٣٣
	(بألوف الجنيهات المصرية)		
شركات الرهن	٣ر٨٢٦	١٠ر٥٢٥	٤٤ر٣١٠
البنوك والشركات المالية	١ر٨٤٣	٢ر١٧٤	٥ر٠٨٥
شركات الأراضى الزراعية وأراضى المدن	—	٢ر٣٩٥	٦ر٧٤٥
النقل والترع (عدا قناة السويس)	٦٢	٣ر٦٤٥	٤ر٤٤٥
الصناعة والتعدين والتجارة	٦٦٩	٥ر٩٠٣	٢٠ر٧٨٠
لجملة	٦ر٤٠٠	٢٤ر٦٤٢	٨١ر٣٦٥
ناة السويس	١٥ر٦١٥	١٨ر٣٥٠	٢٠ر٩٣٠
المجموع الكلى العام	٢٢ر٠١٥	٤٢ر٩٩٢	١٠٢ر٢٩٥

كان لابد وأن تؤدى إلى السيطرة السياسية . ان تركيا إذ فقدت استقلالها الاقتصادي ، قد ضحت كذلك باستقلالها السياسى .

هذه المصالح الأجنبية التى كان لابد أن تصطدم بمصالح الإمبراطورية التركية ذات السيادة . كيف استطاعت أن تزيد إلى هذا الحد وبمثل هذه السرعة ؟ للاجابة على هذا السؤال يتعين علينا أن نستعرض ظروف هذه العملية من النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية حيث نلق أدلة هامة تفسر لنا الأمر .

الاحوال السياسية

ان الاتفاقات التجارية التى عقدها الباب العالى ، كما أسلفنا الإشارة ، مع انجلترا سنة ١٨٣٨ والتى طبقت على مصر فيما بعد ، تظهر لنا عنصر ضعف فى موقف تركيا السياسى ؛ إذ استناداً إلى قوة الامتيازات وما انطوت عليه من حقوق للرعايا الأجانب بشأن حرية الاتجار ، كان من الممكن إرغام الأتراك على التنازل عن مصالح صناعية واقتصادية محلية ذات أهمية حتى يمكن السماح للمنتجات الأجنبية أن تدخل إلى البلاد دون أن يعترضها أى عائق .

وكان استغلال هذه الامتيازات ، فى تلك المرحلة الحاسمة أكثر منها فى أية فترة أخرى ، نافعاً جدا لمصالح الدول الأوربية ، ذلك أن النظام الجديد القائم على الإنتاج الآلى يعتمد إلى حد بعيد بالقياس إلى وسائل الإنتاج الأخرى ، على الأسواق المفتوحة وما لدى البلاد المستوردة من طاقة واستعداد للشراء بصورة مستمرة . فالصناعة الأجنبية لا تستطيع أن تخلق لنفسها سوقا إلا فى البلاد التى لا ينتج أهلها حاجتهم ولديهم الاستعداد لشراء البضائع الأجنبية . وقد تم فتح المناطق الشرقية بالرغم مما أبدته من مقاومة فى أول الأمر ، ودار النزاع حول حقها فى اتباع سياسة اقتصادية مستقلة أى حقها فى زيادة الرسوم الجمركية بدون الحصول على موافقة الدول الأوربية . فى جميع البلدان ذات السيادة تقريبا جرت العادة بمنح المنتجين المحليين معاملة تفضيلية على هيئة إعفاء أو خفض الرسوم على الآلات وفرض الرسوم على الواردات الأجنبية . وقد ظل المنتج التركى حتى العقد السابع من القرن الماضى لا يتمتع بمثل هذه الحقوق ، وحتى بعد أن نالت الحكومة التركية الاعتراف بذلك فيما بعد فانها لم تحاول الاستفادة من الأمر .

وثمت عامل سياسى آخر ساعد على تدفق رأس المال الأجنبى ، ذلك هو القضاء القنصلى ، إذ أمكن بذلك إنشاء الشركات الصناعية وشركات الامتيازات الأجنبية كما لو كان ذلك فى أرض بريطانية أو فرنسية أو ألمانية ، إذ أن العملية التى تتم داخل هذا النطاق تجرى وفقا لقانون البلد الذى تنتمى إليه الشركة أو المنظم . وبهذا نجد أنه من الناحية الواقعية تمتع رأس مال الشركات الأجنبية وموظفوها بالطمأنينة القانونية وقضاء الدولة الأوربية واستطاعت هذه الشركات أن تدعم دعاواها بالرغم من معارضة ومقاومة المصالح المحلية .

وهناك عامل يجب ألا نقلل من أهميته ، ذلك هو ازدياد نطاق سياسة التوسع التى اتبعتها الدول العظمى ، وهو الأمر الذى حدث فى الوقت الذى وضح فيه انحلال « الرجل المريض القائم على البسفور » ، فكانت أملاكه ميدانا رائعا أمام المشروعات الأجنبية التى تشعر بالاطمئنان ما دامت تؤيدها دولة قوية . وغالباً ما كان فى هذه الاعتبارات الكفاية بحيث تدفع بالحكومات إلى فتح ميادين النشاط أمام رعاياها . وإذ تمنح الامتيازات إلى إحدى الجماعات الأوربية فان المجموعات الأخرى التابعة لدول أخرى والتى تعمل فى الميدان ذاته ، سرعان ما تطالب بالامتيازات نفسها لمشروعاتها ومصالحها الرأسمالية ونادراً ما كانت تخفق فى نيل بغيتها .

إن الإصرار على هذه الحقوق ، والذى لم يكد أحد يدرك مغزاه الاجتماعى ، والاقتصادى بالنسبة إلى مستقبل تركيا الاقتصادى ، مهد الطريق لحالة التبعية الاقتصادية التى هوت إليها الأقاليم العثمانية فى علاقتها مع أوربا . ولقد ازداد هذا التدخل وضوحا منذ منتصف القرن تبعاً لازدياد أهمية موارد المواد الخام من الشرق من جهة ، واتساع أسواقه أمام السلع الصناعية الأوربية من جهة أخرى .

الأحوال الاقتصادية

من العوامل التى جعلت من البلاد الشرقية ميدانا يجتذب المنظمين من أوربا نذكر أولا إمكانيات تحولها إلى سوق طيبة تزداد حاجياته كلما زاد اتصال أهله بأوربا ، ثانياً الموارد الغنية من المواد الخام ، ثالثا الأيدى العاملة الرخيصة للغاية ،

رابعاً المزايا الاقتصادية المباشرة كإعفاء المشروعات الأجنبية من الضرائب وضمان الدولة لأرباحها وغير ذلك من الامتيازات الاقتصادية ، مما لا نلقاه فى العادة إلا فى البلاد المستعمرة (بالفتح) وأشباهها .

ففيما يختص بالنقطة الأولى فإن مدى ازدياد طاقة البلاد الشرقية على امتصاص المنتجات الصناعية ، قد أظهر بوضوح تام الفرصة الموجودة أمام الانتاج المحلى مهما كان محدودا . ومثال ذلك أن مصر ، وهى البلد الوحيد الذى به إحصائيات مستمرة ، قد تضاعفت قيمة وارداته بالنسبة إلى الفرد الواحد خلال القرن التاسع عشر ففى سنة ١٨٠١ بلغت قيمة الواردات للفرد الواحد ٠٫١٠ من الجنيهات ، فأصبحت ٢٫٣ من الجنيهات ، سنة ١٩٠٧ بمعنى أنها زادت أكثر من عشرين مثلا ، وهى زيادة جوهرية بالرغم من اعتبار التغييرات التى طرأت على القيم النقدية وحتى إذا كان الرقم الأخير ، طبقاً لما حدث فى البلاد الغربية من ازدياد الواردات والاستهلاك من السلع الصناعية بالنسبة إلى الفرد الواحـــد يدل على امكانية إطراد الزيادة فى المستقبل فان النظرة المتفائلة بشأن اطراد التقدم (نظراً لما حدث فى الوقت ذاته من ازدياد الصادرات وضخامة الزيادة فى السكان) كان لها بذلك ما يبررها ، حتى من الناحية الاقتصادية .

أما الموارد الطبيعية الوفيرة من المواد الخام والقابلة للاستغلال فى بلاد الشرق الأوسط فكانت تشتمل على زيت البترول (إلى جانب المنتجات المعدنية مثـل الفحم والبورق والكروم والرصاص) . ولقد شهد ختام القرن بداية استخدام البترول للوقود الأمر الذى سرعان ما أعقبه اندفاع نحو استغلاله بشكل ربما لم يشهده سواه من المنتجات الطبيعية . إن موارد البترول الضخمة التى تنساب فى باطن الأرض فى هذا الجزء من العالم من شواطىء البحر المتوسط إلى الخليج الفارسى ووراء شواطىء بحر قزوين قد حددت أكثر من أية حقيقة أخرى المصير الاقتصادى والسياسى لهذه المنطقة . ففى كثير من البلاد التى تحتوى على منابع البترول مثل إيران والعراق نجد أن رأس المال المستثمر فى استغلالها يفوق مرات كثيرة الاستثمارات الصناعية الأخرى ، ولكن الامكانيات الزراعيـة كزراعة القطن والطباق وتربية دودة القز ، قد اجتذبت أيضاً نشاط الأجنبى ورأس ماله إلى هذه البلدان .

وأخيراً وجد النشاط الأجنبي ما يغريه في وجود مورد من الأيدي العاملة، تميز بالرخص إلى حد غير عادي ، فالعامل الشرقي رجل اتصفت حياته بالبساطة المتناهية مما يجعله يقنع بأجور صغيرة تسد مطالبه وحاجياته البدائية . غير أن العامل الشرقي كانت له كذلك نقائصه ومن ذلك نظرته البدائية إلى العمل وعادته في مغادرة العمل بمجرد حصوله على بضع جنيهات ، وافتقاره إلى الجلد وعدم توافر المهارة الفنية لديه . هذه النقائص قللت من فائدته للانتاج الصناعي الحديث ، ولكنها لم تكن كافية بحيث تعرض للخطر الفرصة الكبيرة التي تهيئها الأجور الرخيصة لاجتناء الأرباح .

الاحوال الاجتماعية

يتضح مما ذكرناه في الفصول المتقدمة كيف أن وجود طبقة من المنظمين كان أمراً ذا أهمية عظمى ، بل وحيوية حقاً ، بالنسبة إلى إقامة نظام صناعي حديث في الشرق . ومن الكتاب الثاقبي الفكر الذين راقبوا التطورات الأخيرة في الشرق منذ سنوات كثيرة خلت ، فريق شك في استطاعة الشعوب الشرقية بمفردها أن تعالج وتحل المشكلات التي لا بد أن تواجهها نظراً لتقدم عملية تصنيع العالم . وهذه الملاحظة تنطبق على الأتراك ، بل وعلى اللبنانيين والسوريين وهم شعوب تتقبل الأفكار الغربية بدرجة أعظم من سواها ، وقبل انهيار الإمبراطورية العثمانية بوقت وجيز جدا أصدر أحد الكتاب المشهورين الحكم التالي :

« ان التركي الحقيقي يتميز في ظل الظروف العادية بالأمانة والصدق والكرامة ، ولكني لست متأكدا ما إذا كانت هذه الأسباب تفسر افتقاره إلى النشاط أو ما يبديه من فورات التعصب بين الوقت والآخر . ففي حالة الفلاح التركي العادي نجد أن فترة طويلة من الخمول تحل محلها فترات قصيرة متقطعة من الجد والنشاط ، فهو لا يتصف بالجد ولا بالمثابرة في أي شيء » (١)

وليست بنا حاجة أن إلى نورد مقتطفات مماثلة من كتابات المؤلفين المعاصرين لتأييد الصورة التي سبق لها رسمها في هذا الصدد . فبالرغم من الصفات القيمة

---

(١) Pears, E. "Turkey and its People", Methun, London, 1912, p. 36.

التى مكنت التركى من احتمال ما حل به من مصير قومى ملىء بالتجارب ، فانه تنقصه أبرز صفة يتميز بها المواطن فى المجتمع الرأسمالى بأوربا ، ونقصد بها روح الابتكار الحديثة . ولكن هذا الحكم فى حاجة إلى بعض التعديل إذا أريد تطبيقه على السوريين العرب الذين يقيمون بالمناطق الواقعة على ساحل القسم الشرقى من البحر المتوسط ، ذلك اننا نلقى لديهم عناصر بارزة تنم عن غرائز تجارية واضحة ، إلا أن روح النشاط هذه لم يتح لها النمو بحيث تتحول إلى تلك الصفة الابتكارية التى تميز عالم الأعمال فى أوربا وأمريكا والتى يبدو أثرها ومفعولها على نطاق واسع . ومن التقرير الذى وضعه المسيو هوڤلان (M. Huvelin : Que vant la Syrie, p. 30 نقتطف الفقرة التالية التى توضح هذه النقطة بمهارة :

« إن السوريين من شعوب البحر المتوسط الخلص حقا ، أى أنهم يتميزون بروح الفردية بما تنطوى عليه من مزايا ونقائص . انهم يتحركون بدافع من تلقاء أنفسهم ، ويتصفون بالاندفاع وراء العاطفة وبالذاكرة القوية والمقدرة على امتصاص أفكار الغير ، وفيهم تقلب وفوران ويعرفون كيف يظهرون ما يكمن فى نفوسهم من روح الابتداع والمثابرة . ولكنهم من جهة أخرى يفتقرون إلى شعور التضامن والنظام ، مما يعد ضرورياً لممارسة أى تنظيم . فإذا لم تكن بسوريا صناعة فهذا راجع من جهة إلى أنهم ليسوا على استعداد لها ، وللدلالة على صحة القول يكفى أن نعقد الموازنة بين معامل الغزل الأوربية بلبنان والمصانع الوطنية التى تنافسها . وكذلك لا أعتقد أننا سنجد حتى بالخارج أولئك الذين يقال لهم قادة الصناعة capitaines d'industric ويكون أصلهم سوريا » .

والحقيقة أن مجتمع الشرق الأوسط لم يظهر به من جماعة المنظمين إلا عدد ضئيل للغاية ، كما أن رؤوس الأموال المحلية مع تفاهة مقدارها قد انسابت إلى سبل أخرى من الاستثمار (كالعقار والذهب والجوهرات والانفاق على الترف فى البلاد الأجنبية) ، وفى هذا وحده ما يكفى كى يفسر لنا الدور الغالب الذى لعبه المنظم الأجنبى ورأس المال الأجنبى . لقد كان الرأسماليون والخبراء الأجانب ضرورة وملأوا فراغا حتى ولو كان جزاؤهم طيباً .

ففى الولايات الأوربية والمناطق الساحلية التركية بآسيا الصغرى كانت الصناعة والنقل ، إلى جانب التجارة ، فى أيدى اليونانيين إلى حد كبير ، إذ أن درايتهم وخبرتهم بشئون الحياة الاقتصادية فى المشرق منذ قرون جعلت منهم طائفة من المنظمين ذات مقدرة وكفاية . وكذلك لعبت العناصر اليهودية دوراً ظاهراً فى المرحلة الأولية من عملية تصنيع تركيا ، فالمشروعات التى كانت تديرها جماعة اللاتينى فى سالونيك مثلا والتى أنشأت معملا تجاريا فى العقد السادس وتحولت فى العقود التالية من تصدير المنتجات الزراعية إلى انتاج المنسوجات القطنية والسلع الأخرى انتاجا آليا ، امتدت شهرتها إلى ما وراء هذه المنطقة الاقتصادية . وفى تركيا الأسيوية كانت المؤسسات الصناعية الصغيرة بالمدن يملك معظمها اليونانيون أو الأرمن . وفى إزمير وغيرها من المدن الساحلية وفى مصر نجد أن الشركات الانجليزية والبلجيكية والألمانية والفرنسية هى التى كانت نشيطة فى اهتمامها بالصناعة .

أما الحصول على رأس المال اللازم بطريق جمع مقادير صغيرة لانشاء شركة مساهمة فأمر لم يكن ليلقى قبولا لدى عقلية الرجل الشرقى الذى كان يفضل دائما الشكل الفردى من الاستثمار ، ذلك أن ما كان يساوره من الشك بشأن الشركات المساهمة التى لا تجعل للذى يستثمر ماله فيها سوى السهم الذى يخصه مع انعدام كل علاقة شخصية ـ هذا الشك أبعد من ميدان الحياة الاقتصادية ذلك النوع من المشروعات .

وليست بنا حاجة إلى التأكيد بما كان للعوامل الدينية من أثر فى تثبيط همم مروجى المشروعات المسلمين بخلاف المنظمين الأجانب الذين لم تقف فى وجوههم أمثال هذه العوائق . ولم يكن الأمر ليقف عند حد تحريم الفائدة فى الإسلام ، بل أن الاعتمادات الصناعية الأجنبية كان لابد من منحها عن طريق مصارف معترف بها وإلى عملاء لاينتظر أن يثير أمرهم الاعتراض من حيث تجاوز النواهى الدينية .

وقد حرم السلطان عبد الحميد الثانى استخدام الكهرباء لكى يتحاشى التعارض مع التقاليد الدينية . إلا أن هذا التحريم الذى ألغى فيما بعد لم يكن يسرى على المؤسسات الأجنبية التى كان فى استطاعتها أن تستفيد داخل النطاق الخاص بها من كافة المزايا الناجمة من استخدام القوة الكهربائية . وكذلك نجد بالمثل أن المسلمين المؤمنين حرم

عليهم زمنا طويلا الاستفادة من أى نظام للتأمين إذ اعتبر ذلك تدخلا فى الإرادة الإلهية .

ولقد اتفقت عقلية العامل الشرقى مع العمل الذى كانت تقدمه له المصانع الأجنبية . وكان معظم هؤلاء العمال عبارة عن عنصر غير سياسى ليس لديه اهتمام بالمشكلات السياسية الهامة التى أثارها توسع رأس المال الأوربى فى الشرق . فالمذهبيات الثورية التى أخذت تنتشر حوالى تلك الفترة والتى لقيت قبولا لدى العمال فى الغرب فكانت نقطة الابتداء فى حركات اجتماعية بعيدة المدى من حيث نتائجها لم تجد لها طريقاً فى الشرق بل لم تصبح عاملا ذا مغزى جدير بالتقدير والذكر . فالفكرة الجوهرية التى يقوم عليها انسجام المصالح الاجتماعية كما صاغها وقبلها العالم الاسلامى ظهرت على هيئة ذلك النفور الذى بدا من جانب العمال المسلمين من أن يلعبوا دوراً نشيطا وأن يكوّنوا جبهة متحدة ضدطبقة المنظمين وأرباب الأعمال.

أما النقابات الشرقية القديمة التى كان من المحتمل أن تصبح نواة لحركة اجتماعية خلال القرن التاسع عشر ، فقد زاد انحلالها ، ثم جاء إلغاء مالها من امتيازات وهو الأمر الذى حدث فى تركيا سنة ١٨٦٠ وفى مصر سنة ١٨٩٠ - فوضع حدا فى النهاية لحياتها التعسة .

الفصل الثالث والعشرون

تطور الانتاج الصناعى

خلال الفترة «١٨٥٠ – ١٩١٤»

بالرغم مما شهد النصف الثانى من القرن التاسع عشر من زيادة مطردة فى عدد سكان معظم بلاد الشرق الأوسط ، مصحوبة فى الوقت ذاته بارتفاع المقدرة الشرائية لبعض الطبقات ، إلا أن هذه الفترة حتى بداية الحرب العالمية الأولى لم تر تغييراً ثورياً فى تركيب إنتاج السلع الصناعية . فالمقادير الكبيرة من رأس المال التى تدفقت على هذه البلاد وجهت إلى درجة بالغة صوب إنتاج السلع حيث ولدت أشكالا جديدة من الانتاج دون أن تحدث تحولا أساسياً فى غلبة الاقتصاد الزراعى فى ذلك الوقت . وحتى عند نشوب الحرب العالمية الأولى كانت الزراعة حرفة غالبية السكان . أما الانتاج المحلى للسلع غير الزراعية فكان يجرى فى ورش الصناع ؛ ولم تقم للآلة قائمة إلا حيث كانت الأحوال الطبيعية حافزا كما هو الحال فى التعدين ، أو حيث كان الطلب الشعبي المتجانس يجعل الانتاج الآلى مجزيا كما كان الشأن فى حالة المواد الغذائية الأولية أو المنسوجات البسيطة وخدمات المنفعة العامة. وفى جميع فروع الانتاج الأخرى بقيت أساليب العمل بها وأحوال الانتاج المحلية فى أسواق المدنية دون أن يطرأ عليها تغيير . ولم تتخذ الحكومات سياسة صناعية نشيطة مما كان كفيلا بتنمية الانتاج الصناعى الوطنى . بل فى الواقع غالباً ما كانت تصرفات الحكومة ذاتها عائقاً فى وجـــه التقدم الصناعى (ومن أمثلة ذلك تحريم استخدام الكهربائ) . وفضلا عن هذا خلال هذه الفترة الطويلة كانت تعامل المواد الخام والسلع المصنوعة على أساس واحد من ناحية ضريبة الاستيراد ، وكذلك لم تخفض الرسوم الجمركية المفروضة على الآلات المستوردة ، وهذا كله أبقى الصناعة المحلية فى ذلك المركز غير الملائم الذى وقعت فيه منذسنة ١٨٣٨ بعد توقيع الاتفاق بين الباب العالى وبونستي .

ولقد وضع المستشار التجاري بالقنصلية الألمانية فى بوخارست تقريراً (١٩١٢) يلقى ضوءاً طيباً على أحوال الإنتاج الصناعي فى تركية أوربا قبل الحرب العالمية الأولى وجاء فيه :

« فى مثل هذه الظروف نجد أن تقدم نظام المصانع التركى لم يتعد مراحله الأولية ، وهذه تساعد كذلك على تفسير هذه الظاهرة الفريدة وهى عدم اتخاذ أية تدابير واقية لاعداد المواد الغذائية المتوافرة فى البلاد والتى يمكن انتاجها للاصدار إذا انتظمت الأمور . ومثال ذلك أن بلغاريا وصربيا ورومانيا تقدم ما بقى بحاجة تركية أوربا من الدقيق ، مما يوضح لنا الحال إذ نوازن التطور الاقتصادى فى تركية من جهة ودول البلقان المسيحية من جهة أخرى . أما القليل الذى تحقق فيرجع إلى القرن الجديد ، أو بالأحرى العقود الأخيرة ، ان لم يكن إلى حد كبير السنوات القريبة العهد جدا . كم كانت كثيرة تلك المشروعات التى تظهر كل عام داعية إلى اقامة مختلف أنواع المؤسسات الصناعية من كبيرة وصغيرة ، إلا أنه كالعادة لم ينفذ منها سوى القليل. ومما له أهمية بالموازنة عدد المصانع التى تغلق أبوابها ومن بينها حالات نجد فيها أنه بالرغم من اتمام المصنع لم يبدأ العمل فيه مطلقاً » .

هذه البداية التى غالبا ما كانت تبشر بالخير كاد أمر القيام بها يقتصر على الاجانب (أى غير الأتراك والعرب) ، وكان معظم رأس المال المستمر أجنبيا ، كما كانوا يأتون بالمهندسين ومقدمى العمال من الخارج . أما العنصر التركى فى صفوف المنظمين الصناعيين فقد كان معدوما تقريبا ، وإذا وجد فانما يرجع ذلك بوجه عام إلى أن تعاونه مما يسهل التغلب على الصعاب التى تقيمها السلطات فى وجه تلك المشروعات وفى هذا يقول المصدر السالف الذكر .

« لقد كانت السنوات الأخيرة من عهد الدستور ملائمة تماما لاشتراكه (أى العنصر التركى) ولكن لم يزد الأتراك أبدا عن كونهم صورا رمزية أو شركاء اسميين ، اللهم إلا إذا استثنينا تجارة الدخان التى لا يمكن عدها صناعة بالمعنى الدقيق » .

وبالرغم من قلة عدد المؤسسات الأجنبية بالقياس إلى غيرها إلا أنها كانت عاملا له وزنه الكبير من ناحية رأس المال المستثمر فيها .

ومن الناحية الجغرافية نلاحظ أن اختيار مواقع المصانع تم بحيث كانت موانى الآستانة وازمير وبيروت (سابقاً سالونيك أيضاً) والجهات المجاورة لها عبارة عن المراكز الرئيسية للمشروعات القائمة . وفى ولايات تركيا الأسيوية نجد أنه باستثناء المطاحن ومصانع تبييض الأرز والمدابغ لم تكن هناك سوى

مؤسسات صغيرة تستخدم القوة البخارية ، وفى الوقت ذاته نجد أن الأشكال التقليدية القديمة من الصناعة الحرفية والصناعة المنزلية ظلت قائمة تناضل من أجل كيانها ازاء المنافسة من جانب الانتاج الآلى ، من محلى وأجنبى . وطبقا للاحصائيات الصناعية الخاصة بتركيا عن سنة ١٩١٣ كان هناك فى ذلك الوقت ٢٦٩ مشروعا تحققت فيها الحدود الدنيا من المعايير الآتية :

(١) الحد الأدنى من القيمة ١٠٠٠ جنيه تركى .

(٢) دفع أجور ٧٥٠ يوما على الأقل خلال سنة واحدة .

(٣) استخدام قوة بخارية لا تقل عن ٥ أحصنة بخارية .

وفضلا عن هذا تبين هذه الإحصائيات التفاوت غير العادى فى القيمة الانتاجية بالنسبة إلى العامل الواحد ، فتلق أعلى الأرقام فى صناعة المواد الكيمائية والورق وأدناها فى صناعة المنسوجات ، ويعلل ذلك بازدياد نسبة عدد الأناث بين العمال وطبيعة العمل المؤقتة فى الصناعة الأخيرة . وثمت ظاهرة أخرى جديرة بالملاحظة ذلك أن صناعة المواد الغذائية كانت تسد مطالب السوق المحلية إلى درجة طيبة ، بينما نجد عكس ذلك فى حالة المنسوجات القطنية والحريرية والزيوت .

فرع الصناعة	عدد المنشآت	المستخدمون	ملك للدولة	شركات مساهمة	مشروعات خاصة
١ — الزراعة	٧٦	٤ر٢٨١	١	٨	٦٧
٢ — صناعة الفخار	٢٠	٩٨٠	١	٥	١٤
٣ — الجلود	١٢	١ر٦٨٨	١	١	١٠
٤ — الخشب	١٩	٧٠٥	—	—	١٩
٥ — المنسوجات	٧٥	٧ر٧٧٥	١٨	١٠	٤٧
٦ — الورق والطباعة	٥٥	١ر٨٩٧	١	—	٥٤
٧ — المواد الكيمائية	١٢	٤١٧	—	٤	٨
	٢٦٩	١٧ر٧٤٣	٢٢	٢٨	٢١٩

أما فى مصر فنظرا لتركز النفوذ الأجنبى فى المدن الكبيرة القليلة العدد وبسبب سهولة اتصال الأهلين بالعالم الخارجى ، فان الظروف كانت أقل ملاءمة للحرف اليدويه منها فى تركيا . ولو غضضنا النظر عن أن الأجانب ذوى المقدرة الشرائية

الكبيرة كانوا يفضلون السلع الأجنبية الغالية فان الوطنيين من أهل المدن كانوا كذلك يؤثرون السلع الرخيصة والجذابة من انتاج المصانع الآلية وهذا مما ساعد على تقويض دعائم الصناعة المحلية . وعلاوة على ذلك فالقانون الجديد الذى كان يحتم بيع المنتجات الزراعية بالوزن بدلا من الكيل كان له أثر سيء على المشتغلين بعمل المكاييل الأمر الذى جعل هذه الصناعة لا معنى لوجودها . وفى العبارات التالية يقدم لنا أرمنجو وصفاً بليغاً للآثار التى ترتبت على هذا الأمر وسواه من المستحدثات والبدع بالنسبة إلى الصناعة المحلية :

«فى نهاية العقد الثامن كان لصانعى الغرابيل حى خاص بهم فى القاهرة ، إلا أن تقدم إنشاء المطاحن حطم هذا الفرع من الصناعة الصغيرة ، كما أن انشاء مورد رئيسى يمد البيوت بالماء مباشرة أدى إلى اختفاء حرفة السقائين وصناعة القرب . وترتب على التحول نحو استعمال أدوات المطابخ والمائدة الأوربية أن تعطل صناع الأوعية النحاسية الشرقية الجميلة وغيرها من الأدوات المنزلية ، كما أن المشتغلين فى الشرق بصناعة الأدوات المصنوعة من خشب الأبنوس وبعمل الدواليب وما إليها قد حرموا من مورد العيش بسبب استخدام الأثاث الحديث . ان كل خطوة جديدة خطتها السلطات نحو تجديد الحياة التجارية وتشجيع مختلف فروع الصناعة ، كان لها رد فعل خطير بالنسبة إلى العمال الذين تأثروا بأمثال هذه التغييرات . أنظر إلى احلال الأوزان محل المقاييس ، والترام والسكك الحديدية مكان الحيوان للنقل ، والطلمبات مكان السواقى ، والمنسوجات القطنية الرخيصة المستوردة بدلا من المنسوجات التى كان يجرى صبغها بالأساليب المحلية القديمة ، وغير ذلك من الحالات المشابهة . وحتى إذا كانت الآثار ليست واضحة بصورة عاجلة نظراً لبطء ادخال العمليات الجديدة ، إلا أن الصورة واضحة المعالم بحيث لا يمكن أن يخطئها النظر» .

أما عن مدى استخدام قوة الحيوان لادارة الآلات فى المؤسسات الصناعية الجديدة فاننا نستطيع أن نتبينه من الجدول التالى الذى اقتبسه ارمنجو :

	تحت البحث		مرفوضة		مخصصة	
	تديرها قوة ..					
	البخار	الحيوان	البخار	الحيوان	البخار	الحيوان
المطاحن	٣٨	٢١٨	٨	٣	١٢ر١	٩٣٩
معاصر الزيوت	٦	١٧	٢	١٦	١٤	٢٩٩
مصانع السكر (بما فى ذلك العسل)	—	٤١	١	٧٢	٣٩	٥٦٨

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى بدأ رأس المال الأجنبي فى فترة مبكرة نسبياً يحقق ما وضعه من خطط بشأن أنواع معينة من الاستثمار الصناعى بالبلاد ، وذلك بعد انشاء المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٤ مما كفل له ما يلزمه من الأمان القانونى ، وبذلك ظهرت إلى عالم الوجود فى مصر مصانع القطن والسكر والسجاير على نطاق واسع ومزودة طبقاً للأساليب الحديثة . وباتساع نطاق زراعة القطن أقيمت مصانع لحلج القطن وكذلك لصناعة الأقمشة السميكة للسوق المحلية . والمؤسسات الصناعية القديمة حلت محلها فى القرن التاسع عشر مصانع حديثة صارت تقترب تدريجاً من الكمال كلما تقدمت عملية الصناعة فى العقود الأخيرة ، كما أن معامل السكر التى تتصل بالتقاليد القديمة فى انتاج السكر أصبحت بالمثل فى القرن العشرين مؤسسات كبيرة . وقد كانت المصانع التابعة لشركة السكر والتكرير المصرية تستخدم فى سنة ١٩١١ أكثر من ١٥,٠٠٠ من العمال الوطنيين ، وكانت المادة الأولية الأساسية فى مصانع السكر المصرية هى قصب السكر الذى يزرع فى مساحات كبيرة بالوجه القبلى (كوم امبو ، أرمنت) وعلى مقربة من القاهرة (الحوامدية) ، وهذه المصانع من أكبر المشروعات الصناعية فى مصر الحديثة .

وهناك طائفة من المشروعات قائمة بذاتها وهى مصانع السجاير المصرية الكبيرة والتى تملكها العناصر اليونانية والأرمنية وغيرها من العناصر غير المصرية كما يستدل من أسماء مؤسسيها أمثال جناكليس وكيريازى ولاغاتوس وماتوسيان وسيمون آرزت .

وعلى العموم فان تقدم التطور الصناعى الصحيح واتجاهه فى مصر كانت تعينهما هذه الأنواع الرئيسية من سلع الاستهلاك وهى المواد الغذائية والملابس ثم بناء المساكن وذلك فى فترة متأخرة نسبياً . أما فروع الإنتاج التى كانت تتطلب استيراد الخامات من الخارج فكانت بالقياس إلى ذلك غير ذات أهمية ، ولم يوجد سوى عدد قليل من المصانع يحتاج إلى خدمات عدد كبير من الخبراء المدربين والمخصص لإنتاج الآلات ومطالب النقل . وعلى كل فان هؤلاء المنتجين الكبار الجدد لم يقضوا تماماً على الحرف اليدوية إذ لا يزال عدد منها ـ كما كان شأنها من قبل ـ يسيطر على الميدان فى فروع معينة ، كما نجح البعض الآخر بفضل مطالبه المتواضعة بشأن رأس المال والمهارة والدخل فى الوقوف على قدميه وسيظل كذلك إلى حين .

وهكذا تتراءى لنا صورة رائعة تمتزج فيها التقاليد العتيقة فى الانتاج وطرق التسويق مع الانتاج الآلى الكبير وفيها نلتى طبقة عاملة قد انفصلت عن مواطنها بالريف وأخذت تتعود على أسلوب جديد من الحياة . ونلاحظ بالمثل أن مشكلة العمل قد بدأت تكتسب أهمية أعظم من ذى قبل . ان العامل بالمعنى الحديث ، الذى تولد عن التطور الصناعى بالمدن فى الغرب والذى كان عاملا من عوامل حدوثه ، لا يزال فى هذه الفترة عنصراً غير معروف تماما إذ كان الإنتاج منظماً على أساس الأسرة ويدور حول استخدام النساء والأحداث والأطفال ويجرى على قاعدة التعاقد بمختلف أشكالها . فكان معظم العمال من القرى ويأتون ، الأب والابن سويا فى غالب الأحيان ، إلى المدينة فى فصل معين ويعيشون طبقاً لما يسود بينهم من قوانين وروابط مردها وحدة الديانة والأسرة ومورد العمل . وإذ زاد عدد المصانع وضحت مشكلة العامل فى أول الأمر على هيئة نقص فى الأيدى العاملة لأن شبان الريف لم يكونوا راغبين فى مزاولة العمل الصناعى أو لم يتوافر عندهم الاستعداد لذلك . وفى جهات معينة (مثل مصر ، والمناطق المروية بالعراق ، والأناضول) ترتب على اتساع نطاق الزراعة الكثيفة امتصاص الموارد الاضافية من الأيدى العاملة بسرعة . وكذلك نجد فى حالة بعض ولايات الامبراطورية التركية أن المنازعات الخاصة بمسائل الجنسية وتطبيق نظام الخدمة العسكرية الاجبارية على المسيحيين أدت إلى هجرة الكثيرين من الشبان ممن هم فى سن العمل ، وبصفة خاصة كانت الأقليات فى البلقان ولبنان تفقد ألوفا من الشباب كل عام بسبب هذه الهجرة ، تؤكد جميع التقارير التى لدينا عن هذه الفترة ما كانت تنطوى عليه الهجرة من خطر على التقدم الاقتصادى فى البلاد ، وتأثرت الزراعة على وجه الخصوص تأثيراً خطيراً بسبب ازدياد النقص فى الأيدى العاملة ، الأمر الذى لم يكن فى الإمكان تعويضه بسبب عدم عودة المهاجرين .

ويبدو من التقرير الخاص بسنة ١٩٤٤ والذى سبق أن اقتبسنا منه أن أحوال العمل فى الصناعة كانت أوفق منها فى الزراعة ، إذ استطاعت صناعة ذلك العهد المتواضعة جدا أن تحصل على حاجتها من العمال غير الحاذقين ، إلا أن أى اضطراب ولو كان طفيفاً كالتحول فى الطلب على العمل ، كان كافياً لأن يبرز الصعاب

القائمة. فالرواج المفاجىء فى صناعة الطباق مثلا التى كانت تتطلب عدداً كبيراً من العمال تستطيع أن تتقدم أجوراً طيبة، إلى جانب اتساع نطاق هجرة الذكور من المسيحيين، مما سبب نقصا حقيقيا فى الأيدى العاملة وهو نقص بدا واضحا فى كل مؤسسة صناعية ذات حاجة إلى القوة العاملة الكثيرة.

«والسبب الرئيسى الذى ترجع اليه هذه الأزمة فى أحوال العمل الصناعى نلقاه فى عظم تقدم زراعة الدخان وصناعته خلال السنوات العشر الأخيرة، مما عرض سوق العمل لمنافسة حادة للغاية. فنى سنة ١٩٠٢ كان انتاج ريجى الطباق بتركية أوربا ١٣ مليونا من الكيلوجرامات، فاذا به يزيد عن ٣١ مليوناً فى سنة ١٩١٠. وهكذا زاد الانتاج الى أكثر من ضعف ما كان عليه. بينما فى الوقت ذاته نجد أن الطلب على العمل قد زاد بنسبة أكبر نتيجة لقصر ساعات العمل المتخصص الخ».

وأثناء الفترة التى نحن بصددها نجد أن الأفكار الجديدة بشأن التنظيم العمالى لم تظهر فى صفوف العمال إلا بصورة منقطعة، ولعلها ظهرت بادىء الأمر فى المدن الكبرى بمصر وفى سالونيك، ومن ذلك اضراب عمال السجاير بالأسكندرية سنة ١٩٠٣ بالرغم من عدم وجود تنظيم عمالى حقيق، بينما شهدت العقود الأولى من هذا القرن بداية تنظيم فى صفوف عمال صناعة الطباق فى سالونيك. وبالرغم من أن أحوال العمل فى سالونيك كانت أكثر ملائمة منها فى أى مدينة أخرى بالشرق إلا أنها لم تكن داعية إلى الرضاء، فأجور الذكور الأحداث فى اليوم ٨ — ١٠ قروش تركية، والعاملات ٧—٨ قروش. وفى عواصم الأقاليم بتركيا وفى سوريا ومصر كانت الأجور أقل من ذلك بكثير ولم تزد فى بعض الحالات عن أجور العمال الزراعيين وان كان العقد السابق لنشوب الحرب العالمية الأولى شهد ميلا نحو رفع الأجور فى جميع البلاد الشرقية. ونقول بوجه عام إن التنظيم العمالى لم يطرأ عليه تغيير جدير بالذكر، فنقابات الصناع ظلت محتفظة بتكوينها الخارجى إلى أواخر القرن التاسع عشر بل وإلى ما بعد ذلك. إلا أنه بسبب إنشاء المحاكم الوطنية فى سنة ١٨٨٣ مما سلب مشايخ النقابات ما كان لهم من حق القضاء، ونتيجة لتقرير مبدأ حرية الفرد فى ممارسة أية حرفة، زالت كافة القيود فى هذا المجال وبالتالى اختفى آخر سبب يدعو إلى الابقاء على النقابات. حقيقة لم تلغ النقابات رسميا ابتداء من تاريخ معين، إلا أننا نقول إنه من الناحية العملية ماتت هذه التنظيمات الرائعة.

نتائج الفترة (١٨٥٠–١٩١٤)

ان الصورة التى قدمناها للانتاج الصناعى حتى نشوب الحرب العالمية الأولى تظهر لنا المعالم التالية التى تنطبق إلى حد كبير على جميع بلاد الشرق الأوسط تقريباً .

فالزراعة فى هذه البلدان أساس الحياة الاقتصادية ، ولا يزال السكان ، كما كان شأنهم دائماً ، يعيشون على ممارسة العمل الزراعى . والزيادة التى حدثت ابتداء من القرن التاسع عشر فى عدد من المناطق الحضرية وبعض الجهات الساحلية مردها إلى ازدياد النشاط التجارى الذى لازم تقدم وسائل المواصلات والزيادة فى تبادل السلع ولم يكن للحرف اليدوية فى ذلك دور يستحق الذكر ، بل الواقع ان أهميتها النسبية تضاءلت بوضوح بالقياس إلى أهمية الانتاج الآلى الجديد ، وأخذت الهوة التى تفصل بين هذين النوعين من الانتاج تزداد اتساعا سنة بعد أخرى . فمن جهة نجد الحرف اليدوية الوطنية ومراكزها الأسواق تحاول الاحتفاظ بكيانها فى وجه الهجوم المزدوج عليها من جانب السلع الأجنبية والانتاج الصناعى الوطنى الجديد وتواصل اتباع الأساليب التقليدية كما كان حالها فى الماضى . وفى الوقت ذاته نلقى نظام المصانع الجديد الذى أدخله الأجانب إلى البلاد يسعى إلى ايجاد المنافذ التى تتيح له التوسع والانتشار واستطاع فى نهاية الفترة أن يكتسب لنفسه مركزا غالبا فى كثير من فروع الصناعة .

أما أساليب العمل والعمليات الفنية المتبعة فى الانتاج الحرفى فانها فى معظم الحالات لاتخرج عن الأشكال البدائية التى ظلت قائمة أجيالا ، وقامت العلاقة بين صاحب العمل والعامل على الأساس الأبوى ، كما كان جزء كبير من العمل عملا أجيرا . وكان هناك المقاولون الذين يتعهدون بانجاز أعمال معينة لحساب المنظم وفى محل عمله فى غالب الأحيان ، وبعد ذلك يغيرون المكان ليقوموا بالعمل ذاته فى موضع آخر . أما الأجر فيدفع جزء منه عينا والآخر نقدا ، ويكون فى العادة طبقاً لمقدار المواد التى استعملت .

والى جانب هذا وفى ميدان مستقل نما انتاج المصانع الآلية وان كانت بعض

المحاولات الأولى انتهت بالاخفاق ، وعلى العموم لم يسر التصنيع فى اتجاه منتظم ومتساوٍ بخلاف ما حدث فى أوربا حيث قام الانتاج الآلى على أساس عريض واستطاعت قوته التى لا تقهر أن تضع دعائم مجتمع جديد . ولم تقف العقبات فى وجه التطور الصناعى بالشرق الأوسط عند حد عدم وجود سياسة انتاج تستهدف مساعدة التصنيع ، ونفور المصالح الزراعية الكبيرة من ظهور طبقة قوية النفوذ بالمدن ، بل ان هذا التطور كان يتعرض أحيانا لعوائق خطيرة ومثال ذلك تحريم الحكومة التركية استعمال الكهرباء ، وشيوع سوء الظن من ناحية المستحدثات الفنية .

أما الاتجاه الذى اتخذه التطور الصناعى فى الشرق فكان خاضعا لعاملين ، أولهما أن رأس المال الأجنبى كان يسعى إلى الاستثمار فى ميدان يقل فيه عنصر المخاطرة الى أبعد حد ممكن كما هو الحال فى المنافع العامة (الغاز والكهرباء والتليفون والسكك الحديدية ووسائل المواصلات الأخرى)؛ وهذه الأخيرة يتسع فيها مجال الحصول على فائدة منتظمة عن رأس المال ، فضلا عن طابعها الاحتكارى . وكذلك من الميادين التى اختصت بها المصالح الأجنبية مشروعات التعدين التى منحت بشأنها امتيازات ، وكان لهذه المشروعات التعدينية وضع خاص يعلو على مستويات البلد العادية من حيث أن انتاجها كان معدا للسوق العالمية وليس للسوق المحلية . وكلما عظم نطاق هذه المؤسسات كان تكوين هذه الصناعات «غير عضوى» بالموازنة مع الاقتصاد بوجه عام .

ولا يسع المرء أن يكون منصفا فى حكمه على هذه الفترة إلا إذا عرض لمظهر اجتماعى وسياسى خاص بالمجتمع الشرقى ، ونقصد به طابعه المتنافر.

فطبقا للفكرة الكامنة وراء الدولة القومية الحديثة تهدف الدولة الغربية إلى تحقيق الحد الأقصى من التجانس داخل صفوف الجماعة ذاتها . إن الفوارق بين الطبقات المالكة وغير المالكة عظيمة الأهمية حقيقة ولكنها من ناحية المبدأ وفى نطاق الجماعة القومية فوارق يمكن التغلب عليها بالرغم من اختلاف مصالح كل طبقة على حدة . ويبدو صدق هذا الأمر دائما فى اللحظات الحاسمة كما حدث مثلا خلال الحرب العالمية إذ تميزت الدول القومية بارادة شعبية اجماعية . فلى أى حد يختلف

الحال عن ذلك فى البلاد الشرقية ! هنا نجد أيضا إلى جانب الانقسام أو التميز «الأفقى» طبقا للدخل أو الملكية ، أن المجتمع ينقسم تقسيما رأسيا إلى مجموعة من الجماعات القومية والطوائف الدينية ومصالح أجنبية تفصل كلا منها عن الأخرى معايير سياسية وجنسية ولغوية ودينية وغيرها . فبخلاف التجانس الذى حققته الدولة الغربية أو سعت إلى تحقيقه نجد أهل الشرق الأوسط ، بالرغم من الحدود السياسية التى تضمهم، ينقسمون إلى عدة مجموعات جنسية وقومية ومعظمها أقليات . هـذا الانقسام فى الميدان القومى والسياسى يماثل انقساما مشابها فى المجال الاقتصادى ، فبينما الدولة القومية الحديثة تتميز بقدر كبير من التجانس فى التكوين السياسى والاقتصادى نجد المجتمع الشرقى عبارة عن مجموعة من النظم والتنظيمات الاقتصادية فى داخل كيان الدولة .

وقد استطاعت حكومات الشرق الأوسط زمنـا أن تحول دون تفكك المجتمع وذلك بتحريم امتلاك الأجانب للأراضى وما يتبع ذلك من حقوق يدعونها ، وبذلك أمكن للمجتمع الزراعى ، وهو أساس البلاد الشرقية ، أن يحتفظ أمدا طويلا بتجانسه . ثم جاء إلغاء هذا التحريم بتأثير الآراء الحرة التى سادت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر فأوجد ثغرة سرعان ما أخذ ينفذ منها رأس المال الأجنبى . إلا أن هذه العملية كالعادة لم تتعد نطاق الاستثمار ولم يمارس الأجانب الزراعة بأنفسهم أى لم يصبحوا من الفلاحين .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نجد مصالح متعددة تتسرب على نطاق واسع جدا إلى ميادين انتاج السلع الصناعية وتبادل السلع والمواصلات ، وعاشت هذه العناصر الاقتصادية جنبا إلى جنب وفى بعض الحـــالات طغى البعض منها على البعض الآخر :

المجموعة التركية الوطنية

المجموعة العربية الوطنية

المجموعة الشرقية غير الاسلامية (وتشمل الأرمن واليونانيين واليهود)

المجموعة الأجنبية الغربية .

وهكذا نلقى أمامنا مجموعة من المصالح تتفاوت من حيث أسلوبها فى الحياة وحاجياتها الشخصية وأرباحها وما تنتظر الحصول عليه من خدمات تقدمها الدولة أو الهيئات العامة ، وفى هذه الحرب من المنافسة بين العناصر المختلفة من أجل تأييد الدولة لها ، أخرجت الجماعات القوية العناصر الأضعف شأنا من الميدان ، وبذلك أصبحت معايير هذه الجماعات هى التى تعين سياسة الدولة الاقتصادية واتجاه انتاج السلع وتقدم المواصلات وتنظيم التجارة . وترتب على ذلك أن الدولة لم تكن قادرة على أداء وظائفها بصفتها السلطة العليا ووضع المبادىء التى تسير وفقا لها الجماعة بوجه عام ، وبذلك أيضا لم يكن فى الامكان تحقيق التفاهم بين الجماعات القومية ، كما أن تفوق المصالح الأجنبية كان لابد وأن يحول دون الوصول إلى حل وسط على أساس الدساتير الفدرالية كما حدث فى البلدان الأوربية . هذه المصالح الأجنبية كانت راغبة عن التنازل عن أى من امتيازاتها ، بل وفى الحقيقة حاولت زيادة دعم مركزها عن طريق التحالف مع المصالح الخاصة المحلية ومقاومة اقامة نظم ديموقراطية حقيقية . وهكذا زادت هذه المصالح الاقتصادية قوة بينما سلطان الدولة الشرقية ، التى أصابها الشلل فعجزت عن الاضطلاع بوظيفتها الرئيسية ، أخذ يضعف باطراد .

لم يبق سوى ثورة أو نتيجة حرب تستطيع انقاذ الدولة بالشرق الأوسط من وصاية الأجنبي ، وينطبق الأمر ذاته على أى تنظيم داخلى للدولة ووظائفها . ان الانتقال من الدولة الاقطاعية الشرقية التى عرفتها العصور الوسطى والتى تتميز بغلبة طبقة ملاك الأراضى وضآلة الصلات الاقتصادية بالعالم الخارجى ، إلى دولة متحضرة حديثة قد بلغت فيها قوى الانتاج مبلغا عاليا من التقدم والنمو وتنوعت فيها المصالح من ناحية التجارة والمواصلات - هذه الانتقال يفترض مقدما حدوث تغيير كامل فى الأشكال والعلاقات التى تتصف بها حياة هذه البلدان ، ولم يكن جهاز الدولة القائم إذ ذاك ليلائم حدوث هذا التغييرات أو لم يكن مستعدا له . ولم تكن هناك طبقة من أهل المدن تستطيع أن تلعب الدور الذى قام به الرواد الأوربيون فى ميدان الصناعة ، ولم يكن فى الامكان أن تخرج من باطن الأرض بطريق « سحرية » رأس المال اللازم للحصول على الوسائل والخبراء مما لابد

منه لبعث واستغلال الخبرات المكتسبة . ولكن إذا كان لابد من الابتداء ومعالجة مشروعات الاصلاح الضخمة بنجاح فان كل شيء كان يشير إلى الدولة الحديثة على أنها السلطة العليا القوية ، وهي وحدها - بصفتها الحكم بين مصالح الجماعة عامة - التي تستطيع حل مشكلات اعادة تنظيم الحياة الاجتماعية والحد من طغيان المستغلين في ظل النظام القائم واستهلال الاصلاحات القانونية والسياسية وتشجيع المشروعات الاقتصادية والصناعية الجديدة أو المساهمة في انشائها . ومهما كانت الواجبات المتصلة بمثل هذه العملية الواسعة النطاق من التغيير فانها تستدعي قيام نظام جديد لايهاب التدخل الحاسم ، وتقتضي وجود فكرة جديدة في ظلها تضطلع الدولة عن وعي وادراك بالمسئولية الكاملة عن توجيه هذا التجديد .

لقد كان النظام العثماني عاجزاً عن ممارسة هذه الوظائف حتى في الحالات التي كان فيها ممثلوه يدركون بوضوح طبيعة المهام القائمة أمامهم . وبسبب المؤثرات الخارجية التي تعمل على تقويضه لم تكن لديه القوة التي تمكنه من مقاومة التهديد المتواصل الموجه إلى كيانه السياسي والاقتصادي . وبسبب عجزه الداخلي عن تنفيذ التدابير الاجتماعية والسياسية اللازمة لاحيائه ، لم يكن في مركز يسمح له بتمهيد الطريق لكي يقوم بنفسه بعملية التصنيع .

الباب الثانى

تصنيع الشرق الأوسط فى فترة ما بين الحربين العالميتين

الفصل الرابع والعشرون

(١) الأحوال السياسية

أحدثت الحرب العالمية (١٩١٤ — ١٩١٨) تغييرات أساسية فى الكيان السياسى والاقتصادى والاجتماعى بأسره فى معظم بلاد الشرق الأوسط . وفى بعض هذه البلاد كانت التغييرات سريعة جداً بينما فى البعض الآخر لم يتعد أثر الحرب مجرد بدء هذه التغييرات وعملت قوة معينة على تعطيل عملية التحول .

وإذا كانت هذه التغييرات بعيدة المدى ومتنوعة فإن أعظمها أهمية ما ترتب عليه إعادة تنظيم الدولة بالشرق الأوسط ، لأن القوى ذات الأثر الفعال هنا وهى أعظم قوة وأكثر دواما من مثيلاتها فى الميادين الاخرى ، نجحت فى تهيئة السبيل لاصلاح المجتمع الشرقى من أعلاه إلى أدناه .

ففى حالة الامبراطورية العثمانية وهى أقوى وحدة اقليمية بالشرق الأوسط ، لم تتحقق هذه النتيجة إلا بعد أن هوت تلك الامبراطورية إلى أحط الدركات بصفتها دولة مستقلة ، وقد ختمت معاهدة سيفر فى أغسطس سنة ١٩٢٠ مصير الامبراطورية العثمانية ، ولكن حتى فى تلك الفترة كانت الظروف تتهيأ لبعث الدولة التركية ، ذلك أن الوطنيين الأتراك بزعامة كمال أتاتورك أبوا الاعتراف بالمعاهدة على أنها وثيقة صالحة ومشروعة ، ووضعت حرب التحرير حداً لتمزيق أوصال الأناضول وهو قلب تركيا وتقسيمه إلى مناطق نفوذ ، ثم تلت ذلك معاهدة لوزان فى يوليه سنة ١٩٢٣ التى وضعت الأساس اللازم لاعادة بناء الدولة ، وطبقت الدروس الحاسمة التى ألقتها حرب التحرير على الميدان الاقتصادى مما تولدت عنه نتائج بالغة الأهمية والقدر بالنسبة لتطور تركيا الاقتصادى فى المستقبل .

لقد أقامت معاهدة لوازان من جديد ولأول مرة منذ قرون السيادة الكاملة وغير المقيدة للدولة التركية ، وهنا نجد أهميتها بالنسبة إلى التاريخ المعاصر للشرق وهى لاتقل شأنا عن التغييرات الاقليمية التى أوجدتها المعاهدة . ان حقوق السيادة سبق أن قوضتها الامتيازات التى كان الحكام الأتراك يمنحونها من وقت لآخر ، ومن هنا نجد أن أهم مواد المعاهدة هى المادة ٣٨ وفيما يلى نصها :

« ويقبل كل طرف من الأطراف المتعاقدة السامية ، فيما يختص به ، الالغاء التام للامتيازات فى تركيا من جميع الوجوه » .

وليس فى الوسع المبالغة فى بيان المغزى الذى تنطوى عليه هذه المادة ، ذلك أن الامتيازات كانت تنطوى على انتقاص حيوى من سيادة الدولة فى سياستها الاقتصادية وقضائها وكذلك فى الميدان السياسى بطريقة غير مباشرة .

وبالغاء الامتيازات الأجنبية لم يعد هناك مجال للامتيازات التالية وهى مراكز رئيسية للتقدم الصناعى وظلت تتمتع بها المشروعات الأجنبية :

(١) الامتيازات القضائية التى كان الأجانب بمقتضاها يعفون من أداء أى أنواع الضرائب مع استثناء ضرائب الأراضى .

(٢) الامتيازات القضائية التى وضعت الأجنبى بعيداً عن قضاء المحاكم الوطنية وكفلت له الحماية من جانب محكمته القنصلية أو المحاكم المختلطة .

(٣) الامتيازات التى أسبغت على الأجانب فيما يتعلق بانشاء المشروعات الصناعية والتجارية الحق فى عدم التقيد بالقوانين التركية إلا إذا وافقت عليها الدول الأجنبية قبل ذلك .

(٤) حق الدول الأجنبية فى التدخل إذا كان انشاء المشروعات التركية ينطوى على منافسة للمشروعات التى يملكها ويديرها رعايا هذه الدول .

فبالغاء هذه الامتيازات نالت الدولة الجديدة حرية التصرف الاقتصادية الكاملة ، وبذلك توافرت المقدمات الرئيسية لعملية الانشاء الصناعى فى تركيا . وعلاوة على ذلك كانت التغييرات الاقليمية حافزاً أيضاً على تنسيق سياسة تركيا الاقتصادية فى المستقبل ، وكان مركز سياسة الانتاج الجديدة شعباً متجانسا له عادات ومستويات متجانسة من حيث الاستهلاك مما جعل المهمة أسهل مما كانت عليه قبلا إذ كان

شعب الامبراطورية القديمة يتكون من عناصر تختلف اختلافا كبيراً من حيث حاجياتها وعاداتها ودعاويها السياسية.

(٢) العوامل الاقتصادية والاجتماعية

ترتب على الحرب العالمية الأولى أن اتصلت لأول مرة قوات أوربية كبيرة بالسكان الوطنيين ، وهذا الاتصال خلف أثراً واضحا على الأخيرين من حيث ما لديهم من عادات الاستهلاك ، فضلا عن أنه أظهر لهم امكانيات جديدة بشأن إشباع حاجياتهم . ومما دعم هذا الميل الجديد ما حدث من تقويض دعائم أفكار وروابط معينة فرضها الدين أو التقاليد على الحياة اليومية للجماهير الشرقية . فالغاء الحظر على استعمال الكهرباء ، وتيسير موضوع الفائدة ، وتجديد نظام الملبس للرجال والنساء ، وتحطيم العزلة التى عاش فيها البيت الاسلامى ، واشتراك النساء المسلمات فى الشئون الخاصة بالحياة اليومية من سياسية واقتصادية — كل هذا كان معناه بالنسبة إلى انتاج السلع الصناعية توسيع النطاق أمامه .

وينبغى أن نذكر ضمن العوامل الجوهرية فى حركة التقدم الصناعى فتح أبواب البلاد الشرقية نتيجة امتداد شبكة المواصلات بالبر والبحر والجو ، ففى أقاليم الشرق الأوسط المنعزلة كانت تسهيلات النقل الرخيص وبخاصة بالنسبة إلى المواد الخام وسلع الاستهلاك الشعبى ، أمرا لاغنى عنه إذا أريد أن تثبت أقدام المنتجات الآلية وأن تستغل الموارد الطبيعية . ولقد بدأت عملية تنمية المواصلات فى البلاد الشرقية بعد الحرب لصالح التصنيع ، وان كان للاعتبارات الاستراتيجية شأنها .

وثمت عامل بعيد المدى من حيث أهميته الاجتماعية والسياسية بالنسبة إلى تركيا ونقصد به القضاء على الطغمة القوية التى كانت تحكم البلاد من قبل وذلك نتيجة لظهور طبقة جديدة استحوذت على السلطان فى الدولة الجديدة ، ومعنى هذا أن جماعة الموظفين الجمهوريين حلت محل النظام السابق القائم على ملاك الأراضى ومحاسيب القصر وكبار رجال الدين . حقيقة انضم بعض أفراد الطبقات الحاكمة من قبل إلى البيروقراطية الجديدة ، ولكن بعد أن أظهروا أنهم راغبون فى التعاون باخلاص من أجل الاضطلاع بالواجبات والأعباء الجديدة التى فرضتها الدولة .

وكانت أهم الوظائف الادارية يشغل معظمها البارزون من رجال الثورة وحرب التحرير . وعلاوة على ذلك فان الاجانب الذين سبق لهم التفوق فى ميادين التجارة والمصرفية والصناعات والمهن ، أخذت تحل محلهم طبقة وسطى تركية ظلت تزداد تدريجا من حيث النفوذ والثراء ، وبخلاف الحال فى العهود السابقة أصبحت الدولة نفسها يعنيها أن يكون لها فى المدن أشياع وأنصار يضطلعون بعبء الانشاء الصناعى ؛ ذلك الأمر الحيوى بالنسبة إلى السياسة الجديدة التى اختطتها الدولة .

وهكذا نجد أن التغيرات الداخلية فى الميدان السياسى ، كانت حافزاً هاما من حيث إعادة تشكيل التكوين الاجتماعى والاقتصادى فى تركيا الجديدة ؛ فالثورة السياسية جعلت الآن فى الامكان تحقيق سياسة التصنيع التى بذلت بشأنها محاولات لم يحالفها النجاح أبداً .

(٣) اتجاهات السكان بصفتها من العوامل المؤثرة فى تقدم عملية التصنيع

ومن الدوافع الهامة على السير فى طريق التصنيع ازدياد وحركة السكان ، فالاحصائيات الخاصة بالشرق الأوسط خلال فترة ما بين الحربين كشفت عن زيادة مدهشة فى عدد السكان بالمناطق المختلفة . فبينما كانت الزيادة خلال القرن التاسع عشر تتركز فى المناطق الريفية فان اتجاه التطور فى العقود الحديثة ينم عن زيادة واضحة فى عدد سكان المدن كذلك ، وبهذا نلق ازدياد وضوح ظاهرة نمو الحياة الحضرية وهو من الظاهرات الرئيسية التى تلازم التطور الصناعى الحديث .

أما عن مدى تغير اتجاه الزيادة فى عدد السكان ، فاننا نعلم أمره مما سجله أحد مشاهير الاحصائيين الطبيين فى كلامه عن الأحوال الصحية فى تركيا فى بداية هذا القرن ، ذلك أنه تنبأ بفناء الشعب التركى خلال جيلين ان لم تتخذ اجراءات جوهرية حاسمة لمنع انتشار الأمراض التى كان يعالجها . غير أن البيانات التى لدينا عن زيادة السكان فى تركيا قد أظهرت الآن أن تلك الأفكار لم تكن تستند إلى أساس . والزيادة فى سكان الشرق الأوسط اليوم أسرع بكثير منها فى بلدان وسط وغرب أوربا . وإلى جانب هـــذا نجد أن حركة الزيادة فى عـــدد سكان المدن وهى من العوامل ذات الأثر الفعال فى تنشيط عملية التصنيع ؛

لأن سكان المدن يتميزون عن أهـــل الريف بأن طاقتهم على استهلاك المنتجات الصناعية أعظم ، فبازدياد عدد السكان فى المدن نجد أن الطلب على المنتجات الصناعية يربو على الطلب الاضافى الذى تسببه مجرد الزيادة فى عدد السكان .

ومما يساعد على تنمية حركة التحضير urbanisation تلك الحقيقة الأساسية وهى ان الدور الذى يقوم به العمل الانسانى فى انتاج المواد الغذائية والمواد الخام يتناقص باطراد ، فاشباع حاجة العالم إلى الغذاء اليوم يتطلب من الأيدى العاملة نسبة أقل مما كان عليه الحال من قبل . ففى الولايات المتحدة هبط عدد العمال الزراعيين خلال الفترة الممتدة من ١٨٢٠ إلى ١٩٣٠ من ٧٢ ٪ إلى ٢٢٪ من مجموع العمال وذلك بالرغم من الزيادة الهائلة فى مساحة الأرض المزروعة خلال هذه الفترة ، وينطبق الأمر ذاته على كثير من البلاد الأخرى حين نجد أن النقص الذى يطرأ على أهل الزراعة يحدث فى الوقت نفسه الذى تزداد فيه مساحة الأراضى المزروعة ، وقد اندرجت البلاد الشرقية فى هذا الاتجاه العام من التطور الاجتماعى والاقتصادى نتيجة استخدام الأساليب الحديثة فى الانتاج الزراعى .

ففى فلسطين لم تكن هناك قبل سنة ١٩١٤ مدينة يربو عدد سكانها على ١٠٠٫٠٠٠ نسمة ، ولكن فى سنة ١٩٤٢ أصبحت نسبة أهل المدن الكبرى تزيد على ٢٥٪ من مجموع السكان .

وهذه النسبة ارتفعت فى حالة مصر من ٩٫٢٪ سنة ١٩١١ الى ١٣٫٢ ٪ سنة ١٩٣٧ ، وزادت فى العراق من ٧٫٩٪ سنة ١٩١٠ الى ٩٫١ ٪ سنة ١٩٣٣ . ولكن النسبة لم تزد بهذا الشكل فى تركيا بسبب النقص فى عدد سكان مدينتى استنبول وازمير نتيجة التغييرات السياسية . حقيقة كانت الزيادة سريعة فى حالة العاصمة الجديدة أنقره ، ولكن التصنيع فى تركيا لم يسمح باتساع نطاق الحياة الحضرية أى نمو المدن الكبيرة نظرا لأن اقامة المشروعات الصناعية اقتصر أمرها على المدن الصغيرة والمتوسطة . وعلى العموم فان الزيادة فى عدد سكان المدن الكبيرة والمتوسطة بالشرق لاتزال ، إلى جانب تسرب عادات استهلاكية جديدة فى المناطق الريفية ، عاملا هاما فى تقدم حركة التصنيع . ان الزراعة تستطيع أن تستوعب الفائض من السكان ولكن ببطء نسبياً وبخاصة حين تكون المناطق الصالحة للرى

ـ والتى يعظم فيها الطلب على العمل ـ محدودة . والواقع أنه بسبب التقدم الصناعى وحده أمكن استيعاب فائض السكان بالبلاد الأوربية خلال القرن التاسع عشر بأقل قدر من الاحتكاك نسبيا . هذا الجانب من التصنيع ، مضافا إلى مظاهره الأخرى ، من الأسباب الرئيسية التى تفسر ماتبديه البلاد الشرقية من عزم فى تنفيذ مشروعات التصنيع .

الفصل الخامس والعشرون

السياسة الجديدة للدولة إزاء التصنيع

تركيا

أما وقد زالت العقبات القائمة فى وجه سيادة الدولة الاقتصادية أصبحت المشكلة الرئيسية التى تواجه قادة الدولة الجديدة تنحصر فى الكشف عن أنسب الطرق والوسائل التى تمكنهم من دعم سياستهم الجديدة القائمة على أساس التصنيع. ولم يكن بعد هناك شك من ناحية الحاجة إلى التصنيع ، ذلك أن نتيجة الحرب العالمية وحرب التحرير التركية أظهرت أن الاستقلال القومى الكامل يرتكز على تحقيق الاستقلال من حيث السلع التى لا غنى عنها لأمن البلاد من الوجهة العسكرية ، ولتحقيق هذه الغاية صارت تنمية فروع معينة من الصناعة من السياسة المقررة التى يجب إلا تحول دونها أية اعتراضات مردها إلى الاعتبارات الاقتصادية . إلا أنه لم يكن هناك ذلك القدر من الاجماع بشأن الجانب الذى يضطلع بمسئولية الانشاء الصناعى . لقد سبق أن أوضحنا أن الطبقة التى تولت عملية التقدم الصناعى الحديث فى البلاد الأخرى لم يكن لها وجود فى تركيا ، كما أن المشروعات الصناعية التى تستحق هذه التسمية إن وجدت يرجع الأصل فى قيامها إلى العناصر الأجنبية . وفضلا عن هذا فالتكوين الاقتصادى للبلاد الشرقية كانت تغلب عليه الزراعة ، وعلى ذلك فأية محاولة لفرض التصنيع لابد وإن يترتب عليها ظهور مشكلات معقدة بصدد الحصول على الأيدى العاملة ، ووضع حد لأسعار المنتجات الصناعية المحلية الجديدة وسياسة البيع وما إلى ذلك . ومن هنا لم يكن سوى الدولة تستطيع أن تضطلع بهذه المهام ذات الصبغة الحيوية، بل والانقلابية حقاً، وهذا هو الأصل الذى نشأت منه نظرية قيام الدولة بالمشروعات فى الشرق الأوسط ، تلك الفلسفة التى ظلت سنوات تصبغ وتؤثر فى السياسة الاقتصادية والسياسة الصناعية بوجه خاص ، والتى سارت عليها بلاد الشرق الأوسط ذوات السيادة . وهذه الكلمة étatism تحتمل التأويلات المختلفة ، وهذه المرونة فى التفسير أمر طبيعى وهذه الفلسفة تختلف

اختلافا كبيراً من بلد الى آخر نظرا لما هناك من اختلاف فى العلاقات القائمة بين الشعب والحكومة وفى تقاليد الإدارة والتعليم العام . وقد صارت هذه المذهبية من ناحية المبدأ الأساسى الذى تقوم عليه عملية الإنشاء فى الدولة الجديدة ، فالدستور التركى يتضمن هذا المبدأ بصراحة على أنه صفة حيوية تميز الدولة التركية الجديدة ، ولكن حتى هنا حيث تقدمت الأفكار الخاصة بالاقتصاد الذى توجهه الدولة أبعد مما فى جهات أخرى ، نجد التفسير كذلك واسعاً . أن قيام الدولة بهذه الأعباء يبدأ حين يقف النشاط الفردى الخاص ، وتنحصر مهمتها فى تحقيق الاتحاد بين مصالح كل من الفرد والدولة حتى يتسنى إدراك أقصى النتائج الصالحة بالنسبة إلى الشعب بوجه عام . «إن اشتراكية الدولة فى تركيا ليست فكرة جامدة ، وهى ليست معادية للرأسمالية أو ظاهرة عجيبة ، كما أنها لا تتعصب لمذهب خاص . ان نشاط الدولة ينحصر فى اتخاذها سياسة انشائية وفعالة ، كما تقوم على تشجيع المشروعات الخاصة ومراقبة وتنظيم تنفيذها » (R. Conker and E. Witmeur, p. 70).

هذه المرونة فى الفكر الاقتصادى أو فى السياسة الاقتصادية والتى لا بد أن تبدو غير منطقية فى نظر العالم الخارجى ، لا تعدو كونها تطبيقاً للتجارب الماضية فى تنمية الاقتصاد الصناعى . وجدير بنا أن ندرس سير عملية التصنيع فى تركيا حتى نحصل على صورة أوضح للخطوط الرئيسية التى سار عليها هذا التطور الجدير بالنظر . ففى أول ديسمبر سنة ١٩١٣ صدر قانون يمنح امتيازات لمشروعات معينة ، وهذا القانون يوضح اتجاهات معينة بشأن تشجيع الدولة للصناعة . وهذه الإمتيازات عبارة عن منح الأراضى اللازمة لاقامة المصانع مجاناً ، والاعفاء من الضرائب وكذلك الرسوم الجركية المفروضة على المواد الخام والآلات والوقود . غير أن نشوب الحرب بعد صدور هذا القانون بوقت وجيز حال دون ظهور أثره كما أنه لم يكن كافياً لتحقيق الأهداف التى وضعها قادة تركيا الجدد نصب أعينهم وهى تصنيع الفروع الهامة من الإنتاج فى أقصر وقت ممكن . لقد بدا فى السنوات الأولى بعد الحرب كما لو أن المهام السياسية الضخمة المتولدة عن حرب التحرير المظفرة سترغم البلاد على غض النظر عن تنفيذ البرامج الاقتصادية الواسعة النطاق . فالاتفاق التجارى الذى كان جزءاً من معاهدة لوزان ووقع معها فى اليوم نفسه بين بريطانيا العظمى وفرنسا وايطاليا واليابان واليونان ورومانيا ويوغسلافيا من جهة وتركيا

من جهة أخرى كان صدمة إذ أرغمت تركيا بمقتضاه على معاملة منتجات الدول وفق التعريفة الجمركية العثمانية الصادرة فى أول سبتمبر سنة ١٩١٦ ، وهذا الامتياز قضى إلى حين على امكانيات اتباع سياسة الحماية الجمركية ، ولم تتمكن تركيا من اتخاذ سياسة جمركية جديدة لخدمة الصناعة إلا عام ١٩٢٩ حين انتهى أجل الاتفاق السالف الذكر . ولقد سبق هذه التعريفة الحامية الجديدة تشريع هام يعد مقدمة لذلك التشجيع الذى منحته تركيا للصناعة بعد الحرب العالمية ، فنى سنة ١٩٢٧ ، صدر قانون تشجيع الصناعة الذى أدخل عليه آخر تعديل فى سنة ١٩٣٣ ، وهو يشمل جميع فروع الصناعة التى تستخدم القوة البخارية وتحقق حدا أدنى من أيام العمل فى السنة ، وتسرى الامتيازات الواردة فى القانون على فروع معينة مثل مصانع المنسوجات ونسج السجاجيد بغض النظر عن حجم المصنع أو استعمال الآلات . وهذه الامتيازات أبعد مدى مما نص عليه القانون الصادر سنة ١٩١٣ ويحتم ، وبخاصة على السلطات الحكومية ، تفضيل المنتج المحلى حتى ولو بلغ الفرق بين ثمنه وثمن المنتج الاجنبي عشرة فى المائة . وعلاوة على ذلك للمشروعات أن تطالب باعانات أو خفض فى أثمان السلع التى تمدها بها المؤسسات الحكومية . وينص القانون فضلا عن ذلك على أن يكون جميع الموظفين والاخصائيين فى المصانع التى تتمتع بهذه الامتيازات ، فيما عدا المديرين ، من الأتراك . أما الامتيازات الباقية فتشمل منح الأرض مجانا لبناء المصانع بحيث لا تزيد مساحة القطعة على عشر هكتارات ، والاعفاء من جميع ضرائب الأرض المفروضة على مواقع المصانع أو الضرائب المتصلة بالادارة ، والاعفاء من الرسوم الجمركية المفروضة على جميع مواد البناء والمواد الخام والآلات مما يلزم لاقامة واعداد المصانع ، وخفض أجور النقل على الطرق التى تملكها الدولة بنسبة تصل إلى ٣٠ ٪ .

هذه الصبغة الشاملة التى تتسم بهـا الامتيازات تدل بوضوح على اتجاهين متميزين ، أولهما يرمى إلى تشجيع المنظم على ممارسة النشاط الصناعى عن طريق هذه الامتيازات إذ بواسطتها يتضاءل عنصر المخاطرة أو يكون محدوداً منذ البداية بفضل خفض نفقات الاستثمار وضمان فرص التسويق .

أما الاتجاه الثانى فغايته أن يجعل المؤسسات الجديدة مستقلة فى أقصر وقت ممكن عن الادارة الأجنبية التى كانت تعتبر إلى ذلك الحين أمراً لا غنى عنه لتنمية

المشروعات الصناعية . والامتيازات التى أسبغتها السلطات المالية بسيطة نظراً لاتساع نطاق الواردات من الآلات والمواد الأولية خلال هذه الفترة الأولى من التطور الصناعى . وعلاوة على ذلك طالبت المصانع بالاعانات التى نص عليها القانون بحيث لم ينقض عامان على صدوره حتى ألغتها الحكومة بسبب ما أدت اليه من مساوىء كثيرة ، فقد كانت تفتح بقصد واحد وهو الحصول على الاعانة .

وخلال الفترة الممتدة من ١٩٢٧ حتى ١٩٣٤ كان الغرض من سياسة التصنيع الرسمية تنشيط المشروعات الصناعية الخاصة عن طريق الاعانات والأسواق المضمونة وخفض النفقات الرأسية . ولم تكن النتائج المترتبة على هذه السياسة غير ملائمة ولكنها لم تحقق الآمال التى علقها عليها النظام التركى الذى كان ينتظر أن تسير عملية التصنيع بدرجة أسرع . هذا الأمر ، مضافا اليه التجارب الناشئة عن الأزمة العالمية التى أصابت الأثمان ، أدى إلى اتخاذ قاعدة جديدة على هيئة مشروع السنوات الخمس الأول للتصنيع (١٩٣٣-١٩٣٨) . هذا المشروع الذى لم يعلن إلا سنة ١٩٣٤ كان يمثل انقلابا فى سياسة الدولة الصناعية ، إذ أصبحت الدولة العامل الأول فى عملية تنمية الصناعة واقامتها .

وثمت أسباب عدة تفسر لنا هذا الانقلاب . فمن جهة نجد أن النشاط الصناعى حتى كما وجه إلى ذلك الحين قد أغفل ناحية لها أهميتها الخاصة بالنسبة إلى مطالب الدفاع ونقصد بها الخامات ومنتجاتها الفرعية . لقد كان انشاء مشروعات الصناعة الثقيلة التى تتطلب قدراً بالغاً من رأس المال يتوقف على الحصول على مبالغ كبيرة لم تكن متوافرة إذ ذاك أو على الأقل لم تتوافر لذلك الغرض . ويضاف إلى هذا الشكوك التى ساورت النفوس من ناحية القيود الثقيلة على الواردات نظراً لتأثيرها فى المحافظة على مستوى المعيشة . وكانت هذه القيود أمراً لازما نظرا إلى أنه خلال السنوات الست الأولى التالية لقيام الجمهورية كان هناك عجز سنوى فى ميزان التجارة الخارجية لايمكن تعويضه إلا بتصدير رأس المال . حقيقة أدت الرسوم الحامية التى فرضت سنة ١٩٢٩ إلى خفض عاجل فى هذا العجز ، ولكنها إلى جانب ذلك سببت نقصاً ظاهراً فى استهلاك السلع المستوردة بحيث أصبح من المتعين علاج النقص عن طريق الانتاج المحلى .

وأخيرا ليس من شك فى أن هذه السياسة من جانب الدولة شجع عليها الرغبة فى اخراج الأقليات من المراكز القوية التى كانت تشغلها فى ميدانى الصناعة والتجارة. وعلى أية حال فنى المشروع الجديد تعين على الحكومة أن تصبح القوة الدافعة الأولى وأن تلعب الدور التنفيذى الرئيسى ،

وكان الغرض من مشروع السنوات الخمس تنمية فروع من الصناعة لها الأولوية من حيث المكانة ، وذلك بمساعدة الدولة ، وينطبق هذا على النواحى التالية :

(١) استغلال المواد الخام التى تنتجها البلاد نفسها (القطن ، العنب ، الصوف)

(٢) الفروع المتصلة باستخراج المعادن والمواد الأولية الأخرى مثل الحديد والفحم والكوك والنحاس والكبريت الخ .

(٣) الفروع التى تنتج السلع التى يعظم استهلاكها فى تركيا حتى ولو كانت البلاد تنتج فقط جزءا من المواد الخام اللازمة (الورق ، الكرتون ، الحرير الصناعى ، الزجاجات ، الأدوات من الصينى والخزف) ، وأخيرا .

(٤) فروع تنتج السلع الكيماوية شبه المصنوعة مع مشتقات ومتخلفات المنتجات الأولية . وحسب الأرقام التى أوردها كونكر Conker بلغت الواردات فى الأنواع السالفة الذكر خلال السنوات (١٩٢٧ - ١٩٣٢) ما قيمته ٠٤٣ ٪ من مجموع واردات تركيا . وعلى ذلك فانه لو أمكن للانتاج المحلى أن يحل محل جزء من هذه الواردات ، لأدى ذلك إلى تحسين يذكر فى ميزان تركيا التجارى .

وفى مقدمة مثل هذا المشروع البعيد المدى لا بد أن نتوقع بالضرورة أن نجد مشكلة التمويل ، إذ أن الوسائل التى كانت متبعة حتى ذلك الحين لتنمية الإنتاج الصناعى لا يمكن الاعتماد عليها لتنفيذ هذا المشروع الجديد للانشاء الصناعى ، كما لم يكن هناك محل لصغار مقرضى النقود والمرابين أو للوسطاء وأولئك الذين يقدمون المادة الخام ممن كانوا يقدمون المال لقاء السلع التامة الصنع أو يقدمون المواد الخام للمنتجين الصناعيين على هيئة سلفية . أما الآن فقد كانت هناك أهداف جديدة تتصل بحجم التمويل والمبدأ الذى يقوم عليه . ولهذا السبب تقرر السير فى طريق جديد ، إلا وهو انشاء بنوك صناعية تابعة للدولة .

وعهدت الدولة بتنفيذ مشروع السنوات الخمس إلى بنك سومر الذى أنشأته سنة ١٩٣٣ . وهذا البنك الذى أخذت الدولة أسهمه نشأ عن توحيد منظمتين حكوميتين وهما المكتب الصناعى وبنك التسليف الصناعى . وبالرغم من أن بنك سومر كان يستطيع ممارسة جميع أنواع العمليات المصرفية إلا أن مهمته الأولى إذ ذاك كانت تنفيذ مشروع السنوات الخمس وتشمل أولا إدارة المؤسسات الصناعية التى أخذها من المكتب الصناعى . والقيام بالابحاث والمشروعات الصناعية التى يمولها رأس المال الحكومى ، غير أنه استبعدت المصانع التى تأسست بمقتضى ترخيص قانونى خاص ، وأخيراً كانت للبنك السلطة ، فى نطاق رأس المال الذى تحت تصرفه ، فى مساعدة الصناعات التى تعد تنميتها من مصالح الاقتصاد القومى .

وضمنت الدولة تمويل هذا الميدان الهام من ميادين النشاط الاقتصادى بأن بدأت منذ سنة ١٩٣٤ تضع كل سنة تحت تصرف بنك سومر المبالغ اللازمة ، فكان له خلال فترة مشروع السنوات الخمس أن يحصل سنوياً على ٦ ملايين من الجنيهات التركية ، فضلا عن رأس ماله الاحتياطى الذى منحته له الدولة مجاناً ويبلغ فى الأصل ٢٠ مليوناً ثم ارتفع بالتدريج إلى ١٥٠ مليوناً سنة ١٩٤٣ دفع منها ٦٥ مليوناً . ويوضح لنا برنامج البنك قائمة تسترعى النظر من المشروعات الصناعية التى لها إلى حد ما أساس مالى سليم .

وللحصول على مبالغ بهذا القدر من الضخامة بقصد التصنيع اضطرت الدولة التركية أن تلجأ إلى الاستفادة من كل مصدر للتمويل ، إلا أن التجارب التى مرت بالبلاد فيما مضى جعلت الدولة تتخذ بعض الاحتياطات والضمانات فى حالة الممولين الأجانب . لقد أشرنا إلى تخصيص الدولة مبالغ معينة لتمويل الصناعة عن طريق بنك سومر . ولتنفيذ هذا الأسلوب المباشر أنشىء Ish Bankasi لتعبئة رؤوس الأموال الخاصة . أما كيف أمكن الحصول على هذا الشكل من الإستثمار فى البلاد الشرقية ، فذلك راجع إلى أن تمويل البنك جاء عن طريق أشد التعاون من جانب الشخصيات البارزة ، ومن المحتمل أن هذا الأمر لم يتم بدون قدر من الضغط وفى بادىء الأمر تولت وزارة الاقتصاد تنظيم البنك وإدارته ، إلا أنه لما كان البنك مؤسسة خاصة لهذا لم يكن ملزما باتباع اللوائح التى يسير وفقاً لها بنك سومر فى العمليات التى يمارسها . وتدل ميزانية بنك إيش على أنه استطاع تجميع الأموال

التركية المحلية بطريقة مرضية ، ففى نهاية سنة ١٩٣٥ بلغت الودائع والمدخرات ٨٨٫٢ مليوناً من الجنيهات التركية ، ثم ٦٧ مليوناً فى ختام ١٩٣٧ ومجموع مايساهم به فى المؤسسات الأخرى ٤٣ مليون جنيها . وأنشىء بنك إيتى Eti كذلك سنة ١٩٣٥ ورأس ماله الإسمى المدفوع ٢٠ مليوناً . وهذا البنك فى أيدى الدولة ويضطلع بمهمة تمويل صناعة الصلب والحديد ، فضلا عن رعاية المصالح التعدينية التى تملكها الدولة . وانتقلت إلى بنك إيتى مصانع الحديد والصلب فى كارابوك كما قام بادارة عدد من المؤسسات المشتغلة بأعمال التعدين والإشراف عليها ، بما فى ذلك مناجم الفحم فى زنجولداك ومناجم النحاس فى إرجانى ، واستغلال الحديد والمنجنيز فى ديفريك . ولحماية مصالح الدولة التركية فى ميدان الملاحة أنشىء بنك دنيز وتملك الدولة أسهمه ، إلا أن هذا المشروع لم يحالفه النجاح وتقرر سنة ١٩٣٨ تصفية أعماله .

وشق رأس المال الأجنبى طريقه إلى مشروعات الإنشاء الصناعى ، ففى سنة ١٩٣٠ أى قبل إعلان مشروع السنوات الخمس قدمت هيئة الاستثمار التركية الأمريكية قرضاً قدره عشرة ملايين من الدولارات الذهبية مقابل منحها احتكار الكبريت والولاعات ، وقامت الشركة التى حصلت على هذا الامتياز بإنشاء مصنع للكبريت فى ولاية استنبول يستطيع انتاجه سد حاجة الطلب المحلى . وعلاوة على القرض أرغمت الشركة أن تدفع إلى الحكومة التركية رسوما طيبة مقابل الامتياز ، وقد تمكنت الحكومة فيما بعد من شراء احتكار الكبريت من جديد وسداد القرض .

وكذلك عقدت مع الاتحاد السوفيتى اتفاقات لتمويل التصنيع بشأن مبلغ قدره ثمانية ملايين من الدولارات الذهبية فى سنة ١٩٢٤ ، وفى هذه الحالة يقدم الاتحاد ما يعادل المبلغ من آلات ومعدات لازمة لتنمية الصناعة . ولم يقف أمر المساعدة الروسية عند حد تقديم القرض ، بل شملت أيضاً ارسال عدد من الفنيين الروس إلى تركيا لتركيب الآلات وتعليم العمال والأسطوات الأتراك طريقة إدارة المصنع .

ولعب رأس المال البريطانى دورا هاما خلال المرحلة الأخيرة من المشروع وبخاصة فى تنمية الصناعة الثقيلة ، فبناء على الاتفاق المعقود فى يونية سنة ١٩٣٦

قامت شركة براسيرت الصناعية البريطانية بالتعاون مع British Export Credit Guarantee Department بتقديم قرض إلى بنك سومر لتنمية الصناعة الثقيلة فى كارابوك ، وكان المشروع متسما بطابع الطموح ويشتمل على انشاء مصانع كبيرة بما فى ذلك مصنع للكوك واثنان من افران الصهر ومسبك ومصنع لتوليد الكهرباء . وكانت طاقة انتاج سبائك الحديد ومصنع الأنابيب بالاضافة إلى مصانع الصلب ، عبارة عن ٢٠٠٫٠٠٠ طن فى العام وهو رقم زاد فيما بعد . وتنحصر أغراض دعم هذه المشروعات الطموحة ، علاوة على الدافع الدائم المتولد عن الرغبة فى تحقيق الاستقلال الاقتصادى، فى امكانية استغلال وجود الحديد الخام والفحم متجاورين لتنمية صناعة الحديد والصلب . وللأسف ، بعد اتمام هذه المصانع ، اكتشفت مناجم الحديد فى ديفريك وتبعد مسافة ٦٥٠ كيلو مترا ، بينما كان الحديد المستخرج من منطقة كارابوك أقل جودة .

وفى سنة ١٩٣٦ تقرر مد العمل بمشروع السنوات الخمس وأضيفت إليه المشروعات الآتية : -

(١) انشاء مصانع الكهرباء .
(٢) صناعة الأغذية .
(٣) انشاء مصانع عمل الآلات .
(٤) استغلال المنتجات البحرية .

وبعد أن تم تعديل مشروع السنوات الخمس أعلن فى سنة ١٩٣٨ عن مشروع السنوات الأربع ، والغاية منه انشاء ١٨ مشروعا صناعيا بما فى ذلك تنمية الموانى الحديثة على ساحل البحر الأسود وبخاصة فى جوار كارابوك ، وانشاء صناعة الجوت فى جهة أنتاليا ، ومصنع للأدوات الزراعية فى أنقرة ، ومصانع لحفظ اللحوم والأغذية فى ترابزون وبورصا ، واقامة ثلاثة مصانع جديدة للسكر ، إلى جانب مصنع للغزل وآخر لانتاج الوقود . ولكى تضمن الدولة قدراً أكبر من الرقابة الفعالة على المشروعات الحكومية التى بان ما فيها من بعض النقائص صدر تشريع منحت بمقتضاه وزارة التجارة أوسع السلطات فى المسائل المتعلقة بتحديد الأسعار والإشراف على المصانع ورقابة الأسواق الداخلية والاصدار . ويلاحظ أن الحكومة التركية ، وهى تنفذ مشروعاتها الخاصة بتنمية الصناعة ، لم تتمسك

بدقة بالتفاصيل، فعناصر البرنامج التى لم تنفذ خلال الوقت المقرر كان يجرى تنفيذها فيما بعد أو تدمج فى الخطط الجديدة .

وإذا نظرنا إلى النتائج الفنية ألفينا أن مشروع السنوات الخمس الأول ويبدأ من مايو سنة ١٩٣٤ ومشروع السنوات الأربع الذى أعلن عام ١٩٣٨ قد حققا من النجاح قدرا يدعو إلى الرضاء ، فالجانب الأكبر من المؤسسات التى نص عليها المشروعان قد كمل انشاؤه أو كان بصدد الانشاء خلال الفترة المقررة . وحال نشوب الحرب دون اتمام عدد من المشروعات ، كما زاد من الصعاب القائمة فى وجه المسائل الأخرى كالحصول على المواد الأولية والتمويل وشراء الآلات ، بصدد عدد من المطالب العامة اللازمة لمواصلة استغلال الموارد الفنية والمالية ، غير اننا مع ذلك نجد أن موقع البلاد الاستراتيجى مكنها من ادراك غاياتها .

والخلاصة أن الحكومة التركية فكرت فى مشروعاتها الصناعية ونفذتها وهى تدرك بوضوح (ا) الظروف التى تحد من النشاط الفردى الخاص (ب) أهمية القطاع الصناعى بالنسبة إلى نمو الدولة الجديدة . وكانت الوسائل التى استخدمت لتنمية الصناعة وتمويلها تحولا جريئا عن التقاليد المتبعة حتى ذلك الحين ، إذ كانت تقوم على هيئة خطة مرسومة لتنمية الصناعة تعاونها الدولة معاونة كاملة على حساب دافعى الضرائب . وكانت المبادىء الدافعة على التصنيع تحددها فى الأغلب اعتبارات تتعدى النطاق الاقتصادى ولذلك تطلبت نظاما للأثمان بتخطى الحدود التى ترسمها حركة الأثمان فى السوق العالمية .

ولم تؤسس مراكز الانتاج الجديدة بسبب ملائمة الفرص لنجاحها من الناحية الاقتصادية ، ولكنها أنشئت استجابة للمصلحة القومية حتى ولو كانت آلات الانتاج تخرج سلعاً غالية الثمن ، بسبب العوامل المحلية مثل موقع المصانع والمناخ وعدم كفاية الأسواق والنقص فى الخبراء والمديرين ذوى الكفاية والاختصاص. ومثال ذلك نجد أن المصانع الجديدة لم تشيد فى المناطق الساحلية ولكن إذا أمكن فى داخلية البلاد . وبالنسبة إلى بعض المصانع كان هذا يتطلب نقل المواد الخام والسلع المصنوعة مسافات يبلغ طولها مئات كثيرة من الكيلومترات مما يسبب نفقات يبدو أثرها فى رفع ثمن السلعة التامة الصنع . وحتى الالتجاء إلى التعريفات

الجمركية الحامية ، مما كان أمرا جوهريا فى ظل تلك الظروف ، لم ينجح فى تعويض ظاهرة عدم توافر قوة المنافسة . وأبرز مثل لذلك صناعة السكر التى تعد من أولى الصناعات الحكومية التركية ، فنظرا لسوء تصميم المصانع إذ أنشىء أحدها فى مكان تندر فيه المياه ، وبسبب انخفاض غلة مزارع البنجر ، اضطرت الحكومة إلى أن تعمد إلى عملية كثيرة التكاليف بقصد إعادة تنظيم المصانع كما أجبرت على اغلاق البعض . وقد مرت فترات كان من الأفضل خلالها استيراد السكر من الخارج بسعر ١١ قرشا للكيلو جرام بدلا من انتاجه فى الداخل حيث لم يكن فى الامكان بيع الكيلوجرام بأقل من ٢٥ قرشا ، حتى بعد إجراء أكبر خفض ممكن فى نفقات الانتاج .

وبالرغم من هذه الشوائب وغيرها من الخطأ أن نعد النتائج التى تمخضت عنها سياسة تركيا بشأن التصنيع غير وافية بالغرض . حقيقة هذه الشوائب تذكرنا بالفلسفة الكامنة من قبل وراء مشروعات محمد على الصناعية وبنواحى الاخفاق المتعددة فيها ، إذ فى كلتا الحالتين نحن أمام شخصية قوية تلعب دور القوة الدافعة وراء هذا البرنامج الثورى ، كما أن تنفيذ هذه المشروعات كان يصطدم كذلك بالمعارضة من جانب الدول الأجنبية التى رغبت لأسباب اقتصادية وسياسية فى منع نمو الصناعة فى هذين البلدين .

أما وجه الاختلاف بين الحالتين ، وأسباب نجاح إحداهما ، فأمور نلقاها أولا فى استجابة الشعب والطبقات المتزعمة لهذه المشروعات الجديدة ، كما يفسرها ثانياً ما كانت تتمتع به الدولة التركية من سيادة اقتصادية مكنتها من حماية انتاجها الصناعى الناشىء بواسطة الرسوم الجمركية العالية ، وهو حق لم يكن فى متناول محمد على ومقدوره . ولا ريب أن هناك عوامل أخرى لاءمت عملية التصنيع فى تركيا ، إلا أنها تتضاءل من حيث مغزاها إزاء العوامل التى ذكرناها .

وتصنيع بلد يغلب عليه الطابع الزراعى وعن طريق فرضه من أعلى كما هو الشأن فى هذه الحالة ، لا يمكن تحقيقه تماما بدون حدوث نوع من الاحتكاك ، كما أن تنفيذ البرنامج الصناعى نفسه يكشف عن كثير من الثغرات ونقط الضعف . فمن الأمور الهامة ، والجوهرية حقاً ، لنجاح مثل هذه العملية المعقدة من الإنشاء ،

ان الظروف جعلت من الضرورى أن يعهد بها إلى أشخاص لم تتح لهم فرصة اكتساب خبرة كافية ولم تتوافر لهم الصفات التى تؤهلهم للاضطلاع بأمثال هذه المهام . وقد صدر فى سنة ١٩٣٨ قانون هام يضع أساساً جديداً لإدارة المشروعات التى تملك الدولة رأس مالها والإشراف عليها ، وقد صدر هذا القانون حين أدركوا أن النظام البيروقراطى المتبع فى المشروعات لا ينطوى على الضمان الكافى بحسن إدارتها ، ولهذا نص القانون على تحويل مشروعات معينة إلى نوع آخر من الشركات التجارية . ولهذا ، وأولا وقبل كل شىء ، نزعت المؤسسات التى كانت تديرها بنوك سومر وإيتى ودنيز منها واتخذت شكلا جديداً من الشركات ، أوضحته المادة العشرون إذ تنص على إنشاء شركات مساهمة بشرط أن يكون حملة الأسهم من الرعايا الأتراك وتسجل هذه الأسهم باسمهم . وعلاوة على ذلك نجد القانون لأول مرة يمنح المجهود الفردى الخاص قدراً أوسع من الحرية حتى فى النواحى التى حققت بفضل معونة الدولة مرحلة من النجاح . وفى مثل هذه الحالات نجد الدولة على استعداد لكى تقصر مسئوليتها على تشجيع المشروعات إلى أن تصبح قادرة على الوقوف بمفردها . ونجد اتجاها جديداً فى إدارة المشروعات الصناعية الحكومية بحيث تجرى الإدارة على أسس رشيدة واقتصادية وطبقاً للمعايير التجارية والصناعية . وينص القانون على أن المشروعات الحكومية التى ظلت تتمتع بقدر واسع من حرية التصرف فى ممارسة أعمالها ، ينبغى أن تدرس حالتها دراسة نقدية لمعرفة ما إذا كانت الإعتبارات الاقتصادية تبرر وجودها . وترتب على ذلك أن أصبح فى الإمكان أن تعالج بسهولة المسائل المتعلقة بتنمية الصناعة الحكومية فى ظل سوق عالمية تسيطر عليها الصناعات الرأسمالية .

لقد وجهنا اهتماما خاصاً إلى التقدم الصناعى فى تركيا الجديدة لأنه ، على ضوء تجارب بلاد الشرق ، يمثل أدق حالة للتصنيع بصفة كونه جزءاً من سياسة الدولة . ان الدول الشرقية الأخرى التى تعمل على تنمية الصناعة فيها تستطيع أن تتلقى درساً من نجاح التصنيع فى هذا البلد الذى لا توجد فيه قيود تحد من سيادته وتدخل فى تعيين سياسته الاقتصادية . والنتيجة التى أسفر عنها الأمر لها مغزى خاص نظراً لما

تردد أخيراً من روح الإرتياب إزاء فكرة التنمية « من أعلى » . فحالة تركيا توضح بجلاء هـذا الشكل من التقدم وما ينطوى عليه من مزايا ومساوىء . فحيثما تكون أحوال التعليم متأخرة فليس من سبيل للاضطلاع بمختلف المهام بحزم إلا « من أعلى » أى عن طريق الحكومة أو الهيئات الأخرى ، على أن تتبع فى الوقت ذاته سياسة نشيطة لرفع مستوى الجماهير الثقافى حتى تصبح أكثر نضوجا .

الدولة والتصنيع فى البلاد الشرقية الاخرى

وعلاوة على تركيا تعد إيران البلد الشرقى الوحيد الذى تقبل فلسفة قيام الدولة بعملية الإنشاء الصناعى فأقامت صناعات حكومية . أما فى مصر ودولتى المشرق وفلسطين والعراق فالدولة لم تبد أى اهتمام خاص بتنمية الإنتاج الصناعى إلا فى نهاية العقد الثانى ، غير أننا لا نلق سياسة التصنيع تصطبغ بطابع التوجيه المنظم الواسع النطاق ، بل اننا نجد فى الحقيقة أنه فى البلاد المشمولة بالانتداب وقف المراقبون الأجانب والدوائر الحكومية موقفاً سلبياً واضحاً ازاء أية اتجاهات ترمى إلى اقامة الصناعة . ومما يوضح هذه الآراء مثل هذه العبارات التى أوردها مدير إدارة المكوس والتجارة فى فلسطين حيث يقول « والحقيقة يبدو أنه لا بد من انقضاء سنوات كثيرة قبل أن تدعى فلسطين أنها بلد صناعى وزراعى » .

أما عن المستقبل فى سوريا فنجد أن إدارة الانتداب الفرنسية تبدى وجهة نظرها فى تقريرها إلى عصبة الأمم عن سنة ١٩٢٩ فتقول « يجب عدم المبالغة بشأن مستقبل الصناعة . وحتى بالرغم من توافر العمل الرخيص فان البلاد لا تدل على أمل بحدوث تقدم صناعى كبير . . »

ان الدول الغربية لم تستطع أن تقبل فكرة قيام صناعات قومية أى مستقلة تقصر السوق على منتجاتها المعدة للاصدار . وكذلك نجد بالمثل أن أصحاب المصالح الثابتة الوطنيين وأغلبهم من ملاك الأراضى والتجار كانوا يشعرون أن التصنيع يهددهم إذ قد يؤثر فى أحوال العمل مما يعود بالضرر عليهم (الأجور، سوق العمل آلخ) . فلما استمر الهبوط فى أثمان المنتجات الزراعية ، الأمر الذى سبب آلاما

كبيرة للمشتغلين بالزراعة، بدأن تلين سياسة الهيئات الحكومية . ولما أدركت الدول الغربية أن التصنيع أمر لابد منه حاولت الاشتراك فى العملية ولو على الأقل بتقديم سلع الانتاج (مثل الآلات والسلع شبه المصنوعة) . وكذلك نلاحظ أن الدوائر الوطنية التى قاومت التصنيع من قبل ، اضطرت الى الرضاء به وأخذت تشترك بنشاط فى العملية وبدرجة تتزايد باطراد ، بعد أن أدركت مقدرته على امتصاص الفائض من السكان .

مصر

تعد مصر ، وهى دولة ذات سيادة ، البلد العربى الذى وجه أعظم الاهتمام إلى تنمية الصناعة . وكانت الحرب العالمية الأولى دافعا قويا على اشتغال المصريين فى الميدان الصناعى ، لأن انقطاع الصلات التجارية السابقة خلال سنوات الحرب الأربع ، مضافا إلى وجود جماعة مستهلكة ذات مقدرة عالية على الشراء وهى الجيش البريطانى ، مما سبب نمو الانتاج الصناعى حتى خلال تلك الفترة . حقيقة كان اشتراك الحكومة المصرية فى هذه العملية يسير القدر إذ ركزت اهتمامها فى مسائل أخرى خلال سنوات النضال مع انجلترا ، وعلى ذلك ظلت الصناعات الكبيرة والهامة حتى السنوات الأخيرة يسيطر عليها رأس المال الأجنبى ، ولكن فى هذه الفترة ظهرت إلى الوجود مؤسسة مالية تعاونها الدولة وهدفها الرئيسى تنمية الصناعات المصرية القومية ، وهذه المؤسسة هى بنك مصر الذى أنشىء عام ١٩٢٦ برأس مال قدره ٨٠ر٠٠٠ جنيه ، وبمرور السنين تمكن بفضل العلاقات الشخصية بين مؤسسيه والدوائر الحكومية من توثيق صلته بالدولة التى بدأت تتخذ منه أداة لتنمية الصناعة . وقد زاد رأس مال البنك خلال الحرب إلى أكثر من ٣ ملايين جنيه ويستثمر فى عدد من الشركات المتصلة به وأكبرها شركة الغزل والنسيج التى تقوم مصانعها الرئيسية فى المحلة الكبرى . وكانت الشركة تشتمل سنة ١٩٢٧ على ١٢٠٠٠ مغزل ، ٤٨٠ نولا فزدات الأرقام عند نشوب الحرب إلى ١١٠ر٠٠٠ ، ٢٥٠٠ على التوالى ، ومنذ ذلك التاريخ اتسع نطاق المصانع إلى درجة بالغة القدر ، وفيما يلى عرض لشركات مصر الرئيسية .

الاسم	سنة التأسيس	الاسم	سنة التأسيس
غزل ونسج القطن	١٩٢٧	مصائد الاسماك	١٩٢٧
حلج القطن	١٩٢٤	التأمين	١٩٧٤
تصدير القطن	١٩٣٤	مطبعة مصر	١٩٢٢
الملاحة النهرية	١٩٢٥	شركة مصر للطيران	١٩٣٢
الملاحة البحرية	١٩٢٥	مصر للملاحة	١٩٣٤
نسيج الحرير	١٩٢٧	صناعة الورق	١٩٣٤
الغزل الرفيع	١٩٢٧	بنك مصر ـ فرنسا	١٩٣٦
المسرح والسينما	١٩٢٥	بنك مصر ـ سوريا ـ لبنان	١٩٢٩

وتعرضت إدارة المصانع التى أنشأها بنك مصر أو يسندها ماليا للنقد الشديد فى السنوات السابقة ، ومن المحتمل تماما وعلى ضوء المعايير الاقتصادية الدقيقة ألا تعد تلك المشروعات مجزية فى ذلك الحين ، غير أن الرخاء الذى حدث خلال مدة الحرب خلص معظم مؤسسات مصر من الصعاب المالية التى كانت تحيط بها ، لكن يبدو أنه حتى بعد الحرب فان القول بأن هذه الشركات تشغل مركزا له أهميته القومية ومستقلا عن رأس المال الأجنبى والنفوذ الأجنبى ساعد المشروعات التابعة لبنك مصر على تخطى ماقد يطرأ من أزمات .

ولاريب أن الحرب العالمية الثانية عملت على دعم وتوسيع نطاق الاقتصاد الصناعى ، فانشاء الجيش المصرى وهو الأمر الذى صار ممكنا بعد الاتفاق مع انجلترا ، أدى إلى اقامة عدد من المصانع لانتاج المطالب الحديثة التى للدولة اهتمام كبير بها ، كما أن ارتفاع مستوى معيشة المدنيين وضخامة رؤوس الأموال السائلة لابد وأن يؤدى إلى ازدياد حركة التصنيع فى فترة ما بعد الحرب . وقد جاء الغاء الامتيازات الأجنبية سنة ١٩٣٧ والذى أعاد لمصر سيادتها فى اتباع السياسة الاقتصادية فأزال آخر العقبات السياسية القائمة فى وجه التصنيع .

العراق

بدأ العراق يتجه نحو الصناعة فى تاريخ متأخر نسبياً ، وصدر عام ١٩٢٩ قانون يرمى إلى تنمية الصناعة ويشتمل على الامتيازات المألوفة العادية وهى (منح

الأرض التى يشيد عليها المصنع مجاناً ، والاعفاء من دفع رسوم الاستيراد والضرائب) ، إلا أن نتائج القانون من حيث تحقيق الغرض منه كانت موضع الشك ولم يبد نشاط واضح فى الاتجاه المرغوب إلا بعد انشاء البنك الصناعى والزراعى فى سنة ١٩٣٥ . واعتقدت الحكومة العراقية أنها لا تستطيع أن تغفل أثر اعلان مشروع السنوات الأربع من حيث إحياء الاقتصاد القومى ، وهذا المشروع ينص على تدابير فى ميادين اقتصادية مختلفة ولكن لا يمكن الموازنة بينه وبين أمثاله فى تركيا أو حتى فى إيران وذلك من ناحية الفكرة التى يقوم عليها أو الطريقة التى ينفذ بها ، ومن المرجح أن المقدمات السياسية والاجتماعية اللازمة لتصنيع العراق ستظل غير متوافرة إلا بعد وقت طويل فى المستقبل . ويعد مصنع الغزل والنسيج بقرب كازمين من أعظم المصانع الحالية ، كما أن هناك عدداً من المؤسسات الأصغر شأناً تستعمل الآلات وتقوم بأعمال النسيج مثل الجوارب والقماش والشيلان . ومن فروع الصناعة الهامة صناعة السجاير التى استطاعت أن تقصى من السوق المحلية جانباً من الواردات الأجنبية . وعلاوة على ذلك ففى بغداد وغيرها من المدن الكبيرة مشروعات صغيرة لصناعة الأحذية والآجر والروائح العطرية والاكسيجين والأثاث والأدوات الجلدية ، وكذلك نجد أن البنك الصناعى والزراعى الذى يشرف على تنفيذ مشروع السنوات الأربع قد خصص نشاطه لانشاء مصنع للأسمنت ومحلج للقطن ومصنع لعمل المنسوجات القطنية وغير ذلك من المشروعات الصناعية الأخرى . وعلى كل فالتقدم الصناعى فى العراق لم يؤد إلى تغيير يذكر فى التكوين الاجتماعى والمهنى للسكان .

أما صناعة البترول فى العراق فانها تشغل مركزاً خاصاً فى اقتصاد البلاد الصناعى وذلك من حيث رأسمالها وشروط ملكيتها ومعداتها الفنية وعظم نطاقها . وهذه الصناعة كلها فى أيدى الشركات البريطانية . وأهم المناطق البترولية التى يجرى استغلالها الآن هى آبار باباجرجور على مقربة من كركوك وهى داخلة فى منطقة امتياز شركة البترول العراقية ، ومن هناك ينقل الزيت الخام إلى ساحل البحر المتوسط بواسطة أنبوبة تتفرع فيما بعد إلى فرعين أحدهما يصل إلى حيفا والآخر ينتهى عند طرابلس . أما الآبار الواقعة فى جنوبى خانقين فتقوم باستغلالها شركة بترول خانقين وهى شركة تابعة للشركة الإيرانية الإنجليزية . وتدخل الآبار القريبة من

الموصل فى منطقة امتياز شركة الموصل المتحدة كما أن الآبار الواقعة بالقرب من البصرة تنتمى إلى منطقة امتياز شركة البصرة. وبالرغم من المزايا المادية المنتظر تحقيقها فان الدولة العراقية الحديثة النشأة لم تكن متحمسة بشأن مشروعات الشركات الأجنبية واتساع نطاق نشاطها.

ان المركز الاحتكارى الذى كان لشركة البترول التركية وهى التى كانت موجودة قبل الشركات الحالية، مما أثار المخاوف خشية أن شروط منح الامتياز استغلاله وهى شروط انتزعت تحت ضغط الشريك الأقوى، قد تصبح غير ملائمة للعراق وقد تودى - كما هو الحال فى مناطق البترول الأخرى الخاضعة للدولة الاستعمارية - إلى إبقاء العراق فى حالة تبعية سياسية وموضع الاستغلال بصورة دائمة. وطالت المفاوضات بين الشركة والحكومة العراقية إلى حد بالغ ولم يصل الطرفان الى إجراء التسوية إلا سنة ١٩٢٥ بالرغم من أن شركة البترول التركية كانت قد قدمت مقترحاتها سنة ١٩٢٣. ومن الشروط الهامة التى تمسكت بها الحكومة العراقية اشتراكها فى رأس مال الشركة وهو مطلب يمكن أن نستشف امكان تحقيقه من نصوص الاتفاق المعقود فى سان ريمو، غير أن هذه الفكرة أهملت مقابل النص على نظام من الحصص للحكومة العراقية (مبلغ سنوى ثابت قدره ٤٠٠,٠٠٠ جنيه ذهبا ورسم انتاج عن كل طن يدفع للحكومة العراقية).

وحدث اعتراض لا يقل خطورة من جانب الولايات المتحدة التى لم تشترك خلال السنوات الأولى فى المفاوضات وانصب الاعتراض على المظهر السياسى والقانونى للمصالح البترولية فى أرض الجزيرة كما ينم عنها الاتجاه الذى سار فيه استغلال هذا المورد فى أعقاب الحرب. فنلاحظ أولا أن الولايات المتحدة اعترضت على شرعية الامتيازات بحجة أن الحكومة التركية لم تمنح امتيازا قانونيا وانما أعطت مجرد وعد بمنح امتياز فيما بعد، ويقوم الاعتراض الثانى من جانب الولايات المتحدة على أساس مبدأ «الباب المفتوح» الذى خرقته بريطانيا العظمى باجراء هذا الاتفاق الثنائى بشأن مسألة بترول الجزيرة إذ أن منطقة الجزيرة من الأراضى المشمولة بالانتداب والتى تتمتع فيها كافة الدول بحقوق اقتصادية متساوية ولهذا فمن الاستثناء تلك المادة الواردة فى اتفاق سان ريمو والتى بمقتضاها يجب على

كل شركة بترولية تعنى باستغلال آبار بترول الجزيرة أن تخضع للاشراف البريطانى الدائم . وليس في مستطاعنا أن نعالج هنا أمر المفاوضات والمنازعات المعقدة مما دفع بالولايات المتحدة إلى رفع الأمر إلى عصبة الامم. وكذلك انتهى النزاع بالشكوى من أن المصالح الأمريكية قد ضيق عليها الخناق بحيث أن شركة استندارد كزميلتها الفرنسية حصلت على ٢٥ ٪ من الأسهم التى قدمتها شركة البترول الايرانية الانجليزية. أما الخمسة فى المائة وهى الحصة التى وعد بها الأرمنى س. س جلبنكيان فى وقت انشاء الشركة مقابل الخدمات الجليلة التى أداها ، فقد تحملها الأطراف المساهمة جميعا ، وفيما يلى بيان بالجماعات المشتركة فى شركة البترول العراقية :

شركة ستاندرد البترولية	٢٣٫٧٥ ٪
شركة البترول الايرانية الانجليزية	» »
مؤسسة رويال دتش شل	» »
الشركة الفرنسية للبترول	» »
شركة المساهمة والاستثمار (جلبنكيان)	٥ »

ويبلغ الايراد الذى تحصل عليه الحكومة العراقية من شركات البترول عدة ملايين من الجنيهات فى السنة ، ويعد من الأبواب الرئيسية فى ميزانية الدولة .

فلسطين

من المحتمل أن يكون التقدم الصناعى فى فلسطين قد بلغ أعلى درجة من الحدة ، غير أننا لو وازنا بينه وبين البلدان التى أخذت بأسباب التصنيع حديثاً والبلاد القديمة فى هذا الميدان ، فانه لا يقدم لنا أرقاما تلفت النظر بصورة بارزة . إلا أن الأمر الذى له أهمية أساسية فى مثل هذه المرحلة من التطور الاقتصادى فى الشرق إنما هو الطريقة الذى سار بها التصنيع بفلسطين . فبينما الصناعة هى النقطة التى تدور حولها السياسة الاقتصادية للدولة فى تركيا وإيران (ومصر أحياناً) وفى البلدين الأولين نلقى المؤسسات الأكبر شأنا تديرها الدولة أو المصارف التابعة للدولة ، فان الخطط الصناعية فى فلسطين قد تحققت بدون التشجيع من قبل الدولة ، ولم تستطع الحصول على قدر معتدل من الحماية إلا بصعوبة . فالمعونة التى تقدمها الدولة عادة للمشروعات الفنية جاءت فى حالة فلسطين من جانب اليهود الذين نظموا أمورهم بأنفسهم ، وهى معونة غالباً ما كانت غير وافية أو كافية بالرغم مما أدته

المؤسسات الائتمانية ومراكز الابحاث من خدمات ثمينة . وان مما يدعو إلى التساؤل ما إذا كانت هذه الصناعات التى نمت فى تلك البلدان فى ظل عوامل مصطنعة تستطيع أن تحافظ على كيانها فى ظل نظام من المنافسة الحرة وهو النظام الذى رتبت الصناعة الفلسطينية أمورها طبقاً له ؛ غير أن هذا ليس بالناحية الوحيدة التى يختلف فيها الاقتصاد الفلسطينى عن مثيله فى البلاد الأخرى فالقطاع الصناعى اليهودى بما فيه من منشئات صناعية وعمال صناعيين يقوم على أساس استخدام عمال تدفع لهم أجور عالية طبقاً للمعايير الأوربية ، ولذلك فعليه أن يواجه المنافسة من جانب العمل الوطنى الرخيص . وبالقياس إلى مصر أو سوريا نجد أن رأس المال المتوطن فى الخارج والذى يستثمر فى الصناعة الناشئة ضئيل القدر ، إذ لو استثنينا معامل تكرير البترول وعدداً قليلا من المنشئات التى لها امتيازات حصلت عليها ، وكل ذلك يملكه الأجانب فان غالبية رأس مال المشروعات الصناعية ، ولعل ذلك يمثل أكثر من ٨٠٪ منها ، يملكها الأهالى المقيمون فى فلسطين . وهذا أدى إلى نتائج مميزة لهذا البلد الذى هو الوحيد الذى نلقى فيه تنظيما عمالياً شاملا يضم أغلبية العمال وأخذت تبدو فى ظل تأثيره علاقات عمالية قائمة على أساس عقود العمل الحرة ، ولذا فالأحوال هنا أكثر وأسرع منها فى البلاد المجاورة اقترابا من مثيلتها فى البــلاد الصناعية حيث لا يعد العامل فيها ميدانا للاستغلال وإنما يعتبر عاملا هاما فى العملية الإنتاجية . وفوق كل هذا نرى فى فلسطين أشكالا اجتماعية جديدة من التنظيم العمالى تشغل فيها الأفكار التعاونية محلا واضحاً ، كما نشاهد بذوراً لوضع جديد فى العلاقات بين العمل ورأس المال مما قد يكون ذا أهمية عظمى فى حل المشكلات الحادة التى ينطوى عليها هذا العصر الصناعى الذى نعيش فيه .

وتستطيع فلسطين أن تدعى لنفسها مركزا خاصاً فى عملية التصنيع بالشرق الأوسط ، لا بسبب اتساع نطاق انتاجها فحسب بل لأننا نجد فى هذا البلد جنباً إلى جنب عدة عوامل لا وجود لها فى البلاد الشرقية الأخرى . وهذا الأمر يشير إلى ما هنالك من طائفة من الاخصائيين المدربين والعمال الحاذقين وطبقة من رجال الصناعة تشبعوا بعقلية الاستثمار ، وهى حقيقة تعزى فى كلتا الحالتين إلى الأحوال السياسية بأوربا والتى سببت تجمع هذه العناصر فى فلسطين وهو أمر

غير عادى فى البلاد الشرقية ، فاقامة التنظيمات المحلية لتقديم التدريب الفنى العالى مساعد مع استمرار تدفق رأس المال على تهيئة الأحوال المناسبة لاتصال عملية التصنيع هذه حتى الأيام الحديثة[١] .

سوريا ولبنان

لم تقم الدولة فى سوريا ولبنان بنشاط يذكر ، ولذلك فبسبب موقف سلطات الانتداب غير المشجع ، فان ماقام به المنظمون لتنمية الصناعة اللبنانية والسورية مما يستأهل التقدير وإن كان هؤلاء قد نعموا بمزايا عدة كالحذق الكامن فى الأهلين والتقاليد الحرفية المحلية والموارد الكبيرة نسبياً من رأس المال الذى يبعث به المهاجرون السوريون . وكذلك اشترك رأس المال الفرنسى فى نواح معينة من الأعمال الصناعية ، فبعد أن تضاءل شأن القطاع الصناعى من الاقتصاد اللبنانى والسورى فى العقد الثالث من هذا القرن ، تراه يأخذ فى الاتساع بدرجة بالغة فى العقد الرابع ، وربما يرجع ذلك إلى رفع معدلات التعريفة الجمركية بوجه عام سنة ١٩٢٦ وما تلاه ذلك من فرض رسوم جمركية حامية . إلا إنه بالرغم مما كان لهذه الاجراءات من أثر طيب فى تنمية الصناعة ظلت السياسة عبارة عن خطوات منعزلة وغير متصلة ، إذ أن بعض السبب فيها عبارة عن الاعتبارات المالية وبذلك لم تستطع أن تحقق تصنيعاً حقيقياً شاملا .

---

(١) ان ما ذكره المؤلف عن الأثر الناجم من تعبئة الخبرة الفنية واستغلال جهود العلماء والاخصائيين ، ينبغى أن يكون حافزا حاسما للدول العربية إذا أرادت للصناعة فيها نجاحا سريعا ومتزنا حتى تزيد الطاقة الانتاجية مع خفض واضح فى تكاليف الانتاج . (المترجم)

الفصل السادس والعشرون

النتائج الاقتصادية للتصنيع بالأرقام

يمكن توضيح النتائج الاقتصادية للتصنيع باجراء الموازنة بين الأرقام فى ميادين الانتاج والتجارة الخارجية وذلك من النواحى التالية :

(١) اتساع نطاق القطاع الصناعى (عدد المنشآت الصناعية ، وعدد العمال المستخدمين ، وحجم الانتاج ، والأجور المدفوعة) .

(٢) الزيادة فى الواردات من السلع الرأسمالية كالآلات والعدد والوقود .

(٣) النقص فى الواردات من السلع التى يجرى انتاجها داخل البلد .

(٤) الزيادة فى الصادرات من السلع الصناعية التى مصدرها الانتاج المحلى .

ولم تصل الاحصائيات فى أغلبية بلاد الشرق الأوسط إلى المرحلة التى تسمح لنا بعقد جميع هذه المقارنات ، إلا أن التحليل الجزئى يكفى كى يمدنا بفكرة عن اتجاه ومدى التطور الصناعى الجديد .

(١) ان الشكل الذى اتخذه التصنيع والسرعة التى سار بها ليسا واحدين فى كل مكان ، إذ - فضلا عن العوامل السياسية - فانهما يخضعان لظروف كل بلد الخاصة كالموارد الطبيعية وتسهيلات النقل والمهارة المهنية ومستوى الاستهلاك لدى السكان ، كما أن التغييرات التى تطرأ خلال وقت الحرب عن طريق قطع الصلات بالمناطق التى يحصل منها البلد على حاجياته عادة لابد وأن تحدث تأثيرا عميقا فى انتاجه وتزيد من سرعة تقدمه لسنوات كثيرة قادمة . فخلال حرب ١٩١٤-١٩١٨ ترتب على انقطاع الصلة بين مصر وتركيا من جهة والبلاد التى كانت تمدهما بحاجتهما من جهة أخرى ، وعلى مطالب الجيوش الكبيرة التى اتخذت مقامها فى الشرق ، أن نما الانتاج الصناعى المحلى نموا بالغ القدر . فخلال الحرب العالمية الأولى أنفقت السلطات العسكرية فى مصر وحدها ٨٤ مليونا من الجنيهات ، كما أن المبالغ التى أنفقتها السلطات العسكرية البريطانية خلال الفترة ذاتها فى بلاد الجزيرة وسوريا والعراق

فاقت جميع الإستثمارات الرأسمالية داخل الامبراطورية العثمانية حتى سنة ١٩١٤. ويمكن ملاحظة تقدم مماثل خلال الحرب العالمية الثانية وهذا أيضاً شجع التصنيع وبخاصة فى فلسطين ، بل وفى مصر أيضاً . وقد قدر ما أنفقته القوات المحاربة فى الشرق الأوسط حتى سنة ١٩٤٥ بما مبلغه ٧٠٠ مليون جنيه ومن ذلك ٣٠٠ مليون فى مصر وحدها . ونظراً للأهمية الحيوية لمثل هـــذا المورد بالنسبة إلى التقدم الصناعى فان المغزى الذى ينم عنه تدفق رأس المـال على هذا المدى يبدو واضحاً. وفيما يلى عرض موجز عام للتطورات التى شهدتها مختلف بلاد الشرق الأوسط ، ونحن نعالج أمرها طبقاً للترتيب الذى سلف إيراده .

مصر

لسوء الحظ ليست الاحصائيات المتعلقة بالتوزيع المهنى فى هذا البلد تمثل الأحوال اليوم ، كما أنهـا لا تسير وفقاً لقواعد وخطوط متجانسة ، الأمر الذى لا يجعل فى الامكان البحث الدقيق فى مختلف فروع الصناعة من هـذه الزاوية الخاصة ، وإن احصائيات السكان فى سنوات ١٩٠٧ ، ١٩١٧ ، ١٩٢٧ ، ١٩٣٧ لا تسمح لنا إلا باجراء مقارنات محدودة النطاق .

عدد المتكسبين من الصناعة (عدا الانشاء والبناء)

١٩٠٧	٢٨١ر٠٠
١٩١٧	٣٦٦ر٠٠٠
١٩٢٧	٤٨٣ر٠٠٠
١٩٣٧	٤٧٨ر٠٠٠

(يقابل هذا الرقم الوارد فى احصاء السكان عن سنة ١٩٣٧ أن الاحصاء الصناعى فى السنة ذاتها يذكر لنا أن عدد الأفراد الذين يستخدمون فى الصناعة المصرية يبلغ ٢٧٣ر٠٠٠ ، وإذا كان من المحتمل أن الرقم الأخير لا يشمل أصحاب المنشآت المختلفة فانه يدل على أن عدد أولئك الذين يشتغلون فى الصناعة بمعناها الصحيح كان أقل من ٤٧٨ر٠٠٠ . وطبقاً « لاحصائيات الأجور وساعات العمل فى مصر ، يولية ١٩٤٣ » بلغ العدد الكلى للذين يحصلون على الأجر فى الصناعة المصرية ٢٨٤ر٥٨٤ .

هذه الأرقام تشير إلى زيادة ملموسة في عدد الذين يكسبون عيشهم من الصناعة. ولكنها لا تسمح لنا بغير استخلاص نتائج عامة ، وقد ينخفض حد الخطأ إذا

قصرنا الموازنة على مدينتى القاهرة والاسكندرية وهما المراكز الرئيسية للنشاط الصناعى . ومن الجدول التـــالى نلاحظ بصدد فروع معينة مثل الصناعات الخشبية والمنسوجات والملابس والصناعة الكيماوية ، ارتفاعاً بالغاً فى عدد الذين يستخدمون فيها . ومما له مغزى أعظم مما تنطوى عليه هذه الطائفة التى ينبغى استخدامها بحذر، تلك التغييرات التى حدثت فى تركيب التجارة الخارجية (ص٣١٧).

عدد المشتغلين فى الفروع الرئيسية للصناعة وفى الحرف اليدوية والنقل بالقاهرة والاسكندرية (١)

فرع الصناعة	١٩٠٧	١٩٢٧	١٩٣٧
المناجم والمحاجر والملاحات	١ر٣٨٦	٢ر٧٥٥	٢ر١٥١
صناعات المنسوجات ومنها	٦ر٠٩٤	١٠ر٣٦٦	١١ر٠٧٦
صناعة القطن	٢١	٤ر٠٦٥	٣ر١٣٦
صناعة الحرير والقماش والغزل والنسيج	٣ر١٠٠	٢ر٤٢٧	٢ر١٢٧
صنع القماش	٨٩٨	١ر٠٦٨	٦٥٦
دبغ الجلود	٥٥٣	١ر٤٨٥	١ر٧٦٢
صنع الأدوات الجلدية (بما فيها الأحذية)	٣٨	١ر٥١٣	١ر٤٥٠
صناعات الخشب والخيزران الخ	٣ر٢٨١	٢٣ر٢٣٤	٢١ر٠١٤
منها الأثاث	١ر١٦٤	٧ر٥٦٤	٨ر٧٨٩
المعادن والأدوات المعدنية	١٤ر٠٢٣(٢)	٢٠ر٨٨٦	١٨ر٨٩٢
ومنها الأسرة المعدنية	غير معين	٣٥٠	١ر٠٠٠
الصناعات الكيماوية والزيتون والدهن	٢٣٣	١ر٧٤٩	٢ر٤١٧
الغذاء النباتى والحيوانى بما فى ذلك الطباق والسجاير	١٤ر٠٤٣	٢٤ر٨٩٣	٢٠ر٩٧٧
الملابس ومن ذلك	١٦ر٦٣٤	٣١ر٦١٠	٣٣ر٥٧٠
ملابس الرجال	٦ر٠٨٧	١٢ر٢٢٥	١٤ر١٠٨
ملابس النساء	٢ر٨٦٧	٥ر٩٣٩	٤ر٩٩٥
الأحذية	٧ر١٧١	١١ر٣٤٣	١٢ر١٠٥
صناعة البناء	٣٢ر١٢٧	٤٩ر١٥٠	٤٦ر١٩٨
تركيب العجلات	١ر٨٤١	٦ر٦٦٣	١٠ر٧١٦
النقل والمواصلات	٤٠ر١٣٣	٥٣ر٧٢٤	٥٦ر١٤١

(١) نظرا لاختلاف تقسيمات الصناعات فى التعدادات المختلفة فان أية موازنة بالنسبة الى أرقام سنة ١٩٠٧ لابد وأن تكون غير دقيقة ، أما الأرقام المـأخوذة عن عامى ١٩٢٧ ، ١٩٣٧ فيمكن الاعتماد عليها أكـثر من ذلك .

(٢) رقم ١٤ر٠٢٣ لايشمل الأسرة .

واردات مصر فى عامى ١٩١٣ ، ١٩٣٨

	الوحدة	١٩١٣	١٩٣٨	١٩٣٨ إلى ١٩١٣
الآلات والمواد الخام				
البنزين	طن	١٨٨٤	٣٣ر٢٥٠	١٧٦٥
حبر الطباعة	كيلوجرام	٤٢ر٠٩٢	٢٣١ر٤٣٧	٥٥٠
السبائك والحديد والصلب	طن	٤٢ر٧٦٤	٧٤ر٧٠٩	١٧٥
الزيوت المعدنية وللتشحيم	»	٩ر٠٣٩	١٢٦ر٨٣٣	١٤٠٣
الزيوت النباتية للصناعة	»	٣ر٣٦٨	١٧ر٣٧١	٥١٦
أدوات الضبط والآلات العلمية	جنيه مصرى	٥٦ر٠٣٤	٣٥٢ر٦٨١	٦٢٩
المحركات والآلات الخاصة لمختلف الصناعات	» »	٧٤١ر٧٩٦	٢ر٣٢٤ر٨٩٠	٣١٣
المازوت	طن	٨ر٣٠٢	٢٢٩ر١١٣	٢ر٧٦٠
غزل الصوف	كيلوجرام	١٦٢ر٨٦٨	٢٩٢ر٦٣٤	١٨٠
الحرير وخيوط الحرير	»	٢٠٠ر٠٩٤	٢ر٠٢٤ر٢٠٢	١ر٠١٢
سلع الاستهلاك الصناعية				
الكبريت	ج. م	٨١ر٣٦٨	٣٢ر١٤١	٤٠
البيرة	طن	٧ر٨٧٨	٦ر٠٢١	٧٦
الأحذية الجلدية	زوج	٧٩٢ر٠٠٦	٤٧ر١٧٨	٦
الأسمنت	طن	١٩٣ر٩٨٧(*)	٤٧ر٤١٤	٢٤
الحلويات والمربات	ج. م	١٠٠ر٢٠٧	٣٨ر٥٠٦	٣٨
بطانيات وملاءات من القطن	»	١١٢ر٢١٢	٧ر١٤٥	٦
جلد مدبوغ	»	١٤٢ر٩٩٦	٣١ر٥٤٣	٢٢
دقيق القمح والسملى	طن	٢٠٣ر٥٤٧	٣ر٦٣٣	٢
خيوط القطن	كيلوجرام	٢ر٦٩٣ر٨٨٥	٧٧٢ر٥٤١	٢٩
أسرة معدنية	ج. م	٨١ر٦١٤	١ر٢٠٩	٢
أثاث (خشب)	»	٢٩١ر١١٢(*)	٣١ر٩٨٧	١١
فطائر	طن	٨٠٦	١٠٩	١٤
صابون عادى	»	٧ر٣٠٣	٣ر٧١٠	٥١
أبسطة	متر	٣٤٦ر٧١٩	٤٠ر٢٥٤	١٢
طرابيش	دستة	٥٦ر٥٦٥	٧ر١٣٣	١٣
بضائع قطنية	كيلوجرام	٢٩ر٦٩٦ر٤٣٧	١٦ر٩٥٦ر٣٥٧	٥٨
زجاج وأدوات زجاجية	ج. م	٥٥٧ر٣٩٠(*)	٢٥١ر٣٤٦	٤٥

(*) متوسط السنوات ١٩٢٤–١٩٢٨ .

واردات مصر بالنسبة إلى الفرد الواحد من سلع هامة معينة فى سنتى ١٩١٣ ، ١٩٣٨

السلعة	وحدة القياس	١٩١٣	١٩٣٨
البنزين	كيلوجرام	٠ر٢	٢
قضبان حديدية وصلبية	»	٣ر٥	٤ر٦
زيوت معدنية وللتشحيم	»	٠ر٧	٧ر٨
محركات وآلات خاصة	جنيهات مصرية	٠ر٦	١٤ر٠
مازوت	كيلوجرام	٠ر٧	١٤ر١
أسمنت	»	١٣ر٧	٢ر٩
خيوط القطن	»	٠ر٢	٠ر٠٥
بضائع قطنية	»	٢ر٤	١
بذرة	»	٠ر٦	٠ر٤

هذه الأرقام تكشف لنا عن زيادة كبيرة فى الواردات من السلع الرأسمالية الصناعية ، ونقص فى الوقت ذاته فى الواردات من السلع الاستهلاكية التامة الصنع ، والظاهرتان تدلان على توسيع نطاق الإنتاج المحلى خاصة وأنهما يتمشيان مع الزيادة فى عدد السكان . وبهذه المناسبة يجب أن نلفت النظر إلى زيادة الوارد من الوقود والآلات وخيوط الصوف والحرير وحبر الطباعة . وتقدم لنا صناعتا الأسمنت والقطن مثلا واضحا عن اتساع نطاق الصناعة المحلية كما نلاحظه من الجدول التالى :ـ

السنة	الأسمنت (بألوف الأطنان) الانتاج	الأسمنت الاستهلاك	الأسمنت الوارد	السلع القطنية (بألوف الأمتار المربعة) الانتاج	السلع القطنية الاستهلاك	السلع القطنية الوارد
١٩٣٠	١٨٨	٣٨٠	١٩٢	٦ر٠٠٠ ×	١٨٦٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠٠
١٩٣١	٢٤١	٤٠٦	١٦٥	١٤ر٥٠٠	١٦١٬٥٠٠	١٤٧٠٠٠٠
١٩٣٢	٢٣٩	٤٤٣	٢٠٣	٢٥ر٠٠٠	١٩٩٠٠٠٠	١٧٤٠٥٠٠
١٩٣٣	٢٨٨	٣٧٤	٨٦	٣٠ر٠٠٠	٢٢٧٬٠٠٠	١٩٧٠٠٠٠
١٩٣٤	٢٩٧	٣٨٢	٨٥	٣٧ر٥٠٠	٢١٩٬٥ ٠	١٨٢٬٠٠٠
١٩٣٥	٣٧٩	٤٤١	٦٢	٣٤ر٥٠٠	٢٢٨٬٠٠٠	١٩٣٠٥٠٠
١٩٣٦	٣٧٢	٤٠٧	٣٥	٥٤ر٥٠٠	٢٢٤٬١٠٠	١٦٩٠٦٠٠
١٩٣٧	٣٢٢	٣٦٤	٤٢	٦٤٠٠٠٠	٢٣٣٠٥٠٠	١٦٩٠٥٠٠
١٩٣٨	٢٨٤	٣٣١	٤٧	١١٠ر٠٠٠	٢٤٧٠٤٠٠	١٣٧٬٤٠٠
١٩٣٩	٣٧٢	٤٠٨	٣٦	١٥٩ر٠٠٠	٢٤١٬٥٠٠	٨٣٬٥٠٠
١٩٤٠	٣٥٧	٣٦٢	—	١٨٥ر٠٠٠ +	٢٥١٬٥٠٠	٦٦٠٠٠٠
١١٤١	٤٢٠	٣٩٠	--	٢٠٠ر٠٠٠	٢٨٧٠٠٠٠	٦٧٠٠٠٠
١٩٤٢	—	—	—	٢٢٠ر٠٠٠	—	—

(×) ماعدا النسيج اليدوى .

(+) الأرقام عن الانتاج خلال وقت الحرب من القطن تختلف اختلافا كبيرا .

ومما له أثره فى إيضاح الأمور أن البلاد استطاعت اشباع مطالبها عند نشوب الحرب عام ١٩٣٩ .

السكر	٪١٠٠	صابون	٩٠ ٪
الكحول	١٠٠ «	أثاث	٩٠ ٪
السجاير	١٠٠ «	كبريت	٨٠ ٪
طحن الحبوب	٩٩ «	بيرة	٦٥ ٪
زجاج المصابيح	٩٩ «	زيوت نباتية	٦٠ ٪
الأحذية	٩٠ «	أقمشة قطنية	٤٠ ٪
الاسمنت	٩٠ «		

ولدينا دليل آخر على التقدم الصناعى نلقاه فى تصدير السلع المصنوعة فى مصر ، والجدول التالى يعكس لنا الخطوات التى خطتها البلاد فى هذه الناحية .

السلع	وحدة القياس	المقـــادير		
		١٩٢٢	١٩٢٨	١٩٣٨
أسفلت	طن	٦٤	٤٣٠٥٧١	١٣٧٠٨٧٣
مولاس	«	٣٠	٢٠٥٧٤	٣٣'٨٦٠
فوسفات	«	١٨'٠٨٤	١٦٨'٧٩٣	٤٠٣٠٧٥٦
ملح	«	١٨٦'٨٣٦	١٦٧٠٧٠١	٢٨٤'٩٤٨
سكر مكرر	«	١٣٠١٣٦	٢٢٥	١٧'٤٦١
طباق مصنوع	كيلوجرام	—	٤٠٠٤٥	٤٧٠٦٤٠
كسب	طن	١٣١٠١٢٨	١٥٧٠٧٦٢	٢٥٦٠١٦٣

السلع	القيمة بالجنيهات المصرية		
	١٩٢٢	١٩٢٨	١٩٣٨
أسفلت	٢٤٨	٢١٢'٨٦٣	٣٦١'٧٣٩
مولاس	٣٨٦	٨'٠١٤	٥٣٠٤٧٠
فوسفات	٤١٠٨٠٦	١٤٨٠٣٧٢	٣٠٧'١٨٣
ملح	٣٦٠٠٩٢	٢٥٠٣٣٩	١٠٣'٤٧١
سكر مكرر	٣٣٢'٤٥٦	٥٠٤٤٠	١٤٨٠٦٥٢
طباق مصنوع	—	٥٠٠٤٨	١٠'٣٣٧
كسب	٧٠٧٠٩٦٨	٥٢٨'٠٤٧	٩١٤'٠٠٣

وأخيراً فيما يتعلق بتأثير التصنيع على التكوين الاجتماعى للسكان فى مصر فالواقع أنه بسبب غلبة الحرف الزراعية وهو الأمر الموجود فى الاقتصاد المصرى

فان زيادة عدد الذين يكسبون عيشهم عن طريق الصناعة بنحو ١٠٠٫٠٠٠ شخص لا يمكن أن يحدث تغييراً مادياً فى النسبة الأصلية بين عمال الريف والمدن أو فى الطابع الريفى الأساسى للسكان ، ذلك أن عدد الذين يعملون فى الصناعة بمعناها الصحيح لا يتجاوز ١٠ ٠/٠ من مجموع العمال فى البلاد . إلا أنه ليس من شك أنه حتى لو حدثت زيادة بسيطة فى هذه النسبة المئوية ، وهو الأمر الذى لا ريب فى حدوثه تمشيا مع الاتجاه العام فى هذه البلاد ، فان مثل هذه الزيادة لا بد وأن تحدث تأثيراً عميقاً فى الحياة المصرية العامة من اقتصادية وسياسية .

الأرقام الخاصة بالسكان

سنة التعداد	عدد السكان بالألوف	الزيادة فى المائة	عدد المتكسبين من الزراعة			عدد المتكسبين من الصناعة		
			بالألوف	الزيادة فى المائة	النسبة الى عدد الأفراد العاملين فى المائة	بالألوف	الزيادة فى المائة	النسبة الى عدد الأفراد العاملين فى المائة
١٩٠٧	١١٬٢٨٧	١٠	٢٬٤٤٠	١٠٠	—	٢٨١	١٠٠	—
١٩١٧	١٢٬٧٥١	١١٣	٢٬٦٢٧	١٠٨	٥٥٠٧	٣٦٦	١٣٠	٧٠٦
١٩٢٧	١٤٬٢١٨	١٢٦	٣٬٥٢٦	١٤٥	٦٠٠٣	٤٨٣	١٧٢	٨٠٢
١٩٣٧	١٥٠٩٣٣	١٤١	٤٬٣٠٨	١٧٧	٥٨	٤٧٨	١٧٠	٦٬٤

رأس المال المدفوع وسندات الشركات ذات رأس المال الأجنبى

المجموع الكلى	١٩٠٧		١٩١٤		١٩٣٣	
بملايين الجنيهات	٧٦٫٩	٠/٠١٠٠	٩٢	٠/٠١٠٠	٨١٫٤	٠/٠١٠٠
ومنه فى الصناعة والتجارة	١١٫٩	٠/٠١٥٫٣	١٣٫٤	٠/٠١٦٫٤	٢٠٫٨	٠/٠٢٥٫٥

تركيا

ان ما يتوافر لدينا من احصائيات عن تركيا يؤكد الصورة العامة لعملية تصنيع أوجدتها الدولة وحافظت عليها ، كما أوضحنا فى الفصول المتقدمة . وكذلك نذكر أنه ليس فى الامكان عقد موازنة دقيقة لنتائج الاحصائيات الصناعية المختلفة، ولكن البيانات الموجودة تجعل فى الامكان استخلاص نتائج بصدد التوسع الذى

حدث فى فروع الإنتاج الكبرى . وتوسع الصناعة ينعكس أولا فى ازدياد الواردات من السلع الرأسمالية وعظم نصيب الآلات والمحركات منها .

	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨
المجموع الكلى للواردات من الآلات والأجهزة والمواد الكهربائية	٩٠٢٤٣	١٢٠٢٠٢	١٥٬٠٥٨	٢٣٠٠٤٣
آلات بخارية	٢٣٠	٤٩٤	٣٥٦	٥٧٢
قاطرات	١٣٦	١١٨	٨٩	١٥٤
جرارات	—	٤	٦	٤
محركات ومولدات وتحويلات كهربائية	١٠٠٤١	١٠٠٢٤	١٠٥٤١	٢٠٥٣٤
بطاريات	٢٣٥	٢٢٣	٣٣٧	٣٧٦
آلات بخارية	٧٦١	٢	١٦٣	٤٣٨
« « للمنسوجات	٤٣٣	١٠٣٠٦	٢٬١٦٨	٢٠٣٦٧
« لصناعة الزجاج والأسمنت والخشب والحجارة والمعادن	٣٦٩	١٠٣٢١	٧٦٧	٩٦٧
آلات زراعية	٣٨٩	٨٢٦	١٠٧٨٨	١٠٥٣٦
طلمبات	١٧٧	٢٤٦	٢٥٨	٥٤٦
آلات لصناعة المواد الغذائية	١٬٦٢٤	١٠٨٥٦	١٬٨٧٧	٣٠٧٨٩

انتاج بعض الصناعات والمناجم خلال الفترة (١٩٣٩ — ٤٤)

	الوحدة	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤
المناجم							
الفحم	١٠٠٠ طن	٣٬٦٩٦	٣٬٠١٩	٣٠٠٢٠	٢٠٥١٠	٣٬١٦٦	٣٠٥٦٠
الجنيت	«	١٠٣	١٤٩	١٧٩	٢٦٨	٤٠٩	٥٣١
الكروم	«	١٩١٠٦٤٤	١٨٣٬٣٢٧	١٥٠٠١٣٩	١٤٤٬٧٠٤	—	—
الحديد الخام	«	٢٣٩٠٠٤٠	١٣٠٠٣٤٤	٥٩٠١٨٤	١٩٠٠٤٤	٩٠٬٤٣٣	—
سبائك نحاس	«	٦٠٧٣٣	٨٠٧٣٦	١٠٠٥٠٠	٨٠٣٥٦	٩٠٧٣٣	١٠٠٩٦٨
المنجنيز	«	٥١٩	٤٠٠	١٠٣٦٠	٣٬٣١٣	—	—
معدن الكبريت	«	٢٬٦٠٦	١٬٣٩٧	٣٠٤٠٨	٢٠٠٨١	—	—
الصناعة الثقيلة							
كوك	«	—	١٦٤٠٦٣٥	—	١٧٨٬١٣٧	١٨٣٬٩٧٥	٢٠٨٠٠٠٠
بنزول للمحركات	«	—	—	—	١٬٧٥٨	١٠٩٦٣	—
توليول	«	—	—	—	١٤١	٩٩	—
حديد زهر	«	—	٨١٠٢٤٨	—	٦٧٠٣٥٠	٥٧٠٣٣٣	٦٩٠٠٠٠
صلب	«	—	٣٣٠٤٠٨	—	٥٠٬١٠٧	٤٣٬٧٤٨	٦٠٠٧٨٠
أنابيب	«	—	٣٬٠٤٨	—	٤٠٩٠٠	٩٠١٨٨	—
منتجات القاطرات	«	—	—	—	٥٥٠٨٣١	٧١٬١٥٠	—
نفتالين خام	«	—	—	—	٦٦٦	٣٠٦	—

الوحدة	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤
سلع الاستهلاك						
غزل القطن «	٨٠٣٦٠	٩٠٥٠٤	٩٠٠٢٤	٨٠٨٨٠	٩٠٠٦٠	٩٠٦٠٨
صناعات حكومية «	١٤،٦٦٤	١٨٠٣١٤	١٧،٣٧٦	١٥،٧٥٦	١٦٠٣٠٨	—
« خاصة «						
غزل الصوف	٣٠١٤٤	٣٠٦٨٤	٣٠٦٧٢	٣٠٥٠٤	٣٠٤٦٨	٣٠٨٠٠
صناعات حكومية «	٣٠٣٨٤	٤٠٧٤٠	٤٠٦٨٠	٤٠٢٤٨	٤٠٢٨٤	—
« خاصة «	٨٠٤٣٦	٩٠٥٤٠	٨٠٩١٦	٨٠٠٥٢	١٠،٣٠٨	١٢٠٥٨٣
ورق «	٢٨٣٠٦٢٠	٢٦٦٠٦٤٠	٢٧٦٠٤٦٣	١٧٧،٥٢٨	١٧٦٠٢٨٠	٨٩٠٨٠٢
سكر طن	٩٤٠٥٠٨	٨٨٠٦٦٩	٨٧٠٠٢٣	٥٧٠٣٠٩	٩٦٠٤١٨	٨٩٠٨٠٢
جلود ١٠٠٠ (ديسمترم)	—	—	١ ٥١٨	١٠٨١٤	١٠٨١٥	—
	—	—	١٠٩٨٤	٢٠٢٨٠	٤٠٠٥٨	—
أحذية بالوف الأزواج	—	—	٨٤٧	١٠٠٣٦	١٠٠٨٩	٩١١

والجدول الأخير يشمل التفاصيل عن تطور الانتاج خلال فترة الحرب الأخيرة .

ومن الصعب أن نبين التقدم فى حالة الإنتاج المحلى بتحليل أرقام الواردات والصادرات من وجهة نظر استبعاد الواردات الأجنبية . لقد اتجهت سياسة الدولة التركية فى ميدان التجارة الخارجية نحو التقليل جداً من استيراد سلع الاستهلاك ، ومن هنا فالنقص فى الاستيراد ليس معناه أن الانتاج المحلى قد حل محل السلع الأجنبية بصورة كلية أو جزئية .

سوريا ولبنان

قامت الدولة المنتدبة السابقة بفحص درجة العمالة فى سوريا ولبنان فى سنتى ١٩١٣، ١٩٣٧ وهذا البحث يظهر لأول وهلة حدوث تقدم رائع ، فطبقاً لهذه الدراسة كان عدد رجال الحرف والعمال فى ٢٠٣ مهنة ٢٠٣ر٩٢٧ سنة ١٩٣٧ مقابل ٣٠٩ر٥٢٥ سنة . والجدول التالى يتضمن تفصيلا عن عدد الصناع والعمال فى الصناعات القديمة والجديدة ، وتوزيعهم حسب الجنس Sex والسن والديانة ونوع العمل وشكل الأجر أو الجزاء .

	العدد الكلى للعمال والصناع	التوزيع طبقاً للجنس والسن			محل العمل		نوع الاجور		التوزيع حسب الديانة		
		رجال	نساء	أطفال	فى المصنع	فى البيت	أجور يومية	الدفع بالقطعة	مسلمون	مسيحيون	يهود
١٩١٣	٣٠٩،٥٢٥	١٤٢،٩٣٤	١٣١،٦٥١	٣٤،٩٤٠	١٠١،٦٠٥	٢٠٧،٩٢٠	٦٢،٢٩٤	٢٤٧،٢٣١	١٣٢،٣٩٧	١٧٥،٠٥٣	٢،٠٧٥
١٩١٧ (١) صناعات قديمة	١٧٠،٧٧٨	٩٠،٠٦٥	٥٨،٤١٣	٢٢،٣٠٠	٨٩،٠٦٣	٨١،٧١٥	٥٤،٧٣٩	١١٦،٠٣٩	٨٧،٠٦١	٨٢،٣١٥	١،٤٠٢
(٢) « جديدة	٣٣،١٤٩	٢٤،٠٠٧	٦،٣٧٩	٢،٧٦٣	٣٣،١٤٩	—	١٧،٧١٠	١٥،٤٣٩	١٥،١١٨	١٧،٤٤٨	٥٨٣
المجموع الكلى ١٩٣٧	٢٠٣،٩٢٧	١١٤،٠٧٢	٦٤،٧٩٢	٢٥،٠٦٣	١٢٢،٢١٢	٨١،٧١٥	٧٢،٤٤٩	١٣١،٤٧٨	١٠٢،١٧٩	٩٩،٧٦٣	١،٩٨٥

ان نظرة عابرة إلى الجدول السابق تدل على نقص بيّن فى عدد المتكسبين قد تؤدى إلى استخلاص نتائج خاطئة ، إلا أننا لو أمعنا النظر فى التفصيلات المختلفة لاتضح لنا أن هذا النقص يرجع أولا وقبل كل شيء إلى انهيار الحرف والصنائع القديمة أى انكماش ما يقال لها الصناعات المنزلية والتى كانت تشمل صناعة الحرابر والمنسوجات والغزل وتربية دودة القز . وكان عدد المشتغلين فى الفرع الأخير ١٧٩ر٦٠٠ سنة ١٩١٣ مقابل ٦٥ر٨٠٠ سنة ١٩٣٧ وكان عدد العمال الذين يشتغلون فى بيوتهم ٢٠٧ر٩٢٠ سنة ١٩١٣ فأصبح ٨١ر٧١٥ فى سنة ١٩٣٧ ، وأغلب هؤلاء العمال من النساء اللائى كن يؤدين بعض العمل (فى وقت فراغهن) بمساعدة أسراتهن . وبهذا فتضاؤل شأن تربية دودة القز ليس معناه أنهن فقدن عملا يستغرق كل وقتهن ، وكان فى مستطاعهن تعويض ذلك بالعمل فى الصناعات المنزلية الأخرى أو فى الصناعات الحديثة التى نشأت فى المدن الساحلية . ويشير المصدر السالف الذكر الى أن فقد هذا المصدر السابق من الايراد لم يحدث ضيقا لأنه كان ينفق فى سبيل الحصول على الملابس للنساء والأطفال .

هذا الانحطاط الذى أصاب تربية دودة القز بسبب الضربة القاتلة التى وجهها اليها الحرير الصناعى حدث فى نفس الوقت الذى شهد تغييرات هامة فى الفروع الأخرى من صناعة المنسوجات فى سوريا ولبنان ، ذلك أن استخدام الآلات وأساليب الانتاج الحديثة أدى الى زيادة كبيرة فى الطاقة الانتاجية لهذه الصناعات كما فى غيرها . وتدل الأرقام الواردة فى الجداول التالية على زيادة مطردة حتى نشوب الحرب العالمية الثانية فى الواردات من الآلات والوقود ، وكذلك فى انتاج السلع الصناعية الهامة . وقد حال مركز سوريا ولبنان السياسى خلال الحرب الثانية دون اطراد توسيع نطاق الانتاج الصناعى الذى شهدته مصر وفلسطين .

انتاج بعض السلع الصناعية فى سوريا ولبنان

السلعة .	الوحدة	١٩٣٣	١٩٣٥	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٤٢	١٩٤٣
اسمنت	طن	٤٦،٥٠٠	١٣٣،٤٥٠	٢٤٩،٠٠٠	٢٥١،٠٠٠	٢١٤،٧٤٤	١٥١،٩٠٠
صابون	»	٤٣١	٣،٠٦١	٢،٩٩٩	٣،٩٠٣	٤،٦٠٠	٧،٨٠٠
بسكويت	»	٦٤	١٠٠	٣٦٥	٤٠٠	٤٠	١٠٠
خبز	»	٤٨٠	٨٢١	١،٢٠٥	١،٦٥٠	—	—
دقيق	»	٥٣،٢٠٠	١٤١،٥٠٠	١٦٧،٠٠٠	١٣٨،٠٠٠	٢٤٥،٠٠٠	٢٨٨،٠٠٠
جلود مدبوغة	قطعة	١٠٦،٥٥٣	١٩٤،٩٠٠	٣٧٩،٠٨٠	٢٩٧،٧٠٥	٥٢٥،٠٠٠	٩٩٥،٠٠٠
جوارب	زوج	١١٨،٠٠٠	٢٣٠،٠٠٠	٢٨٦،٧٠٠	٣٦٧،٧٠٠	٦٧٦،٠٠٠	٥٢٤،٠٠٠

واردات سوريا من الوقود (١٩٢٥ — ١٩٣٨)

السنة	الفحم والكوك والولاعات (بالأطنان)	زيت البترول الخام (بالأطنان)
١٩٢٥	٤٩٠٢٨٢	١٠٩٩٠
١٩٣٠	٨٠٬١٠٦	٨٠٥٣١
١٩٣٥	٩٨٬٨٨١	٣٣٠٩٠٧
١٩٣٦	١١٠٬٧٣١	٣١٬٩٠٧
١٩٣٧	١٣٩٬٣٩٣	١٧٬٣٩٦
١٩٣٨	١٤١٠٥١٩	١٩٬٦٣٦

واردات سوريا و لبنان من بعض الآلات الصناعية بالأطنان

نوع الآلات والأجهزة	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨
الواردات الكلية من الآلات والاجهزة والمواد الكهربائية	٢٠٩٤٠٤	٣٨٣٠٠٧	٤٢٠٥٠٦	٥٠٢٣٬٤	٤٧٤٧
ويشمل ذلك :					
غلايات	٦٤٠٧	٣٦٠٩	٤٠٠١	٤٣٬٣	١٩٩٠٩
للنسيج وأجزائه	١٢٣٠٤	٢٨٥٠٥	٥٩٩٠٨	١٢٠٨٠٤	٧٨٥٬٢
طلمبات	٢٣٬٤	٤٣٠٢	٤٩	٧٩٠٨	٦٦٠٤
مولدات ومحولات	٥٧٠٥	١٢١	١٥٥٠٣	١٨٩٬٩	١٦٩٠٣
محركات	١٠٠٬٤	٢٧٠٬٨	١٩٠٠٨	٢٠١٬٥	٢٢٩٠٩

فلسطين

تتميز أحوال الانتاج الصناعى بفلسطين خلال فترة ما بين الحربين بسرعة اصطباغها بالطابع الآلى ، وتكوين طبقة عاملة حديثة ، وتدفق المنظمين والاخصائيين والخبراء المدربين ، وصناعة المواد الخام المستوردة ، ونستطيع أن نميز اتجاهين خلال هذه الفترة . فبينما كان التصنيع يسير بخطى متئدة حتى سنة ١٩٣٣ نراه يسرع الخطى بدرجة كبيرة منذ تلك السنة ، فنمت المنشآت الصناعية من حيث معداتها وحجمها ، وهذا الأمر ترتب على ظهور طلب محلى كبير لم تعرفه البلاد من قبل .

ولا نستطيع أن نحلل التقدم الاقتصادى الحديث فى فلسطين دون أن نقدر المظاهر الأساسية لهذا الاقتصاد أى الهجرة اليهودية وما انطوت عليه من قوة حافزة ليس فى الصناعة خاصة بل وفى الزراعة . فما من بلد آخر فى الشرق شهد مثل هذا التدفق الكبير من جانب عناصر غربية تحدوها الرغبة في أن يقيموا بيلدهم الجديد

أشكالا وأساليب راقية من التنظيم أو الكيان الاقتصادى والاجتماعى . فبالرغم من النجاح الذى حققته حركة العودة الى الأرض، وهى حركة باعثها الرغبة فى الاحياء القومى ، فقد ظلت الأعمال الصناعية الميدان الرئيسى للنشاط اليهودى .

حقيقة لو عقدنا الموازنة مع البلاد الصناعية الفتية فيما وراء البحار لما وجدنا الرقم الخاص بعدد المتكسبين من الصناعة يسترعى النظر حتى ولو أدخلنا فى حسابنا التوسع الحديث خلال الحرب الأخيرة ، إلا أن سرعة هذا التقدم الصناعى تعد فريدة كما يستدل على ذلك من الجدول التالى :

نمو الصناعات اليهودية (فيما عدا الحرف اليدوية)

	١٩٢٥	١٩٢٦	١٩٣٠	١٩٣٣	١٩٣٧	١٩٤٣
المنشئات	٥٣٦	٥٨٣	٦١٧	٩٧٠	١٥٥٦	٢١٢٠
عدد أصحابها وعمالها	٤٠٨٩٤	٥٠٧١١	٦٠٧٧٧	١٤٠٤١٩	٢١٠٩٦٤	٤٥٠٠٤
الانتاج السنوى بالجنيهات الفلسطينية	—	—	١٠٦٥٣٠٧٣٣	٤٠٦٣٠٠٠٠	٧٠٨٩١ ٩٤٠	٣٦٠٢٧٨٠٠٠٠
رأس المال	٥٤٠٠٠٠	٩٤٠٩٦٨	١٠٢٢١٠٣٩٥	٥٠ ٩٧٠٠٠	١١٠٠٦٣٠٩٧٠	٢٠٠٥٢٣٠٠٠٠
الأحصنة البخارية	٣٦١	٦١٣	٣٠٠٤٣	٤٩٠٨٢١	١٠٤٠٨٦٦	—

وقد تضاعف عدد المنشآت ومن يعملون فيها عدة مرات وكذلك الشأن فى حالة الانتاج السنوى ، وكل هذا يشهد بقوى غير عادية على الانشاء فيما يتعلق بالعنصر البشرى والعوامل الاقتصادية العامة . ويبدو هذا التقدم أوضح مظهرا إذا ذكرنا أن الصناعة اليهودية لم تأخذ بالحماية الجمركية وهى التى تمنح عادة للصناعات الفتية ، كما أنها كانت فى مركز سىء بسبب مبدأ الباب المفتوح الذى نصت عليه المادة (١٨) من صك الانتداب، ومما يوضح ذلك بصورة بارزة الاحصائيات الخاصة بالواردات والصادرات فى عامى ١٩٣٤-١٩٣٥ وهما تمثلان أعلى السنوات أرقاما (أنظر الجدول التالى) ، وقد استغلت البلاد الواردة فى الجدول هذا الموقف إلى الحد الأقصى بما أساء الى صناعة فلسطين .

وعلى ذلك يبدو أن هناك ما يبرر القول أن الصناعة اليهودية التى أثبتت مقدرتها الكبيرة على التشكل ومواجهة الظروف خلال الحرب العالمية الثانية ستصبح قادرة على الثبات إذا قامت على أساس تنافسى[١] .

(١) نخالف المؤلف لأننا نعلم أن كافة جهود عهد الانتداب كانت مواتية للنشاط اليهودى والهجرة اليهودية . (المترجم)

البلد	١٩٣٤		١٩٣٥	
	واردات الى فلسطين	صادرات من فلسطين	واردات الى فلسطين	صادرات من فلسطين
	(بالجنيهات الفلسطينية)			
رومانيا	٩٥٣٬٣٤٣	٦٠٬٤٨٥	١٠٢٠٨٬٢٠٤	٩٢٠٢١٩
يوغوسلافيا	١٧٤٠٤٤٠	٢٠١٨٦	٢٠١٬٢٨٥	١٢٠٢٤١
هنغاريا	١١٥٠٤١٠	٩٢٠	٢٠٢٠٨٢٥	٢٬١٠٧
بلغاريا	١٤٨٠٨١٨	٤٬٠٦٣	٢٠٦٬٣٨٢	٦٠٢٧١
النمسا	٣٤٨٬١٥٧	٦٬٥٣٢	٣٥٦٠٠٩٨	١٠٬٤٣٦
اليابان	٥٩٣٠٥٥٣	—	٦٤٥٠٦٩٥	١٠٠٧٠٧

وكذلك خطت الصناعة العربية فى فلسطين خطوات رائعة كما يتضح من الجدول التالى :

منشئات عربية سجلتها إدارة الصحة

	١٩٢١	١٩٣٥	١٩٣٩
مخابز	١٥١	٢٠٥	٢٩٥
مطاحن	٤٥	١٠٧	١٤١
مصانع المياه الغازية	٧	١٣	١٧
مصانع الثلج	٤	١١	١٩
مصانع ومخازن الزيوت	٦٢	١٣٣	٩١
منشئات تستخدم آلات تدار بالقوة الطبيعية	٧	٣١٣	٥٤١
مصانع الصابون	٤١	١٤	٣٠

وكان عدد العرب فى المصانع والورش العربية ٤٠٠٠ تقريبا فى سنة ١٩٣٩ ، فأصبح ٨٣٣٨ طبقاً لاحصاء سنة ١٩٤٣ ومنهم أكثر من النصف من المراتب العالية أى مرتبة وأرباب الحرف الأكفاء الذى ليسوا فى حاجة إلا الى القليل من الاشراف ، وبلغ انتاج المشروعات العربية وغير اليهودية (عدا مشروعات الامتياز) ١٫٥٤٥٫٠٠٠ جنيها فلسطينيا سنة ١٩٣٩ ، ٥٫٦٥٨٫٠٠٠ سنة ١٩٤٢ (الانتاج الاجمالى) . أما صافى الانتاج فهو ٣١٣٫٠٠٠ ، ١٫٧٢٥٫٠٠٠ فى العامين ذاتهما على التوالى .

الفصل السابع والعشرون

مشكلات التصنيع الحالية فى الشرق الأوسط

التصنيع والدخل الاهلى

ليس من عجب إذا كان مثل هذا التحول البعيد المدى كالذى ينطوى عليه تصنيع بلد زراعى بما يخلف آثاره فى جميع طبقات السكان وجميع مظاهر العملية الانتاجية. نقول لا عجب إذا كان هذا التحول يثير من وقت لآخر شكوكا وتأملات جدية خطيرة ، إذ يتبادر إلى الذهن هذا السؤال . ما الذى يدعو إلى توسيع نطاق الطاقة الانتاجية وهذا الاستثمار للمبالغ الضخمة من رأس المال فى المصانع والآلات ، فى الوقت الذى لو نسقنا فيه العلاقات الاقتصادية العالمية بصورة معقولة لبدا من الأمور البسيطة امكانية اشباع الحاجيات الجوهرية بأثمان رخيصة عن طريق الواردات من الخارج . أليس التطور الصناعى فى الدول الجديدة بأوربا بعد سنة ١٩١٨ كافيا كى يحملنا على اصطناع أعظم الحيطة فى خلق مصالح اقتصادية جديدة قد تضاعف أسباب المنازعات الحالية ؟

وإذ نجيب على هذا السؤال نغفل من حسابنا الحجج المستندة إلى الأسباب الاستراتيجية والدفاعية التى نلق فيها الاعتبارات الاقتصادية تفسح الطريق أمام المسائل المتصلة بالمصالح القومية . ولكن تظل هناك عدة أسباب تدعو بصوت عال إلى التصنيع باعتباره وسيلة لحل المشكلات المتصلة بازدياد عدد السكان ومستوى المعيشة فى البلاد الشرقية . ففى حالة عدم تنفيذ مشروعات التقدم الزراعى ، يمكن استيعاب فائض السكان الآخذ فى الزيادة المطردة فى تلك البلاد عن طريق خلق عمل جديد لهم فى الصناعة والمهن المتصلة بها ، كما يصدق الأمر ذاته على الارتفاع فى مستوى المعيشة ، إذ أن وجود دخل أهلى مرتفع بالنسبة للفرد الواحد يلازم دائماً تكوينا مهنياً تشتغل فيه نسبة كبيرة من السكان فى الصناعات والخدمات الوسيطة ، أى ما يقال له الحرفتان الثانية والثالثة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فى البلاد

التى تمارس فيها الأغلبية الساحقة من السكان مهنة الزراعة ، أى الحرفة الأولى ، نجد متوسط الدخل القومى بالنسبة إلى الفرد الواحد منحطا جداً . وعلى ذلك فطاقة الزراعة على الامتصاص تخضع لقوانين تخالف ما نلقاه فى حالة الصناعة . ومن الأسباب الرئيسية الفرصة الصغيرة نسبياً لزيادة انتاج العناصر الغذائية التى تولد الطاقة أو النشاط . ان مقدار ماتستهلكه الجماهير الشرقية اليوم ، على انخفاضه ، يشبع حاجتها . فيما يختص بالحبوب والبقول ، والزيادة فى انتاج هذه المحاصيل الرئيسية تؤدى إلى ارتفاع ملحوظ فى مستوى التغذية ، كما أننا نجد من جهة أخرى أن مجال التحسين فى مستوى المعيشة من ناحية المسكن وعادات الملبس والعناية بالصحة والتعليم وما إلى ذلك ، واسع بشكل غير عادى ، وبالتالى يهيء إمكانيات لا حد لها أمام التقدم الصناعى. خذ مثلا الأسرّة التى لا وجود لها عمليا فى القرى الشرقية إذ ينام الفلاح على الحصير الذى يفرشه على الأرضية . فلو زودنا بيوت الفلاحين بالأسرة لأوجد ذلك عملا لسنوات طويلة قادمة لمصانع انتاج الأسرة مما ينطوى على عمل ملايين كثيرة من هذه الأخيرة . وينطبق الأمر ذاته على المناضد والكراسى وكثير من الأدوات المنزلية ، وعلى زجاج النوافذ الخ ، والتى لا تزال مساكن الفلاحين إلى اليوم تفتقر إليها . والعمل المنظم على نشر التعليم وإنشاء المؤسسات التعليمية يستدعى إنتاج الورق وأدوات الكتابة وطبع الكتب المدرسية وإنشاء المبانى المدرسية بمعداتها . وترى حالة مشابهة إذا ما أدخلنا الخدمات الصحية والأدوية والمستشفيات . والخلاصة أنه حتى لو حدث ارتفاع متواضع فى مستوى معيشة الفلاحين بحيث يقترب من الأحوال السائدة فى أوربا فان هذا يفسح المجال أمام زيادة فى الانتاج الصناعى بالبلاد الشرقية تصل إلى مئات الملايين من الجنيهات . ومما يكشف لنا عن هذه الإمكانيات دراسة الأرقام الخاصة بالواردات ، فبينما تضاعفت الواردات بالنسبة للفرد الواحد من أهل البلاد الشرقية خلال القرن الماضى فانها لا تحتل سوى جزء مما نلقاه فى البلاد الزراعية بأوربا حيث بلغت تنمية الموارد الاقتصادية مرحلة أعلى درجة . فبلاد مثل المجر وإيطاليا بل وغيرها مما تتميز بتكوين شبه إقطاعى مثل الجزائر ومراكش ، تستطيع أن تفخر بوجود قدر أكبر من الواردات بالنسبة إلى الفرد الواحد . وهذه العلاقة ذاتها توضحها الموازنة بين متوسط الأرقام عن الدخل القومى (قبل الحرب العالمية

الثانية) حيث نجد البلاد الأسيوية الكبرى وبلاد الشرق الأوسط تشغل أحط المراكز إذ يبلغ متوسط الدخل للفرد فى السنة حوالى ٤ جنيهات فى الهند ، ١٢ جنيها فى مصر ، ٢٠ جنيها فى تركيا ، ٢٦ فى فلسطين (المتوسط بالنسبة لجميع السكان) ، وذلك مقابل ٨٠ — ١٢٠ جنيها فى البلاد الصناعية الغربية . فالتصنيع الذى يمثل أتم استغلال لقوى الطبيعة من جانب مهارة الانسان بقصد إنتاج السلع يعد فى الوقت ذاته الأداة الرئيسية لزيادة الدخل الحقيقى للشعوب المتأخرة .

الواردات بالنسبة للفرد

(١) مصر	جنيه
١٨٠٠	٠٫١
١٨٣٦	٠٫٧
١٨٨٤	٠٫١
١٩٠٧	٢٫٣
١٩٢٨	٣٫٥
١٩٣٨	٢٫٢

الواردات للفرد فى سنتى ١٩٢٨ ، ١٩٣٦

(بالجنيهات الاسترلينية)

(١) بلاد تغلب عليها الزراعة

	١٩٢٨	١٩٣٦
هنغاريا	٥٫٣	١٫٨
إيطاليا	٥٫٩	٢
لاتفيا	٦٫٦	٣٫٩
الجزائر	٦٫٧	٥٫٣
فلسطين	٨٫٥	٩٫٦

(٢) بلاد صناعية

	١٩٢٨	١٩٣٦
بريطانيا العظمى وشمال ارلندا	٣٤٫١	١٦٫٦
بلجيكا (بما فيها لكسمبرج)	٣٣٫٧	١٦٫٥
سويسرا	٣٦٫٧	١٨٫٣
السويد	١٥٫٧	١٣٫٣
الأراضى الواطئة	٢٩٫٥	١٥٫٤

ومما يلقى ضوءا أعظم دراسة استهلاك بعض السلع المصنوعة بالنسبة إلى كل فرد من السكان . وقد وُجد أن البلاد التى تقدم فيها استهلاك المنتجات الصناعية والانتاج الصناعى يزيد فيها الدخل القومى للفرد مرات كثيرة عنه فى البلاد التى لاتزال الصناعة فيها محدودة النطاق .

استهلاك السلع الصناعية والدخل الأهلى
(أرقام ما قبل الحرب ومعظمها عن سنة ١٩٣٧)

استهلاك مختلف السلع الصناعية	أوروبا الغربية	تشكوسلوفاكيا	بولندة	مصر	تركيا	فلسطين
البضائع القطنية	٨	٤٫٢	٢٫٣	٢	—	٣٫٣
الورق	٣٠	١٣٫٩	٥٫١	٥٫٣	٢	١٤٫٥
الصابون	٦	٢٫٥	١٫٥	٢٫٧	—	٧٫٦
السكر	٣٣	٢١	١٢٫٥	٩٫٦	٥٫٣	١٨٫٣
أجهزة الراديو (عدد الرخص لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان)	١٢٠	٦٩	٢٥	٤٫٣	٢	٢١٫٦
الدخل الأهلى للفرد (بالجنيهات الانجليزية) ×	١٢٠/٨٠	٣٠	١٨	١٢	١٩	٣٦+

واستخدام الآلات يرغم الرجلُ الشرقى على أن يتكيف طبقاً لأسلوب جديد من الحياة طابعه الحركة ، وهو أسلوب لابد أن يجده فى بداية الأمر غريبا وصعبا شأنه فى ذلك شأن أعضاء كل مجتمع بدائى . فهذه الوسيلة من وسائل الانتاج بنشاطها المتصل وأدائها العمل بطريقة آلية وبدون أن تتوقف نتيجة العوامل الطبيعية كالليل والنهار وشعور الآدميين بالتعب ، وكذلك الخطر الذى ينجم عن التهور أو الاهمال فى استخدام هذا الجهاز الغامض لاستغلال قوى الطبيعة المذللة - كل ذلك يقلب رأسا على عقب نظرة الشرقى فى قياس الزمن وأسلوبه فى التفكير ويرغمه على أن يكون يقظا وحاضر البديهة ، مما لايتفق تماما مع ما تميز به من عقلية من قبل . وبعبارة أخرى تأخذ نفسيته فى التشكل والتحول ، الأمر الذى يميل إلى قلب ما كان يتأثر به من الناحية الاجتماعية وهو رد الفعل الاجتماعى الناجم من كيفية تقدير الشرقيين للزمن ومما اتصفت به الحياة الشرقية من طابع السير على وتيرة واحدة . فاذ نأخذ مثلا فى حساب الوقت الذى ننفقه بصدد الانتاج الآلى فلن نميل إلى اغفال قيمة الساعات التى كانت تضيع فى عملية الانتاج التقليدية السابقة لاستخدام الآلات ، كما كانت العادة السائدة بالشرق . فالشخص الذى يستطيع أن يكسب عيشه بالعمل ثمان ساعات فى اليوم بفضل ازدياد انتاجية

(×) مع عدم حساب الفوارق فى القوة الشرائية

(+) اليهود ٤٤

العمل الآلى يتحول نهائيا عن العمل الذى يضطره إلى ممارسته عشر ساعات أو اثنى عشرة ساعة .

أما عظم مدى تأثر العادات والتقاليد السائدة بالترشيد الحديث الذى طرأ على أساليب العمل ، فاننا نتكشفه من المثل التالى . فالى نهاية الحرب العالمية الأخيرة كان القوم فى البلاد العربية يقيسون الوقت بشروق الشمس وغروبها وبذلك كان اليوم فى الصيف أطول منه فى الشتاء وإن استمر الأجر اليومى كما هو والساعة التى كان يستخدمها العرب كانت ترتكز على الحركة الدورية للشمس . ، ولم يكن يصرح للعامل بمغادرة العمل قبل أن تختفى الشمس وراء الأفق . ولما استعملت الساعة الميكانيكية وغيرها من الوسائل الحديثة فى ادارة العمل ، ترتب على ذلك القضاء على الروابط التقليدية بين عملية العمل البشرية وقوى الطبيعة .

وعلى ذلك فاذا كنا نقدر قيمة الانتاج الاقتصادية المترتبة على الانتاج الآلى وهى النتائج التى أسلفنا ذكرها كخفض تكاليف المعيشة عن طريق الانتاج الكبير والتغييرات البعيدة المدى فى الكيان الاجتماعى والاقتصادى ، فيجب علينا كذلك ألا نقلل من أهمية ردود الأفعال التى تولدت فى نظرة الفرد العقلية .

النتائج الاجتماعية والسياسية للتصنيع

كانت النظرة التقليدية إلى طول يوم العمل وأحوال العمل العامة قوامها عدم المبالاة ، ولكن هذه النظرة أخذت تزول بعد الحرب العالمية الأولى لتحل محلها غيرها ، فالأفكار الاجتماعية والسياسية الجديدة مضافا إليها تأثير الاتجاهات المنبعثة من اتحادات العمال أهم جوانبها خفض طول يوم العمل . غير أن هذه الحركات الاجتماعية لم تنجح فى أن تسير قدما بالمعنى الأوربى العادى إذ لم يكن هناك قادة مستقلون عند الحكومة وطبقة المنظمين وكلا الأخيرتين كان يمثلهما نفس الأفراد ، وفضلا عن ذلك فان امكانيات ظهور العوامل التى تؤدى إلى تقوية التيارات اليسارية الثورية ظلت محدودة النطاق جداً ، ففى تركيا حرم القانون تكوين نقابات العمال ، وفى سوريا ولبنان وقفت السلطات موقف المقاومة الشديدة ازاء تنظيم العمل إما بحل النقابات القائمة إذا بدا منها أقل مظهر من مظاهر الاستفزاز واما بعدم الترخيص بانشاء نقابات جديدة ، وفى مصر لم يعترف القانون بحق

العمال فى تكوين النقابات إلا فى يوليه سنة ١٩٤٢ ، غير أن هذه النقابات لاتعدو كونها أسطورة . وإذا ما استثنينا فلسطين فالصورة العامة التى تتراءى لنا تشير إلى أن السلطات كانت تغض النظر عن حركات العمال ولكنها تتجهم لها إذا ما اتخذت موقفاً عدوانياً . وخلال فترة ما بين الحربين العالميتين نجد أن الحافز على تنمية ما لدى العامل الوطنى من شعور ضئيل كان يسيراً . وحاولت الحكومات حماية الأجراء من أبسط أشكال الاستغلال باتخاذ تدابير سياسية واجتماعية أولية كاصدار التنظيمات ضد تشغيل الأطفال واستخدام الحوامل والتعويض عن الاصابات فى صناعات معينة ، غير أن هذه التدابير ظلت فى حالات كثيرة حبراً على ورق .

وإزاء حالة الفلاح التعسة فقد كان قبوله العمل فى المؤسسات الصناعية الجديدة ينطوى كالعادة على تحسين مستوى مركزه الاقتصادى ، ولم يتوافر ذلك الحافز الذى دفع بالبروليتاريا التى انتزعت من مواطنها فى أوربا خلال الثورة الصناعية ومابعدها نحو المعسكر الراديكالى . وعلاوة على ذلك نجد أن الحكومات الوطنية وقد تعلمت من مجرى التطورات فى أوربا لم تقف عند حد اصدار هذه التشريعات الوقائية السالفة الذكر وانما أخذت تنفذ اجراءات ذات طابع ايجابى أيضا ولهذا نجد فى عدد من هذه البلدان تنظيمات تستهدف رفاهية العمال ، وهى تنظيمات تقوم بها الحكومات أو المشروعات الصناعية ذاتها (كالمساكن التابعة للمصانع . والتسهيلات التعليمية والصحية) ، وهو مالا نجده خلال الفترة الأولى من التصنيع فى الغرب . غير أن المقياس الحقيقى لاستقرار الكيان الاجتماعى خلال قرن التصنيع بالشرق الأوسط سيأتى عندما يرتفع عدد العمال الصناعيين الذين تتراوح نسبتهم الحالية مابين ٥./٠ ، ١٠./٠ من مجموع العمال ، فيصبح أكبر من هذه النسبة مرات عدة .

وعلى هذا نجد أن دراستنا لتحول الانتاج تنتهى بأن تجعلنا نأخذ فى اعتبارنا الدور الذى تقوم به الدولة فى هذه العملية . ان غلبة الدولة ونشاطها فى ميدان الانشاء الاقتصادى والاجتماعى بالشرق الأوسط اليوم كانت أمرا ولده تجمع طائفة من العوامل لم يشهدها أى عصر آخر من قبل ، وماعليك إلا أن تشاهد توافق الظروف التالية :

(ا) يميل مجرى النشاط الاقتصادى فى المجتمع الحديث إلى أن يزداد بعدا عن القوانين الكلاسيكية بشأن السوق الحرة ، وأن يزداد تأثراً بتدخل الدولة والجماعات الاجتماعية ذات النفوذ والسلطان . فالفكرة التى تقوم على التوجيه الاقتصادى والتى كانت تبدو سخيفة فى نظر معظم المفكرين الاقتصاديين خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر قد أصبح لها شأنها اليوم من الناحيتين النظرية والتطبيقية . غير أن تنفيذ أمثال هذه الخطط يتطلب التأييد من جانب دولة ذات سلطان قوى .

(ب) أن سرعة تقدم الأساليب الفنية الحديثة واستغلالها بقصد الوصول بوسائل الانتاج والنقل إلى حد الكمال تسبغ على أولئك الذين يملكون هذه الوسائل والأدوات قوة عظيمة داخل المجتمع وسلطانا كبيرا عليه بحيث تضطر الدولة ، ولو بدافع المحافظة على كيانها وذاتها ، إلى أن تضع تحت سلطانها هذه الأساليب الفنية البالغة درجة عالية من الكمال . وكذلك نجد أن تنمية المواصلات الأمر الذى يسرته الى حد كبير أنواع الوقود الحديثة ، قد زادت إلى درجة بالغة من عظم سلطان الدولة فى بلاد الشرق الأوسط حيث أصبحت خدمات الأسفار والنقل من المهام التى تتولاها الدولة بانتظام .

(ج) ان التحالف بين سلطة الدولة والبورجوازية ، ذلك التحالف الذى لعب دورا حاسما فى تنمية الرأسمالية الصناعية بالغرب ، لم يكن ممكنا فى المجتمع الشرقى الذى كان يفتقر إلى المقدمات اللازمة لقيام ذلك التحالف . ذلك أن تماثل مصالح كل من قادة الدولة والطبقات الاقطاعية فى الشرق أدى إلى اجداب النشاط الصناعي في المدن، وهذه الطبقات لم تعبأ، ان لم تكن قد وقفت موقف العداء الفعلى، بتوسيع نطاق الانتاج الصناعى . ولذلك نشأت الحاجة في الأقاليم الشرقية إلى أن تقوم الدولة بوظائف التصنيع إذا لم تشأ أن تدع الأمر للجماعات الرأسمالية الأجنبية وبذا تتحمل وطأة النتائج السياسية المترتبة على ذلك . أما عن فلسطين حيث قامت الصناعة بدون المساعدة أو التدخل من جانب الدولة أو المصالح الأجنبية[١] فنحن هنا أزاء حالة فريدة ، ذلك أن الصناعة نقلت من الخارج عن طريق المهاجرين الجدد الذين أقاموا بصفة دائمة فى وطنهم الجديد .

---

(١) هنا ملاحظة وهى أن المعروف أن رؤوس الأموال والمصالح الأجنبية ذات صلة وثيقة بالصناعة اليهودية وتلقى التأييد القوى من الخارج وبذلك لا يمكن القول أن هذه الصناعة قامت بذاتها (المترجم) .

(ى) كان التكوين السياسى للمجتمع الشرق قبل انهيار الامبراطورية العثمانية يقوم على أساس التقسيم الطبق ، الرأسى ، أى تقسيم السكان إلى جماعات دينية وقومية . وكان ذلك التكوين ذا أهمية فى الماضى بالنسبة إلى الشكل الاقتصادى للدولة الشرقيـة ، كما أنه يتحمل مسئولية ما كان ينطوى عليه ذلك الشكل من نواحى النقص . أما الدولة الجديدة فلم يكن فى مستطاعها تنمية اقتصاد جديد إلا بالقضاء على المصالح والمتعارضة المختلفة أو باخضاعها لارادتها . وأن مايتردد دائما فى النداءات الرسمية التى توجه إلى الجماهير داعية إلى تغليب المصالح القومية على مصالح الأفراد والجماعات ، إنما يرمى فى الوقت ذاته زيادة إلى دعم سلطان الدولة .

الا أنه من المشكوك فيه ما إذا كانت الحرب العالمية الثانية لاتسبب اضعاف هذه الاتجاهات . ان الحروب الطويلة ، مع ما يصحبها من التوسع الكبير فى اصدار تشريعات الطوارىء ، ليست مما يلاءم سلطان الدولة وبخاصة فى البلاد الشرقية . وعلى ذلك يجب أن ننتظر حتى تمر فترة الانتقال لكى يتيسر لنا الحكم نهائياً على استقرار المركز الذى حصلت عليه الدولة أخيرا .

الفصل الثامن والعشرون

التغييرات التى طرأت على نظام المواصلات

من التغييرات التى طرأت على العالم الشرقى والتى تؤثر فى النظام الاقتصادى القائم والمجتمع بصورة أساسية بالغة المدى، ما كان وليد التقدم الذى حدث فى نظام المواصلات. وهذه التغييرات أسرع من غيرها من حيث أنها تفتح آفاقا جديدة من الحياة السياسية والاجتماعية وتمهد السبيل لعهد جديد فى التاريخ الاجتماعى بالشرق الأوسط، طابعه الذى يتميز به انكماش الأبعاد وخفض المسافات، الأمر الذى توضحه أمثلة قلائل. فمنذ خمسة عشر عاما فقط كان ما ننفق من وقت وما نبذل من جهد فى قطع المسافات القصيرة نسبيا، كبير القدر بشكل لا يتناسب مع هذه المسافات، ذلك أننا كنا نقطع الرحلة من بغداد إلى ساحل البحر المتوسط على ظهور الأبل فى اسبوعين، أما اليوم ففى سيارة مريحة من نوع البولمان تستغرق الرحلة ما بين ١٨،١٥ ساعة. وحتى رحلة قصيرة كتلك التى من ميناء يافا إلى بيت المقدس كانت تقطع بالعربة فى يوم بأكمله، ثم جاء مد الخط الحديدى فانخفض الوقت اللازم إلى فترة تتراوح بين ثلاث وأربع ساعات، كما نستطيع الآن أن نجتاز المسافة فى ساعة واحدة بالسيارة. وهذا المثل ينطبق على معظم طرق الأسفار الرئيسية فى الشرق. وحتى إذا لم نأخذ فى اعتبارنا السفر بطريق الجو، فان مدن البلاد الشرقية التى كانت تفصل ما بينها الأيام أصبحت المسافات بينها تكفى ساعات لقطعها.

ولنا أن نتساءل عن موضع الأهمية الاقتصادية لهذه التغييرات التى طرأت على المواصلات. وهذه نلقاها أولا فى ردود الأفعال المباشرة والتى تنجم عن النقل السريع، وفى فتح مناطق جديدة كانت موصدة الأبواب من قبل. وردود الأفعال هذه، وقد ذكرنا البعض منها إذ عالجنا موضوع التغييرات التى حدثت فى المجال الزراعى والتصنيع، تنحصر أولا فى توسيع نطاق السوق أى امكانيات البيع والشراء

لأن وسائل المواصلات الجديدة تؤثر فى جميع السلع التى يمكن تسويقها أو فى المناطق التى فتحت أبوابها للاستغلال . ومن الصعب أن نبالغ فى الأهمية التى تنطوى عليها الفرص الجديدة للتسويق بالنسبة إلى المنتج الفردى ، فالفلاح الذى ظل حتى ذلك الحين لا يحصل من مزرعته إلا على مجرد أسباب العيش وهى المزرعة التى يتولى فلاحتها كما تمده بحاجياته المنزلية ، يجد نفسه وقد توافر له أساس جديد يبنى عليه عملية الزراعة نتيجة للامكانيات التى تهيىء له تسويق المحصول الفائض لديه ثم زراعة محاصيل تجارية جديدة ومنتجات رئيسية ، كما يتوافر لديه المال الذى يمكنه من زيادة مساحة مزرعته واستخدام أساليب تنمى الإنتاج ، وبذلك يرتفع مستوى معيشته .

وإلى جانب هذه المؤثرات وهى واضحة فى ميدانى الإنتاج والاستهلاك بالريف ، نستطيع أن نلاحظ اتجاهات مماثلة فى المدن ، ذلك أن الإنتاج الكبير الحديث وثيق الرابطة بالتسهيلات الملائمة فى النقل ، سواء تعلق الأمر بالانتاج الكبير للسلع الاستهلاكية أو بنقل أو استغلال موارد البلد الطبيعية (مثل خامات المعادن والزيوت) التى يؤدى ارتفاع أجور النقل إلى زيادة تكاليفها . وكذلك بالمثل نجد أن فى الامكان تحقيق احدى المقدمات الأخرى ونقصد بها نقل الآلات الكبيرة الحجم والغلايات الخ إذا كانت هناك وسائل نقل ذات سعة أو حمولة كبيرة .

غير أن المغزى الذى ينطوى عليه ادخال وسائل المواصلات الحديثة لا يقف عند حد هذه الآثار التى أوردناها ، ذلك انه علاوة على النتائج الاقتصادية المباشرة نجد أن هذه التسهيلات الجديدة قد أدت تماماً إلى اعادة ربط الشرق الأوسط من الناحيتين السياسية والطبيعية وأوجدت مراكز نقل جديدة وأسبغت على الأقليم كافة المزايا التى تنجم من سهولة الاتصال . فانشاء الطرق والمواصلات الحديثة أدى إلى ارتباط الجهات التى تخضع للحكم الاقليمى أو المحلى والتى توجد جنباً إلى جنب ، تصل ما بينها روابط ضئيلة أو قد تنعدم الصلات بينها على الاطلاق كما أن الأقاليم التى كانت من قبل معادية لكافة الأفكار عن التقدم تصبح جزءاً من العالم الحديث ، وينطبق الأمر بصفة خاصة على المناطق المتأخرة التى ترتب على عزلتها عن العالم الخارجى أن تخلفت فيها حتى العهود الحديثة جداً صور وأحوال سياسية واجتماعية واقتصادية بالية لا تتفق مع العصر .

اللغة العربية فى بلاد كثيرة . فلو أخذنا هذه العناصر على هيئة كل واحد ونظرنا اليها من حيث مدى انتشارها وسلطانها الروحى ، وهى عناصر لم يكن لها ثمت وجود فى القرون الأولى من انتشار الاسلام ، لألفيناها اليوم جوهر المجتمع الاسلامى الكبير. وان وجود مثل هذا المجتمع الذى يمد رواقه فوق الأراضى والبحار والذى يرتكز على تقاليد تتصل بكافة ميادين الحياة من دينية وقانونية وسياسية ، هو النقطة التى منها نبدأ البحث الحالى .

ففى القرون الأولى من الاسلام نجد أن تعاليمه لم تؤثر فى حالة المجتمع بالبلدان التى دخلت فى حظيرته ، إذ أن أهل بلاد العرب - إذا استثنينا بعض المراكز الحضرية - كانوا عبارة عن عدد من القبائل والجماعات المحاربة بينها روابط مفككة ، وهذه القبائل لم يكن لديها اكتراث بالأفكار الدينية . وكانت العشيرة وحدة الكيان الاجتماعى السائد ، كما كان أسلوب المعيشة ذو الطابع الأبوى بين القبائل العربية يدور حول الأسرة أو العشيرة . فالفرد ينظر الى نفسه على انه عضو فى أسرة أو عشيرة معينة تتضاءل وراءها ذاتيته بما لها من حقوق ومشاعر ، أما العالم الروحى الذى يعيش فيه الفرد فتحدده الأفكار والصور التى تنظم بحكم التقاليد القديمة حياة المجتمع القبلى وعلاقاته بالعالم الخارجى . فكأن حياة الفرد العقلية والعاطفية محدودة ومقيدة كما أن الأفكار التى يعتنقها هى التى تلك التى تسود الجماعة ، فهو يقبل آراء الجماعة دون أن يحاول البحث فى ماهيتها ، ونظراته الى الأمور هى نظرات العشيرة التى ينتمى اليها والعكس بالعكس. وفى المؤلف الذى وضعه الباحث الاجتماعى ر. ولهلم عن سيكولوجية الصينيين الاقتصادية نراه يورد قصة تنم عن وجود أحوال مشابهة فى المجتمع الزراعى بالصين ، ذلك أن صينياً سئل عن المدة التى أقامها فى الجهة فاجاب «ثلاثمائة عام ، ثم وصلنا الى هذه الجهة من الجنوب» .

إن رد الفعل الذى يولده مثل هذا السؤال فى عقل الفلاح لا يقتصر على الأحوال السائدة فى الصين وحدها ولكننا نلقاه فى المجتمعات البدائية حيث لا يدعى الفرد لنفسه وجوداً ذاتياً وانما يعد نفسه مجرد عضو فى الأسرة أو العشيرة أو القبيلة . وبخلاف المجتمع الغربى المتميز بالفوضى وتفكك الروابط والذى يقوم على أساس الارتباط الاختيارى ، نجد أن المجتمع العربى ، كما حافظت عليه الجماعات القبلية القديمة ، ظاهرة طبيعية وفيه يندمج الفرد بصورة آلية ولا يسمح له بالاضطلاع بأى

عمل إلا بصفته جزءاً من مثل هذا المجتمع . وهنا نلق الأسباب العميقة التى تفسر لنا الاضطهاد الشديد الذى يتعرض له كل من يجرأ على التدخل فى شئون النظام القائم وكل من يهاجم أو يحطم الفرد الذى تسبغ عليه القبيلة حمايتها القانونية . فهم حين يعاقبون المذنب لا يثأرون للجريمة التى ارتكبها بصفته الفردية ، وانما يجرى الثأر بصورة جماعية . فاذ تتدخل القبيلة بأسرها اذا اعتدى على أحد أفرادها ، سواء كان الثأر دامياً أو بالفداء ، فهذا العمل من جانبها نتيجة منطقية لهذه النظرية الاجتماعية ، إذ هى وحدها التى تكفل الأمان للتنظيم الاجتماعى فى ظل الأحوال السائدة فى الصحراء ومناطق الاستبس وبخاصة نظراً لانعدام الجهاز القانونى الذى نلقاه فى المجتمعات الأعظم تطوراً وحضارة . هذه القوى القائمة على التداخل والتماثل بين الفرد من جهة وبين القبيلة وما فرضته على نفسها من قيم من جهة أخرى ، هى التى تعيّن على الاسلام أن يحاربها ويشتبك معها .

فكرة المساواة

إن فكرة المساواة التى بشر بها الاسلام منذ بداية الدعوة لم تلق فى أول الأمر قبولا من المجتمع الاسلامى ، إذ كان النسب أثمن ما تتميز به الحياة الاجتماعية عند القبائل العربية التى كانت مشبعة بالروح التى تجعل الغلبة للنسب ، وها هو ابن خلدون يحدثنا فى القرن الرابع عشر بصفة التأكيد أنه حينما تسود « روح الجماعة » الحقة بين القبائل فليس فى وسع أحد ان يصبح سيداً للقبيلة الا اذا كان ممن يستطيعون الفخر بانسابهم . ولهذا السبب نجد أن جهود محمد الذى لم ينتم الى ذوى الانساب العالية أو لم يكن من المشتغلين بحرفة ممتازة على وجه الخصوص ، اتجهت فى أول الأمر نحو اقامة مجتمع تقوم الصلات بين اعضائه على أساس المساواة ، ويكون فيه مركز الفرد مستنداً الى الايمان لا الى النسب والحسب . هذا الاتجاه الانقلابى الذى يعد خروجاً على تقاليد البدو الاجتماعية من حيث مركز الفرد والأسرة وأهمية الانساب بالنسبة الى المجتمع ، مما يفسر لنا الى حد ليس باليسير العداء الذى لقيته تعاليم محمد من جانب الأرستقراطية القبلية القديمة . وهذا النزاع الذى نشب بشأن ذلك المبدأ الاجتماعى الجوهرى الذى نادى به الاسلام لم ينته حتى فى

كذلك . فنى عام ١٨٩٧ اتخذ القرار بانشاء هـذه السكة الحديدية وساهم العالم الإسلامى فى دفع معظم النفقات بعد توجيه نداء إليه يؤكد الأهمية الدينية للخط الحديدى . أما عن مدى تغلغل الفكرة القائمة على الطابع الدينى للسكة الحديدية فيتضح من الحقيقة التالية وهى انه حتى بعد الحرب العالمية الأولى وبالرغم من التغييرات التى طرأت على خريطة الشرق الأوسط السياسية فان الدول العظمى اعترفت فى التصريحات والمفاوضات المتكررة بالغرض الدينى من انشاء السكة الحديدية . فنى تصريح بومبارد الصادر فى ٢٧ يناير سنة ١٩٢٣ نجد أن ممثلى الحكومتين الفرنسية والبريطانية بصفتهما الدولتين المنتدبتين لإدارة شئون سوريا وفلسطين وشرق الأردن قد أعربوا عن رغبتهم فى الاعتراف بالصبغة الدينية لسكة حديد الحجاز وفى انشاء مجلس استشارى أعضاؤه من المسلمين . وفى سنة ١٩٢٧ ناشد ابن سعود بصفته ممثلا لجماعة المسلمين عموما ، دولتى بريطانيا العظمى وفرنسا بتعمير الخط تعميراً كاملا وبتقديم اعانة كافية مناسبة لاصلاح الجزء الواقع فى الحجاز من الخط .

وقد أثير موضوع سكة حديد الحجاز من جديد فى المؤتمر الإسلامى المنعقد فى بيت المقدس عام ١٩٣١ ، واتخذت قرارات تؤكد من جديد ما يدعيه المسلمون من أن لجماعة المسلمين حق ملكية الخط بوجه عام ، وهـذه النغمة ذاتها نجدها فى البيان الذى أصدرته فى ٢١ اكتوبر سنة ١٩٣١ الهيئة السورية للدفاع عن سكة حديد الحجاز . وإذا نظرنا إلى الدافع على انشاء هـذا الخط الذى يربط المناطق الصحراوية فى بلاد العرب بالمناطق الواقعة على حدود سوريا والأناضول ، وإلى الطريقة التى تم بها تمويله ، نجد انه مشروع تجارى ولو إلى حد محدود إلا أنه يشترك فى هذه الصفة مع عدد من طرق النقل الهامة فى البلاد الشرقية . وليس من المبالغة القول أن أغلبية الخطوط الحديدية فى تركيا الأسيوية لم يرجع انشاؤها إلى العوامل الاقتصادية البحتة ، وإنما انشئت لأن الذين قاموا بذلك كانوا يريدون أن يتخذوا منها ـ بغض النظر عن الضمانات التى تقدمها الحكومة العثمانية بشأن إيراداتها ـ وسيلة لنيل امتيازات تتيح لهم استغلال الموارد المعدنية أو تنمية الزراعة وهى أمور تعد الأرباح الناجمة من الخطوط الحديدية بالنسبة إليها أقل أهمية . وبالرغم من قيمة هذه الخطوط كعامل من عوامل المواصلات فانها كانت واسطة

لتحقيق غايات أخرى ، بمعنى أنها كانت تخدم ما تنطوى عليه نفوس القائمين بانشائها من رغبة فى التوسع ونيل السلطان . ان تاريخ انشاء هذه الخطوط لا يشهد فقط على التنافر بين مصالح البلاد التى يراد خدمتها من وراء هذه لخطوط ومصالح الدول التى عملت على انشائها ، وإنما كانت إدارة الخطوط الحديدية من الناحية الفعلية ميداناً للنفوذ الأجنبي وعملت أحياناً على تقويض أركان ما للدولة من حقوق السيادة ، وحتى القرارات المتعلقة باتجاهات الخط كانت إلى حد كبير مما لا تتدخل بشأنها الدولة العثمانية . لقد كانت ضآلة موارد الدولة من حيث رأس المال من العوامل التى مكنت الدول الأجنبية زمناً طويلا من التحكم والاشراف على مد شبكة الخطوط الحديدية فى الامبراطورية وبذلك حال دون مدها على الوجه الذى يتفق مع المصالح القومية والاقتصادية للدولة .

ونتيجة لذلك نجد انه حتى نشوب الحرب العالمية الأولى لم يكن بالشرق الأوسط سوى دلائل يسيرة على ما حققته البلاد الغربية خلال تلك الفترة من نواحى التقدم الجديدة فى ميدان المواصلات ومن كثافة حركة النقل . فالسكك الحديدية الحديثة والطرق الصالحة كانت قليلة ، كما أن النظام السياسى القائم لم ينظر بعين العطف إلى المسافرين الأجانب الذين يرغبون فى تعرف أحوال هذه الأقاليم والاتصال بها . وفضلا من ذلك فطبيعة البلاد فى تلك الأجزاء لم تكن لتجتذب العدد الكبير من المسافرين ، وذلك بسبب مناطق الاستبس و الصحراء القاحلة والجبال الجرداء الوعرة من جهة ، وعدم توافر الأمن والتسهيلات الحديثة للمسافرين من جهة أخرى (كالفنادق ووسائل النقل المريحة والسريعة) وهى أمور لا غنى عنها بصفة خاصة فى حالة الرحلات الطويلة . هذه الظروف جميعا حالت من الناحية العملية دون أن تصبح هذه الانحاء من البلدان التى يؤمها السياح .

فتح أبواب الشرق بعد الحرب العالمية الأولى

كان انهيار الامبراطورية العثمانية وانقسامها إلى عدد من البلاد المستقلة التى يعنيها أن تفتح أبوابها فى وجه حركة النقل الدولية ، من العوامل التى أوجدت المقدمات السياسية والإدارية اللازمة لتنمية المواصلات فى الشرق الحديث على

أساس اقليمى . فى معظم هذه البلدان استولت الحكومات الجديدة على الفروع الرئيسية من شبكة المواصلات ، وبخاصة الشركات التى كانت قد منحت امتيازات بشأن مد وامتلاك الخطوط الحديدية . وعلاوة على ذلك فالتقدم الذى حدث فى فن النقل بعد الحرب العالمية الأولى نتج عنه سرعة ادخال وسائل جديدة لنقل الركاب والبضائع فى الشرق الأوسط ، مثل السيارة والطائرة ، كما ترتب عليه انشاء شبكة واسعة من الطرق البرية والسكك الحديدية .

وكذلك ازداد الطلب على هذه الأساليب الحديثة من جانب السكان وحدثت بالتالى زيادة هائلة فى حركة الأسفار بين البلدان غير العربية والشرق ، وهكذا أتيحت الفرصة لأول مرة أمام الأجانب لزيارة البلاد الشرقية متمتعين براحة نسبية وبدون التعرض للمخاطر . واخيرا فقد ترتب على ازدياد السكان وارتفاع مستوى المعيشة بوجه عام أن حدثت زيادة هائلة فى حركة نقل البضائع من وإلى بلاد الشرق الأوسط .

وثمت اختلافات كبيرة من حيث الطريقة التى استخدمت بها هذه البلاد الفنية مختلف وسائل النقل . ففيما يتعلق بالخطوط الحديدية كانت أبرز مظاهر التقدم واضحة فى بلد واحد هو تركيا حيث نفذ برنامج واسع النطاق لانشائها بنشاط عظيم وفى فترة قصيرة ، فزيدت الشبكة الحديدية التركية بمقدار ٢٦٣٠ كيلومتراً وأصبح طولها ٧٠٠٠ كيلو متر . وكذلك نجد أن الخط الحديدى الدولى بين أوربا والخليج الفارسى والذى لعب الجزء الأخير منه المعروف بسكة حديد بغداد دوراً هاما فى السياسة الدولية قبل الحرب ، قد أصبح حقيقة مادية وان اختلف الشكل الذى أصبح عليه عما كان فى ذهن أصحاب المشروع الأولين . فبدلا من انشاء خط يسيطر عليه الألمان ويبدأ من الآستانة مخترقا غرب الاناضول ثم يمر بالموصل إلى بغداد والكويت على الخليج الفارسى نفذ المشروع الجديد بحيث أصبح مركزه مدينة انقره عاصمة تركيا . وهذا الخط يخترق وسط الأناضول ويتصل بالطريق الأصلى فى جبال طوروس ثم يسير بحذائها عبر الحدود التركية إلى سوريا والعراق . ومنذ اتمام الجزء الواقع فى شمال العراق أصبح فى الامكان السفر بالسكة الحديدية من غرب أوربا إلى الخليج الفارسى . والخط الممتد من انقره إلى الجنوب هو الوحيد الذى

يستخدم فى حركة النقل الدولية ، أما الفروع الأخرى من الشبكة الحديدية التى أنشئت حديثا والتى تخترق اليوم الأناضول إلى جميع الجهات فقد كان الغرض الأول من انشائها سد مطالب النقل الداخلى فى تركيا بحيث يتسنى ربط مختلف اجزاء البلاد التى كانت فى حالة عزلة بعضها بين بعض، وذلك طبقا للاعتبارات الاستراتيجية والاقتصادية . وحدثت عملية الانشاء الرئيسية بتركيا فى منتصف العقد الرابع إذ تم خلال هذه السنوات مد خطين حديديين هامين وهما اللذان يعرفان باسم « طريق الفحم » ، « طريق النحاس » . أما « طريق الفحم » كما يطلق على الفرع الممتد من إرمق على خط « أنقره ـ سيواس » إلى فليوس الواقعة فى جوار حوض الفحم العظيم فى زنجولداك على البحر الأسود ، فقد جعل في الإمكان نقل الفحم التركى من مواطن انتاجه إلى داخلية الأناضول . ويصل « طريق النحاس » ما بين مدينتى مالطية وديار بكر فى الجنوب الشرقى وبواسطته يتسنى استغلال وتنمية مناجم النحاس فى « معدن أرجانا » بطريقة اقتصادية . وبمد هذا الخط تستطيع تركيا استغلال مواردها المعدنية الغنية وربما تتمكن فى المستقبل القريب من تصدير النحاس . ويجرى تنمية الشبكة الحديدية فى الأناضول بصورة منتظمة طبقاً لحاجيات البـــلاد الاقتصادية والاستراتيجية . والفكرة التى تكمن وراء هذه المشروعات تنحصر أولا فى ربط المدن الداخلية بواسطة طريق دائرى ، ثم مد الحلقة الداخلية بواسطة خطوط فرعية إلى البحر الأسود وبحر مرمرة فى الشمال ، وبحر ايجه فى الغرب ، والبحر المتوسط وسكة حديد العراق فى الجنوب ، والأقاليم الشرقية والخطوط الايرانية فى الشرق .

وقد اكتسب النقل بالسكك الحديدية أهمية عظمى فى جميع بلاد الشرق الأوسط تقريباً منذ الحرب العالمية الأولى . فى فلسطين مد الخط الحديدى من القنطرة على قناة السويس إلى حيفا خلال الحرب ثم أنشئت شبكة جديدة من الطرق البرية ، وترتب على ذلك أن المناطق التى ظلت حتى ذاك الحين منعزلة بعضها عن بعض وبعيدة عن الأسواق ، قد تحولت إلى إقليم اقتصادى متجانس . وفى إيران تم انشاء الخط الحديدى الكبير الذى يصل بحر قزوين فى الشمال بالخليج الفارسى فى الجنوب ، وكان لمد هذا الخط أعظم قيمة بالنسبة لعملية الانشاء

الاقتصادى والسياسى فى هذا البلد الذى عانى أكثر من بقية أجزاء الشرق الأوسط من وعورة أراضيه وصعوبة اختراقها بسبب امتداد سلاسل الجبال فى جميع الجهات فضلا عن العوائق الأخرى فى وجه النقل . أما الخط الحديدى (الذى أنشىء كما فى فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى) والذى يصل وسط العراق بالبصرة فقد مد صوب الشمال فى السنوات الحديثة واتصل بالسكك الحديدية التركية والسورية، وكذلك تم فى لبنان مد الجزء الناقص من الخط الحديدى الذى يسير بحذاء الساحل من طرابلس إلى بيروت وعكا ، وذلك خلال الحرب العالمية الثانية .

ومما له تأثير بعيد المدى على أحوال معيشة السكان بالبلاد الشرقية استخدام السيارة ، ونلاحظ هنا نتيجتين واضحتين بصفة خاصة ، أولاهما سرعة حركة النقل بين المدن وبين المدن والقرى ، وثانيتهما فتح أبواب أقاليم الاستبس والصحراء . ولقد كان استقلال أهل هذه المناطق وسيادتهم عليها من الآثار المترتبة على استحالة اختراقها . ولكن منذ اليوم الذى بدأت فيه السيارة تغزو الصحراء ختم مصير الحقوق القديمة التى كانت لهذه الجماعات الاجتماعية . واليوم تعتبر السيارة إلى جانب الطائرة الأداة الرئيسية التى تجعل فى الإمكان حكم هذه المساحة غير المحدودة من الناحية العملية والإشراف عليها وتقسيمها ، وهى المناطق التى كانت بالنسبة إلى البدوى مصدر حياته .

وفضلا عن هذه المهمة السياسية الداخلية التى تضطلع بها السيارة نراها تلعب دوراً هاما فى تقدم الشرق لأنها تخلق مواصلات برية منتظمة بين البلاد الساحلية والدول الواقعة وراء الصحراء واقليم الاستبس ، وأهم هذه الطرق التى تصل ما بين الدول نذكر الخطوط التالية دمشق ـ بغداد ـ طهران ، حلب ـ دير الزور ، الموصل ـ راوندز ـ طهران ، بيت المقدس (حيفا) ـ عمان ـ بغداد ، بحر قزوين ، طهران ـ بوشير (الخليج الفارسى) . وكذلك يجب أن نذكر الخطوط التى تعود الآن إلى الحياة من جديد وهى : القاهرة ـ السويس (سيناء) ـ بيت المقدس ، وطريق التجارة القديم الشهير من ترابيزون (البحر الأسود) إلى أرضروم وتبريز وطهران . ونستطيع الحكم على نمو حركة النقل بالسيارات من مراجعة الجدول الذى يوضح عدد السيارات بالنسبة إلى عدد السكان . وبعبارة موجزة يمكن

القول ان البلاد الشرقية تقترب من البلاد الأوربية من حيث استخدام السيارة كوسيلة من وسائل المواصلات .

وأخيراً يجب أن نلفت النظر إلى تطور أحدث ما زودنا به البحث العلمى الحديث لنقل الركاب والبضائع والأنباء ، ونقصد بذلك الطائرة . ان الموقع الجغرافى المتوسط الذى تحظى به البلدان الواقعة على الساحل الشرقى للبحر المتوسط والرابطة السياسية القائمة بينها وبين الدول الأوربية الكبرى ، مما جعل منها كذلك محطات هامة فى النقل الجوى الدولى بين أوربا والهند وآسيا الشرقية واستراليا . وقد ترتب على تقدم النقل البعيد المدى أن حدثت زيادة بالغة القدر فى الخطوط الجوية التى تنتهى فى مصر وفلسطين وسوريا والعراق (وكلها بلاد دخلت بدورها فى نطاق النقل الجوى الدولى) . فالى جانب الخطوط البريطانية والهولندية والفرنسية التى تجتاز هذه الطرق كنا نجد حتى نشوب الحرب العالمية الثانية خطوطاً بولندية وايطالية لمزاولة الطيران بين القارات . وفى الوقت ذاته نجد أن هذه البلاد قد بدأت فى تنمية الطيران الداخلى . وكل هذه الاتجاهات تشير إلى توسع واضح فى ميدان النقل الجوى عبر الشرق فى فترة ما بعد الحرب .

وسياسة النقل التى تسير عليها هذه البلدان الشرقية الفتية سواء كانت متعلقة بتنمية الطرق الحديدية والطرق البرية والنقل الجوى ، تكشف عن تغيير فى موقف الدولة إزاء هذه الأداة الهامة من أدوات السياسة الداخلية والخارجية . فالدولة ، بخلاف ما كانت تفعل قبل الحرب العالمية الأولى ، إما أنها تولت بنفسها تنفيذ مشروعات النقل الجديدة بانشاء شبكة الطرق والموانى الجوية الخ ، أو أنها شجعت تقدم المواصلات . واليوم تظهر باستمرار مشروعات لتنمية النقل الواسع النطاق وبالتعاون مع الدول الأجنبية ، ومن الصعب أن نتنبأ بأهميتها بالنسبة إلى مصير هذه البلدان من الناحيتين الاقتصادية والسياسية .

الجزء الرابع

مشكلات ومظاهر مجتمع

آخذ فى التحول

الفصل التاسع والعشرون

المجتمع الاسلامى

حاولنا فى الاجزاء الثلاثة الأولى من هذا الكتاب أن نوضح كيف طرأ التحول على الدولة الشرقية والاقتصاد الزراعى وطريقة انتاج السلع فى البلاد الشرقية ، وذلك بتأثير الأفكار والأحداث الحديثة . وبالرغم من اشارتنا فى هذه الفصول الى المظاهر الاجتماعية للشرق الأوسط الآخذ فى التغير ، إلا أننا حتى الآن لم نكرس لها بحثاً خاصاً ، وان بعض هذه المظاهر ينطوى على مغزى يجعلها أهلا لأن نقدرها حق قدرها على حدة ، ومن هذه المظاهر ما يتميز به المجتمع الاسلامى من طبيعة خاصة ، وموقفه ازاء الأجانب ، والرق ، وتكوين المدينة الشرقية ، وتأثير التقاليد الدينية على خواص المجتمع الاقتصادية ، ومستوى المعيشة فى البلاد الشرقية ، ومركز البدو فى الشرق الحديث . وها نحن نخصص الفصول التالية لهذه الموضوعات .

المظاهر التاريخية

إن دراسة الأسس التى يقوم عليها المجتمع الاسلامى لا يسعها أن تتجاهل المعانى المختلفة التى تنطوى عليها كلمة «الاسلام» والتى قد يراد منها الدلالة على دين ، أو جماعة ، أو الفكرة الكامنة وراء الدولة ، أو خليط من الشعوب . ونحن هنا نستخدم الكلمة لا لتدل على نظام يتكون من عناصر دينية أو مذاهب دينية وسياسية فحسب ، بل للدلالة قبل كل شىء على حضارة نبتت فى آسيا وأوجدت فى البلاد الداخلة فى نطاقها ثقافة مشتركة وفلسفة مشتركة عن الحياة تقومان على أساس عقيدة متجانسة ومجموعة من الأفكار السياسية والاجتماعية المتعلقة بالدولة وكلها مستمدة من هذه العقيدة . وعلى ذلك يجب أن يُفهم من كلمة «الاسلام» فى هذه الصفحات أننا نقصد بها تجانساً عاماً فى الشعور الفردى مصدره التقاليد الدينية التى ينضوى الجميع تحت لوائها وتنميه مظاهر أخرى كالكتابة العربية وكذلك

اللغة العربية فى بلاد كثيرة . فلو أخذنا هذه العناصر على هيئة كل واحد ونظرنا اليها من حيث مدى انتشارها وسلطانها الروحى ، وهى عناصر لم يكن لها ثمت وجود فى القرون الأولى من انتشار الاسلام ، لألفيناها اليوم جوهر المجتمع الاسلامى الكبير . وان وجود مثل هذا المجتمع الذى يمد رواقه فوق الأراضى والبحار والذى يرتكز على تقاليد تتصل بكافة ميادين الحياة من دينية وقانونية وسياسية ، هو النقطة التى منها نبدأ البحث الحالى .

ففى القرون الأولى من الاسلام نجد أن تعاليمه لم تؤثر فى حالة المجتمع بالبلدان التى دخلت فى حظيرته ، إذ أن أهل بلاد العرب - إذا استثنينا بعض المراكز الحضرية - كانوا عبارة عن عدد من القبائل والجماعات المحاربة بينها روابط مفككة ، وهذه القبائل لم يكن لديها اكتراث بالأفكار الدينية . وكانت العشيرة وحدة الكيان الاجتماعى السائد ، كما كان أسلوب المعيشة ذو الطابع الأبوى بين القبائل العربية يدور حول الأسرة أو العشيرة . فالفرد ينظر الى نفسه على انه عضو فى أسرة أو عشيرة معينة تتضاءل وراءها ذاتيته بما لها من حقوق ومشاعر ، أما العالم الروحى الذى يعيش فيه الفرد فتحدده الأفكار والصور التى تنظم بحكم التقاليد القديمة حياة المجتمع القبلى وعلاقاته بالعالم الخارجى . فكأن حياة الفرد العقلية والعاطفية محدودة ومقيدة كما أن الأفكار التى يعتنقها هى التى تلك التى تسود الجماعة ، فهو يقبل آراء الجماعة دون أن يحاول البحث فى ماهيتها ، ونظراته الى الأمور هى نظرات العشيرة التى ينتمى اليها والعكس بالعكس . وفى المؤلف الذى وضعه الباحث الاجتماعى ر. ولهلم عن سيكولوجية الصينيين الاقتصادية نراه يورد قصة تنم عن وجود أحوال مشابهة فى المجتمع الزراعى بالصين ، ذلك أن صينياً سئل عن المدة التى أقامها فى الجهة فاجاب «ثلاثمائة عام ، ثم وصلنا الى هذه الجهة من الجنوب» .

إن رد الفعل الذى يولده مثل هذا السؤال فى عقل الفلاح لا يقتصر على الأحوال السائدة فى الصين وحدها ولكننا نلقاه فى المجتمعات البدائية حيث لا يدعى الفرد لنفسه وجوداً ذاتياً وانما يعد نفسه مجرد عضو فى الأسرة أو العشيرة أو القبيلة . وبخلاف المجتمع الغربى المتميز بالفوضى وتفكك الروابط والذى يقوم على أساس الارتباط الاختيارى ، نجد أن المجتمع العربى ، كما حافظت عليه الجماعات القبلية القديمة ، ظاهرة طبيعية وفيه يندمج الفرد بصورة آلية ولا يسمح له بالاصطلاح بأى

عمل إلا بصفته جزءاً من مثل هذا المجتمع . وهنا نلقى الأسباب العميقة التى تفسر لنا الاضطهاد الشديد الذى يتعرض له كل من يجرأ على التدخل فى شئون النظام القائم وكل من يهاجم أو يحطم الفرد الذى تسبغ عليه القبيلة حمايتها القانونية . فهم حين يعاقبون المذنب لا يثأرون للجريمة التى ارتكبها بصفته الفردية ، وانما يجرى الثأر بصورة جماعية . فاذ تتدخل القبيلة بأسرها اذا اعتدى على أحد أفرادها ، سواء كان الثأر دامياً أو بالفداء ، فهذا العمل من جانبها نتيجة منطقية لهذه النظرية الاجتماعية ، إذ هى وحدها التى تكفل الأمان للتنظيم الاجتماعى فى ظل الأحوال السائدة فى الصحراء ومناطق الاستبس وبخاصة نظراً لانعدام الجهاز القانونى الذى نلقاه فى المجتمعات الأعظم تطوراً وحضارة . هذه القوى القائمة على التداخل والتماثل بين الفرد من جهة وبين القبيلة وما فرضته على نفسها من قيم من جهة أخرى ، هى التى تعيّن على الاسلام أن يحاربها ويشتبك معها .

فكرة المساواة

إن فكرة المساواة التى بشر بها الاسلام منذ بداية الدعوة لم تلق فى أول الأمر قبولا من المجتمع الاسلامى ، إذ كان النسب أثمن ما تتميز به الحياة الاجتماعية عند القبائل العربية التى كانت مشبعة بالروح التى تجعل الغلبة للنسب ، وها هو ابن خلدون يحدثنا فى القرن الرابع عشر بصفة التأكيد أنه حينما تسود « روح الجماعة » الحقة بين القبائل فليس فى وسع أحد ان يصبح سيداً للقبيلة الا اذا كان ممن يستطيعون الفخر بانسابهم . ولهذا السبب نجد أن جهود محمد الذى لم ينتم الى ذوى الانساب العالية أو لم يكن من المشتغلين بحرفة ممتازة على وجه الخصوص ، اتجهت فى أول الأمر نحو اقامة مجتمع تقوم الصلات بين اعضائه على أساس المساواة ، ويكون فيه مركز الفرد مستنداً الى الايمان لا الى النسب والحسب . هذا الاتجاه الانقلابى الذى يعد خروجاً على تقاليد البدو الاجتماعية من حيث مركز الفرد والأسرة وأهمية الانساب بالنسبة الى المجتمع ، مما يفسر لنا الى حد ليس باليسير العداء الذى لقيته تعاليم محمد من جانب الأرستقراطية القبلية القديمة . وهذا النزاع الذى نشب بشأن ذلك المبدأ الاجتماعى الجوهرى الذى نادى به الاسلام لم ينته حتى فى

القرون التالية لوفاة محمد ، وإن كنا نجد فى المجتمع الاسلامى الحديث التكوين ان المذهب الذى دعا اليه النبي بشأن المساواة ووحدة جماعة المؤمنين ، أخذ يزداد ثباتاً وتأكيداً بمرور الزمن . وإن فيما خلفه لنا الفقهاء ومفسرو الأحاديث ما ينبىء بأن هذه المسألة ظلت تشغل بال المسلمين بين الوقت والآخر . ولقد رد الإسلام على هذه الدعوى بشأن قيمة النسب قائلا « ان أكرمكم عند الله أتقاكم » ، ومعنى هذا أن كرامة الفرد مستوحاة من ايمانه الدينى وليس من حسبه أو نسبه . ولقد علق البيضاوى على هذا مفندا مزاعم الذين يفخرون بأنسابهم ، لأن الله خلق الناس جميعاً من أب وأم فأصبحوا بذلك متساوين .

هذا المطلب الخاص بالمساواة والقضاء على التقليد القديم القائم على تمجيد النسب ، لم يتحقق حتى الآن بالمعنى المرغوب بالرغم من الدعوة اليه من جانب النبي وأهل الرأى ، إلا أنه مع ذلك لقى الاعتراف به وكان له تأثير عميق . ويؤكد ليفى بحق أن نجاح محمد ينحصر الى حد ليس بالقليل فى أنه أوجد معياراً جديداً للتمييز بين الأفراد فى الجماعات الاجتماعية التى سادها ذلك التقليد القوى الذى يجعل النسب الصفة التى ترفع من شأن صاحبها . وأصبحت صلة القربى بالنبى ، بل مجرد الانتساب البسيط إلى القبيلة التى نشأ منها ، مقياساً للنبل وامتيازاً كبيراً . وحتى القبيلة التى امتزجت بقريش أصبح أفرادها ينعمون بها الامتياز وصار لهم مركز يسمو على مراكز مشايخ الأسرات القديمة . هذا المذهب الثورى الذى ينطوى على الغاء الفلسفة القديمة عن الانساب كان موضع الاعتراف من حيث المبدأ ولكنه لم يطبق عملياً فى العالم الاسلامى الا بدرجة يسيرة . ولكننا نقول بالرغم من ذلك ان فكرة الرابطة الواحدة بين كافة المؤمنين أخذت تثبت دعائمها فى كل مكان إن الاسلام ، شأنه فى ذلك شأن الرسالات الدينية الأخرى ، يرمى الى تحرير الفرد من مركز العزلة الذى يعيش فيه ويربط بينه وبين اخوانه المؤمنين فى ظل جماعة واحدة تهىء له المساواة مع الآخرين على أساس الايمان وحده وليس على أساس القيم « الخارجية » كالنسب والممتلكات المادية وما اليها . فالمسلمون جميعاً متساوون من حيث الحقوق والواجبات فى هذه الجماعة التى يستطيع أن يدخل الى حظيرتها كل امرىء ذكراً كان أم أنثى ، وبغض النظر عن الطبقة التى ينتمى اليها ، والمركز أو المنصب الذى يشغله ، ومقدار ما فى حوزته من

الممتلكات. وحتى الخليفة نفسه، الذى يعد ممثلا للنبى، إنما يستمد سلطانه على البلاد جميعاً من قوة ايمانه وثقة أتباعه.

« الاجانب » والاسلام

هذه العملية التى أسفرت عن قيـــام هذا المجتمع الذى يضم المستظلين بلواء الاسلام، لم تتم بدون الصراع العنيف مع حركات المعارضة والمقاومة، ولم تنته فى فترة قصيرة. ومن المشكلات التى واجهها الاسلام وتعين عليه التماس الحل لها المركز الذى يشغله الأجانب، سواء أولئك الذين ينتمون الى عنصر أجنبى بحت من النواحى الخارجية والجنسية، أو اولئك الذين كانوا ينتمون الى أديان أخرى ثم اعتنقوا الاسلام. هنا اصطدمت التعاليم الجديدة اصطداماً خطيراً بالأفكار السائدة قبل العصر الاسلامى وبغزيرة البدوى القديمة من حيث التحفظ فى معاملة كل من لا ينتسب الى قبيلته، وهذه الحقيقة يدل عليها أنهم لم يسوّوا فى الحال بين قدماء المسلمين واولئك الذين دخلوا فى الدين من بعدهم. حدث هذا بالرغم مما أكده القرآن من أن المسلمين جميعاً، بما فى ذلك السود وأفراد العناصر الأخرى ممن كانوا يعدون فى بلاد العرب من الاجناس المنحطة، يجب أن يتساووا بغض النظر عن اختلاف الجنس أو اللغة. وفضلا عن ذلك نجد أن سكان البلدان التى اخضعها الاسلام ظلوا يمارسون شعائرهم الدينية السابقة، وهذه مشكلة أخرى واجهت الجماعة الدينية الجديدة التى كانت تبرر من ناحية المبدأ وجود من يخالفونها فى العقيدة.

وعلى ذلك كان على الدين الجديد أن يعالج أولا مشكلة العناصر التى لم تعتنق الاسلام بعد، كما يضاف إليها العناصر التى لا ينتظر أن تدخل فى الدين الجديد نظراً لشدة تعلقها بجماعات أخرى. أما فيما يختص بهذه القلة من الأجانب التى اعتزمت البقاء خارج حظيرة الاسلام، فقد قبل المسلمون مبدأ عدم العدوان على حريتها على أساس ان ذلك شرط لابد منه للابقاء على التجارة، وذلك أنه إذا لم تتح للأجنبى حرية الانتقال والاتجار، لما أصبح فى الإمكان قيام العلاقات التجارية الدولية، وطبقاً لهذه النظرة وحدها سمح المسلمون باستمرار الحقوق والامتيازات التى للأجانب بالصورة التى كانت عليها فى البلاد العربية قبل أن يفتحها الإسلام.

حقيقة اقتصر حق الأجنبي فى التملك على ممتلكاته الشخصية والبضائع التى يجلبها إلى البلاد الاسلامية أو يشتريها منها ، أما اقتناء الممتلكات غير المنقولة فكان كالعادة حقاً الرعايا المسلمين وأهل الذمة . وبالرغم من هذا فقد خول للأجنبي فى أحوال معينة أن يمتلك الثروة غير المنقولة وبذلك يتمتع بمركز الذمى .

وبخلاف الأجانب الذين بقوا خارج نطاق المجتمع الاسلامى ، كانت المشكلة الرئيسية فى وجه محاولة تطبيق الفلسفة القرآنية عن المساواة تنحصر فى الطريقة التى يعامل بها غير الأعراب جنسا ممن اعتنقوا الاسلام فيما بعد . ففى العصر السابق للاسلام عرف العرب فكرة الموالى والتى بمقتضاها يستطيع الغريب عن القبيلة أن ينضم إليها بعد فترة من الاختبار ويصبح تماماً كأحد أفرادها من حيث الحقوق والالتزامات . فلما انتشر الاسلام فى البلدان التى فتحها زاد عدد الموالى من غير العنصر العربى إلى درجة كبيرة ، وكان من الطبيعى أن يسعوا إلى الاستفادة بأسرع ما يمكن من الحقوق المخولة لهم بصفتهم من الموالى أو موضع حماية السادة الجدد . ووجه الاختلاف من الناحية المادية ان المسلمين كانوا يؤدون ضريبة الزكاة البسيطة بينما كان الموالى يدفعون ضريبة أثقل وطأة وهى الخراج الذى يبلغ خمس المحصول الزراعى ، وذلك إلى جانب الجزية . هذه الضرائب العالية التى فرضت على من اعتنق الاسلام من أهل البلاد المفتوحة ، لم تؤد إلى تمتعهم فوراً بالمساواة التى كانوا يرغبون فيها ، بل لقد ظلوا زمناً يشعرون أنهم فى مركز أدنى درجة وذلك كعدم التوقير أو حملهم على أن يعيشوا فى أماكن خاصة بهم . ومن المفهوم أن هذه المعاملة سرعان ما أدت بمرور الزمن إلى قيام حركة مضادة يتزعمها الموالى الفرس ذوو الثقافة العالية ، وتطالب بتطبيق مبادىء المساواة والإخاء بالنسبة إلى كافة المسلمين بغض النظر عن الجنس ، كما أعلن النبى والفقهاء الأولون . وتختلف الآراء بشأن النتائج التى أسفرت عنها هذه الحركة فى تلك الأيام ، ويعزى أى تحسين حقيقى إلى ازدياد النفوذ السياسى للعناصر غير العربية ، وليس إلى مبدأ المساواة . (ر . ليفى ج ١ ص ٨٨) .

الرقيق

وثمت عنصر آخر أصبحت له أهمية اجتماعية كبيرة فى المجتمع الاسلامى ، ذلك هو الرقيق . وكان الرق مزدهراً فى أيام محمد فى جميع أرجاء بلاد العرب ، فى المدن

وبين القبائل العربية على حد سواء . ولقد بلغت أهمية الرقيق بالنسبة إلى المجتمع العربي في ذلك العصر إلى حد أنه بالرغم من استنكار التقاليد اليهودية والنصرانية له ، لم يطالب محمد بالغائه . وكانت تجارة الرقيق فرعاً مجزيا للغاية من فروع التجارة ، واستمر الحال كذلك حتى القرن التاسع عشر . وكان الكيان الاجتماعي بالبلاد الشرقية ، وبخاصة إدارة الشئون المنزلية ، يرتكز على عمل الرقيق إلى حد كبير .

ومن الأمور التي تسترعي النظر أن الدول الأوربية منذ مائة عام جعلت شعارها إلغاء الرق ، ومع ذلك ظل ذلك التقليد مزدهراً في البلاد العربية وافريقية من الناحية العملية حتى اليوم . وحتى في الأقاليم المشمولة بالانتداب والتي وضعت تحت إدارة الدول الأوربية بعد الحرب العالمية الأولى لا زلنا نلقى صوراً معينة من الرق ، سافرة أو مستترة ، وهذه الظاهرة تنطبق مثلا على شرق الأردن ، ذلك البلد الذي يرتبط ارتباطاً وثيقا بفلسطين من النواحي التـاريخية والجغرافية والسياسية ، وعرضت لها عرضاً صريحاً التقارير التي أصدرتها الدولة المنتدبة . فأسرات مشايخ البدو تحتفظ بأعداد وفيرة من العبيد بصفتهم خدما خصوصيين أو حرساً ، وكثير منهم يولد في هذا المركز الاستعبادي . وبالرغم من انضمام حكومة شرق الأردن إلى الاتفاق الدولي الخاص بتجارة الرقيق ، يبدو أنها غير معتزمة تنفيذ النصوص الواردة فيه ، كما أن المحاولات التي تبذل من أجل تغيير مركز الأرقاء الذين تقتنيهم القبائل لا تلقى من جانب هؤلاء الرقيق سوى القدر اليسير من العطف .

وهذا الذي قلناه عن الأحوال السائدة في شرق الأردن ينطبق إلى حد أكبر على عدد من البلدان التي يغلب عليها الإسلام ، حيث لا يزال نظام الرق قائماً فيها اليوم ولو بطريقة غير مشروعة . ومركز هؤلاء الأرقاء ليس مهيناً كما قد يبدو للمراقبين الاوربيين ، ذلك انه إلى جانب ما يأمر به القرآن من معاملة الرقيق معاملة انسانية فان مجرد قبولهم الإسلام في مجتمع ينبغي أن يلعب فيه مبدأ أخوّة المؤمنين الدور الرئيس ، قد كفل لهم بالمثل مركزا أكثر اتفاقا مع الكرامة ، وان لم يبلغ المركز القانوني للعبد .

وبالرغم من هذا كله فان ما تنطوى عليه نفوس الرقيق من شعور باطنى بالمساواة وحقهم فى الإخاء مع زملائهم فى الدين ، كان من العوامل الكافية التى هيأت لهم فى كثير من الحالات الارتقاء فى السلم الاجتماعى وجعلتهم يشغلون أرقى المناصب فى الدولة ، والواقع أن هؤلاء الأرقاء استطاعوا خلال عملية انتشار الإسلام تكوين أسرات حاكمة مثل الأسرة المالكة فى دلهى وأسرة المماليك . ان هذا المركز نفسه الذى يشغله العبد وابتعاده عن المؤثرات المختلفة ، مما جعله صالحاً بصفة خاصة كى ينفذ ما يعده مولاه من خطط ومشروعات ، وغالباً ما ترتب على هذه الحقيقة أن توثقت الصلات بين الموهوبين من الأرقاء وبين الحكام واستطاعوا فى النهاية أن يصلوا إلى المناصب ذات الأهمية فى الدولة .

وعلى الرغم من هذا ظل المركز القانونى للعبد ، طبقاً للنظرية الإسلامية ، محدوداً للغاية فقد أخذ الإسلام عن العصور السابقة له التقليد الذى كان يجعل فى الامكان اقتناء الرقيق عن طريق الشراء أو الهبة أو الميراث أو الأسر . وخلال العهود الأولى من العصر الإسلامى اقتصر استرقاق الأسرى على غير المؤمنين ، بينما حرّم القانون بيع المؤمنين لاسترقاقهم مهما كان السبب ، ومع هذا لا تزال العادة جارية حتى اليوم ، وحتى فى البلاد الوثيقة الصلة بالحضارة الأوربية مثل فلسطين اضطرت الحكومة إلى التدخل لمنع استئجار الأطفال للخدمة لمدد طويلة مما يعد من الناحية العملية لوناً من ألوان الرق . وتدل التقديرات التى لدينا عن مدى تجارة الرقيق الآن أن المراكب العربية تنقل سنوياً عبر البحر الاحمر ما يقرب من ٥٠٠٠ من الرجال والنساء والأطفال إلى بلاد العرب حيث يجرى بيعهم هناك . وفى العبارات التالية يقدم لنا المستر الدون روتر Eldon Rutter الوصف الطريف التالى لمشاهداته فى أحد أسواق الرقيق بالجزيرة العربية .

« تلقى أمام البيوت مقاعد حجرية أشبه بواجهات العرض فى المحلات ، ولا فرق بين الحالتين فى الحقيقة إذ أن هذه البيوت عبارة عن دكاكين أولئك الذين يتجرون فى الآدميين . ويجلس العبيد على المقاعد ، بعضهم يلزم الصمت والبعض الآخر قد تلقاه مداعباً أو ضاحكا . ثم يمر جمهور المشترين أمامهم ببطء ، محدقين النظر فى برود وهدوء إلى هؤلاء العبيد التعساء ويتفاوضون بشأن حاجتهم مع تجار الرقيق الذين أعمى الجهل بصيرتهم . ويخيل إلىّ انه ليس فى وسع الأوربيين أن يسيروا إلى

نهاية ذلك الشارع دون أن يتولاهم شعور الارتباك الشديد . أما الجوارى ممن تعظم الرغبة فى اقتنائهن . فانهن لا يعرضن أمام الأنظار بالجلوس على المقاعد ، وانما يبقين داخل البيوت حيث يتوجه لمشاهدتهن أولئك الذين يزمعون الشراء » (١)

وقد سبق أن ذكرنا أن المجتمع العربى يقوم على أساس العلاقة الأبوية الأمر الذى أدى من الناحية العملية إلى السماح للعبد بالاندماج مع الأسرة ، كما عمت الدعوة إلى معاملته بطريقة انسانية . إلا أن القانون يعتبر بوجه عام أشد حزماً من التقاليد فى هذه الناحية ، وهذه التقاليد هى التى ساعدت بدرجة غير يسيرة على بقاء هذا النظام حتى الوقت الحاضر . فطبقاً للقانون يعامل الأرقاء معاملة المنقولات ، وإذا استثنينا حالات خاصة معينة كحالة الأماء اللائى ينجبن أطفالا من أسيادهن ، فان هؤلاء الأرقاء يجوز شراؤهم وبيعهم ومبادلتهم ورهنهم وتأجيرهم ، أما فيما يتعلق بحاجاتهم الجثمانية فلهم ما للحيوانات المنزلية من حقوق أى حق المأكل والمسكن وأداء قدر مناسب من العمل ، وبخاصة الحق فى نيل فترة من الراحة بين أوقات العمل خلال أيام الصيف . ولا يجوز لهم اقتناء الممتلكات ، وكل ما يحصلون عليه يؤول إلى سيدهم . وعلى ذلك ليس للعبد أن يمارس حرفة مستقلة وانما يعمل بصفة ممثلا لسيده ، ولا يسمح له كذلك بالزواج إلا بموافقة هذا السيد .

والعبيد الذين نلقاهم فى البلاد العربية بآسيا الغربية ينتمون إلى افريقية الوسطى والشرقية ، ومعظمهم يأتون من الحبشة وبلاد الزنوج الممتدة من الساحل الشرقى إلى الداخل . ونظراً لانقطاع الصلات بينهم وبين عشائرهم الأصلية ، ونتيجة لاعتناقهم الاسلام وهو الأمر المعتاد فى حالتهم ، أصبح من الأمور العادية تماما اتخاذ العرب الأحرار الإماء من بين صفوف الجوارى السود . وتحدثنا الأوصاف التى خلفها لنا الرحالة عن عظم انتشار ظاهرة الزواج المختلط هذه فى كثير من الأنحاء . وكانت هذه العادة واسعة الانتشار بصفة خاصة فى مدينتى مكة والمدينة المقدستين حيث عظم الاقبال على الزواج من الجوارى السود اللائى ينتمين إلى عناصر معينة (وبخاصة الحبشيات) . وكان الأطفال الذين يأتون ثمرة مثل هذا

(١) E. Rutter "Slavery in Arabia", Journal of the Royal 'Central Asian Society, Vol. xx, July 1933, p. 321; also The Times of March 8, 1929.

الزواج يرثون مركز الرق الذى كانت فيه أمهاتهم ، غير أن ازدياد المعاملة السمحة ، إلى جانب اطراد ظاهرة الزواج بالرقيق ، مما يدفعنا ألا نعد أمثال هذه الحالات رقاً بالمعنى الدقيق .

وتبدو لنا أهمية الرقيق من الوجهة الاجتماعية فى اضطلاعهم أولا بوظيفة حرس لكبار الأمراء وصلاحيتهم لتولى المناصب الكبيرة فى الدولة ، كما تبدو من جهة أخرى فى تحولهم إلى قبائل مستقلة . وليس من شك أن مصائر الأمراء ومشايخ الأسر كانت فى كثير من الأحيان تتوقف تماماً على وجود الحرس الأسود وتدخله فى الأمر . وترجع صلاحيتهم للقيام بمثل هذا العمل إلى أنه لم يكن لهم من الناحية العملية أى مصلحة فى المنازعات التى تنشأ فى صفوف القبائل ، ولذلك كانوا أداة تميزت بالكفاية ويستطيع السيد أن يعتمد عليها اعتماداً مطلقا . وعلاوة على ذلك فظهور الشخصيات القوية من صفوف الأرقاء إنما يرجع إلى أنه كان يعهد إليهم بالوظائف الهامة التى لم يكن من المرغوب أن يتولاها الأحرار ممن لهم صالح مباشر فى الأمر . وكان اعتاق العبيد وتمكنهم بذلك من تأسيس قبائل يرؤسها رجال منهم ، ولها قطعانها وأراضيها ، من المظاهر الهامة والعوامل التى أدت إلى تصدع مظهر التجانس الذى كان يميز أهل البدو . حقيقة نلاحظ بصدد العصور الأولى أن القبائل الجديدة من الأرقاء الذين أعتقهم سادتهم لم يعترف لها بالمساواة الكاملة ، وكانت تسير على النهج الذى اختطه سادتها السابقون فى مسائل العلاقات السياسية الخارجية ، كما كان السيد السابق هو الذى يحدد العدد الذى يتعين على هذه القبائل أن تقدمه ليكون تحت تصرف القبيلة الحاكمة فى حالة نشوب الحرب ، ولكننا نستطيع القول آمنين انه بازدياد انتشار الأمن والنظام وسهولة الاتصال بالصحراء ومناطق إقامة البدو فإن المظاهر المتخلفة عن مركز الرق الوضيع لا بد أن تزول يوما أو تصبح غير ذات موضوع أو نفع .

كذلك ينبغى لنا أن نشير إلى الدور الذى كان يلعبه العبيد فى المجال الاقتصادى كما يجب علينا ألا نغفل هذه الحقيقة وهى أنه لو استبعدنا الدوافع المستمدة من العوامل السياسية فإن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية التى تميزت بها بلاد العرب لعبت دوراً هاما فى الابقاء على الرق . وكذلك الحال بالنسبة إلى الغرب ، إذ

بالرغم مما نصت عليه المسيحية من مبدأ المساواة ، ظل الرق وتجارة الرقيق من عناصر التجارة الوفيرة الأرباح ومن النواحى التى كانت موضع المنافسة الشديدة بين أرقى الدول حتى منتصف القرن التاسع عشر . ولهذا ليس ثمت ما يدعو إلى الدهشة إذا وجدنا أن المصالح الاقتصادية فى البلاد العربية ، تلك المصالح التى كانت تعتمد على ما يؤديه العبيد من أعمال وعلى الاتجار فيهم ، استطاعت أن تتغلب على النوازع الدينية المستمدة من تعاليم الاسلام ، وهى نوازع من السهل التغلب عليها. وعلاوة على ذلك فالتكوين الاجتماعى القديم الذى اتصفت به القبائل العربية جعل من الضرورى أن يقوم بأداء الأعمال الوضيعة فى البيت والورشة والحقل ، عمال قد تحرروا من عقلية السادة العرب . لقد كان رجال القبائل العربية ينفرون من الخضوع لسيد وطاعته ويأنفون الارتباط بمحل العمل ، وهذه كلها ظروف لاءمت قيام نظام الرق ، بالرغم من أنه أصبح اليوم أصغر مدى وأقل انتشاراً منه فى القرون السابقة ، وصار فى الواقع مقصوراً على المناطق النائية من العالم العربى وإفريقية .

بعد أن تشبع المجتمع العربى بالمذاهب الاجتماعية التى جاء بها الاسلام أصبح يتسم حتى اليوم بطابع التجانس من الناحية العقلية الروحية من حيث مظاهرها الجوهرية وما لها من قيم اجتماعية . أما الانقسام الذى نلقاه فى صفوف السكان فرده إلى نوع الإقامة أوالمعيشة ، فلدينا من جهة ذلك الفريق الذى يتكون من أهل المدن ورجال الحرف والفلاحين، ويقابله من جهة أخرى أبناء الصحراء الأحرار. فلما انقضت حركة انتشار القبائل العربية خلال القرون الأولى ازداد الاستقرار وحل الهدوء ، وعمد أغلبها إلى الأخذ بأسباب الحياة المستقرة، فالحصون من أمثال الكوفة والبصرة والتى كان عليها اخضاع الأقاليم المجاورة وأهلها تحولت فى نهاية العصر الأموى إلى مدن كبيرة ، كما حدث خلال الفترة ذاتها ان المدن الأقدم عهداً مثل دمشق والحيرة والأنبار وبخارى وسمرقند قد زاد سكانها وعظمت أهميتها . هذه الحركة التى شهدتها الفترة الممتدة من القرن الثامن الميلادى إلى القرن العاشر ، كانت السبب الأول فى بدء العملية التى أخذت خلالها الشعوب العربية بأسباب الحياة الحضرية ، الأمر الذى أسفر عن حدوث تطورات هامة فى كيانها الاجتماعى وحياتها الثقافية . ومما يسترعى الاهتمام أن نمو الحياة المدنية لم

يؤد إلى نشوء الصراع بين الطبقات مما شهده فى عصر مبكر المجتمع الغربى فى العصور الوسطى ، وذلك بالرغم من التباين الكبير بين المناطق ، المزروعة ، والمناطق ، الصحراوية ، وبين الثراء والفاقة ، مما نلمسه بوضوح فى البلاد الشرقية خلال العصور ؛ ومعنى هذا أن الانقسام الطبقى الحاد الذى اتصف به المجتمع الغربى ظل شيئاً غريباً على العقل الشرقى . وحتى فى الحالات التى تبدو فيها ظاهرة انعدام المساواة بصورة واضحة كما هو الشأن فى نظام الرق ، فان المجتمع الاسلامى ينطوى على المظاهر التى تستطيع التوفيق بين المتناقضات والتى تتمشى مع الاتجاه العام صوب التجانس الاجتماعى الذى يشتمل عليه المذهب الاسلامى . ولكن قبل أن نتحول إلى دراسة المجتمع الاسلامى القائم اليوم ، يتعين علينا أولا أن نبحث تكوين المدينة الشرقية التى تمثل جانباً من جوانب ذلك المجتمع .

الفصل الثلاثون

تكوين المدينة الشرقية

إذا شئنا الدقة فى التعبير قلنا أن المدينة الشرقية لا تقع داخل نطاق مجتمع إسلامى بحت إذ يعيش بين جدرانها من يعتنقون أديانا أخرى، ولكننا نلاحظ بوجه عام أن تكوين المدن ببلاد الشرق الأوسط ظل يتميز حتى القرن التاسع عشر بمظاهر متجانسة، وان كانت أية محاولة لوصف الطابع الخاص الذى تتميز به المدينة الشرقية بالقياس إلى مثيلتها بالغرب لا بد وأن تنطوى على قدر من بيان المعالم العامة .

ولو استثنينا المراكز الكبرى فان معظم المدن بالشرق الأوسط، وبخاصة فى البلاد العربية، لا تزال غير منظمة ولا تعدو أن تكون قرى ذات صبغة حضرية إذ يعيش معظم سكانها على الزراعة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ولا تختلف المدينة عن القرية من حيث المظهر الخارجى فى أغلب الحالات إلا من ناحية النسبة أو الدرجة. فالقاعة الرئيسية أو ما يقابلها بالمدينة والمسجد عبارة عن المركز الذى تتجمع حوله الأسواق، وتجاورها مباشرة أحياء السكنى التى غالباً ما يتعذر تمييزها عن أكواخ الفلاحين، وبخاصة المساكن الواقعة فى أطراف المدينة. ونادراً ما نلتق تلك الآثار الحجرية التى خلفها الماضى مما يجعل مدن العصور الوسطى بالغرب ذات جاذبية . وقيام المدن الشرقية فى كثير من الأحيان فى مواقع الحضارة الشرقية من العصور القديمة أو الوسطى لا يغير من الأثر الذى يحدثه مظهرها العام، ذلك الأثر الذى ينم عن الحزن والإهمال، كما أن ما قد يكون بها من مخلفات الماضى المجيد لا يستطيع أن يحمل المراقب على التجاوز عن نموها المفاجىء ولا يسعه أن ينظر إليها إلا بوصفها قرى كبيرة لا تزال تحتفظ بالكثير من المعالم الريفية . ومما يؤيد هذه الحقيقة أن عدداً ليس بالقليل من المدن الشرقية القائمة اليوم والتى يعد سكانها بعشرات الألوف لم تكن منذ قرن مضى مثلا أكثر من قرى أو محلات صغيرة كما تدل على ذلك مدن الوجه البحرى التى سجلتها الخرائط التى خلفتها حملة نابليون فى مصر .

وفى المدن العربية الأقدم عهداً والتى كانت تضم أخلاطا من السكان نستطيع

عن طريق الأحياء التى كانت مخصصة للأسرات والعشائر والقوميات والجماعات الدينية المختلفة أن تتعرف طريقنا وسط ذلك التيه المكون من الشوارع والبيوت. هذه العلاقة الغريبة ، أو بالأحرى انعدام العلاقة ، بين هذه الأحياء وانفصال كل منها عن الآخر وانتفاء الشعور بالوحدة فيما بينها – كل ذلك من العلائم التى تتميز بها فكرة الشرقيين عن المدينة الأمر الذين يختلف تماما عن أفكار الغربيين فى هذا الشأن . فحتى عهد قريب جداً كان لكل حى رئيسه المدنى أى المختار ورئيسه الدينى ، وكان لكل حى حرس مسئول عن سلامته وأمنه وحده . ان المنازعات بين الأجزاء المختلفة فى المدينة من المسائل المعروفة فى الجهات الأخرى من العالم ولكن يندر أن نجد فى غير الشرق أمثلة فيها تجرى المذابح الشاملة فى بعض الأحياء بينما لا يصيب هذا المصير أحياء أخرى . هذا الانقسام الذى كانت عليه المدن إلى جماعات منفصلة لا يرجع إلى الفوارق الناشئة عن الجنسية أو الدين وإن تعين علينا ألا نقلل من قيمة هذه العوامل ، ففى كثير من المدن لا تزال المنازعات تنشب بين الأقارب والعشائر والأسرات ، وكل طرف يؤيده أنصاره وأتباعه . فهذه الوحدة التى تربط بين أهل المدن والتى نراها واضحة فى العالم الغربى ، ظاهرة لا وجود لها حتى بين السكان المسلمين المتجانسين إذ أن نظام العشائر يحول دون امتزاج الأسر بعضها ببعض . إن المذاهب المسيحية بشأن المساواة والإخاء قد ساهمت إلى حد كبير فى تقدم المدن الغربية إذ هيأت أساساً ديموقراطياً يقوم عليه كيانها ، أما الحالة بالنسبة إلى الاسلام فقد كان مختلفة عن ذلك إذ أنه لم يستطع أن يقنع العشائر والقبائل المتمتعة بالاستقلال الذاتى والتى أيدته فى عملية انتشاره ، بأن تطبق مبادىء المساواة التى هى ركن من أركان التعاليم التى بشر بها ؛ ولهذا ظلت الجماعات قائمة إلى عهد طويل بل واستمرت تفرض نفوذها على أحوال الحكومة المحلية والتكوين الاجتماعى لسكان المدن . وهنا نلق السبب الذى من أجله لم تتكون فى الشرق مجموعة من أهل المدن أو الأفراد الأحرار . ففى حالة المدن الغربية يحدثنا ماكس ويبر وسواه أن الفرد كان يحتفظ بحضريته بصفته الشخصية وعلى هذا الأساس كان يقسم يمين الولاء للمدينة ، الأمر الذى استتبع ان عضويته فى الهيئة أو الجماعة المحلية كفلت له حقوقه القانونية بصفته مواطنا . أما فى المدن الإسلامية فقد كان مركز الفرد يتوقف على الصلة التى تربطه باحدى

العشائر أو الأسر ، فاذا ما فصم الصلة لأى سبب كان فانه يفقد مركزه القانونى وما يتبع ذلك من الحماية أو المعونة التى كان له الحق فى التمتع بها : وبعبارة أخرى نقول إن الشيخ (أو من يقوم مكانه فى أداء وظائفه) بصفته ذلك الذى يمثل أسرة قديمة قوية السلطان كان هو الذى يحدد مركز كل انسان الاجتماعى فى المنطقة التى يعيش فيها ، ما دام المجتمع يفترض ان الفرد مهما كانت مزاياه لا يكون له قوام خارج نطاق الجماعة . وهذا يفسر لنا أن الشرق لم تتوافر به تلك الظاهرة المألوفة فى تاريخ المدن الغربية وهى أن المدينة لم تحرر أهلها . فالفلاح الذى ينشأ بينه وبين عشيرته نزاع ويهرع إلى المدينة بصفته فرداً (أى بدون أن تسنده أسرته) لا يستطيع فى العادة أن يشق طريقه إلى مركز يتيح له فيما بعد الارتقاء ، وأقصى ما كان يستطيع إدراكه أن يمارس تلك المهن الوضيعة وهو أعظم ما كان يطمع فيه أو يتوقعه .

وحتى الموازنة السطحية بين تطور المدينة فى كل من الغرب والشرق يجب ألا تأخذ فى الحسبان غلبة العشيرة فى الشرق واندماج الفرد فى نطاقها فحسب ، وانما ينبغى ألا تغفل شأن طوائف الصناع التى لعبت دوراً هاما فى تشكيل ذلك الطابع الذى اتصفت به المدن الأوربية ، فهناك أصبحت النقابات المكونة من الصناع المستقلين عاملا سياسياً له أهميته البالغة ، ولم يستطع الأمراء الاقطاعيون بالريف ولا الطبقات الأخرى بالمدن أن تقوض قوة هذه الطوائف ، بل كثيراً ما كانت هذه الطبقات فى الواقع تضطر إلى الرضوخ لطلبات النقابات والتنازل عن كثير من امتيازاتها ، كما حدث أحياناً أن تمكن الصناع المستقلون من السيطرة الكاملة على المجالس البلدية الأوربية والتأثير بصورة حاسمة فى الحكومة المركزية ذاتها .

وثمت تباين بارز حقا بين النقابات الأوربية التى كانت تفخر بكونها هيئات عامة والتى نعمت بامتيازات أيدتها الهيئات البلدية ، وبين النقابات الشرقية التى لم تعد كونها جماعات من عناصر ضعيفة ومضطهدة ، طابعها المشترك الذى يميزها نظرة الشك السافرة أو المقنعة ازاء السلطات البلدية والمركزية . وهنا نلقى أحد الأسباب التى تفسر لنا كيف كان رجال الحرف من أهل المرتبة الدنيا من الطبقة الوسطى من أنصار الدولة المخلصين لها والخاضعين لسلطانها ، ولا يصيخون أذنا

واعية للدعايات المتطرفة ، بينما نجد فى الشرق أن رجال الحرف أكثر من غيرهم استجابة لذلك .

وحتى بدون عقد الموازنة المفصلة بين التكوين الداخلى لكل من النقابات الطائفية فى الغرب والشرق ، فمن الواضح أن المركز الهام الذى كانت تشغله نقابات أرباب الحرف الأوربية القوية فى الشئون المدنية (وكلهم من أرباب العمل) استطاعت بالضرورة أن تؤثر تأثيراً كبيراً فى التطور الاجتماعى والاقتصادى للمدن ، بينما الاتحادات المماثلة فى الدول الإسلامية وتتكون من أرباب الأعمال والأجراء والتى لم تحتملها السلطات إلا نادراً لم تستطع أن تحصل على أمثال هذه الامتيازات .

ان العوامل التى كان لها الأثر فى تحديد الشكل الذى تم به تطور المدن الشرقية بعد العصور الوسطى تماثل تلك العوامل التى كان لها أثرها ومفعولها فى الشرق بوجه عام ، ذلك أن الأحوال السائدة فيها ترجع فى أساسها إلى الحقيقة التالية وهى أن معظم الأسرات الإقطاعية أقامت فيها ولم تعمل ما فيه منفعة السكان بوجه عام . أما فى البلاد الغربية ، باستثناء ايطاليا ، فقد كان الأمراء الاقطاعيون فى العادة يلتزمون قلاعهم بالمناطق الريفية ولذلك لم يستطيعوا التأثير فى الأحوال الداخلية بالمدن إلى حد كبير ، ونستطع أن نستشف من روح الادارة البلدية وأساليبها النتائج المترتبة على نوع ومحل الاقامة الذى اختارته الأسرات الاقطاعية . وحتى فى العقود الحديثة نجد أن هذا الأمر يبلغ مبلغ صراع من أجل السلطان بين الأسرات الارستقراطية القديمة التى كان نفوذها يرتكز ولا يزال يرتكز إلى الإيرادات التى تحصل عليها من أملاكها بالمدن والريف على حد سواء . وإذا ما أنشئت وظائف ذات أجر فى هذه المجالس البلدية وجدنا هذه الأسرات تستحوذ على هذه المناصب لأفرادها ، مما يزيد كذلك من قوتها ونفوذها . فى المدن السورية والفلسطينية (بالقسم العربى) لا يزال يعد من الأمور الطبيعية أن نجد عدداً كبيراً من أهل الأسرة الواحدة يشغلون المناصب فى بلدية واحدة . وهذه الظاهرة نلقاها سائدة فى المسائل الدينية وفى إدارة ممتلكات المساجد والأوقاف وغير ذلك مما يتيح فرص الكسب والإثراء ، وبهذه الوسائل تمكنت الأسرات ذات النفوذ من زيادة ثروتها ومكانتها ، وهذا هو المركز الذى ظل قائماً دون تغيير كبير إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى بقليل .

ولقد امتنعت الحكومة التركية عن التدخل فى الشئون الداخلية بالمناطق العربية ، وإذا ما تدخلت لم يكن ذلك التدخل يستهدف القضاء على المساوىء . وثمت فقرات طريفة فى محاضر المجالس (المحلية أو البلدية) ترينا كيف كان أصحاب المصالح يعملون على تنميتها أو الدفاع عنها بأعظم قدر من الصراحة . والمشاهد انه إذا ما عجز زعماء المجالس البلدية وأعضاؤها عن القيام بالعمل المشترك من أجل الصالح العام فليس فى الامكان نمو روح مدنية كما حدث فى الهيئات التى كانت قائمة خلال العصور الوسطى وبخاصة فى المدن الحديثة بالغرب . وبمعنى آخر لم يكن هناك دافع على قيام طبقة نشيطة من أهل المدن تعنى بتنمية المؤسسات والخدمات العامة مثل المدارس والمتاحف والمستشفيات والفنون .

إن الأشكال الاقتصادية المختلفة للمدينة مما نلقاه منتشراً فى الغرب يمكن أن نجدها كذلك بالشرق ، وهى : المدينة التجارية ، ومدينة أهل الحرف الصناعية ، والعاصمة التى تعيش على الخدمات الإدارية القائمة هناك . إلا أن بالشرق نوعا من المدينة المقدسة حيث نجد فيها الأولياء والقديسين أو الأماكن المقدسة حيث تصبح مركزاً لطقوس معينة وتقوم بسببها هيئات دينية كثيرة ، ومثل هذه المدينة مدينة مستهلكين ، إذ تعيش على الأموال التى ينفقها فى سخاء أولئك الحجاج الذين يفدون إليها فى أوقات أو مواسم معينة . وها هو Snouk Hurgronje يقدم لنا وصفاً لمدينة من هذا الطراز تلعب فيها هذه الناحية دوراً اقتصادياً له قيمته . ولا يقتصر هذا الطابع على المدينتين المقدستين فى بلاد العرب ، ولكن هناك إلى جانبهما أماكن مقدسة أخرى مثل النجف وكربلاء ومشهد وبيت المقدس والناصرة وبيت لحم ، وكلها تحصل عن طريق الحجاج على جانب كبير من موارد عيش سكانها . وتتوافر لدينا الروايات التى تلقى الضوء على عظم مدى اعتماد هذه المدن فى الماضى وفى الحاضر على الحج ، إذ أن مواردها الاقتصادية الذاتية قليلة حقاً ويقوم اقتصادها على أساس استقبال عدد كبير من الحجاج وامدادهم بما يحتاجون إليه من المؤن والزاد . إن حركة الحج كثيراً ما تؤدى إلى تدفق رؤوس أموال كبيرة القدر إلى حد عظيم بحيث تمثل دخلا طيباً للسكان الذين يقيمون فى هذه المدن بصورة دائمة ، وقد تكونت لدى هؤلاء عقلية اجتماعية خاصة تمكنهم من استغلال الفرص الناشئة من اشباع حاجيات الحجاج الدينية والمادية .

الفصل الحادى والثلاثون

المجتمع الاسلامى فى دور الانتقال

كان المجتمع الاسلامى فى عهوده الأولى متأثراً الى حد واضح بأسلوب الحياة السائد بين القبائل البدوية ، ولم يتخلص من هذه المؤثرات حتى بعد انقضاء القرون . وبالرغم مما تعرض له كيانه من عوامل التقويض بصفة جدية خطيرة ، فقد ظل يتسم بطابع هذه المؤثرات البدوية وان كان الكثير منها قد أصبح لا وجود له . ونستطيع فيما يلى ان نجمل العناصر الرئيسية للمجتمع الاسلامى فى العصور الأولى من تاريخه .

(١) كانت الأسرة أو العشيرة ، طبقاً لما كان عليه الحال ، نواة المجتمع الاسلامى القائم على أساس العلاقة الأبوية .

(٢) تقوم العلاقات بين أفراد المجتمع الاسلامى على أساس المساواة .

(٣) يتولى زعيم الجماعة ادارة شئون الجماعات الاجتماعية والمجتمع على أساس ديموقراطى ينطوى كذلك على مبدأ الملكية ، اما فكرة وجود طبقة حاكمة فلم تكن بارزة أو واضحة للعيان .

(٤) للنساء حقوق متساوية مع الرجال (مع استثناء القيود القانونية المفروضة فى حالتى الملكية والميراث) .

(٥) وجود الرق من الناحية العملية ، وبالرغم من تأكيد المبدأ الذى ينص على مساواة العبيد بصفتهم من الآدميين ، ظل الناس ينظرون الى هذا النظام على أنه أمر مشروع .

والآن تعرض لنا الأسئلة التالية : على أية صورة يتكون المجتمع الاسلامى اليوم؟ والى أى حد نستطيع القول إن المبادىء القديمة التى قام عليها لا تزال من العناصر والقوى ذات الأثر الفعال فى تكوينه الحالى؟ إن نظرة عاجلة قد تبين لنا ان من الصعب أن نجد فى المجتمع القائم اليوم أى أمارات تدل على التجانس أو أن نلقى تلك المظاهر والأنظمة الاجتماعية التى تعد صفة مميزة للمجتمع الاسلامى ذات أثر بارز ؛ ذلك

أن المجتمع القديم قد حل محله مجتمع أكثر تعقيداً ، وظهرت طبقات وجماعات وتقسيمات جديدة فى المجتمع أساسها الملكية والمهنة والمصالح الاقتصادية مما لم يكن له وجود فى العصور السابقة ، وأخذت تتضاءل باطراد التقسيمات الاجتماعية القديمة التى كانت تستمد كيانها من الجماعات القبلية ونظام العشائر . فنحن نشاهد عملية من التفكك الاجتماعى عن طريق المحاولات الرامية الى خلق دولة حديثة وما يصاحب ذلك من اتجاه نحو قيام الحياة الحضرية وتعميمها .

إلا أنه نظراً لما يكمن فى العالم الاسلامى من قوة المقاومة ، فان عملية التحول هذه بالرغم من شمولها ومن حيث تأثيرها الكلى ، لا يمكنها أن تحل محل الأشكال والتكوينات القديمة أو تعدّل صورتها الا بالتدريج . وها نحن قد أوضحنا كيف أننا لا نزال حتى اليوم نجد الرق قائماً ، وهو من تراث العصر السابق لظهور الاسلام وأقل عناصر ذلك التراث اتفاقاً مع الروح الحديثة ، كما نجد بالمثل اليوم أن القبائل تدار شئونها طبقاً لمبدأ العلاقة الأبوية الديموقراطية ، وكذلك نجد الآن - كما كان الحال فى الأزمنة الماضية - كيف انه فى الدائرة الاجتماعية ذاتها (أى القبيلة) تثأر الجماعة للجريمة التى ترتكب ضدها . هذه الأشكال المتعلقة بالحماية القانونية لأعضاء القبائل البدوية لا تزال حية للآن حتى فى البلاد التى تقدمت فيها الحياة الحديثة والتى سارت خطوات واسعة نحو التجديد فى القرن العشرين .

ومع هذا لا تزال جوانب كثيرة من المجتمع فى الشرق الاسلامى تعرض لنا أمثلة تدل على وجود هذا التنظيم العضوى للجماعة ، كالوحدة المكونة من الأسرة أو العشيرة ، وهو التنظيم الذى يختلف عن مثيله فى المجتمع الحديث حيث الروابط ضعيفة مفككة . وأكثر من هذا فجتمع الشرق الاسلامى يتيح لنا الفرصة كى ندرس حتى فى أيامنا هذه المراحل الأصلية لهذه الوحدة الاجتماعية القديمة ومظاهرها الأكثر رقياً حتى العهد الذى بدأ فيه انحلال هذه الوحدة القديمة . وفى الوقت ذاته يمكننا هذا المجتمع من ملاحظة سلالة القبيلة ذاتها بصفتهم يمثلون فى نفس الوقت أقدم صور التنظيم الاجتماعى وأنصار التقدم ودعاته فى أحدث المظاهر التى يبدو فيها .

وأبرز تحول فى تكوين المجتمع الاسلامى إنما تم عن طريق ازدياد ظاهرة عدم المساواة فى توزيع الملكية الخاصة ، الأمر الذى يرجع من جهة الى تجميع الأراضى

الزراعية والايجارات والأرباح التجارية ، كما يعزى من جهة أخرى إلى ازدياد عملية نشوء المدن وانتشار الحياة الحضرية . وإنا لنعلم كيف استنكر القرآن فى عنف اكتناز المال فهو يرى فى المؤمن الصادق ذلك الذى يجعل من ماله نصيبا للسائل والمحروم . وكذلك يتضمن القرآن آيات فى مثل هذا المعنى ومن ذلك قوله تعالى فى سورة آل عمران « لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ، وما تنفقوا من شىء فان الله به عليم » . إلا أن هذه النواهى والأوامر لم تخرج عن المجال النظرى ، إذ الواقع أن معظم البلاد الشرقية ظل حتى كشف الطريق البحرى إلى الهند يتمتع بموقع جغرافى ملائم ، الأمر الذى ترتب عليه نشاط تبادل السلع فى كثير من المراكز ذات المواقع الصالحة ، مما كان مصدر ثروات كبيرة كان أربابها أبعد ما يكونون عن اتباع تعاليم القرآن وانما استغلوا ازدياد نمو عملية التحضير ليزيدوا من ثروتهم عن طريق الايجارات التى يحصلون عليها من أراضيهم بالريف والعقارات التى يملكونها بالمدن .

المدينة الشرقية فى حالة الانتقال

والآن فلنأخذ فى دراسة التغييرات الحديثة التى طرات على ميدان الحياة الحضرية . ان التغييرات التى أصابت مركز الشرق من الناحيتين السياسية والاجتماعية منذ الحرب العالمية الأولى كان لها رد فعل بالنسبة إلى التنظيم السياسى والدستورى للمدينة الشرقية ، ذلك أن ازدياد قوة السلطات المركزية ورغبتها فى تنمية التعليم والشئون الصحية ، مما جعلها تزيد من اشرافها على أعمال الهيئات البلدية ، كما أدى بها فى الوقت ذاته إلى العمل على تحسين الخدمات التى تؤديها هذه الهيئات البلدية والمهام التى تضطلع بها ، وادخال بعض الإصلاحات المتصلة بالإدارة .

واقتباس وسائل النقل الحديثة يجعل فى الامكان ظهور أشكال جديدة من الحياة الحضرية ، وهنا طرأ تغيير سريع على مظهر المدن الكبيرة وبدأت تشبه المدينة الغربية من هذه الناحية ، فشقت الشوارع الجديدة عبر الأحياء القديمة (مما استلزم هدم الأسواق القديمة وبناء أسواق جديدة فى جهات أخرى مجاورة) ، وتكوين هيئات بلدية جديدة تتولى تقديم الماء والكهرباء والسلخانات والخدمات الصحية وانشاء المؤسسات التعليمية للأهلين وغير ذلك . ويفضل الناس المراكز التجارية

الحديثة على الأسواق القديمة مما ترتب عليه انتقال حياة الأعمال فى المدن إلى الأحياء الجديدة ، وفى مكان الأسواق ، تلك المظاهر العتيقة للمدن الشرقية ، تقوم الآن أبنية حديثة على أحدث الطرز الأوربية ، ولم تعد الأسواق سوى مخلفات تنم عن عصر اقتصادى بالٍ .

وأخيراً لدينا عملية التصنيع التى بالرغم من أنها لا تزال فى البداية ، قد أحدثت تغييرات حاسمة واضحة فى التكوين الإجتماعى لأهل المدن ، كما أدت إلى إعادة توزيع الثروة والدخل . ان الطبقات التى كان لها من قبل الغلبة والسلطان بسبب التكوين الاجتماعى والاقتصادى القديم الذى اتصفت به المدن الشرقية ، قد أخذ مركزها يضعف تدريجاً ولكن باطراد ، وإذا لم يكن من السهل أن نميز معالم النظام الجديد ورغم وجود قوى بالغة الشأن تعمل على وقف تقدم هذا النظام الجديد ، إلا أن العملية بوجه عام لا يمكن صدها ، لأن الدافع الرئيسى عليها مصدره المدينة وهى مركز حركة التحول ، وهذا الدافع يتجاوز نطاق المدينة ليسير قدما بعملية التحول والتغيير فى المجتمع الزراعى أيضاً . غير أن آثار هذه العملية لا تزال بطيئة إلى حد كبير فى حالة المجتمع الزراعى ، والسبب الرئيسى فى هذا الاستقرار النسبى كان ولا يزال ينحصر فى ذلك المركز القوى الذى يشغله المالك الزراعى الذى لا يزال قادراً على الإحتفاظ بسلطانه على المستأجرين والاتباع عن طريق اساءة استغلال التشريعات الجديدة بصدد اصلاح نظم الأراضى ، والضرائب ، وسياسة الإنتاج .

الفصل الثانى والثلاثون

مستوى المعيشة

تكشف الموازنة بين الشرق والغرب عن تناقض كبير يمس الكثير من نواحى المشاكل الإجتماعية والاقتصادية التى يعانيها كل منهما، ولكن هذا التباين يبدو واضحاً ملموساً إذا ما تعلق الأمر بالكيفية التى تتمكن بها غالبية أهل البلاد الشرقية من اشباع مطالب الحياة؛ وهذا ينطبق على حاجيات هؤلاء السكان من ناحية السلع الإستهلاكية بوجه عام. حقيقة ليس انخفاض مستوى المعيشة ظاهرة يتميز بها الشرق أو يختص بها إذ يشاركه فيها الكثير من البلاد التى لم يكتمل نموها اليوم، إلا أن مما يكسب المشكلة هذا الطابع من الحدة أن البلاد الشرقية كانت خلال العصور القديمة مقر ثقافة عالية جداً وتوافرت بها الثروات بشكل كادت أقاليم الأرض الأخرى لا تعرفه. وحتى إذا كان مستوى المعيشة لم يهبط نتيجة للعوامل التاريخية، فالفارق فى حالة الطلب على السلع الإستهلاكية فى هذه البقاع وفى البلدان الشمالية لا يزال واسعاً بعيد المدى. أن الطبيعة التى خلقت هنا طرازاً معيناً من الإنسان جعلت بالمثل مطالب معينة. فالسماء الدائمة الزرقة، والمناخ الذى لا يعرف المطر طيلة سبعة شهور أو ثمانية فى السنة، هذان هما العاملان اللذان كان لهما تأثير واضح على طبيعة المعيشة بوجه عام، من حيث أشكالها والعادات التى تسودها وتتصف بها، وهذا ينعكس فى ذلك الدور المحدود الذى يلعبه بناء المساكن إذا ما قيس بما نلقاه فى العروض الأخرى حيث يمثل فرعا رئيسياً من فروع انتاج السلع. إن بناء المساكن لجماهير الريف والمدن فى الشرق يشغل مركزاً منحطاً للغاية، يدل عليه حقارة منظر هذه المساكن من جهة وانعدام وسائل الراحة فى داخلها من جهة أخرى. هذه القناعة بما هو كائن ترتبت عليها نتيجتان هامتان للغاية، أولاهما أن انحطاط مستوى السكنى لم يدع مجالا لتنمية الكثير من الفنون والحرف المنزلية التى هى مظهر بارز فى حياة البلدان الشمالية. أما النتيجة الثانية فهى أن اقامة مسكن

---

(١) بهذه المناسبة اغفلنا الفصل الخاص بعلم الاخلاق الاقتصادية عند المسلمين وكذلك الفصل الذى عنوانه « تلخيص »

لا يمثل حادثاً اقتصادياً هاما فى حياة الرجل الشرقى كما هو الشأن بالنسبة إلى المواطن فى الغرب .

إن زائر قرى الفلاحين لأول مرة فى البلدان ذات الثقافة الشرقية القديمة مثل مصر وبلاد الجزيرة وهى بلدان كانت مضرب الأمثال فى ثرائها ، ليشعر بأعظم قدر من خيبة الأمل ازاء الآثار الأولى الظاهرية التى تنعكس فى نفسه . فاذا كانت الخصوبة التى لا تنضب والتى تتميز بها أودية الأنهار تثير فى نفسه الدهشة ، فالشىء الذى يسترعى بصره قبل هذا كله وينطبع فى ذهنه إنما هو طابع حياة القصد التى يحياها الفلاح . فاذا كان مرّ القرون قد أثر فى اقتصاديات الفلاح من نواح أخرى، إلا أن ذلك على ما يبدو لم يتناول هـذه الحياة التى لا تزال إلى اليوم كما كانت من قبل .

حقيقة نلق اختلافات فى أشكال السكنى فى البلدان المختلفة ، فنى السهول المروية بالبلاد ذات الأنهار لا تزال المساكن بالقرى تبنى اليوم ، كما كان من شأنها فى الأزمنة الماضية ، باللبن ، والتنظيمات الداخلية فيها بدائية تعجز الألفاظ عن وصفها ، والأثاث ليس من الأشياء العادية المألوفة ولا يتعدى بعض الحصر المصنوعة من القش كما تستخدم عيدان القصب المجففة وفروع النخل على هيئة أسرّة للنوم . أما فى معظم البقاع الجبلية فيكتفى الفلاح أو الراعى بكوخ بدائى من الحجارة ومن غرفة واحدة ، وكثيراً ما يعمد هذا الفرد إلى تغيير موطن الاقامة تبعاً لتغيير الفصول ، فيهبط إلى الوديان حيث يقيم فى خيمة أو كوخ من الطين . وثمت صورة أبسط من هـذا نلقاها فى المنخفضات الشاسعة ببلاد الجزيرة ، أى « الصريفة » . وهى كوخ من الحصير على هيئة خيمة أو شكل نصف برميل . ولا تزال الخيام البدوية البدائية القديمة كما كانت على مدى الألوف من السنين المسكن الوحيد الدائم للبدو الرحالة ، وذلك بالنسبة إلى فريق كبير من أهل شبه الجزيرة العربية والعراق والصحراء المصرية ، بل والبلاد المطلة على الساحل الشرقى للبحر المتوسط.

هذه الأنواع المختلفة من المساكن تتميز بطابع مشترك ، فهى لا تتطلب من ساكنيها أى جهد خاص فى اقامتها وصيانتها وابدالها ، كما أنها لا تهىء تلك الحوافز المؤدية الى تنمية الثقافة المنزلية التى أصبحت صفة تميز السكنى فى البلاد الأوروبية . هذا النوع من المسكن الذى يكاد يفتقر افتقاراً تاماً الى تلك الأدوات التى تحتاج

الى مهارة الصناع وأهل الحرف ، كان عاملا حاسما فى تحديد صورة التاريخ الثقافى للشرق .

وإذا استثنينا الواحات النهرية فى مصر وبابل ، فالأحوال الطبيعية التى يعزى اليها ضعف الانتاج بصورة خاصة فى كثير من البلاد الشرقية ، كان لها أثرها كذلك بالنسبة إلى معيار التغذية . لحصة الغذاء اليومية بالنسبة الى الفرد من أغلبية أهل الريف بالشرق تتكون حتى اليوم من قدر معتدل من الخبز (المصنوع من القمح أو الذرة) مع الخضر أو الأرز ، وأحياناً يكملها الجبن أو اللبن الحاذق الطعم مما يقوم بعمله الفلاح فى بيته ، أما الدهن فمصدره الرئيسى الزيتون أو الزيت المستخرج منه ، بينما الاستهلاك من اللحم يسير إذ تذبح الماشية أو الدجاج فى العادة لأغراض خاصة . والاقبال على الأغذية الحديثة يسير ببطء فى القرى بالرغم من انتشار القهوة والشاى بطبيعة الحال . وإذا استبعدنا الحالات النادرة فان قيمة الغذاء اليومى الذى يحصل عليه الفلاح البالغ لا تتجاوز مبلغاً يتراوح بين ثلاثة قروش (أو ما يعادل ثمان بنسات أو شلناً) بينما غالباً ما ينفق نصف هذا المبلغ فى الحصول على الحد الأدنى من الغذاء اللازم لبقائه (وذلك طبقاً للقيم السائدة قبل الحرب الأخيرة) .

ويلاحظ بصدد الكساء أن الأحوال المناخية السائدة فى البلاد الشرقية تسمح للفرد أن يقلل من مقدار ما ينفقه على هذه الناحية ، فى جهات كثيرة نادراً ما يشترى الآباء الكسى الجديدة للأطفال . إلا أنه بالرغم من المطالب البدائية من ناحية الكساء نلتى أمامنا ظاهرة مخالفة لها مغزاها ، ذلك انه نظراً لنفور الاسلام من ظهور الفرد - وبخاصة المرأة - فى حالة من العرى - فقد ظل استهلاك الأقمشة دائماً عالياً مما أدى الى قيام صناعة نسيج محلية حتى فى القرون الأولى . غير أن النتائج الاقتصادية المترتبة على هذا الأمر الدينى الذى يتجه أولا وقبل كل شىء الى التوسع فى الملبس ، كانت آثارها فى المدن أوضح منها فى القرى ، إذ لما لم يكن فى وسع الفلاح أن ينفق كثيراً على الملبس نراه لهذا السبب يعنى أكبر العناية بردائه الوحيد حتى يظل يستمتع به أكبر عدد ممكن من السنين .

إن حياة القصد هذه تمثل لنا سببا رئيسياً يفسر حالة الركود التى اتسم بها الاقتصاد الاجتماعى الشرقى بأسره فى فترة كانت المطالب الجديدة من جانب الجماهير

تهز قواعد المجتمع فى أوربا . وعلى ذلك فمن أكبر مشكلات الشرق الأوسط الاجتماعية اليوم زيادة طاقة الفلاح الاستهلاكية وبث عقلية اقتصادية واجتماعية جديدة . ففى ميدان هذا الاقتصاد المقيد والمنعزل عن المؤثرات الأجنبية والذى تسوده تقاليد شكلت الفكر الاقتصادى للفلاح حتى اليوم - نقول ان حياة القصد هذه التى لا مثيل لها ، هى السر فى موقفه السلبى إزاء استمرار هذا الأسلوب من المعيشة . وسواء كان دخله السنوى ١٠ أو ١٥ جنيهاً ، أو كان يدفع ثلث أو نصف دخله على هيئة ايجار وضرائب ، أو كانت محاولته الحصول على المال اللازم لاعفاء ابنه من الخدمة العسكرية تلقى به بين براثين المرابين ، فان الفلاح يظل يدبر أموره حتى ولو كان معنى ذلك التضحية بالتقدم وبكل ألوان التمتع بالحياة خلاف مطالب العيش الضرورية وكافة الفرص التى تتيح له تنمية أو اشباع حاجياته الثقافية .

لقد كانت الحرب العالمية الأولى داعياً ناجحاً الى نشوء مستويات جديدة فى عدد من البلاد الشرقية ، إذ لأول مرة حدث اتصال يومى وثيق بين الشعوب ذات المستويات الأوربية والسكان الوطنيين ، وكان تدفق القوات والمهاجرين على الشرق الأوسط دافعاً قوياً على تنمية المطالب الاستهلاكية المحلية . فبعض أدوات من الغذاء لم تكن معروفة من قبل ، وأساليب جديدة في الملبس والمسكن ، وأدوات التسلية مثل الجراموفون والسينما والمذياع ، ووسائل المواصلات كالسكك الحديدية والسيارة والدراجة - كل هذه أشياء أصبحت مألوفة وشائعة فى الأرياف خلال فترة وجيزة بشكل يدعو إلى الدهشة ، ولم يقل أثرها من حيث تكوين الفرد الشرقى الجديد عن أثر الأفكار السياسية والاجتماعية الحديثة . ونلاحظ كذلك أن أسلوب المعيشة بين طوائف وفيرة من أهل المدن أخذ يقترب من المستوى السائد فى المدن الأوربية ، ولهذا ينبغى إلا نقلل من قيمة الظاهرة التالية وهى أن الانفاق على الكماليات ووسائل اللهو الخ أصبح يمثل عنصراً من عناصر ميزانية ساكن المدينة الحديث بالشرق . ومن أوضح الأمور ارتفاع مستوى السكنى بعد الحرب ، فالعادات الأوربية أخذت تحل محل العادات البدائية فى الماضى حتى فى صفوف السكان الوطنيين ، ولم تعد أدوات الماء البارد والساخن والحمامات وما اليها احتكاراً لقلة من الأوربيين ، بل أصبحت من ضروريات البيوت الجديدة . وكذلك نجد أن النور الكهربائى يحل محل الاضاءة بالبترول فى المدن . ان ازدياد الطلب على

البيوت الأكبر حجما والأفضل شكلا مما يؤدى الى خروج الناس من وسط المدن حيث أقاموا فى ظواهرها أحياء وڤيلات لسكناهم . وحلت مشكلة النقل المحلى بإنشاء طرق جيدة تربط وسط المدينة باحياء السكنى . ان احياء الڤيلات الجديدة فى ضواحى بغداد والقاهرة ، والمبانى الحكومية الحديثة والمستشفيات فى أنقره وبيت المقدس . يمكن أن نوازن بينها وبين أمثالها فى المدن الأوربية . وعلى هذا نجد أن مطالب السكان الاجتماعية فى هذه الانحاء تفوق نطاق الانتاج التقليدى وتتطلب توسيع نطاق النشاط الاقتصادى وهذا الأمر الأخير لاسبيل الى تحقيقه إلا بازالة الحواجز القانونية والتقليدية مما أشرنا اليه من قبل .

وبالرغم من اختلاف سرعة هذه العملية من وقت لآخر إذ لاتزال هناك فوارق عظيمة بين المدينة والريف ، فالثابت أن هذه العملية تسير فى طريقها واستطاعت خلال فترة قصيرة من نشاطها أن تسبب ارتفاعاً فى المنتج الاجتماعى تلعب فيه كل من الصناعة والزراعة وفروع الاقتصاد الأخرى دوراً متساوياً .

الفصل الثالث والثلاثون

البـــدو

بخلاف الأحوال السائدة فى الغرب المتحضر القديم ، لازلنا نجد فى العالم الشرقى حدا يفصل بين الحضر والجماعات الرحل . فأساليب الحياة المستقرة وشبه المتنقلة والمتنقلة تماما تعين طابع السكان وعقليتهم فى هذه الجماعات . وهذه التفرقة نلقاها كذلك فى داخل القوم الرحل أنفسهم ، فهنا اهتمام خاص بالقبائل البدوية ذات الانساب العريقة ، فليس كل الرحل بدوا . كما أنه ليس من المحتوم أن يكون جميع البدو قوما رحلا تماما . فالبدو أنفسهم لايعترفون بهذه الصفة إلا لقبائل معينة تستطيع الرجوع بأنسابها إلى القرون الماضية ، طبقاً لما تؤيده وتدل عليه التقاليد وهذه التقاليد لاتحتمل دائما البحث الدقيق النزيه من ناحية التفاصيل الخاصة بالأنساب ، بل انها غالبا ماتتضمن عناصر من الخرافة ، كما يعترف بذلك البدو أنفسهم . إلا أن هذا لايغير شيئا من ناحية المركز الاجتماعى للقبائل والعشائر النبيلة المحتد ، كما يحدث غالبا أن القبائل التى يكون نسبها موضوع الشك لا يتسنى قبولها فى صفوف الأرستقراطية . ومثل هذا الاعتراف لا يتوقف دائما على الطابع المستقل أو الرحل لحياة القبائل ، ذلك ان هناك قبائل رحالة لا يختلف أسلوب معيشتها من كافة الوجوه عما يسود القبائل البدوية الأرستقراطية ومع ذلك فأقصى ما تأمل بلوغه أن تكون موضع حماية احدى قبائل البدو الكريمة الأصل .

التكوين الاجتماعى للقبائل

ما الصورة التى تتكون بها القبائل ؟ لقد تولى الكثيرون من الباحثين دراسة تنظيم هذه القبائل الاجتماعى والأسرة ، وبذا جعلوا فى مستطاعنا أن نتعرف الصور التى يتميز بها تكوين القبائل العربية . فالعادة أن القبيلة ، إذ تبدأ من الأسرة ، تشتمل على عدد من الوحدات الأكبر والأكثر شمولا والتى ترتكز على درجة القربى . فالوحدة الاولى هى الاسرة أو الأهل ويليها الجيل وهو عبارة عن مجموعة من الأسر الوثيقة الاتصال . هذه الجماعات المكونة من أسرات متماسكة

تكون فروعا تعرف باسم العشائر إذا أريد تأكيد أهمية العنصر السياسى ، أو يقال لها الحمائل ان أريد بيان صلة الرحم . أما القبيلة فهى الوحدة التى تضم جميع هذه الأقسام والفروع والتى يتمتع فى ظلها فرد من أفرادها (وليس الغريب عنها وعلى الأقل بصورة غير مباشرة) بالحماية القانونية .

وفوق هذا التنظيم القبلى نجد الجماعة القائمة على أساس صلة الرحم والتى تعرف باسم الخمسة وتشمل أقارب الفرد حتى الدرجة الخامسة ، وعلى هؤلاء الأقارب الثأر له إذا تعرض للقتل . إلا أن تكوين البدو الاجتماعى لا يسير دائماً طبقاً لهذه القواعد ، إذ فى حالات كثيرة لا نجد سوى الوحدات الثلاث الأكبر شأناً وهى العائلة والعشيرة أو الحولة والقبيلة . ورئيس القبيلة هو الشيخ الذى يختاره كبارها ، ويقع الاختيار عادة على الابن الأكبر بحيث يجوز القول ان هذه الوظيفة وراثية ، ولكن إذا ثبت عدم أهلية الابن الأكبر جرى اختيار أحد أبناء المتوفى الآخرين أو أحد ذوى قرباه . وإذا كانت عدة قبائل تابعة مندمجة فى ظل جماعة قبلية أكبر فانها تختار شيخاً الأخيرة يقوم بمهمة التمثيل ، ويضطلع رؤساء القبائل بادارة الشئون الداخلية المتعلقة بالأقسام المختلفة التى تتكون منها القبيلة . وشيخ المشايخ هذا يمثل المجموعة القبلية فى علاقاتها بالعالم الخارجى ، وهو مسئول فى حالة عدم الوفاء بالجزية المفروضة ، وفى هذه الحالة تتخذ الحكومة منه رهينة حتى يتم الأداء .

أما مهام رئيس القبيلة فمتنوعة بصورة واضحة . وهـــذا راجع إلى انعدام الأسلوب البيروقراطى فى إدارة الشئون القبلية ، وبذلك سرعان ما يصبح الشيخ الزعيم الحقيقى الذى يعامل الجماعة كأنه أب راع لها . فهو على معرفة بالقواعد القانونية والتقاليد السائدة فى قبيلته وفى القبائل المجاورة ، وله إلمام بأنسابها ، ويمثل جماعته التى قد تكون ذات شأن من الناحية السياسية ، ويتعين عليه كفالة الأمن داخل القبيلة باصطناع الحزم ومراعاة قواعد المساواة ، بينما يجب اطلاعه دائماً على الأحوال الخارجية المتعلقة بأمن المعسكر وسلامته وصفة الآبار وحالة الطرق وما إلى ذلك . وهو الذى يقدر متى تضرب القبيلة خيامها ، ومتى تشد الرحال . وأخيراً - وإن لم يقل هذا الأمر شأنا عن سواه - فعليه بصفته ممثل الجماعة أن يتولى مسائل قِرى الضيوف إذ هذا من امتيازاته التى يختص بها ، وهو يواجه هذه الأعباء وغيرها من الالتزامات المترتبة على المركز الذى يشغله على نفقته

الخاصة ولذلك يجب أن تتوافر لديه فى العادة الموارد الكافية . ومن هنا نرى أن وظيفة الشيخ متوقفة على قدر معين من الثراء الأمر الذى يجعلها من الناحية العملية محصورة فى الأسر ذات اليسار . ومما له أهمية خاصـــة بالنسبة إلى مركز الشيخ وبخاصة فى الجماعات البدوية التى أخذت تشتغل بالزراعة ، الميل نحو تنمية الأحوال المتعلقة بملكية الأرض . فالأراضى المزروعة كانت فى الأصل تخصص لأفراد القبائل بصفتها ملكية قبلية جماعية ، وهنا لم تخرج حقوق الشيخ عن كونه الفرد الذى يمثل هؤلاء جميعاً ويحكم بينهم إذ كان له الحق فى إعادة توزيع الأرض بينهم وفض المنازعات التى تنشأ بشأن حقوق الملكية ؛ فهو رمز الفكرة التى تقوم عليها وحدة ما تملك القبيلة بصورة جماعية ، وذلك بوصفه راعياً وزعيما للجماعة . ولكى يتسنى له مواجهة النفقات الخاصة التى يقع عبئها عليه بحكم كونه السيد الأعلى خصص له الأعضاء إيرادات معينة خلاف ما يحصل عليه من حصته فى الأرض . إلا أن التطورات التى حدثت فى الأيام الأخيرة أحدثت تغييراً بالغ القدر فى مركزه إذ أصبح من كبار ملاك الأراضى ، فلم يعد واحداً بين زملاء يساوونه فى المكانة أو زعيما يرعى القوم، وإنما صار سيداً لأتباعه الذين فقدوا بذلك استقلالهم ومالهم من حقوق فى الأرض داخل صفوف الجماعة .

أسلوب الحياة الرحل

إذا نظرنا إلى الرحل المقيمين اليوم فى الشرق الأوسط وجدنا أن القبائل البدوية العربية تفوق من حيث النفوذ والأهمية السياسية والاجتماعية جميع الجماعات الرحالة الأخرى ، وعلى ذلك فما نحن بصدد إيراده إنما يشير إلى أحوال الحياة فى صفوف البدو . وطبقاً لأسلوب المعيشة ومكان الإقامة الرئيسى يمكن تقسيم البدو إلى مجموعات ثلاث وهى : بدو الصحراء ، وبدو مناطق الاستبس ، وأشباه البدو . والمجموعة الأخيرة وسط بين البدو والفلاحين وإذا كان أفرادها لا يزالون يقيمون أحيانا فى الخيام فانهم يتجهون عادة نحو إقامة الأكواخ المصنوعة من الطين الجاف أو البيوت بصورة دائمة كما يشتغلون بالزراعة . ومن عادة هؤلاء القوم الذين يقيمون فى الجهات الواقعة على حدود الصحراء أن يسعوا إلى بلاد الاستبس المجاورة حيث يتوافر الكلأ الذى ترعاه ماشيتهم ، إلا أن أغلبية أشباه البدو ينبغى

أن ندرجهم فى سلك الجماعات المستقرة . أما بدو الصحراء فرحل حقيقة يجوبون المناطق الشاسعة الممتدة من بادية الشام فى الشمال إلى وسط شبه الجزيرة العربية . ونظراً لأنهم يعنون خاصة بتربية الإبل واستخدامها لذلك كانت تنقلاتهم كبيرة بشكل يخالف المألوف وهذا مما يميزهم عن البدو المقيمين فى جهات الاستبس وهؤلاء الأخيرون يربون إلى جانب الإبل ، الأبقار والأغنام والماعز بمقادير كبيرة كما يشتهرون بتربية الخيول وإن كانت الروايات والأنباء تبالغ فى مدى اتساع نطاق هذه الناحية الأخيرة . ولا يقيم بدو الاستبس فى الجهات الواقعة بين الصحراء والمناطق المزرعة فحسب ، ولكننا نلقاهم بكل مكان فى جوار السكان من ذوى الإقامة المستقرة ، كما أن تنظيمهم الداخلى ينطوى على جميع الخواص التى يتميز بها التكوين القبلى ، وهم يضعون أنفسهم عادة فى رعاية إحـــدى القبائل النبيلة الأصل .

ويرجع الأصل فى قيام هذا الأسلوب من الحياة إلى طبيعة البلاد التى اتخذها الرحل موطنا لهم ، فالفارق الواضح بين درجة حرارة كل من الشتاء والصيف وفى كمية الأمطار يدفع بأهل الصحراء ، إذا ما اقترب الفصل الحار الذى تزداد قسوة حرارته فى الصحراء بصفة خاصة ، إلى البحث عن ملجأ لهم فى المناطق الشمالية أو الجهات المرتفعة حيث الجو أبرد نوعا . وتنطبق هذه الحقيقة ذاتها على فترة الشتاء حين نجد أن انخفاض درجـة الحرارة فى البلاد الشماليـة أو المرتفعات يجعل الحياة شاقة وبذلك تشتد الحاجة إلى الانتقال إلى أماكن يتوافر فيها الدفء . وثمت سبب آخر ، ذلك أن هؤلاء القوم لا يشتغلون بالزراعة حتى ولو سمحت الظروف الطبيعية بذلك ، ولهذا فهم مضطرون إلى التنقل بين مواطن الكلأ حتى يتسنى لهم الحصول على ما تحتاج إليه ماشيتهم من الماء والحشائش . هذه الهجرات سعياً وراء المرعى لا تحدث اعتباطا وإنما تجرى وفقاً لنظام محدود تفرضه أحوال المياه فى جهات المرعى . ففى الربيع تنتقل قطعان الإبل إلى المناطق الأكثر جفافا إذ هناك نجد فى هذه الفترة وبسبب الأمطار التى سقطت من قبل الأعشاب تغطى الأرض ، فاذا ما اقترب الفصل من نهايته أخذت هذه القطعان تسعى نحو الجهات المجاورة حيث يتوافر الماء . أما فى الخريف والشتاء فان البدو يضربون خيامهم

بجوار الآبار حيث يحصلون منها على حد أدنى من الماء إذا لم يسقط المطر .

وهنا نجد من المناسب أن نشير إلى النظرية الخاصة بالتنقلات التى تقوم بها الجماعات الرحل نتيجة التغيرات الزمنية ، وهى النظرية التى طلع بها بشأن آسيا الزورث هنتجتن Ellsworth Huntington فى كتابه The Pulse of Asia ، كما طبقها كيتانى حوالى الوقت نفسه على بلاد العرب. وقد صاغها حديثاً ا. ج توينبى فى الجزء الثالث من كتابه Study of History ؛ ذلك أنه إلى جانب التنقلات التى تقوم بها القبائل الرحالة فى أوقات مختلفة من السنة ، نجد أمامنا هجرات ضخمة خلال العصور سببتها تغييرات مناخية واسعة النطاق .

إن الابحاث الحديثة فى علم الأرصاد الجوية تدل على تعاقب ، ربما يكون عالميا من حيث حدوثه ، بين فترات الجفاف النسبى والرطوبة النسبية ، مما يسبب تدفق الفلاحين والرحل على مناطق كل من الجماعتين بالتعاقب . فاذا ما بلغ الجفاف درجة تجعل جهات الاستبس عاجزة عن امداد ماشية البدو بالكلأ اللازم لها ، فانهم يتحولون عن طرق الهجرة السنوية المألوفة ويقومون بغزو البلاد الزراعية المحيط بهم سعيا وراء الغذاء لحيواناتهم وأنفسهم . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى حينما تتغير الأحوال المناخية وتصل الرطوبة إلى الحد الذى يجعل فى الامكان زراعة الجذور والحبوب فى مناطق الاستبس فان الفلاح يقوم بهجومه المضاد فيغزو مراعى الجماعات الرحالة . أما أساليب العدوان التى يستخدمها كل من الطرفين فمتشابهة فاندفاع الرحالة شبيه بالهجوم الذى يقوم به الفرسان ويدمر الجماعات المستقرة كما لو كان ذلك بفعل مواد قوية الانفجار . أما الفلاح فيزحف زحف المشاة ، وكلما تقدم خطوة استخدم المعول أو المحراث البخارى لحرث الأرض واستغلالها ، ثم عمد إلى مد الخطوط الحديدية كى يضمن سلامة خطوط مواصلاته . ومن أبرز الأمثلة التى سجلها التاريخ عن اندفاع الجماعات الرحالة ما حدث من جانب الاتراك والمغول الأمر الذى حدث على ما يبدو خلال فترة الجفاف السابقة لآخر فترة من هذا القبيل . أما المثل الذى يوضح لنا عدوان الفلاحين فانا نلقاه فيما تلا ذلك من التوسع الروسى صوب الشرق. وكلا الحركتان ظاهرات غير عادية ، وكل منهما تنطوى على نتائج سيئة بالنسبة إلى الطرف الذى تتم على حسابه ، ولكنهما يتشابهان من حيث أن السبب فيهما قوة طبيعية لاسلطان للانسان عليها » (١)

إلا أنه لو سلمنا بوجود هذه الحركات الزمنية المتعاقبة على هذا النطاق الواسع وبالأسباب المؤدية إليها ، فليس معنى ذلك أن كل جزء من منطقة الشرق الأوسط

---

(١) A. J. Toynbee, A Study of History, Oxford. London, 1935 Vol. III, pp. 16/17.

قد تأثر بهذه الظاهرة . وقد أشرنا فى الجزء الثانى من هذا المؤلف إلى بعض المعايير المناخية وكلها تشير إلى أن الأحوال المناخية لم تتغير من الناحية العملية بالنسبة إلى فلسطين والأقاليم المجاورة . ومهما يكن من أمر فاحتمال حدوث جفاف شديد بحيث يؤدى فى أيامنا هذه إلى اندفاع من جانب الجماعات الرحل على قارات بأسرها ، احتمال ضئيل ، إذ حدث تغيير أساسى فى توازن القوى بين الجماعات الرحل والسكان من أهل الأقامة المستقرة فتقدم الحضارة عملية ترمى إلى تحقيق حياة الاستقرار ، بحيث أصبح للآخذين بهذا اللون من الحياة الغلبة والتفوق ، بصورة آخذة فى الازدياد ، على الرحل فى كل من الميدانين العسكرى والاقتصادى.

أحوال العيش المادية

لا تتوافر لدى الرحالة إلا أضأل الفرص التى تتيح له اشباع حاجاته اليومية ، فرأسماله الوحيد قطيعه ومعظمه من الأبل فى حالة بدوى الصحراء ومن الأغنام والماعز فى حالات أخرى . وفى العصور السابقة نجد أن البدوى الحقيقى الذى كان يقوم بتربية الماشية لم يكن يعرف مصدراً للدخل سوى ما يحصل عليه عن طريق بيع الحيوانات التى يربيها ومنتجاتها . ولم يكن تأجير الابل لأداء الأعمال من الحرف المنتظمة التى يمارسها البدو ، وانما الذين كانوا يفعلون ذلك هم أشباه البدو ، والفلاحون ممن يقيمون فى المدن أو على مقربة منها . وكذلك نجد أن البدو أنفسهم لم يكونوا ليصحبوا أو يحرسوا القوافل .

ومصروف الأسرة البدوية فى السنة يقل كثيراً عن نفقات أسرة الفلاح فى البلاد الشرقية ، إذ يكفى العائلة البدوية الفقيرة مبلغ يتراوح بين ١٠ جنيهات ، ١٥ جنيها (بمعايير فترة ما قبل الحرب) ، وهى تحصل على هذا الإيراد فى الظروف العادية من بيع رأسين أو ثلاثة رؤوس من الابل ، يمكن تعويضها عن طريق الزيادة الطبيعية فى عدد القطيع . وعلاوة على ذلك اعتاد البدوى خلال الزيارات النادرة التى يقوم بها للمدينة أن يبيع بعض الصوف وعدداً قليلا من الأغنام ومقداراً من الزبد ، ثم يشترى من الثمن الذى يحصل عليه عليه الأرز والدقيق والسكر والبن والتمر . فاذا كان على قدر من الثراء اشترى جلباباً لنفسه وآخر لزوجه ، إلى جانب مرج وبساط جديد . والواقع أن البدوى يكتفى بوجبات الطعام اليومية التى تتكون

من الأرز والخبز مع قليل من البصل أو الخضراوات الأخرى . وإلى جانب هذا فانه مغرم بتعاطى الشاى والقهوة والجبن الذى يصنعه من لبن الأغنام .

وبالرغم من تفاهة حاجيات البدوى ونفقاته اليومية ، وبالرغم من أنه لا يرى مانعا من خفض مطالبه إذا ساءت الأحوال ، فانه يميل من جهة أخرى إلى الاسراف بدرجة تربو على موارده فى حالة اكرام الضيوف وخلال الحفلات التى تقيمها الأسرة . وحتى يتمكن من الاحتفال بهذه المناسبات بشكل لائق تراه يعمد ، كالفلاح ، إلى الاستدانة بحيث يظل غارقا فى حمأتها إلى سنوات كثيرة تالية . وبالرغم من هذه النتائج فانه لا يكف عن الفخر بأن هذه الصفات من الفضائل التى تميزه عن سواه .

ان النظريات التى نطبقها بصدد النشاط الاقتصادى الذى يمارسه السكان المستقرون ، لا يمكن أن نستخدمها حين ندرس النشاط الذى يبذله البدوى من أجل الحصول على حاجياته اليومية ، « فاقتصاده » لا ينطوى على المعنى الحقيقى الذى تدل عليه هذه الكلمة ، لأنه يفتقر إلى المظاهر المألوفة فى المراحل والنظم الاقتصادية الأخرى ، وهى المظاهر التى يتكون منهـــا جوهر السلوك الاقتصادى . إن الاقتصاد البدوى لا يتجه نحو الحصول على العيش بطريقة سلمية ، كما لا يمكن أن يوصف بأنه نوع متصل ومنتظم من النشاط ، والواقع أن مشكلة الحصول على أسباب العيش لا يمكن اعتبارها مشكلة يمكن حلها عن طريق مجهود يبذله الفرد عامداً وبصورة متصلة . إن عبارة الاقتصاد البدوى تنطوى على التناقض فى حد ذاتها لأنها تشتمل على عناصر لا يمكن التوفيق بينها ، ذلك أن الجهود التى يبذلها البدوى من أجل الحصول على أسباب العيش لنفسه وحيوانه جهود لا تتصف بالانتظام والاستمرار ، وهذا الأمر راجع إلى تقلب الظروف والأحوال الخارجية وعدم ثباتها .

فالبدوى لا يعرف شيئاً عن الغد أو التفكير فى المستقبل والاستعداد لما ينتظر ان يقع من الأحداث ، فهو متأثر بالتجارب التى مرت عليه خلال القرون والتى جعلته يرى أن الله سيهيىء له دائماً ضروريات الحياة ، فالعالم الذى يعيش فيه ليس فيه مجال للأفكار الخاصة بالواجب والعمل . ولا ريب أن حياة القصد التى يحياها والتى

لامثيل لها شرط من الشروط الأولية لهذا النظام الذى يعيش فى ظله، ولكننا لاننتظر فى مثل هذا الجو انتاج شىء له صفة الدوام، أو عمل يتطلب الأناة والابتداع الواعى.

إن عقلية البدوى الاجتماعية مشكلة خاصة بذاتها، فهو ينظر إلى الحياة المنظمة الواضحة الحدود والمعالم، والتى تسبغ عليها الدولة حمايتها، على أنها حياة جديرة بالاحتقار ولاتنطوى على أى لون من ألوان القيم. حقيقة تأثرت نظرته إلى الحياة بمظاهر التحول والتغيير، ولكن هذا التباين ظل قائما بأقصى درجة من القوة والحدة حتى العقود القلائل الأخيرة، بل لازلنا نلقاه فى مناطق كبيرة من الشرق. وينظر البدوى العادى إلى الصحراء على أنها وطنه الاجتماعى الذى لا يكاد أحد أن يهاجمه فيه والذى لاحد له بكل ما تنطوى عليه حرفية هذه العبارة من معنى، كما يعدها المصدر الأول الوحيد لحياته، فهو لم يعرف دولة يخضع لسلطانها ويعترف بقوانينها وتنظيماتها، كما لم يحاول عن طريق انشاء تحالف بين القبائل البدوية اقامة شكل من أشكال الدولة تكون لها السيادة العليا. وهو يسعى إلى أن يتجاهل ما وسعه الجهد كل ما يتصل بوظيفة الدولة فى الشرق، كالاعتراف بالسلطة المركزية الإدارية وفروعها فى الأقاليم والالتزام بأداء الضرائب وإطاعة القوانين.

إن كلمة «دولة» لا معنى لها فى ذهنه، أو لها معنى سلبى، لأنه ينظر إلى سلطان الدولة على أنه وسيلة للحد من حريته حتى ولم تتدخل الدولة تدخلا مباشراً فى مجال حياته، كما أنه لا يعترف بأى التزام من جانبه نحو السلطة المركزية وإن كان أحيانا يؤدى لها بعض الخدمات ذات الصبغة العسكرية. فالبدوى يضع نفسه تحت تصرف أحد حكام الصحراء لقاء ما يتوقع الحصول عليه من الغنائم والأسلاب شأنه فى ذلك شأن المرتزقة فى العصور الوسطى. وبنفس السرعة التى دخل بها فى خدمة سيد فانه سرعان ما يهجره ويخونه ويحالف سيداً آخر إذا وعده بجزاء أكبر قدراً. وإذا كان البدوى ينفر من كل ما يربطه بسيده الأعلى، فان هذا النفور ذاته يميز موقفه إزاء كل محاولة تبذل لتنظيم حياته الاجتماعية على أساس متجانس، وتوسيع نطاق المجتمع القبلى حتى يتحول إلى دولة منظمة تضم حينذاك عناصر غير بدوية. إن البدوى بطبيعته يعترف لأفراد القبيلة بحقوق متساوية، أما حقوق الغرباء عنها فليس هناك ما يدعو إلى احترامها.

والبدوى، بل والعربى المستقر إقامة، والذى يشعر أنه وريث التقاليد البدوية

والحفيظ عليها ، من السهل عليه أن يدافع عن نفسه بنفسه ، على الأقل حينما لاتجد الدولة داعياً للتدخل ، ولهذا غالباً ما يلجأ إلى الانتقام العنيف إذا ما انتهك شرف الأسرة ، ولوأدى ذلك إلى تضحية أرواح عدة دون أن يساوره وخز الضمير ، غير عابىء بما تناشده به الدولة من أداء واجبه إزاء الجماعة ، فمثل هذا النداء من جانبها لا يشعر به ولا يأبه له ، سواء تعلق الأمر بتخفيف الألم والضائقة أو تقديم المساعدة ضد التهديد الموجه من الخارج . إن شعوره باجراء العدالة يتجه أولا إلى الجرائم التى ترتكب ضد الفرد ، أما سلطة الدولة فليست لها في نظره قيمة أخلاقية وإذن فالخروج عليها لا يمكن أن يعد خرقا لكيانها . هذه الفكرة الأخلاقية على تباين عميق مع دعاوى الدولة الغربية الحديثة التى قد تبدى بعض التساهل أو اللين إذا وقع العدوان على حقوق الفرد ، ولكنها لا تدع العدوان على شرف الدولة وحقوقها يمر دون أن يلقى جزاءه .

هذا الأسلوب البدوى الذى يعيش وفقاً له الجانب الأعظم من سكان شبه الجزيرة العربية والمناطق المجاورة والواقعة على حدودها ، كان له أثره من حيث تعطيل التطور الاجتماعى والاقتصادى بالشرق الأوسط ، فقد ظل الأهلون طيلة أجيال طويلة وليس لهم شأن يذكر بصفتهم من المستهلكين أو المنتجين ، ولذلك لم يكن هناك ذلك المجال الذى تتوافر فيه الدوافع على قيام حياة أكثر رقيا ، وهى الحياة التى ترتبط عادة بالاستقرار واتساع نطاق وتبادل السلع . فعلى النقيض من هذا نجد أن أفكار العنصر الغالب من السكان وسلوكهم فى الحياة مما عمل على الإبقاء على إبقاء هذا الفراغ الاقتصادى والثقافى سليما ، وهى حقيقة لاترجع إلى طبيعة البلاد فحسب ، وإنما تعزى كذلك إلى تكوين السكان الاجتماعى والنفسانى ، الأمر الذى كان له تأثير حاسم على مجرى الأحداث التاريخية فى الشرق. وكلما اقتربنا من مناطق الاستبس تضاءلت الطمأنينة التى لا بد منها لحياة الأهلين ، وبانعدام الطمأنينة تختفى الحضارة بالمثل ويزداد ضغط الجماعات الرحل وتعظم قوتها بحيث تصبح خطراً يهدد كل بواعث الأمن والنظام والاستقرار والانتظام . هذه الظاهرة أوضح ما تكون فى العلاقات القائمة بين الفلاح أو ساكن المدينة الصغيرة بالولايات وبين الرحل ، إذ بين الطرفين عداء قديم العهد ، إذ كان الأخيرون يغيرون دائما على قرى الفلاحين ، يسرقون ماشيتهم ويرعون فى حقولهم ؛ وكان الفلاح وهو دونهم من حيث القوة وسرعة التنقل ، يخشاهم ويكرههم .

وقد ظلت مشكلة البدو، أى مشكلة العلاقات بين أهل الاقامة المستقرة والرحل، قائمة بكل ماتتميز به من حدة، فى معظم أقاليم الإمبراطورية العثمانية حتى بداية القرن الحالى بالرغم من الضربات التى وجهت إلى قوة القبائل لحطمتها لفترات قصيرة أو طويلة. ولا زلنا حتى أحدث العقود نطالع أنباء الإغارات التى يشنها البدو على القرى الزراعية والاتاوات الباهظة التى يتقاضونها، فاذا ما ساد الهدوء نوعا اتخذت هذه المطالب المالية صورة جزية يؤديها الفلاحون إلى البدو، وتعلم بأمرها السلطات المركزية البعيدة وتسكت عليها.

أما فى البقاع الأخرى حيث لا يجد البدو ما يدعوهم الى التساهل فالنتيجة التى لا مفر منها تخريب المناطق الريفية والقضاء على أهلها، وإن مما يثير الدهشة أن نجد الى أى حد تمت هذه العملية خلال القرون الحديثة. فيحدثنا الادريسى سنة ١١٨٠ انه كانت هناك حوالى ٦٠٠ قرية فى اقليم صيدا الفينيقى، فهبط هذا العدد الى ست قرى فى بداية القرن التاسع عشر. ويحدثنا أحد المصادر التى اعتمد عليها لا منس أن عدد القرى فى ولاية حلب هبط فى منتصف القرن التاسع عشر من ٣٢٠٠ الى ٤٠٠ كما تناقص السكان من رقم يتراوح بين ٢٠٠,٠٠٠، ٣٠٠,٠٠٠ نسمة الى ٧٠,٠٠٠ وينطبق الأمر ذاته على منطقة حوران والجهات المحيطة بصحراء جودا وشرق الأردن. وإذا سلمنا بأن حوادث الغزو ونتائج الحروب والمنازعات بين الحكام المحليين وماكانت تقدم عليه الحكومة والسادة من سلب الأهلين - إذا سلمنا أن هذه الظروف كلها مسئولة الى حد معين عن هذا التناقص، فلا شك أن السبب الأساسى - إن لم يكن السبب الوحيد - ينحصر فى الاغارات المتكررة من جانب القبائل الرحالة كالأكراد والتركمان فى شمال بادية الشام وبدو شبه الجزيرة العربية فى الجنوب، مما كان يترتب عليها طرد الأهالى المقيمين فى تلك الانحاء.

هذا التهديد الكامن الذى ظلت تتعرض له القرى الواقعة على الحدود أدى بالتالى الى تغيير فى طابعها، فضعفت الرابطة بالأرض ذلك أن الفلاحين على سبيل الدفاع عن النفس لم يعودوا يغامرون بأموالهم فى انشاء البساتين واقامة المبانى خشية أن يضطروا الى التنازل عن قراهم المغيرين. ولهذا نجد أن قرى الفلاحين فى مناطق الحدود بين اقليم الزراعة والاستبس عديمة الاشجار، وهذا يمثل لنا صورة انتقالية بين هاتين الجماعتين الاجتماعيتين. فى ظل هذه الفوضى الضاربة أطنابها فى الولايات كانت مشكلة البدو تبدو غير قابلة للحل. وقد زاد سلطان الدولة قوة

وأخذت طرق المواصلات الحديثة فى الانتشار ، وأصبحت هذه المشكلة احدى المسائل الادارية التى تواجهها الدول الشرقية الفتية اليوم . ونلاحظ أن المحاولات الجديدة التى تبذل تدور حول تقوية العلاقة بين البدوى والأرض ، وحمله على الأخذ بحياة الاستقرار .

إن تعويد القبائل على حياة الاستقرار من المهام الطريفة والمعقدة التى تدخل فى نطاق مشروعات الانشاء الاجتماعى فى البلاد الشرقية . ولهذه المسألة مغزى خاص فى حالة كل من سوريا والعراق نظراً لطبيعة هذين البلدين الجغرافية وأهمية العنصر البدوى فى سكانهما . ومن الناحية الكمية أى العددية تزداد هذه الأهمية فى العراق أكثر منها فى أى بلد آخر بالشرق الأوسط مع استثناء شبه الجزيرة العربية ذاتها . وهنا نجد المسألة مزدوجة أى ذات جانبين وهما :

(١) كيفية حماية الأهالى المستقرين من الغارات التقليدية التى تشنها القبائل البدوية .

(٢) كيفية تغيير ودعم حياة البدو أنفسهم ، من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية .

ان محاولة تعمير مناطق الحدود المهجورة اليوم ستظل موضع الشك الكبير طالما سهولة الوصول إلى المناطق الآهلة بالسكان تغرى أبناء الصحراء أن يكملوا النقص فى غذائهم وغذاء قطعانهم بالاغارة على القرى الواقعة عند الحدود ، وطالما لايشعر الناس بغلبة سلطان الدولة ورقابتها بصورة منتظمة . وإذا أخذ البدو بأسباب حياة الاستقرار فان هذا معناه التخفيف من حدة الخطر الذى يتعرض له كيان القرى والمدن الواقعة فى مناطق الحدود ، إلا أن هذا يعد فى نظر البدو تغييراً أساسيا فى أسلوب حياتهم ، إذ يصبحون محصورين فى مساحة معينة بعد أن كانوا من قبل مستقلين عن اية سلطة تتحكم فى أمورهم . لقد ختم مصير الحرية القديمة التى يتمتع بها ساكنو الصحراء منذ اليوم الذى أخذت فيه السيادة تغزو البادية ، فهذه الوسيلة من وسائل النقل ، بغض النظر عن الطائرة ، هى الطريق الذى يتيح هذا الغزو وتصفية ذلك العالم الذى كان يعده البدوى مصدرا لحياته والذى كان يعده مما لا يمكن الهجوم عليه والذى لا حد له ينتهى عنده . ويضاف الى ذلك استمرار الدولة فى تأكيد سلطانها بفضل أدواتها المختلفة كالادارة الحازمة والتعليم والبوليس والتشريع ، وأخيراً ربما بفضل التجنيد الاجبارى . وليست بنا حاجة الى أن نؤكد الحقيقة التالية وهى أن محاولة ادماج هذا العنصر فى نطاق الدولة الحديثة وهى أرقى أشكال تنظيم المجتمع الانسانى لن تتم بدون حدوث منازعات واضطرابات . أن المثل العربى القائل بأن الاستقرار معناه أن يفقد الانسان مجده

وعظمته ، مثل ينم عن شعور صادق بلا ريب . وبالرغم مما هو معروف من تحسين أحوال البدوى المادية نجد أحيانا هذه الجماعات التى حملت على التزام حياة الاستقرار تعود من جديد إلى حياتها البدوية القديمة . وفى كثير من الحالات تخفق المحاولات من البداية بل ويظل المكان الذى وقع عليه الاختيار لإقامتها مهجوراً . ومن نواح أخرى نشاهد أن النتائج المترتبة على الإقامة والاتصال بالحضارة ليست غالباً مشجعة وبخاصة خلال مراحلها الأولية . وعلى ذلك نقرأ فى تقرير العشر سنوات البريطانى عن العراق ان نتائج تعليم أبناء مشايخ البدو فى المدن كانت كالآتى :

« ان تعليم هذا العدد القليل الذين يذهبون إلى المدرسة لم يؤد إلى نتيجة سارة ، فهم يعودون إلى القبيلة ، ان عادوا اطلاقا (وغالباً ما يقيمون فى المدينة يعيشون عيشة الخمول) لينقدوا آباءهم ويحتقروا النساء ، ويفقدون ما توافر لديهم من قبل من العادات والفضائل المنبعثة من العلاقة الأبوية ويصبحون وقد أعوزتهم الدراية الواجبة التى تؤهلهم لحكم قبائلهم . والخلاصة انهم يعودون وهم غير صالحين للحياة القبلية . ولم تتخذ خطوات مطلقا لتعليم البنات ولعل ذلك أفضل . ان فتاة القبيلة تتزوج فى سن مبكرة وينبغى أن يكون لها المام تام بمهن عدة » .

ولكن بالرغم من هذه العقبات ونواحى الاخفاق الأولية فان عملية استقرار البدوى لا يمكن وقفها بعد أن بدأت . والواقع أن ثمت ميول معينة لابد أن ترغمه على أن يقيم حياته على مصادر أخرى خلاف تربية الإبل ، ومن هذه الميول تضاؤل أهمية الجمل كوسيلة للانتقال وتفوق طرق المواصلات الحديثة لغزو البادية .

وعلاوة على هذا فللدولة الحديثة ذاتها أعظم المصلحة فى أن تتشبع هذه الجماعة الاجتماعية بأسلوب جديد فى الحياة . حقيقة ليس فى الامكان القضاء على التقاليد والعادات التى ترجع إلى آلاف السنين فى فترة وجيزة من الزمن ؛ ولكن إذا تزعمت الحركة دولة ذات سلطان قوى فان هذه العملية الرامية إلى حمل البدو على الاستقرار لابد وأن تسير فى طريقها لا يصدها أى عائق ، تمشياً مع الاتجاه العام نحو تحول المجتمع فى أيامنا هذه . وهكذا نجد أن أقدم جماعة إنسانية ، وهى جماعة تتميز بتوثق العلاقات بين الانسان والطبيعة ، لابد وأن ترضخ للقوى المزدوجة الناشئة عن قيام الحياة الحضرية والأخذ بالأساليب الميكانيكية .

الفصل الرابع والثلاثون

الشرق الأوسط فى نهاية الحرب العالمية الثانية

إن كارثة عالمية فادحة كالحرب العالمية الثانية لابد وأن تخلف أثراً عميقاً فى الشرق الأوسط وهو أحد المناطق الحيوية من وجهة نظر الاستراتيجية العالمية. وإذا كان كثير من الاتجاهات التى عرضنا لها آنفا لم يتأثر بالحرب وما تلاها، فان هناك طائفة من الحقائق والمشكلات اكتسب مغزى جديداً، كما شهدنا تحولا مستمراً تناول نواحى الولاء وأنواع الروابط والصلات. فالبناء السياسى الذى أقيم خلال السنوات التالية للحرب العالمية الأولى تعرض لضغط عظيم كان أقوى من أن تحتمله بعض الدول الحديثة النشأة والاتفاقات الجديدة.

خلال الحرب كانت الاعتبارات الرئيسية فى هذا المجال استراتيجية، خاصة وقد أثبتت الأحداث العسكرية القيمة البالغة القدر لهذا الاقليم بوصفه معبراً بين القارات. أما النتائج المباشرة، وإن كانت أقل وضوحا فى البداية، فانحصرت فى ازدياد اهتمام الدول العظمى بالشرق الأوسط، فأينما لمست نقطة رقيقة أو ضعيفة سارعت فبذلت ما فى وسعها من محاولات لسد الفراغ. وعلى أثر دخول الروسيا وأمريكا الحرب وضحت علامات صراع عالمى جديد حول ساحة الشرق الأوسط حيث تتقابل الدول والمصالح، وهو الشىء الذى يخيم فوق السياسة العالمية فى المستقبل.

وليس معنى هذا أن أحداً لم يدرك الأهمية الجغرافية والعسكرية البارزة لهذا الإقليم قبل سنة ١٩٣٩ أو حتى قبل سنة ١٩١٤، فالسياسة العالمية خلال القرن التاسع عشر كان يطغى عليها ويسودها التنافس بين انجلترا والروسيا، وكان من الواضح حتى فى ذلك الحين أن الذى يرث الامبراطورية العثمانية المتداعية لابد وأن يمسك فى يديه مفتاح السيطرة على القسم الشرقى من البحر المتوسط وبلاد العرب والهند، غير أن التأييد المصحوب بالحذر والذى منحته انجلترا للباب العالى

عمل على حفظ الدردنيل فى وجه التوغل الروسى حتى نشوب الحرب العالمية الأولى. إلا أنه بعد الثورة الروسية وإعلان الروسيا أنها أقلعت عن الأطماع التوسعية التى تمسك بها النظام القيصرى ، بدا كأنما قد تنازلت هذه الدولة عما كان لها من دعاوى إقليمية وغيرها بشأن الشرق الأوسط ، ومما كان يشير إلى هذا الاتجاه ذاته ما انطوت عليه أساليبها من تشجيع واضح للحركات القومية . وبدا كأنما فرنسا تواصل الأساليب القديمة التى تميزت بها سياسة السيطرة وبشكل أعظم مما فعل أى شعب آخر ، غير أن هذا لم يحل دون أن تفقد مركزها فى الليڤانت خلال الحرب العالمية الثانية ، وأخيراً اضطرت إلى الموافقة على منح الاستقلال التام لدولتى المشرق اللتين كانت من قبل منتدبة لإدارة شئونهما . أما انجلترا ، تمشياً مع سياستها التقليدية القائمة على موالاة العرب ، فقد أيدت البلاد العربية فى جهادها من أجل الاستقلال ، وكانت تأمل أن تجنى ثمار هذه السياسة فى فترة مابعد الحرب بحيث تصبح راعية هذه الدول الصغيرة والمستقلة ، ، ومثل هذا التحالف بينها وبين الدول المستقلة التى خلفت الامبراطورية العثمانية كان قمينا أن يدعم مصالحها الاستراتيجية والاستعمارية فى الشرق الأوسط .

غير أن التطورات التى وقعت بعد الحرب سارت فى اتجاه يخالف ذلك ، الأمر الذى تفسره ثلاثة عوامل رئيسية وهى :

(ا) ازدياد التيقن من أن الشرق الأوسط يمثل منطقة من أهم المناطق بالعالم من حيث احتياطى البترول .

(ب) عودة الروسيا إلى الظهور على مسرح الشرق الأوسط .

(حـ) القلق السياسى والاجتماعى داخل الشرق الأوسط .

لقد أظهرت الحرب العالمية الثانية ، أكثر مما فعلت الحرب الأولى ، المغزى الحاسم الذى ينطوى عليه البترول بالنسبة إلى سير الحرب فى البحر والبر والجو ، وإلى الصناعة ووسائل النقل الحديثة . ان نجاح أعمال الحفر فى المناطق العربية المختلفة ، وهى أعمال واصلها أربابها خلال الحرب ، قد زجت بهذه البلاد وحسن نية حكامها فى معترك الصراع بين الدول الكبرى . ومنذ ذلك الوقت نجد أن مسألة المحافظة على حقوق استغلال البترول ونقل هذه السلعة الأمينة عبر أراض صديقة

أخذت تشغل مركزا بارزا لا فى السياسة الانجليزية إزاء الشرق فحسب ، بل وفى السياسة الأمريكية كذلك . وزاد وضوح الاهتمام من جانب الولايات المتحدة بهذا المجال حين نجحت فى نيل امتيازات ثمينة باستخراج البترول فى جهات كانت تعد من قبل من مناطق النفوذ الانجليزى . وطبقاً للتقدير المبدئى الذى أصدرته بعثة البترول الفنية إلى الشرق الأوسط فان الكشوف الحديثة فى البلاد العربية قد نقلت مركز الثقل من حيث الانتاج البترولى العالمى من منطقة خليج المكسيك والبحر الكاريبى إلى منطقة الخليج الفارسى ؛ ثم يواصل التقرير قوله على هذا النحو :

« إذا نظر المرء إلى الكشوف البترولية العظيمة التى ترتبت على أعمال التنقيب الضئيلة التى تمت فى الشرق الأوسط ، وإذا نظر إلى العدد الكبير من الآبار التى لم تستغل بعد ، والمساحات العظيمة التى لم يرتادها الباحثون والمنقبون عمليا حتى اليوم ، لايسعه إلا أن يصل إلى النتيجة التالية وهى أنه لازالت هناك احتياطيات وافرة القدر يتعين الكشف عنها . ان المقادير الاحتياطية التى أمكن اثباتها وتعيينها فى هذه المنقطة توازى ما فى الولايات المتحدة ، ومع هذا فان احتياطيات الشرق الأوسط إنما تم كشفها عن طريق حفر عدد لايزيد عن ١٥٠ بئرا . إننا نستغل فى الولايات المتحدة كل سنة عدداً من الآبار يربو على هذا العدد عشرين مرة » .

« ومن رأى البعثة أنه إذا تهيأ القدر المعقول من الزمن ومبلغ معتدل جداً من معدات آبار البترول ، فان ايا من هذه المجموعات (التى تملك آبار البترول أو الامتيازات بشأن استخراجه) تستطيع تنمية ما فى حوزتها بحيث يكفى الانتاج من الشرق الأوسط لسد مطالب العالم لسنوات كثيرة قادمة فخلال السنوات العشر أو الخمس عشرة القادمة يحتمل أن ينمى الشرق الأوسط طاقته الانتاجية ويحافظ عليها ، بحيث يفوق الانتاج أربعة أمثال ما يمكن تصريفه فى الأسواق » .

(C. P. Bulletin of the American Association of Petroleum Geologists, Vol. 28, July, 1944, p. 921.)

وعلى ضوء هذه الحقائق نستطيع أن نفهم تماما أن زيت البترول لا بد أن يكون له الاعتبار الأول فى كافة القرارات والتى تؤثر فى المستقبل السياسى لمناطق الشرق الأوسط .

أما العامل الثانى الذى ذكرناه فعبارة عن عودة الروسيا إلى الظهور على مسرح الشرق الأوسط . فالانتصارات التى أحرزتها فى أوربا لم تدفع بجيوشها خارج حدودها الطبيعية فحسب ، بل ان هذه الانتصارات العسكرية كانت باعثا على أحياء أمانيها القديمة بشأن التوسع ، وعاملا يحرك سياستها الشرقية كذلك . فمنذ توقف عمليات القتال أصبح تاريخ الشرق الأوسط عبارة عن صراع بين المصالح الانجليزية ، وإلى جانبها الأمريكية، وبين سياسة التوسع الروسى . وإذا وازنا بين مركز الروسيا اليوم ومركزها خلال العهد القيصرى فاننا نجد بعض الاختلاف ، فالزحف الروسى الجديد يبدو بمظهر من له رسالة معينة وتتلاقى أو تتماثل الدعاوى السياسية مع الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية . إن محاولة أن ندمغ مسألة الشرق سنة ١٩٤٦ باسم «موسكو - بغداد» لكى نجد بينه تشابها وبين الشعار المعروف «برلين - بغداد» الذى كان من العوامل التى تهدد صرح السلام العالمى فى بداية القرن الحالى نقول . نقول ان مثل هذه المحاولة تنطوى على تبسيط للأمر بشكل مضلل . وليس الفارق الجغرافى وحده هو الذى يؤيد هذا التشابه ، ذلك أن المقاطعات الروسية فى جنوب غرب آسيا ووسطها تشترك مع جيرانها فى نواحى كثيرة ، أعظم مما كان بين ألمانيا الإمبراطورية واتباعها فى الجنوب الشرقى . فالفارق الذى ينبغى ملاحظته هو فارق بين سياسة هدفها اجراء تغييرات أساسية فى الأحوال الداخلية بالبلدان التى تم الاستيلاء عليها حديثاً وبين سياسة ترمى إلى مجرد مد النفوذ بحيث تظل الأوضاع الداخلية بدون تغيير طالما تحققت الأغراض الاقليمية . إلا أن هناك شيئاً واضحاً يلفت النظر وهو أن الروسيا تمثل مركز جاذبية قويا بالنسبة إلى اقليم يتميز بفقر الجماهير وتأخر الأحوال الإجتماعية وأساليب الانتاج وعدم الاهتمام من جانب الأهلين بأشكال الدولة وصورها . حقيقة قد يتمكن عداء الهيئات الحاكمة الحالية و الروسيا من الحد من سرعة التسرب الروسى . إلا أنه طالما كانت الحكومات الشرقية وأنصارها الغربيون عاجزة عن مقابلة الأفكار الروسية بأفكار من عندها ، أنجع وأقوى مفعولا ، فالدعاية الروسية تظل تلقى أرضاً خصبة من ناحية الجماهير الشرقية . (١)

(١) هذه الملاحظة جديرة بالاهتمام والتأمل وان الكتاب جميعاً فى كافة بلاد الشرق الأوسط يطالبون بسياسة حاسمة سريعة هدفها تنمية أحوال هذه البلدان من الناحية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد اتخذت السياسة الروسية الجديدة مظهراً آخراً من مظاهرها التقليدية، ذلك أنها تحاول اليوم استعادة مركزها القديم كحامية للكنيسة الأورثوذكسية فى البلاد الشرقية، فاذا نجحت صار لها سلطان على فريق ليس بغير نفوذ من السكان العرب.

وتحت ضغط هذه المؤثرات جميعا اتخذت القومية أشكالا متعددة، ومتناقضة متعارضة أحياناً. كانت الطبقات الاقطاعية فى البلدان الغربية لا تنظر بعين الرضا إلى الحركات الساعية إلى تحقيق الاستقلال القومى، بل كانت تحاربها. ومنذ قرن مضى كان عدد من القوميات الأوربية ينظر إلى التحرير الوطنى على أنه جزء من التحرر الاقتصادى والاجتماعى، ذلك الهدف الذى تسعى إليه جميع الثوارات القومية الكبرى. ويقابل ذلك فى الشرق أن الزعماء الوطنيين قد ظلوا حتى يومنا هذا تكاد لا تتوافر لديهم هذه الأمانى، وهذه حقيقة نلقى تفسيرها فى نشأتهم والبيئة الخاصة التى عاشوا فيها والمصالح الخاصة التى لهم. وقد أخذت طوائف كبيرة من السكان تنظر بعين الشك إلى الوعود والبرامج المتصلة بالاصلاح نتيجة التجارب التى مرت بها، وهذا أوضح لها مدى عجز بلادها وحكوماتها أو عدم استعدادها لحل المشاكل الإجتماعية والاقتصادية التى سببتها ضرورات الحرب. فالأسعار البالغة الارتفاع، والأرباح الفاحشة، والمضاربة والرشوة بغير ضابط، والتهور فى تجميع الثروة على حساب الجماهير — كل هذه كانت النتائج المباشرة للتغييرات التى حدثت فى مجال العرض والإنتاج.

إن الثروة التى حصلت عليها طوائف معينة من الجماعة بسبب المطالب الضخمة من جانب الجيوش والنفقات العسكرية الأخرى فى البلاد الشرقية، مآلها الزوال، ولن يبق فى ذهن الجيل الحالى إلا ذكرى حكوماتهم، أى تلك الجماعات المحبة لذاتها والساعية وراء الأرباح والمناصب، ونظراً إلى هذه المظاهر وهذه الجماعات من الرجال نجد فى المراقبين والساسة البريطانيين — وهم مسئولون إلى حد غير يسير عن هذه التطورات — قد أخذوا ينظرون بعين الشك إلى المنافع والآثار الناجمة من نقل الأنظمة الغربية. ولقد منحناهم الحكم الذاتى

وهم على غير استعداد له بالكلية ، لأنهم يميلون بطبيعتهم نحو الدكتاتورية . ان الأنظمة الديموقراطية سرعان ما تتحول إلى أدوات للدس . وهكذا تحل جماعة محل أخرى وان اختلفت الصورة التي تبدو إلى أن يجرى التخلص منها بواسطة الاغتيال »[١] . ولهذا بينما كانت الحرب لا تزال مستعرة ، فان الشعوب الشرقية ذاتها لم تأبه كثيراً بالمشاكل العالمية الكبرى التي كانت الحروب تدور حولها ، وهي عبارة عن ذلك التهديد الذي تعرضت له شعوب العالم المحبة للحرية من جانب الفاشية ، وكذلك الأساليب الاستبدادية والوحشية التي استخدمت في حل المنازعات القومية والجنسية . لقد كان ذلك الانفجار العالمي يبدو في نظر الشعوب الشرقية على أنه لا يعدو كونه إحدى مظاهر الصراع الكثير بين جماعات مختلفة من أجل السلطان والممتلكات ، أي أن صراع سببه الوحيد تضارب المصالح[٢] .

ولكن منذ توقف عمليات القتال بدأ الشعور بحدوث تغيير . فتحت تأثير الحرب أسرعت العمليات الاجتماعية الخطى الأمر الذي دل عليه ازدياد حدة التوتر بالداخل ، فظهرت تكوينات اجتماعية جديدة ، وهذه ليست أقل وطنية من الجماعات المحافظة من السكان ، بل انها لتفوق الأخيرة أحيانا من خاصية كراهيتها لكل ماهو أجنبي ، ونفوذها آخذ في الازدياد . ففي العراق مثلا انتقدت الصحافة ورجال البرلمان بشدة خطاب العرش الذي ألقته الحكومة في البرلمان العراقي في ديسمبر من عام ١٩٤٥ ، وتركز الهجوم في مسائل رئيسية وهي انتشار الفساد وإهمال الحكومة أداء واجباتها الرئيسية في ميادين الصحة والتعليم اهمالا تاما ، وهذه الانتقادات في حد ذاتها تدل على نمو الوعي الاجتماعي في صفوف الرأي العام .

---

(١) Somerset_de chair, The Golden Carpet, London,1944, p. 106
لا ريب أن المؤلف يشير هنا إلى الانقلابات التي شهدها العراق في فترات من تاريخه الحديث .

(٢) لسنا ننكر ما كانت تنطوي عليه الفاشية من خطر على الحريات ولكننا نعلم وبخاصة مما نشهده منذ ختام الحرب كيف أخذت الدول الكبرى على اختلاف مذهبياتها بعهودها وكيف تصطرع من أجل مناطق النفوذ والمناطق .

وتقدم الحياة الاجتماعية والسياسية بالشرق الأوسط ينحصر إلى حد كبير فى العمل على التقريب بينها وبين الديمقراطيات الغربية، وهذه عملية طويلة الأمد ومجهدة وتتطلب الكثير من الصبر والاخلاص من جانب الذين يعنيهم الأمر، إذ من السهل احتذاء النماذج الغربية ولكن تظل الأشكال الجديدة مجرد مظاهر خارجية إذا لم تكن مطابقة للأحوال والظروف الداخلية بحيث تصبح جزءاً من الكيان الاجتماعى والسياسى لهذه البلدان فادخال نظام الانتخاب قد يؤدى إلى عكس الغرض المراد منه إذ تحول فى الحال على أيدى الهيئات والجماعات التى فى يدها السلطان الآن إلى أدوات تستخدمها تحت ستار الديموقراطية للابقاء على حكمها الاستبدادى القديم. ان التعلق بالتعاليم والنظم التى تقوم عليها الدولة الحديثة ليس إلا مظهراً، بل لعله يستخدم أداة لوقف التقدم الحقيقى الصادق. وفى ظل هذه الظروف نجد أن الجماعات الصغيرة التى يعنيها باخلاص أمر رفاهية الدولة، عاجزة عن تحقيق أهدافها. وعلى ذلك يكون الاعتقاد بسرعة صبغ الدولة الشرقية بالطابع الديمقراطى وهماً[1].

وأخيراً. إذ كانت الحرب العالمية الأولى قد أطلقت قوى القومية من عقالها، فان الحرب الثانية قد أطلقت القوى المطالبة بالاصلاح.

---

(١) لا نستطيع أن نغفل عامل الزمن فالنظم، ومنها الديمقراطية، لا بد لها من وقت كاف حتى تثبت دعائمها، ولا بد لها من مقدمات ومقومات هى مواصلة السير فى طريق الاصلاح الداخلى (المترجم)

من مطبوعات مكتبة النهضة المصرية

للدكتور راشد البراوى

(ا) مؤلفات

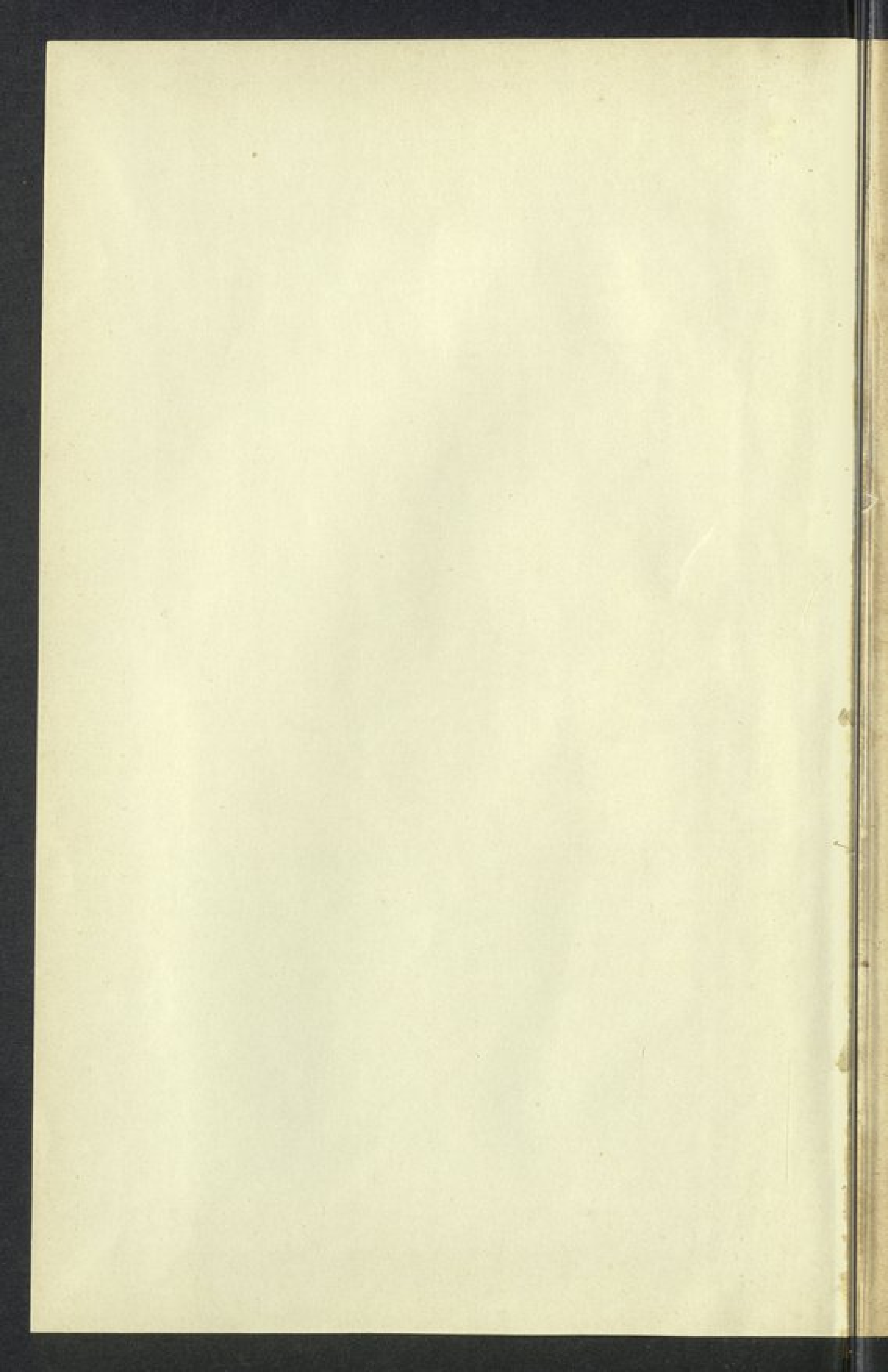
ص	
٤٠	نحو عالم جديد (نفد)
٤٠	النظام الاشتراكى (نفد)
٤٠	حالة مصر الاقتصادية فى عهد الفاطميين
٤٠	الطريق إلى السلام
٢٠	حرب البترول فى الشرق الأوسط (نفد)
٥٠	تطور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث (الطبعة الرابعة)
١٠	آراء حرة
٥	مشروع سوريا الكبرى
٨	مشكلاتنا الاجتماعية
٦	اليمن والانقلاب الأخير
٥٠	مشروعات السنوات الخمس

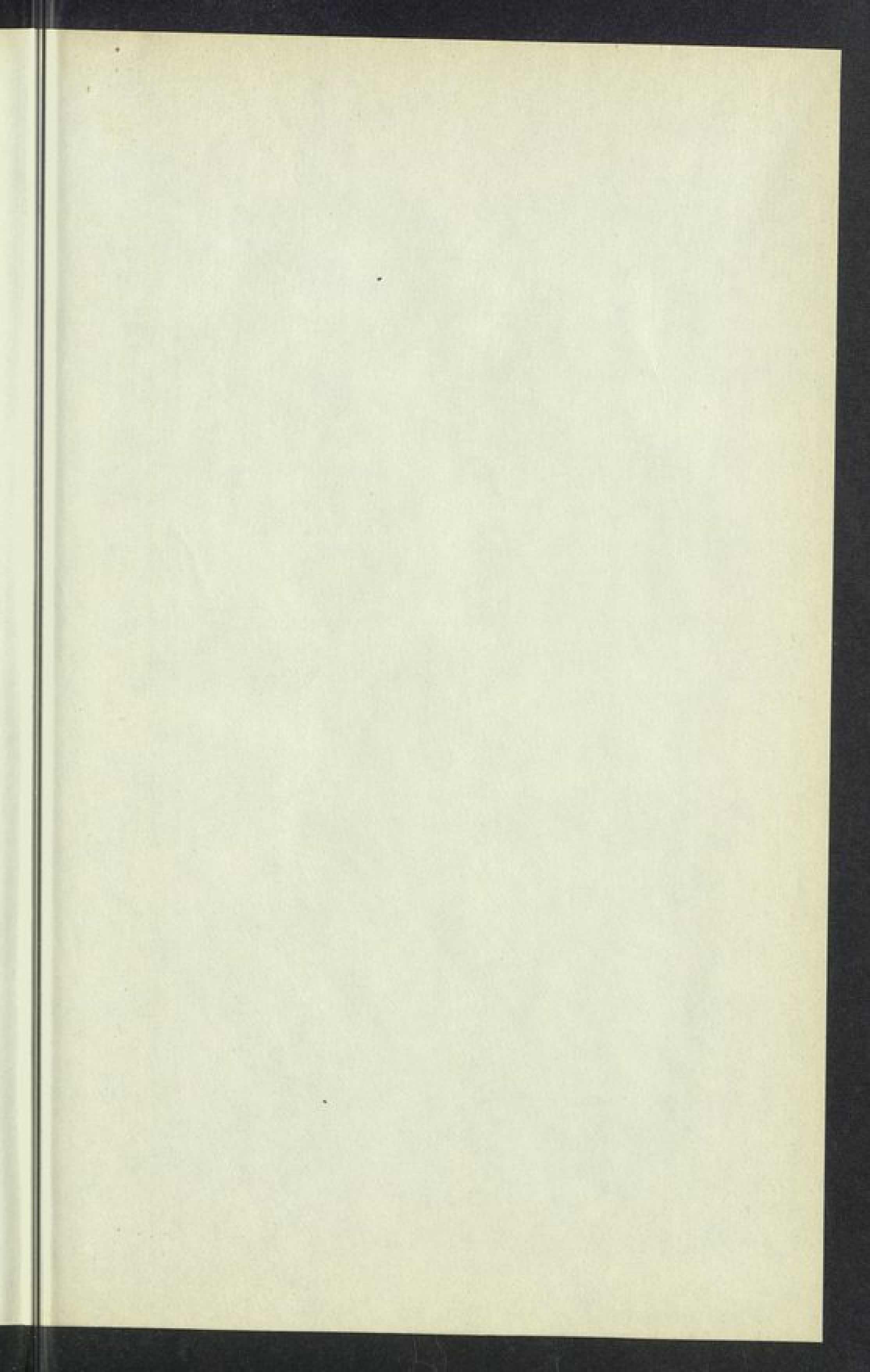
(ب) كتب مترجمة

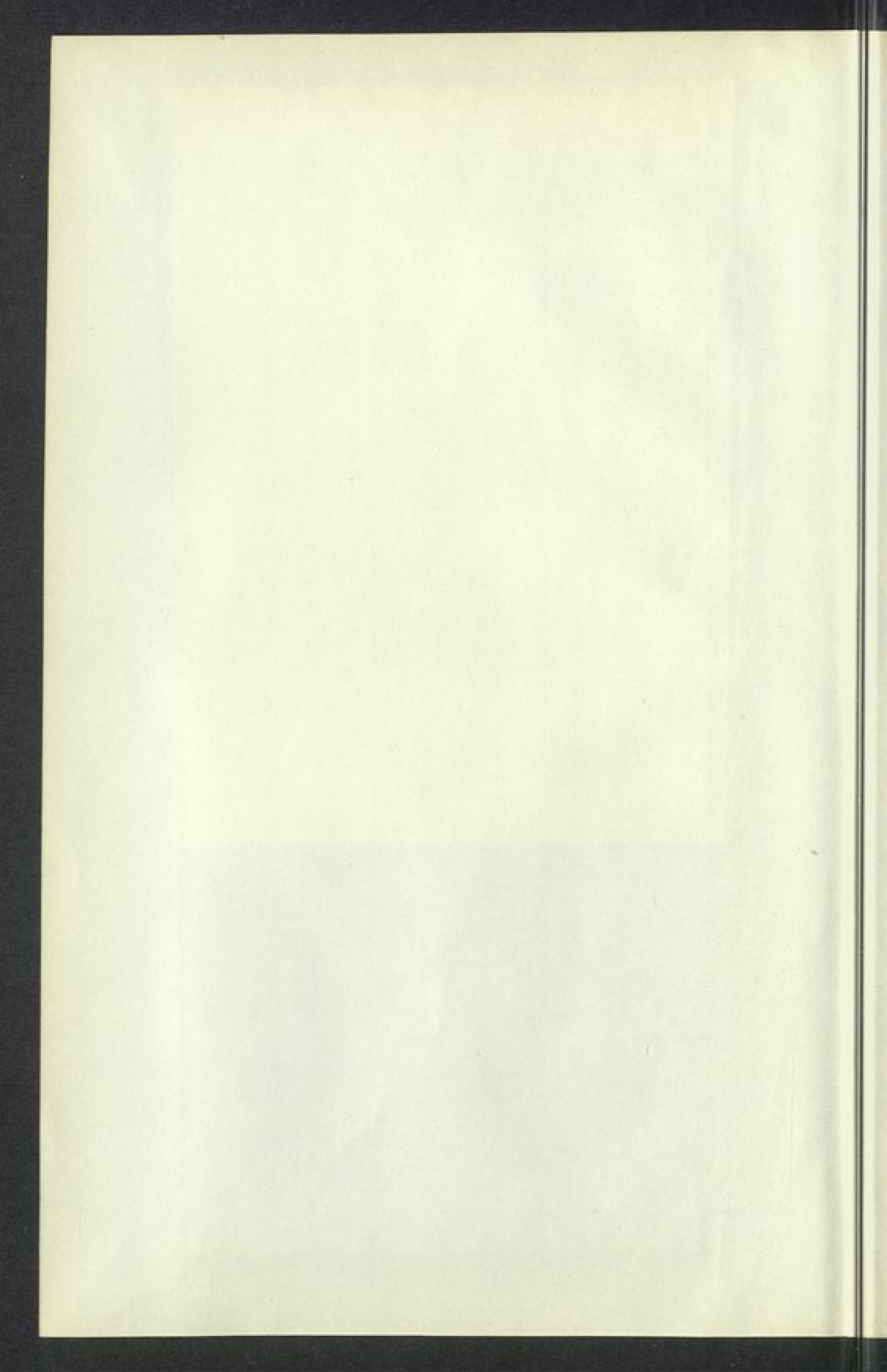
٢٠	الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية (الطبعة الثانية)
٧٠	رأس المال تأليف كارل ماركس (جزءان)
٢٥	التفسير الاشتراكى للتاريخ (مختارات من ماركس وانجلز)
٢٥	الاقتصاد السياسى تأليف ليونتيف (نفد)

(ح) باشراف ....

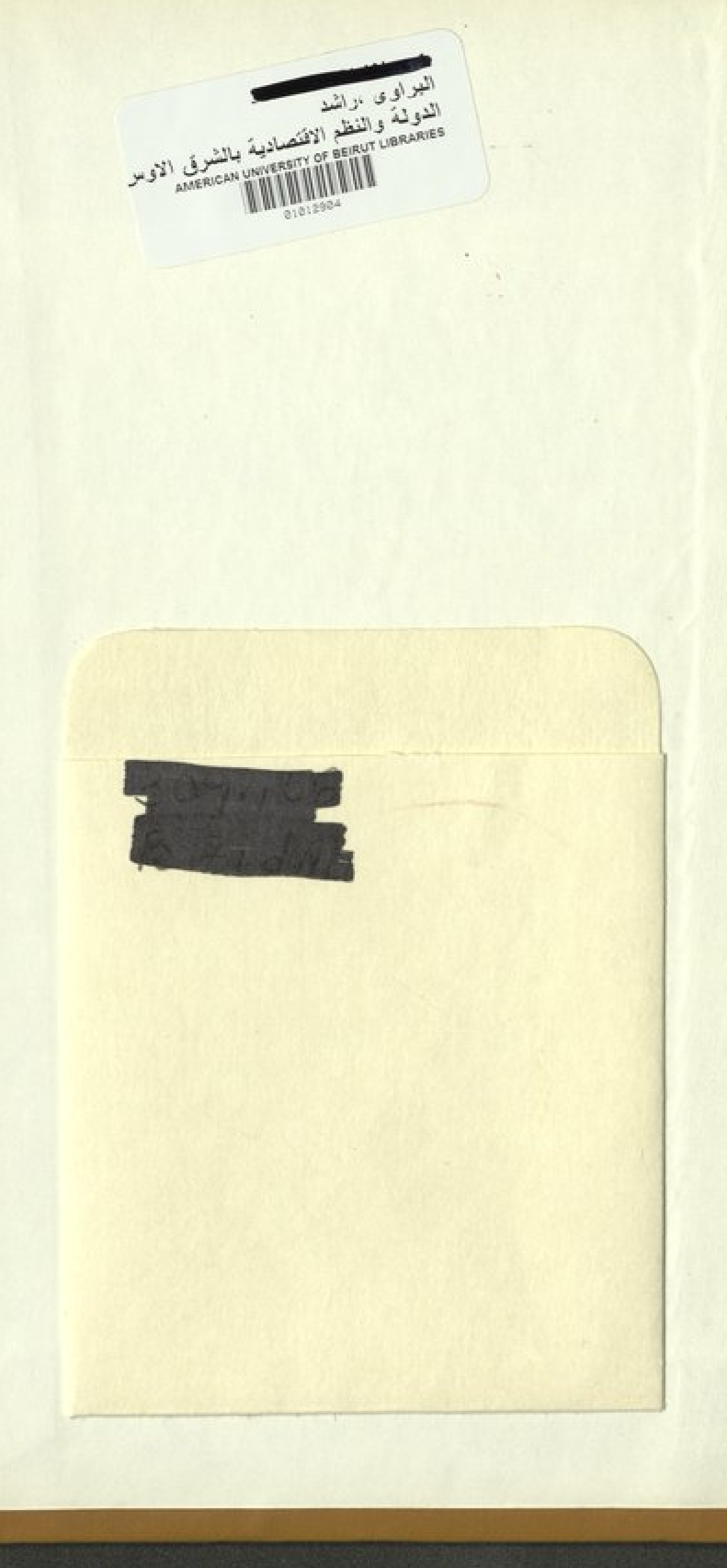
١٤	مشكلات الشرق الأوسط	من منشورات جمعية شئون الشرق الأوسط
١٥	مشكلات العالم العربى	







DATE DUE


البراوى ،راشد
الدولة والنظم الاقتصادية بالشرق الاوس
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01012904

